وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: تاريخ.

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962.

العنوان: المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية (1954-1962).

ـ دراسة من خلال وثائق أرشيف ما وراء البحار ـ

إعداد الطالب: وحيد بوزيدي

إشراف: د. رشيد زبير

المناقشة بتاريخ ..../..../..... من طرف اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ميلود ميسوم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	رئيسا
رشيد زبير	أستاذ محاضر. أ	جامعة الشلف	مشرفا ومقررا
عمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
محمد ودوع	أستاذ محاضر. أ	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
جمـــال قندل	أستاذ محاضر. أ	جامعة الشلف	مناقشا
جيلالي تكران	أستاذ محاضر . أ	جامعة الشلف	مناقشا

2020 - 2021م

شكـــر وعرفـــان

في نهاية هذا العمل البحثي: أشكر الله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف: **الدكتور رشيد زبير**، الذي أنار دربي خلال مراحل إعداد هذه الأطروحة بتوجيهاته ونصائحه المنهجية التي كانت سندا وأرضية عملية لاستكمال متطلبات هذا العمل البحثي. وأتوجه بتقدير خاص إلى الأستاذ الدكتور: جمال قندل (رئيس مشروع التاريخ العسكري للثورة الجزائرية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف) على كل مجهوداته الحثيثة، ومسايرته لكل أعمالنا البحثية.

كما لا يفوتني أن أرسل كل عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور (Geisser Veincent) من جامعة (Aix en Provence) بمرسيليا الذي استقبلني في إطار منحة دراسية، والذي قدم لي كل التسهيلات العلمية والإدارية، كما ساهم بتوجيهاته واللقاءات الدورية في توجيه عملي البحثي.

وإلى العميد أ. د. محمد الصالح بوقشور وكل أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وإلى كافة الزملاء بجامعة الشلف وجامعات أخرى الذين أسدوا إلي نصائح وتوجيهات قادتني إلى اكتشاف بعض المصادر والمراجع.

- إلى متحف المجاهد لولاية ميلة، المنظمة الولائية للمجاهدين لولاية الشلف، المكتبة الولائية الشلف. مكتبة كلية العلوم الإنسانية بجامعة قسنطينة2، مكتبة بلدية فرجيوة . ميلة.

وإلى كل الشهداء والمجاهدين الذين ضحوا من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي **(بوزيدي محمـــــد)** رحمة الله عليه، وإلى أمي حفظها الله، وإلى كافة إخوتي كل باسمه: العيد، عصام، سليم، فتيحة، علي، حمزة.

وإلى كافة الأصدقاء والزملاء.

قائمة المختصرات: (liste des abréviations)

- **A.L.N**: Armée de Libération Nationale.
- **A.N.A:** Archives National Algérien
- **A.N.O.M:** Archives Nationales d'Outre-Mer
- **B.T.A**: Bataillon de Tirailleurs Algériens.
- **B.Z**: Bataillon de Zouaves.
- **C.C.E**: Comité de Coordination et d'Exécution.
- **C.S.P**: Compagnie de Spahis.
- **D.A.F**: Déserteurs de l'Armée Française.
- **D.S.G**: Direction de la Sécurité Général.
- **E.S.A:** Escadron de Spahis Algérien.
- **EMG**: Etat Major General.
- **F.L.N**: Front de Libération Nationale.
- **F.M.A**: Français musulmans algériens.
- **F.M.S.N.A**: Français Musulmans de Souches Nord –Africaine.
- **F.S.E**: Français de Souches Européens.
- **F.S.N.A**: Français de Souche Nord-Africaine.
- **G.G.A:** Gouvernement Géneral de L'Algérie.
- **G.M.P.R**: Groupe Mobile de Protection Rurale.
- **G.M.S** : Groupes Mobile de Sécurité.
- **G.P.R.A**: Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.
- **M.T.L.D:** Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques.
- **O. S.** Organisation Spéciale.
- **O.A.M.M**: Officier des Affaires Militaires Musulmanes.
- **O.R.S.A** : Officiers de Réserve en Service Actif.
- **P.C.A:** Partie Communiste Algérien.
- **P.C.F**: Partie Communiste Français
- **P.P.A**: Partie Populaire Algérien.
- **R. M:** Région Militaire.

- **R.T.A**: Régiment de Tirailleurs Algériens.
- **S.A.S**: Section Administrative Spécialisée.
- **S.L.N.A**: Service de Liaison Nord Africain.
- **S.H.A.T:** Service Historique de l'Armée de Terre.
- **S.H.D:** Service Historique de la Défense.
- **U.D.M.A:** Union Démocratique du Manifeste Algérien.

مقدمـــــــــة

مقدمـــــــــــــة:

. التعريف بالموضوع: تعتبر مسألة تجنيد المسلمين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي من القضايا التي طرحت منذ الأشهر الأولى للاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830 كدعامة أساسية للاستعمار، بحيث تم تكييف القالب القانوني الذي يضمن انخراط الجزائريين لخدمة العلم الفرنسي ضمن وحدات وفرق عسكرية أهلية أقحمت للمشاركة في التوسّع الفرنسي وجهات القتال في الجزائر، وخارجها في حروب فرنسا ضد مستعمراتها.

ومع التغيرات العسكرية والسياسية على الساحة الدولية؛ والمتمثلة في التصعيد السياسي والعسكري وتأزم العلاقات بين عدد من الدول الأوروبية منذ بداية القرن العشرين تم التشريع لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية بداية من سنة 1912، وهي الخطوة التي وسّعت من تواجد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي؛ الذين ساهموا مساهمة فعالة في جبهات القتال خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وحروب الهند الصينية (1946-1954).

وعلى الرغم من الصبغة العسكرية لهذه الاستراتيجية إلا أنها تنطوي على العديد الأهداف السياسية والاجتماعية كإخضاع الجزائريين والمساهمة في العديد من الطروحات السياسية كالإدماج ... وخلق فئة من المجنّدين الجزائريين تكون كواسطة معتدلة بين المجتمع الفرنسي الدخيل والمجتمع الجزائري الأصيل، ما قد يخلق التقارب بين الطرفين، هذا الملف في الجزائر سار بالتوازي مع النشاط السياسي الوطني منذ العشرية الثانية للقرن العشرين لمختلف التيارات السياسية الجزائرية؛ التي ما فتئت توجه دعايتها ونشاطها تجاه هذه الفئة من المسلمين الجزائريين المجنّدة في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي.

وهو ما أثمر تعميق الشعور الوطني بين صفوف هذه الفئة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها، لتبرز إلى العلن منذ 1950 خاصة مع تجنيد الجزائريين في حروب الهند الصينية التي فتحت أعين المجنّدين الجزائريين على حقيقة الاستعمار الفرنسي بعدما اكتشفوه في الهند الصينية منذ 1946من نشاط وطني تحرري، وهي معطيات جعلت المجنّد الجزائري في أزمة نفسية كبيرة دفعته إلى مراجعة حاضره وتواجده وعلاقته بالمؤسسة العسكرية الفرنسية، خاصة وتزامن هذا الوضع باندلاع الثورة التحريرية في الجزائر نوفمبر 1954، التي أسفرت مع مرور الوقت عن معطيات ومتغيرات عسكرية وسياسية جديدة داخل الجزائر وخارجها، وقائع جعلت المجنّدين الجزائريين ضمن استراتيجيتين (فرنسية ـ الثورة الجزائرية) فما كان من المجنّد الجزائري إلا أن يحدد مواقفه وعلاقته بين هذه أو تلك.

وهو ما خلق فئة كبيرة من الجزائريين تفضل الفرار من الصف الفرنسي وتلتحق بالنضال والكفاح ضمن صفوف الثورة الجزائرية في الداخل والخارج؛ ضباطا وضباط صف وجنود وساهموا مساهمة فاعلة وبخبرة كبيرة في رفع وتيرة العمل العسكري داخل الجزائر وخارجها أثمر نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة، برغم بروز العديد من المعطيات المتضاربة المتعلقة بهم والتي تضمنتها العديد من الشهادات والمذكرات وكذا الدراسات.

وهنا تكمن أهمية موضع المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962 في كونه من ضمن الدراسات العسكرية التي يمكن أن تميط وتزيل الغبار واللثام حول ملف وقضية معقدة كانت إلى وقت قريب من الطابوهات ولا تزال، إذ تسمح هذه الدراسة بتقديم إحصائيات ومعطيات أرشيفية عسكرية حول قضية تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي خلال مرحلة الثورة الجزائرية من جهة، وكذا إبراز مواقف هذه الفئة من الجزائريين وعلاقتهم بالعمل الثوري الوطني أو القضية الوطنية بالتزامن مع العمل الدعائي للثورة الجزائرية عبر مختلف الولايات بواسطة خلايا وشبكات ثورية أعدت لهذا العمل، في مقابل عمل بسيكولوجي للجانب الفرنسي كان له أثره أيضا على هذه الفئة، كما يحاول هذا البحث جرد وتوضيح العديد من المعطيات المتعلقة بمدى مساهمة المجنّد الجزائري في القضية الوطنية في الداخل والخارج. ناهيك عن كونه موضوع أرشيفي بنسبة كبيرة، وبالتالي من خلاله تقديم إضافة مهمة في التاريخ العسكري للثورة الجزائرية.

. حدود الدراسة: تعالج هذه الدراسة موضوع: المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية، والذي يشمل مرحلة الثورة الجزائرية أي منذ نوفمبر 1954 إلى غاية إعلان الاستقلال 05 جويلية 1962، ولكن طبيعة الموضع المترابطة مع وقائع ومعطيات قبيل اندلاع الثورة جعلت من اللزوم معالجة هذا العمل البحثي بتتبع مساره منذ بدايات الحرب العامية الثانية بشيء من الإيجاز والتلخيص للوقوف ولو نسبيا على الخلفية التاريخية لهذا الموضوع.

ـ دوافع اختيار الموضوع: قد تتعدد الدوافع والمحفزات الذاتية والموضوعية ولكن الهدف واحد وهو إنجاز بحث علمي يقدم الإضافة المعرفية للبحث العلمي الأكاديمي، فكان هذا الموضوع من اقتراح رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه الأستاذ الدكتور جمال قندل، لتحقيق للدوافع العلمية الآتية: . أن هذا الموضوع يمكن أن يقدم بعض المعطيات الجديدة؛ خاصة وأنه مرتبط بما تحتويه المراكز الأرشيفية الأجنبية، وبالتالي مادة علمية خام وهو ما زاد من رغبتي في تبني هذا الموضوع وما يحمله من صعوبات، هذه الرسالة

يمكن أن تميط وتزيل بعض اللبس والغموض والمغالطات حول العديد من القضايا التي حملتها الذاكرة الجماعية في الجزائر والمتعلقة بالثورة التحريرية.

ـ الدراسات السابقة: يبدو أن موضوع المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962، لم تفرد له دراسة أكاديمية مستقلة في الجزائر – في حدود اطلاعي – وإن تم تناول جزئيات ضئيلة منه في ثنايا الكتابة حول جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية، أما قبل اندلاع الثورة التحريرية فقد تم دراسة هذا الموضوع إلى حدود سنة 1945، وهي دراسات كانت لي قاعدة علمية أكاديمية ساعدتني في بناء خلفية تاريخية للأطروحة، وهذا عرض لأهم هذه الدراسات:

ـ الدراسات المحلية:

. بجاوي محمد الصالح: "متعاونون ومجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي(1830 – 1918)"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، وهو مرجع مهم تم توظيفه في ثنايا الفصل التمهيدي، انطلاقا من كونه درس موضوع المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي منذ بدايات الاحتلال إلى سنة 1918 أي إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وتطرق إلى القوانين التنظيمية والفرق العسكرية الجزائرية، ومشاركة الجزائريين في حروب فرنسا في الجزائر وخارجها، . بلجة عبد القادر: "مسألة تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907. 1945"، جامعة جيلالي اليابس (2015-2016) أطروحة دكتوراه: تناول أيضا هذا الموضوع من جانبه العسكري وتأثيراه الاجتماعي في الجزائر إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945.

ـ ومن الدراسات الأكاديمية الأجنبية التي تناولت الموضوع:

- Belkacem Recham: les Musulmans Algériens dans l'Armée Française 1919-1945). في رسالة دكتوراه سنة 1995، تخصص تاريخ، عالج من خلالها وضعية وتجنيد الجزائريين وتعدادهم ونشاطهم في جيش الاحتلال الفرنسي خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وكذا تقديم رؤية تاريخية مفصّلة حول مشاركة الجزائريين في جبهات القتال خلال الحرب العالمية الثانية تعدادا وعدة، ومواقف، ونشاط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في أوساط المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي ، واستنتج من خلالها بروز بوادر ومؤشرات تبلور الروح الوطنية وملامح نضوج الجزائري وبداية التساؤل

عن وضعيته وعلاقته بالجيش الفرنسي، وبالتالي كانت المادة العلمية لهذه الأطروحة ذات أهمية بالغة في التأسيس لمحتوى الفصل التمهيدي.

- Amandine Géraud: Profil des Musulmans Algériens Engagés dans l'Armée française au sein des Régiments Spahis et Tirailleurs pondant la guerre d'Algérie 1956-1962, thèse de maitrise en histoire, 1997.

وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ المعاصر تناولت بالدراسة والتحليل المجنّدون الجزائريون في فرق الرماة الجزائريين، والصبايحية خلال مرحلة الثورة الجزائرية بداية من سنة (1956–1962) وهو ما أفادني في تحليل وفهم العديد من المعطيات ضمن الفصل الأول، الباحثة من خلال دراستها هذه وركزت على فئة المنخرطين أو المتطوعين فقط (les Engagés) ووضعيتهم داخل الجيش، وركزت أكثر على استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي في التعامل مع قضية المنخرطين الجزائريين وعلاقتهم بجيش الاحتلال الفرنسي، ومحاولة احتوائهم وإدماجهم وإبعادهم عن تأثير المتغيرات السياسية والعسكرية التي أحدثتها الثورة الجزائرية، من خلال تفعيل أليات النشاط النفسي.

وبالتالي تم طرح هذا الموضوع من زاوية فرنسية محضة في إطار التأريخ لجيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، في حين لم تتطرق إلى فئة المجنّدين الجزائريين إجباريا للخدمة العسكرية، وهي دراسة قيمة جدا كونها اعتمدت على أرشيف الجيش البري بفانسان بباريس وبالتالي استعنت بها في مباحث الفصل الأول وبالخصوص ما تعلق بحياة المجنّد داخل الثكنات الفرنسية، ومعالجة مبحث الجانب النفسي للمجنّدين الجزائريين، وتحليل العديد من الجزئيات المرتبطة بعلاقة ومواقف هذه الفئة من المسلمين الجزائريين بجيش الاحتلال الفرنسي من جهة وبالثورة الجزائرية من جهة ثانية.

هذه الدراسات شكلت خلفية أو مدخل صلبا أعانني على معرفة واستنباط وضعية المجنّد الجزائري وتعاطيه مع مختلف القضايا التي كانت من اهتماماته قبل بداية وأثناء اندلاع العمل الثوري في الجزائر نوفمبر 1954 إلى غاية سنة 1962.

. إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع حول تعاطي المجنّد الجزائري وموقعه ضمن استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي واستراتيجية الثورة الجزائرية ومدى تأثيرها على مواقف المجنّد الجزائري وعلاقته بالقضية الوطنية الجزائرية 1954–1962.

هذا وتندرج ضمن ثنايا هذا التساؤل العديد من الإشكاليات الفرعية لعل من أهمها:

ـ إلى أي حد استطاعت سلطات الاحتلال الفرنسي تكييف الجانب القانوني لتجنيد الجزائريين وأثرها في هذه القضية؟

ـ ما مظاهر نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في صفوف المجنّدين المسلمين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي؟ وما تأثير ذلك في إيقاظ ضمير المجنّد الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وقبيل اندلاع الثورة؟

ـ ما مضمون استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي تجاه المجنّدين المسلمين الجزائريين (المنخرطون، ومجنّدو الخدمة العسكرية)؟ وما أثرها في توجيه مواقفهم وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962؟.
ـ كيف تعاطت قيادة جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر مع قضية المجنّدين الجزائريين؟ وما المتغيرات التي عرفها تعداد تجنّد وتجنيد الجزائريين خلال مرحلة 1954-1962؟ وما العوامل التي تحكمت فيها؟، ومع بروز ظاهرة فرار المجنّدين الجزائريين بالسلاح وبدون سلاح، وكذا تواجد شبكات وخلايا الثورة داخل صفوف المجنّدين الجزائريين كيف كان رد فعل السلطات العسكرية الفرنسية؟

ـ كيف تعاطي المجنّدون الجزائريون مع المتغيرات الجديدة التي أحدثها اندلاع العمل التحرري في الجزائر منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية نهاية سنة 1956؟

ـ ما انعكاسات قدوم الجنرال ديغول سنة 1958 على مواقف المجنّد الجزائري إلى سنة 1962؟

ـ ما مضمون استراتيجية الثورة في صفوف المجنّدين المسلمين الجزائريين؟ وما نتائج ذلك؟.

ـ وهل يمكن اعتبار التعاطي الإيجابي مع الثورة صحوة ضمير أم مسايرة للمتغيرات الجديدة؟ ـ

ـ ما هي المجالات التي ساهم فيها المجنّدون المسلمون الجزائريون الفارون لتفعيل العمل الثوري داخل الجزائر وخارجها؟ ـ ما مضمون حركة الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج؟ وما موقعهم ضمن استراتيجية قيادة جيش التحرير الوطني بالحدود؟

ـ المناهج المعتمدة: لعل الحديث أو اتباع منهج معين يرجع أساسا إلى طبيعة الموضوع في حد ذاته من جهة وطبيعة المباحث المتفرعة عنه، ومن هذا المنطلق تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي نظرا لطبيعة الموضوع المدروس وهو موضوع تاريخي تطلب اتباع المعطيات التاريخية ووصفها وترتيبها كرونولوجيا

حسب ما تقتضيه مقتضيات البحث. وكذا المنهج التحليلي: لتحليل العديد من المعطيات التاريخية وتسليط الضوء على كنهها والتعمق في خلفياتها ومضامينها وأهدافها المباشرة والغير مباشرة.

كما تطلبت الدراسة الاعتماد على المنهج المقارن الذي اقتضته ضرورة البحث في عدة خلال محطات عديدة من مضمون البحث خاصة إذ تزامن أيضا مع المنهج الاحصائي الذي لازم مباحث الدراسة حين يتعلق الأمر بمعطيات عددية عدنا إليها لعرض الإحصائيات والجداول وبيانية؛ خاصة وأن قضية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي تقتضي إجراء وتقديم العديد من الاحصائيات ومقارنتها خلال مراحل الثورة التحريرية وما أفرزته من متغيرات سياسية وعسكرية داخليا وخارجيا.

. قراءة في خطة البحث: تمت معالجة هذه الأطروحة في ثنايا تمهيد وثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي تحت عنوان: **المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي قبل 1954، الآليات والتطورات والقضايا الوطنية.** عالجنا من خلاله حاجة قيادة جيش الاحتلال الفرنسي إلى تجنيد الجزائريين في صفوفه لتوظيفهم لأغراض عسكرية وسياسية واجتماعية، وكذا الفرق العسكرية الأهلية وما تعلق بها من قوانين تنظيمية، وتعدادها، وتطور تعداد الجزائريين إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وكذا نظرة عن نشاط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية ودعايتها في أوساط المجنّدين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية وحرب الهند الصينية وآثارها.

الفصل الأول بعنوان: "**المجنّدون الجزائريون ضمن استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962**". ومن خلاله تم التطرق إلى أسباب وعوامل تجنّد وتجنيد الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، ومحاولة توضيح أي العوامل أقرب التقديم، وتقديم إحصائيات حول تطور تعداد الجزائريين المنخرطين (les Engagés) والمجنّدين إجباريا (les Appelées) في جيش الاحتلال الفرنسي من 1954-1962، وتسليط الضوء على حياتهم داخل الثكنات العسكرية، وعلاقاتهم بمحيطهم، وقياداتهم، وتتبع معنوياتهم ومدى ارتباطها بمجريات الحرب داخل الجزائر وخارجها، والعوامل المتحكمة فيها، ومعالجة قضية توظيف العساكر الجزائريين في العمليات العسكرية ضد الثورة، والعوامل التي جعلت القيادة الفرنسية تفقد الثقة في العناصر الجزائرية، كما عرجنا حلال هذا الفصل إلى نشاط مصالح المكتب الخامس في صفوف العناصر الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي، وما تخللها معطيات ومواقف، مع محاولة الإحاطة بقضية استمرار عدد من الجزائريين في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال ووقوفهم ضد قضية بلادهم لعدد من الاعتبارات.

الفصل الثاني: بعنوان: "**المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية الثورة التحريرية 1954-1962**". حاولنا من خلاله بشيء من الدراسة والتحليل معرفة موقع المجنّدين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية قيادة الثورة وتتبع مضامين مواثيق الثورة في هذا الخصوص، وحاجة الثورة إلى الاستفادة من خبرة المجنّد الجزائري، ثم عرجنا على مواقف المجنّدين الجزائريين من اندلاع الثورة التحررية وتطرقنا إلى بعض المظاهر كعمليات الفرار الفردية والجماعية، ومحاولة تقديم الظروف والعوامل الكامنة وراء ذلك بين التلقائية والروح الوطنية وتأثير دعاية الثورة ونداءاتها.

في حين جاء الفضل الثالث بعنوان: "**المجنّدون المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي وإسهاماتهم في العمل الثوري 1954-1962**". وتلخص مضمونه حول ميادين ومجالات إسهامات المجنّدين المسلمين الجزائريين في العمل الثوري داخل الجزائر وخارجها، كالعمل الفدائي، والتمويل بالسلاح والذخيرة، والعتاد العسكري، والأخبار والتنسيق ناهيك عن الوظائف القيادية والتأطير والتدريب التي تم توظيفهم فيها. كما تطرقنا إلى حركة الضباط الجزائريين في الخارج وصداها ونتائجها، ومن ثم عمليات فرار الضباط المسلمين الجزائريين من الخارج والتحاقهم بصفوف الثورة في تونس والمغرب، مع تقديم دراسة نقدية حول موقع الضباط الجزائريين في عهد كريم بلقاسم ثم هواري بومدين، وعلاقتهم بالقضايا السياسية للثورة.

. وصف أهم مصادر ومراجع الموضوع: خلال مراحل إنجاز هذا العمل البحثي كان لا بد من العودة والاستناد على عدد من الدراسات التي تضمنت جوانب متفرقة من صلب الموضوع المدروس، فيمكن الإشارة إلى أهمها انطلاقا من قربها وأهميتها بالنسبة لموضوع المعالج فكان على رأسها الأرشيف الفرنسي:

ARCHIVE DE VINCENNE:

كان الاطلاع على العديد من العلب المتعلقة بالموضوع صعب جدا وفي غالب الأحيان ممنوع وغير متاح للاطلاع نظرا لخصوصية الموضوع وتعلقه بأمن الدولة من جهة وخصوصيات الأفراد من جهة ثانية، ولكن كانت لنا فرصة تصفّح بعض العلب التي تحتوي على أرشيف المكتب الخامس للتكوين النفسي، وعلب تتعلق بعمليات الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي ضمن ثنايا تقارير ذات المكتب.

A.N.O.M AIX EN PROVENCE :

من خلال محتويات الحكومة العامة في الجزائر (**G.G.A Série 1R-3R**)، والتي تضم تقارير الشؤون العسكرية، وتقارير الغرف العسكرية والمدنية، مصلحة الربط الشمال إفريقية (S.L.N.A)، إحصائيات مكاتب التجنيد.

- **SOUS SERIE 81 F:**

وتضم تقارير المكتب الأول والثاني، تقارير وتعليمات قيادة الجيوش الفرنسية.

- **SOUS Série 93:**

والتي من خلالها تم الاطلاع على تقارير الشرطة والدرك لمقاطعة قسنطينة.

ORAN 92:

والتي تضم تقارير ومراسلات مفتشيات ومراكز الشرطة وقيادة الجيش.

وهو ما سمح بتتبع معطيات الموضوع في مختلف جوانبه: عمليات الإحصاء، التجنيد، التقارير المتعلقة بالجانب النفسي والمعنوي للمجنّد الجزائري، عمليات الفرار من الجيش، حياة المجنّدين الجزائريين داخل الثكنات وعلاقاتهم، مناشير ونداءات جبهة وجيش التحرير الوطني، الدعاية الفرنسية والتكوين النفسي بإشراف المكتب الخامس...

ـ بخصوص هذا المحتوى من الأرشيف الفرنسي: فقد كان هو اللّبنة الأساسية والمادة التاريخية الخام التي مكنتني من معالجة مختلف إن لم نقل كل الجوانب المطروحة في الموضوع المدروس كونه موضوع أرشيفي بالدرجة الأولى؛ من إحصائيات وتعداد تجنيد الجزائريين قبل اندلاع الثورة وخلالها إلى غاية سنة 1962، والقوانين المتعلقة بالعملية، ومعرفة حياتهم داخل الثكنات، والجانب النفسي للمجنّد خلال مختلف مراحل الثورة، ومضمون العمل البسيكولوجي برعاية المكتب الخامس بالإضافة إلى تقارير الشرطة وشرطة الاستعلامات، ومصالح الدرك الفرنسي، والعديد من وثائق جبهة وجيش التحرير الوطني في مختلف الولايات داخل الجزائر.

أما المؤلفات من مصادر ومراجع المعتمدة فنذكر بعضا منها للذكر لا للحصر:

- Abdelkader Rahmani: l'Affaire des Officiers Algériens, aux édition du Seuil, 1959.

وهو ضابط جزائري في الجيش الفرنسي؛ تناول على وجه الخصوص قضية أو حركة الضباط الجزائريين وعلاقتهم بجيش الاحتلال الفرنسي ثم علاقتهم بقضية بلادهم، ونشاطهم لصالح القضية الجزائرية في الأوساط الفرنسية منذ نهاية سنة 1956، ومجريات عمليات فرار الضباط المسلمين

الجزائريين والتحاقهم بصفوف الثورة على الحدود التونسية والمغربية، وتكمن أهمية هذا المصدر كونه شاهد عيان وفاعل رئيسي في الوقائع التي كتبها.

ـ مذكرات محمد زرقيني: (Une vie de combats et de lutte témoignages et appréciations (1941–1962) الذي عالج قضية تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وبعض مواقف العسكريين الجزائريين من اندلاع العمل العسكري، وتطرق خاصة إلى العديد من قضايا الضباط الجزائريين في جيش التحرير الوطني في الحدود، وهو ما مكن من تسليط الضوء خلال الفصل الثالث على هذه المعطيات انطلاقا من هذا المصدر وصاحبه الذي عايش بنفسه هذه القضايا: المدارس العسكرية، قيادة الأركان، الحكومة المؤقتة...

. مذكرات خالد نزار: (يوميات حرب (1954. 1962)، كشف هو الآخر ولو بشيء من الايجاز مدى مساهمة الضباط الجزائريين على مستوى الحدود في الدفع بالعمل الثوري بالحدود وعلاقتهم بالقضايا السياسية للثورة.

. مذكرات عبد الرزاق بوحارة: (منابع التحرير، أجيال في مواجهة القدر...) الذي استندت إليه في معالجة مختلف ثنايا الموضوع وخاصة منه الفصل الثاني بخصوص الجوانب والصدمات النفسية للمجنّدين الجزائري داخل الجزائر وخارجها، والمعطيات التي ساهمت في تحديد مواقف وعلاقة المجنّد بالقضية الوطنية، وجوانب ومباحث أخرى في الفصل الثالث.

. كتابات محمد حربي:(le FLN documents et histoire 1954-1962) ناهيك عن كتابه بعنوان: "حياة تحدي وصمود مذكرات سياسية (1945. 1962)"، الذي عايش هو الآخر مجريات الثورة في الحدود وبالتالي كان الاعتماد على هذه المصادر في مقارنة وتحليل العديد من النقاط خاصة ما تعلق منها بجيش الحدود وموقع الضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية قيادة الثورة بالحدود.

ـ وأيضا مذكرات كل من: الشاذلي بن جديد: "مذكرات الشاذلي بن جديد (1929– 1979)"، ج 1، عبد الحميد براهيمي: "في أصل الازمة الجزائرية (1958–1998)"، الشريف براكتية: "مذكرات مجاهد"، ـ حسين بن معلم: "مذكرات اللواء حسين بن معلم"، ج1، وهؤلاء كلهم عايشوا معطيات عديدة تتعلق بالضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي، وما صاحب هذه الفترة على الحدود الجزائرية التونسية خاصة، من قضايا سياسية وعسكرية، ومسيرة هؤلاء الضباط الجزائريين وعلاقتهم

بقضية بلادهم وتعاطيهم مع العمل الثوري في الحدود، وموقعهم وعلاقتهم بالهيئات القيادية للثورة، ومذكرات ضابط جزائري هو أحمد بن شريف بعنوان : "فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير"، كونه أحد الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي وكشف من خلال كتابه العديد من الحقائق حول هذا الموضوع خلال مرحلة الثورة التحريرية في الداخل.

كما لا يمكن إغفال أهمية عدد من المراجع الفرنسية ومنها:

- Maurice Faivre: les Combattants Musulmans de la Guerre d'Algérie, l'Harmattan, Paris, 1995.

والذي لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنه في ما تعلق بالجانب الإحصائي للجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي النظاميين أو الإضافيين، وبالتالي كان لي سندا قيما في تدقيق العديد من الإحصائيات المتعلقة بتجنيد الجزائريين خاصة المنخرطين منهم، ومعطيات تتعلق بالجانب النفسي والمعنوي للمجنّد الجزائري، لكن الملاحظ أن هذا المرجع لم يفرد مباحث أو فصل متعلق بالجزائريين النظاميين في جيش الاحتلال الفرنسي، وإنما كان حديثه عنهم ضمن التعداد الكلي للمسلمين الجزائريين المتواجدين في خدمة جيش الاحتلال عموما.

وكذا دراسات كل من شارل روبير أجيرون(CH.R. Ageron) : (les Militaires Algériens dans l'Armée Française de (1962-1954) والذي طرح للنقاش والتحليل جوانب من قضية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي خصوصا ما تعلق بتعدادهم، وإحصائيات مهمة حول حالات الفرار، ودعاية جبهة التحرير الوطني في أوساط العسكريين الجزائريين، كما تناول قضية الضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي. وجون شارل جوفري J.CH.Jauffret): (une Armée de deux vitesses Algérie 1954- 1962) سنة 2012. الذي طرح هو الآخر العديد من النقاط ضمن ثنايا الموضوع.

ومن الدراسات الأكاديمية (أطروحات) الفرنسية التي تناولت جوانب مهمة وقريبة من الموضوع:

(Amandine Géraud: Profil des Musulmans Algériens Engagés dans l'Armée française au sein des Régiments Spahis et Tirailleurs pondant la guerre d'Algérie 1956-1962, mémoire de maitrise d'histoire contemporaine, 1997).

- وكذا المقال المقدم من طرف ستيفاني شوفان(Stéphanie Chauvin) تحت عنوان: (des Appelés pas comme les autres?, Les conscrits Français de Souche Nord-Africaine pondant la Guerre d'Algérie… 1995.) ، والذي درس المجنّدين الجزائريون للخدمة العسكرية

الإجبارية خلال الثورة التحريرية وما تعلق بهم من تعداد التّجنيد، ومعنوياتهم، وعلاقتهم بالثورة التحريرية 1954-1962. وهي دراسات وغيرها ساهمت بشكل مباشر في تحديد المعالم الأساسية للأطروحة، وتقديم لمحة بحثية أو خلفية وقاعدة أنارت أو فتحت أمامي آفاق أخرى لذات الموضوع.

. الصعوبات: يبدو أن العديد من الصعوبات هي من متلازمات البحث العلمي، لذا فالواجب هنا التكيف مع هذه الحواجز ومحاولة تجاوزها قدر المستطاع؛ سواء ما تعلق بالجانب الأرشيفي وصعوبة الحصول على بعض الوثائق لعدة اعتبارات، أو ما تعلق بالترجمة في بعض الأحيان، ولعل من أكبر المعوقات التي اصطدمت بها هي رفض عدد من المجاهدين الادلاء بشهاداتهم حول هذا الموضوع بحجة الخصوصية لعدد منهم، وحتى رفض عائلاتهم من جهة أخرى، وحاجز آخر تمثل في ضرورة تجاوز العديد من المعطيات المتعلقة بالأشخاص وهو ما أملى على ترك بعض الفراغات التي كانت ستشكل قيمة مضافة لهذا للبحث، وحتى الجانب الإيديولوجي للمذكرات المحلية والدراسات الفرنسية وما حمله محتوى الأرشيف الذي جسد وجهة نظر الإدارة الاستعمارية، وهو الأمر الذي صعَّب التوفيق بين عدد من المعطيات التاريخية وتأويلها وتحليلها بما يتوافق مع الموضوعية التاريخية.

الفصل التمهيدي: المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي قبل 1954، الآليات والتطورات والقضايا الوطنية

1 ـ الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900.

1 .1ـ حاجة جيش الاحتلال الفرنسي إلى عناصر جزائرية في صفوفه.

1 ـ 1 .1. الفرق العسكرية الأهلية ضمن تشكيلات جيش الاحتلال الفرنسي

1 ـ 1 .2ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900

2 ـ فرض التّجنيد الإجباري على الجزائريين 1912.

3 ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين 1900-1939.

3 .1ـ المنخـــرطون.

3 ـ 2ـ تطور تعداد المجنّدين إجباريا: (الخدمة العسكرية) .

4 ـ المجنّدون الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية والقضايا الوطنية 1940- 1945.

4 .1. تطور تعداد التّجنيد خلال فترة الحرب.

4 ـ 2ـ نشاط الحركة الوطنية في صفوف المجنّدين الجزائريين 1940- 1945.

5. الحركة الوطنية الجزائرية والمجنّدين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1954

6. المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن الإصلاحات الفرنسية.

يحاول هذا الفصل معالجة وتوضيح رغبة سلطات الاحتلال الفرنسي منذ بداية الاحتلال في استغلال المخزون البشري الذي تحوزه الجزائر؛ وتوظيفه لخدمة جيش الاحتلال الفرنسي لتحقيق أهداف عاجلة وآجلة ضمن استراتيجية سياسية ومنطلقات عسكرية، فعينت الفرق المعنية بتجنيد الجزائريين، كما يعالج الأطر القانونية لهذه العملية، وهو ما مكّنها من تجنيد أعداد كبيرة من أبناء البلد تم توظيفهم لخدمة التوسعات الفرنسية والقضاء على المقاومات المحلية كما في الحروب الخارجية، لنعرج على خلفيات ودواعي فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين منذ 1912، لتعرف عملية التجنيد بعدها منحى آخر، لقي معارضة شديدة في الأوساط الجزائرية، زجّ بالجزائريين في أتون الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، لتعقبها إصلاحات ضمنت من خلالها السلطات العسكرية استمرار الاستفادة من تجند وتجنيد الجزائريين إلى غاية 1939، لتزجّ بهم مرة أخرى في الحرب العامية الثانية 1939-1945، لنوضّح أيضا كيف عملت الحركة الوطنية على استغلال الوضع لصالحها أين قامت بدعاية مكثفة في أوساط المجنّدين الجزائريين ضمنت من خلالها تنمية الشعور الوطني للمجنّدين.

الذين صدمتهم مجازر 08 ماي 1945 ثم حرب الهند الصينية (1946-1954) التي أعادوا بعدها قراءة ورسم مواقفهم والمعطيات المتعلقة بهم، وهو ما ساهم في استيقاظ الروح الوطنية لديهم، ما جعل العديد منهم ينحاز بعد تسريحة إلى الصف الوطني ومنهم ممن طلب تسريحه من المؤسسة العسكرية، ليسخروا بعدها جهودهم تحت غطاء الحركة الوطنية، والمنظمة الخاصة لخدمة قضايا بلادهم.

01 . الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900:

يبدو أن طبيعة المستعمرة الجديدة من شساعة المساحة، وصعوبة التضاريس والمناخ، وشدة المقاومة المحلية والجهل بطبيعة السكان وعاداتهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى حتّمت على قادة جيش الاحتلال الفرنسي تجنيد الجزائريين منذ الأشهر الأولى أملا في تحقيق العديد من الأهداف على الصعيدين العسكري والسياسي.

1ـ1ـ حاجة جيش الاحتلال الفرنسي إلى عناصر جزائرية في صفوفه:

لقد برزت الحاجة للاستعانة بالأهالي الجزائريين منذ بدايات الاحتلال نتيجة المقاومة التي لقيها الجيش الفرنسي أثناء بداية توسعه خارج مدينة الجزائر وهو الطرح الذي سار في نهجه أندري نوشي وآخرون بقوله:" أن الحرب في الجزائر فرضت على فرنسا وإدارة الاحتلال استخدام جنود مرتزقة من الجزائريين "[1].

وجاءت بداية تجنيد الأهالي الجزائريين[2] في جيش الاحتلال الفرنسي[3] ضمن تقرير الجنرال كلوزيل بتاريخ: 08 أكتوبر 1830 ووافقها قانون 09 مارس 1831 الذي سمح لقادة جيش الاحتلال في الجزائر بتشكيل فرق عسكرية من الجزائريين[1].

---

[1] . عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص378.

[2] . يشير جاك فريمون أن الإدارة الفرنسية اعتمدت في بداية تجنيدها للأهالي الجزائريين على فرق المخزن التي كانت في خدمة الجيش العثماني في الجزائر، وبالتالي فهم مهيؤون لتحمل الأعباء العسكرية إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي، وبالتالي يكفي فقط أن تتجاوز هذه العناصر الحاجز الديني فقط. **ينظر**:

Jacques Frémeaux: Les premières troupes supplétives en Algérie, Revue historique des Armées, n 255, Service historique de la Défense, 15 juin 2009, p.63. URL : http://journals.openedition.org/rha/6757.

[3] . انتظم الجيش الفرنسي بالشكل التالي: الجيش الفرنسي بفرنسا (l'Armée métropolitaine)، وجيش إفريقيا الشمالية (l'Armée de l'Afrique du Nord)، وجيش الاحتلال. **ينظـــر**:

Raphaël granvaud: de l'Armée coloniale a l'Armée néocoloniale (1830 -1990), éditions Agone, octobre, 2009, p.03.

. الناحية العسكرية العاشرة: وهي الجزائر انتظم بها جيش الاحتلال الفرنسي بموجب قانون 24 جويلية 1837، وتم تقسيم التراب الفرنسي إلى 18 منطقة عسكرية، كل منها يستقر بها جيش بكامل عدته وعتاده وقيادة أركانه ودوائره، والجزائر يستقر بها (19^{em} corps d'Armée) وهو الذي استحدث بموجب قانون 24 سبتمبر 1873. **ينظر**:

لويس الحاج: الجيش الفرنسي، منشورات دار الكشوف، ط1، بيروت، لبنان، 1945، ص 237. وتمت تسميته بالرقم 19 يوم 04 أكتوبر 1873، أما الصحراء فعرفت بإقليم الجنوب (territoire du sud) منذ سنة 1897 وعينت حدودها بتاريخ 24 ديسمبر 1902، وبتاريخ 14 أوت 1905 استحدثت بها الأقاليم وتضم أربعة أقاليم عسكرية: عين الصفراء، غرداية، تقرت، الواحات. **ينظر**:

Theyry et autres: Algérie inventaire de la sous série 1h 1h 1091-4881, tom1, Château de Vincennes, paris, 2000, p.p.12, 13.

وهو ما يبرزه إشراك تشكيلات من الزواويين أو الزوّاف (Zouaves) في حملة كلوزيل على مدينة المدية بتاريخ: 1830/11/22، ومنذ هذه الفترة ارتسمت ملامح الحاجة الملحة للاستعانة والتأسيس الفعلي لفرق عسكرية من العناصر الجزائرية وفق قوانين وآليات تنظم تواجد الجزائري في صفوف التشكيلات العسكرية الفرنسية.

ولعل الدافع هنا هو إدراك الإدارة الفرنسية أن فيه قبائل كانت تمد الجيش الانكشاري التركي بالرجال أثناء الحروب وهي ما تؤكده تقارير محافظ الشرطة دوبينوسك إلى الحاكم العام دي بورمون[2]:" إلى ما يمكن أن تقدمه قبائل زواوة المستوطنة بجرجرة في التوسع العسكري في الجزائر". وبالتالي استغلال الموارد البشرية للمستعمرة على غرار الموارد الطبيعية[3]، بالإضافة إلى معرفة هذه العناصر بطبيعة البلاد وأهلها، إذ أن القيادة العسكرية وجدت صعوبات جمة في التعرف على طبيعة السكان وذهنياتهم وكذلك الصعوبات المناخية، وكذا محاولة السلطات الفرنسية اتقاء شر وسخط الجزائريين بتواجد إخوانهم في جيش الاحتلال الفرنسي وهو ما ذهب إليه راسبايل (Raspail) بقوله:" الحفاظ والسيطرة على الأهالي بواسطة الأهالي" وكذا المساعدة على تنمية المواطنة وتسهيل الاندماج[4]. كما أن توفر قادة محليين سهلوا للإدارة الاستعمارية الفرنسية عملية التّجنيد بما يحوزون عليه من سلطة على القبائل كما هو حال عاجي أبرشمان من منطقة القبائل، وترمي هذه الاستراتيجية إلى تقريب قلوب الجزائريين من العنصر الفرنسي وربط علاقات متينة معهم[5] وتجنب محاربة الجزائري لأخيه وهو ما أكده الجنرال فالي (Vallé)[6] في رسالته إلى

---

[3] - Amandine Giraud: profil des Musulmans Algériens Engagés dans l'Armée française au sein des Régiments Spahis et Tirailleurs pendant la guerre d'Algérie 1956-1962, mémoire de maitrise d'histoire contemporaine, univ- Paris 1, 1997, p.12.

[2] . ولد يوم 2 سبتمبر 1773 بقلمه دويورمون بفرنسا ، تخرج من مدرسة سوريز العسكرية في سن الخامس عشر وفي قرقة الفرسان الشرف تم تعيين على رأس الحرس الملكي سنة 1823 عين على رأس حرس الحملة الفرنسية على الجزائر كجنرال قاد هذه الحملة حتى عقد معاهدة الاستسلام من طرف الداي حسين تم تعويضه بالجنرال كلوزيل، أعلن استقالته سنة 1832 توفي سنة 1846 بفرنسا **ينظـر**:

Narcisse Fancan**:** le livre d'or de l'Algérie, Tome1, libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1889, p.p. 119-122.

[3] ـ عثمان زقب: المرجع السابق، ص 374.

[4] - A. Raspail: étude sur le service militaire obligatoire des Indigènes en Algérie, libraire Militaire, Paris, 1910, p. 23.

[5] . وهو ما يجسده ما نقله مصطفى الأشرف عن كلوزيل:" فتح المجال أمام قسم من السكان للانضمام إلى صفوفنا لكي يتميزوا عن غيرهم من السكان كمثال تقتدي به فئة من المسلمين الموالية لفرنسا". **ينظر**: عثمان زقب: المرجع السابق، ص 377.

[6] . الجنرال فالي: ولد بتاريخ: 1773/12/17، بدأ حياته العسكرية برتبة ملازم في تخصص المدفعية، تخرج من مدرسة (chalons) سبتمبر 1792، تمت ترقيته إلى قيادة المدفعية في جيش الاحتلال سنة 1837، شارك في معارك بقسنطينة وسكيكدة، عاد إلى فرنسا أواخر سنة 1840، وتوفي سنة 1846 بباريس. **ينظـر**: Narcisse Fancan**:** op.cit, p.p.617-618.

وزير الحرب:" إن تشكيل فرق من الصبايحية غير النظاميين يوفر لنا عددا كبيرا من الرهائن" وبالتالي كسب ود العائلات الجزائرية فتتوثق العلاقات بين الطرفين[1]، ما يسمح بتكوين نواة عسكرية أهلية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق عملية التوسع في دواخل البلاد بسواعد جزائرية وفيما بعد توظيفهم في حروب خارجية[2].

وكلها عوامل تم استغلالها وتوظيفها لتدعيم جيش الاحتلال الفرنسي بعناصر تتوفر فيها صفات المعرفة الميدانية بالبلاد طبيعة وسكانا وبنية جسمانية قوية، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التقارب بين الشعبين الفرنسي والجزائري، ومن ثم تسهل عملية السيطرة على الجزائر واخضاعها.

وبعد سنة 1900 يبدو أن الأوساط الفرنسية وخاصة منها العسكرية كانت تبحث عن أنجع السبل لتوفير احتياجاتها من الأفراد العسكريين في مستعمرتها الجزائر، فبدأت الدراسات والتقارير حول هذا الموضوع من طرف ميسيمي (Messimy)، لتوفير 4000 مجنّد جزائري لتكوين كتائب جديدة وهي ضرورية في هذا الظرف لحماية الأمة الفرنسية، لكن هذا الأمر حذا بالعديد من الجهات للتخوف من ردة فعل الجزائريين من جهة وخرق معاهدة الاستسلام بين القائد (de Bourment) دوبورمون والداي حسين بتاريخ 05 جويلية 1830، والقاضية باحترام الأشخاص والممتلكات والعادات والقوانين لهذا البلد، وتشكيك في إمكانيات الجزائريين في تحمل الأعباء العسكرية لبلد مستعمر ولا أدل على ذلك من بعض التمردات من العسكريين الجزائريين، وأعربت أصوات أخرى عن تخوفها من تكوين هذا العدد الكبير من الأهالي لحرفة السلاح وقد يأتي يوم وتستخدم هذا السلاح ضد فرنسا نفسها التي كونتهم[3].

لكن وحسب أصوات أخرى فأن الجزائريين يجب أن ينظروا إلى المنجزات التي حققتها الإدارة الفرنسية لصالحهم من طرقات، إدارات، ملكيات، مدارس ... ويجب أن يتجنّدوا تحت العلم الفرنسي لحماية هذه المكتسبات، لتقابلها مواقف أخرى استندت إلى عدد المتجنسين من الجزائريين إلى غاية 1900 وذكرت الرقم 1159 وأغلبهم من الموظفين الإداريين، وقالت بأن الوقت لم يحن بعد أو مازال بعيدا كي يكون الأهالي إلى جانبنا ونجندهم بسهولة، وذكرت أيضا وضعية الضباط الجزائريين الذين أمضوا سنوات من الخدمة ولهم اطلاع واسع على إيجابيات القانون الفرنسي ولكنهم لم يبحثوا يوما على الجنسية الفرنسية[4].

---

[1] . عثمان زقب: المرجع السابق، ص 374.

[2] . محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي(1830 – 1918)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 98.

[3] - le Capitaine Coipel: le recrutement des Indigènes de l'Algérie, libraire Militaire, Paris, 1910, p.p.03, 04, 05.

[4] - ibid, p.p.07, 08.

هذا ولم تخف السلطات الفرنسية حاجتها لتجنيد الجزائريين لإخضاع الجزائر من جهة وتقريب قلوب الجزائريين إلى المجتمع الفرنسي، وتحقيق حماية المدن والمستوطنات والمستوطنين وممتلكاتهم من جهة ثانية، بالإضافة إلى ضمان مخزون معتبر من العسكريين الجزائريين في حالة نشوب أزمة على الصعيد الأوروبي، وهنا أشادت بالإقبال المعتبر للتجنُّد في صفوف الكتيبة الثانية للرماة الجزائريين (les Tirailleurs Algériens) من طرف الجزائريين خلال الأزمة الأوروبية سنة 1905، وقدمت نظرة استشرافية أظهرت من خلالها تجنيد بين 10– 12 ألف أهلي[1] كل سنة بكل مقاطعة من المقاطعات الثلاث بالجزائر[2].

بالإضافة إلى حاجة جيش الاحتلال الفرنسي لموارد بشرية أخرى وفي كل مستعمراتها نتيجة التوسع الاستعماري الفرنسي في القارة الإفريقية مع بداية القرن العشرين كالكونغو، الكوت ديفوار، المغرب الأقصى... وهو ما حتَّم تجنيد إضافي لضمان التواجد المستمر لجيش الاحتلال الفرنسي في مستعمراتها الجديدة بإفريقيا[3].

هذا ولا يمكن إغفال استغلال الإدارة الفرنسية للوضعية الاجتماعية للجزائريين من فقر وجهل وانعدام فرص التكوين والعمل لفتح باب التجنيد في صفوف الجيش على أمل لهذا الجزائري أن يوفر لقمة عيشه ويمكن توضيح هذا العنصر من خلال الاحصائيات التالية [4]:

السنة	عدد المجنّدين	مجنّد يمتلك حرفة
1925	18072	1263
1928	12369	1585
1932	10393	632
1938	10965	1368

[1] . ملاحظة: جندي من الرماة (un Tirailleur)، يكلف الخزينة مبلغ 600 فرنك سنويا، وآخر متقاعد يكلف الخزينة 144 فرنك سنويا ، وبالحديث عن الجانب المالي فإن تجنيد 25 ألف جزائري يكلف الخزينة 10000000، بالإضافة إلى الزيادات والمنح العائلية، وهو أمر غير قابل للتطبيق، لذلك يشير النقيب (Coipel)، إلى ضرورة اللجوء إلى التّجنيد الإجباري حتى نخفف الأعباء على الخزينة، **ينظـر**: Capitaine Coipel: op-cit, p.13.

[2]- ibid, p.09.

[3] - A. Messimy: le statut des Indigènes Algériens, éditeur Militaire, Paris, 1913, p.17.

[4] - Belkacem Recham: les Musulmans Algériens dans l'Armée Française (1919-1945), thèse de doctorat, Univ- des Sciences Humaines, Strasbourg, France , 1995, p.46.

من خلال الجدول يتضح أن عدد المجنّدين الجزائريين الذين يحوزون على شهادات مهنية أو حرفة قليل جدا، بالمقارنة مع التعداد المجنّد الذي لا يحوز على حرفة وهم الأغلبية الساحقة التي لم تجد أمامها سوى صفوف الجيش الفرنسي يؤمن لها وظيفة دائمة ومستقرة .

وبالتالي اجتمع على الجزائريين عاملان: أولهما الإرادة السياسية والعسكرية الفرنسية للتجنيد في الجزائر، وثانيهما: الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري التي حتّمت عليهم التّجند في الجيش الفرنسي لضمان وظيفة تمكِّنه من تحصيل قوت يومه، هذا بدون نسيان عامل الولاء ومحاولة التموقع والحفاظ على المكانة الاجتماعية.

1.1. 1 ـ الفرق العسكرية الأهلية ضمن تشكيلات جيش الاحتلال الفرنسي:

من خلال هذا العنصر نوضّح أهم الفرق العسكرية التي سمح للجزائريين بالانخراط فيها؛ والتي عرفت مع الوقت تغييرات ملحوظة على مستوى الهيكلة والمهام، وحتى آليات التّجنيد تبعا لتطور الوضع في الجزائر، كما يبحث تطور تعداد الجزائريين إلى غاية سنة 1900.

ـ الفرق الزواوية: (les Zouaves)[1]: استعان القادة الفرنسيون في عملية تجنيد الشباب الجزائري ضمن هذه الفرق بالشيوخ والزعماء والوجهاء، وهي العملية التي أثمرت تجنيد 500 جزائري إلى غاية تاريخ سبتمبر 1830، لتتأسس بعدها فيلقان منفصلان الواحد منهما يضم 06 كتائب بمجموع 397 مجنّد[2]. بقرار 01 أكتوبر 1830، لتؤسس بشكل رسمي بناء على الأمرية الملكية الصادرة بتاريخ: 21 مارس 1831 تحت تسمية جيش الزواف (l'Armée des Zouaves)[3]، لتنظّم هذه الفرق بأمرية ملكية بتاريخ: 07 مارس 1833 والتي حددت كتائب الزواويين بـ 10 منها كتيبتان للجزائريين، ليأتي مرسوم 1937/03/20 ليؤسس الفيلق الثالث، فأصبح الفيلق الأول والثاني تابعان لمقاطعة الجزائر والثالث لمقاطعة وهران[4]، وخلال سنة 1838 وصل تعداد الفيلق الأول والثاني إلى 1024 جندي منهم 266 جزائري و758 فرنسي[5]. وبتاريخ 1841/12/07 تقرر إنشاء لواء في كل مقاطعة، على أن تستقبل سرية (compagnie) واحدة من كل كتيبة (Bataillon) عناصر من المجنّدين الجزائريين بناء على أمرية

[1] . تسمية الزواف حسب لويس ألجاج أطلقها الجنرال دو بورمون، وهم جنود من الأهالي الذين شكلوا النواة الأولى للفرق الأهلية المساعدة للجيش الفرنسي، ينتمي أفراد هذا السلك إلى قبائل زواوة. **ينظـر**: لويس الجاج: المصدر السابق، ص 209.

[2] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 154، 156.

[3] - A. Bihaghel: l'Algérie, tissure libraire éditeur, Alger, 1965, p.393.

[4] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 154، 156.

[5] . المرجع نفسه ، ص 102.

ملكية بتاريخ 08 سبتمبر 1941 وقد اكتسبت هذه الفيالق سمعة طيبة في باريس والجزائر لذلك تم إشراكهم في معارك ضد انتفاضات الجزائريين في منطقة القبائل، وجبال الونشريس، وجنوب مقاطعة قسنطينة، وواحة الزعاطشة[1]. حروب خارجية منها: حرب القرم (1854–1856)، حملة إيطاليا 1859[2]، وتم تعيين مجموعة من الجنود الزواويين ضمن الحرس الإمبراطوري سنة 1863.

ـ **فرق القومية: (les Goumiers)**: نظرا للظروف والصعوبات وخاصة منها شدة المقاومة والجهل بطبائع السكان ... تم تأسيس فرق أخرى تضم مجنّدين جزائريين تحت تسمية القومية، ومن بين القبائل التي انضوى شبابها في هذا السلك: قبائل الدواوير والسميلة جنوب وهران، وفي الشرق الجزائري استعان القادة العسكريون بالشيخ بن قانة (شيخ العرب)، البسكري لتجنيد أبناء المنطقة في هذا السلك، هذا الأخير ضم فرقة المشاة وفرقة كشرطة الأقاليم تابعة للسلطة الفرنسية لمراقبة تحركات القبائل[3].

ـ **القنّاصة الجزائريون: (Chasseurs Algériens)** هذا السلك هو عبارة عن سريتين من فرق الزواوية المؤسس بالأمرية الملكية 1831/03/21، أطلق عليها اسم القناصة الجزائريون وأدمجوا في قناصة إفريقيا، حدد الالتحاق بهذا السلك بـ 40 جزائري في كل سرية وبعدها تم توسيع عملية التجنيد فيه، وأضيف لهما لواء ثالث بعنابة في 01/06/ 1833، وبتاريخ 1835/07/27 أصبح كل لواء يضم 06 سرايا تضم الواحدة منها 130 جندي. وتم اشراك هذه الألوية في عدة معارك للمساعدة على التوسع الفرنسي في داخل الجزائر منها: وقائع العوفية أفريل 1832، والمدية، مليانة، احتلال قسنطينة، ومعارك بسطيف، ومعركة إيسلي، وسيدي ابراهيم[4].

تم إلغاء هذا السلك لمدة 09 أشهر خلال سنة 1838 وأعيد إحياؤه بعدها، وذكرت جريدة المبشر أن هذه السرايا شاركت في حملة قسنطينة سنة 1837[5]، وتم تدعيم هذا السلك بتأسيس اللواءين الخامس والسادس، وبتاريخ 1839/08/31 عرف هذا السلك هيكلة أخرى بتسمية قناصة إفريقيا تضم 04 ألوية (اللواء الاول والثاني يضم 06 سرايا).

وفي عهد الإمبراطور نابليون الثالث استصدر قرار بإنشاء كتيبة من المجنّدين الجزائريين في كل لواء من الألوية الثلاث للاستفادة منت خدمات العناصر الجزائرية في كل مكان وزمان، وقد لقيت هذه الألوية

---

[1] - A. Bihaghel: op.cit, p.p.394-395.

[2] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 158.

[3] . المرجع نفسه ، ص 160.

[4] - A. Bihaghel: op.cit, p.p.400-401.

[5] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 166.

اهتماما خاصا، فتم إدراجهم في مدارس للتعليم لرفع مستواهم بحيث شملت مواد الدراسة: التاريخ والجغرافيا، اللغة العربية، هذا وقد استمر العمل بهذا السلك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

ـ فرق الصبايحية: (les Spahis)[2]: وأصلها في العهد التركي هو الخيالة ويسميها الجزائريون السبايس، تواجد أفرادها منذ الأشهر الأولى في الجيش الفرنسي وكانت تابعة للجيش الإفريقي، وبتاريخ: 1831/11/16 صدر أمر بضمهم إلى قناصة لإفريقيا، وجاء الاستعمال الأول لكلمة الصبايحية في الأمرة الملكية بتاريخ: 10 سبتمبر 1834 الذي أقر بتشكيل فرق من الخيالة[3] لتتم هيكلتها بعدها كالتالي:

ـ كتيبة الصبايحية النظامية لمدينة الجزائر بتاريخ: 1834/09/10 وتضم 04 سرايا.

ـ كتيبة الصبايحية النظامية الثانية بعنابة بتاريخ: 1835/06/10 وتضم سريتين.

ـ كتيبة الصبايحية النظامية الثالثة بوهران بتاريخ: 1836/08/12 تضم 04 سرايا.

وخلال سنة 1839 تم ضم عناصر الصبايحية في مدينة الجزائر إلى سلك قناصة إفريقيا، وخلال سنة 1843 أُعيد تنظيم هذا السلك لتجمع كل السرايا العشر في العمالات الثلاث في سلك عسكري موحد بتسمية سلك الصبايحية[4].

وبتاريخ: 1845/07/21 انتظم هذا السلك على النحو التالي:

ـ لواء الصبايحية لعمالة الجزائر (اللواء الأول)

ـ لواء الصبايحية لعمالة وهران (اللواء الثاني)

ـ لواء الصبايحية لعمالة قسنطينة (اللواء الثالث)[5].

ويبدو أن الضباط الجزائريين بهذه الفرق لم تكن لهم وظائف قيادية لذلك تقدموا بعدد من المطالب من بينها أن يكون لهم الحق في قيادة هذه الفرق العسكرية المكونة من الأهالي، وهو ما عبرت عنه مراسلة وزير الحرب (Gai Billot) إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ:01 ماي 1897، ويلتمس فيها المصادقة على مشروع قانون بهذا الخصوص تم تحضيره من طرف لجنة مختصة في الجزائر[6]. لتأتي

---

[1] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 169.

[2] . أرجع الكثير من الباحثين أصل كلمة الصبايحية إلى الصباح وبالمعنى العسكري فرسان الصباح، وكلمة (Sipah)- تعني الفرسان، وهو مصطلح معروف منذ تواجد القوات التركية في الجزائر، وهم مكونون من حرس الداي لحمايته في القصر وحتى خارجه. **ينظر:** Amandine Giraud: op.cit, p.14.

[3] - ibid, p.14.

[4] - A. Bihaghel: op.cit, p.402.

[5] - Amandine Giraud: op-cit, p.17.

[6] - Journal Militaire: décret du 01mai 1897 portant réorganisation régiments des Spahis Algériens, N 12, libraire Militaire de l. Boudoin, Paris, 1897, p.01.

الإجابة بعدها من رئيس الجمهورية عن طريق سلسلة من الإجراءات منها تضمنها الفصل الأول: تحديد عدد الكتائب بـ04، أن تستقر الفرقة الرابعة للصبايحية في تونس، الكتيبة الأولى تضم 06 سرايا (Escadrons) والسرية السادسة توضع تحت تصرف قيادة البحرية تحضيرا لتوظيفها في السنغال، مع تخصيص وظيفة الملازم والملازم الأول للجزائريين، تماشيا مع احتياجات الاحتلال أصبحت كتائب الصبايحية تضم سرايا متنقلة وسرايا مقيمة، يسمح بتغيير الجندي من سلاح آخر إلى فرق الصبايحية مع استمرار التجنيد الطوعي فيها، تتراوح سن التجنيد بين 18–30 سنة مع توفر الشروط الصحية والجسمانية والنفسية للمجنّد لأداء وظائفه العسكرية على أحسن وجه، مع حضور مترجم يوم التجنيد لشرح شروط التجنُّد للمجنّد الجزائري مع اشتراط القسم على القرآن بأن يخدم جيش الاحتلال الفرنسي بإخلاص وجد، على أن تقدر مدة التجنُّد بـ04 سنوات قابلة للتمديد عن طريق إعادة التجنيد لعدد من المرات بعقد لمدة سنتين حتى أربع سنوات[1].

أما الفصل الثاني من قرارات رئيس الجمهورية فقد تضمنت المادة 17 منه أن الضباط الجزائريين في هذا السلاح تتم تسميتهم من طرف رئيس الجمهورية طبقا لقرار 19 ماي 1834، مع إمكانية التنقل والتبديل من كتيبة إلى أخرى، وإن تمّ تجنس الجزائري لن يتم إدماجه في مرتبة الفرنسي إلا بعد احتساب الأقدمية في الخدمة، وللترقي إلى رتبة ضابط لابد على المترشح الجزائري إثبات مستواه ومعارفه العامة أمام لجنة عسكرية مشكلة من ضباط فرنسيين، وبعدها يعاد امتحانه من جديد أمام مفتش عام يقرر إمكانية الترقية أم لا، وفي بعض الحالات الاستثنائية يتم ارسال ضباط الصف الأهالي بصفة طلبة لمتابعة دروس تكوين بالمدرسة العسكرية [2] (Sumer) وفي حالة النجاح يتم تسمية هذا الجزائري برتبة ملازم، وفي حالة تسجيل ضابط الصف الجزائري في لوحة التقدم في الخدمة يوضع المترشح بصفة طالب ضابط في وظيفة مساعد (Adjudant)، ولكن بمهام الملازم في حالة غياب رئيس الكتيبة، ويمكن لهذا الضابط إنهاء مسيرته في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي برتبة ملازم أول، ويمكن أيضا ترقيته إلى

[1]- Journal Militaire: décret du 01 mai 1897, N 12, op.cit, p.08.

[2] . تشير المادة 04 من القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ: 06 أفريل 1883، أنه بتاريخ 15 مارس من كل سنة ترسل قوائم من طرف قادة الجيوش chefs des corps، إلى général de brigade تضم الأسماء المقترحة لاجتياز اختبار الدخول إلى المدرسة التطبيقية لسلاح الفرسان، أين يزاول فيها تكوين بصفة طالب ضابط، وفي حالة النجاح تتم الترقية من رتبة ضابط صف إلى رتبة ضابط.
ينظر: Henri Charles – La Vauzelle: Arrêté Ministériel du 06 avril 1883 portant l'instruction pour l'Admission des Sous- Officiers à l' école d'application de Cavalerie imprimerie ,libraire et papeterie, Paris, 1886, p.04.

رتبة نقيب ولكن كما ورد في المادة 22 من الفصل الثاني:" في حالات استثنائية جدا"[1]. وبالتالي يتضح جليا الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تقف حائلا أمام ترقية الجزائريين في سلك الصبايحية إلى رتب أعلى وبالخصوص من صف ضابط إلى ضابط. وبالرغم من هذا فإن هذا السلاح هو من تفضله العائلات الكبيرة وكذا الموالية للإدارة الاستعمارية من البشاغا والآغا والإداريين، نظرا لما يحوز عليه هذا السلاح من امتيازات...[2].

ليأتي مرسوم 13 نوفمبر 1899 ويقدم إجراءات أخرى منها تحديد عدد الكتائب بـ 04 تضم الواحدة منها 05 سرايا بينما تضم الكتيبة الأولى 06 سرايا (Escadrons)، وتستقر الكتيبة الرابعة بتونس على أن يخضع التجنيد فيها لتنظيمات مرسوم 17 أوت 1986، ويبدو أن المادة 08 من هذا المرسوم قد حددت مدة الخدمة بالنسبة للأهالي بـ 15 سنة كحد أقصى، منحة التعاقد الأولي تقدر بـ 3000 فرنك، مدة عقد التجنُّد هي أربع سنوات تجدد ثلاث مرات والعقد الرابع مدته ثلاث سنوات لتكتمل على إثرها مدة 15 سنة، تدفع مرتبات الجند بتاريخ 01،11،21 من كل شهر[3]. كما تم توجيه عدد من كتائب الصبايحية على غرار الكتيبة الأولى والثالثة بباتنة، والكتيبة الرابعة والخامسة (1er Escadron de Batna, 3em Escadron de Tébessa, 4em Escadron, 5em Escadron) خلال سنوات (1907-1913) للمشاركة في حروب خارج الجزائر؛ فشارك العديد من الجزائريين في معارك ببني سناسن وملوية، وبركان، ووجدة، فاس ومكناس بالمغرب الأقصى ...[4].

وخلال الحرب العالمية الأولى وبموجب مرسوم 1914/05/15 تم تأسيس اللواء الخامس للصبايحية[5]. وتم أيضا إشراك هذه الفرق في مجريات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 وفي مختلف الجبهات[6].

ـ فرق الرماة الجزائريون:(les Tirailleurs Algériens): ذكر النقيب (A. Mattei) أن هذه الفرق عرفت عموما بتسمية (Turcos) تأسس بموجب الأمرية الملكية المؤرخة في 21 مارس 1831 تحت

---

[1] - Journal Militaire: décret du 01mai 1897, N 12, op.cit, p.p.08-10.

[2] - Belkacem Recham: op.cit, p.49.

[3] - Journal Militaire: décret du 13 novembre 1899, portant réorganisation régiments des Spahis Algériens, N 36, libraire militaire de R, Chapelon, Paris, 1900, p.03-06.

[4] . للمزيد حول تفاصيل هذه المعارك ومشاركة الجزائريين فيها ضمن هذه الفرق العسكرية يرجى العودة إلى :
le Lieutenant-Colonel Breveté Seignol: historique du 3em Régiment de Spahis Algériens de 1892-1923, imprimerie beeger levrault, Paris, (S.D). p.p.09-15.

[5] . محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 175

[6] ـ للمزيد أيضا حول هذا الملف يرجى العودة إلى:.le Lieutenant colonel Breveté Seignol : op-cit, p.p.16-31

تسمية (Zouaves)[1]، بينما ذكر محمد الصالح بجاوي أنه تأسس هذا السلك رسميا بناء على أمرية بتاريخ: 1841/12/07[2]، بينما ذكر بيغاهيل (A. Bihaghel) أن هذا السلك تأسس بتاريخ 08 سبتمبر 1841 ضمن فرق الزواف بحيث تستقبل سرية واحدة مجنّدين من الجزائريين، وقبلها اتخذت قرارات من الحاكم العام بتاريخ 08 نوفمبر 1840 والتي نصت على تأسيس فرقة للرماة الجزائريين بكل مقاطعة، فعرفت كل فرقة باسم مقاطعتها[3]، وكل فيلق منها يضم 08 كتائب. تم توظيف عناصر هذه الفرقة في تعبيد الطرقات ومد الجسور واستصلاح الأراضي...[4].

بينما ذكر (A. Mattei) أن هذا تم خلال سنة 1855 حيث تأسس فيلق (Régiment 1) بكل مقاطعة، الأول بالجزائر والثاني بوهران والثالث بقسنطينة. يتشكل الواحد من 04 كتائب (Bataillons) وهذه الأخيرة من 07 سرايا (Compagnies) هذه الأخيرة بقيادة نقيب فرنسي تحت إمرته ملازم أول فرنسي وآخر جزائري وملازمان فرنسي وجزائري ورقيب أول وضابط فرنسي، ورقيبين وعريفين فرنسيين، ومن الجزائريين 04 رقباء و08 عرفاء[5]، أي بمجموع 24 عسكري.

وبالنسبة للترقية بالنسبة للجزائريين في هذا السلك فيتم ترقية الملازمين من بين الرقباء (les Sergents) وعن طريق مرسوم من طرف رئيس الجمهورية، ولكن لم تمنح لهم وظيفة قائد سرية (compagnie)[6].

أما عن كيفية التجنيد فيشير النقيب ماتاي أنه يتم تكليف القيَّاد في مختلف المناطق لتسجيل الجزائريين الراغبين في التجنُّد ضمن هذا السلاح، لتتم بعدها المعاينة من طرف الطبيب وتسجل أسماؤهم في سجل (Registre) يمضى من طرف قائد المقاطعة وتسلم للمجنّد عقد تجنيد[7].

تميز هذا السلك باللون الأزرق وهو ما كان مبعث فخرهم بهذا اللباس خاصة في الأماكن العامة، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في نفوس بقية الشباب فأقبلوا على التجنُّد في هذا السلك وهذا ما ذهب إليه بول أزان (Paul Azan)[8]، عرف هذا السلك العديد من التطورات والتغيرات ليستقر على شكله

[1] - A. Mattei: études sur les Tirailleurs Algériens, Libraire pour l'art Militaire et les Science, Paris, 1873, p.07.

[2] - محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 175– 176.

[3] - A. Bihaghel: op.cit, p. 397.

[4] - محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 175 – 176.

[5] - A. Mattei: op.cit, p.p. 07, 10, 11.

[6] - ibid, p.23.

[7] - ibid, p.37.

[8] - Paul Azan: l'Armée Indigène: l' Armée Indigène nord - Africaine, la Vauzelle, Paris, 1925, p.p.88-93.

النهائي بتاريخ: 1852/2/13 وضم 08 كتائب تضم الواحدة منها 166 مجنّد أي بتعداد كلي للكتائب 1368 جندي، يضاف إليها 30 جندي فرنسي لكل كتيبة، وتشير الدراسات أن هذا السلك نال هو الآخر إعجاب القادة العسكريين[1] الفرنسيين على غرار سانت آرنو، والعقيد دي واسفن، لذلك تم إشراك 2000 مجنّد جزائري لخوض حروب[2] القرم[3].

وورد في تقرير اللجنة المكلفة بدراسة سبل التّجنيد الإجباري للجزائريين أن تعداد فرق الرماة الجزائريين خلال 1898-1908 هو كالتالي[4]:

الألوية	جويلية 1898	جويلية 1899	جويلية 1908
اللواء الأول	4909	5054	5186
اللواء الثاني	3980	5145	4821
اللواء الثالث	4018	5071	4917
المجموع	12907	15270	14924

يتضح من خلال الجدول وانطلاقا من الوثائق الفرنسية أن تعداد المجنّدين الجزائريين في فرق الرماة الجزائريين لم يعرف تطورا ملحوظا خلال مرحلة 10 سنوات، فتصاعد هذا التعداد ب 2017 مجند فقط، وهو ما سجلته الوثائق بأنه نقصا وصعوبة في التجنيد.

ويشير النقيب (Coipel) أن تعداد وحدات الرماة الجزائريين بمقاطعة وهران وحدها بلغ سنة 1910 إثنى عشر وحدة ضمن ستة كتائب، ضمنت السلطات العسكرية توزيعها بين وهران، معسكر، تلمسان، غليزان مناصفة مع تيارت[1].

[1] . ورغم هذا إلا أن عناصر التفرقة بدت واضحة بين الجزائري والفرنسي داخل جيش الاحتلال الفرنسي، والدليل هو أجرة الفرنسي التي تقدر بـ 01 فرنك يوميا بينما أجرة الجزائري تقدر بـ 0,95 ف يوميا. ينظر: محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون ... ، ص188.

[2] . من الحروب الفرنسية التي شارك فيها المجنّدون الجزائريون نجد: حرب القرم: 1854-1856 (ثلاثة كتائب)، حملة ايطاليا: 1859، حملة السينغال: 1860-1861، حملة كوشان شين: 1861-1964، حملة المكسيك: 1860-1867 الحملة الفرنسية على سوريا، 1862-1867معركة سان بيلو بالمكسيك، الحرب الفرنسية الألمانية: 1870-1871، حملة مدغشقر: 1895-1898، الحرب العالمية الأولى. **ينظر**: عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجنّدين الجزائريين في الحروب الفرنسية من 1840 إلى 1962، دار هومة، الجزائر، ص 33.

[3] . محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 179، 180، 188.

[4] - **A.N.A**: Fonds de territoire du sud, boite 5E/1031: rapports de mission et instruction relative au Service Militaire Indigène, recrutement des Indigènes (1907-1908).

وعن الحروب والمعارك التي شارك فيها هذا السلاح وبالضبط الفيلق الأول يشير (René Fox) إلى ما يلي:

. معارك بالأغواط سنة 1852، سان لورانزو، 1853سيباستبول (1854-1855)، تيربيغو 1859، الشرق الأقصى (1884-1885)، التشاد 1900، المغرب الأقصى 1907، 1913، 1918، سانت تييري 1918 [2].

كما تم نقل فيالق من الرماة الجزائريون مع بداية الحرب العالمية الأولى وهو حال الفيلق الأول من هذا السلاح والذي ضم مع بداية الحرب ثلاث كتائب نقلت الأولى إلى فرنسا بتاريخ 04 أوت 1914 والكتيبة الثانية بتعداد 929 جندي بتاريخ 25 أوت والثالثة في شهر سبتمبر، ليتم خلال سنة 1915 زيادة عدد الكتائب (les Bataillons) في الفيلق الأول للرماة الجزائريين إلى 06 فتأسست الكتيبة الرابعة 21 سبتمبر 1915، 05، 06 في ديسمبر 1916، والكتيبة السابعة 11 مارس 1917، والثامنة 17 أفريل 1917، والخامسة عشر بتاريخ 20 سبتمبر 1918، وبتاريخ 29 مارس 1915 أُجريت عديد التحويلات للكتائب فيما بين الفيالق لنفس السلاح[3].

هذا ونشير هنا في نهاية هذا المبحث إلى بعض القوانين التنظيمية للتجنيد في الجيش الفرنسي:

في البداية يتم ضم المجنّد الجزائري بدون عقد (sans contrat) بحجة أن الفرد الجزائري غير مؤهل من جهة وسيتم الاستغناء عنه في أي فترة من جهة ثانية، وهو ما أثر سلبا على حياة المجنّد الجزائري بحيث هُضمت حقوقه... لكن تناقص تعداد الجزائريين في لجيش الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1861 حتَّم على الإدارة الفرنسية استصدار قرار ملكي بتاريخ 1861/06/08 لتنظيم التعاقد على الشكل التالي:

ـ إظهار شهادة حسن السيرة ـ شهادة الكفاءة البدنية.

ـ تحديد تعداد فيالق سلك الرماة بأن لا يتجاوز تعداد الفيلق 2000 مع تحديد أجرة المجنّد.

ـ منح المجنّد منحة بقيمة 50 فرنك تشجيعا له ـ زيادة في الأجرة تصل إلى نصف فرنك يوميا.

ـ الحق في إعادة التعاقد ويمنح المجنّد مبلغ بقيمة 50 فرنك مع زيادة في الأجر بـ 10 سنتيم يوميا.

وتشجيعا لعملية التجنيد أقر المرسوم الوزاري المؤرخ في 1866/06/08تحفيزات ومنح تشجيعية في الخدمة وأجرى التنظيمات التالية:

ـ إعادة التعاقد لمدة 07 سنوات مقابل منحة 700 فرنك تصرف على دفعتين.

---

[1] - le Capitain Coipeil: op.cit, p.06.
[2] - René Fox: le 1er Régiment du Tirailleurs Algériens (1898-1925), France, p.11.
[3] - ibid, p.p.51- 52.

ـ تجنيد الجزائريين لمدة 05 سنوات مع تحديد العقد.

ـ تمنح قطع أرضية للمجنّد الذي ينهي الخدمة بمساحة 02 إلى 03 هكتار.

وبعد سنة 1872 أجريت عدة تعديلات في ظاهرها لصالح المجنّد الجزائري أما باطنها فهو يصب لصالح مؤسسة الجيش الفرنسي؛ إذ أصبح للمجنّد الحق في التعاقد حسب مدة الخدمة، ليأتي قانون 29/ 1890/05 ليحسن الوضعية المالية لسلك الرماة كما يلي:

ـ إمكانية الخدمة لمدة 25 سنة بواسطة التعاقد وإعادة التعاقد بمنحة تقدر بـ 400 ف عند كل تعاقد.

هذا وأورد (Raspail) عدة إجراءات أخرى اتخذت خلال سنة 1910 منها: منحة التعاقد لمدة 04 سنوات تقدر بـ 400 ف، ونفس الإجراء لثلاث تعاقدات متتالية، وبعد مدة 16 سنة خدمة تقدم للمجنّد منح إضافية، مع الابقاء على التقاعد المسبق 12، 15 سنة خدمة[1].

1ـ1 . 2ـ تطور تعداد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900:

يبدو أن عدم إدراك الجزائريين لهدف السلطات الفرنسية من عملية تجنيد الشباب الجزائري من جهة وكذا الأوضاع الاجتماعية للأسرة الجزائرية وكذلك طمع هذه الفئة من الجزائريين في المشاركة في حكم بلادهم بعدما كان ممنوعا عليهم خلال مرحلة التواجد العثماني بالجزائر ـ على الأقل هذا بداية الاحتلال ـ لذلك عرفت عملية التجنُّد في فترات كثيرة منحي تصاعدي ومستقر في مراحل معينة وهو ما ستكشف عنه الأرقام القادمة.

لو أخذنا تعداد فرق الصبايحية لسنة 1836 والتي ضمت 14 سرية تضم الواحدة منها 160 مجنّد فإن الإجمالي يقدر بـ 1960 جندي، وحسب مؤلف كتاب اللواء الأول للرماة الجزائريين (Duruy) فقد بلغ تعداد المجنّدين الجزائريين في جانفي 1840 حوالي 5600 مجنّد وهو رقم يبقى تقريبي لعدة اعتبارات منها: غياب إحصاءات حول القتلى وعدد الفارين في مختلف المراحل، في حين يورد النقيب (le François) رقم 6500 مجنّد لنفس السنة. وضم فيلق الصبايحية لسنة 1841 ما لا يقل عن 2800 فارس[2]. ليرتفع العدد إلى 9654 من أصل 80 ألف لسنة 1844[3].

وخلال سنة 1848 بلغ فيلق الرماة الجزائريين لمدينة الجزائر 769 مجنّد جزائري وهو العدد التقريبي لمقاطعة قسنطينة ووهران فيرتفع العدد إلى حوالي 2000 جندي ليرتفع العدد سنة 1852 إلى 3984

[1] - A. Raspail: op.cit, p.24.

[2] . محمد لصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 202، 203، 205.

[3] . عثمان زقب: المرجع السابق، ص 378.

مجنّد، وتعداد فرق الزواوية التي شاركت في حرب القرم يقدر بـ 2000 مجنّد جزائري، وعلية نحصل على تعداد قد يلامس أو يفوق 10253 بجمع كل الأرقام السابقة وهذا إلى غاية 1855[1]. وشير عثمان زقب إلى رقم: 13259 خلال سنة 1859 من مجموع 83 ألف أي ما يعادل 16٪ الجيش الفرنسي[2].

وبعدها عرفت مؤسسة الجيش تنظيمات أخرى كان لها الأثر الإيجابي في رفع تعداد المجنّدين من الجزائريين، ليصل سلك الرماة إلى 18 ألف (09 فيالق) سنة 1861، ليرتفع التعداد إلى نحو 24 ألف، وذلك بزيادة عدد الفيالق إلى 12.

ونفس الأمر يقال عن فرق قناصة إفريقيا فقد وصل تعدادها إلى 480 سنة 1866، وارتفع عدد المجنّدين في فرق الصبايحية إلى 2500 سنة 1865، وفرق الزواوية وصل تعدادها إلى 2000 مجنّد سنة 1859، ليراوح التعداد الكلي الجيش الفرنسي سنة 1871 رقم 29 ألف مجنّد جزائري.

ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 1871 هي التي دفعت بالكثير من الجزائريين إلى التجنُّد في جيش الاحتلال الفرنسي، فعرفت الأرقام بعد هذا التاريخ منحى تصاعدي أيضا، وهو ما تبرزه المعطيات الموضحة في الجداول التالية[3]:

تعداد قوات الصبايحية في جيش الاحتلال الفرنسي: 1882، 1883، 1884:

1882			1883		1884		
المقاطعات	الضباط	القوات	الضباط	القوات	المقاطعات	الضباط	القوات
الجزائر	53	929	56	936	الجزائر	55	884
قسنطينة	51	1045	54	1041	وهران	52	1046
وهران	51	1066	54	1104	قسنطينة	53	975
المجموع	155	3040	164	3081	160		2905

تعداد قوات القناصة الجزائريين: 1882، 1883، 1884:

1882			1883		1884	
المقاطعات	الضباط	القوات	الضباط	القوات	الضباط	القوات

[1] . محمد لصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 207.

[2] . عثمان زقب: المرجع السابق، ص 378.

[3] . المرجع نفسه، ص ص 486-487.

الجزائر	78	3224	78	3224	53	1674
وهران	102	2696	102	3019	101	2958
قسنطينة	34	2659	54	1262	46	1599
المجموع	234	8579	234	7505	200	6231

ـ كما أقر قانون 1899/02/11 تشكيل الفيلق الخامس والسادس في كل لواء من المقاطعات الثلاث، ليصل بموجب ذلك عدد الألوية إلى 18، ثم ارتفع بعدها إلى 22 فيلق لكل واحد منها تعداد 2000 مجند فيصبح الرقم يقدر بـ 44 ألف مجنّد جزائري يضاف إليها 480 من القناصة، و2800 صبايحي و2000 زواوي فنحصل على 49 ألف مجنّد سنة 1900 [1].

هذا وعرفت التشكيلات العسكرية من المجنّدين الجزائريين التوزيع التالي بعد سنة 1900:

ـ السلك الزواوي: 03 ألوية (الجزائر، وهران، قسنطينة)

ـ الرماة الجزائريون: 03 ألوية (الأول بالبليدة، الثاني بمستغانم، الثالث بقسنطينة).

ـ قناصة إفريقيا: 06 ألوية (البليدة، تلمسان، بقسنطينة، الجزائر العاصمة، معسكر).

ـ سلك الصبايحية: 03 ألوية موزعين بالترتيب على المدية، سيدي بلعباس، باتنة[2].

2ـ فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين:

بداية يقر ميسيمي (Messimy) بأن الجزائر مستعمرة تتوفر على مخزون بشري مهم جدا، وهي بهذا يمكنها تقديم أعداد كبيرة للتجنُّد في جيش الاحتلال الفرنسي، وعلى اعتبار أن هذا الأخير يتطلع إلى مرحلة مهمة جدا في تاريخه كان لابد من إجراء عدة إصلاحات بخصوص التّجنيد في جيش الاحتلال الفرنسي، هذه الإصلاحات حملها المشروع الذي قدمه ميسيمي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مليران (Millerand)، أوضح من خلالها الكيفية الجديدة لتحصيل احتياجات جيش الاحتلال الفرنسي من التعداد البشري وبأقل التكاليف، عن طرق التّجنيد الإجباري للجزائريين بعدما كانت هذه العملية تتم عن طريق التجنُّد وإعادة التجنُّد[3].

[1] ـ محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 214-215.

[2] . المرجع نفسه: ص ص 216-217.

[3] -A. Messimy: op.cit, p.p.05, 06.

جاء هذا طبقا لمرسوم بتاريخ 07 فيفري 1912 الذي أسس للخدمة العسكرية للجزائريين والذي بدأ التحضير له على مستوى وزارة المستعمرات، والذي بدأت بوادر المعارضة له من طرف الجزائريين لأنها قضية لم يألفوها وتمثل في نفس الوقت عبآ ثقيلا إذا لم توافقها امتيازات تقدم لهم في مختلف المجالات، وهو الأمر ذاته يمثل عبأ كبيرا على الحكومة الفرنسية التي ستدخل في مواجهة مع مستوطنين يرون الجزائريين يتحصلون إصلاحات وامتيازات ومنها التي تخصص لقدماء العسكريين. هذا التّخوُّف من جانب الجزائريين مرده إلى الوعود السياسية السابقة التي لم تجد لها تجسيدا على أرض الواقع[1].

كما نجد ميسيمي يقدم تبريرات وحجج على إقدام الدوائر الفرنسية لإقرار الزامية الخدمة العسكرية على الجزائريين؛ كنقص تعداد جيش الاحتلال الفرنسي في الوطن الأم (l'Armée métropolitaine) نتيجة النقص الواضح والمتزايد في عدد المواليد ويقدم بهذا الخصوص المعطيات التالية: سنة 1872 عدد الولادات تقدر بـ 966 ألف، لتعرف تناقصا إلى عدد 845 ألف سنة 1902، وتناقص آخر سنة 1911 تقدر بـ 742 ألف، ويؤكد أن الدولة الفرنسية مقبلة على رفع تعداد جيشها إلى نحو 215 ألف جندي وهذا لا يتأتى بنسبة المواليد المتناقصة في فرنسا وبالتالي فالحاجة ملحة لتجنيد حوالي 40 ألف مجنّد في الدفعة الواحدة؛ وهي الأسباب الرئيسية حسبه للشروع في فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين[2].

وهو نفس الطرح الذي سار عليه (Raspail) والذي خلص بأن استمرار عملية التجنيد بالصيغة الحالية سيجعل جيش الاحتلال الفرنسي عاجز عن إرسال العسكريين إلى الجزائر وتونس بالإضافة إلى نقص التأطير[3] كما قاربت إحصاءاته الإحصائيات السابقة لـ ميسيمي بخصوص التعداد المقدر للتجنيد في الدفعة الواحدة فذكر تعداد 42 ألف بناء على معطيات تشير إلى إحصاء 4,2 مليون شاب في الإقليم المدني بين 18 و20 سنة يستجيب لمعايير التجنيد 100/1 وبالتالي تسجل 42 ألف[4] وهي أيضا المعطيات التي تضمنتها رسالة ميسيمي إلى وزير الحرب خلال سنة 1907، كما يرى (A.Messimy) أن الجزائر بتعداد 05 مليون بإمكانها تقديم 16 ألف مقاتل في حال نشوب الحرب[5] كما لم تغفل تقارير القادة العسكريين أهمية العامل الاقتصادي ودوره في تهرب الجزائريين من التجنّد وإعادة التجنّد في جيش

[1] - A. Messimy: op.cit, p.p.10, 11.
[2] - ibid, p.12.
[3] - ibid, p.05.
[4] - A. Raspail: op.cit, p.18.
[5] - A. Messimy: op.cit, p.13.

الاحتلال الفرنسي إذ كلما تحسّنت الوضعية الاقتصادية للبلد كلما أحصت مكاتب التجنيد تراجعا رهيبا للمجنّدين[1].

ويبدو أن النقيب (Pierre) قدم بعض من الأسباب الواقعية التي جعلت الجزائري يتهرَّب في بعض المراحل من التجند في الجيش الفرنسي؛ فنجده يذكر سنة 1896 والتي عاد فيها المجنّدون الجزائريون من مدغشقر أين مات عدد كبير منهم هناك، بالإضافة إلى حديثهم في أماكن سكناهم عن معاناتهم وتعبهم ونقص الأسلحة والذخيرة، فبناء على هذه المعطيات تخوف الجزائريون من التجنّد، وذكر أيضا سنة 1899 أين أقدمت السلطات العسكرية التخفيض في منحة التقاعد، بالإضافة إلى العوامل السابقة جعلت عملية التجنيد تعرف منحى متناقص وبالتالي صعوبة تجنيد الجزائريين وهو المعطى الذي أثر سلبا في التعداد العام لجيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر[2] ويبدو أنه منذ هذه المرحلة بدأ التفكير فعليا في الكيفية الناجعة لتجنيد أعداد إضافية من الشباب الجزائري.

هذا ويشير بلقاسم رشام إلى بعض التعديلات أدخلت على تجند الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي سنة 1903 ومنها تخفيض في الرواتب وكذلك تخفيض سنوات الخدمة من 16 إلى 12 فانخفضت معها قيمة التقاعد للمجند الأهلي من 637 ف إلى 144 ف وهي المعطيات التي أثرت سلبا في نفسية المجنّدين من جهة والمقبلين على التجنّد فانخفضت أعداد المجنّدين بشكل ملموس، وهي الحجة والمبرر الذي اتخذه ميسيمي فيما بعد وطرح على أساسه ضرورة فرض إلزامية التجنيد على الأهالي الجزائريين بالرغم من الاقتراحات التي قدمها الحاكم العام جونار بخصوص إمكانية الرفع من التعداد بصيغة التّجنيد الحالية، وكذلك الأطروحات التي تقدم بها الجنرال سيفار بإمكانية تجنيد 21500 [3].

لهذا السبب أيضا لجأت السلطات الاحتلال إلى تغيير نمط التّجنيد وفرض الخدمة الاجبارية[4]. وهنا يؤكد رسبيل على أهمية دور القياد والشيوخ الأهالي في إنجاح وتحقيق قفزة نوعية في عملية التّجنيد[5]. كما كما لم تخف تقارير لجنة دراسة مشروع الخدمة الاجبارية أهمية الجانب المالي الذي يمكن أن تجنيه الخزينة الفرنسية حيث أن مجنّد طوعي أهلي(Engagé) في فيلق الرماة الجزائريين يكلف الخزينة 950 فرنك سنويا يش الاحتلال الفرنسي بحاجة إلى تجنيد 30 ألف وهو ما يشكل عبئا ثقيلا على الخزينة

[1] - **A.N.A:** fonds de territoire du sud, boite 5E/1031: op.cit.
[2] - Capitaine Pierre Ancier: op.cit, p.29.
[3] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.07 , 08.
[4] - A. Messimy: op.cit, p.16.
[5] - A. Raspail: op.cit, p.19.

(30000000فرنك)[1] بينما ثلاثة مجنّدين للخدمة العسكرية معا يكلفون نفس المبلغ، وبالتالي ستستفيد الخزينة من زيادة في التعداد وتكاليف أقل وهو مكسب آخر تحققه الإدارة الاستعمارية من تجنيدها للأهالي[2].

بالإضافة إلى حاجة جيش الاحتلال الفرنسي لموارد بشرية أخرى وفي كل مستعمراتها نتيجة التوسع الاستعماري الفرنسي في القارة الإفريقية مع بداية القرن العشرين كالكونغو، الكوت ديفوار، المغرب الأقصى... وهو ما حتم تجنيد إضافي لضمان التواجد المستمر للجيش الفرنسي في مستعمراتها الجديدة بإفريقيا[3].

هذا ويشير ميسيمي بأن مشروع الخدمة العسكرية تم طرحه في البرلمان الفرنسي ولقي استحسان عديد الشخصيات أمثال كليمونتال (M. Clementel) المكلف بميزانية وزارة الحرب، وسوماند (M. Saumande) المكلف بميزانية الجزائر، ترينيي (M. treignier) المكلف بالإطارات والتّجهيز لفرق المشاة والذي أكد على أهمية هذا النوع من التجنيد والذي يضمن تغطية العجز في الكتائب العسكرية، ولقي أيضا دراسات معمقة بنيت على تقارير لجان وبعثات إلى الجزائر للنظر في إمكانية تطبيقه ومعرفة مواقف الأهالي واستعداداتهم منذ سنة 1908 [4]. ليأتي مرسوم 03 فيفري 1912 وبناء على مرسوم 13 نوفمبر 1899، ومرسوم 07 أفريل 1903، والمادة 92 من قانون 21مارس 1905، ومرسوم 17 جويلية 1908[5]، و19 أكتوبر 1909، و28 فيفري 1911 المتعلق بإحصاء السكان الجزائريين غير المتجنسين، المتجنسين، وإعتمادا على مراسلة وزير الحرب، التي أسست الطرق الثلاثة لتجنيد الجزائريين: التجنّد

[1] - **A.N.A:** fonds de territoire du sud, boite 5E/1031: op-cit.
[2] - A. Raspail: op.cit, p.p.17, 19.
[3] - A. Messimy: op.cit, p.17.
[4] - A. Raspail: op.cit, p.05.
[5] . بتاريخ 23 جويلية 1908 سجلت لجنة إحصاء السكان بخصوص إمكانيات التّجنيد النتائج التالية: المسجلون: 73283، المؤهلون: 51727، الغير مؤهلون: 21556، معيلو العائلات: 3030، الغائبون: 3331، المنخرطون طواعية: 234، كما سجلت الوثيقة تكليف من وزارة الحرب للنقيب Chardenet بتاريخ 14 أوت 1908 لإحصاء السكان، وبناءا على النتائج المحققة ستنظر السلطة العسكرية إمكانية وضع مشروع الخدمة العسكرية حيز التنفيذ بداية من سنة 1909، وفيه نداء من رئيس بلدية وهران بتاريخ 15 ديسمبر 1908 إلى الشباب البالغ من العمر 18 سنة بتسجل أنفسهم في القوائم التي ستُحيَّن في البلدية، بناء على المرسوم الرئاسي لـ 17 جويلية 1908. وبالتالي فيه محاولات ومشاريع طرحت بخصوص الكيفية اللازمة لتجنيد الجزائريين بداية من 1908. وخلال سنة 1909 سجلت التقارير إمكانيات التّجنيد التالية: عدد المؤهلين للتجنيد في البلديات الكاملة الصلاحية يقدر بـ 14150 شاب، وفي البلديات المختلطة: 41239، أي بمجموع لكليهما: 55389 شاب قابل للتجنيد. **ينظر:**
A.N.A: fonds de territoire du sud, boite 5E/1031: op.cit.

الطوعي، إعادة التجنّد، التجنيد الإلزامي مقابل منحة مالية هذه الأخيرة لمدة ثلاث سنوات، هذا وسجل المرسوم عدم تغيير في طرق التجند وإعادة التجند[1].

وأسس المرسوم كذلك لعملية إحصاء السكان كل سنة بداية من شهر أكتوبر، تشمل الشباب البالغين من العمر 18 سنة، لتنشر نتائج الإحصاء في البلديات طيلة شهر ديسمبر، ليستقبل بعدها رئيس البلدية الشكاوي المتعلقة بالإحصاء والرد عليها، وتُسلَّم الجداول إلى مكاتب التجنيد خلال شهر جانفي[2].

ويعفى من الخدمة العسكرية الأصناف التالية: من له أخ مجنَّد لخدمة العلم الفرنسي، كبير أخوين اثنين تزامن استدعاؤهم معا، الابن المعين لأم مطلقة، الابن الفاقد لوالديه، الابن الوحيد المعين لأب كبير في السن، الولد الذي يثبت أن له أخ توفي وهو مجنّد أو شطب من الجيش نتيجة إصابة، ويتم تأجيل قصار القامة الأقل من 1,56م أو ضعاف البنية[3]، وتشكل لجنة في مقاطعة تربط عدة مناطق تبدأ مهامها يوم 01 أفريل لسحب أسماء المستدعين للخدمة العسكرية، هذه اللجنة تتشكل من: الأمين العام لشؤون الأهالي، ونائب عامل العمالة، والأعضاء هم: ضابط سامي فرنسي، وأحد أعيان الأهالي، وملحقين: طبيب عسكري، ومترجم ، وملازم، ومساعدين: رئيس البلدية أو المتصرف الإداري، ويعين الأعضاء العسكريون من طرف قائد القسمة (le général de division)، والأعضاء المدنيون من طرف عامل العمالة (le préfet)، وتتم العملية باستدعاء الشباب الخاضع للإحصاء ثم عملية السحب، ثم تعيين الشباب لأداء الخدمة العسكرية، مع إتاحة إمكانية تعويض شاب لشاب آخر، ويعلن غير الملتحقين عصاة، يتحصل المجنّد للخدمة العسكرية على أجرة تعادل أجرة المجنّد الطوعي (Engagé) بالإضافة إلى منحة (FR 250)، تصرف على دفعتين 150 يوم السحب، و100 بعد سنتين[4].

وقد أثمرت المجهودات الفرنسية مع أول تطبيق لقانون الخدمة العسكرية تجنيد 2400 جزائري طوعي وإلزامي، وأن مكاتب التجنيد والمراجعة أنجزت المهمة بنجاح حست تقرير ميسيمي، كما صرح وزير الحرب "أن مكاتب الفرز على وشك إتمام العملية بدون مشاكل تذكر"، وفي المقابل حملت مراسلة ليتو (M. Lutaud) إلى الحكومة العامة ردود فعل عنيفة من طرف الجزائريين مثل ما حدث في خنشلة أين لطمت النسوة وجوههن خوفا على أولادهن ، وفي برج بوعريريج سجلت التقارير العسكرية تخوّف وذعر كبير لدى الشباب الحاضر للتجنُّد، وكذلك تم تسجيل العديد من الاحتجاجات في ندرومة بتلمسان[5].

[1] - A. Messimy: op.cit, p.60.
[2] - ibid, p.p.61-62.
[3] - A. Messimy: op.cit, p.62.
[4] - ibid, p.p.62-65.
[5] - ibid, p.23

كما أشار رسبيل:" نحن نعلم أن الخدمة العسكرية الإجبارية منبوذة وغير محبّذة لدى عامة الأهالي"[1]، لاعتبارات ثقافية ودينية واجتماعية ويضيف:" لو سألت أي أهلي عن رأيه لفضل البقاء في الخيمة"[2].

هذا ويذكر عمار هلال مظاهر أخرى كردة فعل وعدم الرضا في المجتمع الجزائري تمثلت في التالية:

. عدم رضاهم بتأدية الخدمة العسكرية تحت علم الكفار.

. عدم موافقتهم على محاربة إخوانهم انطلاقا من الجيش الفرنسي.

ـ أن الجيش الفرنسي لن يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحرية[3].

وعموما يشير التقرير أن النتائج المحققة فاقت تقديرات أكبر المتفائلين، وأدرج الإحصائيات التالية: 1726 مسجل للتجنيد، و50 حالة عاصي خلال شهر سبتمبر 1912، وحضور 70 مستدعى من أصل 70 بالبرواقية بمعنى حضور كلي، ووقعت عريضة من طرف 1000 شخص بتبسة تعبر عن قبولها تطبيق قانون الخدمة الإجبارية[4].

لكن ميسيمي يشير أن التقارير المقدمة من طرف الحكومة هي موجهة للرأي العام على أن العملية تمّت بنجاح لكن الواقع في كافة مقاطعات الجزائر تم رفع العديد من العرائض إلى السلطات العليا منها باتنة ومعسكر وغيرها ... والعديد من أفراد المجالس البلدية ومجالس الجماعة وجهوا عرائض التنديد والرفض لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية[5].

3ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين 1900-1939:

يبدو أن دراسة تطور تعداد المجنّدين الجزائريين تقتضي بالضرورة الفصل بين الصنفين؛ المجنّدون طواعية أو المنخرطون وصنف المجنّدون إجباريا للخدمة العسكرية، لأن عملية التجنيد تختلف من صنف لآخر، ناهيك عن اختلاف الظروف والمعطيات.

3 .1. المنخرطون:

[1] . لكننا نجد أن العديد من المصادر الفرنسية تربط بين قضية المواطنة وتحصيل الحقوق السياسية والمدنية بالنسبة للمجنّد الجزائري وقضية أداء الخدمة العسكرية الإجبارية، أي أن وضعية الجزائريين وتطورها مرهون بأداء الخدمة العسكرية الاجبارية، وهو الطرح الذي ذكره (Achille Sébe). يرجى العودة إلى ص 51 وما بعدها وص 76 وما بعدها بحيث أشار أن الدين الاسلامي لدى الجزائريين سيحترم كما طرح هذا المصدر وجهة النظر الفرنسية حول قضية الخدمة العسكرية الاجبارية للجزائريين . **ينظـر**:
Achille Sébe: la conscription des indigènes d'Algérie, Emile Larose, libraire, éditeur, Paris, 1912, p.52.

[2] - A. Raspail: op.cit, p.12.

[3] . عثمان زقب: المرجع السابق، ص 389.

[4] - A. Messimy: op.cit, p.p.24, 27.

[5] - ibid, p.25, 27.

خلال سنة 1906 – 1907 أورد (Raspail) المعطيات التالية والتي نجملها في الجدول التالي[1]:

الفرق العسكرية الأهلية	التعداد
ثلاث فيالق للرماة	15749
ثلاث فيالق للصبايحية	2484
سلاح المدفعية	460
سلاح الهندسة	150
القطار	150
موظفون في الادارة	40
المجموع	19033

من خلال الجدول نلاحظ ضعف تواجد المجنّدين الجزائريين ضمن هياكل جيش الاحتلال الفرنسي في أسلحة: المدفعية، والهندسة، ومصالح السكك الحديدية، والإدارة، فهل مرده هذا إلى احتكار هذه الأسلحة للفرنسيين فقط دون الأهالي خوفا من امتلاك تقنياتها؟ أم راجع لعدم الثقة في الجزائري؟، أم هو ضعف وعدم قدرة المجنّد الجزائري للعمل ضمن هذا النوع من التخصصات؟

كما أشار النقيب بيار أنسيي (Pierre Ancier) أن تعداد المجنّدين الجزائريين خلال سنة 1910 يقارب 20 ألف، في حين أن السلطات العسكرية تطمح إلى تعداد كلي لجيش الاحتلال الفرنسي بـ 100 ألف أي أنها في الظرف الراهن بحاجة إلى 50–60 ألف مجنّد جزائري وهي الأرقام التي لم تستطع تحصيلها بطريقة التجنيد الحالية، وبالتالي يجب إعادة النظر في كيفية التجنيد، ويرى أن الحل الأنسب هو تطبيق قانون التجنيد الإجباري[2].

وفيه ملاحظة مهمة حول تعداد الجزائريين في لجيش الاحتلال الفرنسي حيث بقي يراوح مكانه عند الرقم 18–19 ألف منذ 1906 إلى غاية 1910، بمعنى فيه صعوبات كبيرة في التّجنيد بالمقارنة مع الرؤية الاستشرافية للرَّفع من التعداد. ليقدم الإحصائيات التالية: فرق الرماة الجزائريون: 10 كتائب (Bataillons) بعنابة و10 بسطيف، و05 بالبليدة، و10 بالجزائر، 10 بوهران، 10 بعين الصفراء. أما فرق الزواف فأورد تواجد سرية في سطيف، عنابة، البليدة، و02 بالجزائر ووهران، وعين الصفراء.

[1] - A. Raspail: op.cit, p.25.
[2] - Capitaine Pierre Ancier: la conscription des Indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France, libraire militaire, Paris, 1910, p.06.

وبالنسبة للصبايحية فتوجد 05 سرايا في سطيف البليدة، الجزائر، وهران، عين الصفراء(05 سرايا لكل منها). وذكر وجود سريتين لقناصة إفريقيا بالبليدة و02 بالجزائر[1].

يشير ميسيمي أن تعداد الرماة الجزائريين (les Tirailleurs Algériens) قد بلغ سنة 1911 الأرقام التالية:

(1er Régiment) الفيلق الأولى تقدر بـ 373 مجنّد، والثانية 723 مجنّد، والثالثة 872 مجنّد أي بمجموع: 1968 [2].

وتم تأسيس السرية السابعة في الفيالق الثلاث (1،2،3)[3]. ولكن في ظرف عرفت تناقص التجنّد وإعادة التجنّد نتيجة رفع سنوات الخدمة من 12 إلى 16 سنة لذلك إقترح ميسيمي رفع قيمة التقاعد للرماة الجزائريين إلى 144 فرنك لـ 12 سنة خدمة فعلية، و360 فرنك لـ 16 سنة خدمة فعلية كتشيع وتحفيز للأهالي الجزائريين للإقبال على سلك الرماة، ويرجع هذا الإعراض عن التجند من طرف الجزائريين حسب ميسيمي إلى التطور الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه السنوات[4].

هذا وقد حملت مراسلة بتاريخ 03 فيفري 1912 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بخصوص ضرورة الخدمة الإجبارية الجزائريين أرقاما تشير إلى وجود 17 ألف مجنّد جزائري في صفوف الجيش الفرنسي مكونة من 03 فيالق رماة جزائريين، 03 فيالق صبايحية[5]، وذكر رسبيل 19 جزائري ضمن صفوف الجيش الفرنسي خلال سنة 1910 من أصل 54 ألف[6]. وذكر في مناسبة أخرى رقم 20 ألف بين مجنّد طوعي وإعادة التجنّد لسنة 1910 [7].

وبخصوص ربيع 1912 فقد أشار ميسيمي إلى النتائج المحصل عليها خلال عملية الانتقاء كالتالي: عمالة الجزائر: عدد المسجلين في الاحصاء: 8483، عدد المجنّدين: 753، المجنّدون طواعية: 77، الحصص المخصصة: 677 أما بعمالة وهران: عدد المسجلين في الاحصاء: 4707، عدد المجنّدين: 466، المجنّدون طواعية: 271، الحصص المخصصة للتجنيد 276. أما بعمالة قسنطينة: عدد

[1] - Capitaine Pierre Ancier: op.cit, p.26.
[2] - A. Messimy: op.cit, p.14.
[3] - ibid, p.14.
[4] - ibid, p.15.
[5] - ibid, p 57.
[6] - A. Raspail: Op-Cit, p.16.
[7] - ibid, p.18.

المسجلين في الاحصاء: 13532، المجنّدون: 1331، المجنّدون طواعية: 69، حصص التّجنيد المخصصة: 1262 [1]. أي بمجموع المجنّدين الإجباريين: 2550، والطوعي: 417.

ويبدو أن هذا الجدول الموالي حمل الكثير من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بعملية التجند الطوعي وإعادة التجند للجزائريين في جيش الاحتلال لفرنسي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في أعداد المجنّدين، ويمكن تقديم العديد من التفسيرات حول هذه المعطيات، لأن كل سنة تختلف في أوضاعها عن السنة التي قبلها والتي بعدها وبالتالي فيه ارتباط مباشر ووثيق بين بين هذه المستجدات وعملية التجند الطوعي منه والإجباري. هذه الأرقام تتضح في الجدول التالي[2]:

تطور تعداد المنخرطين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي (1920– 1938):

السنة	المنخرطين	إعادة الانخراط	المجموع
1920	9905	7122	17027
1921	3936	4705	8641
1922	3163	3792	6955
1923	1553	3265	4818
1924	2175	8108	10283
1925	3051	6380	9431
1926	2114	6035	8149
1927	2768	5770	8538
1928	2844	8190	11034
1929	1486	5354	8640
1930	3133	5388	8521
1931	4665	6977	11642

[1] - A. Messimy: op.cit, p.p. 68-69.

[2] - **A.N.O.M:** GGA 2R 13 la contribution de l'Algérie a la défense nationale, rengagements, engagements, 1921-1938.

ينظر أيضا: عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907. 1945، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015–2016، ص ص 94–95.

.

1932	3712	8324	12069
1933	2937	5566	8203
1934	3131	6642	9773
1935	5020	7810	12735
1936	5110	6540	11487
1937	5445	6124	11969
1938	5858	7012	12870

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أعداد إعادة الانخراط أكبر من المنخرطين لأول مرة وذلك خلال سنوات العشرينات والثلاثينات بدون استثناء، فهل مرد ذلك إلى الأوضاع التي تعيشها الجزائر أنذاك والتي حتَّمت على المجنّد الجزائري إعادة التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي؟ أم أن الإدارة الفرنسية استطاعت استقطاب المجنّد الجزائري عن طريق إصلاحات وإغراءات في الجانب العسكري كالمنح والتعويضات والتقاعد ...؟ هنا يوضح بلقاسم رشام بأن الأوضاع الاجتماعية وضعف المنتوج الفلاحي وانهيار الأسعار، والأزمة الاقتصادية العالمية وتضييق منافذ الهجرة خارج الجزائر، كلها عوامل حتمت بشكل مباشر على الشباب الأهلي الانخراط في الجيش الفرنسي بأعداد معتبرة خلال سنوات الثلاثينات[1].

نسجل تراجع ملحوظ في أعداد المجنّدين خلال سنوات 1921، 1922، 1923 وهو حسب ما أورده بلقاسم رشام يعود إلى الأوضاع المزرية التي عاشتها الجزائر نتيجة المجاعة التي عصفت ببعض مناطق الجزائر ونفس الأمر ينطبق على معيدي الانخراط[2].

. ارتفاع ملحوظ في أعداد إعادة الانخراط خلال السنوات التالية: 1924، 1928، 1932،

كما نجد إحصائيات أخرى لسنة 1933 يسجلها تقرير للجنرال ميسيمي (Messimy) كالتالي[3]:

الجزائر			**فرنسا**	
الصيغة	**الانخراط**	**إعادة الانخراط**	**الانخراط**	**إعادة الانخراط**
التعداد	7198	16633	3368	6014

[1] - Belkacem Recham: les Musulmans Algériens dans l'Armée Française (1919-1945), Thèse de doctorat, univ- des Sciences Humaines, Strasbourg, France , 1995, p. 50.
[2] - A. Messimy: op-cit, p.23.
[3] - **A.N.O.M:** GGA 2R 13: op.cit.

المجموع	23831	9982

. نسجل مجموع تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي خلال 18 سنة (1920-1938) برقم 192785 وهو رقم مهم جدا، هذا دون احتساب تعداد المجنّدين إجباريا.

والجدول الموالي يوضح توزيع المجنّدين الجزائريين على تشكيلات جيش الاحتلال الفرنسي من فرق: الرماة والصبايحية والمدفعية، الهندسة، العيادة والادارة والطيران والبحرية، هذا وقد تفاوتت نسب تواجد الجزائريين داخل هذه الأسلحة للجيش الفرنسي بحسب حاجة هذا الأخير لخدمات المجنّد الجزائري [1]:

توزيع المنخرطين الجزائريين داخل التشكيلات العسكرية الفرنسية (1925 – 1938):

السنة	الرماة	الصبايحية	المدفعية	الهندسة	العيادة	الادارة	الطيران	البحرية	المجموع
1925	2280	599	34	02	06	10	02	/	2933
1926	1576	339	21	13	04	13	05	/	1971
1927	2201	277	87	12	05	42	07	/	2631
1928	2389	160	32	51	11	67	07	/	2717
1929	1089	223	30	08	20	43	03	/	1414
1930	2367	439	50	17	24	42	02	/	2941
1931	3360	738	109	24	05	37	12	/	4285
1932	2589	783	67	33	02	26	05	/	3505
1933	2145	528	52	22	/	40	03	/	2790
1934	2508	319	52	31	/	29	/	/	2939
1935	4348	541	74	24	01	31	01	/	5020
1936	4673	627	101	39	06	20	01	/	5467
1937	4253	822	100	35	02	27	/	93	5332
1938	4126	510	106	18	04	17	/	102	4883

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

[1] ـ عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 99.

. ضعف أو قلة تواجد الجزائريين في الأسلحة الاستراتيجية والمهمة الطيران(لم يتجاوز عدد الجزائريين بها السبعة) والبحرية (والتي لم يفتح المجال أمام الأهالي فيها إلا سنة 1937)، والهندسة (توقف عدد المجنّدين الجزائريين في صفوفها عند الرقم 51 فقط)، وتليها المدفعية والإدارة والعيادة (المصالح الطبية) والتي ضمنت تواجد بضع عشرات من المجنّدين الجزائريين.

. تفاوت وعدم استقرار أعداد المجنّدين الجزائريين من سنة لأخرى، يمكن أن يكون لارتباطه بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وبالعودة إلى العوامل المساعدة على تجنيد وتجّند الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي تطلعنا الوثائق الأرشيفية الفرنسية على معطيات تشير إلى تجند أغلب مصالح الإدارة الفرنسية لإنجاح هذه العملية، وهو ما توضحه بعض المراسلات من وزير الدفاع الفرنسي، وقائد أركان الجيش إلى الحاكم العام في الجزائر تتضمن شكر مختلف الموظفين المدنيين والعسكريين بمختلف رتبهم نظير مجهوداتهم في تجنيد الجزائريين سواء عن طريق زياراتهم الميدانية أو المناشير التي وزعوها بين الأهالي وهو ما احتوته رسالة بتاريخ 17 أوت 1928، ورسالة أخرى بتاريخ 22 أكتوبر 1928، ومراسلة بتاريخ 14 نوفمبر 1928، وذكرت هذه الرسائل بعض الوظائف وأصحابها من سيدي بلعباس، خنشلة، أريس، متصرف إداري قائد اللواء الثاني والسادس للرماة

Administrateur , Colonel Commandant de 6^{em} et 2^{em} Régiment de Tirailleurs, garde Champêtre …) [1].

كما تسجل رسائل أخرى مساهمة فعالة من طرف القياد الجزائريين في تجنيد الأهالي وهو محتوى رسالة من قائد أركان الجيش الفرنسي إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 20 مارس 1929 يدعوه فيها إلى تقديم الشكر ومكافئة القايد جلول ولد الحاج نظير جهوده في تجنيد الجزائريين بالمشرية، وكذلك القايد لعراجي بشرشال، ومحمد بن جمار (garde Champêtre) لما قدمه هذا الأخير من مساعدات ومرافقة للأجهزة العسكرية بتاريخ 29 أفريل 1929، وحملت مراسلة أخرى بتاريخ 14 جوان 1929 قائمة لأسماء شخصيات من الجزائرية المعنية بالترقية ومنهم: بومشقار سليمان (قايد دوار دراع الميزان)، وعبد الصدوق (باشاغا)، حميدات قدور (conseiller général)، وهذا لما قدموه من خدمات لتجنيد الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي[2]. وهو ما يوضح الأهمية البالغة التي تكتسيها قضية تجنيد الجزائريين

[1] - **A.N.A:** Fonds du Gouvernement General de l'Algérie, territoire du sud, boite 55E / 005.
[2] - **A. N. A:** boite 55E / 005, op.cit.

في الجيش الفرنسي، ودليل ذلك تعبئة العديد من المؤسسات المدنية والعسكرية بالإضافة إلى الشيوخ والقياد والباشاغا من الجزائريين.

.

3 . 2 . تطور تعداد المجنّدين إجباريا: (الخدمة العسكرية)

كانت البداية من سنة 1912 لأنها السنة التي بدأت فيها إدارة الاحتلال الفرنسي تجنيد الجزائريين إجباريا.

أورد ميسيمي نتائج عملية التجنيد لربيع 1912 المعطيات التالية:

في عمالة الجزائر: تم تسجيل 8483 مسجل في قوائم التّجنيد، عدد المجنّدين منهم عن طريق السحب 676، عدد المجنّدين للخدمة العسكرية طواعية 77، ليبلغ عدد المجنّدين753. وفي عمالة وهران نسجل: 4707 مسجل في قوائم التجنيد، ويقدر عدد المجنّدين في القرعة 276، وعدد المجنّدين طواعية 195، لنحصل على الرقم 466. وفي عمالة قسنطينة نسجل: 13532 مسجل في قوائم التجنيد، المجنّدون عن طريق القرعة 1262، وعدد المجنّدين طواعية 69 لنحصل على الرقم 1331، وبالتالي يكون مجموع المجنّدين في العمالات الثلاث يقدر بـ 2550 [1]. وهي أعداد ضعيفة جدا بالمقارنة مع الرقم المسجل في قوائم التجنيد للعمالات الثلاث لربيع 1912 والمقدر بـ 26722، أي أن 24172 مسجل في قوائم التجنيد لم يتم تجنيده ولم تذكر الوثيقة معطيات تتعلق بهذا الرقم.

وخلال سنة 1913 تم تجنيد 2500، وفي سنة 1914 ارتفع الرقم إلى 3878 مجنّد إجباريا مقابل 28930 مجنّد طواعية، وخلال سنة 1916 تم توحيد المنحة أو مساواتها بين صيغتي التّجنيد، وبجمع دفعتي 1917 و1918 نحصل على تعداد المجنّدين إجباريا 82752 مقابل 86519 طوعي أي مجموع الصيغتين يقدر بـ 169271، لتتضرب بعدها المعطيات المتعلقة بعدد الضحايا في صفوف المجنّدين الجزائريين فذكرت بعض الجهات رقم 19075 قتيل و 6096 مفقود، وذكرت جريدة افريقيا الفرنسية (l'Afrique française) الرقم 56 ألف قتيل، 80 ألف جريح، وأوردت المجلة الأهلية (la Revue Indigène) إحصائية 30٪ قتيل، 50٪ جريح[2].

[1] - A. Messimy: op.cit, p.p.68-69.
[2] - Belkacem Recham: op-cit, p.p.14, 15, 16.

وبعد الحرب العالمية الأولى عرفت عملية التجنيد الإجباري للجزائريين منحى آخر إلى غاية 1938 عرفت فيها العملية تصاعدا في سنوات معينة بين 15 ألف مجنّد، وتراجع في مراحل أخرى سجلت إحصائيات بين 05 آلاف و15 ألف مجنّد، يمكن توضيحها في الجدول التالي[1]:

السنوات	المسجلون	الحاضرون	المؤهلون	المجنّدون	النسبة	الغياب	النسبة
1921	64577	49718	17402	16915	34,02	14864	23,02
1922	76198	59880	16028	15487	25,86	16288	21,38
1923	89836	72231	22332	21589	29,89	17305	19,26
1924	95099	77380	22930	17525	22,65	17719	18,63
1925	92943	75430	22214	18603	24,66	17513	18,84
1926	96077	80034	24741	17533	21,91	16043	16,70
1927	107809	86048	20412	15170	17,63	21761	20,18
1928	108310	90691	18357	13081	14,42	17619	16,27
1929	107659	91799	14362	10992	11,97	15860	14,73
1930	113547	96851	21375	14725	15,20	16096	14,70
1931	114113	98036	22859	10427	10,64	16077	14,09
1932	72536	67468	11061	5438	08,06	5068	6,99
1933	94623	78391	13767	11722	14,95	16232	17,15
1934	99407	83474	18049	10316	12,36	15933	16,03
1935	112233	95078	20439	10119	10,64	17155	15,29
1936	104728	90574	19338	12978	14,33	14154	13,52
1937	94673	79987	16414	8853	11,07	14686	15,51
1938	105945	87836	17712	10598	12,07	18109	17,09

[1]- Belkacem Recham: op-cit, p.p.24, 26.

من خلال الأرقام الموضحة في هذا الجدول نسجل التفاوت الواضح في أعداد المجنّدين خلال سنوات العشرينات، ويبدو أن ذلك مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. ملاحظة: يبدو هذه الاحصائيات لم تحتسب التعداد الذي تم تجنيده في فرنسا من الجزائريين.

ارتفاع أعداد المجنّدين خلال سنوات العشرينات مقارنة بسنوات الثلاثينيات، ضعف نسب الغيابات عن حضور لجنة التّجنيد على مدى السنوات الموضحة في الجدول، وفي المقابل ارتفاع أعداد الحضور لدى لجنة الانتقاء والتجنيد (tirage au sort). ربما مرد ذلك حسب ما أورد بلقاسم رشام إلى تخفيض سنوات الخدمة العسكرية من 03 سنوات إلى سنتين[1].

ما يمكن تسجيله حول هذه الأرقام أيضا، هو بمقارنتها مع المعطيات والأرقام السابقة للتّجنيد الطوعي خلال نفس الفترة (1920-1938) نلاحظ أن أرقام المجنّدين إجباريا تفوق وفي بعض السنوات بكثير أعداد المجنّدين طواعية، هذا من جهة ومن جهة ثانية تتضح جليا الاستراتيجية الفرنسية في تلبية احتياجات الجيش الفرنسي من الجزائريين فلو نأخذ على سبيل المثال مجموع المجنّدين طوعا وإجباريا لسنة 1923 (4818 زائد 21589) نحصل على 26407 مجنّد جزائري في جيش الاحتلال الفرنسي، وهو رقم مهم جدا إذا ما قورن بالتعداد الإجمالي للجيش، ونسجل أيضا أن السلطات العسكرية جنّدت ما يقارب 148895 جزائري ضمن صفوف الجيش من(1921-1929)، وجنّدت ما يقارب 95176 جزائري من(1930-1938) أي أنها خلال 17 سنة استطاعت تجنيد حوالي 244071 جزائري الأمر الذي يوضح الأهمية التي تكتسيها قضية تجنيد الجزائريين في أدبيات ومخططات الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

وإذا أردنا مقارنة تعداد المسجلين في قائمة التجنيد بإجمالي السكان ندرج الأرقام والنسب في هذا الجدول[2]:

السنوات	المسجلون في الإحصاء	النسب
1926	96077	٪2,09
1927	107809	٪2,24
1928	108310	٪2,36
1929	107659	٪2,34

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.29.
[2] - ibid, p.38.

1930	113547	٪2,48
1931	114113	٪2,02
1932	72536	٪1,28
1933	94623	٪1,68
1934	99407	٪1,76
1935	112233	٪1,99
1936	104728	٪1,68
1937	94673	٪1,52
1938	105945	٪1,69

تراوح تعداد المسجلين في قوائم الاحصاء خلال السنوات المذكورة في الجدول بين: 9400-11400، وبالتالي فيه استقرار في عمليات الإحصاء إذا ما قورن بالعمليات ذاتها خلال الحرب العالمية الثانية بعد بضع أشهر.

4. المجنّدون الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية والقضايا الوطنية 1940-1945.

4. 1ـ تطور تعداد التجنيد خلال فترة الحرب:

يبدو أن الحرب العالمية الثانية كانت عاملا مشجعا وحدثا مفصليا في قضية تجنيد الجزائريين؛ إذ عرفت العملية تعبئة كبيرة للطاقات البشرية الجزائرية الممكنة، لذلك تسجل المصادر منحى تصاعدي لعملية التجنيد، فكيف تم ذلك؟ وما هي تطورات قضية التجنيد الطوعي والإجباري؟

تشير الوثائق بتاريخ: 01 جانفي 1939 أن تعداد المنخرطين الجزائريين قدر بـ 47573 جندي وخاصة ضمن سلاح الرماة الجزائريين بتعداد 34454 مجنّد، في حين قُدِّر تعداد مجنّدي الخدمة العسكرية بـ 20302 مجنّد ومجموع الصيغتين يقدر بـ 67875 مجنّد لخدمة العلم الفرنسي[1]. وهو ما يوضح التعداد الكبير من الجزائريين ضمن صفوف الجيش الفرنسي عشية الحرب العالمية الثانية.

ليعلن بعدها مرسوم 01 سبتمبر 1939 التعبئة العامة في فرنسا وكل مستعمراتها، وتم الاعلان عن ذلك في الجزائر بواسطة الصحف اليومية والمناشير والإذاعة ... وللترغيب في عملية تجنيد الجزائريين تم الاعلان عن زيادة في المنح مع التكفل بعائلات المجنّدين، وتأسيس جمعية في الجزائر العاصمة تكون

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p. 59.

تحت تصرف أمهات وزوجات المجنّدين لطرح انشغالاتهم وتحديد كيفية مساعدتهن[1]. مع استحداث صيغة التجنيد أو "التعاقد لمدة الحرب" (l'engagement pour la durée de la guerre) جاء ذلك في مراسلة من وزير الدفاع الوطني والحرب إلى مديرية المراقبة والمحاسبة المالية والشؤون الجزائرية بتاريخ: 05 أكتوبر 1939.[2] كما لجأت الإدارة الفرنسية إلى تأثير وسمعة شيوخ الزوايا لطلب تجنيد الجزائريين وفعلا استجاب الشيخ قاسمي مصطفى شيخ زاوية الهامل وأصدر بيانا يدعو فيه أتباعه والجزائريين عموما إلى تلبية نداء التجنيد وتكريس تضحياتهم للدفاع عن فرنسا، كما عمل الخليفة جلول بن لخضر بقسنطينة على تجنيد 1000 شخص من القوم، وأعلن عبد العزيز بن قانة أن الجزائريين فخورون بانتمائهم إلى الأمة الفرنسية وسيموتون من أجل العلم الفرنسي[3]. كما لم تتوان الإدارة الفرنسية في الاستعانة بخبرة وتجربة بعض المجنّدين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي لجذب الشباب الجزائري للانخراط في الجيش والمشاركة في الحرب وهو ما حملته رسالة الشكر التي وردت من وزير الدفاع الوطني والحرب بتاريخ: 10/02/1937، يشكر فيها الملازم مكاوي بن عودة من فيلق الرماة الجزائريين (R.T.A) نظير جهوده في تجنيد الجزائريين[4].

طبعا كل هذه المجهودات لابد أن تكلل بنتائج ملموسة؛ حيث شهدت سنة 1940 تجنيد 110 ألف من أفراد الاحتياط[5]. وتشير الوثائق الفرنسية إلى توظيف هذه الفرق بالإضافة إلى المجنّدين المغاربة وتونس في الجبهات الأمامية لصد الزحف الألماني[6].

لتشهد سنة 1941 انخفاضا ملحوظا في أعداد المنخرطين الجزائريين على أعقاب تمردات في الوحدات العسكرية المسلمة بالجزائر بتاريخ 25 جانفي 1941، وفي محاولة لاحتواء الوضع وتحفيز المجنّدين الجزائريين حملت مراسلة لوزير الحربية إلى مدير الإدارة العامة لشؤون الإسلامية (le Directeur de l' Administration Général des Affaires Musulmanes) بتاريخ 31 جانفي 1941 بعض المزايا والتحفيزات للمجنّدين الجزائريين ذوي الأقدمية 10 سنوات في جيش الاحتلال الفرنسي تقضي بمنحهم مايلي: الحق إجباريا في الحصول على وظيفة أو الحصول على قطعة أرض، أو شهادة حيازة

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.186, 187, 189.
[2] - **A.N.A:** territoire du sud, Sous Série 5E, boite 055.
[3] - Belkacem Recham: op-cit, p.p.186, 187, 189.
[4] - **A.N.A:** territoire du sud, sous série 5E, boite 055, op.cit.
[5] - Belkacem Recham: op-cit, p.p.186, 187, 189.
[6] . للمزيد حول معطيات ونتائج هذه المعارك في الجبهات الفرنسية خلال مرحلة (03 سبتمبر 1939 – 25 جوان 1940) **ينظر:** Belkacem Recham: op.cit, p.p.192-196 .

واستغلال مقهى أو كشك (bureau tabac أو kiosque)، لكن صعوبة توفير 5000 وظيفة سنويا أثقل كاهل الدولة فأودعت اقتراحات أخرى لها علاقة مباشرة بتنمية الاقتصاد، كمنحهم امتيازات للحرف والحرف اليدوية... كما تضمنت الوثيقة بعض الوظائف المخصصة لهذه الفئة: أعوان للشرطة، حراس غابات، (cavaliers de commune mixtes, garde-champêtre)، كما ضمنت لهم السلطات العسكرية مناصب سامية كالقايد والمفتي، إمام، مدرس...[1].

وعلى بالرغم من الاصلاحات المقدمة بعدها من زيادة في المنح والأجور إلا أن عدد المنخرطين لامس رقم 1398 و72 إعادة الانخراط بتاريخ 01 جويلية إلى 31 ديسمبر 1941، ليخلص الجنرال (Koeltz) أن جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر يعاني من أزمة خانقة في قضية الانخراط وإعادة الانخراط، هذا وقد أرجعتها السلطات العسكرية إلى عوامل منها: تراجع هيبة ومكانة الجيش الفرنسي في نظر الجزائريين، هزيمة 1940 على الجبهات الألمانية، وتراجع الروح الثورية لدى الجزائريين نتيجة مجريات الحرب، بالإضافة إلى إدراك الجزائريين للفروقات واللامساواة داخل جيش الاحتلال الفرنسي[2].

وعشية الإنزال بشمال إفريقيا نهاية سنة 1942، عمدت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى تعبئة الدفعات منذ 1934-1939 فأحصت العملية تجنيد 12900 مجنّد، وشهدت سنة 1943 معطيات أخرى في عملية تجنيد الجزائريين؛ لأنه يبدو من خلال مراسلة من المفوض الجهوي لورشات الشباب (le Commissaire Régional des Chantiers de la Jeunesse de l'Afrique du Nord) إلى الحاكم العام للجزائر بتاريخ 19 فيفري 1943؛ يذكر فيها معطيات عن تجنيد الجزائريين من دفعة 1919 إلى غاية دفعة 1943، وهو ما أكدته مراسلة من عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام بتاريخ 14 جانفي بأن عملية الإحصاء للدفعات من 1919-1943 ستكون جاهزة، ريثما تكتمل بعض المعطيات[3].

كما ذكرت وثائق أرشيفية أخرى إحصائيات لسنة 1943 ذاتها نجملها في ما يلي: شهر جانفي: 16346، فيفري: 27123، مارس: 29675، أفريل: 30167، أي بمجموع (103311)[4]، وحملت

[1] - **A.N.A:** fonds des territoire du sud: boite 5E/1100: Indigènes Militaire dos 2: rapports sur le statut des Militaires Indigènes.

[2] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.214, 215.

[3] - **A.N.O.M:** GGA 2R 92 mobilisation général rappel des classes novembre 42, février 43, décembre 42, janvier 43.

[4] . هذا التعداد لسنة 1943 وما قبلها سمح للسلطات العسكرية الفرنسية بتأسيس فرق عسكرية جزائرية ومنها division d' infanterie algérienne(D. C. A) بتاريخ 15 أفريل 1943، شارك هذا السلاح في حملة إيطاليا ، وضم هذا السلاح الألوية الجزائرية التالية: (الفيلق الثالث، السابع، الرابع للرماة الجزائريين، وكذا الفيلق الثالث للصبايحية) وفروع أخرى للهندسة والدعم والعتاد، والفرق الطبية... ينظر: Belkacem Recham: op.cit, p.262

مراسلة من قيادة الأركان العامة للقوات إلى الحاكم العام للجزائر وعمال العمالات الثلاث بضرورة تجهيز وإحصاء واستدعاء المجنّدين من دفعة 1943 بداية من شهر جوان للخدمة تحت العلم الفرنسي لشهر سبتمبر 1943، وبخصوص سنة 1944 تشير الأرقام والاحصائيات الصادرة عن قيادة الأركان المكتب الأول بخصوص انخراط (التجنّد الطوعي) للجزائريين في مختلف الأسلحة إلى تجنيد 1102 خلال شهري أكتوبر – نوفمبر هذا وسجلت الوثيقة ملاحظة تشير إلى تحسن ملحوظ ومميز في عدد المنخرطين لهذه المرحلة، وتشير إحصائيات أخرى إلى تراجع في الانخراط على النحو التالي: انخراط 733 جزائري خلال فترة 20 نوفمبر–20 ديسمبر 1944 في مختلف الأسلحة (الهندسة، المشاة، المدفعية، القطارات، الفرسان أو الخيالة) في المقاطعات الثلاث، ومن جانب الخدمة العسكرية الإجبارية أشارت ذات المصادر إلى استدعاء 14 ألف مجنّد من دفعة 1943 للحضور بداية من 01 أكتوبر 1944 [1].

في حين تبقى بعض الفترات لهذه السنة غير معلنة بشكل واضح ولكن الأمر المؤكد هو أن الاستدعاء شمل دفعات سنة 1929–1943، فتحدثت مصادر عن الرقم 107 ألف مجنّد للخدمة العسكرية، وأشار ش. روبير أجيرون إلى نسبة 23 بالمئة من أصل 560 ألف من التعداد الكلي لجيش الاحتلال الفرنسي حتى نهاية 1944، وذكر الجنرال (juin) رقم 134 ألف جزائري، وذكر الجنرال سبيلمان (Spillmann) تعداد 140 ألف جزائري لذات السنة[2].

وقد استمرت السلطات العسكرية على نفس المنوال في تجنيد الجزائريين خلال سنة 1945 لتعرف هذه العملية منحنيات أخرى.... فقد أورد المكتب الأول لقيادة الأركان إحصائية تشير إلى تجنيد 9132 من الجزائريين في بعض الأسلحة وهي خاصة بالاستدعاء من الدفعات السابقة ونورد هنا إحصاء لسنة 1945 حيث ذكرت وثيقة أرشيفية بتاريخ 16 سبتمبر 1944 أنه سيتم استدعاء 14 ألف من دفعة سنة 1943 للخدمة بداية من تاريخ مارس 1945. وهنا تشير الوثيقة إلى ارتفاع الرقم بـ 05 آلاف مجنّد لتشير ذات الوثيقة أن إحصائية تقدر بـ 16800 مجنّد من العمالات الثلاث[3].

وعن الجانب النفسي للمجنّدين المغاربة والجزائريين خلال مدة الحرب ذكرت مختلف التقارير الفرنسية الصادرة عن المكاتب التقنية أو عن مصالح مراقبة مراسلات المجنّدين أن معنويات العسكريين المسلمين مرتفعة، وبررت هذا من خلال محتوى رسائل المجنّدين إلى أهاليهم[4]، وهنا تجدر الاشارة أن هذه الرسائل

[1] - **A.N.O.M:** GGA, 2R 61 recensement et recrutement, mobilisation des indigènes 1942-1945.
[2] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.245 , 249.
[3] - **A.N.O.M:** GGA: 2R 61, op.cit.
[4] - Belkacem Recham: op.cit, p.276.

لا يجب أن تكون الأساس الأوحد لقياس معنويات المجنّد؛ لعدة أسباب منها أنه من المستبعد أن يكتب الجندي إلى أسرته ويزيدها قلقا عليه وهو في وسط مجريات حرب، بالإضافة إلى أن أغلب هذه الرسائل هي لطمأنه العائلة وبالتالي فالأجدر هنا أن تحمل مشاعر الارتياح والمعنويات المرتفعة.

كما ذكرت تقارير صادرة عن مصلحة شؤون العسكريين المسلمين أن مجنّدي شمال إفريقيا يتحسرون كلما شاهدوا الجانب الآخر من البحر " وكان الواحد منهم يقول لصاحبه:" لو أني أعرف السباحة لوصلت إلى هناك وأكلت قصعة كسكس ثم أعود"، وفي المقابل هناك تقارير أخرى أوردت أن الجانب النفسي للمجندين ليس على ما يرام بسبب التعب المستمر وعدم وإعطائهم الوقت الكافي للراحة، وأن الكثير ممن شهد منهم حملة إيطاليا وفرنسا تمنى لو أنه الآن في الموت راحة، وهو حال فيالق الرماة الجزائريين(03، 07) (ينظر الملحق رقم:01)، وسجل المكتب الثاني تحسن نوعي وملحوظ في معنويات المجنّدين بعد أسابيع من الراحة منحت لهم خلال فيفري 1945، وتمنى الكثير منهم أن تنتهي الحرب ويعود إلى أهله في ثوب البطل، وعلى النقيض من ذلك أوردت عدة تقارير أخرى عن المكتب الثاني أن المعنويات مرتفعة جدا لدى الوحدات العسكرية للمسلمين التي بقيت مستقرة في شمال إفريقيا، ولا يمكن مقارنتها بتاتا بالوحدات التي انتقلت إلى حملتي إيطاليا وفرنسا[1].

هذا وتقول تقارير المكتب الثاني بتاريخ 17 سبتمبر 1944، أن المجنّدين من شمال إفريقيا عموما والجزائريين منهم استقبلوا استقبالا حارا وسط الاحتفالات والورود وعوملوا كالفرنسيين حتى أن المجنّدين الرماة بكوا وأحسوا أنفسهم وسط أهاليهم، وسمحت لهم تلك الأجواء بالاحتكاك بالنساء الفرنسيات وتكوين علاقات وطيدة، وهي الأجواء التي نقلها المجنّدون عند عودتهم إلى بلدانهم فازدادت هيبة وعظمة فرنسا[2]. يبدو أن هذه التقارير نسيت أو تناست أن هذا الاحتكاك والمعاملة على قدر المساواة في المجتمع الفرنسي للمجنّدين ومنهم الجزائريون سمح لهم أيضا باكتشاف الوجه الآخر لفرنسا الأم غير فرنسا الاستعمارية في الجزائري التي لا تملك من تلك الصفات شيئا، وهو ما كان عاملا آخر ساهم في توسيع الهوة بين المجتمعين الجزائري والفرنسي.

وبخصوص المعتقلين خلال فترة الحرب؛ وانطلاقا من تقارير الحكومة العامة في الجزائر فإن تعداد المجنّدين الجزائريين الذين تعرضوا للاعتقال من طرف الجيش الألماني يقدر بـ 60 ألف خلال سنة 1941، لكننا نجد هنا أن رشام بلقاسم يقر بأن هذا الرقم لم يجد له دليلا قاطعا في الوثائق الأرشيفية،

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.277, 278, 281.
[2] - ibid, p.290.

بينما يقدره أجيرون بنحو 60 ألف لمجنّدي شمال افريقيا عموما، ويورد (Y. Durand) رقم 80 ألف، وورد في تقرير الطبيب الرائد (Bonnaud) 13974 جزائري أكتوبر 1941، ونفس الطبيب ذكر في شهر مارس 1942 تعداد 13754 مسجون جزائري، تم تحرير 5304 بتاريخ 30 جانفي 1942، منهم 761 منخرط ذو أقدمية، 4125 من جنود الاحتياط، 418 من مجنّدي الخدمة العسكرية.

وذكرت تقارير ماي 1943 رقم 12584 مجنّد جزائري معتقل، أما الصحف الاستعمارية فذكرت 11685 جزائري نهاية سنة 1943 [1]. تعرض العديد منهم إلى الأمراض المعدية والخطيرة كمرض السل (Tuberculose) والاصابات، وسوء التغذية والمسكن والملبس بالإضافة إلى مشاق المعارك والخوف وسوء التجهير، والتعب وسوء المعاملة والسجن...[2].

وبخصوص المسرحين من جيش الاحتلال الفرنسي من المجنّدين الجزائريين بسبب الإصابات والجروح تشير وثيقتين صادرتين عن مديرية الشؤون الاقتصادية وعن قائد أركان الجيش الفرنسي على التوالي: الأولى بتاريخ: 22 ديسمبر 1944، والثانية: 06 جانفي 1945 أن السلطات العسكرية خصصت لهم إعانات تتمثل في ألبسة: قشابية، شاشية، حلاقة مجانية، سروال ...[3] كما استمرت السلطات الفرنسية في استقبال طلبات أو مراسلات قدامى المجنّدين الجزائريين والمتمثلة في حق استغلال المقاهي والحصول على بعض الوظائف (حارس، شاوش ...) وهو ما تبرزه الوثائق الفرنسية الصادرة عن مديرية الشؤون الاسلامية(la Direction des Affaires Musulmanes) والتي احتوت على آلاف الطلبات بهذا الخصوص لسنة 1945 شهر ديسمبر[4]. من خلال ما سبق في هذا العنصر تتضح جليا ما استغلته السلطات الاستعمارية بالجزائر من تجنيد أبنائها لخدمة والدفاع عن أمن فرنسا ومصالحها.

4ـ 2ـ نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في صفوف المجنّدين الجزائريين 1940-1945:

هذا ولم يكن المجنّدون الجزائريون في منأى عن الدعاية الشيوعية التي بادر بها الحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1922 أين بث في صفوف المجنّدين من شمال افريقيا عموما ثائرين عملوا على نشر أفكار ضد الدولة الفرنسية، ونددوا بتجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي، وعن طريق المناشير أيضا التي حملت

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.222, 223, 224.
ibid, p.p. 240 -230 .
[2] ـ للمزيد حول هذه المعطيات بصفة مفصلة يرجى العودة إلى :
[3] - **A.N.A:** fonds des territoire du sud: boite 5E/1100: Indigène Militaire, op.cit.
[4] - **A.N.O.M:** fonds territoriaux Algérie, GGA, série r: Affaires Militaires (1908- 1962), GGA 1R- 3- correspondants au départ relatif aux emplois réservés aux anciens Militaires Musulmans, crono 1945-1950.

في طياتها تنديدا بالسياسة الفرنسية في الجزائر ونادت من خلالها ضمائر المجنّدين الجزائريين حتى لا يشاركوا في الجرائم الفرنسية[1].

وقد أشارت جريدة المساواة (l'Egalité) إلى تقرير صادر عن قائد مقاطعة قسنطينة (Commandant de la Division de Constantine) خلال سنة 1944 أن الوضعية النفسية مريحة لدى الفرق الجزائرية، وأن التأثير السياسي لنشاط الحركة الوطنية ليس له تداعيات أو تأثير على المجنّدين، ولكنه سجل أن فيه اتصالات بينهم وبين بعض الشخصيات الوطنية، وأن جريدة المساواة (l'Egalité) تم توزيعها في العديد من الثكنات، كما سجلت وثائق المكتب الثاني أن رسائل المجنّدين الجزائريين هي تحت رقابة مصلحة الشؤون العسكرية للمسلمين(A.M.M) وعلى العكس من ذلك سجلت التقارير التقنية للمكتب خلال شهر أفريل 1944 أنها خالية من أي نشاط سياسي أو حتى علاقات سياسية. وحذّر الجنرال (Guillaume) في مراسلاته في شهر نوفمبر 1944 من خطر تأثير جريدة (l'Egalité) على المجنّدين الجزائريين[2].

وبالتالي يتضح أن فيه اهتمام من طرف المجنّدين الجزائريين بالقضايا السياسية للجزائر خلال فترة الحرب وهذا انطلاقا من محتوى التقارير الفرنسية بأن جريدة المساواة تقرأ من طرف المجنّدين الجزائريين، بالإضافة إلى اتصالاتهم بالشخصيات الوطنية.

وبخصوص نجم شمال إفريقيا فسجل نشاطه في أوساط المجنّدين الجزائريين سنة 1927 خلال حرب الريف المغربية؛ أين حرر بعض المنشورات المناهضة للمؤسسة العسكرية الفرنسية، كما ندد مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل 10 فيفري 1927 بتجنيد الجزائريين وعدم مساواتهم في الخدمة العسكرية مع المجنّدين الفرنسيين، كما وُزِّع منشور آخر خلال سنة 1928 في أوساط فرق الرماة الجزائريين المتواجدين بفرنسا يدعوهم إلى الاتحاد ضد الامبريالية[3]. وفي سنة 1934 خلال اجتماع عام في سان دونيس صرح راجف بلقاسم:" أن المجنّدين المسلمين لا يجب أن يقاتلوا من أجل فرنسا لا في المغرب ولا في الروهن بل يجب أن يقاتلوا مستقبلا من أجل تحرير بلدانهم"[4].

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.94, 95.
[2] - ibid, p.p.106, 107, 108.
[3] - ibid, p.p.109, 110.
[4] - ibid, p.114.

هذا وقد استمر نشاط الحزب في هذا المنحى بعد ذلك وهو ما ورد وفي مراسلة بتاريخ 24 ديسمبر 1936 إلى وزير الداخلية وإلى وزير الدفاع والحرب حذرت من مخطط لرجال الحركة الوطنية من علماء ونجم شمال افريقيا والحزب الشيوعي يعتزم أصحابه تكوين خلايا في أوساط الفرق العسكرية الجزائرية[1]

وخلال شهر أفريل 1937 دعا مصالي الحاج في احدى تجمعاته إلى مقاطعة التجنيد، وهي نفس الجهود استمرت خلال شهر ديسمبر حين دعا الحزب الشباب الجزائري إلى عدم الالتحاق بالثكنات[2]. وسجلت مصالح الاستعلامات سنة 1938 نشاطا حثيثا من قبل حزب الشعب الجزائري تجاه المجنّدين الجزائريين وذكرت توزيع عدد من المنشورات في قسنطينة وعنابة والجزائر[3].

هذا وتشير تقارير المكتب الثاني أن حزب الشعب استطاع تكوين خلايا داخل الثكنات العسكرية بالبليدة وملیانة ومنها فرق الرماة الجزائريين(اللواء السابع)، كما وجهت تعليمة بتاريخ: 29 فيفري 1940 من قيادة أركان جيش الاحتلال الفرنسي إلى قادة الوحدات تحثهم على وضع المجنّدين الجزائريين تحت المراقبة، وأورد المكتب الثاني بمقاطعة قسنطينة خلال سنة 1945 أن جريدة (l'Action Algérienne) ستقوم بمراسلة مجنّدين جزائريين في الجبهات الفرنسية، وسجلت أيضا مصلحة (شؤون الأهالي) أن حزب الشعب يحاول التأثير على أفراد داخل جيش الاحتلال الفرنسي[4].

هذا النشاط من حزب الشعب الجزائري حقق نتائج ملموسة في أوساط المجنّدين الجزائريين وحتى من عناصر الاحتياط تمثلت في: غياب ورفض العديد من المستدعين للخدمة العسكرية لدفعات 1935 و1936 و1937، وخلال سنة 1944 استجاب للتّجنيد الإجباري 93 فرد من أصل 674 أعيد استدعاؤهم، وقد قدر شارل روبير أجيرون نسبة الغياب هنا بـ 50 ٪ وعرفت الفترة توقيف العديد من العصاة ومنهم بن يوسف ين خدة[5]. وبالتالي نسجل هنا من خلال الوثائق الأرشيفية الفرنسية أن فيه نشاط حثيث من طرف رجال الحركة الوطنية الجزائرية في أوساط المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبالتالي ستمثل هذه الفعاليات قاعدة وخلفية لقيادة الثورة منذ نوفمبر 1954 لاستغلال هذه التجربة.

. القضايا الوطنية لدى المجنّدين: ومع بداية الحرب العالمية الثانية أوردت أني راي غولدزيغر(مؤرخة فرنسية، عاصرت انتفاضة الثامن ماي 1945،مساندة لثورة الجزائرية) ذكرا للحملات الدعائية التي قادها

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.123.

[2] . عبد القادر بلجة: المرجع السابق ، ص 183.

[3] - Belkacem Recham: op.cit, p,p.118, 119.

[4] - ibid, p.p.129, 131.

[5] - ibid, p.p.129, 131, 133.

مناضلو حزب الشعب خلال سنة 1941 لاستقطاب المجنّدين والمسرحين من الجيش الفرنسي، وهي جهود أثمرت إعادة إدماج العسكريين المسرحين بعد عودتهم إلى الجزائر في صفوف حزب الشعب[1]. فكانت مساهمتهم فعالة في التحضير للانتفاضة وتكوين جيوب المقاومة بجبال شنوة ـ القبائل الكبرى[2].

وقد حدث أعنف تعبير عن هذا عن طريق عمليات الفرار؛ ومنها فرار مجموعة من المجنّدين لفرق الرماة الجزائريين بتاريخ 10 جويلية 1940 في بلدية صدراتة، وتمرد فرق من الرماة والصبايحية بتعداد 900 مجند، وقد أشارت تقارير مصالح الأمن الفرنسية أن حزب الشعب هو من يقف وراء هذه الأحداث بسبب اتصالاته ودعايته في أوساط العسكريين[3]. في وفي ثكنة (Maison Carré) بتاريخ جانفي 1941 إذ انتفض المئات من القناصة الجزائريين من فيلق مشاة الشرق بقيادة أحد ضباطهم واحتلوا المدينة وضواحيها المباشرة خلال عدة أيام، لكن هذه الانتفاضة تم القضاء عليها بقدوم تعزيزات جيش الاحتلال الفرنسي[4].

ونأتي هنا أيضا على ذكر مسار محمد مشاطي[5] وهو أحد المجنّدين الجزائريين في اللواء السابع للرماة الجزائريين خلال ح ع2، حيث تم توجيه هذا اللواء إلى تونس بتاريخ سبتمبر 1939، هنا يقول مشاطي أن من بين الأمور التي علقت بباله:" رأيت راية وطنية عند جيراننا التونسيين ورأيت العلم ذا النجمة والهلال مرفرفا وكان ذلك كافيا: عالم من الاحتمالات انفتح ... "[6]. وكتب محمد عباس أن الحاج بن علال عند تجنيده بثكنة الحراش تعرف على مناضل (مجنّد) هو الصادق حماني فكانا يناقشان قضايا وطنية ويقرآن جريدة الأمة الجزائرية[7]. وهو ما يوضح ارتباط هذا المجنّد بقضايا بلاده. وبعد مجازر 08 ماي 1945 يقول محمد مشاطي:" لم استسغ ممارسات القمع الوحشي والقتل والسيطرة..." ويضيف:" رميت إلى الجحيم بوعود ترقيتي إلى رتبة الضابط التي كنت انتظر وكذلك التهديدات، سبع سنوات من الخدمة في

---

[1] . أني راي غولدزيغر: جذور حرب الجزائر (1940-1945)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 442.

[2] . المصدر نفسه، ص 442.

[3] . عبد القادر بلجة: المرجع السابق ص 187.

[4] . أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود مسعود، محمد عباس، الجزائر، 2002، ص 182.

[5] . محمد مشاطي: عضو مجموعة 22 (1954)، ولد بتاريخ: 04 مارس 1921 بقسنطينة، أدى خدمته العسكرية في مصلحة الإرسال، الإرسال، عضو المنظمة الخاصة، عضو قيادة جبهة التحرير الوطني في فرنسا سنة 1955، استمر ضمن جبهة التحرير الوطني بقسنطينة بعد الاستقلال 1962-1963، ثم قنصل للجزائر بتونس ثم سويسرا. **ينظـر**: محمد مشاطي: مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

[6] . المصدر نفسه، ص 28.

[7] . محمد عباس: فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 48.

الجيش الفرنسي كانت قد انتهت نهائيا، طلبت تحريري على الفور ... حياة جديدة تبدأ لكن هذه المرة بطاقة موجهة كلها لضرورة مساعدة شعبي على التحرر"[1].

وبخصوص انتفاضة الثامن ماي 1945 دائما تقول أني راي غولدزيغر:" بينت العديد من المبادرات حتى وإن كانت متواترة الترسُّخ العميق للشعور الوطني " وكتبت بعنوان:" قضية سعيدة" والتي شهدت فيها هذه المدينة مسيرة نظمها المجنّدون الشباب[2].

كما تم توظيف مختلف القوات العسكرية للقضاء على هذه الانتفاضة ومنها القوات البرية والتي تضم مجنّدين جزائريين، ومن خلال تقرير الجنرال (H. Martin) يتضح أنه تم توظيف وإشراك وحدات من المجنّدين الجزائريين، وحسب جلبير مينيي فإنه تم اشراك فيلق واحد من الأهالي، وبالرغم من تصريح الدوائر الفرنسية بعدم تأثر المجنّدين الجزائريين بهذه الأحداث إلا أن قادة عسكريون لم تذكر أسماؤهم أشاروا إلى تغيرات كثيرة طرأت على وحدات الجزائريين منها تفاقم عمليات الفرار (la Désertion)[3].

وذكر محمد مشَّاطي حالة الصدمة وعدم الرضا لدى المجنّدين الجزائريين المتواجدين في فرنسا بعد عودتهم من جبهات القتال حين وصل إلى مسامعهم أخبار الجزائر 08 ماي 1945 وهنا يقول:" ... أحداث دامية في الجزائر.. صدمة خوف تمت الرحلة نحو الجزائر إذن وفي النفوس تغلي ثورة عارمة"[4]. عارمة"[4].

وفي نفس الاتجاه والمنحى كتب محمد زرقيني أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم استدعاء كل الكتائب العسكرية والشخصيات للاستعراض، وتنديدا واستهجانا واستنكارا أو لنقل احتجاجا على ما أنتجه تعامل السلطات الفرنسية في الجزائر من دموية وضحايا يقول:" لم أشارك مع وحدتي في الاحتفالات الرسمية بباريس" رغم ما أقرت به السلطات العسكرية حينها ببسالة وشجاعة المجنّدين الجزائريين خلال أطوار هذه الحرب لصالح فرنسا وخدمة للعلم الفرنسي[5]. إذن نسجل هنا رد فعل إيجابي من محمد زرقيني على ما حصل في الجزائر من تقتيل ودموية.

كما أشار تقرير مارتين إلى وجود مخطط خطير تم إعداده من طرف مجنّدين جزائريين يقضي باستيلاء الرماة الجزائريين بمدرسة مختلف الأسلحة بشرشال على الأسلحة والذخيرة وبعدها التمركز في

[1] . محمد مشاطي: المصدر السابق، ص 29، 31.

[2] . أني ري غولدزيغر: المرجع السابق، ص 436.

[3] - Belkacem Recham: op.cit, p.137.

[4] . محمد مشاطي: المصدر السابق، ص 30.

[5] - Zerguini Mohamed: une vie de combats et de lutte témoignages et appréciations (1941–1962), tome1, édition Algérienne an Nehda, Algérie, p.38.

النقاط المهمة بالمدينة، ولكن هذا المخطط تم تسريب أخباره من أحد العناصر يدعى (المعسكري) بتاريخ 16 ماي 1945، ما أدى إلى افشاله، وأشار نفس التقرير إلى حدوث حالات من الانتحار لمجندين لم تكن لهم القدرة على تحمل هذه الأحداث التي عرفتها الجزائر[1].

كما ذكرت غولدزيغر اتصالات حثيثة بين مناضلي حزب الشعب والرماة الجزائريين بشرشال لتزويدهم بالأسلحة استعدادا للمقاومة، كما ذكرت الدراسات أيضا النشاط المكثف للرقيب أوعمران[2] الذي استطاع جذب عدد كبير من القناصة الجزائريين حتى انخرطوا في حزب أحباب البيان والحرية، فيه أيضا حركة قام بها النقيب حميدة بثكنة دلس بمعية مجنّدين آخرين تم تكليفهم بإنشاء جيوب للمقاومة، هذه الحركات وغيرها استبعدت بشأنها غولدزيغر المبادرة الفردية من قبل المجنّدين بل أوعزت هنا بشكوكها إلى لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا التي أعيد إدماجها في حزب الشعب، وهي قضايا تعتبرها الكاتبة وطنية وتقول:" لأول مرة يسجل تواطؤ العسكريين مع المناضلين وذلك بشرشال فهل للأمر علاقة بتمرد الحراش في 1941؟ "[3] لذلك عمدت السلطات العسكرية إلى تعيين ضباط فرنسيين يهتمون بانشغالات المجنّدين والرد عليها للحيلولة دون تأثرهم بالقضايا والوطنية ودعاية الحركة الوطنية[4].

وسجلت تقارير لأجهزة المراقبة بأن المجنّدين المغاربة عموما يملكون علم أو راية خضراء يقدمون لها التحية العسكرية في غرفهم. وبالتالي هذا تعبير منهم عن رفضهم للعلم الفرنسي الذي هم في خدمته في جيش الاحتلال الفرنسي[5]. وبتاريخ 24 جوان 1945 اقترح الجنرال (A. Martin) تحويل الفيلق السابع للرماة الجزائريين خارج الجزائر نتيجة مواقفه الوطنية والمعارِضة في نفس الوقت لبعض قرارات قادتهم الفرنسيين. هذا وسجلت مصالح مراقبة مراسلات المجنّدين الجزائريين إلى أهاليهم حالة من القلق والاستهجان خلال فترة 26 ماي و26 جوان في صفوفهم، وأورد تقرير بتاريخ 29 ماي يصف حالة فيلق 67 لسلاح المدفعية:" أن الوضعية في الجزائر سببت العديد من الاضطرابات والفوضى والقلق وهو ما عبرت عنه رسائلهم ". وسجلت تقارير الحكومة العامة بالجزائر حالة الفوضى وللاانضباط في صفوف

---

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.p .137, 138.

[2] . عمر أوعمران: ولد بتاريخ: 10 جانفي 191 بذراع الميزان بتيزي وزو، إنخرط في الجيش الفرنسي وأصبح رقيبا شارك في جبهات القتال في إيطاليا خلال الحرب ع2، قاد تمردا بمدرسة شرشال خلال سنة 1945 واعتقل على إثرها بتاريخ: 28 ماي 1945، انخرط في حزب الشعب الجزائري، استخلف رابح بيطاط على رأس منطقة الرابعة أوت 1956، عضو مكلف بالإمداد والتسليح في الخارج، عضو المجلس الوطني للثورة 1956–1962. **ينظـــر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص ص 53–54.

[3] . أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص 438، 439.

[4] . عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 186.

[5] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.133, 135

فرق الرماة الجزائريين بقالمة، وعرجت تقارير المكتب الثاني خلال شهر جويلية 1945 على استفحال تهريب الأسلحة من طرف المجنّدين الجزائريين بفرنسا إلى أهاليهم بالجزائر[1]. وهو ما اعتبرته غولدزيغر رغبة للانتقام لدى الجزائريين، ويشير محمد زرقيني أن جبهات القتال خلال الحرب جعلت المجنّد الجزائري يكتشف أن لا وجه للمقارنة بين الجيش الفرنسي وما هو سار في الجزائر والشعب الفرنسي في فرنسا المتروبول؛ فالأول يحمل أفكارا استعمارية ومصِرٌّ على الجرائم أما الثاني فالعكس، كما رأى نساء فرنسيات يرقصن مع مجنّدين من مختلف المستعمرات بدون عقدة نقص ويقول:" وهنا تبادرت إلى ذهني تلك الصورة السيئة عن فرنسا في الجزائر وصدمت لتلك الصورة"[2]. وبالتالي اكتشف هذا المجنّد الجزائري الوجه الحقيقي لفرنسا في الجزائر وفرنسا الأم الأمر الذي ولد لديه الصدمة أولا ثم الكره ثانيا وبالتالي الانجذاب نحو القضايا الوطنية الجزائرية، وأما أحمد مهساس فقد أرجع ذلك إلى "انتشار التعاليم الوطنية بين العساكر الجزائريين"[3].

وفي هذا المنحى تسجل التقارير الفرنسية أن الجنود الأكثر تأثرا بالنشاط الوطني هم الجنود المستدعون للخدمة ـ أي أن غالبيتهم من جنود الخدمة الإجبارية ـ وبدرجة أقل الجنود المنخرطون طواعية في جيش الاحتلال الفرنسي[4].

هذه التجارب التي سجلت لدى المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، تعتبرها غولدزيغر في إطار التحضير لثورة عامة في كل ربوع الوطن بمبادرة من حزب الشعب، وتتساءل هنا عن عدد المجنّدين في الجيش الفرنسي الذين انخرطوا في القضايا الوطنية للجزائر بعد خدمتهم في تحت العلم الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، لتخصص حديثها حول شخصيات وطنية جزائرية تكونت في الجيش الفرنسي أمثال بن بلة وبوضياف[5]، لكن انتفاضة 08 ماي 1945 جعلتهم

---

[1] - Belkacem Recham: op.cit, p.p.139, 140, 141.

[2] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.32.

[3] . أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 182.

[4] . عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 186.

[5] . محمد بوضياف: أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني، ولد 23 جوان 1919 بالمسيلة، أدى خدمته العسكرية، رقي إلى رتبة مساعد، انظم إلى حزب الشعب سنة 1947 ناحية سطيف ثم مسؤول بها للحزب، أسس المنظمة الخاصة بفرع قسنطينة، مسؤول في تنظيم فدرالية فرنسا جوان 1953– فيفري 1954، عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو مجموعة 22، عضو الوفد الخارجي، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956، عضو المجلس الوطني للثورة، أطلق سراحه سنة 1962. **ينظـر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص ص 92–93.

يعيدون قراءة المشهد في الجزائر، كما جعلت منهم هذه الوقائع قادة الجانب اللوجستيكي بعد سنوات، وتقول:" وهي العوامل التي ساعدت على عسكرة العمل النضالي"[1].

5. الحركة الوطنية الجزائرية والمجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي 1945-1954:

يبدو أن الجناح المسلح لحزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية قد عمل على الاستمرار في سياسة الحزب والاستثمار في الطاقات الجزائرية المجنّدة في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، والتي لها علاقة مباشرة بالقضايا الوطنية التي يعمل الحزب الثوري على التأسيس لها، ومنها تكوين جناح عسكري مستقبلي توكل إليه مهمة قيادة الكفاح المسلح.

وهو ما تؤكده شهادة أحد بن بلة بأن الجزائريين استغلوا التجنُّد في جيش الاحتلال الفرنسي ضد فرنسا نفسها، حتى أن المنظمة الخاصة تبنت العمل المسلح بفضل التجربة التي خاضها أغلب أفرادها خلال الحرب العالمية الثانية، بقوله:" وعندما كونا الجيش السري لمقاومة فرنسا كان أغلبنا ممن تجند في الجيش الفرنسي، وممن لهم الخبرة والدراية العسكرية" ويأتي هذا حسب العديد من الدراسات التي أكدت بأن الحرب أيقظت الحس الثوري لدى الجزائريين وضرورة تبني العمل المسلح، وهو ما يؤكده أحمد بن بلة بقوله:" وهذا هو الذي جعلني أحارب فرنسا، وحاربتها بدراية لأني تعلمت الكثير في الجيش الفرنسي " وهو العامل الذي أهَّل وساعد مناضلي المنظمة الخاصة على تأسيس الجناح المسلح[2].

واعتبارا من أهمية العمل العسكري في المنظمة الخاصة فقد تم اشتراط الخبرة والتجربة العسكرية عند المترشح؛ كأن يكون خدم في الجيش الفرنسي. وهنا يشير عبد الرزاق بوحارة إلى إحصائيات مهمة تشير إلى تجنيد حوالى 130 ألف جزائري خلال فترة الحرب العالمية، الضباط منهم تكونوا في المدارس العسكرية، وضباط الصف والجنود تخرجوا من الوحدات، هذا الخزان استغلته المنظمة الخاصة، وسعت إلى تنمية الحس الثوري الوطني لديهم تحضيرا للكفاح المسلح، ويركز بوحارة هنا على الخصوص "جنود الخدمة العسكرية "[3].

والسؤال الواجب طرحه هنا: أين اختفى هذا العدد الكبير بعد 09 سنوات من نهاية الحرب؟ خاصة وأن عامل السن متوفر فأكبرهم لا يتجاوز أو يتجاوز بقليل 40 سنة عند اندلاع الثورة.

---

[1] . أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص 460.

[2] ـ أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة الجزائرية، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص52.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ت، ن)، ص ص 245، 246.

عامل الخبرة لدى المترشح رمى من خلاله قادة المنظمة الخاصة تسهيل عملية الاندماج من جهة والاستفادة من الخبرة التي يحوزها المجنّد سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي من جهة ثانية، لذلك أسندت لهذه العناصر مسؤولية تدريب الفرق والمنخرطين الشباب في الجيش السري، على اعتبار أن ذاكرتهم لا تزال تحتفظ بالدروس التي تلقوها أثناء تواجدهم داخل الثكنات العسكرية، وبعضهم شارك في حرب الهند الصينية، الأمر الذي مكنهم من استيعاب فنون حرب العصابات[1]. هذه المهام مكنتهم من نقل معارفهم العسكرية لصالح الجناح العسكري للمنظمة الخاصة[2]، وترسيخ التاريخ العسكري والثوري لدى المنخرطين (تاريخ الجزائر، تاريخ الاتحاد السوفياتي)، التّدريب على استعمال السلاح، أجهزة الراديو وهنا يذكر عبد الواحد بوجابر التجربة العسكرية التي وظّفها محمد مشاطي ويقول:" جرت عدة محاولات للبحث عن عناصر أدت الخدمة العسكرية في سلاح الإشارة وعُثر على العديد منهم مثل محمد مشاطي الذي سيكون من لجنة 22، ومفجري الثورة"، التدريب على الميدان[3].

ونسوق مثالا آخر من توظيف المجنّدين سابقا ما أورده عبد الرحمان بن ابراهيم العقون بخصوص الجيلالي بن الحاج[4] الذي كان إحتياطي جيش الاحتلال الفرنسي برتبة ملازم، وتخرج من المدرسة العسكرية بشرشال، تم تجنيده في في صفوف الحزب الثوري منذ 1945، وعُيّين ضابط في المنظمة الخاصة بصفة مدرب عام لجنود المنظمة[5]. ونفس الضابط أيضا أشرف على تطبيق تربص بعين الدفلى شمل دروس نظرية وتطبيقية ليختتم التربص بإجراء امتحانات شفوية وكتابية، وتربص آخر سنة 1949

---

[1] . سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر (1947-1954)، رسالة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 142، 151.

[2] . **المنظمة الخاصة (l'OS)**: منظمة شبأ عسكرية تابعة لحركة انتصار الحريات الديموقراطية، تأسست في شهر فيفري 1947، برئاسة محمد بلوزداد، ثم آيت أحمد (1948-1949)، ثم أحمد بن بلة 1950، اكتشفت شبكاتها فيما عرف بحادثة عبد القادر خياري، بتبسة 1950، فتشتت عناصر هذا التنظيم عبر مختلف النواحي، حل هذا التنظيم سنة 1951 من طرف قيادة الحزب، ليلتئم عناصرها مرة أخرى لتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 والتحضير للعمل المسلح. **ينظر**: مصطفى سعداوي المرجع السابق، ص 125 وما بعدها.

[3] . عبد الواحد بوجابر: الجانب العسكري للثورة الجزائرية، الولاية الأولى المنطقة الخامسة، الجزائر،(د،ت،ن)، ص ص 90، 91، 96.

[4] . بخصوص هذه الشخصية يشير محرز عفرون في مذكراته أن المخابرات الفرنسية اعتمدت على الجيلالي بلحاج عبد القادر للتسلل في صفوف حزب الشعب والمنظمة الخاصة منذ تأسيسها 16 فيفري 1947، ليواصل مهمته التجسسية أيضا في جيش التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية حسب ما نقله محرز عفرون عن محمد تقية، ونظرا لسمعته عمل على تجنيد المتطوعين في صفوف جيشه خدمة لمصالح الجيش الفرنسي. للمزيد من المعلومات **ينظـر**: عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور، ج3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 344-346.

[5] . عبد الرحمان بن ابراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج3، منشورات السائحي، ط2، الجزائر، 2008، ص 21.

أشرف عليه المدرب عبد القادر العمودي (اختصاص متفجرات) بضيعة مصطفى بن بوالعيد بفم الطوب بالأوراس[1].

وعليه تكون هذه الفعاليات والنشاطات العسكرية من قبل المنظمة الخاصة قد وضعت النواة الأولى للعمل العسكري الثوري وبالتالي وضع اللبنات الأولى لـ جيش التحرير الوطني ويقول عبد الواحد بوجابر:" كانت المنظمة الخاصة بمثابة المخبر الذي تكون فيه الرجال"[2]. هذا بخصوص المنظمة الخاصة.

ـ الحركة الوطنية الجزائرية والمجنّدون الجزائريون في الهند الصينية:

أما في جانب نشاط الحركة الوطنية في أوساط المجنّدين الجزائريين في الهند الصينية[3] فتشير رسالة من قائد القطاع العسكري العملياتي لغرداية إلى القائد العام لجيش الاحتلال الفرنسي ونسخة إلى الحاكم العام للجزائر، بتاريخ 23 فيفري 1948، يخبره فيها عن محتوى رسالة تحمل تاريخ 10-15 ديسمبر 1947 رصدتها أجهزة الأمن من أحد المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي من مدينة الأغواط تحت إسم (ميخاليف لزرق) وهو في حالة فرار وقد التحق برجال المقاومة في الهند الصينية، وقد صنفت هذه الحالة في خانة الدعاية الوطنية في أوساط المجنّدين الجزائريين بالهند الصينية من طرف حزب الشعب.

هذه الرسالة تضمنت وصف للوضعية الصعبة في الهند الصينية للمجنّدين عموما، كما يخبر فيها أنه فر من جيش الاحتلال الفرنسي إلى المقاومة في الجهة المقابلة لاصطياد الفرنسيين، كما أورد صاحب الرسالة ذكرا للأمير عبد القادر ومصالي الحاج، ودعا إلى أن تكون الحرب في الجزائر ضد الفرنسيين كما هو الحال في الهند الصينة وقال:" يجب أن تكون لنا في الجزائر العبرة من الهند الصينية"[4].

وتضيف وثيقة سرية صادرة عن مصلحة الربط والتنسيق الشمال إفريقية (Service des Liaisons Nord Africaines) أن فيه جهود منسقة بين حزب الشعب والحزب الشيوعي الجزائري بخصوص حثهما للشباب الجزائري للتجنّد في الفرق العسكرية الفرنسية المتوجهة إلى الهند الصينية وبعدها الفرار إلى معسكر الفيتناميين (هوشي منه) والتدرب هناك بشكل جيد، ويضيف التقرير بأن هذا المخطط من الوطنيين الجزائريين هو في الميدان فقد سجلت العديد من حالات التجنّد من الشباب الجزائري وخاصة

[1] ـ سعداوي مصطفى: المرجع السابق، ص ص 154، 156.

[2] ـ عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 112.

[3] . بخصوص تعداد المجنّدين الجزائريين في حرب الهند الصينية يشير (Bodin Michel) أن نسبة حضور الجزائريين بالمقارنة مع المغاربة والتونسيين بلغت: 5،37٪ . **ينظـر:**

Bodinier Gilbert. Bodin (Michel) : Soldats d'Indochine, 1945-1954. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 85, n°319, 2e trimestre 1998. p.p.163-164.

[4] **- A.N.O.M:** GGA 3R 215: cabinet, informations, résumés, des faits, synthèses, février juillet 1950, dossier collusion entre PPA et mouvement nationaliste Indochinois dans le territoire de Ghardaia, lettre d'un déserteur.

سلاح الإشارة، بالإضافة إلى توجيه رسائل مجهولة إلى المجنّدين الجزائريين المتواجدين بالهند الصينية[1] تحثهم على الفرار إلى معسكر الفيتناميين[2].

كما كان للدعاية ضد الجيش الفرنسي نصيب داخل الجزائر؛ وهو حال التقرير الذي أوردته شرطة بوغار (المدية) بتاريخ 04 مارس 1950، من خلال تتبع نشاط حزب الشعب حيث أوردت أن مناضلين من ذات الحزب كانت لهم اتصالات بالمواطنين وحتى ممثلي الجماعات حيث طالبوهم بعدم الاستجابة للتعبئة العسكرية في حالة وجود أزمة عسكرية، كما طالبوا بإلغاء الخدمة العسكرية الاجبارية وأن يقتصر تواجد الجزائريين في الجيش إلا بصيغة التّجنّد الطوعي فقط[3].

وتناول تقرير بتاريخ 13 جويلية 1950 من شرطة باتنة أن خلايا حزب الشعب في مدينة باتنة وضواحيها مكلفون بخلق علاقات صداقة وثقة بالمجنّدين الجزائريين المتطوعين، ليس هذا فحسب بل حتى تكليف هؤلاء المجنّدون بتقديم المعلومات التالية عن الوحدات والسلاح الذي يعملون فيها: ما هو موقفكم من (RCA)؟، كم هو تعداد الوحدات؟، ما هو عدد العربات التي هي تحت الخدمة الآن؟، ما هو امتداد موجات الراديو؟، كما عرج التقرير على حجز عدد كبير من الوثائق من وحدات عسكرية مختلفة منها المدرسة العسكرية لشرشال تضم صور الأسلحة والعربات، ووثائق أخرى هي في أيدي الوطنيين الجزائريين من حزب الشعب، وهذا بالتعاون مع أحد المجنّدين في مدرسة شرشال الذي يرسلها إلى السيد قادري عبد الله (كاتب على الجلد) (graveur sur cuivre) بالجزائر العاصمة ليتم توزيعها فيما بعد إلى عمالة قسنطينة ووهران وإلى الجنوب أيضا[4].

وهو ما نلمسه أيضا من خلال تقرير أوردته مصالح الشرطة الفرنسية ببوفاريك بتاريخ 08 مارس 1951 ضمن باب النشاطات الدعائية لتيارات لحركة الوطنية جاء في محتواه توقيف مجنّد جزائري تحت إسم نهال بوتوشات (Nehal Boutouchet) برتبة رقيب في الفيلق الأول للرماة الجزائريين 1er

[1] - ذكرت المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي أن تعداد الجزائريين في الهند الصينية سنتي 1950 –1951 كالتالي: ضباط الصف: 121 لشهر أكتوبر 1950، 130 لشهر مارس 1950، 115 لشهر ماي 1951، أما الجنود: 1950 لشهر أكتوبر 1950، 2323 لشهر مارس 1950، 4300 لشهر ماي 1951. وبخصوص سنة 1954 أشارت وثيقة صادرة عن قيادة أركان الجيش الفرنسي والمكتب الثالث تشير فيها إلى قرار الحكومة الفرنسية بتدعيم الجيش الفرنسي بالهند الصينية بكتيبتين إثنين (deux bataillon) من الجزائريين تعداده 1300 عسكري. **ينظـر** : Service Historique de la Défense, la guerre d'Algérie par les documents, château de Vincennes , Paris, 1998, p.p.330, 659.

[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 218, Activité Politiques, poursuite en matière d'atteinte au morale de l'Armée et de la nation sur les Appelés ayant appartenant à une organisation extrémiste.

[3] - ibid .

[4] - **A.N.O.M:** GGA 3R 218: op.cit.

(R.T.A) بالقليعة، دخل إلى بوفاريك رفقة مجنّدين إثنين، بغرض الدعاية في أوساط المسلمين ضد الجيش الفرنسي، يدعوهم إلى عدم التجنّد في الجيش، وجاء في كلام أحدهما:" احذروا أن تتجندوا في الجيش الفرنسي، أنا تجندت لمدة خمس سنوات وها هي فرنسا قد تخلت عني بهذا السروال القديم الذي ألبسه" –كناية على عدم نيله لحقوقة–[1].

هذا وسجلت شرطة الاستعلامات لعمالة قسنطينة بعنابة بتاريخ 08 مارس 1951 دعاية بثها أحد مناضلي حزب الشعب المسمى: فضال عبد الله (Feddal Abdellah) بسجن المدينة أثناء خضوعه للفحص الطبي في إطار عملية التّجنيد مفادها لقاؤه داخل هذا السجن بأفراد من الرماة الجزائريين وقال لهم:" لو كنت مكانكم لفررت من الجيش الفرنسي، لأنه ليس من هنا تخدمون بلدكم". وهي خطوة اعتبرتها المصالح الأمنية تهديدا لأمن فرنسا، كما رصدت المصالح الأمنية الفرنسية بالبليدة بتاريخ 14 أفريل 1951 تعليمات وجهت من حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية إلى الشباب الجزائري لصف دفعة سنة 1951 من الخدمة العسكرية إلى عدم الالتحاق بالوحدات والثكنات المدعوين إليها خلال شهر أفريل وانتظار قدوم الدرك الفرنسي للبحث عنهم، وتشير الوثيقة أن هدف الحزب من هذه الدعاية هو:" تعطيل عملية التجنيد، مع تسجيل قدرة الشعب الجزائري على عدم خدمة الجيش الفرنسي" وهو تقريبا نفس المحتوى تضمنته مراسلة من المصالح الأمنية لوهران بتاريخ 04 أفريل 1951 إلى الحاكم العام والقائد الأعلى للجيش والناحية العسكرية العاشرة[2].

كما سجلت جمعية الاغاثة الشعبية الفرنسية في صفحاتها، تحت عنوان:" 05 شباب فرنسيين و 04 وطنيين جزائريين مهددين بالسجن" وكتبت أنهم شبان للخدمة العسكرية تم توقيفهم بتاريخ: فيفري 1953، لمشاركتهم في ترويج وتوزيع منشورات ونداءات أُعدت نهاية سنة 1952، تتضمن المطالب التالية: ـ ضرورة وقف الحرب في الهند الصينية، إلغاء قانون 18 شهر، وقف اجراءات وقوانين القمع الممارس في الجزائر، هؤلاء المجنّدون تم إحالتهم أمام المحكمة العسكرية بقسنطينة بتاريخ: 26 جويلية 1955 [3]. وهو ما يوضح استمرار النضال الوطني في صفوف المجنّدين الجزائريين واهتمامهم حتى بالقضايا العالمية (حرب الهند الصينية). وهي الوقائع التي تضمنتها تقارير ودراسات عسكرية فرنسية أخرى تبرز من

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 217 : rapports mixtes, journaux.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 218, op.cit.
[3] - من جريدة la Défense، جمعية (le Secours Populaire Français) نقلا عن موقع Gallica.

خلالها انتشار الوطنية[1] بين المجنّدين الجزائريين ولكنها أرجعت بدايتها إلى سنة 1951، وأعقبتها دراسة لضابط من مصلحة الشؤون الاسلامية (O.A.M) لذات السنة يوضح فيها تجنّد 752 جزائري من دفعة 1950 منتمي إلى تيارات الحركة الوطنية في مقاطعتي الجزائر ووهران، كما يوضح ارتفاع حالات التمرد والعصيان للشباب المستدعى للخدمة العسكرية، وهي تحت وصاية حزب الشعب الجزائري، كما نقل تصريحات لعضو من الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) الذي صرّح للدرك الفرنسي بمدينة الشلف أن الحزب لا يقف ضد عملية التّجنيد بل يسعى إلى تجنيد أكبر عدد من الشباب الجزائري حتى يكون لدعاية[2] الحزب الأثر الفعال داخل الجيش الفرنسي، وبعدها تقديم أوامر بالتمرد والثورة، وسجل التقرير أيضا محتوى اجتماع للحزب الشيوعي الجزائري بوهران لذات الفترة وذكر النقاط التالية: . يجب أن تواصلوا النضال من داخل الجيش الفرنسي، وتتعلموا تقنيات السلاح للاستفادة منها في المستقبل، وخلص التقرير إلى تذكير السلطات العليا الفرنسية بالخطر المحدق بجيش الاحتلال الفرنسي إن هو استمر في تدريب وتكوين المجنّدين الجزائريين بهذه الأعداد[3].

من خلال الوقائع المدرجة في هذا المبحث يتبين بوضوح تغلغل الوطنية في صفوف المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مواقفهم وأفكارهم وتوجهاتهم الوطنية أكثر من أي وقت مضى، برغم التضحيات التي قدموها لصالح الدولة الفرنسية وتحت العلم الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية.

وبهذا يكون المجنّدون في الجيش الفرنسي قد ساهموا مساهمة فعالة في هذا العمل القاعدي والذي سيوظف لاحقا مع اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، وتكون لقيادة الثورة استراتيجية أخرى في التعاطي مع المجنّدين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي.

---

[1] . وسجلت احدى الوثائق الصادرة عن قيادة أركان مقاطعة قسنطينة بتاريخ: 28 ماي 1951 أن العديد من الشباب المستدعى للتجنيد الاجباري من مدينة قالمة سجلت حولهم معلومات أثناء نقلهم إلى الثكنات أنهم قاموا برفع أناشيد وطنية، كما قام الشباب بالبصق على أحد رجال الدرك الفرنسي في القطار. **ينظـــر**: Service Historique de la Défense, la guerre d'Algérie par les documents, op.cit, p.345.

[2] . كما لا يمكن هنا إغفال الدعاية الفرنسية أيضا في أوساط المجندين من شمال إفريقيا في الهند الصينية، في محاولة لمواجهة الدعاية الفيتنامية من جهة ودعاية الحركة الوطنية الجزائرية، ولعل هذه التجاذبات تكون قد تركت أثرها في صناعة مواقف وقرارات العديد من المجندين الجزائريين؛ سواء بالاقتناع بالجيش الفرنسي، أو الانضمام إلى صفوف المناضلين الفيتناميين، وهما طرفي صراع جعلت المجنّد الجزائري في صراع نفسي كبير. **ينظـــر**:

– Olivier Blazy: la presse Militaire Française à destination des troupes Indigènes issues des différents territoires de l'empire puis de l'Union Française, Revue Historique des l'Armées, N 271, Service Historique de la Défense, 2013, p.05.

[3] - Service Historique de la Défense, la guerre d'Algérie par les documents, op.cit, p.p.336, 341.

6 . المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن الإصلاحات الفرنسية:

إن تواجد الجزائريين في الجيش الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها أيضا ودفاعهم عن حرية وأمن الدولة الفرنسية، وكذا المكانة التي يحضون بها في المجتمع الجزائري، أوجدت لهم حيزا معتبرا ضمن أدبيات الحكومات الفرنسية وهياكلها طرحت خلالها أهم القضايا المتعلقة بهذه الفئة.

هذا ويبدو أن نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بداية هذه الإصلاحات منها: مرسوم 06 فيفري 1919 الذي نص على توسيع قائمة المنتخبين الأهالي لتشمل قدماء المحاربين بالإضافة إلى الحاصلين على أوسمة الاستحقاق[1].

وخلال سنة 1927 طُرِحت قضية تخفيف الخدمة العسكرية على الجزائريين أو مساواتها بالفرنسيين، وهنا نقلت جريدة الشهاب ما ورد في جريدة الرابيل تحت عنوان:" الخدمة العسكرية مدة عام ونيابة الجزائريين بالبرلمان " ويقدم صاحب المقال موقفه أنه لا يمكن تخفيف الخدمة العسكرية على الجزائريين وإلا ستكون عليهم ضريبة أكبر من التي هي قائمة الآن[2]، وبالتالي فيه ربط واضح بين قضية التجنيد وبين نيل الحقوق السياسية، أي أن الإدارة الفرنسية هنا دخلت في مساومات سياسية تجاه الجزائريين مفادها: الخدمة العسكرية مقابل الحقوق السياسية.

كما أقر مشروع بلوم فيوليت[3] سنة 1936 في مادته الأولى ممارسة الحقوق السياسية مع التمتع بالأحوال الشخصية والحقوق المدنية لهؤلاء الأفراد وهم: الجزائريون الذين غادروا جيش الاحتلال الفرنسي برتبة ضابط، وبرتبة رقيب أو أعلى مع مدة الخدمة 15 سنة بالإضافة إلى شهادة حسن السلوك، وكذلك الجزائريون الذين أدوا الخدمة العسكرية مع حصولهم على أوسمة عسكرية وصليب الحرب[4]. بمعنى أن تواجد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بصيغتيها التطوعية والالزامية تخضع لمساومات سياسية من

---

[1] . بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 402.

[2] . جريدة الشهاب: ع 133، قسنطينة، 02 فيفري 1928، ص 648.

[3] - **ـ مشروع بلوم فيوليت:** مشروع يتكون من خمس فصول وثمانية مواد، تضمن عدد من مقترحات الاصلاحات منها: إدماج الجزائر في فرنسا، إصلاحات زراعية، إصلاح التعليم، إلغاء المحاكم الخاصة، منح الحق الانتخابي لفئات من المجتمع الجزائري دون التقدم في حالتهم الشخصية، أو نيل بعضا من الحقوق المدنية، لكن هذا المشروع لم يجد له موضع قدم على أرض الواقع لتعارضه مع مصالح المستوطنين لذلك تم إجهاضه منذ البداية. **ينظـــر:**

Maurice violette: L'Algérie vivra t'elle Note d'un ancien gouverneur générale, édition Félix Alcon, Paris,1938, p.p.476-488.

[4] . بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 404.

قبل الدوائر الفرنسية، خاصة ما تعلَّق منها بالحقوق السياسية (الانتخابات، ممثلي الجزائريين، الحالة المدنية...) كما يمكن اعتبارها اغراءات للجزائريين لقبول التجنُّد في جيش الاحتلال الفرنسي لنيل وتحصيل الحقوق السياسية والمدنية بعدما ربطت هذه القضايا بقضية التجنّد.

أهمية ملف المجنّدين في أجندة الحكومات الفرنسية سمحت أيضا بسن قوانين ومراسيم لصالح هذه الفئة منها:

. أعلن الاتحاد الفرنسي عن إنشاء خلية مكلفة بهذا الملف بوزارة الداخلية تهتم برفع انشغالاتهم ومطالبهم بشكل دوري[1].

كما نص مرسوم 16 جويلية 1946 على المساواة التامة في الحقوق والمنح للعسكريين الجزائريين الذين سيحالون على التقاعد بتاريخ: 15 أفريل 1945، وسبقه مرسوم آخر بتاريخ 07 مارس 1944 الذي ينص على نفس الامتياز السابق، لتأتي المادة الثانية من قانون 20 سبتمبر 1947 فحملت تعديلات على قانون 14 أفريل 1924، والتي وضعت حيز التطبيق لمشروع قانون بخصوص المساواة في المنح والامتيازات للعسكريين الجزائريين مهما كانت وضعيتهم. ليتممها مرسوم 167/49 بتاريخ 02 فيفري 1949 والذي أقر زيادات في المنح العائلية للعسكريين الجزائريين[2].

. إصدار قانون بتاريخ: 1951/09/26 ينص على توفير مناصب العمل والاهتمام بقضية التقاعد، هذه الاصلاحات اعتبرتها جريدة الجزائر (le Journal d'Alger) مهمة للمجنّد الجزائري وتعطيه مكانة حيوية في المجتمع الجزائري. وفي عمالة وهران طالب النواب بتوفير الامكانيات المالية والمادية لإنجاز دار المحارب، وحملت مراسلة من الحاكم العام إلى رئيس المنطقة الاقتصادية في الجزائر النقاط التالية: ادماج المحاربين القدماء في الحياة العامة، قبول توظيفهم من طرف الشركات، التركيز على المجنّدين العائدين من الهند الصينية، كما سارعت عمالة قسنطينة إلى تكريم المحاربين القدماء.

كما تطلع العديد من النواب المسلمين ومنهم مخطاري (عضو مستقيل من الحزب الشيوعي الجزائري)، سعد الهاشمي (من المجلس العام بوهران) بمساعي كبيرة لدى المجالس العامة والبرلمان الفرنسي لصالح فئة المجنّدين[3].

---

[1] - محمد بليل: المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين (1947-1954)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 345-347.

[2] - **A.N.O.M:** 81 F 1668 Militaires, anciens combattants 1948-1960, Militaires Français Musulmans d'Algérie 1946-1960.

[3] . محمد بليل: المرجع السابق، ص ص 245-247.

هذه الاصلاحات وغيرها تمت مباشرتها أو طرحها انطلاقا من أهمية ملف التّجنيد عموما والفرد المجنّد على وجه الخصوص، لأن الدوائر الفرنسية كانت تعتبر هذه الفئة كحلقة الوصل أو الفئة الوسطى بينها وبين الأهالي بالإضافة إلى اعتبار دار العسكري مركز تأثير على السكان في إطار الروح الأخوية[1].

وتجدر الإشارة إلى شهادات بعض العسكريين والسياسيين الفرنسيين بخصوص المجنّدين الجزائريين وأهميتهم، وهذا عرض لأهمها: حيث الكولونيل (Vette) أورد أنهم تأثروا بأفكار خارجية مع تأكيده على ولائهم للمؤسسة العسكرية بالإضافة إلى تأثرهم بالفكر الأوروبي لذلك ذكر أن العسكري الأهلي لسنة 1940 ليس هو الأهلي السابق، كما طالب بتثمين وجودهم وجهودهم والاعتناء بهم وبنفسياتهم.

هذا وقد استمرت المناقشات حول أهمية ومكانة المجنّد الجزائري وهو ما تطرق إليه الباحث الفرنسي قوانار (P.Goinard) وتساءل عن خلفيات ظاهرة تواجد الجندي الجزائري في مرتبة أقل من نظيره الأوروبي، وفي الجهة المقابلة ثمَّن أهميتهم بالنسبة الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1950، وعنه نقل محمد بليل:" كانت لهم مرتبة عسكرية ممتازة، رغم أن غالبيتهم لم تصل إلى رتبة نقيب، وبالتالي فهم أقل مكانة من المجنّدين الأوروبيين، رغم مشاركتهم في نفس المعارك، وتحرير فرنسا من الألمان، وشاركوا أيضا في حروب الهند الصينية".

وهذا الحاكم العام روجي ليونار تعرض خلال عرضه للوضعية السائدة في الجزائر خلال سنة 1952 إلى مكانة المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي اجتماعيا وسياسيا وعسكريا وتطرّق أيضا إلى بعض مطالبهم[2]. كما طرحت انشغالاتهم وقضاياهم الاجتماعية والاقتصادية في المجالس العامة، وهذا لمكانتهم داخل المجتمع الجزائري، وعلى اعتبار أن لهم تمثيل داخل هذه المجالس، ولهذا وصلت انشغالاتهم إلى أعلى المستويات بالميتروبل والجزائر، وأنشأت لهم خلية خاصة في وزارة الداخلية تتكفل بانشغالاتهم ومطالبهم، لتتكرّس أكثر مع صدور قانون 26 سبتمبر 1951 الذي حفظ حقوقهم عند التقاعد، كما رافع عن حقوقهم النائب ريبيري أثناء أشغال الجمعية الجزائرية، وعنهم كتبت جريدة لوجورنال دالجيري:" قدماء المحاربين في نظرة المشرع ". كما تناولت جريدة أورون ريبيليكان (Oran Républicaine) لمقترحات المقدمة بخصوصهم من طرف لجنة الداخلية على نواب الجمعية الوطنية[3].

[1] . محمد بليل: المرجع السابق، ص 248.

[2] . المرجع نفسه، ص ص 343، 344.

[3] . المرجع نفسه، ص ص، 344-345.

عموما كانت هذه أهم الاصلاحات ردا على بعض المطالب من المجنّدين والتي تلخصت في: توفير مناصب العمل بعد التسريح، التقاعد، المنح والمساوات مع المجنّد الفرنسي، تأخر المنح والمعاشات، توفير التعليم لأبنائهم، فتح دار العسكري، والنوادي، تحسين الرواتب... ولكن رغم هذه المجهودات والاعتبارات والاهتمام بهذه الفئة إلا أن الغالبية العظمى منهم ستلتحق بالكفاح المسلح بداية من نوفمبر 1954 وبعده ضاربة عرض الحائط كل الاغراءات.

خاتمة: لقد أدركت السلطات الاستعمارية منذ بداية الاحتلال مدى أهمية تواجد المجنّد الجزائري في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي نظرا للمخزون البشري الذي ستوفره الجزائر، والتكاليف المالية التي ستوفرها من هذا المخزون، بالإضافة إلى عامل معرفة الفرد الجزائري بالمناطق المراد التوسع فيها وتأقلمه مع المعطيات الراهنة كصعوبة التضاريس والجو وطبائع السكان...الخ

كما لم تغفل الإدارة الفرنسية العامل الاجتماعي هنا من خلال استغلال المجنّد الجزائري حتى في عملية الاخضاع من جهة وخلق التقارب والاندماج والمحبة بين المجتمعين الجزائري والفرنسي الدخيل من جهة أخرى، وجعل المجنّد الجزائري في وظيفة عسكرية واجتماعية في آن واحد.

كما استغلت السلطات الاحتلال المجنّد الجزائري في حروبها خارج الجزائر: المغرب، تونس، مدغشقر، بالإضافة إلى جبهات الحرب العالمية الأولى والثانية، ومن هنا تطلع هذا المجنّد إلى ما يجري خارج الجزائر وعلى الساحة العالمية، الأمر الذي ساهم في خلق وعي سياسي و تكوين عسكري للمجنّد الجزائري، لكن هذا لا ينف أن هذه المجهودات من طرف القيادة الفرنسية ساهمت في خلق فئة موالية لجيش الاحتلال الفرنسي، ساهمت مساهمة فعالة في تحقيق مكاسب كبيرة للدولة الفرنسية، داخل الجزائر وخارجها جعلت الرأي العام يعتقد أن الجزائري انصهر في مشاريع فرنسا.

هذه الأرضية والقاعدة التي تكونت لدى المجنّد الجزائري كانت محل اهتمام من قبل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، التي استغلت فرصة الحرب العالمية الثانية وما بعدها لنشر وبث دعايتها في صفوف الجيش الفرنسي من خلال مخاطبتها للعساكر الجزائريين بالروح الوطنية والدينية، ما ساهم في بروز العديد من القضايا الوطنية لدى هذه العناصر الجزائرية حتى وهي داخل جيش الاحتلال الفرنسي، كظاهرة الفرار، التعبير عن مواقف الرفض، التمردات، التمسك بالعلم الجزائري... الخ، وبالتالي فوجود الجزائري كمجنّد في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي طوال هذه المراحل – إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية – ساهم في خلق فئة لها تجارب عسكرية كبيرة، ووعي سياسي كبير، ساعد على وجود أرضية صلبة وخصبة لمرحلة اندلاع العمل العسكري في الفاتح من نوفمبر 1954.

الفصل الثاني: المجنّدون الجزائريون ضمن استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.

1 . استمرار تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.

1. 1 ـ أسباب تجنّد وتجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي .

2 ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.

2 . 1 . المرحلة الأولى 1954- 1958.

. تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1954-1958.

ـ تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1954-1958.

2 . 2 . المرحلة الثانية 1959- 1962.

ـ تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1959-1962.

. تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1959-1962.

3 ـ أوضاع المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.

3 .1 ـ حياة المجنّد الجزائري داخل الثكنات.

3 .2 . علاقاتهم بالعسكريين الفرنسيين.

3 .3 ـ معنويات المجنّدين الجزائريين من خلال تقارير الأرشيف الفرنسي.

4 . المجنّدون الجزائريون بين التوظيف وفقدان الثقة 1954-1962.

4 . 1 . توظيف المجنّدين الجزائريين في العمليات العسكرية ضد الثورة.

4 . 2 . مظاهر فقدان الثقة.

5 . العمل النفسي لمصالح الدعاية الفرنسية في أوساط المجنّدين الجزائريين.

6 . مجنّدون جزائريون قدماء في الجيش الفرنسي أعداء للثورة.

7 . مصير المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي غداة الاستقلال 1962.

يهدف هذا الفصل إلى معالجة قضية تجنيد الجزائريين ضمن استراتيجية قيادة جيش الاحتلال الفرنسي، منذ اندلاع الثورة الجزائرية نوفمبر 1954، التي أفرزت العديد من المتغيرات السياسية والعسكرية، أدت بالقيادة الفرنسية إلى تسريع تجنيد الجزائريين سواء عن طريق الانخراط أو التجنيد الإجباري، كدعم للمجهود العسكري من جهة وتحقيق بعض المكاسب من جهة أخرى، هذه العملية تحكّمت فيها العديد من المعطيات على مختلف الأصعدة، إلى غاية سنة 1962، بالإضافة إلى تسليط الضوء على حياة المجنّد الجزائري داخل الثكنات الفرنسية وعلاقاته بمحيطه فيها، وكذا اكتشاف معنوياته تبعا للمتغيرات على الصعيدين السياسي والعسكري، داخل الجزائر وخارجها، كما نعرِّج على قضية توظيف المجنّد الجزائري في العمليات العسكرية ضد الثورة وما أعقب هذه القضية من مواقف أدّت إلى فقدان الثقة في العناصر الجزائرية، الأمر الذي استدعى تفعيل آليات أخرى كالدعاية والنشاط والتكوين النفسي بقيادة مصالح المكتب الخامس، بهدف الوصول أو تحقيق العديد من المكاسب العاجلة والآجلة أفرزت عسكريين جزائريين استمروا في الصف الفرنسي وآخرون اقتضت الضرورة إدماجهم في القوة المحلية عشية توقيف القتال 19 مارس 1962 وتحويلهم إلى الجيش الجزائري عشية الاستقلال وبعده.

فما مضمون استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع هذه القضايا، وما مدى تكييفها مع الراهن الجديد الذي فرضته معطيات الثورة في الجزائر وخارجها؟

1. استمرار تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وتطوّرات تعدادهم 1954-1962.

1. 1 . أسباب تجنّد وتجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي.

قد يتساءل الباحث أو الدارس عن هذه المفارقة العجيبة (أن الجزائريين يقاومون الاحتلال الفرنسي لبلادهم وفي نفس الوقت يتجنّدون في جيشه). السر هنا يكمن في تراكم العديد من الأوضاع والظروف التي عايشها الجزائريون في ظل السيطرة الفرنسية على مقدرات البلاد وفي كل المجالات، وبالتالي وجد الجزائريون أبواب جيش الاحتلال الفرنسي كمصدر لكسب قوت معيشتهم بالإضافة إلى مزايا أخرى. فهل تجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي عن قناعة؟ أم أن ظروف أخرى دفعته للتجنّد؟

ويبدو من الضروري أيضا الإشارة هنا إلى الأسباب التي دعت السلطات الفرنسة إلى انتهاج أو بالأحرى الاستمرار في تجنيد الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي – وستعرف هذه العملية منحى تصاعدي أو تسريع وتيرة التّجنيد والزيادة في تعدادها – خلال مرحلة الثورة الجزائرية (1954-1962).

– فمن الجانب الجزائري: ومن خلال المذكرات والشهادات والدراسات يمكن إجمال العديد من الأسباب المباشرة والغير المباشرة التي دعت الجزائريين إلى التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي بصيغتيه الطوعية والإلزامية، مع الإشارة إلى أن الخدمة العسكرية هي إجبارية في حق الجزائريين وبالتالي سيكون التركيز أكثر على صيغة الانخراط الطوعي (l'Engagement).

بهذا الخصوص يشير مصطفى مراردة إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، حيث الغالبية العظمى من الجزائريين لا يملك إلا قوت يومه، والبعض الآخر لم يجد حتى قوت يومه ذاك، بالإضافة إلى أن أغلب العائلات الجزائرية ريفية وارتباطها بمهنة الرعي جعلها عرضة للعديد من المضايقات: الضرائب والأوبئة والأمراض، حراس الغابات...، زد على ذلك انعدام الوظائف في عموم الجزائر ما جعل الجزائريين يقبلون على مهن حقيرة كالحمالة وأعمال النظافة وتلميع الأحذية، والأشغال الفلاحية لدى الكولون لكسب قوت اليوم فقط، وهي في مجملها أعمال ووظائف موسمية وغير قارة، ومن اشتغل منهم عانى من ضعف الأجر اليومي والدخل الشهري. وهي ظروف أقل ما يقال عنها أنها مزرية، ويبدو أنها كانت كافية حتى تجعل من الشباب الجزائري يقبل على التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي لتأمين وظيفة من جهة وحماية مصالحه وعائلته

من بعض الأتعاب التي تفرضها الإدارة الفرنسية من جهة ثانية وهو ما يوضحه بقوله:" وهذا ما جعل الجزائريين يلتحقون بالجيش الفرنسي "[1].

إذن **عامل الفقر والجوع الضارب في** عموم المجتمع الجزائري والذي كان من العوامل المؤثرة خاصة على فئة الشباب ما دفعهم إلى الإقبال والتجنّد في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي " مقابل الحاجات المادية التي كانت تدفع الآلاف منهم لسد رمقهم من خلال خدمة الجيش الفرنسي "[2]. وهو ما أشار إليه برنار دروز من أن سيطرة الكولون وكبار التجار الفرنسيين على غالبية النشاط الاقتصادي وتردي الأوضاع المعيشية للفلاح الجزائري والمجتمع في عمومه عشية سنة 1954، زيادة على ارتفاع الولادات إلى 350 ألف سنويا، وهو وضع أصبح لا يتناسب مع قدرات العائلات الجزائرية، وبالتالي عرفت هذه المرحلة كثرة العاطلين عن العمل فأصبح التجنّد في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي من بين الحلول بالنسبة للشباب الجزائري لضمان وظيفة تسد رمق عائلته[3].

بمعنى أن العامل الاجتماعي كان على رأس الأسباب التي ساهمت أو كان لها الأثر المباشر في توجه الجزائري للتجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي وهو ما تؤكده مذكرات محمد زرقيني حين يقول:" من جهتي أنا لم أجد وظيفة لذلك قررت الانخراط في الجيش الفرنسي حتى تتوفر لي وظيفة "[4]. وهو نفس الطرح الذي تبنّاه خالد نزار بإقراره أن العامل أو الظروف الاجتماعية كان لها الأثر المباشر على توجّه الجزائريين للإنخراط في صفوف الجيش الفرنسي وهو ما نجه في قوله:" إن التّدمير اللاّحق بالنسيج الاجتماعي الجزائري نتيجة الاحتلال، وانتشار الفقر وغياب الشخصية الوطنية، جعل قبول أعداد من المسلمين الخدمة في صفوف الجيش ... أمرا طبيعيا "[5].

ويؤكد خالد نزار أيضا على نقطة مهمة وهي **تأثير سلطة القيَّاد**[6] الذين سعوا إلى الحفاظ على وظائفهم ومكانتهم داخل المجتمع الجزائري وخاصة في المناطق الريفية حيث يسود الفقر والأمية في أغلب جهاته[7].

---

[1] . مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة " ابن النوي"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص ص 25، 27.

[2] . خالد نزار: يوميات الحرب، الجزائر (1954-1962)، منشورات ANEP، دار الفرابي، ط1، الجزائر، لبنان، 2004، ص 41.

[3] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.27-28.

[4] - Mohamed Zerquini: op.cit, p.20.

[5] - خالد نزار: يوميات حرب (1954. 1962)... المصدر السابق، ص 40.

[6] . القايد: هو وسيط جزائري بين الإدارة الفرنسية والأهالي الجزائريين، عبارة عن هيئة لجمع الضرائب، تختار عناصرها ممن خدم الإدارة الفرنسية بإخلاص. **ينظـــــر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 271.

[7] - خالد نزار: يوميات حرب (1954. 1962،...، المصدر السابق، ص 41.

وهنا استغلت السلطات الفرنسية مكانة وسلطة وتأثير القيّاد المحليين على الأرياف الجزائرية أفرادا وجماعات وقبائل في التّرويج والمساعدة على تجنيد الشباب الجزائري في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي.

ومن خلال مذكرات محمد زرقيني نكتشف أن من دخل من الجزائريين إلى المدارس العسكرية[1] خاصة هم أبناء العائلات الكبرى أو حسب تعبيره (les enfants des grands tentes)) "، وإذا أخذنا محمد زرقيني كعينة فإن الفضل في تجنيده يعود إلى أحد أعمامه وهو علي زرقيني، وكونه أحد قدماء المحاربين خلال الحرب العالمية الأولى فقد استطاع تسجيل ابن أخيه في هذه المدرسة العسكرية، وكذلك تواجد بهذه المدارس أبناء القياد والباشاغا وأبناء المتقاعدين الجزائريين من الجيش الفرنسي[2].

ومن الأسباب أيضا ورغم تأثيراته المحدودة إلا أنه ساهم بشكل غير مباشر في شد انتباه الشباب الجزائري تجاه جيش الاحتلال الفرنسي؛ هو **عامل التأثر بمظاهر الترف** التي كان عليها الفرنسيون من موظفين وعسكريين، وهو ما جعل المجتمع الجزائري وخاصة الشباب منهم يحلم بأن يكون في تلك المرتبة كالفرنسي من الأبهة والحياة الرغيدة[3]. أي أن الدونية التي كان يحياها الشباب الجزائري جراء تعسف الإدارة الفرنسية جعلت مطمح الخروج منها أو الارتقاء إلى مرتبة أعلى تتعاظم في نفسيات الشباب الجزائري ولو بالتجنّد في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي. كما أن عامل **التأثر باللباس والهيئة والهيبة**

---

[1] - **المدارس العسكرية الأهلية بعد الحرب العالمية الثانية:** يبدو أن السلطات العسكرية الفرنسية، كانت تدرك جيدا مدى أهمية استحداث مدارس عسكرية اهلية كـ المدرسة التحضيرية الشمال إفريقية ملياناة، (école préparatoire Nord-Africaine de Miliana) ، المدرسة التحضيرية بوسعادة، لجذب وجلب الشباب الجزائري للتّجند فيها، بالنظر إلى الامتيازات التي طرحتها للمجنّد وحتى عائلته، ومستقبله العسكري، وهو ما أوضحته عدد من المراسلات والتقارير حول أهمية هذه المدارس في الجزائر ومنها: مساعدة العائلات الجزائرية بتجنيد أبنائها وتعليمهم مجانيا وضمان إطارات مهمة في مستقبل الجيش، هذا وحددت الشروط الانخراط في الفئات العمرية بين المدرسة الابتدائية الاعدادية والثانوية، على أن تعطى الأولوية لأبناء الفئات التالية: أبناء العسكريين المتعاقدين والاحتياط المتوفين أو المفقودين في الحرب، أو المتوفين على إثر إصابة اثناء الحرب، أبناء الضباط والضباط المتقاعدون، ونفس هذه الفئة أيضا ممن يملكون تشريفات عسكرية أو حائز على 12 سنة خدمة، أو معطوب حرب، وكذلك أبناء الموظفين من المدنيين الحائزين على 12 سنة خدمة فعلية، على أن يقدم المترشح ملف يتضمن: عدد أفراد العائلة ومداخيلها، وتصريح بمواقف الآباء تجاه الدولة الفرنسية ممضي من طرف البلدية، تقرير يوضح الثقة في العائلة، تقرير أو شهادة توضح وظيفة الاب، شهادة ميلاد، وطلب خطي، شهادة طبية. **ينظـــر:** **A.N.O.M:** 91105/ 17 Défense 1946 - 1957.

[2]- Mohamed Zerquini: op.cit, p.27, 28.

[3] - ibid, p.21.

التي يتمتع بها العساكر الفرنسيون من المحفزات أيضا الأمر الذي دعا محمد زرقيني يصرح:" لن أنسى بذلة الضابط رايس والتي حلمت يوما أن أرتديها "[1].

أي أن فيه من العائلات الجزائرية منجنَّدت أبناءها في الجيش الفرنسي حتى تضمن استمرار علاقتها بمؤسسة الجيش، وانطلاقا من هذه الحالة يمكن اعتبار أن الولاء هو سر التجنّد في الجيش الفرنسي لبعض أبناء العائلات الكبرى، وإلا فكيف نفسِّر تواجد أبناء القياد والبشاغات والمتقاعدين من الجيش والوظائف الأخرى ضمن صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وبتجنّد طوعي، أو قد تكون هذه العملية ضمن استراتيجية مبيّتة من قبل الإدارة الفرنسية حتى تضمن استمرار الولاء من قبل هذه العائلات من جهة، وخلق فئة من العائلات الجزائرية تشكِّل مع الزمن أرضية تستند عليها في تمرير مخططاتها الاستعمارية.

ـ كما يمكن تمييز بعض الأسباب خلال مرحلة الثورة 1954-1962: إذ هناك بعض "الممارسات العنيفة "**(تصفيات) من طرف جيش التحرير الوطني** كسنة 1955، وكذلك قضية ملُّوزة[2] وكذا بعض التصفيات الأخرى طوال سنوات الثورة التحريرية، وهي عوامل قد تكون ولَّدت بعض الأحقاد التي حملت العديد من الجزائريين إلى التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي[3].

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق **بنقص وسائل الاتصال مع بداية الثورة** حتى مرحلة 1956، مما صعَّب على المجاهدين الأوائل شرح مبادئ وأهداف الثورة عبر مناطق الوطن، وأخَّر أيضا وصول أخبار الثورة إلى مناطق عديدة أيضا إلى غاية منتصف سنة 1955، وكذا تأخُّر تأسيس النظام الثوري بها، ونقص " المفوضين السياسيين " لذلك استمر تواجد المجنّدين بجيش الاحتلال الفرنسي، بل واستمرت معها العديد من حالات التجنّد الطوعي[4].

بالإضافة إلى **عامل الأمية** يحياها عموم الشباب الجزائري الذي صعب هو الآخر مأمورية القيادة وخلايا التنظيم الثوري في شرح متطلبات القضية الوطنية ومسعى الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الجزائري في هذه المرحلة.

---

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.21.

[2] . مذبحة ملوزة ضد المتعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج، من طرف عناصر جيش التحرير الوطني، وهي بلدة تقع على بعد 07 كلم شمال مدينة المسيلة التي انتشرت ببعض مناطقها أفكار وعناصر موالية لمصالي الحاج، بتزكية وتشجيع من جيش الاحتلال الفرنسي. **ينظـــر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 345.

[3] . خالد نزار: يوميات الحرب... ، المصدر السابق، ص 41.

[4] . المصدر نفسه، ص 41.

ولئن تحدثت إيمانيال بريلي (Emmanuel Brullet) عن القوات الإضافية من الجزائريين وأرجعت عامل **الحب لفرنسا والولاء لها** وراء تجنّد الجزائريين واستندت في هذا الطرح إلى ما قدمه الأرشيف والشهادات الفرنسية من قادة سياسيين وعسكريين، فإنه يمكن اسقاط هذا الطرح على المجنّدين الجزائريين في القوات النظامية، إلا أن شارل روبير أجيرون يستبعد هذا العامل في إقبال الجزائريين على التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي وقال:" فئة قليلة من الجزائريين تجنّدت في الفرق الإضافية بسبب حب الوطنية الفرنسية أو الحب في فرنسا" ويبدو أن محمد حمومو سايره في نفس الطرح وقال:" أن الجزائريين تجنّدوا مع فرنسا وليس لأجل فرنسا "[1].

وفيه دواعي عائلية أو اختيارات شخصية لأفراد جزائريين تجنّست عائلاتهم من قبل وقبلت بالثقافة الفرنسية واستمر أبناؤها على ذلك النهج في حب ومناصرة فرنسا وطروحاتها وهو ما تجسده شهادة أو تصريح احد الضباط العاملين تحت إسم خليف (khelif) بقوله:" بالنسبة لي قضية الاختيار غير مطروحة بتاتا، عائلتي تجنَّست بالجنسية الفرنسية منذ 1885، وأمي كاثوليكية وأنا أتكلم بالفرنسية ... وأحس نفسي فرنسيا لأني فرنسي ... والخيانة هي عدم اتباع فرنسا ضد عصابة خارجة عن القانون والتي تريد فرض نفسها بالقوة" ونقلت الكاتبة شهادة للعقيد (colonel l) وهو من الجيش النظامي والذي صرح بقوله:" نحن نحب فرنسا كتابها وقيمها، فرنسا الأنوار، حقوق الإنسان، المقاومة، لقد دافع آباؤنا عنها وهو ما سنفعله نحن أيضا بدون تردد في حال تهددت قيم فرنسا الديمقراطية "[2]. بمعنى أن فيه تأثّر الأبناء بسيرة آبائهم في خدمة الدولة و العلم الفرنسي.

وحتى الجانب الثقافي التعليمي كان له دور مهم جدا في خلق فئة من النخبة الجزائرية متخرجة من المدارس الفرنسية؛ متأثرة بفرنسا وثقافتها وأفكارها وقيمها، الأمر الذي جعل من عملية الاقناع أو الاقتناع سهلة بضرورة الدفاع عن فرنسا والدفاع عن فكرة البقاء في الفلك الفرنسي. وهو ما تجسِّده شهادة (colonel .L) :" لنكن واضحين، صحيح أن فيه اختلاف ولاعدل بين ما هو مسلم وبين ما هو أوروبي، وأعتقد أنه من واجبنا كنخبة مفرنسة هو المساهمة في وقف اللاّعدل، وبإمكاننا أيضا الذهاب إلى الحكم الذاتي ثم إلى الاستقلال تدريجيا مع فرنسا وليس ضد فرنسا، ونستطيع أن نفرض انتخاب ديموقراطي

[1] - Emmanuel Brillet: mémoire, Identité et dynamique des générations au sein et autour de la communauté harkie, une analyse des logiques sociales et Politiques de la stigmatisation, thèse de doctorat en Science Politiques, Univ Paris 8, 2007, p.74.

[2] - ibid, p.74 .

وغير مزور ويتشكل من النخب، وشيئا فشيئا يتقلد المسلمون المناصب المفتاحية ... والاستقلال سيكون ثمرة بدون تصادم وبدون حرب مدنية"[1]. ويبدو أن هذا التصوُّر من جانب ضابط مسلم في الجيش الفرنسي يحمل هذه القناعات، لهو دليل واضح على مدى تأثير الثقافة الفرنسية في فئة من النخب الجزائرية المفرنسة.

2 – من الجانب الفرنسي: يمكن إجمال العديد من الأسباب الكامنة وراء استمرار عملية التجنيد بل ومحاولة تكييفها مع مستجدات الحرب.

فمن الجانب العسكري أقدمت السلطات العسكرية على توظيف المجنّدين الجزائريين كدعامة أساسية أو كمساعد لأفراد الجيش الفرنسي، بل وتم توظيفهم في عمليات عسكرية مباشِرة طوال فترة الحرب على غرار العسكريين الإضافيين من قوات الدفاع الذاتي والحركى[2]... والذين تم وضعهم في الصفوف الأمامية كدرع واقي للجيش.

ومن الجانب السياسي فيه مسعى لتسهيل ربط الجزائريين بالمصالح الفرنسية وتقريبهم من الفرنسيين من خلال هؤلاء المجنّدين[3].

وفيه من الدراسات الفرنسية على غرار دراسة برنار ديلاتير (Bernard Delattre) والذي تحدث عن الطابع القبلي والرجولي الذي اعتادت عليه العائلات الجزائرية والذي تكون فيه الفروسية وحمل السلاح تكريس للرجولة والفحولة لدى الشباب وعوامل أخرى لها ارتباط بهذا الطابع الذي يميز المجتمع الجزائري يكون قد شجع كثيرا الشباب الجزائري على التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي[4].

وهو أيضا الاتجاه الذي سارت فيه جيرود أمندين (Giraud Amandine) حين أرجعت أسباب تجنّد الجزائريين في فرق الرماة الجزائريين والصبايحية إلى عامل القوة والهيبة التي يحملها أو يتمتع بها الجيش الفرنسي جراء ما حققه من انتصارات في مختلف الحروب على غرار الحرب العالمية الثانية،

---

[1] - Emmanuel Brillet: op.cit, p. 75.

[2] . الحركى: مصطلح يعني الأعوان الجزائريين في الجيش الفرنسي الذين يستخدمون كمستطلعين، أو تراجمة، ثم توسع المعنى ليشمل أنواع من الجنود الإضافيين والخونة، تشكلت أولى وحدات الحركى في الأوراس 1955، يؤطرهم ضباط فرنسيون، تتمثل مهامهم في التمشيط، وتتبع خلايا الثورة، قدرت العديد من المصادر تعدادهم عشية الاستقلال بأكثر من 250 ألف، حلت هذه الوحدات بعد توقيف القتال مارس 1962، فتم ترحيل بعضهم إلى فرنسا، وبقي بعضهم في الجزائر... **ينظر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 147، 148.

[3] - Emmanuel Brillet: op.cit, p.p.70-71.

[4] - ibid, p.76.

والتصريحات التي أدلاها الجنرال ديغول مشيدا بدور فرق الصبايحية والرماة الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي، وبعودة هؤلاء المجنّدون في جبهات القتال المختلفة وما تحدثوا عنه من مغامرات وحروب تركت في محيطهم العائلي وحتى في المشاتي والدواوير والمدن تلك الهيبة ما شجع الشباب على الاقتداء بهم ومحاولة تحقيق بعض المنجزات. ونقلت في هذا الاطار شهادة الكولونيل خليفة حين قال في شهادته: " أن والده من قدماء المحاربين، كان يأتي إلى المنزل كل أسبوع وهو يحمل الميداليات والرتب العسكرية، ونحن الأطفال ننشد النشيد الفرنسي وهو ما أثر فينا " وفيما بعد تجنّد هذا الولد تأثرا بهذه المظاهر[1].

كما لا يمكن إغفال تركيبة المجتمع الجزائري من النظام القبلي، الذي يرتكز بدوره على طابع التضامن بين العائلات والبطون والمجموعات، فبمجرد بروز قيادة أو شخصية محلية تساند أو تتقارب مع الإدارة أو الجيش الفرنسي يكون هذا كافيا حتى تتبعه العائلات ومن بعدها الشباب المحلي فمجرد تصريح أو دعوة من هذه الشخصية تكون كافية لضم الشباب للتجنّد في جيش الاحتلال ، وقد تكون أيضا العكس فبمجرد بروز زعامة أو شخصية محلية تساند الثورة الجزائرية تكون كافية لوقوف كل تلك القبائل في صف الثورة، وبالتالي المحور هنا في هذه العملية هو الولاء للقيادة والزعامة المحلية والوقوف معها في الصف الذي ساندته.

ومن أمثلة ذلك تجنّد قبيلة بني بودوان (la tribu des Beni Boudouane) إلى جانب الجيش الفرنسي تأسيا ومساندة للباشاغا بوعلام، ومثال آخر يرويه الانتروبولوجي جون سيرفيي الذي يقول أنه استطاع تجنيد قبيلة توابة (tribu des Touabas) عند بداية الحرب في المنطقة إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي وفي ذلك يقول:" لم أُجنِّد الأفراد وإنما جنّدت الجماعات، لأني ركّزت على الذهنية الجماعية في هذا البلد ". وهو أيضا ما أقرته جيرمان تيون بأنه خلال حروب فرنسا مع الجزائر لاحظت أن الجزائريين لم يتناسوا أحقادهم السابقة بين العائلات ووقفوا إلى جانب فرنسا لرد الاعتبار[2].

وأيضا الحديث عن الصراع بين القبائل قد يفتح المجال لتجنّد شباب قبيلة معينة في الصف المعادي للقبيلة الأخرى؛ فقبيلة مساندة للثورة الجزائرية وقعت في خلاف مع قبيلة أخرى قد يكون ذلك كافيا لتجنّد شباب هذه القبيلة في صفوف الجيش الفرنسي أملا في استرجاع ثأرهم أو حقوقهم أو شرفهم في يوم ما بما أنهم سيكونون في موقع قوة[3].

---

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.26.
[2] - Emmanuel Brillet: op.cit, p.p.80-81.
[3] - ibid, p.80.

هذا وقد تحدثت دراسات فرنسية أخرى عن تأثير العقوبات والغرامات والتكاليف التي فرضها تنظيم جبهة التحرير الوطني على الجزائريين؛ كالاشتراكات لصالح الثورة، والطعام، والعقوبات ضد المدخنين والمتعاطين للكحول... وألعاب الدومينو والكارتا ... والعقوبات ضد المتعاونين مع الادارة الفرنسية، وفرض الاحتكام إلى الإدارة البديلة التي أقرتها الثورة في المناطق والقرى... فحسب هذا التصور للدراسات الفرنسية فإن هذه الاجراءات تكون قد أثقلت كاهل العائلات الجزائرية وخلقت العداوة بينها وبين الثورة الجزائرية لذلك التحق العديد من أبنائها بالجيش الفرنسي[1].

متناسية أن العائلات الجزائرية كانت تدفع ما عليها من اشتراكات عن قناعة، وأن فرض العقوبات السابقة كان من جبهة التحرير الوطني لتهذيب المجتمع من جهة وهذا في إطار حرب الاستنزاف والحرب الاقتصادية وقد استجاب لها الجزائريون عن قناعة كذلك، وأعرضوا عن معالجة قضاياهم في الإدارات الفرنسية بشهادة التقارير الفرنسية نفسها.

وأوردت ذات الدراسات أن من بين أسباب تجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي هو الاستهداف المبرمج من طرف قيادات الثورة ضد النخب التقليدية في المجتمع الجزائري؛ ورؤساء القبائل وقادة الزوايا، واستهدفت أيضا النخب الادارية كالقياد والآغا والباشاغا ... وهي كلها عناصر وقفت حائلا دون تطبيق وانتشار عقيدة وأفكار الثورة في مختلف المناطق من الجزائر، وبالتالي خلقت نوعا من العداء بينها وبين هذه النخب التي عملت انطلاقا من هذا التحوُّل على دعم وتشجيع عملية تجنيد الجزائريين[2]. هذا وقد تناست هذه الدراسات أن العديد من هذه العناصر تخلت عن امتيازاتها ووقفت إلى جانب الثورة.

وأرجعت أيضا عديد الدراسات الفرنسية أن الحرب المعلنة والخفية بين جبهة وجيش التحرير وبين جيش الاحتلال الفرنسي وما فرضته من التزامات من جهة، وتهديد من جهة أخرى ثانية للعائلات الجزائرية، هذه الأخيرة حاولت أن تضع نفسها في موقع الوسط من خلال تجنّد أحد أفرادها ضمن صفوف الثورة الجزائرية والفرد الآخر يتجنّد في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي حتى تستفيد وتتوفر لها الحماية بوجود أبنائها في كلى الطرفين[3].

[1] - Emmanuel Brillet: op.cit, p.76 .
[2] - ibid, p.76.
[3] - ibid, p.82.

إذن فتجنّد وتجنيد الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي لم يتحكم فيها عامل واحد أو إثنين أو جانب واحد أو جانبين بل كان نتيجة تراكم عدد من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

2ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962:

يبدو من الأهمية بمكان واتباعا لمراحل التّجنيد الإجباري التي اعتمدتها قيادة جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ والمتمثلة في: عملية إحصاء الشباب المسلم الجزائري البالغ من العمر 18 سنة فما فوق، لتأتي بعدها عملية مراجعة قوائم الإحصاء وفرزها على مستوى مكاتب التجنيد، من خلال تحديد تعداد الإعفاء، والتأجيل لأسباب معينة... وبعدها ترسل استدعاءات التّجنيد الإجباري لأصحابها إلى مقر إقامتهم.

. عمليات الإحصاء والمراجعة من سنة 1952-1962:

وهو ما يدعونا في هذا المبحث إلى توضيح وجرد ـ في حدود الاستطاعة ـ لعمليات الإحصاء والمراجعة منذ سنة 1952 إلى غاية سنة 1962، وبعدها نتابع إحصاء للتعداد المجنّد فعليا لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، نظرا لأهميتها في رصد وتتبع وتطور الإجراءات التي اتبعها جيش الاحتلال الفرنسي لتجنيد أكبر قدر من التعداد البشري نظرا للراهن المستجد منذ نوفمبر 1954 وهي على النحو التالي:

بخصوص هذه العمليات من الإحصاء والمراجعة يشير شارل روبير أجيرون أن هذه الإحصائيات مهمة جدا كونها تكشف عن العدد الحقيقي للشباب المسجّل في قوائم الإحصاء، وتعداد الحضور إلى مجالس المراجعة، وبعدها معرفة التعداد المجنّد حقيقة أو التعداد الذي لبى دعوة التّجنيد[1]. وبالتالي الكشف عن جهود المصالح العسكرية الفرنسية في سبيل تسخير الجزائريين لخدمة جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر خاصة في هذه المرحلة بالذات. (ينظر الملحق رقم: 02)

عملية المراجعة لدفعة سنة 1952 تمت العملية في مارس وأفريل 1951 للشباب المولود سنة 1930، وسجل التقرير عملية المراجعة الصادر **عن عمالة وهران** بتاريخ: 03 جويلية 1951 المعنويات المرتفعة التي أبان عنها الحاضرون المسجلون في القوائم، ومن جهة ثانية نوّه التقرير إلى الارتفاع الملحوظ في

[1] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens dans l'Armée Française de 1954-1962, dans jeans Charles Jauffret des hommes et des Femmes en guerre d'Algérie, colloque, 2003, p.348

تعداد المسجلين، ولكن مع ملاحظة أن نسبة 53 منهم غير مؤهل بدنيا للتجنيد، وسجل حضور 85 من المئة من المسجلين، لكن تبقى الأمراض هي سبب التأجيل والإعفاء بنسبة 47٪ على النحو التالي[1]:

العمالة	المولودون 1932	المؤجلون من 50، 51	الأوروبيون	المؤجلون
الجزائر	28991	15700	4277	603
وهران	20784	1951	4867	156
قسنطينة	40786	10861	1648	161
المجموع	90561	28512	10792	920
المجموع الكلي	119073		11712	

. دفعة سنة 1953 فقد جرت عمليات المراجعة من شهر مارس- ماي 1952 للشباب المولود في كامل سنة 1933، وكذا المتأخرين من دفعات 1951، 1952 [2].

سجلت بعمالة قسنطينة: 38250، بعمالة الجزائر: 29062، وهران: 20764.

. دفعة سنة 1954 فقد شملت عملية المراجعة الشباب المولود بين: 31 جانفي -31 ديسمبر 1934، وكذا المتخلفين من دفعات 1951، 1952، 1953 . كما أشار التقرير إلى أن المسجلين شوهد عليهم علامات الرضا والقبول بتأديتهم الواجب العسكري حسب القانون المطبق عليهم، وأضاف أنه لم تُسجَّل من قبلهم أي حوادث تشوِّش على عمليات المراجعة[3]. وسجلت التقارير الاحصائيات التالية: بقسنطينة 55214 مسجل بما فيهم المعفون والمتطوعون... . وسجلت بوهران: 24062 بما فيهم المعفون من دفعات 1951،1952، 1953، والمتجنسون، والمولودون خارج السنة، وبعمالة الجزائر: 28291 مسجل. أي بمجموع: 107567 مسجل في قوائم الاحصاء والمراجعة[4].

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 246 recensement des classes (1951-1955), révision des classes itinéraires, arrêtés préfectoraux, affiches, rapports de préfets. Doc: résultats recensement classe 1952.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 246 op.cit.
[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 246 recensement des classes (1951-1955), révision des classes itinéraires, arrêtés préfectoraux, affiches, rapports de préfets.
[4] - **A.N.O.M:** GGA 3R 246 recensement des classes (1951-1955), op-cit.

وبخصوص سنة 1955 تشير الوثائق الخاصة بعمليات الاحصاء (les Opérations de recensement) لسنة 1955 أنها تخص الشباب المولودين في سنة 1935 عن تسجيل النتائج التالية: جاء في مراسلة موجهة إلى قادة العمالات الثلاث بتاريخ 09 جانفي 1954 بضرورة استظهار نتائج الإحصاء لدفعة سنة 1955. فكانت النتائج على النحو التالي: ففي عمالة الجزائر: 30238 مسجل، وبعمالة وهران: 20579، وبعمالة قسنطينة: 38839.

هذا وقد أجمل أحد التقارير عملية الاحصاء لسنة 1955 في العمالات الثلاث على النحو التالي[1]: وحسب ما ورد في مراسلة من عامل عمالة الجزائر إلى الحاكم العام بتاريخ: 19 مارس 1955، فإن عملية المراجعة في هذه العمالة تمت في فترة: 06 سبتمبر 1954-16 ديسمبر 1954 [2].

العمالات	الجزائر	وهران	قسنطينة
متجنسون	77	15	//
معفون خارج السنة	1428	839	1602
جانفي	2542	1814	3036
فيفري	2714	1828	3372
مارس	2730	1741	3334
أفريل	2374	1760	3122
ماي	2207	1521	2697
جوان	1922	1321	3366
جويلية	1949	1096	2350
أوت	1823	1216	2342
سبتمبر	1856	1096	2530
أكتوبر	2044	1136	2483
نوفمبر	2013	1264	2421

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 246 recensement des classes (1951-1955), texte réglementaires, tableau statistiques, rapports des préfets, correspondances relatives. Doc: résultats recensement classe 1955.

[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291 recensement des Classes, Classe 1956 résultats statistiques 1954- 1955. Classe 1957.

ديسمبر	2014	1447	2010
مولود خارج السنة	2545	2485	4074
المجموع	30238	20579	38839
المجموع الكلي	89505		

دفعة سنة 1956

فقد سجل التقرير أن عملية الاحصاء تكون في فترة: 08 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1954، أما فترة المراجعة فكانت من 05 سبتمبر 1955-15 ديسمبر 1955 بناء على مراسلة من وزارة الداخلية إلى الحاكم العام للجزائر بتاريخ: جوان 1954 [1]. وقد تضمنت عملية الاحصاء النتائج التالية: بعمالة الجزائر: 36489، عمالة وهران: 27500، عمالة قسنطينة: 44052، كما أسفرت هذه العملية المراجعة عن احصاء: 43931 لعموم الأصناف السابقون والمعفِيُّون. لتسجل الاحصائيات التالية وفق ما جاء في مراسلة احصائية من الحاكم العام إلى وزير الدفاع بتاريخ: 23 فيفري 1955 [2]. وهنا نقدم نماذج من عمليات الاحصاء ببعض بلديات عمالة الجزائر:

ـ عمليات الإحصاء بمقاطعة الجزائر لسنة 1956:

بناء على مراسلة من الحكومة العامة إلى المفتش المركزي للجزائر فإن مجالس المراجعة لدفعة 1956 تنطلق يوم 26 سبتمبر 1956، ولكن التقرير أشار إلى أن فيه دائما احتجاجات من طرف الشباب المستدعى، وهو ما حدث في السنة الماضية، لذلك طالب التقرير من الجهات المعنية اتخاذ تدابير أكثر احترازية لتأمين عمليات المراجعة. ويشير تقرير آخر بتاريخ: 19 سبتمبر 1956 أن عمليات التجنيد منذ سنة 1954 أصبحت صعبة خاصة منذ انطلاق العمل المسلح نوفمبر 1954 وهذا ناتج عن دعاية مضادة، وهو ما توضحه الاحصائية التالية التي تبرز عدد الغيابات المسجلة في دفعة 1956 :

. العلمة: غياب 74 من أصل 106، منرفيل :(الثنية لاحقا) (Ménerville) 43 من أصل 166، بندوك (Pondouk): 70 من أصل 143، سانت بيار-سنت بول (أولاد موسى لاحقا): 80 من أصل 158، ميزون كاري(Maison carré) (الحراش لاحقا): 57 من أصل 220، ريفات (Rivet) (مفتاح

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291 op.cit.

[2] - ibid.

لاحقا) 58 من أصل 137، الأربعاء: 67 من 236، روفيقو(Rovigo) (بوقارة بالبليدة لاحقا) 36 من أصل 236، سيدي موسى: غياب 09 من أصل 114، الماريشال فوش (Maréchal Focch) (لاربعطاش لاحقا): 14 من أصل 79 [1] وقد لجأت السلطات الفرنسية إلى تبرير هذه الغيابات في بلدية العلمة بعدم تسلم المستدعين للاستدعاءات نتيجة عدة عراقيل، زيادة على تزامنها مع أشغال فلاحية، وببلدية الأربعاء بررت السلطات ذلك بعدم توفرها على المصالح الإدارية المتخصصة[2]، زيادة على أنها منطقة جبلية، وهي حاليا تعيش وضعا أمنيا مضطرب، وهو ما صعب العملية أكثر من ذي قبل، وأشار التقرير أن المجنّدين من هذه المناطق يعملون تحت تعليمات الثورة، وأضاف تقرير آخر صادر عن لجنة المراجعة بتاريخ: 23 أوت 1956، أن عملية المراجعة في مقاطعة الجزائر عرفت العديد من مراحل الفوضى والتمرّد، وقدم بعض النقاط المتعلقة بها منها: قدوم أولياء المجنّدين المسجلين وأحدثوا العديد من حالات الفوضى، ويضيف أن العديد من التعليمات أعطيت للمجنّدين المسجلين خاصة في المناطق التي تشهد نشاطا ثوريا ملحوظا لخلق حالة من الفوضى والانزعاج واللاأمن للتأثير على الرأي العام[3]. وهنا يضيف شارل روبير أجيرون أن نسبة الغيابات بالنسبة للضباط المسلمين بلغت خلال عمليات المراجعة لهذه السنة 70٪ لعدة أسباب: عصيان إرادي، بسبب طبي[4].

ـ **عملية إحصاء دفعة 1957** كانت في 03 أكتوبر 1955- 31 ديسمبر 1955 وهذا بناء على مراسلة من وزارة الدفاع بتاريخ: 29 أوت 1955. على أن تكون عملية المراجعة بعمالة قسنطينة بتاريخ: 03 سبتمبر 1956-13 ديسمبر 1956. وهذا وفقا لما ورد في مراسلة من الحاكم العام إلى عمال العمالات

[1] - **A.N.O.M:** 1k 665: cabinets du préfet d'Alger Affaires Militaires 1937-1961.

[2] - المراكز الإدارية المتخصصة: تم تأسيس المصالح الإدارية المتخصصة منذ ربيع 1955، بالموازاة مع مخططات أخرى ، كإنشاء مراكز الإحتشاد، المناطق المحرمة، وهي مصالح تعارف عليها الناس بإسم الصاص، من أجل محاربة الثورة بوسائل إدارية ونفسية بسيكولوجية، لكسب الشعب إلى جانبها، ولذلك كان كل مركز عسكري مقرون بمركز الصاص، يقوده ضباط متخصصون يتظاهرون بالمعاملة الإنسانية، وبمساعدة المواطنين، وتخليصهم من العقوبات... كما تتولى توزيع المواد الغذائية، والفرق الطبية ...كل هذا لكسب ثقة الشعب والتغطية على سلوكات الجيش الفرنسي وبالتالي استمالة الشعب بطريقة ذكية وقطع صلته وعلاقته بالثورة. **ينظـر**: يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 170.

[3] - **A.N.O.M:** 1k 665: op.cit.

[4] - Ch. R.Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.343.

الثلاث بتاريخ: 03 جوان 1955: عمالة الجزائر: 33261 مسجل، عمالة وهران: 22545 مسجل، عمالة قسنطينة: 42495 مسجل[1].

. عمليات الاحصاء دفعة سنة 1957 بمقاطعة الجزائر[2]:

البلدية	المسجلون	المحصون	في فرنسا
أومال (سور الغزلان)	872	521	351
كاملة ص أومال (سور الغولان)	92	88	04
تابلاط	1115	972	143
كاملة ص البويرة	166	132	34
المختلطة بوسعادة	951	615	336
المختلطة سيدي عيسى	566	509	57
المختلطة عين بسام	899	754	145
الكاملة ص عين بسام	52	52	///
مايوت (مشدالة)	586	///	///
بير رابالو(بير غبالو)	715	592	123

أشار أحد التقارير بخصوص عملية المراجعة لدفعة سنة 1957 ببلدية الجزائر بتاريخ: 10 أكتوبر 1956، أن العملية تمت في ظروف جيدة بدون تسجيل اية اختلالات أو حوادث مؤثرة. لكن في المقابل سجل التقرير ملاحظاته حول حالات الغياب المعتبرة لهذه الدفعة على النحو التالي: العدد الاجمالي: 1531 مسجل، الغياب الفعلي: 161، الغياب الغير محصل: 641، كما سجلت العديد من المظاهرات المناهضة للتجنيد بأحياء بلكور وكلو صالومبيي، رودوت، فونتان فراش، وشاركت فيه عناصر مجنّدة سابقا أعيد استدعاؤها. وفي جهة أخرى سجل أحد التقارير الخاص بعملية المراجعة الاستثنائية التي تقرر يومي 14-15 نوفمبر 1956 أن تعداد المسجلين للتجنيد في بلدية الجزائر لدفعة 1957 عرف تراجعا ملحوظا، مع تسجيل غياب كلي للمستدعين في اليوم الأول من الجلسة، وشهد اليوم الثاني حضورا

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291 recensement des classes 1956, op.cit.

[2] - **A.N.O.M**: 1k 665: op.cit.

محتشما، مع تسجيل غياب 99 مستدعى، وبرر هذا الموقف بأن العديد منهم يسكن خارج المدينة ومنهم حتى من الشرق الجزائري الذي جعلهم تحت وطئه الضغط من الثوار.

وبمقاطعة البويرة شهدت عملية المراجعة لدفعة 1957 النتائج التالية: البويرة: المسجلون: 181، الحضور: 109، الغياب: 38، مايوط (مشدالة لاحقا): المسجلون: 590، الحضور: 334، الغياب: 34، باليسترو (الأخضرية) الكاملة الصلاحية: المسجلون: 142، الحضور: 95، الغياب: 01، باليسترو (الأخضرية) المختلطة: المسجلون: 826، الحضور: 288، الغياب: 75، عين بسام الكاملة الصلاحية: المسجلون: 47، الحضور: 31، الغياب: 09، عين بسام المختلطة: المسجلون: 621، الحضور: 187، الغياب: 110. المجموع الكلي للمسجلين بالبلديات بالبويرة: الحضور: 1106، الغياب: 293. وبررت اللجنة هذه الغيابات بتواجد العديد من المستدعين بفرنسا، كما سجلت اللجنة وفاة البعض أيضا[1].

ـ أما بالبليدة فذكر التقرير أن العملية جرت في ظروف عادية ما عدا تسجيل غيابات معتبرة في: شرشال دوار بوهلال: 90 ٪ غياب، نوفي قورايان ديبلاكس: 25٪ غياب، الصومعة 35٪ غياب، وهي غيابات أرجعتها اللجنة إلى تأثير دعاية الثورة.

. وبالأربعاء: 36 غياب بروفيقو (بوقارة) من أصل 236، و59 بريفات من أصل 137، وبسيدي موسى: 10 من أصل 114، الاربعاء: 67 من أصل 237، وبررت اللجنة الغيابات بأن أغلبهم لم يستلم الاستدعاء[2]. وهي إحصائيات يجملها شارل روبير أجيرون بتسجيله الغيابات التالية نقلا عن الأرشيف الحربي بفانسان: 47٪ في عموم الجزائر منها: 23 ٪ بوهران، 48٪ في الجزائر، 60 ٪ بقسنطينة[3].

انطلاقا من هذه الوضعية الصعبة في التجنيد وتوفير التِّعداد اللازم من المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية أقرت الحكومة الفرنسية الرفع في تعداد المجنّدين وزيادة في مدة الخدمة من 11 شهر سنة 1954 إلى 21 شهر سنة 1956، و24 شهر بداية سنة 1957، و27 شهر بنهاية 1957.

ـ **عملية الاحصاء لدفعة لسنة بالبويرة 1958**: سجلت التعليمة الوزارية المؤرخة في 29 مارس 1956 أن عملية المراجعة لدفعة 1958 تكون بين 18 مارس – 27 جوان 1957، وأشار تقرير بتاريخ 06 أوت 1956 أن عملية الاحصاء لدفعة 1958 عرفت صعوبات كبيرة خاصة في دوار أوعكور والتي لم

[1] - **A.N.O.M**: 1 k 665 cabinets du préfet d'Alger, op.cit.
[2] - ibid.
[3] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens… op.cit, p.343.

تشهد حضور للمسجلين في هذه الدفعة وقد ارجعت السلطات السبب إلى تقصير القايد في أداء مهامه، وذكرت أيضا ان هذه المنطقة هي موالية للثوار أو هي تحت سيطرتهم وتأثيرهم. وفي الجهة المقابلة ذكر التقرير النتائج الإيجابية المحققة في الدواوير التالية: تقصيريدن، وبني منصور، دوار أهل القصر، دوار تاغرمت، تاشاشيت، وهنا أشادت السلطات بالعمل الكبير الذي قامت به مصالح الإدارية المتخصصة، والقياد، وحتى بعض النواب المنتخبين[1].

. **عملية المراجعة لدفعة 1959**: ذكر المكتب الثالث أن عملية المراجعة لدفعة سنة 1959 جرت في الفترة: 03 مارس إلى 03 جويلية 1958، للشباب المولود جانفي –ديسمبر 1939، وعليه سجلت الاحصائيات التالية بالشلف: الشلف 2132، شرشال: 1020، ديبار (عين الدفلى): 1555، مليانة: 1550، تنس: 1613، ثنية الحد: 1113، أي بمجموع: 8963 [2].

- تيزي وزو إحصاء ومراجعة دفعة سنة 1959: في مراسلة من بريفكتير تيزي وزو إلى سوبريفي ورؤساء البلديات والاداريين بتاريخ: 30 جانفي 1957، ذكر أن عملية الإحصاء تنطلق يوم: 17 أفريل 1957 – 31 جويلية 1957، أما عملية المراجعة فتكون من: 17 مارس 1958 إلى غاية: 26 جوان 1958 [3].

. **إحصاء سنة 1960**: جاء عمليات المراجعة بعد قرار 28 فيفري 1959 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ: 07 مارس 1957، بناء عليه قرر وزير الجيوش أن تجري عمليات المراجعة لدفعة 1960 للشباب المولود بتاريخ: 01 جانفي 1940 إلى 31 ديسمبر 1940 [4].

. سجلت إحدى الوثائق أن تعداد الشباب المحصي في عملية الاحصاء **لسنة 1960** لمقاطعة سطيف هو: 14133 شاب مولود من جانفي 1940 إلى ديسمبر 1940. وبمقاطعة تيارت سجلت الاحصائيات التالية 7676 مسجل لذات الفترة. وبالنسبة لمقاطعة القبائل الكبرى فأشارت تقارير الاحصاء إلى رقم: 10370 شاب تم إحصاؤه، للمولودين من جانفي إلى ديسمبر، وبعمالة قسنطينة: 10654 شاب تم إحصاؤه لنفس المواليد، وبتيارت ذكرت التقارير 3247 شاب محصى من مواليد سنة 1940، وبمقاطعة

[1] - **A.N.O.M: 91105 /17** Défense 1946 – 1957.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 488 recensement, révision, incorporation des Français Musulmans.
[3] - **A.N.O.M:** 91105/ 17 Défense 1946 - 1957: op.cit.
[4] - **A.N.O.M:** GGA 3R 488 recensement révision, op.cit.

الأوراس ذكرت 2388 مسجل لنفس الفئة، وبمقاطعة الجزائر 7417، وبإقليم الساورة سجلت: 67، وبالقنادسة: 04، كولمب بشار (بشار): 50، بني ونيف: 07 [1].

. مجالس المراجعة لسنة 1961: في مراسلة من المفوضية العامة للحكومة بالجزائر بتاريخ: 02 ديسمبر 1959، وبناء على القرار الوزاري: 25 أوت 1959، ونشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (J.O.R.F) بتاريخ: 03 مارس 1959 ص 8651، إلى القيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر: تدعوهم إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإقامة مجالس المراجعة لدفعة 1961. مرفقة بتعليمة: بخصوص الشباب المولود بتاريخ: 01 جانفي – 31 ديسمبر 1941 [2].

. مجلس المراجعة لدفعة 1962: وردت أيضا مراسلة من المفوضية العامة بالجزائر إلى عمال العمالات الثلاث بتاريخ: 02 ديسمبر 1960، ونشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية: (J.O.R.F) بتاريخ: 23 أفريل 1960، بضرورة عقد مجالس المراجعة الخاصة بدفعة 1962، وفي مراسلة ثانية من المفوضية العامة بالجزائر إلى القيادة العامة للجيش الفرنسي، وعمال العمالات توصي بإقامة مجالس المراجعة لدفعة سنة 1962 للشباب المولودين بتاريخ: 01 جانفي 1942 – 31 ديسمبر 1942. وهذا مؤرخ في الجريدة الرسمية: بتاريخ: 04 ديسمبر 1960.

وهذه بعض أرقام الإحصاء لمقاطعة الجزائر:

. المدية: 992 مسجل بتاريخ: 21 مارس 1961، و 965 بتاريخ: 22 مارس 1961،

. بوغار: 23 مارس 1961: 1180.

. بول كازال (عين وسارة): 24 مارس 1961: 841.

. الجلفة: 26 مارس 1961: 686، وبتاريخ: 27 مارس 1961: 750.

. أومال (سور الغزلان): 30 مارس 1961: 736، وبتاريخ: 31 مارس 1961: 694، وبتاريخ: 05 أفريل 1961: 715.

. ببوسعادة: بتاريخ: 28 مارس 1961: 554، وبتاريخ: 29 مارس 1961: 620.

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 488 recensement révision, op.cit. .
[2] - **A.N.O.M:** 91/5Q 142, révision des classes 1961-1962 contrôle sursitaires, circulaires correspondance, affiche 1960-1961.

. بتابلاط: بتاريخ: 06 أفريل 1961: 917، وبتاريخ: 07 أفريل 1961: 922.

بمجموع: 10572. بمقاطعة الجزائر العاصمة[1].

إحصاء لدفعة 1963: وردت مراسلة من ممثل أو مفوض الحكومة العامة بتاريخ: 07 جانفي 1961، تفيد بضرورة إحصاء شباب مقاطعات الجنوب بنفس الكيفية والشوط المطبقة في باقي المقاطعات: قسنطينة، الجزائر، وهران[2]. وهذا الجدول يوضح تطور تعداد عمليات الاحصاء والمراجعة من 1952-1963:

	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1952	44698	22735	51647	119080
1953	29062	20764	38250	88076
1954	28291	24062	55214	107567
1955	30238	20579	38839	89656
1956	36489	27500	44052	158041
1957	33261	22545	42495	98301
1958	/	/	/	/
1959	8963	/	/	/
1960	7417	/	10654	/
1961	/	/	/	/
1962	10572	/	/	/

جدول من اعداد الطالب: الملاحظ من خلال الجدول هو أن تعداد عمليات الإحصاء تراوحت بين 89 ألف خلال سنة 1955، و 158 ألف خلال سنة 1956 وهي أرقام مرتفعة جدا، يبدو بدون شك أنها تعكس مساعي القيادة الفرنسية في تجنيد أكبر قدر من الجزائريين خاصة مع اشتداد وتوسع الثورة إلى سنة 1956-1957.

2 . 1- المرحلة الأولى: 1954 – 1958:

[1] - **A.N.O.M:** 91/5Q 142: op.cit.
[2] - ibid.

تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1954-1958:

ونهدف من خلال هدا الجزء إلى تتبع مسار وتطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي منذ 1954 إلى غاية سنة 1962، لنقف على مدى تجسيد الادارة الفرنسية لمخطط تدعيم الجيش الفرنسي بالتعداد البشري الجزائري (ينظر الملحق 02)، ونجيب على التساؤل التالي: هل فعلا استطاع جيش الاحتلال الفرنسي تغطية النقص البشري في صفوفه من خلال تجنيد الجزائريين؟ وكيف تعاطى المجنّدون الجزائريون مع قضية بلادهم؟ وهل تمكن من حرمان جيش التحرير الوطني من رصيده البشري؟ وكيف تعاطى الجزائري مع قضية التجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي؟

يشير الهادي درواز أن الإدارة الفرنسية سعت من خلال مختلف مصالحها إلى ضبط ومراقبة السكان وتحركاتهم، وعند اندلاع الكفاح التحرري اتضح هذا الأمر أكثر خاصة ما تعلق منه بالشباب وقضية الخدمة العسكرية الإجبارية، وهذا سعيا لتجنيد أكبر عدد منهم وهو الأمر الذي سيجعلهم في خدمة الجيش الفرنسي ولو لفترة معينة، وبالتالي وبشكل غير مباشر ستساهم هذه العملية في إبعاد الشباب عن متناول الثورة من جهة وإضعافها وافقارها من مخزونها البشري الذي يمكن له أن يكون سندا قويا للمجاهدين. لذلك سيكون هذا الملف محور الحرب الدعائية بين جبهة التحرير الوطني ومصالح جيش الاحتلال الفرنسي، فكيف ستتعامل هذه الأخيرة مع هذه القضية؟ [1].

إن الحديث عن تقديم إحصائيات دقيقة أو حتى تقريبية بشكل يضمن التعداد الحقيقي لهو أمر في غاية الصعوبة بالنظر إلى صعوبة الوصول إلى المصادر الأصلية والتي هي أرشيف وزارة الحربية بفانسان بباريس، والتي تتطلب الاطلاع على سجلات التجنيد وهي حتى الوقت الراهن غير متاحة بالخصوص بعد سنة 1945. وبالتالي يبقى الأمر هنا مرهون على ما توفر متفرقا في وثائق الأرشيف الأخرى.

تشير الباحثة (Giraud Amandine) أن تعداد المجنّدين عرف تغييرات كبيرة منذ اندلاع الثورة في الجزائر أي منذ نوفمبر 1954، وأشارت في هذا الملف إلى مرحلتين حاسمتين:

1- مرحلة (1954-1958): مرحلة التجنيد المتناقض، المضطرب، المتذبذب. (Recrutements contrariés).

[1]. الهادي درواز: المصدر السابق، ص 99.

2. مرحلة (1959-1962): مرحلة انعكاس السياسة, (renversement politique).[1]

- المرحلة الأولى: (1954-1958):

- التّجنيد الإجباري:

إحصائيات التجنيد (recrutements) لسنوات 1952-1954 [2]:

الدفعة	التعداد المستدعى	التعداد المجنّد
1952 1	13000	4000
2	28000	4000
المجموع	41000	8000
1953 1	14000	4000
2	18500	4000
المجموع	32000	8000
1954 1	12400	3500
2	5000	600
3	22000	2725
المجموع	39400	6825

وكتعليق على هذا الجدول نذكر دراسة أعدتها مصلحة الجيش البري الفرنسي (Service Historique de la Défense) أن تعداد مجنّدي الخدمة العسكرية من الجزائريين بقي ثابتا عند الرقم 4000 منذ 1952 إلى غاية أكتوبر 1953، ولكن بدأ التعداد يتناقص بعد هذه المرحلة ليصل إلى 3500 مجند. لتتساءل الدراسة: هل امتلك المجنّد الجزائري تفكيرا سياسيا ووعيا عسكريا بضرورة تكوين جيش مستقبلي للتحضير للاستقلال[3].

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.37.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 307 ordre de bataille CMS 1950-1956 Effectif, stationnement des troupes, moyens (Incorporation des Français Musulmans).
[3] - Service Historique de la Défense: la Guerre d'Algérie par les Documents tom 2 sous la direction de J. Ch. Jauffret, Vincennes, Paris, 1998, p.336.

بخصوص الدفعة الأولى لسنة 1954 لمجنّدي الخدمة الإجبارية سجلت وثيقة صادرة عن مكتب الشؤون العسكرية الاسلامية (A.M.M) بتاريخ: 20 ماي 1954، إلى أن عملية التجنيد اعترتها العديد من الصعوبات لتزامن تجنيد هذه الدفعة مع العوامل التالية:

ـ تخوف المجنّدين الجزائريين من تأدية خدمتهم العسكرية في الهند الصينية، خاصة مع علمهم بانهزام فرنسا في هذه الحرب.

ـ الوفرة الكبيرة في الإنتاج الفلاحي لهذا الموسم وبالتالي انشغالهم بالأعمال الفلاحية في فترة الصيف، وبالتالي فالعديد من الشباب ليس بحاجة إلى الانخراط في جيش الاحتلال الفرنسي أو هو منشغل عن تأدية الخدمة العسكرية.

ـ تزامن عملية التجنّد مع شهر رمضان، وهو شهر مقدس لدى المسلمين وبالتالي فقد سعى العديد منهم إلى تأجيل تأديته للخدمة العسكرية إلى وقت لاحق.

ـ العديد من الشباب المسلم لا يريد تأدية الخدمة العسكرية لمدة ثمانية عشر شهر، ويعتبرها ثقلا على كاهله من حيث طول المدة وهو بعيد عن عائلته ومحيطه[1].

وبخصوص سنة 1955 أشارت إحدى الوثائق إلى طلب إعادة استدعاء نصف تعداد المحررين من التزامات الخدمة العسكرية مؤخرا من دفعة 1953 لتجنيدهم في شهر ماي 1955 فذكرت ذات الوثائق التعداد كالتالي: الجزائر 1631، وهران: 1211، قسنطينة: 1205 [2].

في تعليمة للمكتب الأول نشرها عن قيادة الأركان بتاريخ: 27 أفريل 1955 يذكر أنه يجب من الآن دراسة الكيفية اللازمة لاستدعاء المتوفر من الدفعات السابقة وبالخصوص لسنة 1953، بداية من أول ماي 1955، ويضيف بأن هذا الإجراء هو السبيل الوحيد لتدعيم صفوف الجيش الفرنسي بتعداد هائل من الجزائريين في هذه الظروف الراهنة[3]. ومن هنا ندرك مدى الصعوبة التي أصبح يجابهها الجيش الفرنسي في تجنيد الجزائريين لتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية منذ بداية سنة 1955، وهو ما يمكن أن

[1] -Service Historique de la Défense: op.cit, p.p.654-655.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291 recensement des classes, op.cit.
[3] - ibid.

يكون من تداعيات الوضع الأمني في الجزائر جراء بداية رواج أخبار الثورة من جهة، وتوسع نطاقها من جهة ثانية وبالتالي ستسعى السلطات العسكرية إلى آليات أخرى لتسريع والرفع من وتيرة التّجنيد.

وللتوضيح أكثر في هذه الخطوة تشير ستيفاني شوفان (Stéphanie Chauvin) إلى الإحصائيات التالية بخصوص تعداد **المجنّدين الجزائريين في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية** في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي خلال سنوات الثورة من 1954 إلى سنة 1957 على الشكل التالي:

ففي سنة 1954 بلغ تعداد المجنّدين الجزائريين (7000) سبعة آلاف مجنّد، ليرتفع العدد إلى أربعة عشر ألف (14000) مجنّد خلال سنة 1957[1]، وقد سجلت هذه الأرقام تصاعدا ملحوظا خلال سنة 1957، جاء هذا بعد قرار روبير لاكوست إقحام شباب الخدمة العسكرية بقوة في حرب الجزائر، وهو ما رافقه كتحصيل حاصل إقرار رفع مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا.[2] وبالتالي نلاحظ خلال هذه المرحلة ارتفاع واضح في تعداد المجنّدين إجباريا، وبدون شك أن المعطيات العسكرية في الجزائر من توسع الثورة والعمليات العسكرية وبداية توضّح الصورة للساسة والعسكريين الفرنسيين بأن ما يحدث في الجزائر ليس تمردا يستدعي التهدئة، وإنما هي حرب ثورية.

ويبدو بدون شك فإن هذه الأرقام التي أخذت منحى تصاعدي منذ سنة 1954، مرتبط بمجريات الحرب واستراتيجية الجيش الفرنسي في التعاطي مع هذا الملف؛ خاصة ما تعلق منه بتدعيم المجهود العسكري للجيش الفرنسي منذ سنة 1956 مع اشتداد الحرب في الجزائر وما تطلبه الوضع الأمني من رفع تعداد الأفراد العسكريين وبالتالي استدعت الضرورة العسكرية الاستمرار وبوتيرة متصاعدة في عملية تجنيد الجزائريين بهدف القضاء على الثورة أو (التمرد كما تسميه التقارير الفرنسية).

فرغم الدعم المتواصل وارتفاع تعداد الجيش الفرنسي منذ نوفمبر 1954 (ينظر الملحق رقم: 03) وهو ما ذكرته إحدى الوثائق الأرشيفية لدعاية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توضِّح فيها تطورات الجيش الفرنسي مع بداية الثورة على النحو التالي: نوفمبر 1954: 50 ألف، ماي 1955: 100 ألف، جانفي 1956: 310 ألف، وبتاريخ 17 أوت 1956 قررت الحكومة استدعاء ثلاث دفعات سابقة ما نتج عنها تدعيم صفوف جيش الاحتلال الفرنسي بـ ما يقارب 300 ألف مجنّد[3]، بالإضافة إلى عودة

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.23.

[2] . إبراهيم الطاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1958-1965، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 60.

[3] - **Archives de la Courneuve** 260 Q/17 FLN origine et doctrine du mouvement dont statut rapports avec l'Islam rapports présenté à l'ONU depuis 1956. (1956-1962).

الوحدات من الهند الصينية، والفيلق الأجنبي الثالث للمشاة، وفرق المظليين... إلا أن التهدئة لم تتحقق في الجزائر، وهو ما دعا حكومة إدغار فور (Edgar Faure) لإصدار مرسوم 24 فيفري 1955 ومرسوم 08 ماي 1956 لاستدعاء الاحتياطي العام بالنسبة لدفعات، الأولى والثانية /1952، 1953/1، وكذلك زيادة مدة الخدمة العسكرية لدفعات 1954/1، التي قضى أصحابها 25 شهرا، وبعد هجومات 20 أوت 1955 أعلنت الحكومة الفرنسية عن استدعاء المجنّدين الذين تم تسريحهم، أما حكومة غي مولي فقد قررت استدعاء حوالي 200 ألف جندي مسرح من الخدمة العسكرية مع تمديد مدة هذه الأخيرة، وهنا أيضا تم تخفيض سن التَّجنيد من 21 إلى 20 سنة. وهو ما سمح للحكومة الفرنسية بتجنيد تعداد كبير من الجزائريين[1].

- تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1954-1958:

وبخصوص هذه الفئة تشير الدراسات أن المرحلة من (1955-1958) شهدت انخفاضا معتبرا في تعداد المنخرطين، فمن 7650 منخرط سنة 1954 انخفض إلى 1110 سنة 1956، كما عرفت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا لعمليات الفرار الفردية والجماعية إذ ارتفعت النسبة من 1,15٪ من الألف إلى 4,60 من الألف لسنتي (1955-1957)، كما انخفض التعداد الإجمالي للمنخرطين ومجنّدي الخدمة العسكرية من 2500 سنة 1956 إلى 1200 نهاية سنة 1957. وفي المقابل تشير الدراسات الفرنسية أن سنة 1958 حملت معها العديد من المتغيرات فيما يتعلق بملف التجنيد والمجنّدين الجزائريين، إذ عملت السلطات الفرنسية على محاولة إعادة الثقة لدى المجنّد الجزائري وهنا بتفعيل الجانب البسيكولوجي، وعلى الصعيد السياسي شكلت عودة الجنرال ديغول[2] إلى الحكم هي الأخرى نقطة تحول حاسمة حيث تأمل الكثير من المنخرطين قدرة الجنرال دوغول على تحقيق الجزائر الفرنسية وتحقيق والسلم في الجزائر، كما شهدت ذات المرحلة رجوح الكفّة لصالح جيش الاحتلال الفرنسي[3]. وهو ما فسره أغلب الباحثين انطلاقا من عدد من المعطيات السياسية والعسكرية على الصعيد الخارجي والداخلي:

---

[1] . الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 338-339.

[2] - **شارل ديغول: (Charles de Gaule)**: 1890-1970، شارك في الحربين العالميتين، تدرج في الجيش الفرنسي إلى رتبة جنرال، رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة 03 أكتوبر 1943، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة عن طريق انقلاب 13 ماي 1958، شهدت مرحلة حكمه تفعيل العديد من المشاريع السياسية والعسكرية والاقتصادية ذات أبعاد وأهداف مختلفة، عرفت خلالها الثورة الجزائرية أصعب المراحل ... تنازل عن الحكم سنة 1969، توفي سنة 1970. **ينظـــــــــــــــر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 171.

[3] - Giraud Amandine: op.cit, p.41.

أ. خارجيا: تراجع هيبة فرنسا والجيش الفرنسي منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الهزيمة المذلة في الهند الصينية، لتأتي أزمة السويس بمصر سنة 1956، بداية المفاوضات للاستقلال في تونس والمغرب سنة 1956، وفي مواجهة الأزمات التي استجدت في المستعمرات الفرنسية عرفت فرنسا عدم استقرار داخلي بتعاقب سقوط الحكومات من 1954-1958، وبتأثير وتوسع الثورة الجزائرية أعلنت السلطات الفرنسية التعبئة العامة بتجنيد من 400 ألف سنة 1956 إلى 450 ألف سنة 1957، وزيادة في مدة الخدمة العسكرية، كما شهدت الساحة الدولية طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[1].

ب ـ داخليا: باطلاع المجنّدين الجزائريين عموما على الأوضاع الداخلية وبداية توسع العمليات العسكرية للثورة الجزائرية وتحقيقها للعديد من النجاحات والنتائج العسكرية، ونجاح الدعاية التي انتهجتها قيادة الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين، وبالتالي شهدت عملية انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي تراجعا ملحوظا مقارنة بما قبل اندلاع العمل العسكري في الجزائر؛ وهو ما يمكن أن توضحه الجدول التالي[2]:

السنة	المنخرطون	المتوسط	التعداد جانفي	الفارق
1954	7650	637	24223	//
1955	3860	321	23482	//
1956	1110	92	29286	//
1957	4596	383	21737	7549 ـ
1958	5496	458	15350	6387 ـ

تطور تعداد الجزائيين المنخرطين (Engagés) 1954-1958.

الملاحظ هو تراجع انخراط الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي منذ نهاية سنة 1954 وهذا راجع طبعا إلى المتغير الجديد في الجزائر الذي فرضته ظروف اندلاع العمل العسكري والنتائج المترتبة عن ذلك من غموض وعدم اتضاح الرؤية فيمن يقف وراء هذا العمل على الأقل إلى نهاية سنة 1955، ومنذ 1956، بدأت العديد من المعطيات تتوضح مع استمرار توسع الثورة في الداخل وصداها في الخارج، أصبح بإمكان المجنّد الجزائري اتخاذ مواقف صريحة وواضحة؛ سواء بالاستمرار في صفوف

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.83-84.

[2] - Maurice Faivre: les Combattants Musulmans de la Guerre d'Algérie, l'Harmattan, Paris, 1995, p.126.

جيش الاحتلال الفرنسي لمن هو في الخدمة، أو الفرار، أو عدم الانخراط أصلا لمن هو في الحياة المدنية ولم ينخرط بعد.

1 . .2 . 2. المرحلة الثانية: 1959-1962:

ـ تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1959-1962:

ليصل التعداد إلى رقم تسعة وعشرين ألف (29000) جزائري مجنّد إلزامي سنة 1959 [1]. وأشار جون شارل جوفري (J.Ch. Jauffret) أن عدد المجنّدين إجباريا من الجزائريين خلال السداسي الأول من سنة 1960 بلغ أزيد من أربعة عشر ألف (14700). فما مرد هذا التراجع في أعداد المجنّدين من 29 ألف إلى 14 ألف خلال هذه السنة[2].

وفي الوثيقة الموالية توضيح لعمليات التجنيد عن طريق مخطط بياني لسنوات 1958، 1959، 1960 على النحو التالي:

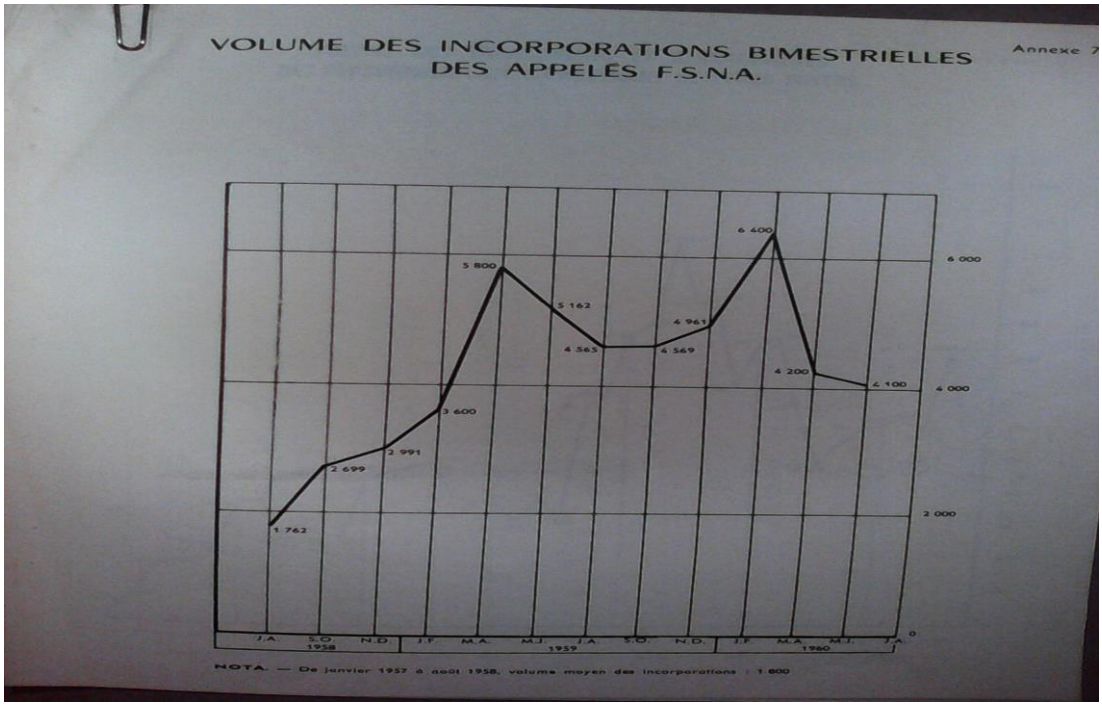

المصدر: **A.N.O.M: 81 F 1667 - 1670** : Militaires Anciens Combattants 1948-1960 - 1962.

[1] . إبراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 60.

[2] - Jean Charles Jaffret: une Armée de deux vitesse en Algérie 1954-1962 réserves général et troupes de secteur dans livre: Militaire et Guérilla dans la guerre d'Algérie, André Versailles éditeur; 2012, p.22.

الملاحظ هنا من خلال هذا المخطط هو ارتفاع تعداد مجنّدي الخدمة العسكرية خلال سنتي 1956، 1959، ويبدو أن هذا مرتبط بالتطورات التي شهدتها المرحلة.

هذا وقد أجملت الباحثة ستيفاني شوفان التعداد الكلي أو مجموع مجنّدي الخدمة العسكرية من الجزائريين من 1954-1961 بحوالي مائة (100) ألف تحت العلم الفرنسي[1]. وإذا ما حاولنا مقارنة نسب تعداد مجنّدي الخدمة العسكرية مع التعداد الكلي للمجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي نجدها على النحو التالي: 54 ٪ جويلية 1959، 66٪ نوفمبر 1960، 60٪ جانفي 1962 [2].

- **تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1959-1962**: بداية يقدم موريس فافر تعداد المنخرطين الجزائريين من سنة 1959-1962 على النحو التالي:

1959	9516	793	18077	2727 +
1960	6576	548	24725	6648 +
1961	5472	456	27714	2989 +
1962 السداسي 1	2970	495	26366	1348 -
1962 السداسي 2	37	06	19921	6445 -
1963	//	//	7731	12190 -

Maurice Faivre: les combattants Musulmans dans la guerre d'Algérie, p.126.

وهذا تبيان وتفصيل وتدقيق لتعداد الضباط وضباط الصف من الجزائريين في الجيش الفرنسي:

وبالنسبة لرتبة ملازم وردت الإحصائيات التالية[3]:

Origine أصل الرتبة	Nomination 1959 التسمية	Nomination 1960 التسمية
Tableau normal الرتب العادية	07	23
ESNIA CT	01	03

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit. p.23.
[2] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.344.
[3] - **A.N.O.M: 81 F 1667 - 1670** : Militaires Anciens Combattants 1948-1960 - 1962.

Ecoles d'armes مدرسة الأسلحة	01	19
O.R.C.A ضباط إحتياط	29	44
Tableau exceptionnel رتب استثنائية	/	10
المجموع	38	99

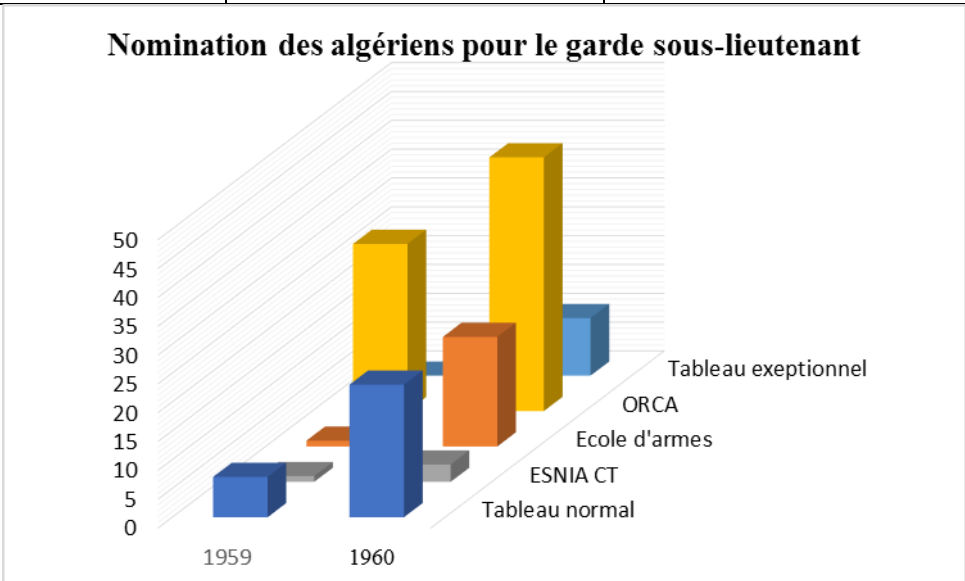

وبالنسبة لرتبة ضباط الصف[1]:

الرتبة	01 جانفي 1959	01 جانفي 1960	01 جويلية 1960
مساعد أول Adjudant-chef	39	51	44
Adjudant مساعد	143	233	235
Sergent-chef رقيب أول	745	872	990
Sergent major رقيب			
Sergent رقيب	1622	1867	2192
المجموع	2549	3023	3461

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670 : op.cit.

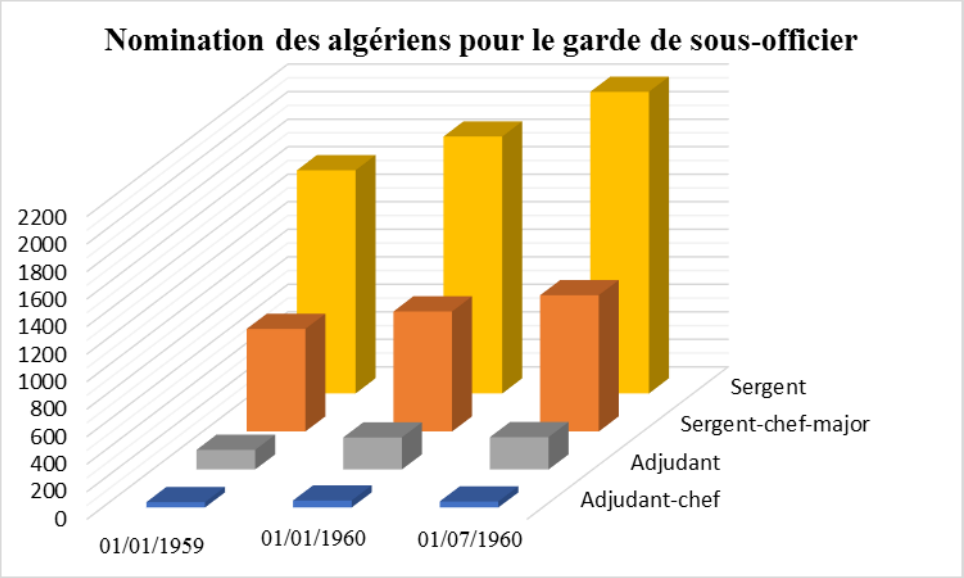

وللتفصيل أكثر أو التدقيق في تعداد الضباط (les Officiers) نذكر هنا بعض الاحصائيات أدرجها جون شارل جوفري على النحو التالي:

السنة	ديسمبر	أكتوبر	ديسمبر	جانفي
التعداد	1958	1959	1960	1961
الضباط	280	292	327	360

هذا وقد علق جون شارل جوفري على هذه الأرقام، بكون الجنرال ديغول ذكر تعداد الضباط برقم 385 لسنة 1961، ويقول بأن الأرقام الرسمية بناء على وثائق أرشيف الجيش البري تشير إلى تعداد 327 [1]. الملاحظ هنا هو الارتفاع المستمر في تعداد الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ 1958، وهذا راجع حسب العديد من الدراسات إلى النقص في تأطير الوحدات الجزائرية من جهة، وهناك آراء أخرى ترى بأن هذا الأمر مدروس من قبل الجنرال ديغول لتحضير ضباط جزائريين يؤطرون الجيش الجزائري لجزائر الاستقلال.

- أوردت إحدى الوثائق تعداد المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي بتاريخ: 01 فيفري 1961: كالتالي: 65500 [2]. كما سجلت إحصائيات أخرى التعداد التالي:

[1] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens …, op.cit, p.354.
[2] - **A.N.O.M:** 81 F 155 156 force Armée en Algérie.

ـ الضباط المسلمون الجزائريون العاملون في جيش الاحتلال الفرنسي [1]:

Officier active et officier réserve en service active ضباط عاملون، إحتياط	نهاية 1957	نهاية 1959	الأهداف Objectifs 1960	التطور Progression 1957-1960
Terreالجيش البري	200	300	400	٪ 100
Air القوات الجوية	/	06	/	
Mer القوات البحرية	/	03	/	
Total المجموع	/	309	/	
Terre القوات البرية	25	90	250	٪1000
Air القوات الجوية	/	08	/	
Mer القوات البحرية	/	04	/	
Total المجموع	/	102	650	

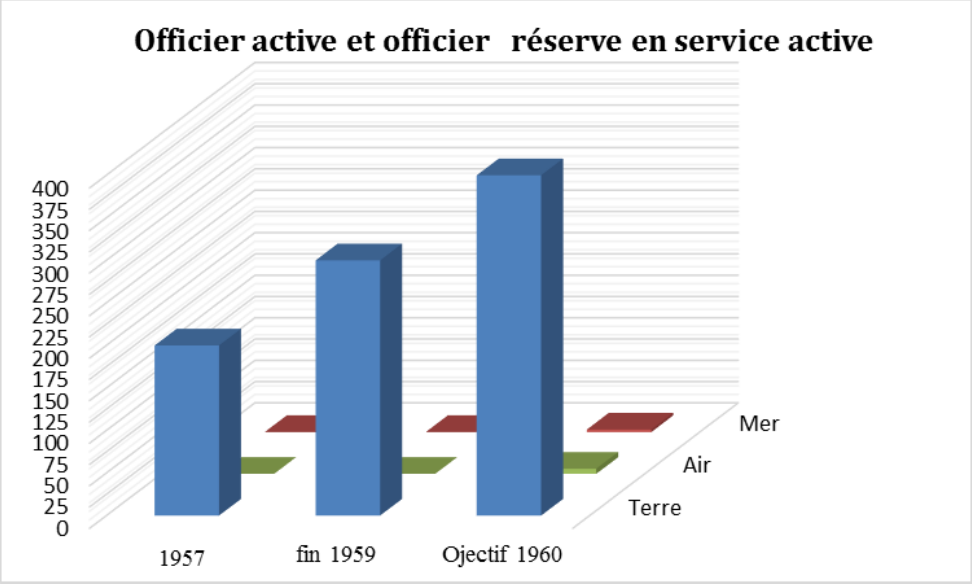

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670: op.cit.

وبخصوص الضباط المسلمين الجزائريين العاملين فقد أشار شارل روبير أجيرون أن تعدادهم لم يتعدى 51 ضابط عامل، ليرتفع العدد إلى 112 ضابط في شهر نوفمبر 1955 (نقلا عن إحصائيات مصلحة أرشيف الجيش البري)، لكن هذا التعداد لم يكن كافيا حسب روبير لاكوست الذي صرح بتاريخ: مارس 1956 "نحن بحاجة لتعداد أكبر لتأطير مجنّدي الخدمة العسكرية" وأضاف أن مصالحه تملك 61 ضابط مسلم مقابل 25 ألف مجنّد جزائري، ليرتفع عددهم إلى 280 ديسمبر 1958، 292 أكتوبر 1959، 327 ديسمبر 1960، 360 جانفي 1961 [1]. وبخصوص تعداد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي لسنة 1959 فقد أشارت وثائق أرشيفية بتاريخ: 01 سبتمبر 1959 إلى تعداد (47 ألف) منهم 22400 مجنّد بعقد(Sous contrat) [2].

الملاحظ من خلال الجداول والمنحنيات السابقة هو التزايد والارتفاع في عدد الجزائريين المنخرطين في جيش الاحتلال الفرنسي، وهو ما يمكن اسناده إلى عدد من العوامل منها: تصاعد الدعاية الفرنسية تحت إشراف المكتب الخامس والمصالح الإدارية المتخصصة. التصعيد العسكري في الجزائر ومحاولة القيادة العسكرية الفرنسية الرفع من التعداد تزامنا مع مشروع شال العسكري 1959-1960 للقضاء على الثورة عسكريا. عودة الجنرال ديغول إلى الحكم وتأمل العديد من المجنّدين وبالخصوص المنخرطين أن تتحسن وضعيتهم وتتساوى مهامهم ووظائفهم مع نظرائهم الفرنسيين. التفوق العسكري الذي أحرزه الجيش الفرنسي في الجزائر،[3] وبالتالي قد يكون العديد من الجزائريين قد توطدت ثقته باقتراب مرحلة القضاء على الثورة - والجدول الموالي يوضح مجمل تعداد المجنّدين الجزائريين (المنخرطين والاجباري) في جيش الاحتلال الفرنسي خلال سنوات 1956-1960[4]:

الرتب	نهاية 1956	نهاية 1957	نهاية 1958	نهاية 1959	ماي 1960
Officiers Actives ORCA	150	200	250	300	404
Maintenus et rappelés					

[1] - Ch. R. Ageron: des Hommes et des femmes… op.cit, p.353.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 561 effectives implantations unités 1958-1960. Situation des effectives stationnés en Algérie 01 septembre 1959.
[3] - Maurice Faivre: op.cit, p 42.
[4] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670: op.cit.

54	90	30	25	20	
3411	3000	2500	2550	2400	Sous-officiers sous contrat
593	330	290	280	120	Maintenu et appelés
23230	22000	14300	13500	17800	Hommes de troupes sous contrat
58386	49600	35200	22500	12000	Maintenu et appelés
86000	75300	52700	39000	32500	Total

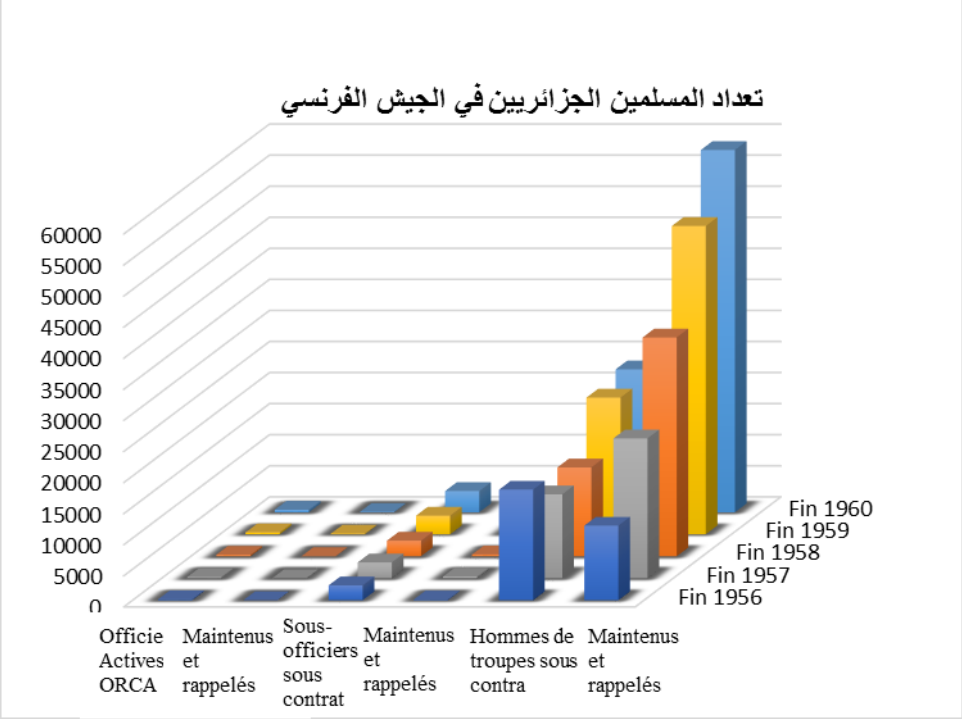

الملاحظ هو استمرار ارتفاع تجنيد الجزائريين من سنة إلى أخرى بداية من سنة 1954، وهو ما يدل دلالة تامة أن السلطات الفرنسية اعتمدت على تجنيد الجزائريين لتغطية العجز البشري للجيش في ظل المتغيرات العسكرية الطارئة في الجزائر. وبخصوص الضباط فقد جاءت هذه الزيادة في التعداد كتحصيل حاصل لعاملين مهمين منذ أواخر سنة 1956؛ الأول هو الزيادة في تعداد مجنّدي الخدمة الإجبارية، والثاني هو سعي الحكومة الفرنسية إلى سن إصلاحات متعلقة بوضعية الضباط الجزائريين بخصوص الترقية والحقوق والواجبات وفقا لقانون 21 ديسمبر 1959 [1].

وفي الجهة المقابلة لا يمكن تجاوز إمكانية إقبال عدد من الشباب الجزائري للانخراط الطوعي في جيش الاحتلال الفرنسي خاصة سنة 1959 نظرا للوضع الصعب الذي أصبحت عليه الثورة خلال هذه المرحلة وما نتج عنها تبعات معنوية على الجزائريين خاصة تحت تأثير الدعاية الفرنسية، وبالتالي حاول عدد منهم التّموقع مع الصف الفرنسي عن طريق الانخراط الطوعي في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، ويبقى هذا الطرح ممكنا على قلته طبعا.

مجمل تعداد المجنّدين الجزائريين في الجيش النظامي (المنخرطون والإجباري)[2]:

التاريخ	النظاميون(المنخرطون والاجباري)
1957/01/01	22600
1958/01/01	26400
1959/01/01	42000
1960/01/01	61000
1961/01/01	66000

وبالعودة إلى مقارنة الإحصائيات الواردة في المبحث يتضح الاختلاف الجلي بين الباحثين الفرنسيين أنفسهم بخصوص تعداد المجنّدين الجزائريين، فقد ذكرت ستيفاني شوفان الرقم 100 ألف إلى غاية سنة 1960، ولكن حسب ما ذكره ش. ر. أجيرون فإن إجمالي الرقم لذات المدة يصل إلى حدود 152 ألف مجنّد. وبإضافة تعداد سنة 1961 يصل الرقم إلى مئتان وثمانية عشر ألف (218000) وهي أرقام

[1] - Ch.R.Ageron: des Hommes et des Femmes…, op.cit, p.354.

[2] . ليلة تيتة: تطور الرأي العام الجزائري تجاه الثورة الجزائرية (1954. 1961)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012. 2013، ص 236.

كبيرة إذا عرفنا أنها تخص 04 سنوات فقط (1957-1961) بدون احتساب التعداد من سنة 1954 إلى سنة 1957 وكذلك تعداد المجنّدين لسنة 1962 أي هنا ندرك حجم النقص الذي غطّاه التجنيد الطوعي والإلزامي في التعداد العام للجيش الفرنسي.

الملاحظ كذلك هو الارتفاع الملحوظ في تعداد المجنّدين خلال سنتي 1958-1960، حيث تزايد عدد المجنّدين من 26400 إلى 42 ألف من 1958-1959 أي بزيادة 15600 مجنّد، ومن 42 ألف سنة 1959 إلى 61 ألف سنة 1960 أي بزيادة 19 ألف مجنّد، وهو ارتفاع سريع في تعداد التجنيد سنة 1958 إلى سنة 1959، وهو ما يوحي بالتصعيد العسكري في الجزائر ومحاولة القيادة العسكرية الفرنسية الرفع من التعداد تزامنا مع مشروع شال العسكري 1959-1960 للقضاء على الثورة عسكريا[1]. والسؤال المطروح هنا: هل استمرار تجنّد الجزائريين في الجيش الفرنسي راجع إلى نجاعة الدعاية الفرنسية؟ أم إلى إيمان الشعب الجزائري أنداك بأطروحات فرنسا ومشاريعها؟ أم هو راجع إلى ضعف أو تراجع دعاية جبهة التحرير الوطني خلال هذه المرحلة؟ أم أن طبيعة التّجنيد بصيغته الالزامية فرض هذا التواجد الكبير للجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي؟.

وهنا طرحت إحدى الدراسات أن مسألة تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي أصبحت منذ قدوم الجنرال ديغول إلى الحكم سنة 1958، أصبحت أحد تحديات نهاية القضية الجزائرية، وكما توضحه الوثائق العسكرية فإن هؤلاء الجزائريين في قلب مفارقة مفادها أنهم يقاتلون في جيش دولة لن يكون في المستقبل جيشهم، كما سيتم استعمالهم ضد أنصار استقلال وطنهم الأصلي، لذلك نلحظ استمرار تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بوتيرة متسارعة وبأعداد كبيرة خلال مرحلة (1958-1962)، وهو ما تم بناء على قرارات من الجنرال صالان (Salan)، الجنرال شال (Challe)، كريبان (Crépin)، للدوافع العسكرية التالية:

ـ العمليات العسكرية للجنرال شال[2]، والتي تتطلب تعداد بشري كبير جدا. (ينظر الملحق 03)

[1] . للاستزادة حول قضية الحشد العسكري للجيش الفرنسي الذي تزامن مع برنامج شال العسكري يرجى العودة إلى:
Jean Charles jauffret: Soldats en Algérie 1954-1962, expérience contrastées des hommes du contingent, édition autrement, Paris, 2011. الصفحة 88 وما بعدها

[2] - **ـ برنامج شال العسكري:** برنامج عسكري في عهد الجنرال ديغول، حيث تم تعيين الجنرال شال خلفا للجنرال آلار، شرع في تنفيذ العمليات العسكرية بداية من شهر فيفري 1959 بهدف: إبادة جنود جيش التحرير الوطني ومتابعة خلايا جبهة التحرير الوطني. واحتلال المناطق التي يتمركزون بها. مواصلة المراقبة الصارمة والحازمة ليلا ونهارا. ـ تكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران. ـ

ـ تصلب الرأي العام الفرنسي وعدم رغبة الشباب الفرنسي تأدية الخدمة العسكرية في الجزائر لدوافع مختلفة[1].

وفي تعليمة له شهر جويلية 1958 كتب:" بأن دمج العسكريين من أصول شمال إفريقية يجب أن يصاحبه إزالة كل اشكال التمييز مهما كان نوعها، أما الجنرال شال فقد ذهب إلى أبعد من ذلك بأن جعل من حضور الجزائريين في الجيش الفرنسي أداة لتحقيق الاندماج من طرف أنصار الجزائر الفرنسية وقال: "داخل الجيش يمكن التوحيد بين الشعبين "، حتى أن الجنرال سالان دعا الأطباء المشرفين على التجنيد بتخفيض معايير الانتقاء الخاصة بالشباب المسلمين الجزائريين. ـ حيث تم مضاعفة التعداد من 12900 (أثنى عشر ألف) جانفي 1958 إلى 38400 أفريل 1961. وبخصوص المجنّدين بعقد محدد في الجيش النظامي ارتفع من 12200 إلى 39000، في نفس الفترة. وعند إعلان وقف إطلاق النار ضم الجيش الفرنسي 57800 مجنّد جزائري منهم 24548 مجنّد بعقد محدد[2].

وتقول جريدة لوموند (le Monde) أنه أمام تزايد العمليات العسكرية للثورة، بالإضافة إلى استمرار عمليات الفرار من الجيش الفرنسي وبشكل مكثف بدأت السلطات الفرنسية في معالجة هذه القضية بشكل جدي من خلال الإجراءات التالية:

. أعلن بورجيس مونوري أن 380 ألف عسكري هي غير كافية للحد من التمرد في الجزائر.

. الدعوة إلى حشد ودعم عسكري كبير. (ينظر الملحق رقم 03)

تجنيد عدد أكبر من فرق القومية وفرق الدفاع الذاتي في العمليات العسكرية. ـ القيام بعميلات عسكرية ضخمة تشترك فيها القوات البرية، الجوية، البحرية، والتمركز في المنطقة حتى التأكد من خلوها من جيش التحرير. ـ تحديث الجيش الفرنسي بأسلحة متطورة. ـ الزيادة في تعداد القوات الفرنسية في الجزائر. تم تنفيذ هذا المشروع من الغرب إلى الشرق حسب العمليات العسكرية التالية: (Courroie, étincelle, jumelle, pierre précieuse). **ينظر**: يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة: ص ص 157– 159.

[1] . للتفصيل والاطلاع على ظروف التعبئة والتجنيد للشباب الفرنسي في فرنسا، وبعض ردود الفعل الرافضة يرجى العودة إلى كتاب : Jean Charles jauffret: Soldats en Algérie 1954-1962, op.cit, الصفحة 57 وما بعدها .

[2] ـ

(Caroline Izambert), les soldats Musulmans et les dernières années de la guerre d'Algérie (1958-1962) **elwatan.com/arvchives/ histoire.** الزيارة بتاريخ: 20جويلية 2020

. فتح المجال أمام التجنيد الطوعي في الجزائر.

. إعادة التجنيد لمدة ستة (06) أشهر. وانطلاقا من هذه الإجراءات المقررة ذكرت جريدة (le monde) عن توفر سبعين ألف(70000) مجنّد في الجزائر خلال ثلاث أسابيع. وبهذا ارتفع تعداد الجيش الفرنسي إلى 400 ألف إلى غاية شهر أوت 1956، وكل هذه الاجراءات حسب ذات الجريدة فهي لتفعيل ما يعرف بالحصار (Quadrillage) لاحتواء كل المناطق الثائرة. ومن خلال جريدة لوموند نقرا أيضا تصريح روبير لاكوست بتاريخ: 10 ماي 1956 الذي دعا السكان في الجزائر من جزائريين وأوروبيين إلى التقرب من مكاتب التجنيد، وقال: "أعداد المجنّدين طواعية في الجزائر مستمرة في الارتفاع "[1]. وهو ما يوحي ويكشف الارتباط المباشر بين توظيف تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية تضمن زيادة تعداد جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر. (ينظر الملحق 03)

وحسب عبد الرزاق بوحارة فإن السلطات الفرنسية أرادت جزأرة الحرب في الجزائر بتجنيد الجزائريين تحت العلم الفرنسي، حتى تجعل من الجزائريين يقاتلون بعضهم البعض من جهة، ومن جهة ثانية فإن الغالبية العظمى من المجنّدين الجزائريين هم من أبناء الطبقات المحرومة والفقيرة ومن الفلاحين، وبهذا سعت السلطات الفرنسية إلى إقامة علاقات متينة بواسطة هؤلاء في الوسط الريفي والطبقات الفقيرة، ومن جهة ثالثة: لحرمان المجاهدين والثورة عموما من وسطها الطبيعي[2].

3 . أوضاع المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962:

3 .1. حياة المجنّد الجزائري داخل الثكنات:

لقد تساءلت ستيفاني شوفان وقالت بأن الوثائق الأرشيفية لم تطلعنا إلا على النزر اليسير عن حياتهم اليومية داخل الثكنات، ودواعي تلبية النداء من طرف المجنّد الجزائري الذي تجنّد لأداء الخدمة العسكرية، وتضيف أنهم من خلال تواجدهم في صفوف الجيش الفرنسي ساهموا مساهمة فعالة خلال مجريات الحرب في الجزائر منذ بدايتها حتى إلى نهايتها "فهل يمكن اعتبارهم كغيرهم من الحركى والقوات الأخرى"؟[3].

[1] - Richard Marie – Claude, les premières années de la guerre d'Algérie d'après une étude des articles du journal le monde 01 novembre 1954-21 mai 1957, mémoire de maitrise, 1977-1978, p. 115.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 155.

[3] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.30.

ونقلت العديد من التقارير الفرنسية وكذا الدراسات أن الرتبة داخل الجيش الفرنسي هي التي يتحدد من خلالها طبيعة السكن؛ فالضباط يمكن لهم الحصول على غرفة مجهزة، فيما ينام الجنود في مراقد جماعية، وفي بعض الأحيان يتساوى الجميع في حال نقص الامكانيات أو كان مكان الإقامة مؤقت، وهو ما تطرقت إليه العديد من التقارير العسكرية واعتبرته من الملفات التي أرّقت القيادة في سبيل إيجاد ظروف حسنة لإيواء الاطارات من العسكريين، وهو ما أكده تقرير الملازم الأول شومان من الفيلق الثامن للرماة (Choumont 8^{em} R.T) من أن الغرف غير لائقة ومجندي الرماة بين خيارين أما الاختناق أو السبات الشتوي، في حين أكدت تقارير أخرى أن ظروف الحياة بالنسبة للرماة الجزائريين والصبايحية مقبولة وهو ما يعكسه ارتياحهم من هذا الجانب، لكن الباحثة (جيرود أماندين) تجري مقارنة هنا وتشير أن الظروف متاحة أكثر للفرق الفرنسية الأخرى أكثر مما هي متاحة لفرق تضم جزائريين على غرار الرماة والصبايحية[1].

كما تشير أن الظروف الصحية غير مريحة بحكم تواجد الوحدات العسكرية في مناطق معزولة وريفية، وفي بعض الأحيان مؤقتة، وبالنسبة للعساكر المسلمين فلا تتوفر المياه في غالبية الأحيان وهو ما شكل لديهم عقبة حقيقية في أداء شعائرهم الدينية التي تتطلب قاعات المراحيض والاستحمام، وحسب شهادات منهم "الحياة في هذه الظروف صعبة جدا"، وبخصوص الجانب الغذائي فتشير التقارير أن العساكر المسلمين بقوا متمسكين بتقاليدهم وخصوصياتهم الدينية في الغذاء فلا يتناولون لحوم الحيوانات الميتة ولا لحم الخنزير، فكانت تقدم لهم وجبات خالية من لحم الخنزير، والغالبية منهم يفضلون لحم الخروف والأطباق التقليدية كالكسكس، وكانوا يحاولون الحفاظ على الصلاة لكن الحياة العسكرية لم تكن تسمح بذلك بشكل منتظم، هذا وحسب ما ذكرته الباحثة أمندين جيرود (Amandine Giraud) من خلال التقارير العسكرية فإن المؤسسة العسكرية الفرنسية سمحت للعسكريين الجزائريين المسلمين بممارسة دينهم الاسلامي بحرية كاملة كالأعياد والمناسبات، حتى أنه في سنة 1957 سمح لهم بأداء فريضة الحج، وحسبها فان هذه الخطوة هي لجذب المسلمين للتطوع والانخراط أكثر في جيش الاحتلال الفرنسي، لكن السماح بهذه المظاهر داخل جيش الاحتلال لم يكن كتشجيع وإنما كحتمية، فحسب تقارير أخرى فقد أوردت التصريحات التالية على سبيل المثال:" ليس من واجبنا أن نشجع الاسلام بين العساكر المسلمين"،

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.48-49.

وإنما كان هذا الأمر من باب الاحترام الحريات الفردية والجماعية للمجنّد الجزائري المسلم وهو ما جعل القيادة الفرنسية تتأرجح بين الاحترام والحذر في نفس الوقت[1].

لكن التقارير العسكرية الفرنسية تشير إلى التزام العسكريين المسلمين بدينهم الاسلامي حتى وإن لم يكونوا مطبقين لكل التعاليم، كالصلاة مثلا التي ذكرت التقارير أن مسجد لاكورناي لم يكن العسكريون الجزائريون يترددون عليه كثيرا، ولكنهم بقوا متمسكين بدينهم وهم حساسون جدا عندما يتعلق الأمر بالإسلام. هذا عن المصادر الفرنسية

أما المصادر الجزائرية فلها رؤية أخرى ونوردها على المنحى التالي:

لقد أثبتت العديد من الدلائل ممارسات التمييز والعنصرية، الممارسة من قبل العسكريين الفرنسيين رؤساء ومرؤوسين تجاه المجنّدين الجزائريين، بالإضافة إلى انعدام الثقة في هذه العناصر، وسعي السلطات العسكرية إلى اشراكهم في محاربة بني جلدتهم، كلها عوامل جعلت هذا المجنّد لا يندمج في هذا الوسط، الأمر الذي انجر عنه حالة من الخوف والتردُّد، والكره، والضغط النفسي لدى المجنّدين الجزائريين.

وهي المظاهر التي صورتها جريدة المجاهد؛ فكتبت بعنوان: "يجنّدونهم ويخشون بأسهم" وهنا نقلت تصريحات لمجنّدين جزائريين لخصوا بوضوح المعاناة التي يلقاها المجنّد الجزائري داخل المؤسسات العسكرية الفرنسية، ونورد هنا تصريحات نقلتها ذات الجريدة:

ـ السيد هارون السعيد: جُنِّد بفرنسا أواخر سنة 1958، تم نقله إلى سوق أهراس ثم مركز الحمري، يقول أن حياة المجند قاسية جدا "في المركز كنا نعيش حياة خانقة تحيط بنا الشكوك وعدم الثقة"، كما تشير تصريحاته إلى مظاهر التضييق من منع للإجازات والأعمال الشاقة، والسجن مصير من وُجِد يتحدَّث إلى المدنيين[2].

كما كشفت تصريحات ذات المجنّد عن الاستراتيجية المنتهجة ضد المجنّدين المسلمين الجزائريين بحيث اعتمدت السلطات العسكرية سياسة العزل والفصل بين المجنّدين الجزائريين وهنا يقول:" فقد وزعونا بين الوحدات الفرنسية، ففي كل وحدة أو فوج لا يوجد سوى جزائريين أو ثلاثة حتى لا تتكون شبكات قوية

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.51-52.

[2] ـ جريدة المجاهد: ع 84، تاريخ: 12 ديسمبر 1960، ص 08.

للاتصال بجيش التحرير الوطني"، وهو نفس المنحى الذي سار عليه السيد حاج ابراهيم ابراهيم في شهادته إذ يقول:" بقيت عدة أشهر كأنني في كابوس مزعج، أشعر بوحدة قاتلة" كما أشار السيد رحموني العربي في شهادته إلى انعدام الثقة في المجند الجزائري، كما يؤكد أنه لا وجود لاتصال بين الجزائريين والجنود الفرنسيين ما عدا بعض العناصر الرافضة لحرب الجزائر، ويضيف هارون السعيد أن حياة التعب والمشقة هي ما طبعت حياتهم داخل الثكنات العسكرية وهذا نتيجة توظيفهم في الأشغال الشاقة مثل البناء وإصلاح وشق الطرقات، ويشير أيضا أن إجراءات الرقابة وعدم اشراكنا في كثير من الأحيان في العمليات العسكرية صعب على الكثير من العساكر الجزائريين محاولات الفرار أو الاتصال بالمجاهدين[1].

هذه العوامل وأخرى تكون قد أثرت بشكل سلبي على نفسية المجنّدين الجزائريين وهو ما يصوره السيد حاج ابراهيم ابراهيم بقوله:" أشعر أن هذا العمل لا يليق بكرامتي كجزائري مؤمن بوطنه ولكن الرشاشات التي كانت تحرسنا أثناء العمل لم تترك لي وسيلة للتعبير عن حقيقة مشاعري وتحقيق أمنيتي الكبرى في الالتحاق بجيش التحرير الوطني"[2].

كما حدثت العديد من الوقائع التي تثبت عدم اندماج المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي، وعبر بها عن تمسكه بوطنيته، منها ما نقلته جريدة المجاهد عن صحيفة باريسية في عددها الصادر 24 ديسمبر 1960 بخصوص مشادات دامية بين مجنّدين جزائريين وضباط فرنسيين في ثكنة عسكرية بتيبازة، وتقول وكالة يونايتد أن سبب هذه المواجهات هو قيام جنود جزائريين برفع قلانس عسكرية تحمل العلم الجزائري فوق رؤوسهم وهو ما أدى بالضباط الفرنسيين إلى إطلاق النار عليهم فرد الجنود الجزائريون مدة من الزمن، هذه الوقائع تسترت عليها الإدارة الفرنسية بحجز الصحيفة حال وصولها إلى الجزائر، ونشر أخبار تكذب حدوث هذه الوقائع[3]. هذا من جانب الشهادات الجزائرية أو الجانب الجزائري.

من خلال هذه الوقائع يمكن استخلاص النقاط التالية:

- عدم ارتياح المجنّد الجزائري داخل المؤسسة العسكرية الفرنسي، وعدم الاندماج فيها.

- وجود انشقاقات ونقاط ضعف داخل صفوف جيش الاحتلال الفرنسي.

[1] . جريدة المجاهد: ع 84، تاريخ: 12 ديسمبر 1960، ص 08.

[2] . المصدر نفسه، ص 08.

[3] . جريدة المجاهد: ع 86، تاريخ: 02 جانفي 1961، ص 02.

ـ تمسك المجنّدين الجزائريين (طبعا ليس كلهم) بوطنيتهم بدليل رفعهم للعلم الجزائري.

2ـ 2 . علاقتهم بالعسكريين الفرنسيين:

ـ وعن علاقة العسكريين الجزائريين بالفرنسيين سجلت الدراسات الفرنسية أنها مرت بمرحلتين هما:

ـ مرحلة اتفاق في خطر: 1955-1957 ساد فيها شعور بعدم الثقة في العسكريين المسلمين وفي كل ما هو في حوزتهم، كما أن التقارير العسكرية ذكرت بهذا الخصوص أن المسلمين يفضلون الحياة الجماعية فيما بينهم، وهم يتكلمون باللغة العربية الأمر الذي صعب عليهم الاحتكاك كثيرا بنظرائهم من الفرنسيين، وهو الأمر الذي حاولت القيادة الفرنسية معالجته في السنوات اللاحقة، يتجلى هذا في مراسلة من الجنرال صالون بتاريخ: 11 مارس 1957 من أن العديد من الصدامات حدثت بين الجزائريين والفرنسيين داخل الوحدات وخارجها، وهو ما استنكره وشدد على ضرورة تجاوز هذه الأمور، ودعا إلى أن الجيش الفرنسي رمز للوحدة بين الجزائريين والفرنسيين، حتى أن بعض التقارير لسنة 1959 رجّحت كذلك هذا الانفصال بين الفئتين بسبب "انعزال العسكريين الفرنسيين على أنفسهم وعدم بذل المجهود اللازم للاقتراب من نظرائهم الجزائريين، وهذا بسبب الخوف منهم تارة وعدم الثقة تارة أخرى حتى ذهب بهم الأمر إلى مراقبة تصرفاتهم، وحتى مواعيد نومهم وعملهم خوفا من الخيانة"، بالإضافة إلى الاجراءات الاحترازية التي اتخذت في حق العسكريين الجزائريين منذ سنة 1956، كنزع الأسلحة منهم داخل الوحدات وعدم ائتمانهم على حراسة الأسلحة والذخيرة، كما حرمت عليهم الأسلحة الأوتوماتيكية، وهي إجراءات اعتبروها تضييقا عليهم وعلى مهامهم بل وهي تعبر عن التمييز بل وحتى الانتقام.

وبدون شك فإن هذه الاجراءات الاحترازية تم إدراجها بعد ثبوت التواجد المكثف لدعاية جبهة وجيش التحرير الوطني داخل وحدات الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، لكن القيادة الفرنسية لم تترك هذا الأمر ليتفاقم ويشكل عائقا أمام جيش الاحتلال الفرنسي، بل سعت إلى الرد بالمثل على دعاية جبهة التحرير الوطني التي تعمل عاملي الاستقلال والمساواة، فأقر الجيش الفرنسي منذ سنة 1958 إجراءات من شأنها العمل على المساواة بين العسكريين الجزائريين والفرنسيين، فيكون بهذا المجنّد الجزائري بين حلقتي صراع ستحسم بينهما قناعاته الذاتية من جهة، ودعاية جبهة التحرير الوطني والشعور الوطني من جهة ثالثة[1].

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.p. 55-56.

ـ مرحلة المصالحة 1958-1962: يبدو أن عودة الجنرال ديغول إلى الجزائر أعطى انطباعا للفرنسيين والجزائريين بأنه سيفرض سيطرته على الميدان، وهو ما حملته العديد من خطاباته الرسمية وخاصة منها مشروع قسنطينة[1]، ودعا في العديد من خرجاته أنه سيعيد الأمل للمسلمين في الجيش الفرنسي ببناء الثقة والمساواة وهو ما خلق الثقة لدى العديد من الإطارات الجزائرية التي تأمل في تحقيق الجزائر الجديدة[2].

كما حملت خطابات الجنرال ديغول منذ ماي 1958 في جانبها العسكري بخصوص العساكر المسلمين وعود بتحقيق المساواة وتسريع الترقيات، منها ما تجسد بناء على القانون رقم: 59-1431 في 21 ديسمبر 1959 الذي حدد نسبة 10٪ من المناصب للعسكريين الجزائريين تخص الترقية لرتبة ملازم. مع التحضير لنصوص تنظيمية أخرى تسمح بدخول الجزائريين للمدارس العسكرية. وعلى صعيد التطور العسكري الذي حققه الجيش الفرنسي منذ 1959 خاصة عمليات أو مخطط شال العسكري الذي حقق انتصارات كبيرة وخسائر معتبرة في صفوف الثورة، من هنا تطورت نظرة فئة من العساكر الجزائريين وأيقنت بالتفوق العسكري الفرنسي، وعن خطاب الجنرال ديغول بخصوص تقرير المصير في الجزائر تشير تقارير الجيش البري الخاصة بالجانب النفسي لفرق الرماة الجزائريين ومنهم الفيلق السابع أن هذا الخطاب لقي ترحابا كبيرا لدى هذه العناصر وترقبوا الاستقلال عن قريب، وأصبحت لهم ثقة كبيرة في أجهزة الدولة.

ومن جهة أخرى أشارت ذات التقارير أن فئة قليلة من ضباط الصف الجزائريين شككوا في النوايا هذا المشروع إلى حد التخوف، بينما لم يبد العساكر الجزائريون من رتبة الجنود أي موقف تجاه هذا الخطاب ولم تتلقى المصالح الأمنية أي تعليقات من طرفهم، وبخصوص حالتهم النفسية بعد انطلاق مفاوضات مولان (25-29 جوان 1960) فقد انتظروا منها الكثير لوضع حد للحرب في الجزائر وإحلال السلام

---

[1] - . **مشروع قسنطينة:** هو مشروع طرحه الجنرال ديغول، أعلن عنه بمدينة قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1958، استهدف ديغول بهذا المشروع الرأي العام الداخلي والخارجي، حتى يوهم بأن فرنسا تعمل على تحسين أوضاع الجزائريين، يضم هذا المشروع: ـ إقامة أحياء سكنية بصورة استعجالية. ـ منح بعض الوظائف للجزائريين للتخفيف من حالة البطالة ظاهريا والهدف هو كسبهم إلى جانب فرنسا وإبعادهم عن الثورة. ـ محاولة خلق جو نفسي واجتماعي يلهي الجزائريين عن الثورة عن طريق خلق فرق رياضية، وتنظيم ألعاب مسلية، وتشجيع الحفلات... ـ إدخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وتعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي. ـ استغلال موارد الجزائر ووضعها تحت تصرف شركات أجنبية. والهدف من طل هذه المحاور هو خنق الثورة والقضاء عليها بإبعاد الجزائريين عن طريق هذه المشاريع الإصلاحية. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص 155.

[2] - **S.H.A.T:** série 7U 475 rapport sur le moral 7^{em} Cie 2/ 7^{em} RT Constantine 1959.
نقلا عن: Giraud Amandine: op.cit, p.96

وتوقيف القتال، لكن فشل هذه المفاوضات أدى إلى حالة من الفشل والترقب لمرحلة قادمة، كما ألقوا باللوم على مسؤولي جبهة التحرير الوطني[1]. هذا طبعا حسب تحليلات هذه الدراسة.

عرفت هده المرحلة ارتفاع في أعداد المنخرطين المتطوعين، كما انخفضت أعداد الفارين من الجيش، وهذا انطلاقا من المعطيات السابقة الذكر، كما أشارت بعض التقارير إلى بروز تقارب واضح بين المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية ونظرائهم من الفرنسيين، لأن العديد منهم قضى وقتا كبيرا في الاحتكاك بهم وهو ما خلق جوا من الألفة. ولكن الباحثة جيروم أمندين تشير إلى أنه لا بد من انتقاد هذه التقارير التي قد تحمل مغالطات أو حتى مزايدات لأنها موجهة من الضباط إلى القيادة العليا وبالتالي لابد أن يضمنها صاحبها بأنه يؤدي واجبه كاملا في إطار السياسة العامة للقيادة، ولكن الواقع يفرض أن المجنّد الجزائري وبحكم ثقافته وتاريخه ودينه الإسلامي كلها عوامل حدت أو وقفت حاجزا أمام ربط علاقات متينة مع الفرنسيين وعدم اندماجه التام في جيش الاحتلال الفرنسي[2].

كما استخلصت الباحثة أن حضور العساكر الجزائريين في الجيش الفرنسي يحمل العديد من المعاني منها ما هو في صالح الجيش الفرنسي ومنها ما هو في صالح جبهة التحرير الوطني؛ فللأول معناه أن فيه من الجزائريين من هو وفّي أو يحمل الوفاء لفرنسا ولا زال يحلم بتحقيق الجزائر الفرنسية، وهو يدافع عنها بوجوده في الجيش الفرنسي، وهو بهذا سيصبح سلاح سياسي وعسكري في يد فرنسا، وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، فهو يمثل لها تحدي كبير في تبني دعاية واضحة المعالم لإقناع العساكر الجزائريين بالانضمام إلى الثورة والعمل لصالحها، وهو ما حدث في الكثير من الأحيان، وبالتالي أصبح هؤلاء الفارون سلاح قوي سياسيا وعسكريا في يد الثورة الجزائرية بحكم خبرتهم ومعرفتهم بالتكتيك والسلاح، بالإضافة إلى ما حملوه من معدات عسكرية، وهذا انتصار لصالح جبهة التحرير الوطني[3].

2. 3 ـ معنويات المجنّدين الجزائريين من خلال تقارير الأرشيف الفرنسي:

يبدو أن الجانب النفسي للمجنّدين الجزائريين قد لقي رقابة ومتابعة دورية بتوصيات من القيادة العليا للجيش، خاصة مع تفشي ظاهرة الفرار من قبل العناصر الجزائرية والتحاقهم بجيش التحرير الوطني، الأمر الذي شكل خطورة بالغة الأثر على معنويات الجيش من جهة وأمنه وأمن فرنسا من جهة ثانية، لذلك تثبت الوثائق الأرشيفية وجود مراقبة واحاطة تامة بكل تحركات المجنّدين الجزائريين بمختلف رتبهم.

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.97-98, 100.
[2] - ibid, p.57.
[3] - ibid, p.58.

يبدو أن السلطات العسكرية الفرنسية تفطَّنت إلى صعوبة الأوضاع النفسية التي يعيشها المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي في ظل المعطيات والمتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية والعسكرية في الجزائر منذ اندلاع العمل العسكري أول نوفمبر 1954، من خلال تسجيل العديد من حالات الهشاشة النفسية والفوضى وعدم الانضباط والطاعة، ونقص المردود والفعالية العسكرية داخل وخارج الثكنات، وكذا التفاعل الإيجابي مع القضية الوطنية، والتي تجسدت في أعلى درجاتها في حالات الفرار التي سجلتها المصالح العسكرية والأمنية.

وحسب محمد زرقيني فإن هذه المظاهر من الجانب النفسي لدى المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي قد طفت إلى السطح مع بداية الثورة الجزائرية أي في أيامها الأولى، عندما تم نقل فيلق الرماة الجزائريين إلى الأوراس للمشاركة في عمليات التهدئة، من هنا بدأت أولى عمليات الاضطراب والتّمرد التخريب وعدم الطاعة، حتى أن محمد زرقيني يقول:" أصبحت أعيش حالة من القلق والاضطراب "[1] وهو ما يوحي بالتأثر النفسي الواضح من المجنّد الجزائري نتيجة التغيرات المستجدة والمتمثلة في بداية العمل العسكري التحرري.

وفي مراسلة من قائد قطاع الأوراس النمامشة إلى عامل عمالة قسنطينة بتاريخ: 13 مارس 1956 يخبره فيها بالحالة النفسية المتدهورة لوحدات مجنّدي شمال إفريقيا (troupes Nord Africaines) كما أورد أن هذه الوحدات تسجل فيها حالات من الفرار، بالإضافة إلى تفشي حالات رفض الطاعة والانضباط[2]. كما ورد في أحد التقارير من ضباط قادة الوحدات بخصوص المؤشرات المعنوية التالية: أن التعب نال من العديد من الوحدات التي شاركت في العمليات العسكرية وخاصة فرق الرماة الجزائريين، وهم يأملون في تخفيف العمليات العسكرية خلال شهر رمضان[3].

كما ورد في أحد تقارير الجنرال (Salan) إلى سكرتير الدولة لدى القوات المسلحة (Secrétaire d'Etat aux forces Armées) بتاريخ: 03 فيفري 1958 بخصوص معنويات الجيش الفرنسي، ومن خلالها تطرق إلى الوضعية النفسية والمعنوية للمجنّدين الجزائريين ضباطا وضباط صف وجنود؛ فكانت الوضعية كالتالي:

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.65.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 373 désertion, désertion de légionnaires notamment allemand et hongrois.
[3] - **S.H.A.T:** GR 1H 2456 doc 1, op.cit.

يشير التقرير أن المجنّدين المسلمين يعتبرون أن المأساة الجزائرية هي قبل كل شيء مأساتهم الشخصية، "وهو ما جعل معنوياتهم تتميز في المقام الأول بحساسية شديدة"، وأشار أيضا إلى أنهم يخدمون بولاء بشكل عام، لكن عدم اليقين الذي يشعرون به منذ وقت طويل مع استمرار الصراع ولد لديهم موقف الانتظار والترقب وهو موقف لا يزالون عليه لحد الساعة، هذا ويبدو أن التقرير أرجع هذه المواقف إلى العوامل التالية:" إنهم قلقون بشأن ظروف المعيشة والأمن، وأمن عائلاتهم، وهو ما جعل العديد منهم يطلب الخدمة خارج الجزائر وبالضبط في فرنسا". هذا ويقول التقرير أن تحسين الوضعية سيكون له آثار إيجابية على معنوياتهم ـ أي وضعية يقصدها التقرير: هل هي الوضعية المعيشية للمجنّد الجزائري؟ أم الوضعية العامة في الجزائر؟ ـ . وهو ما رفع من وتيرة الانخراط خلال السداسي الأول من سنة 1957 إلى 13000 ثلاثة عشر ألف[1].

هذا وأشار التقرير إلى خضوع القناصة الجزائريين وكتائب الصبايحية إلى نشاط بسيكولوجي هادف إلى تغيير الذهنيات من ذهنية مرتزقة إلى ذهنية الشرف العسكري، مع التّحلي بالانضباط والإخلاص للمسؤول، وتجنيدهم للدفاع عن القضية التي هم فيها[2].

وفي ذات السياق وبخصوص العمل البسيكولوجي الذي خضع له الضباط فيبدو أنهم خرجوا من الحلقة المفرغة التي حوصروا فيها، يقول التقرير أيضا "لقد تم تهميشهم بشكل أو بآخر لأنهم كانوا محجوزين للغاية لأنهم كانوا في غير موضع ثقة" ويبدو أن هذا الأمر في حد ذاته جعلهم واثقين بأنفسهم، وهم مجمعون على المطالبة بالمساواة بين ما هو مسلم وما هو مسيحي، ورفع كل تمييز في هذا الخصوص، وهم الآن يطمحون إلى الادماج التام[3].

وبخصوص مجنّدي الخدمة العسكرية أشار التقرير أن إدماجهم في الوحدات الفرنسية ـ ممكن بفرنسا والعمل النفسي أعطى نتائج إيجابية لتطوير جموع المسلمين، وهو المنهج الذي زكاه العديد من القادة العسكريون. وفي الختام ذكر التقرير أن موضوع معنويات المجنّدين المسلمين في جيش الاحتلال الفرنسي هو محور اهتمامات القيادة العليا لجيش الاحتلال الفرنسي[4].

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473 Action psychologique, rapport sur la moral année 1957.
[2] - ibid.
[3] - ibid.
[4] - ibid.

وبناء على ما تضمنه تقرير الجنرال صالان لشهر فيفري 1958 فإننا نسجل هنا الوضعية النفسية الصعبة التي يحياها المجنّدون الجزائريون حتى هذه المرحلة، الملاحظ أيضا هو أن التقرير ربط بين اضطراب نفسية المجنّد الجزائري وبين الأوضاع العسكرية في الجزائر. في بداية التقرير ذكر الجنرال صلان أن الوضعية النفسية للمجنّد الجزائري هشة وحساسة جدا تبعا أو نتيجة المأساة التي تحياها الجزائر وعدم وضوح الرؤية حتى للمستقبل القريب.

كما أشار تقرير صادر عن المكتب الخامس بقسنطينة من قيادة الأركان بخصوص معنويات العساكر الجزائريين، بتاريخ: 02 جويلية 1959:

ـ **بالنسبة للضباط والمرشحين:** معنوياتهم قيد التطور، أو هي في تحسن، للأسباب التالية: تحسن الاندماج بين الضباط الفرنسيين والجزائريين، المساواة في المسؤوليات والمناصب بين الضباط الفرنسيين ونظرائهم من الجزائريين، الإجراءات المتخذة في الحياة المدنية لتسهيل دخول أو تولي الجزائريين في الحياة المدنية لمناصب إدارية. كما أشار التقرير إلى بعض العوارض التي تؤثر على معنويات هذه الفئة ومنها: التعب الشديد جرّاء العمليات العسكرية التي خاضوها منذ فترة طويلة ومتواصلة، توليهم لوظائف جعلتهم هدفا أو تحت أعين لجبهة التحرير الوطني، يعتريهم اضطراب وتخوُّف على مستقبلهم في حالة نجاح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، تخوفهم من إشاعات تقول بأن هذه الفئة من الضباط سوف يتم نقلها للعمل في أراضي إفريقية، هذا وقدم التقرير بعض الاجراءات المتخذة للرفع من معنوياتهم ومنها: إزالة كل مظاهر العنصرية بين العساكر الجزائريين والأوروبيين، تذكيرهم بأن فرنسا لن تتخلى عنهم.

ـ **ضباط الصف:** يرى التقرير أن معنوياتهم جيدة على العموم، الملاحظ هو ميلهم لترسيخ أنفسهم ومكانتهم انطلاقا من تطور الوضع وكذا المسؤوليات المسندة لهم؛ وهذا نتيجة العوامل التالية: التطور العملياتي في الميدان خاصة مع نيلهم للمكافآت، ولوجهم إلى مختلف وظائف العساكر الأوروبيين، التطور العسكري المسجل من طرف الجيش الفرنسي ومنها مقتل العقيد عميروش والتحاق علي حنبلي باجيش الاحتلال الفرنسي، هذه الأخبار زادتهم اعتبارا بأنفسهم، افتتاح مدارس عسكرية مخصصة للمجنّدين المسلمين الجزائريين، التحسينات المدرجة بخصوص السكن العائلي. مع تسجيل بعض المؤثرات ومنها: الوضعية الأمنية لعائلاتهم، الإشاعات التي تقول بعدم إمكانية خدمتهم في شمال افريقيا، ولهذا

اتخذت القيادة بعض الاجراءات كتحسين السكن العائلي، تحسين اندماجهم في وحداتهم، إعلامهم بإمكانية خدمتهم في شمال إفريقيا، تسهيل دخولهم إلى مدارس ضباط الصف والضباط[1].

ـ الجنود: الملاحظ عليهم هو تصرفات غير انضباطية، ولكنها لم تسجل ضد الإطارات ولكن سجلت للأسباب التالية: خدمات، نقود، نساء، الحراسة، مع تسجيل احترازات واعتراضات أو طلبات بخصوص: المنح العائلية، توقيفات في حق عائلاتهم... كما تظهر عليهم مشاعر الكبت، وعدم التقدير، وأدرج التقرير نسب توضح مدى الانضباط كالتالي: منضبطون دائما بنسبة 60٪، التهاون: بنسبة 30٪، الاهمال التام بنسبة 10٪. وهي نسب تختلف من منطقة لأخرى وحتى من وحدة لأخرى. ويحدد التقرير مواقفهم من المعارك: حماس مرتفع منهم: 30 ٪، حماس منخفض: 50٪، 15٪ بدون حماس، و05٪ ممانع [2].

حسب التقرير فإن فئة الضباط وضباط الصف خلال هذه المرحلة (سنة 1959) شملتها العديد من الإصلاحات كالترقية والسكن وأمن عائلاتهم، والمساواة وفتح باب لمناصب أخرى وهو ما ساهم في الرفع من معنوياتهم وزاد ربما في ارتباطهم بالمؤسسة العسكرية الفرنسية هذا إذا وضعنا في الحسبان التطورات التي تصب في صالح الجيش الفرنسي خلال هذه المرحلة، وبالتالي فيه فئة كبيرة من الضباط وضباط الصف الجزائريين حاولت الحفاظ على مستقبلها ومصالحها في الجيش الفرنسي على الأقل حتى هذه المرحلة، مع تسجيل مظاهر التخوف والترقب، أما بخصوص فئة الجنود فهنا أيضا تظهر مواقفهم جليا من خلال هذه النسب؛ إذ أن نسبة 70 ٪على الأقل في هذه الوحدة التي شملها التقرير ـ وتختلف النسب طبعا من منطقة لأخرى ـ ما بين الحماس المنخفض للقتال والممانع للقتال ضد إخوانهم من المجاهدين. وبالتالي ترجم هذا التقرير التأثُّر النفسي لدى فئة الجنود الجزائريين تجاه ما يجري في الجزائر. أي أن الدارس هنا لا بد أن يفرق بين تطلعات ومواقف المجندين الجزائريين حسب الرتب العسكرية التي هي غالبا ما تحدد موقع العسكري ومستواه وتطلعاته ومواقفه تجاه ما يجري في بلده.

كما سجل التقرير تطور ملحوظ للدعاية المضادة من طرف جبهة التحرير الوطني فسجل الملاحظات التالية: وجود مناشير للدعاية توزع للمجنّدين الجزائريين، يحمل محتواها تهديد لعائلات المجنّدين، الاتصال المباشر من طرف شبكات الثوار بالمجنّدين في الأسواق والمقاهي، وفي أماكن أخرى[3].

---

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 533: op.cit.
[2] - ibid.
[3] - ibid.

ولمعالجة هذه القضية المتعلقة بالمعنويات سجل التقرير أن الأمور الأكثر تأثيرا على معنويات المجنّدين المسلمين هي:

ـ أمن عائلاتهم، المعاشات، الاضطرابات السياسية، التغذية، السكن، ولهذا سيتم اتخاذ الاجراءات التالية: ترحيل عائلاتهم إلى قرى الحركى، تسديد معاشاتهم، القيام بالأعياد الدينية للمسلمين، تحسين مستوى تكوين المجنّدين، حماية عائلاتهم[1]. وبالتالي نجد هنا أن التقرير لم يشر أو لم يربط بين معنويات المجندين الجزائريين وقضية بلادهم وإنما ربطا بأمور خارج عن هذا الإطار.

كما عمدت السلطات الفرنسية القيام بنشاط بسيكولوجي والإعلان عن عدد من الإجراءات وهو ما جاء في وثيقة مؤرخة بـ 02 جويلية 1959، صادرة عن المكتب الخامس لقيادة الجيش بقسنطينة، في أوساط المجنّدين الجزائريين مرتين في الشهر، وقد أشار التقرير إلى المصطلحات المستعملة في هذا النشاط: الجزائر الجديدة، مشروع قسنطينة، الالتحاقات المهمة من الجزائريين بجيش الاحتلال الفرنسي: علي حنبلي، مقتل العقيد عميروش، أخبار محلية، حصانة الأسلاك المكهربة في الحدود وأهميتها، وبناء على هذا النشاط النفسي سجل التقرير النتائج التالية: 60٪ منهم كانت ردات فعلهم إيجابية، أربعون من المئة (40٪) منهم محايدون، في حين أشار التقرير إلى عدم وجود مواقف سلبية وحتى غير مبالية. كما تسجل أيضا متابعة هؤلاء الجنود لجريدة البلاد (le Bled)، لكن هناك إشكال واجه مصلحة العمل النفسي وهو الغالبية من المجنّدين الجزائريين أميون (لا يجيدون القراءة والكتابة) لذلك سعت أن توضح الجريدة محتواها بالصورة على غرار جريدة (France soir). هذا وأشار التقرير أن المستوى المعرفي للجنود ضعيف جدا الأمر الذي يصعب أيضا عملية نقل الأفكار الجديدة إليهم خاصة مع نقص التأطير. ولكن هؤلاء الجنود يتميزون –حسب التقرير دائما– بالإرادة الكبيرة، والفطنة، وغياب الكراهية[2].

واختتم التقرير أن الجانب النفسي في تحسن ملحوظ وهو أحسن من الفترات السابقة، وأن المجنّدين المتكفلين بالعائلات، وكذا الذين يقطن أهلهم في المناطق المحرمة هم الأكثر تضررا من الجانب النفسي. كما أعطى التقرير التعليمات التالية: حماية عائلاتهم، عدم السماح لمن فر منهم بالعودة إلى وحدته الأصلية، رفع قيمة منحة التجنّد من شأنه أن يجلب عدد معتبر من المجنّدين، مع تحسين وضعية العساكر المنخرطين، وحتى عائلاتهم، خلق وظائف للمتحررين من الخدمة ما من شأنه أن يرفع من

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 533: op.cit.
[2] - ibid.

مكانتهم، تحسين مستوى مؤطريهم من الأوروبيين والاعتماد على ذوي الخبرة، خلق جو من المساواة بين المجنّد الأوروبي والجزائري في الوظائف والمسؤوليات[1].

وفي تقرير خلال سنة 1960سجل الجنرال قورود (Gouraud) من قسنطينة أن مجنّدي الخدمة العسكرية الجزائريون قليلوا التواصل، ولم تسجل في أوساطهم أي مظاهر للحماس، وسجل الجنرال ديكورنو من قسنطينة أن مجنّدي الخدمة العسكرية تأثروا كثيرا بدعاية الثورة، ولازمتهم مظاهر الشك وعدم الثقة، كما سجل تقرير للمكتب الثالث بتاريخ: 05 جانفي 1961 تأثر المجنّدين الجزائريين بالوقائع التي جرت في الجزائر وبالخصوص مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وسجلت في أوساطهم حالة قلق وريبة وشكوك حول مستقبلهم وفي المقابل سجلت مظاهر الولاء من ضباط الصف المنخرطين عند نهاية سنة 1961، كما سجلت مظاهر الاندماج والارتياح في أوساط الضباط مع نظرائهم الفرنسيين[2].

وبالتالي فقد سعت السلطات العسكرية عامة وبالخصوص مصلحة العمل النفسي على دراسة وتحليل العوامل التي ساهمت في إضعاف معنويات المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي، على أمل تجنبها من جهة والعمل على تحسين وضعيتهم من جهة ثانية. فكانت لهم الاستنتاجات التالية:

- إحساس المجنّد الجزائري بالخطر المحدق بعائلته، وفي هذا إلقاء للمسؤولية على جبهة التحرير الوطني.

- عدم اطمئنانه على حياته الشخصية وأنه في حالة تهديد دائم من جيش التحرير.

- تأثير دعاية الثورة داخل وخارج الوحدات العسكرية.

- الانطواء الذي يميز المجنّد الجزائري وعدم قدرته على ربط علاقات مع نظرائه من الأوروبيين.

. كما لم تغفل هذه التقارير الارتباط الوثيق والعديد من المواقف الإيجابية التي يبديها المجنّد الجزائري تجاه قضايا بلاده كتمسكه بدينه ولغته، وحالات الفرار إلى جانب صفوف الثورة، المساهمة في خلق شبكات داعمة للثورة داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، وعليه يمكن إجمال العديد من العوامل والظروف التي تحكمت في نفسية المجنّدين الجزائريين المسلمين:

. التطورات والوقائع التي تدور رحاها في الجزائر؛ من جرائم وقمع، ومصير عائلاتهم من جراء ذلك.

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 533: op.cit.
[2] - Maurice Faivre: op.cit, p.114, 76.

ـ التهديدات التي كانت تقوم بها جبهة وجيش التحرير الوطني للضغط أكثر على هذه العناصر الجزائرية ودفعها إلى ترك الجيش الفرنسي.

ـ الضغط النفسي الذي يلازمهم جراء مشتركاتهم في العمليات العسكرية ضد بني جلدتهم من المجاهدين.

ـ الضغط النفسي الذي اعتراهم جراء وقوفهم ضد المساعي الوطنية والدينية للثورة الجزائرية.

ـ حالة الترقب التي أصبحوا عليها نتيجة عدم وضوح الرؤية في مستقبل الحرب ومستقبلهم هم داخل الجيش الفرنسي ومستقبل الجزائر عموما.

4ـ المجنّدون الجزائريون بين التوظيف العسكري وفقدان الثقة 1954-1962.

4 ـ 1ـ توظيف المجنّدين الجزائريين في عمليات عسكرية ضد الثورة:

إن كانت مقولة التاريخ يعيد نفسه فهي تنطبق تماما مع توظيف وإشراك المجنّدين الجزائريين في معارك ضد إخوانهم المجاهدين خلال سنوات الثورة، وهذه القضية لها خلفية تاريخية؛ إذ تم إشراك المجنّدين الجزائريين في المعارك مع بداية الاحتلال لإخماد المقاومات الشعبية والقضاء عليها، نجد هذا في مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1846) مثلا وبقية الانتفاضات الشعبية، وهو أمر تجدد العمل به للقضاء على الثورة التحريرية منذ نوفمبر 1954 وإلى غاية الاستقلال. فهل كانت هذه العملية تندرج ضمن الاستراتيجيات العسكرية للجيش الفرنسي للقضاء على الثورة فقط؟ أم أن لها أبعادا أخرى؟

يشير يوسف مناصرية أنه مع بداية الثورة ونظرا لقوتها وتمركزها بمختلف المنطق الوطن فقد ارتفعت قوات الجيش الفرنسي إلى 79400 الف عسكري بتاريخ: 15 فيفري 1955، وبالمنطقة الأولى الأوراس النمامشة، أشار إلى وجود: سبع 07 فيالق من الرماة الجزائريين، وبالقرب من الحدود التونسية يتمركز فيلق واحد من الرماة الجزائريين[1].

هذا وقبل الحديث عن اشراكهم، تجدر الإشارة إلى دور أو مهمة بعض الوحدات من المجنّدين الجزائريين انطلاقا من موقعهم داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، ونذكر هنا فرق الصبايحية[2] والرماة

[1] . يوسف مناصرية: قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الأولى، مجلة الذاكرة، عدد: 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، نوفمبر 2000، ص ص 64-65.

[2] . خلال سنة 1944 لم يتواجد بجيش الاحتلال الفرنسي من الصبايحية الجزائريين (SA)، إلا الفيلق السابع للصبايحية الجزائريين (7em régiment SA) وخلال سنة 1948 تواجد الكتيبة السادسة (بالجزائر العاصمة 6em escadron) (الكتيبة التاسعة ببانتة

الجزائريين إذا تندرج مهامهما ضمن الإطار العام للقوات المتواجدة في الجزائر وهي تحقيق الأمن، فبخصوص فرق الصبايحية: يجب التمييز بين الفرق المدرعة وفرق الخيالة هذه الأخيرة تحوز على الغالبية العظمى من الجزائريين؛ فقد تمثّلت مهمة الفرق المدرعة في حماية الحدود وتأمين ما جاورها، أما الفرق الخيالة فأوكلت لهم مهمة الحصار (Quadriage) أو التربيع، وتحقيق (التهدئة) في المجال الداخلي، وهذا لاستعمال الحصان الذي يمكِّن العسكري الصبايحي من اكتشاف والتنقل إلى مناطق واسعة وحتى الصعبة منها[1]، فيما تمثلت مهمة الرماة الجزائريون في تتبع وتحطيم وحدات جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى حماية ومراقبة منطقة نشاطهم[2].

وهو ما ذكرته تقارير فرنسية حول كيفية حماية المدن في حالة الخطر لسنة 1955 إذ أشارت إلى توظيف بعض فرق الرماة الجزائريين في مخطط حماية مدينة قسنطينة بتواجد الفيلق الثالث (R.T.A 3em) بالقطاع الأول، فيما تم توظيف الكتيبة الخامسة عشر (15em B.T.A) لحماية بعض النقاط الحساسة بذات المدينة[3]. وأشار موريس فافر (Maurice Faivre) أن السلطات العسكرية نشرت الفيالق والوحدات التي تضم جزائريين الرماة الجزائريين والصبايحية على النحو التالي منذ الفاتح نوفمبر 1954:

ـ ثلاث فيالق للرماة الجزائريين: الأول بالبليدة، والثاني بوهران والثالث بقسنطينة، وخلال سنة 1955 تم تدعيم الجيش الفرنسي بفيالق الرماة الجزائريين المتواجدين خارج الجزائر وهي: الوحدات القادمة من الهند الصينية 7، 21، 22، للرماة الجزائريين، والقادمة من تونس: الكتيبة 17 للرماة الجزائريين (17em B.T.A)، والقادمة من فرنسا: الكتيبة 19 (19em B.T.A)، وتم تكوين الكتيبة التاسعة للرماة الجزائريين (9em B.T.A)، وخلال سنة 1956 وما شهدته من عمليات فرار للعساكر الجزائريين ومواقف مشوك فيها، تم ترحيل الوحدات التالية: الفيلق الثالث (3em R.T.A) إلى كورسيكا (corse)، الكتيبة (15em B.T.A) إلى (Mende)، الفيلق 22 للرماة الجزائريين (22em R.T.A) إلى فاردان، والكتيبة 15 للرماة الجزائريين (29em B.T.A) تم تكوينها بتيارت. وسجلت سنة 1957 عودة الكتيبة 11 (11em

---

9em escadron)،والفرقة السابعة بفرنسا، منذ بداية الثورة في الجزائر كان الفيلق الخامس والتاسع فقط في الخدمة من الصبايحية الجزائريين، وبتاريخ: 16 فيفري 1956 أعيد تشكيل الفيلق الخامس ليصبح يستعمل الحصان بمقاطعة العلمة، فيما تم وضع الفيلق الثاني والثالث مشاة بالجلفة، أستعمل الفيلق التاسع براس العيون بمقاطعة قسنطينة، وخلال سنة 1957 تم تحويل الفيلق الثالث إلى المناطق الحدودية بواد يسر شمال غرب بني سليمان، ... **ينظـــر**:

– Thierry Noulens: Les Unités à Cheval en Algérie, 1954-1962, Revue Historique des Armées, N 249, Service Historique de la Defense, 15 décembre 2007, p.p.93-95, 103, 106.

[1] - Thierry Noulens:op.cit, p.103.

[2] - Giraud Amandine: op-cit, p.38.

[3] - **A.N.O.M:** 93 5Q 402: préfecture de Constantine, plans de défense des villes 1955.

(B.T.A من كورسيكا، والكتيبة 15 (15em B.T.A) من موند، وعودة كتيبتين من الفيلق 22 22em (R.T.A) من فاردان، وخلال سنة 1960 تم إنشاء الفيلق (6em RT) بتلمسان، واستقرت ثلاث كتائب من الفيلق التاسع بـ وهران والجزائر وقسنطينة[1]. وخلال سنة 1960 تم إنشاء مراكز التدريب التالية: (19em R.T, 23em R.T, 25em RT, 35em R.T).

وبالنسبة للصبايحية: خلال سنة 1954 تم تثبيت الفيلق الأول للصبايحية الجزائريين (1er R.S.A)، والكتيبة الخامسة والسادسة والتاسعة للصبايحية الجزائريين (5em E.S.A، 6em E.S.A)، (9em E.S.A) بباتنة، والكتيبة 11 (11em E.S.A) بخنشلة، وخلال سنة 1955 قدمت الوحدات التالية من الهند الصينية: الفيلق الثامن (8em R.S.A) حول إلى شرق قسنطينة، ووحدات من الكتيبة العاشرة (10er G.E.S.A) استقر بسبدو، (12em E.S.A) والكتيبة 12 بتيارت، وخلال سنة 1956 استقر: 5em (E.S.A، E.S.A، 6em E.S.A)، (9em ESA، 11em E..SA) بخنشلة، (9em G.E..SA، 10em, 12em) تم تحويلها إلى جنوب وهران، بالإضافة إلى استقرار وحدات أخرى خلال سنة 1960 [2]. وهو ما يمكن أيضا أن يوضحه الجدول الموالي الذي يحمل توزيع وأماكن تمركز فرق الرماة الجزائريين 1954-1961[3]:

القطاع	السنة	الفرق العسكرية
البليدة	1954	الفيلق 1er R.T.A
البليدة	1955	الفيلق 1er R.T.A
البليدة	1956	الفيلق 1er R.T.A
بوغار المدية	1956	الفيلق 1er R.T.A
شرشال بخنشلة	1957	الفيلق 1er R.T.A الكتيبة 1 B.T.A
الجزائر	1956	الفيلق 1er R.T.A الكتيبة 5em B.T.A
العلمة	1956	الفيلق 1 er R.T.A الكتيبة 5em B.T.A الفيلق 9em R.T.A
مليانة	1954	الفيلق 1er R.T.A الكتيبة 9em B.T.A

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.40.
[2] - Maurice Faivre: op.cit, p.25-27.
[3] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.186-189.

وهران	1956	الفيلق 2^{em} R.T.A الكتيبة 6^{em} B.T.A
قسنطينة	1954	الفيلق 3^{em} R.T.A
قسنطينة	1955	الفيلق 3^{em} R.T.A
سوق أهراس	1955	الفيلق 3^{em} R.T.A الكتيبة 15^{em} B.T.A
جنوب العاصمة	1960	الفيلق 4^{em} R.T.A
قسنطينة	1958	الفيلق 7^{em} R.T.A
قسنطينة	1959	الفيلق 7^{em} R.T.A
قسنطينة	1960	الفيلق 7^{em} R.T.A
باتنة	1961	الفيلق 7^{em} R.T.A
قسنطينة	1960	الفيلق 1^{er} B.T.A
كورناي(مروانة) بباتنة	1959	الكتيبة 2^{em} B.T.A
قسنطينة	1959	الكتيبة 3^{em} B.T.A
خنشلة	1957	الفيلق 22^{em} R.T.A
خنشلة	1957	1955
خنشلة	1955	الكتيبة 2^{em} B.T.A
الجلفة	1956	الكتيبة 29^{em} B.T.A
مقاطعة العاصمة	1955	الكتيبة 41^{em} B.T.A
جنوب عنابة	1955	الكتيبة 47^{em} B.T.A
تيزي وزو	1955	الكتيبة 49^{em} B.T.A
الجزائر	1955	الكتيبة 53^{em} B.T.A
الجزائر	1955	الكتيبة 57^{em} B.T.A
الجزائر	1955	الكتيبة 59^{em} B.T.A

من خلال هذا الجدول يتضح بصورة جلية تواجد أو توزيع مختلف وحدات الرماة الجزائريين في مختلف المناطق خاصة بقسنطينة، خنشلة، جنوب العاصمة.

وجدول ثاني يوضح توزيع أو مناطق تمركز وتواجد فرق الصبايحية الجزائريين في الجزائر 1955-1960:

القطاع	السنة	الوحدات
المدية	1955	الفيلق 1em R.S.A
المدية	1956	الفيلق 1em R.S.A
المدية	1958	الفيلق 1em RS
المدية	1959	الفيلق 1em RS
نمور (الغوات بتلمسان)	1956	الفيلق 2em R.S.A
الجنوب الوهراني	1960	الفيلق 2em R.S
العلمة	1956	الفيلق 5em R.S.A
Duperre (عين الدفلى)	1958	الفيلق 5em R.S.A
العاصمة	1956	الفيلق 6em ESA
برج بوعريريج	1956	الفيلق 8em R.S.A
عنابة	1957	9em G.E.S.A
سبدو (بتلمسان)	1956	10em G.E.S.A
واقرام	1956	10em G.E.S.A

وما يؤكد أيضا إشراك المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي ضد إخوانهم المجاهدين هو ما أوردته الوثائق الأرشيفية الصادرة عن الغرفة العسكرية بقسنطينة على النحو الآتي: ففي تقرير بتاريخ مارس 1955 بباتنة ذكر مقتل ضابط صف من فيلق الرماة (9em R.T.A) ببسكرة، وتقرير آخر بتاريخ: 09 جوان أشار إلى جرح أحد العسكريين الجزائريين من (3/7 R.T.A) على إثر طلقة نارية، بمنطقة ماكماهون، وبتبسة ذكر أحد التقارير بتاريخ 02-03 أفريل مقتل جزائريين إثنين وجرح آخر، وتقرير آخر بتاريخ : 15 جوان 1955 بباتنة ذكر مشاركة الكتيبة الحادية عشر (11em B.T.A) بتاريخ: 14 جوان 1955 في إحدى الدوريات وتلقى العديد من الطلقات النارية من طرف فوج من جيش التحرير الوطني[1]، وما ذكره جون بالازيك (Jean Balazuc) بأن فصيلة من السرية العاشرة من الفيلق 22 للرماة الجزائريين (1er section de la 10em compagnie du 22em R.T.A) تعرضت لكمين بتاريخ 26

[1] - **A.N.O.M:** 93 5Q 212 télégramme de situation 1954-1958 02 novembre 1954 -30 juin 1955.

فيفري 1956 بالمكان المسمى قلتة سيدي ساعد، العملية هذه أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا من فرقة الرماة الجزائريين تمثلت في 02 قتلى وإصابة عسكري واحد بإصابات بليغة، وأسر عسكري واحد باسم علي والي ، وسجلت المصالح العسكرية 10 جنود في عداد المفقودين منهم الرماة: الرقيب علي مدلس، و العريف:محمد بن أحمد، محمد رباس، محمد مزياني، لخضر بولكسة. ونشر قائمة بأسماء الضحايا من العساكر الجزائريين منهم: لخضر فيتاس، مبروك بوزرقاطة، الشيخ عبيد[1].

وببرج بوعريريج ورد في تقرير شهري خاص بمنطقة المعاضيد بتاريخ: 27 مارس 1956 أن الكتيبة 17 للرماة الجزائريين (17em B.T.A) تسهر على تأمين دواوير المعاضيد التي تعرف نشاطا ثوريا، كما ذكر تقرير آخر بتاريخ: 25 أكتوبر 1956 أن ذات الفصيلة تم تكليفها لحماية أشغال الطرقات، وقد تعرضت لهجوم من طرف مجموعات لجيش التحرير الوطني[2].

وبتاريخ 12 أوت 1956 تعرضت فصيلة من الفيلق الأول للرماة الجزائريين (1er section du 1er R.T.A) لكمين ببير رابالو (بير غبالو) (bir- rabalou)[3]. كما أُلحقت خسائر كبيرة بالفيلق الخامس (5em R.T.A) على يد كتيبة علي خوجة بتاريخ: 09/ 1957/05 على إثر معركة بواد ملاح أسفرت عن مقتل النقيب قائد الفرقة و15 من الرماة الجزائريين[4]. نسجل أيضا مشاركة الكتيبة الثالثة من الفيلف السابع (3/7em R.T.A) في عملية عسكرية بتاريخ: 30 أوت 1957 بلوطاية وبالضبط بشعبة التركي بجبال مكريزن وبوعريف، قتل على إثر معركة الرقيب بوبوشنت عشيبة[5]. فيه أيضا عملية عسكرية تحت تسمية (Iris) بمشاركة الفيلق التاسع والعشرين (29em R.T.A) بالقعدة (Gaàda) بآفلو بتاريخ: 18-20 نوفمبر 1958، مع تدخل المدفعية والطيران الفرنسي مع استمرار العملية 14 ساعة[6]. وبتاريخ 28 مارس 1958 تم إشراك الكتيبة 17 للرماة الجزائريين (17em B.T.A) للرماة الجزائريين في مواجهة ضد فرقة من جيش التحرير تضم قادة من الولاية الثالثة والخامسة متوجهة إلى تونس وخلال هذه المواجهة استشهد العقيد عميروش وسي الحواس وهي الأخبار التي سرت لها المصالح العسكرية الفرنسية[7]. وبتاريخ 21،22 أفريل 1959 واجه الفيلق السابع (7em R.T.A) بقيادة العقيد أحمد رافة فرقة من المجاهدين

[1] - Jean Balazuc: la guerre d' Algérie une chronologie mensuelle mai 1954- décembre 1962, le Harmattan, Paris, 2015 , p.p.104, 105.
[2] - **A.N.O.M:** 93 4333 rapports mensuels et dossiers de renseignements commune pleine exercice de borj bou arirridj .
[3] - Jean Balazuc: op.cit, p.p.127, 128.
[4] - ibid, p.177.
[5] - ibid, p.201.
[6] - ibid, p.286.
[7] - ibid, p.315.

بضواحي قسنطينة بمنطقة الروفاك أسفرت المواجهة عن استشهاد ما يقارب خمسين (50) مجاهد وتسجيل فرار البقية إلى الجبال المجاورة[1]. وفي إطار عمليات شال العسكرية خلال شهر جويلية 1959 وبجبال الحضنة بالمسيلة أقدمت السلطات العسكرية الفرنسية على حشد تعداد بشري ضخم ومن مختلف الأسلحة، فتم تجنيد فرق من الرماة الجزائريين لمختلف الكتائب ونسجل هنا توظيف الفيالق 5، 11، 15 للرماة الجزائريين: (15^{em} R.T.A)، (11^{em} R.T.A)، (5^{em} R.T.A) وبتاريخ السادس من ذات الشهر وفي اشتباك مع عناصر جيش التحرير الوطني بمنطقة راس الماء فقدت الفرقة (11^{em} R.T.A) 06 مجنّدين من عناصرها[2]. وبتاريخ 16 جويلية قامت فرقة (11^{em} R.T.A) بتمشيط جبال تاقلايت في إطار عملية (Etincelles) وفي يوم 18 جويلية سقطت ذات الفرقة إثر اشتباك مع عناصر جيش التحرير الوطني بمنطقة منبع راس الماء وكانت النتيجة سقوط قائد الفرقة وحامل المذياع وإثنين من مجندي الخدمة العسكرية من الأوروبيين، و10 من الرماة الجزائريين و05 من الحركى بين قتيل وجريح، بينما قامت عناصر جيش التحرير الوطني بدعوة الرماة الجزائريين إلى الالتحاق بصفوف المجاهدين لكنهم رفضوا وفضلوا الاستمرار في المقاومة وسقط الكثير منهم برصاص جيش التحرير، والتحق رقيب من الرماة الجزائريين بثكنة عسكرية وأبلغ عن الحادثة، أين توجهت فرقة لانقاد الرماة الجزائريين، وهنا نجد الكاتب يركز على قضية عدم انضمام الرماة الجزائريين إلى صفوف الثورة ويعتبرها ولاء منهم لمؤسسة الجيش الفرنسي[3]. كما اشترك الفيلق السابع للرماة الجزائريين في عملية عسكرية شمال (Corneille) (مروانة بباتنة) بتاريخ 2-5 فيفري 1961 [4]. وعملية (Dordogne) التي أعلنتها السلطات العسكرية من تاريخ 02-19 فيفري 1961 بواد العربة حيث تم إشراك الفيلق (7^{em} R.T.A)[5].

من خلال الجرائد الفرنسية أيضا نسجل ما أوردته جريدة (l'Echo d'Alger) في معرض تسجيلها للوقائع العسكرية في عموم الجزائر، فذكرت بتاريخ 08 جانفي 1957، مقتل واحد من الرماة الجزائريين إثر كمين نصب للفرقة (لم تشر إلى مكان العملية)[6]، ما يوحي بتوظيف فرق الرماة الجزائريين ضد جيش التحرير الوطني.

[1] - Jean Balazuc: op.cit, p.320.
[2] - ibid, p.329.
[3] - ibid, p.330.
[4] - ibid, p.399.
[5] - ibid, p.403.
[6] - l'Echo d'Alger: mardi 08/01/1957, N 16356, p.08.

وفي الولاية الرابعة تسجل لنا مذكرات المجاهد محمد الشريف ولد الحسين وقائع الاشتباك مع الفرقة 29 للقناصة الجزائريين والتي مقرها بشرشال بتعداد 850 جندي، يقول ولد الحسين:" حاول هذا الفيلق مباغتتنا في تلك الناحية بالدوران حول سلسلة جبال الظهرة عن طريق زكار بمليانة، بدلا من أن يأتي كالمعتاد..."[1]. من خلال هذه الشهادة نستشف بأن فيه اشتباكات أو محاولة مباغتة للمجاهدين من طرف هذا الفوج من القناصة عديد المرات وهو ما تشير إليه كلمة " كالمعتاد".

الاشتباك هذه المرة حسب نفس المجاهد وقع بتاريخ 04 ماي 1957، بين كتيبة كوموندو سي الزوبير، وفيلق القناصة 29 الجزائريين متكون من غالبية العناصر الجزائرية، وأغلبهم ممن شارك في حرب الهند الصينية، أي أن غالبية هذه العناصر من القناصة الجزائريين ورغم مشاركتهم في حرب الهند الصينية ومشاهدتهم للمشاهد الدموية من جهة وصرخات شعب يقاوم من أجل حريته على غرار نظيره الجزائري في الجزائر إلا أن مشاعر الوطنية لم تتحرك فيهم بدليل استمرارهم في محاربة إخوانهم المجاهدين حتى سنة 1957.

وهنا نعتقد في وجود فرضيتين: الأولى استمرار ثقة هذه العناصر الجزائرية في قدرة الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة وبالتالي استمرارهم في خيانة قضيتهم الوطنية. أما الثانية فهي وجود ولو بعض العناصر الجزائرية تنتظر الفرصة للفرار من جيش الاحتلال الفرنسي وما أبقاها في صفوفه إلا المراقبة الصارمة المفروضة عليهم من طرف المصالح العسكرية الفرنسية وظروف نظامية أخرى. وهنا أيضا نشاهد أن هذا الفوج يقاتل بكل قوة وشراسة ودليل ذلك استشهاد مجاهدين اثنين برصاص هذا الفوج، وقول ولد الحسين:" وراحوا يمطروننا برصاصهم دون هوادة" ويضيف:" وبدأوا يتقدمون كي يعيدوا الكرة مستعملين كل أسلحتهم القاتلة"، "كان الاشتباك عنيفا للغاية"[2] " كانت المواجهة دون رحمة أو شفقة " ويبدو أن مدة القتال طالت قرابة الثلاث ساعات ما يدل على أن كلا الجانبين لم يرد الاستسلام بل الاستمرار إلى أن يقضي[3] أحدهما على الآخر[4] وهو ما يؤكد عليه ولد الحسين:" أتذكر بأنني قلت مخاطبا

---

[1] . محمد الشريف ولد الحسين: في قلب المعركة سرد واقعي لمعارك كوموندو سي الزوبير وكتيبة الحمدانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 101.

[2] . المصدر نفسه، ص 103.

[3] . والأرقام التالية تترجم شدة وقوة المعركة بين الجانبين: 150 قتيل في فرقة القناصة، 200 جريح، وأسير واحد، ومن الجانب الجزائري سقوط شهيدين إثنين. **ينظـر**: محمد الشريف ولد الحسين: المصدر نفسه، ص 110.

[4] . محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص 104.

مخاطبا نفسي حينذاك: ساعة الفراق اقتربت"[1] وعن العلاقة بين هذا الفيلق والمجاهدين يصفها بالعداء الدائم والمستمر بحكم المعارك التي اصطدم خلالها الطرفان وهو ما يجسده قوله:" وهكذا أصبح كل من الفيلق 29 للقناصة الجزائريين الخونة وكوموندو سي الزبير عدوان يتعارفان" [2] وقد سعت قيادة الجيش الفرنسي من خلال هذا الفيلق إلى القضاء على كوموندو سي الزوبير الذي يقوده خلال هذه المرحلة المجاهد قلواز البوراشدي وهو ما عبر عنه ولد الحسين بقوله:" كان الرائد قودوان، قائد فيلق الـ 29 للقناصة الجزائريين الخونة، يريد بشتى الوسائل تدمير كوموندو سي الزبير "، بالإضافة إلى تعزيزات كبيرة تلقاها هذا الفيلق بعناصر وفرق من (المضليين، قبعات السود، السنغاليين، القومية..)، " حتى لا يترك لنا أي فرصة للنجاة، ويتخلص نهائيا من كوموندو سي الزبير وقائده"، لكن يبدو أن قيادة الولاية الرابعة أسندت قيادة هذه الكتيبة لمجنّد سابق في الجيش الفرنسي، خاض حرب الهند الصينية، وهو سي موسى البوراشدي، وبالتالي خبر حرب العصابات وبعض الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية، فاستطاع مجابهة الجيش الفرنسي بل وألحق به عدة هزائم[3].

كما أشارت شهادة للمجاهد المختار أم الدوبيات (مجنّد في الجيش الفرنسي للخدمة العسكرية من ولاية ميلة الحالية) أن الجيش الفرنسي أرسل العديد من كتائب المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية إلى المغرب الأقصى للمشاركة في العمليات العسكرية بها سنة 1956، وحينها أقرت تعليمات للقيادة الفرنسية بمنع اعطاء إجازة للمجندين المنحدرين من عمالة قسنطينة نظرا لكون الثورة مشتعلة بها[4]. وبهذا يكون المجنّد الجزائري شارك في حروب فرنسا داخل الجزائر وخارجها خلال مرحلة الثورة الجزائرية.

يشير الشريف ولد الحسين أن هذا الفيلق من القناصة الجزائريين كان يبث الرعب في أوساط السكان وكان ضمن عناصره مترجم للعربية يستغل نفوذه وقوته للتسلط على النساء وسلبهن مجوهراتهن كما يسيء معاملتهن[5]، أي أن هذه التصرفات حدثت على مرأى ومسمع من العناصر الجزائرية المتواجدة بالفيلق، دون أن تكون منهم ردة فعل تمنع هذا الجندي من هذه التصرفات تجاه نساء من بني جلدتهم، أم أن فيه ردود أفعال سُجِلت في مناطق أخرى؟

---

[1] . محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق ، ص 105.

[2] . المصدر نفسه، ص 112.

[3] ـ المصدر نفسه، ص 113.

[4] . مقابلة شخصية مع المجاهد: المختار أم الدوبيات، بمنزله ببلدية فرجيوة ولاية ميلة، بتاريخ: 15 سبتمبر 2018، 14:00 سا – 16 :00:سا.

[5] ـ محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص 108.

هذا ونجد أن ولد الحسين يستدرك ويلتمس العذر لبعض العناصر التي هي ضمن هذا الفيلق للقناصة الجزائريين والتي من الممكن أن تكون الروح الوطنية قد تسربت إلى قلوبهم، وفي هذا الخصوص يعود إلى مجريات معركة سيدي سمياذ شرشال بتاريخ 20 ماي 1957، حينما حاصرهم هذا الفيلق وتقدم في اتجاههم مجموعة من الجنود لكن جندي الطليعة استدار حول مكان تواجد المجاهدين وتبعه بقية الجنود، وهنا ننقل كلام ولد الحسين كما هو: "... من يدري ... لعل الجندي رآني وأنا أوجه بندقيتي نحوه، فآثر السلامة، وتجاهلني مغيرا مسار الجنود الذين كانوا يتبعونه، ولعله يكون من أنصار جيش التحرير الوطني، ومن الممكن أيضا أنه تطوع بالجيش الفرنسي، ولم يتمكن بعد من توطيد الاتصال الذي يمكنه من الالتحاق بصفوف الثورة "[1].

الضحايا من المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1954-1962: وبهذا تكون هذه المعارك بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني قد أسفرت عن العديد من الضحايا من الجانبين؛ نخصص هنا إحصائيات للمجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي من فئة الخدمة العسكرية والمجنّدين بعقد من خلال الجدول التالي[2]:

السنة	قتلى في المعارك		وفاة		مفقودين	
	EMA/1	EMI/1	EMA/1	EMI/ 1	EMA/1	EMI/1
55-1954	24	57	22	63	25	38
1956	81	88	37	38	135	141
1957	101	107	55	55	68	68
1958	233	228	129	125	95	97
1959	298	303	172	178	64	77
1960	252	250	191	190	//	33
1961	//	248	//	225	//	39
1962	64	24	101	26	40	17

Maurice Faivre: les combattants Musulmans dans la guerre d'Algérie, p.261.

. من خلال الجدول نلاحظ جليا ارتفاع عدد القتلى منذ سنة 1957 بشكل ملفت، إلى غاية 1961، سواء في عدد القتلى أو الوفيات أو المفقودين.

[1] ـ محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص 126.

[2] - Maurice Faivre: op.cit, p.264.

هذه الإحصائيات المقدمة توضِّح مدى مساهمة أو حجم توظيف المجنّدون الجزائريون إلى جانب الجيش الفرنسي خلال فترة الحرب في الجزائر على مدار سبع سنوات فبخصوص عدد القتلى تشير إلى: ما بين: 1053-1305، والوفاة العادية: 707-900، والمفقودين: 427-510 أي بمجموع الأصناف الثلاث يقدر بـ 4902، في حين أشار شارل روبير أجيرون نقلا عن تصريحات الجنرال ديغول الذي صرح بإحصائيات تقدر بـ 7950 مجنّد جزائري بين قتيل وجريح وضحايا حوادث[1].

4 ـ 2 مظاهر فقدان الثقة في المجنّد الجزائري:

على الرغم من هذه المشاركة الواسعة من المجنّدين الجزائريين إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي ضد الثورة، إلا أن هذا لا يبرر أن القيادة الفرنسية قد وضعت كل ثقتها في هذه الفئة من الجزائريين، بل تشير العديد من الوثائق الأرشيفية الفرنسية إلى بروز مظاهر كثيرة من عدم الثقة.

ولعله بالإشارة إلى تعداد أكثر من مئة ألف (100000) مجنّد جزائري في جيش الاحتلال الفرنسي خلال سبع سنوات من الحرب في الجزائر يجوز التساؤل عن جدوى أو المغزى من تواجد هذا العدد من المجنّدين الجزائريين منذ 1954 إلى غاية سنة 1962 [2]. وهي القضية التي تناولتها حصة تلفزيونية في التلفزيون الفرنسي تحت عنوان:" سنوات جزائرية"، قدمت خلالها شهادة ضابط فرنسي عمل ضمن فرق الرماة الجزائريين وتحدث عن تواجد مجنّدين جزائريين في هذه الفرق، فوصف مشاركتهم بالفعالة والإيجابية إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي[3].

وعن أهمية المجنّد الجزائري في الحروب الفرنسية تشير الدراسات إلى توظيف وتجنيد 173 ألف خلال مجريات الحرب العالمية الأولى، منهم 82751 مجنّد إجباري، لذلك حاولت الإصلاحات الفرنسية المتعاقبة إنصاف المجنّدين الجزائريين على غرار قانون صدر سنة 1946 والذي أعطاهم إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية، ومع صدور القانون الأساسي للجزائر سنة 1947 وخاصة في مادته الثانية المتعلقة بقوات الجيش الفرنسي التي منحت للجزائريين كل الحقوق والامتيازات كنظرائهم الفرنسيين في الأعباء العسكرية. الأمر الذي أحدث خللا في عملية التجنيد لدفعات سنة 1947-1950 وربما زادت

[1] - Benjamin Stora: Algérie histoire contemporaine (1830. 1962) casbah édition, Alger, 2005, p.207.

[2] - Stéphanie Chauvin, op.cit, p.21.

[3] - Benjamin Storat: op.cit, p.21.

أعداد المجنّدين الجزائريين مما اضطر السلطات الفرنسية إلى عدم قبول العديد منهم بحجة مقبول ولكن لا يجنّد اعتبارا لظروف سياسية ومالية أو أن الجيش الفرنسي ليس بحاجة إلى عناصر جديدة[1].

ومع بداية العمل المسلح في الجزائر اضطرت السلطات العسكرية إلى التوظيف الكلي للمجنّدين الجزائريين واشراكهم في العمليات العسكرية رغم التحذيرات المتتالية من القيادات العسكرية حول ما تحمله هذه الخطوة من مخاطر وعواقب نظرا للثقة الكبيرة التي منحتها المؤسسة العسكرية لهؤلاء المجنّدين، وهو ما يتضح كعينة من خلال شهادة بول أوساريس الذي يشير إلى أنه وظف رقيب جزائري يدعى (كمال ايصولح) في محيطه للاستعلامات والتجسس على خلايا جبهة التحرير الوطني بسكيكدة (الشمال القسنطيني) سنة 1955 كما يوضح أيضا أنه كان يضع فيه كامل ثقته على اعتبار أنه من عائلة انحازت إلى الصف الفرنسي منذ 1830، وتجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي عن عمر 18 سنة، وشارك في حروب فرنسا بالهند الصينية وكان يشرف سابق على مصلحة بريد جيش الاحتلال الفرنسي تحت إمرة أحد العقداء(لم يذكر اسمه) ويقول:" مع هذين الشابين الحيويين، شعرت منذ البداية بالثقة "[2].

ولكن الذي حدث هو العكس بحيث حملت العديد من التقارير ما يوضح تفاعل المجنّد الجزائري مع أبناء بلده ممن حمل السلاح ضد فرنسا، وكشفت العديد من الحوادث ما يثبت اتصال الثورة بالمجنّدين أو العكس، وهو ما حملته معطيات سنة 1956- أين انعدمت الثقة في المجنّد الجزائري، لذلك أقدمت السلطات العسكرية على ترحيل عدة وحدات من الرماة الجزائريين إلى فرنسا وخارجها وإلى ألمانيا.

وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه فرانسوا قزافيي (François Xavier) حيث أورد تعليمة لقيادة الأركان موجهة إلى قادة القوات بتاريخ 11 ماي 1956 تحذر فيها من المجنّدين الجزائريين، وتشدد على عدم توظيفهم في مسؤوليات حساسة بما في ذلك مرتبين أو منظِّمين في مكاتب قيادة الأركان، وخلال شهر جوان 1956 حرص الجنرال لوريلو (Lorillot) في مراسلة له للضباط على ضرورة اتخاذ كل إجراءات السلامة للتخفيف من أسباب الخيانات، وإشغال هؤلاء الجنود بالأشغال الشاقة التي تحد من إخلاصهم ووفائهم لجبهة التحرير الوطني[3]. وهو ما وقفت عليه جريدة المجاهد من خلال تصريحات المجنّد (هارون السعيد):" لا يستعملوننا إلا للأشغال العامة مثل بناء الطرق ... وعملنا العسكري لا يبعد عن الحراسة "[4].

---

[1] - Benjamin Storat: op.cit, p.21.

[2] - بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة الجزائر (1957-1959)، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص 23-24.

[3] - Francois Xavier: op.cit, p.p.78, 79.

[4] - جريدة المجاهد: عدد 84، تاريخ: 1960/12/12، ص 08.

لتأتي سنة 1957 وتثبت التقارير الصادرة عن قيادات عسكرية العديد من الخيانات – من وجهة نظر الفرنسيين– من طرف المجنّدين، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الفرار والأخطر منها الفرار مع حمل السلاح والمعدات الحربية. وهو ما يعكس التناقض في استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي في التعامل مع قضية توظيف المجنّدين الجزائريين إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي في تحقيق التهدئة في الجزائر[1].

لذلك سارعت السلطات العسكرية إلى التعامل الجدي مع هذا الملف عن طريق تفعيل ميكانيزمات بسيكولوجية للسيطرة على هذا الوضع المستجد بخصوص المجنّد الجزائري؛ فكانت المصالح المختصة تجري العديد من التربصات في الجانب النفسي للعسكريين لحمايتهم من جهة، والحد من انتشار (العدوى) إلى كامل الوحدات من جهة ثانية[2].

كما تم تفعيل آليات المراقبة الصارمة للمجنّدين الجزائريين؛ وهو ما يتضح من خلال تعليمة نظامية (وثيقة سرية) صادرة عن قيادة الأركان بتاريخ: 20 جويلية 1958 تأمر فيها بضرورة تشديد المراقبة وتطبيق الأوامر المتعلقة بحفظ الأسلحة وحمايتها خاصة في الوحدات والثكنات التي يتواجد بها مجنّدون من أصول شمال إفريقية (F.S.N.A)، كما شددت التعليمة على" عدم الثقة في هذه الفئة من العسكريين وعدم تشغيلها في النقاط الحساسة التي تتيح لهم الاتصال بالعدو خاصة في المناطق التي تسود فيها حالة اللاأمن" والحرص كذلك على عدم تشغيلهم بمفردهم في نقاط المراقبة بل يجب تشغيلهم مع عسكريين فرنسيي الأصل، واستعمال فرنسيي الأصل لحماية الأسلحة الأوتوماتيكية، حارس مخزن الأسلحة يكون مجند فرنسي الأصل، وفي وثيقة صادرة عن قطاع وهران (Secteur d'Oran) بتاريخ: 16 أفريل 1959 بعنوان "حماية الذخيرة" تحذر فيها من المجنّدين الجزائريين وخاصة السواق منهم (Chauffeurs) الذين يطلبون من العسكريين المتنقلين معهم في القطار (train) إعطائهم بعض الذخيرة كالرصاص والقنابل، مشيرة إلى إمكانية انتقالها إلى يد الثورة. كما دعت ذات الوثيقة إلى وضع كل عسكري يضيع الذخيرة تحت المراقبة[3].

من خلال محتوى هذه التعليمة يتضح فعليا الاتصال بين هذه الفئة من المجنّدين الجزائريين بالثورة هذا من جهة، ومن جهة ثانية حالة عدم الثقة التي أصبحت سائدة بين المؤسسة العسكرية الفرنسية والمجنّد الجزائري. وفي هذا الصدد كتبت جريدة المجاهد بعنوان:" يجنّدونهم ويخشون بأسهم" ونقلت بعض

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.22.
[2] - ibid, p.29.
[3] -Mohamed Guentari: Organisation Politico – Administrative et Militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, OPU, v 01, Alger, 2002, p.p.414-417-419.

التصريحات لمجنّدي الخدمة العسكرية توضِّح وتؤكد الهوة والفجوة التي أصبحت بين الطرفين؛ ولهذا العوامل وغيرها سعت المؤسسة العسكرية إلى الحيلولة دون تجمع المجنّدين الجزائريين في وحدات معينة أو بأعداد كبيرة وهنا يقول المجنّد هارون السعيد:" فقد وزعونا بين الوحدات الفرنسية، ففي كل وحدة أو فوج لا يوجد سوى جزائريين أو ثلاث حتى لا تتكون شبكات قوية للاتصال بجيش التحرير الوطني". كما أنها عمدت في فترات معينة خاصة بعد سنة 1957 على عدم اشراكهم في العمليات العسكرية تحسبا لأي طارئ وهو الأمر الذي صعب على المجنّد عملية الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي والالتحاق بالثورة[1]. وهي عوامل واستراتيجية تدل على فقدان الثقة في المجنّد الجزائري.

وسجلت التقارير العسكرية أن ظاهرة الفرار وتكوين خلايا داخل صفوف جيش الاحتلال الفرنسي والاتصال بخلايا الثورة تم تسجيله في صفوف مجنّدي الخدمة العسكرية الذين هم بالقرب من المراكز الحضرية والمدن الكبرى؛ أين تكون كل الظروف والشروط متوفرة للاتصال بالمجاهدين[2].

وهو ما تثبته مذكرات الضابط سالم جيليانو الذي أعيد استدعاؤه بتاريخ: سبتمبر 1955 في إطار الخدمة العسكرية بعنابة، فيقول أنه التقى بالعديد من الشباب الجزائريين من مختلف المناطق ويضيف أنهم كوَّنوا خلية مهمتها التحضير للفرار من الخدمة، وبقوا على استعداد دائم للفرار، ويقول: "وكلفوني لإيجاد دليل يقودنا إلى الجبل من أجل الالتحاق بجيش التحرير" بحكم معرفته لخلايا الثورة التي تنشط في هذا الجانب، وذكر هنا اتصاله بمهري بوزريبة[3].

والمنطقة الرابعة (الولاية الرابعة لاحقا) يقدم أحمد بن شريف توصيفا لتكوين خلايا داخل الجيش الفرنسي تعمل لصالح الثورة التحريرية بالفيلق الأول للرماة الجزائريين وتم توزيع المهم على النحو التالي: ضابط صف للدعاية والإقناع والإرشاد، عريف أول لجمع الأسلحة والذخيرة، مساعد: مكلف بالمخابرات، وأحمد بن شريف مكلف بالتنسيق واعداد التعليمات الرئيسية، وحسب بن شريف فإن هذه الخلايا لم تكن تنشط بصورة فعالة إلا بعد الاتصالات التي أجريت مع قيادة الثورة بالمنطقة الرابعة[4].

[1] . جريدة المجاهد: عدد 84، تاريخ: 1960/12/12، ص 08.

[2] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.29.

[3] . تابليت عمر: مذكرات الضابط سالم جيليانو 1930-1962، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 34، 36.

[4] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 16.

ولكن الأهم في الأمر حسب ستيفاني شوفان أن الجيش الفرنسي ضمن من خلال المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية دعم المجهود العسكري الفرنسي من رفع التعداد ... ومقتضيات أخرى اقتضتها ظروف الحرب في الجزائر بالإضافة إلى أهداف سياسية.

مظاهر فقدان الثقة:

أدركت السلطات الفرنسية منذ وقت مبكر قد تكون سنة 1950 نظرا لاكتشاف أمر المنظمة الخاصة، ومراسلات مكتشفة تمت بين تيارات سياسية في الجزائر ومجندين جزائريين في الهند الصينية، وعديد التقارير تحدثت عن تواصل بين الأحزاب السياسية الجزائرية وعدد من المجنّدين في الجزائر، ونداءات تحث على عدم التجند... لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى تكثيف عمليات المراقبة للمجندين قبل وأثناؤ وبعد تجنيدهم، وهو ما توضحه العناصر التالية:

. مراقبة المجنّدين عند اندلاع الثورة:

. سنة 1951:

وأوردت التقارير تعداد المجنّدين الفعليين (les Appelées) جوان 1951 مع انتماءاتهم الحزبية ونسبها المئوية على النحو التالي[1]:

	مجنّدون	حركة انتصار الحريات الديموقراطية		الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري		الحزب الشيوعي الجزائري		الاجمالي	النسبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الجزائر	4291	709	18	18	0,4	25	0،5	758	17،5
وهران	2821	73	6،2	36	1،2	06	0،2	115	04
قسنطينة	4845	724	14،9	403	08،3	32	0،7	1159	23،9
المجموع	11957	1506	12،6	457	3،8	63	0،5	2026	16،9

مقابل تجنيد 5317 فرنسي ماي 1951.

[1] - **A.N.O.M**: GGA 3R 247 incorporation des français Musulmans, appel sous les drapeaux , textes reglomantaux, …..

يبدو أن قيادة الجيش الفرنسي كانت مدركة لمدى أهمية الاحاطة بانتماءات المجنّدين الحزبية أو السياسية، وهذا لتسهيل مراقبتهم للحد من عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين، والحيلولة دون تكوين شبكات خاصة داخل الجيش الفرنسي تكون تابعة أو تحت أوامر حركة سياسية وخاصة حركة انتصار الحياة الديموقراطية، التي اكتشفت قبل عامين أنها تملك جناحا مسلحا (OS)، وكذلك تجنبا لأي نشاط وطني من طرف المجنّدين الجزائريين داخل جيش الاحتلال الفرنسي.

ـ في عمالة الجزائر: (département d'Alger)

في مراسلة من وزارة الداخلية إلى عمال العمالات (les préfets) بتاريخ: 23 مارس 1951، تطلب منهم مراسلة المصالح المعنية لمراقبة العناصر الجزائرية التي هي قيد التجنيد، وهذا بناء على مراسلة من وزير الدفاع إلى وزارة الداخلية يؤكد فيها وجود مجنّدين الجزائريين ينتمون إلى منظمات متطرفة أو لها نشاطات وطنية –المقصود هنا هي التيارات السياسية– تشكل خطرا على أمن الدولة، وشدد على أن تكون عملية المراقبة بعد إرسال قائمة المجنّدين من مكاتب التجنيد ثم يكلف مفتشو الاستعلامات والشرطة والدرك بالتحقق من المعلومات المتعلقة بهم، ثم ترسل المعلومات إلى وزير الدفاع الوطني[1].

. الانتماءات السياسية لمجنّدي دفعة 1953:

يوضحها الجدول التالي[2]:

المقاطعة	المجموع	ح. انتصار الحريات الديموقراطية		ح. الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري		الحزب الشيوعي الجزائري		المجموع	
		عدد	نسب	عدد	نسب	عدد	نسب	عدد	نسب
الجزائر	991	142	14,32	03	0,30	04	0,40	149	15
البليدة	424	53	12,50	10	2,35	18	4,24	81	18,10
الشلف	706	60	08,49	41	05,80	08	1,13	109	15,43
أومال	691	61	08,97	09	1,30	08	1,15	78	11,28
المدية	132	23	17,42	/	/	02	1,51	25	18,93

[1] - **A.N.O.M:** 91/ 5Q 137 préfecture d'Alger bureau spécialisé de la défense national 1954-1961, militaires ayant appartenu à une organisation extremiste1960.
[2] - **A.N.O.M:** 1k 665 cabinets du préfet d'Alger affaires Militaires 1937-1961.

تيزي وزو	1392	392	28	26	1,86	15	1,07	433	31,10
مليانة	243	62	25,51	01	0,41	03	1,23	66	27,15
المجموع	4572	793	17,31	90	1,96	58	1,26	941	20,50

هذا الجدول بما يحمله من نسب مهمة جدا حول الانتماءات السياسية للمجنّدين الجزائريين لدفعة 1953، فأكيد أنها ستكون في الخدمة في الجيش الفرنسي سنة 1954، وبالتالي سيكون هؤلاء المجنّدون بناء على انتماءاتهم السياسية السابقة، وبالتالي سيكونون قاعدة مهمة للفرار، سواء تحت تأثير دعاية الثورة، أو بمبادرات فردية. الملاحظ أيضا أن رقم 941 مجند له انتماء سياسي من أصل 4572 هو أيضا رقم مهم جدا، خاصة إذا استطاع كل مجنّد اقناع على الأقل إثنان من رفقائه، سواء بالفرار أو بتقديم خدمات للثورة، فستكون النتائج جيدة.

ورد في مراسلة من وزارة الداخلية إلى المفتشية العامة للإدارة في مهمة فوق العادة للنواحي العسكرية، وإلى عمال العمالات، بتاريخ: 18 نوفمبر 1954 يطلب منهم مراقبة المستدعين للخدمة العسكرية بعد الانتهاء من مجالس المراجعة من حيث انتماءاتهم السياسية وتعاطفهم، وكل المعلومات المتعلقة بهم، وأوكلت هنا هذه المهمة إلى المكاتب العسكرية في العمالات التي ترسل المعلومات الأولية إلى مصالح الاستعلامات التي تقوم بالتحقيقات اللازمة بالتنسيق مع مصالح الدرك، والشرطة الحضرية، ... وبعدها ترسل القوائم إلى المديرية العامة للإدارة في مهمة فوق العادة، ومنها إلى قيادة الناحية العسكرية[1].

ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن نتيجة سنة 1954 فقط بل هو إجراء معمول به قبل سنة 1954 وهو ما تؤرخ له وثيقة أرشيفية صادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ: 23 مارس 1951[2]. ويبدو أن هذا الإجراء جاء عقب اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وتبين من خلالها التحضير لعمل عسكري تحت رعاية واشراف حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وكذلك وجود اتصالات وثيقة بين تيارات الحركة الوطنية والمجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، وثيقة أرشيفية صادرة عن الحكومة العامة للجزائر إلى عمال العمالات الثلاث وهران، الجزائر، قسنطينة بتاريخ: 28 أوت 1952 تأمرهم بضرورة مراقبة المجنّدين المستدعين للخدمة العسكرية ومعرفة كل المعلومات المتعلقة بهم من حيث انتماءاتهم السياسية. ومراسلة

[1] - **A.N.O.M:** 1k 665: op.cit.
[2] - **A.N.O.M**: 91/ 5Q 137: op-cit.

أخرى من وزارة الداخلية إلى مفتشي الادارات وإلى عمال العمالات بتاريخ: 22 فيفري 1952 تدعوهم إلى اتخاذ اجراءات التحقيق لمعرفة انتماء المجنّدين السياسية[1].

. المراقبة لسنة 1955-1956:

بمقاطعة الجزائر:

ـ بلدية أومال سور الغزلان (Aumale): في مراسلة من المفتش الرئيسي لشرطة الاستعلامات العامة إلى (commissaire divisionnaire) لشرطة الاستعلامات العامة للجزائر العاصمة بتاريخ: 05 ماي 1955 بخصوص مراقبة مجنّدي دفعة 1954 المشبوهين بنشاطات وطنية، بالبلديات المختلطة: مايوط، ودوار الريش، سيدي عيسى، بوسعادة، عين بسام، وتابلاط والبويرة، وبير غبالو. والبلديات الكاملة الصلاحية: سور الغزلان، عين بسام، بير غبالو، والبويرة. وعليه ذكرت الوثيقة الاحصائيات التالية: بتاريخ 03 جوان 1955:

. ب.م. سيدي عيسى: 07 بين مشتبه فيه، وثبوت انتماءاتهم لحزب الشعب.

. بلدية البويرة: 37 مجنّد منهم: 30 ينتمي حركة انتصار الحريات الديموقراطية، و 07 مشتبه فيهم.

. كاملة الصلاحية البويرة: 05 ثبوت انتماءاتهم السياسية 04 حزب الشعب وواحد من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (UDMA).

ـ الكاملة الصلاحية بير غبالو: مجنّد مشكوك فيه والأخر ثبت انتماؤه لحزب الشعب.

. الكاملة الصلاحية عين بسام: ثلاث مجنّدين ثبت انتماؤهم لحركة انتصار الحريات الديموقراطية.

. البلدية المختلطة البويرة: 19 ينتمي لحزب الشعب، 05 (UDMA)، 09 مشتبه فيهم.

. مختلطة مايوط: ذكر التقرير 50 عنصر وطني (éléments nationalistes).

. البلدية المختلطة بوسعادة: 04 عناصر تنتمي الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (UDMA).

. المختلطة عين بسام: 13 عنصر ينتمي لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية.

[1] - **A.N.O.M:** 1 k 665 cabinet du préfet d'Alger Affaires Militaires 1937-1961.

- البليدة: في مراسلة من في مراسلة من المفتش الرئيسي لشرطة الاستعلامات العامة بالبليدة إلى (commissaire divisionnaire) لشرطة الاستعلامات العامة بالبليدة بتاريخ: 25 ماي 1955 يخبره فيها بوجود مجنّدين جزائريين من البليدة ثبتت انتماءاتهم السياسية على النحو التالي: 08 من الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، 23 من حركة انتصار الحريات الديموقراطية، 26 مشكوك فيه.

- المدية في مراسلة من المفتش الرئيسي لشرطة الاستعلامات العامة بالمدية إلى (commissaire divisionnaire) لشرطة الاستعلامات العامة بالمدية بتاريخ: 24 ماي 1955، بخصوص دفعة 1954، فسجل التقرير 16 مجنّد متعاطف مع حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية[1].

- مليانة: في مراسلة من المفتش الرئيسي لشرطة الاستعلامات العامة بمليانة إلى (commissaire divisionnaire) لشرطة الاستعلامات العامة بالجزائر العاصمة بتاريخ: 25 ماي 1955، أحصت المعلومات وجود 217 مجنّد مشبوه بنشاط وطني لفت انتباه شرطة الاستعلامات[2].

- اورليون فيل: الشلف: في مراسلة من المفتش الرئيسي لشرطة الاستعلامات العامة بالشلف إلى مفتش المقاطعة لشرطة الاستعلامات العامة بالجزائر العاصمة بتاريخ: 25 ماي 1955، أحصت الاستعلامات 24 مجنّد مشبوه غالبيتهم ثبت انتماؤهم السياسي لحزب الشعب[3].

- تيزي وزو: تقرير بتاريخ: 28 ماي 1955 صادر عن شرطة الاستعلامات العامة ذكر: 285 مجنّد 90 من المئة لدفعة سنة 1954 ثبت انتماؤهم لحزب الشعب أو متعاطف معه.

- الجزائر: جاء في تقرير من شرطة الاستعلامات العامة بتاريخ: 31 أوت 1955 إلى عامل عمالة الجزائر، بخصوص المجنّدين لدفعة 1954 بمقاطعة الجزائر (département d'Alger) 153 مجنّد غالبيتهم ثبت انتماؤهم السياسي لحزب الشعب، أما بخصوص دفعة 1955 الذين ثبت انتماؤهم أو تعاطفهم مع قضايا وطنية 143 مجنّد بدون ذكر معطيات إضافية [4]. كما ورد في مراسلة من عامل عمالة الجزائر إلى الحاكم العام بتاريخ: 17 جوان 1955 تتعلق بوضعية المجنّدين من دفعة سنة 1955، فأشار التقرير أن 260 مجنّد مشكوك فيهم من جهة، وهم ينتمون إلى عائلات وطنية، بالإضافة إلى أن تحقيقات الشرطة أثبتت ولائهم وتعاطفهن مع الثورة، ووصفهم تقرير آخر صادر عن المكتب الرابع

[1] - **A.N.O.M:** 1k 665 op.cit.
[2] -ibid.
[3] - ibid.
[4] - ibid.

بتاريخ: 14 جوان 1955، بالخطرين والخطرين جدا، وأضاف بأن مصالح الأمن ستحدد وحدات تواجدهم للنظر في الكيفية اللازمة لمراقبتهم[1].

فيه تقارب في الأرقام بين دفعتي 1954 و1955. بمعنى أن التأثيرات الوطنية لا تزال سارية بعكس ما تدعيه الدعاية الفرنسية.

ـ عمالة وهران: (département d'Oran)

وجَّهت مراسلة من (Préfet d'Oran إلى Sous-Préfet) بتاريخ: 18 ديسمبر 1954 توضّح ضرورة التحقيق والتّقصي في قوائم المجنّدين الجزائريين لدفعة سنة 1955 ممن لهم شبهات بنشاط وطني.

وفي مراسلة من عامل عمالة وهران بتاريخ: 24 نوفمبر 1955 إلى نائب عامل العمالة Préfet (d'Oran a sous-Préfet) يطلب منه التقصي أو التحري عن المجنّدين الجزائريين المشبوهين بنشاطهم الوطني، من خلال الاطلاع على قوائم مجلس المراجعة لدفعة 1956 ومراسلة المسؤولين المحليين من (l'Administrateur et le Maire) وهذا انطلاقا من مرجعية رسالة رقم 716 بتاريخ: 03 جويلية 1953. واتخذت هذه الاجراءات من طرف السلطات الفرنسية خلال الأيام الأولى من اندلاع العمل المسلح في الجزائر.

حيث وردت العديد من التقارير من عمالة وهران وبالضبط من البلدية المختلطة تيارت تضبط العديد المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية تؤكد ولاءهم لأحزاب سياسية جزائرية مثلما توضحه وثيقة بتاريخ: 18 فيفري 1955 تشير إلى مجنّدين من دفعة 1955 ثبتت علاقتهم بالنشاط الوطني مع أحزاب سياسية وعددهم 11 أحد عشر مجنّدا، وتوضحه وثيقة أخرى بعنوان المجنّدون المسلمون المشتبه بنشاطهم الوطني بتاريخ: 14 ديسمبر 1955 بأن المجنّد (Achour .B) دوار توريش ينتمي إلى حزب الشعب، انتصار الحريات الديموقراطية (P.P.A)، والمدعو (Bouzakri. B) من بلدية عمي موسى مجنّد ينتمي إلى الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A). وكلاهما مجنّد لدفعة 1956. وفي مراسلة أخرى من (l'Administrateur de la commune mixte de djbel Amour Aflou) إلى السيد (le sous-préfet) بتاريخ 02 ديسمبر 1955 يوضح فيها أن قائمة تحمل أسماء مجنّدين جزائريين لدفعة سنة 6

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291, op.cit.

195 لا تبدو عليهم شبهات وطنية. كما أحصت وثيقة بتاريخ: 31 ديسمبر 1955 بتيارت: 08 ثمانية مجنّدين لدفعة 1956 لهم نشاط وطني وأغلبهم ينتمي لحزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وذكرت ذات الوثيقة ثلاث مجنّدين (03) من (Trézel) لهم نشاط وطني، وبفرندة أحصت 05 خمسة مجنّدين لهم نشاط وطني[1].

- **عمالة قسنطينة: (département de Constantine)**

في مراسلة من عامل عمالة قسنطينة (le préfet)، إلى قائد إحدى المقاطعات commandant la (division) بتاريخ: 26 أفريل 1956 يبعث من خلالها قائمة المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية من البلدية المختلطة خنشلة، الذين كانت لهم انتماءات سياسية قبل تجنيدهم، وذكرت الوثيقة هنا 32 مجنّد لهم نشاطات وطنية ومنهم من تم سجنه سابقا لذات السبب، وفي مراسلة سابقة بتاريخ: 17 جويلية 1956 من طرف المفتش العام للإدارة إلى (Commandant la Division) يدرج ضمنها تقرير بتاريخ: 04 جوان 1956 صادر عن المفتش العام للاستعلامات العامة، بخصوص المجنّدين الجزائريين لدفعة 1956 والذين لهم نشاط وطني قبل استدعائهم لأداء الخدمة الوطنية ويتعلق الأمر هنا بالبلديات المختلطة التالية: الأوراس، عين توتة، بريكة، بلزمة، عين القصر، والعلمة وبلديات سطيف، وخراطة، وعين عباسة، عين الروا، (Coligny)، (Colbert)، الأوريسية، أمبير، سانت أرنو (العلمة). ونفس المراسلة إلى سلطات مدينة سكيكدة بتاريخ: 30 ماي 1956 تضمنت معلومات حول المجنّدين الجزائريين لبلديات: سنت شارل (رمضان جمال)، جيماب (عزابة)، فليب فيل (سكيكدة)، قاسطونفيل (صالح بوالشعور)، البلدية المختلطة القل، تم إعدادها أيضا من طرف الاستعلامات العامة، وجاءت النتائج كالتالي: 11 مجنّد من جيمات (عزابة) منهم: المبحوث عنه لقضايا العدالة كالتخريب والسرقة والاعتداء، عضو مجموعة إرهابية، و48 مجنّد من فليب فيل (سكيكدة) لذات الأسباب ونفس المعلومات.

وببلدية القل: 05 مجنّدين لهم نشاطات وطنية، وبقاسطون فيل (صالح بو الشعور): 02 مجنّدان إثنان والداهما لهما إتصال بالثورة، وبسانشارل (رمضان جمال) 04 مجنّدين منهم المبحوث عنه، له أحكام قضائية غيابية، وواحد ببلدية جيماب (عزابة). وفي تقرير بتاريخ 28 فيفري 1956 من ضابط الشرطة المساعد للاستعلامات العامة بجيجل إلى المفتش الاقليمي للشرطة والاستعلامات العامة لجيجل ذكر 86 مجنّد لهم قضايا وطنية قبل تجنيدهم لدفعة 1956 ومنهم من تم تصنيفهم (rebelles) كما حذر التقرير

[1] - **A.N.O.M:** 926 / 80 juillet 1954-janvier 1957 doss: sur les conscrits Musulmans suspects d'un point de vue nationale, liste nominatives.

من خطورة تجنيد مثل هؤلاء الشباب، وما سيشكل وجودهم في الجيش من خطر، ونلاحظ أن التقرير حدد بعض أسماء الدواوير منها: الجناح، حيي أم أقريون، بني معمر، ايرجانة، واد نيل بوتناش، شاهنة، كمناطق خطيرة ينصح عدم تجنيد شبابها في الجيش الفرنسي لأنهم منتظمون في خلايا وهياكل (الخارجون عن القانون)، أو واقعون تحت ضغط نفسي من قيادة الثورة في المنطقة ومن دون شك ستشهد عملية تجنيدهم فيما بعد حالات فرار كبيرة[1]. كما ذكرت وثيقة أخرى بتاريخ: 16 أفريل 1956، من برج بوعريريج صادرة عن مصالح شرطة الاستعلامات، خاصة بالبلدية المختلطة المعاضيد، بعض الدواوير كمناطق خطر لا يحبذ التجنيد منها وهي: (Zemala, Taglait, Rilassa, Raba, Maadid, Mekarta), واعتبرتها واقعة تحت تأثير دعاية جبهة التحرير الوطني. وبالبلدية المختلطة أقبو(ببجاية) والبلديات الكاملة الصلاحية: أقبو-تاسمالت -صدوق بتاريخ 06 مارس 1956، ذكرت مصالح الاستعلامات أن حالة اللاأمن التي تسود هذه البلديات والضغوطات التي تمارسها قيادة التمرد ويضيف التقرير:" ليس لدى مصالحنا ما يضمن ولاء هذه العناصر من المجنّدين لمؤسسة الجيش الفرنسي. وفي تقرير من مصالح الاستعلامات بجيجل ذكر:" أنه من غير الممكن العثور على شاب أو فرد من مقاطعة جيجل إلا وهو تحت تأثير دعاية جبهة التحرير الوطني" لذلك نصح التقرير بعدم التجنيد أو حتى الوثوق في المجنّدين، وتوقع التقرير عمليات فرار كبيرة في قادم الاشهر[2]. ونفس المعنى حمله تقرير من ذات المصالح بتاريخ: 28 أفريل 1956 بجيجل بخصوص البلديات الكاملة الصلاحيات: زيامة منصورية، الشقفة، دوكاسن، ستراسبورك (Duquesne), (Chekfa), (Ziama Mansouria), (Strasbourg), والمركز البلدي (Metletine) بأن كل المسجلين المجنّدين إما ثوار أو هم تحت ضغط جبهة التحرير. وبعين البيضاء ذكر التقرير بتاريخ: 29 مارس 1956، (41) واحد وأربعون مجنّد لهم ارتباط بنشاطات وطنية وحتى أفراد من عائلاتهم. ومن باتنة أورد التقرير من مصالح الاستعلامات بتاريخ: 30 ماي 1956 أثنين وعشرون (22) بالبلدية المختلطة بلزمة، وعين توتة، مجنّدا مشكوك فيهم ومنهم من ثبت عنهم نشاطات الى جانب الثورة[3].

وبالنسبة لدفعة 1957 ذكر التقرير من عنابة بتاريخ: 06 ديسمبر 1956 وجود العديد من المسجلين المجنّدين من البلديات المختلطة التالية: القالة، تبسة، سوق أهراس، سيفية، سدراتة، ايدوغ (بين عنابة

[1] - **A.N.O.M:** 93 5Q 428 Affaires Militaires 1957, préfecture de Constantine Bureau spécialisé de la défense national, appelés ayant appartenue a une organisation extrémiste ou para extrémiste.
[2] - ibid.
[3] - ibid.

وسكيكدة)، القالة (la Calle), (Tbessa), (Soukahrass), (la Séfia), (Sedrata) (Edough) (Galma) لهم ارتباط وعلاقات متعددة الأوجه مع التنظيم الثوري في المنطقة[1].

خلال سنة 1957 وما بعدها لا يوجد ذكر للتيارات الوطنية لأنها ذابت في جبهة التحرير الوطني، ومن خلال محتوى الوثائق الأرشيفية السابقة المتعلقة بالتحقيق في الانتماءات السياسية للمجنّد الجزائري أثناء وقبل تجنيده للخدمة العسكرية الاجبارية نلاحظ النسب المئوية مرتفعة للشباب المجنّد مع ثبوت انتماءاته السياسية ونشاطاته الوطنية المعادية للأمن الفرنسي عموما، وهو ما يثبت بشكل لا غبار عليه علاقة هذا المجنّد الجزائري الوثيقة بقضية بلاده حتى قبل سنة 1954، وما بعدها بحيث سجل منذ سنة 1955 وجود تأثير وعلاقة متبادلة بين التنظيم الثوري بمختلف المناطق وهذه العناصر الجزائرية المجنّدة للخدمة العسكرية؛ وهو ما يفسر بدون شك الارتفاع الواضح لحالات الفرار كما سجلته مختلف المصادر الجزائرية والفرنسية وخاصة خلال مرحلة 1956-1957. وبالتالي يمكن إثبات الفرضية القائلة بالارتباط الوثيق والتأثُّر السريع بمجريات الحرب والمتغيرات التي فرضتها الثورة الجزائرية من طرف مجنّدي الخدمة العسكرية أكثر من غيرهم من الفئات الأخرى المجنّدة في جيش الاحتلال الفرنسي وهو ما قال به: عبد الرزاق بوحارة، وعائشة ليتيم، وستيفاني شوفان.

. المراقبة لسنة 1959: في مراسلة إلى (le colonel chef du service des Algériens de département d'Aumale) بتاريخ: 16 ديسمبر 1959 تطلب منه الجهات الوصية تطبيق الاجراءات الاحترازية التالية:

. التحقيق ومحاولة اكتشاف الأفراد المجنّدين الجديرين بالثقة والمجنّدين المشكوك في أمرهم في مقاطعة (Aumale).

ـ تزويد المصالح الادارية المخصصة بالمعلومات المتعلقة بأفراد الخدمة العسكرية من حيث سلوكهم وكذا معلومات اضافية لتمكين ذات المصالح من الاتصال بعالات المعنيين.

كما يتوجب مراقبة سلوكاتهم، والتبليغ عنها من طرف قائد الكتيبة إلى المصالح الإدارية المتخصصة[2].

[1] - **A.N.O.M:** 93 5Q 428 Affaires Militaires 1957, op-cit.
[2] - **A.N.O.M:** 9125 /7-9 affaires diverses. Formation civique des Militaires Nord Africains, correspondance, notes service. 1957-1961.

كما حاولت السلطات الفرنسية توجيه اهتمامات المجنّدين الذين أنهوا الخدمة العسكرية إلى الحياة العملية من أجل إبعادهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني، وهو ما أثبتته تقارير بتاريخ: 23 أفريل 1958 من إمكانية التنسيق بين مختلف القطاعات في الجزائر لدراسة الكيفية اللازمة لاستقبال بعض الأعداد من المجنّدين الجزائريين الذين أنهوا التزامات الخدمة العسكرية، هذا وأشار ذات التقرير أن الغالبية من هذه العناصر الجزائرية لم تتقبل الفكرة أو متخوفة منها جراء الاجراءات المعقدة المتعلقة بالعملية ذاتها، وكذلك التّخوف من عدم تقبل السلطات الحالية لهذا الاجراء في الجزائر. وفي الجهة المقابلة نجد التقرير أشار بضرورة إرسال عدد معتبر من المجنّدين الجزائريين المتحررين من الخدمة العسكرية إلى مراكز التكوين في فرنسا وهذا لتلبية الطلبات المستمرة من مختلف المصالح الاقتصادية والبلدية وحتى القوات الاضافية.

يبدو أن هذه الاجراءات والتي أشار إليها التقرير تم الحديث عنها خلال سنة 1956، ولكن طرأت عليها بعض التغييرات الشكلية، هي لامتصاص وتحييد الشبان الجزائريين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية الاجبارية في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، من الوقوع في دعاية جبهة التحرير الوطني أو أي نشاط وطني آخر يمكن أن يكون لصالح القضية الجزائرية وبالتالي محاولة إبقائهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية بعد تخرجهم من الخدمة العسكرية، وهو ما تكشف عنه وثيقة أخرى وهي وثيقة ملحقة لتعليمة صادرة عن القيادة العليا لمختلف الأسلحة (Inter Armes) بتاريخ: 17 مارس 1958؛ تشير إلى الاجراءات الواجب على المجنّد الجزائري القيام بها بعد انهاء التزاماته العسكرية وعودته إلى منزله:

- التقرب من وحدة الدرك الفرنسي لتسجيله

- الحضور لدى القيادة الاقليمية (commandement territorial).

- الحضور لدى الإداري أو مكاتب الشؤون الإدارية المتخصصة.

- تتولى مختلف الإدارات الإقليمية توفير الإمكانيات والشروط اللازمة إيجاد عمل للمجنّد المسرّح في أقرب وقت.

- يسهر قادة الوحدات على الاتصال بالمجنّدين المحررين العائدين إلى مناطقهم.

ـ على أجهزة الجيش اعداد تقارير كل ثلاثة عشر شهرا توضح فيها أعداد المجنّدين المسرحين من الخدمة، أعداد المجنّدين الذين تم توظيفهم[1]. هذه المظاهر من المراقبة للمجنّد الجزائري هي دليل واضح واعتراف صريح من المصادر الأرشيفية بعلاقة المجنّدين الجزائيين في جيش الاحتلال الفرنسي بقضية وطنهم.

05. العمل النفسي لمصالح الدعاية الفرنسية في أوساط المجنّدين الجزائريين.

أدركت السلطات العسكرية الفرنسية مدى الهوة أو الفجوة التي تفصل بين المجنّد الجزائري والمؤسسة العسكرية الفرنسية وخاصة ما تعلق بقضية الثقة من جهة والاندماج من جهة ثانية والعلاقة بيه وبين نظيره الفرنسي ثالثا وإيمانه أو قناعاته بالسياسة الفرنسية في الجزائر ومستقبلها من جهة رابعة.

وحسب ما أوردته ستيفاني شوفان (Stéphanie Chauvin) فإن قيادة الجيش الفرنسي قد أولت أهمية بالغة لتكوين المجنّدين لتحقيق أهداف وغايات لها علاقة كل العلاقة بما يجري من وقائع في الجزائر؛ سواء ما تعلق بالتأطير أو ما تعلق منه بتسهيل عملية الاندماج عن طريق تقديم دروس لرفع الأمية والجهل عن المجنّد، قصد الرفع من مستواه وخلق مواطن يتمتع بروح حية ولديه قابلية لتجاوز حاجز اللغة بين ما هو جزائري وما هو فرنسي، أي أن الهدف الرئيسي يتمثل في تحقيق مسعيين الأول عسكري أي تكوين جندي قابل لتحمل الأعباء العسكرية، والثاني تكوين فرد عامل وفي نفس الوقت يتمتع بصفات المواطنة[2].

وحسب ستيفاني شوفان دائما فإن السلطات الفرنسية سعت إلى تحقيق هدفين:

. الأول: تدعيم المجهود العسكري للجيش الفرنسي بتعداد بشري مهم من أفراد الخدمة الإجبارية.

ـ والثاني: خلق فئة من الشباب الجزائري تدعّم المجهود السياسي الفرنسي وإبعاد هؤلاء الشباب عن تأثير قيادة الثورة. وبالتالي سحبهم إلى الصف الفرنسي المنادي (بالجزائر الفرنسية) [3]. وبالتالي أصبحت الأولوية هنا في هذه القضية موجهة لإعداد فئة أو جزء من الشباب الجزائري عن طريق التكوين أو التأثير البسيكولوجي وبالتالي محاولة تكوين جزائريين يكونون نواة حقيقية تؤمن بالقضية الفرنسية وليس القضية الجزائرية.

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473 Action psychologique, Action psychologique auprès des soldats Français Musulmans 8em partie formation civique.
[2] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.24.
[3] - ibid, p.25.

ويبدو أن هذه الإجراءات قد تم العمل بها بعدما اكتشفت السلطات العسكرية مدى نجاعة التأثير الدعائي الذي أصبحت عليه الجماهير الشعبية الجزائرية جراء نشاطات جبهة التحرير الوطني، وللرد على هذا التأثير تم تأسيس المكتب الخامس[1] الذي تخصص في الجانب البسيكولوجي الذي وجه نشاطه إلى عموم الجماهير الشعبية وإلى العساكر الجزائريين من مجنّدي الخدمة الإجبارية والمنخرطين، وهذا قصد إبعادهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني والقضية الجزائرية عموما[2].

ويبدو أن عامل فقدان الثقة في المجنّد الجزائري جعلت السلطات العسكرية تركز على التكوين المدني وتستغني عن التكوين العسكري الحقيقي، وهو أيضا ما أثبتته معطيات سنة 1957 حيث رفعت السلطات العسكرية كل التحفظات على استعمال الأسلحة بالنسبة للمجنّدين المسلمين ولم يعد التكوين العسكري للمجنّد الجزائري كأولوية[3].

وهنا سجلت التقارير العسكرية أن العديد من المجنّدين الجزائريين أُمِّيون وبالتالي ليس لهم إطلاع واسع على مجريات الأمور لا في داخل الجزائر ولا خارجها ومستواهم لا يمكنهم من تحليل الوقائع السياسية والعسكرية وبالتالي يسهل على الجيش الفرنسي والمصالح النفسية التأثير عليه بناء على قناعاته السابقة حول قوة فرنسا ووجودها في مختلف مناطق العالم. وفي الجهة المقابلة يسهل التأثير عليه من طرف جبهة التحرير الوطني من خلال الدعاية المضادة من جهة وقناعاته الذاتية بالوضعية الصعبة التي آل إليها الجيش الفرنسي في الجزائر إلى سنة 1957 أمام التوسّع الواضح والمبادرات العسكرية والسياسية التي أحرزتها الثورة الجزائرية في الميدان[4].

وفي مراسلة من قيادة الجيش الفرنسي إلى قادة الوحدات والفرق العسكرية التي تضم مجنّدين جزائريين ورد أنه على مؤسسة الجيش الفرنسي أن تكون على قدر المنافسة الدعائية التي تشنها جبهة التحرير

---

[1] . **المكتب الخامس:** عرف في البداية باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي، بموجب قرار وزاري بتاريخ: مارس 1955، كانت بداية النشاط من شهر جويلية 1955، حددت مهامه بشكل دقيق بحيث يشمل التكوين والاعلام وكذا دعم وحدات حفظ النظام العام، كماوجه نشاطه إلى الفئات الشعبية، وهو ما ورد في مداخلة للوزير المقيم روبير لاكوست في المجلس الوطني بتاريخ: 22 جويلية 1956. **ينظر:** جمال قندل: مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية، الحرب النفسية أنموذجا 1954-1962، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع: 19، جامعة الشلف، جانفي 2019، ص 226.

[2] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op.cit.

[3] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.24.

[4] - Giraud Amandine: op.cit, p.p.84-85.

الوطني في أوساط العسكريين الجزائريين. وأضاف بأن هذه المعركة أو الحرب النفسية[1] يجب أن تجري في النفوس كما في الجبال. كما دعا هؤلاء الإطارات إلى تنسيق الجهود مع المكتب الخامس الذي تم تزويده بدليل للتكوين النفسي يساعد في تثمين وتكييف برنامج التكوين النفسي، وننقل هنا الهدف من هذا التكوين النفسي حرفيا حسب ما ورد في المراسلة: "إنني أعتمد عليكم في تعبئة وتوجيه النفوس والروح المعنوية لعسكريينا من فرق الرماة لخدمة القضية التي ندافع عنها في الجزائر"[2].

ويبدو أن مسألة التكوين النفسي للمجنّدين الجزائريين طرحت مبكرا بدليل وجود مراسلة بتاريخ 16 ديسمبر 1956 والمراسلة التي وجهها وزير الدفاع الوطني إلى سكرتير الدولة لدى القوات المسلحة بتاريخ: 08 جوان 1957 تتضمن الكيفية اللازمة لتفعيل نشاط مراكز التكوين والاجراءات المتعلقة بالتمويل والتكفل ... وفي وثيقة أرشيفية تم الحديث عن اجتماع بين عدد من الوزارات لدراسة إمكانية اقامة ثلاث مراكز للتكوين العسكري المحترف في فرنسا يضم 1800 مجنّد سنويا، كما تم الحديث عن تواجد تعداد 250 مجنّد جزائري للخدمة العسكرية يتلقون تكوينهم المحترف في مركز (rivesaltes) بداية من جانفي 1958. كما تلتها بعض الاجتماعات منها بتاريخ: 04 مارس 1958، وأعطيت بعض الاقتراحات أن هؤلاء الشباب بعد انتهاء خدمتهم العسكرية وتكوينهم سيوجهون إلى المصالح التالية: ثكنات خاصة، المصالح الادارية المتخصصة، المخزن، مصالح التهيئة والتطوير الريفية[3].

تشير إحدى الوثائق الفرنسية الصادرة عن المديرية العامة للنشاط الاجتماعي (Direction Générale de l'Action Sociale) والمكتب الثالث إلى مدير الغرفة العسكرية (Cabinet Militaire) بتاريخ: 13 جوان 1958، توضح هذه المراسلة أنه بناء على طلب سكريتير الدولة للقوات العسكرية البرية أنه يجب أن تحوز الجزائر على مركز للتكوين المحترف (centre de formation

[1] . تعتبر الحرب النفسية من أخطر أنواع الحروب، لأنها تستهدف عقول وأفراد الطرف الآخر، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، وتكمن الخطورة هنا كونها تهدف إلى تدمير الروح المعنوية للأفراد، وبالتالي صناعة إنهيار نفسي وفقدان للثقة في مؤسساتهم وفي المقابل تنمية الانبهار بالطرف المقابل . **ينظـر**: بوسنة محمود: دور الحرب النفسية في انجاح ثورة التحرير الجزائرية وافشال سياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطانية، مجلة أفكار وآفاق ، العدد 06، مجلد: 04، جامعة الجزائر2، 2015، ص 318.

[2] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op.cit.

[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 356 centres de formation professionnelle 1956-1958, centre de formation professionnel des Militaires Français Musulmans.

(professionnel تكون وظيفة هذه المراكز هي تكوين مجنّدي الخدمة العسكرية على وجه الخصوص في الستة أشهر الأخيرة المتبقية من خدمتهم بتعداد 1800 سنويا[1].

هذا ويبدو أن تهيئة الظروف والعتاد لتحيين العمل البسيكولوجي في الوحدات العسكرية للمسلمين الجزائريين انطلق منذ سنة 1957-1958 بدليل المراسلة من قائد القطاع العسكري قسنطينة إلى قائد الجيش الفرنسي والناحية العسكرية العاشرة بتاريخ 17 فيفري 1957، التي تحمل بعض الملاحظات[2] حول برنامج التكوين النفسي، والتعليمة النظامية من قيادة أركان الجيش الفرنسي بوهران والمكتب الرابع بوهران مرجعها (référence) في 04 أفريل 1957، ومؤرخة في 17 جوان 1957، تحمل وصفا العتاد والتجهيزات المخصصة للعمل والنشاط البسيكولوجي في مقاطعة وهران[3].

هذا وبدون شك فإن هذه الاستراتيجية من جيش الاحتلال الفرنسي تندرج ضمن الحرب النفسية بصورة عامة والتي تعتمد في مواجهة الحرب الشاملة، وتهدف إلى تدمير معتقدات وقناعات وترسيخ معتقدات وقناعات أخرى ومما حاولت المصالح النفسية الفرنسية هنا ترسيخه: ـ أن فرنسا جلبت الحضارة إلى الجزائر. ـ الجزائر فرنسية وستكون دائما فرنسية. ـ الحرب على الإرهاب حتى القضاء التام عليهم. ـ إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين. ـ الجيش الفرنسي يمكن له القضاء على الفلاقة واسترجاع الأمن والاستقرار. ما تقوم به فرنسا من عمليات التهدئة هو لصالح الجزائريين وفرنسا[4].

وأيضا في مذكرة صادرة عن المكتب الخامس بتاريخ: 23 أفريل 1958 تحمل في طياتها تحديد المسؤوليات داخل وحدات الرماة وكذا الأصناف المعنية بالتكوين. هذا ويبدو أن ضباط الصف خصص

---

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 493 centres de formation professionnelle 1958. Formation professionnel des F.S.N.A … des Appelées Musulmans 1958.

[2] . من خلال هذا التقرير نلاحظ أن صاحبه أشار على السلطات العسكرية الفرنسية ضرورة الاعتماد على كتاب جغرافية القطر الجزائري لأحمد توفيق المدني، واعتبر أنه مرجع أساسي في مناهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذا العديد من المدارس القرآنية والمعاهد، وبخصوص الهوية الجزائرية فنجد أيضا أن التقرير أشار بضرورة إدراج عناصرها الأساسية في هذا البرنامج منها: الإسلام ديننا، والجزائر وطننا، والعربية لغتنا، وألح أن هذه العناصر لا يقبل الجزائريون التخلي عنها بأي ثمن، وبخصوص الحضارة الفرنسية فذكر بأن الجزائريين لم يتقبلوا بعد هذه ولا يزالون متمسكين بجزائريتهم رغم وجود العديد منهم في خدمة فرنسا، واعتبر من الخطر والخطأ الاستمرار في ترويج ما يمكن اعتباره فرنسة في أوساط المجنّدين الجزائريين، وهنا قدم مثالا حيا عن وجود ثمانين من المئة من المعلمين والموظفين تكونوا في المدارس الفرنسية وتلقوا مبادئها أضربوا عن العمل دعما لنشاط جيش التحرير الوطني، ويقول: " وهو ما يدعونا لمزيد من الحذر التبصر". ويضيف يجب أن يرتكز هذا التكوين النفسي على أن فرنسا ستستمر في الجزائر خدمة لصالح المسلمين الجزائريين، والجمع بين مختلف العناصر الجزائرية والفرنسية، مع توضيح فضل فرنسا على الجزائر والجزائريين. **ينظـــــــر:** **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc1: op.cit.

[3] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op.cit.

[4] . بوسنة محمود: المرجع السابق، ص 338.

لهم تكوين مدته ستة أيام 06 تخصص فيها ثلاثة أيام الأولى لتلقى معلومات ومعارف حول جيش وجبهة التحرير الوطني (الحرب الثورية، الأسلحة، الايديولوجية المتبعة، تاريخ الجبهة والجيش، وثلاثة أيام الثانية تخصص لتقديم معلومات حول الجزائر وفرنسا (تاريخ فرنسا، تاريخ الجزائر، الاقتصاد الجزائري، مستقبل الجزائر الفرنسية)، وهي أيضا نفس المعطيات التي حملها البرنامج الموجه لمجندي الخدمة العسكرية المؤرخ: 06 فيفري 1958 والمقسم على أربع محاور:

الأول: تاريخ فرنسا، الثاني: دور فرنسا في تطور الجزائر اجتماعيا وثقافيا، الثالث: تاريخ الجيش الفرنسي، الرابع: الخدمة العسكرية، وترفق هذه المرحلة بأفلام سنمائية[1]. وفي تعليمة أيضا إلى قادة وحدات الرماة والصبايحية أوضحت أن الإطارات المكلفون بهم أيقنوا أنه ليس باستطاعتهم اليوم معاملة أو اعتبار العسكريين المسلمين الجزائريين كمرتزقة كما لا يمكنهم مراقبتهم بالصرامة الكافية، وهذا انطلاقا أو نظرا للنشاط الدعائي المكثف الذي تشنه جبهة التحرير الوطني وهو ما يتطلب منا دعاية مضادة تحمل نفس الطبيعة مع السهر على دحض وتكذيب أخبار وأكاذيب المنافس وهذا بالعمل النفسي داخل وخارج الوحدات العسكرية ما يسمح لنا بتحييد وتجنيب هؤلاء العسكريين دعاية العدو[2].

ويبدو من خلال تصفح الوثائق الأرشيفية أن هذا التكوين يحتوي على ثمانية إلى تسعة أجزاء لكل جزء منها محتواه وأهدافه المنتظرة:

ففي الجزء الأول: المعنون بما المقصود بالخدمة العسكرية؟: من خلال هذا الجزء يحاول التعريف بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، كما يوضح التكوين بأنها إلزامية لجميع المواطنين الفرنسيين، ونقطة أخرى مهمة يحاول التكوين في هذا الجزء اقناع المجنّدين الجزائريين بأن الخدمة العسكرية مهمة جدا للدفاع عن وحدة وسلامة وأمن الأمة الفرنسية، مع التركيز على أنها شرف ومسؤولية لحماية الجميع تحت راية العلم الفرنسي. الملاحظ أيضا أن الملف يحاول التركيز على قيم الرجولة والتكوين النفسي والبدني، والتضحية بالدم والنفس للمجنّد الجزائري من خلال تأديته لواجبه في الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى احتكاكه بزملاء له من الفرنسيين ذوي ديانة وثقافة مختلفة، وهو ما من شأنه أن يثبت للجزائري أنه يتلقى نفس التدريب ويؤدي نفس الواجبات مثل الفرنسيين[3].

[1] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op.cit.
[2] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op.cit.
[3] - **S.H.A.T:** 1H 2456 **:** 10^{em} région militaire bureau psychologique, formation psychologique des Appelés Français Musulmans.

يبدو أن القائمين على هذا التكوين النفسي قد أدركوا تماما العديد من القيم والمعطيات التي يقوم عليها المجتمع الجزائري مثل الرجولة والشهامة والثقة، والصدق ... لذلك تم التركيز عليها بشكل ملحوظ وهو ما من شأنه أن يؤثر على العديد من المجنّدين ويدخلهم في الصف الفرنسي.

ومن خلال الجزء الثاني: من برنامج التكوين يوضح القائمون عليه تاريخ الجيش الفرنسي في إفريقيا وبالخصوص فرق الزواف، الرماة الجزائريون، الصبايحية، كما يقدم للمجنّد الجزائري مشاركة ومجهود هذه الفرق والجيش الفرنسي عموما خلال الحربين العالميتين، ويتناول أيضا لمحة عن المحاربين القدماء وما قدموه من تضحيات في سبيل فرنسا[1].

أما الجزء الثالث: فقد تم تخصيصه لجغرافية فرنسا وتاريخها حتى بداية الثورة الفرنسية 1789، ثم تطور القوانين الاجتماعية فيما بعد، ليعرج بعدها إلى الدور الثقافي والسياسي للدولة الفرنسية في العالم، ومن هنا يهدف هذا الجزء إلى إبراز فرنسا كدولة ديموقراطية تسعى لمساعدة الدول السائرة في طريق النمو[2].

فيما خصص **الجزء الرابع** منه إلى لتقديم لمحة عن جغرافية الجزائر وتاريخها قبل الاحتلال الفرنسي، ومحاولة تفسير الاحتلال الفرنسي للجزائر، تقديم لمحة عن التطورات الحاصلة في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي وبالخصوص في الجانب الديني والثقافي، والاقتصادي وإبراز ملامح التأثير الفرنسي في الجزائر، يهدف هذا الجزء إلى ابراز الأفق البعيدة لمستقبل الجزائر الفرنسية – حسب التقرير والبرنامج طبعا –[3].

فيما عالج **الجزء الخامس** النقاط التالية: . أهداف المتمردين (الثوار، المجاهدين)، وأن الخارجون عن القانون لا يمكن أن يكتب لهم النجاح، تقديم العمل الثوري في الجزائر على صورة الارهاب، مع إبراز ملامح الصراع والاختلاف بين الأطراف الجزائرية، يهدف هذا الجزء إلى ايصال فكرة للمجنّد الجزائري مفادها أن من يقود العمل الثوري في الجزائر لا يمكن لهم قيادة الجزائر نحو الاستقلال[4].

هذا وقدم الجزء السادس: محتوى سياسة (التهدئة الفرنسية) في الجزائر والتي صورها من المحاور التالية: . ارادة الشعب الفرنسي، سياسة الحكومة الفرنسية التي تهدف إلى إجراء إصلاحات سياسية وادارية، اقتصادية واجتماعية، الدولة الفرنسية في مرحلة عمق الكفاح. يهدف هذا الجزء إلى اقناع المجنّد

[1] - **S.H.A.T:** 1H 2456 **:**op.cit.
[2] - ibid.
[3] - ibid.
[4] - ibid.

الجزائري في الجيش الفرنسي بأن الحل في الجزائر لا تعدو أن يكون في الجزائر مجتمع واحد فرنسي – مسلم (Franco - Musulmane)[1].

فيما حاول **الجزء السابع** إبراز دور مجنّدو الخدمة العسكرية من المسلمين الجزائريين في تحقيق التهدئة من خلال مظاهر الهيبة التي سيخلقها المجنّد الجزائري في أوساط الشباب الجزائريين، كما أوضح التقرير أن الدولة الفرنسية بمختلف فئاتها ستعترف بجميل وخدمات هؤلاء الجنود الجزائريين في خدمة فرنسا، من خلال هذا المجنّد ستحقق الدولة الفرنسية الثقة داخل المجتمع الجزائري، وأن هذه العناصر الجزائرية شاركت في تحقيق التهدئة بدون خلفيات سيئة للأسباب التالية: أن المجنّد الجزائري لا يخون مجتمع يكافح ضد الارهاب، الخارجون عن القانون مجرمون، الخارجون عن القانون عملاء لأطراف خارجية، الخارجون عن القانون قتلوا من المسلمين أكثر مما قتلوا من الأوروبيين، الخارجون عن القانون يعملون ضد القرآن، الخارجون عن القانون ضد مبادى الايمان، ولهذا فمن الواجب على المجنّد المسلم محاربة الخارجون عن القانون عن طريق: السلاح، التشكيك فيهم، عن طريق توعية المجنّد لمحيطه العائلي ومدينته وإبراز أين تكمن مصلحة الجزائر[2].

هذا ومن خلال ذات الوثائق المقررة في التكوين فإن الهدف الاساسي يتمثل في تحقيق المحاور التالية:

- لماذا تم استدعاء الشباب الجزائري لتأدية الخدمة العسكرية، ولماذا هذه الخدمة؟.

- أن تأدية هذه الخدمة هو شرف للمجند.

- يجب أن يفهم المجنّد قدرة فرنسا على البقاء في الجزائر، وأن هذا الأمر غير مشكوك فيه وهو لصالح الشعب الجزائري ذاته.

- تحضير المجنّد الجزائري للمساهمة والمشاركة الفعالة في تحقيق التهدئة في الجزائر.

. مع مراعات الجوانب التطبيقية التالية:" يجب أن يزيل تطبيقه الكامل التناقض والشك والتردد في أذهانهم واستبدالها باليقين المطلق الذي يجب ترجمته إلى تحديد واضح"[3].

[1] - **S.H.A.T:** 1H 2456 **:**op.cit..
[2] - **ibid**.
[3] - ibid.

كما ورد في احدى الوثائق بتاريخ: 16 ديسمبر 1956، تحتوي على محتوى البرنامج الذي سيقدم لمجندي الخدمة العسكرية من الجزائريين، (Formation Psychologique des Appelés Français Musulmans) في **جزئها الثامن** تحتوي على المحاور التالية مع وجود شروحات لكل محور:

ـ حقوق الانسان والمواطن ـ واجبات المواطن. ماهي واجبات وحقوق المواطن؟

ـ السلطة التنفيذية. ماهي مهام عامل العمالة نائبه ورئيس البلدية؟

ـ السلطة التشريعية. ماهي مهام السلطة التشريعية؟ ورئيس المجلس الوطني؟ ماهي وظيفة البرلمان؟ ...

ـ السلطة القضائية. كيف تطبق الأحكام القضائية؟

ـ تنظيم البلاد.

ـ التنظيم الاداري. ماهي أهمية الإدارات في البلاد؟

ـ تشريعات العمل. ماهي أهم مبادئ وتشريعات العمل؟

ـ العقود.

ـ القانون الوضعي للجزائر.

ـ وضعية الجزائريين المسلمين[1].

هذا بالإضافة إلى برمجة أفلام[2] متعلقة بالمرحلة وتحمل مصطلحات ذات دلالة تطورية. كما دعا القائمون على البرنامج إلى خلق جو من المرح والسرور والروح المعنوية والعمل الجماعي اعتمادا على

---

[1]- **A.N.O.M:** GGA 3R 463 action psychologique 1956-1958 note d'information, formation psychologique des appelées Français Musulmans 8 partie formation civique.

[2] . قد لا يختلف الدراسون على أن الحرب الدعائية خلال الثورة التحريرية كانت على أشدها بين المؤسسات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، وفي هذا الشأن وبالتحديد الجانب السينمائي عمد الجيش الفرنسي إلى انتاج ما يزيد عن 375 فيلم مضمنا إياها مقاطع تلمع السياسة الفرنسية في الجزائر بما فيها منجزات الجيش الفرنسي على أنها لصالح الجزائر والجزائريين، " أما الغاية فكانت إظهار الجمهورية الفرنسية قادرة على تأمين التعايش الممكن في الجزائر " فكان لابد لها من محاولة ترسيخ العديد من المحاور التي هي حقيقتها أهداف: ـ إظهار الجزائر كقطعة فرنسية متواجدة في شمال إفريقيا. ـ أنه لا حرب في الجزائر وإنما هي عمليات تهدئة. إبراز صورة الجيش الفرنسي المندمج مع السكان الجزائريين. ـ ابراز الطابع الإرهابي الوحشي لجبهة وجيش التحرير الوطني واعتبارهم متمردين وخارجون عن القانون. وهذه هي الدعاية التي أرادتها المؤسسة العسكرية الفرنسية أن تترسخ في الجزائر، يحدث هذا إلى غاية سنة 1958، لتبرز مرحلة أخرى من الصورة أو السينما الدعائية... **ينظـــر**: صالح علواني: المأزق الفرنسي في حرب التحرير من

الروح الحيوية وديناميكية المكونين، ومراعاة معنويات المجنّدين باجتناب ساعات التعب والحرارة، وترك حرية اختيار أماكن التكوين، وتجهير القاعات وأماكن التكوين بلوحات وملصقات تتلاءم وطبيعة التكوين المبرمج. ويسهر على تطبيق هذا البرنامج إطارات ضباط جزائريين سواء داخل القاعات أو أثناء فترات الاستراحة عن طريق الحوارات والأسئلة في إطار البرنامج المقدم[1].

وأوضح التقرير ضرورة توفير الامكانيات اللّازمة لإنجاح التكوين بالاعتماد أيضا على الإذاعة والصحافة باللغتين العربية والفرنسية؛ وفي هذا الصدد خصص مصالح التكوين النفسي صفحة يومية أو أسبوعية في جريدة (le Bled)[2] تحمل الأخبار السياسية والمشاريع في الجزائر، تقول التقارير أن الهدف منه هذه الخطوة هو التوعية السياسية الذاتية للمجنّد المسلم من خلال تلقيه لهذه الأخبار مع الاطلاع على التعليقات بشأنها وتناقل هذه المستجدات على شكل حقائق ولم لا كقناعات بين زملائه، وهو ما يندرج ضمن التكوين السياسي[3].

هذا بالإضافة إلى دعوة المكتب الخامس لكل الإطارات الفرنسيين للعمل على تسهيل اندماج العسكريين المسلمين عن طريق تكثيف الاتصال بهم والاحتكاك بهم تلقائيا لسماع شكاويهم وكذا الصعوبات التي يواجهونها، وهو ما ورد في تقرير لذات المكتب جويلية 1958:" يجب تشجيعهم على التحدث بحرية تامة عن مشاكلهم، ولا يجب أن نتركهم وحدهم في ترددهم وشكوكهم "[4].

كما أن فئة الضباط الجزائريين تم إخضاعهم لتكوين أو نشاط نفسي؛ وهو ما تكشف عنه مذكرات خالد نزار بأن العديد من الضباط الجزائريين الذين تم نقلهم إلى ألمانيا تم إخضاعهم بل وإجبارهم على الخضوع إلى نشاط بسيكولوجي وهنا يقول:" أنه كان يتوجب علينا خلالها الالحاح على ضرورة التعاون مع القوات الاستعمارية "، ويؤكد خالد نزار على معاناة المجنّد الجزائري خلال هذه الفترة فيقول:" وكنت

خلال السينما وحرب الجزائر أو البروباغندا على الشاشة 1945-1962 لسيباستيان دونيس، المجلة التاريخية الجزائرية، ع: 03، جامعة المسيلة، جوان 2017، ص ص 177-180.

[1] - **S.H.A.T:** 1H 2456 : op.cit.

[2] . حسب تقرير للجنرال دولاك بتاريخ: أوت 1957 فإن جريدة البلاد توزع في الجزائر على نطاق واسع وخاصة بين العسكريين، حيث أشار إلى توزيع 250 ألف نسخة سنة 1957، وهدفها التعريف بمنجزات فرنسا في الجزائر، ونقل أخبار التهدئة... ينظر:
Madame Ludivine Bantigny; Jeunes Appelés et rappelés en guerre d'Algérie ،Matériaux pour l'histoire de notre Temps, N°74, France, 2004 , p 59. https://www.persee.fr/doc/mat_0769-3206_2004_num_74_1_981.

[3] - Giraud Amandine: op.cit, p.69.

[4] - ibid, p.62.

أحس أن تلك الحصص تعذيب حقيقي، فأتصبب عرقا وأعجز عن إيجاد الكلمات بالقول:" أفهمتم ؟ "[1].

ومن خلال المعطيات التالية أيضا:

ـ يشير ملحق أحد التقارير عن المكتب الخامس أن 71 ضابط مسلم، بتاريخ: 15 مارس 1958، يخضعون لتربص التكوين النفسي[2].

ـ وهو ذاته التقرير الذي تحدث عن مهمة خاصة من ضباط المكتب الخامس في أوساط وحدات الرماة الجزائريين والصبايحية، بتاريخ: 13 فيفري 1958، فجاء في الصفحة الثانية من الملحق مايلي:

ـ الحصة الأولى صباحا حول: الحرب الثورية خصائصها ووسائلها. مساء: تاريخ جبهة التحرير الوطني في إطار الحرب الثورية.

ـ الحصة الثانية: صباحا: الأيديولوجية الدكتاتورية للمتمردين.، مساء: إيديولوجية المتمردين إيديولوجية للتدمير.

ـ الحصة الثالثة: صباحا: الإيديولوجية الشيوعية دكتاتورية ومدمرة لا تخدم الافراد وانما تخدم الجماعات، مساء: حوارات ونقاشات حرة.

ـ الحصة الرابعة: صباحا: تاريخ وجغرافية فرنسا. مساء: تاريخ الجزائر قبل 1830 وبعدها.

ـ الحصة الخامسة: صباحا: الجزائر الجديدة، المستقبل السياسي والاداري، قانون الاطار، فيلم سنيمائي. مساء: الجزائر الجديدة، المستقبل الاقتصادي والاجتماعي، فيلم سنيمائي.

ـ الحصة السادسة: صباحا: الجزائر الجديدة، مكانة الجزائر في افريقيا. مساء: الجزائر الجديدة[3].

ـ هذا وأدرج المكتب الخامس مراسلة من القائد العام للجيش الفرنسي (général de corps d'Armée) إلى قائد الناحية العسكرية العاشرة والقائد الأعلى لمختلف الأسلحة، بتاريخ: 12 فيفري 1958، تشير إلى الوحدات الجزائرية المعنية بالتربص النفسي وهي كالتالي: الكتائب 5، 17 للرماة (5em B.T.A)، (17B.T.A)، (1er RGT Algériens)، الكتيبة 9 (9em B.T.A)، (1er GMT des Spahis Algériens)، (5em RGMT des Spahis Algériens)، (1er B.T.A)، وأشار التقرير إلى أن 23

[1] ـ خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص 27-28.

[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473 Action psychologique, Action psychologique auprès des soldats Français Musulmans 8em partie formation civique.

[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473, op.cit.

ضابط مسلم من أصل 33 شاركوا في التربص النفسي بإهتمام كبير، أما العشرة المتبقين شاركوا في نهاية التربص، وعليه فقد أدرج التقرير أن هذه الوحدات التي خضعت للتكوين النفسي لم تسجل حالات فرار من 01 جانفي 1958، ولكن في الجهة المقابلة سجل التقرير حالات فرار من العسكريين الجزائريين مع حمل السلاح وسجل الإحصاء التالي: 11 عسكري مسلم هم تحت تأثير دعاية جبهة التحرير[1].

هذا وأعطيت أوامر وتوجيهات لكل العسكريين الفرنسيين في تعاملاتهم مع العسكريين المسلمين تتضمن النقاط التالية:

- مراعاة المساواة التامة بين كل العسكريين وخاصة تجاه المسلمين.

- مرافقة ونصح العسكري المسلم في حالة نقص الخبرة والتجربة.

- الاحتكاك بالمسلمين في الغرف والمطعم الجماعي ...

- التعامل بروح الأخوة معهم خاصة في الأماكن المدنية.

ولتطبيق هذا العمل البسيكولوجي أشارت التقارير بضرورة توفير إطارات عسكرية كفئة لها من الخبرة ما يكفي لمساعدة المسلمين على الاندماج ولا بد من حوزتهم على: الخدمة سابقا في شمال إفريقيا، معرفة باللغة العربية والحديث بها، يجب تدعيم تدريس اللغة العربية في المدارس الفرنسية. كل هذه الاجراءات هي لجعل العسكري المسلم الجزائري يشعر بجو من الثقة والراحة، وكأن الجيش الفرنسي هو عائلته الثانية. هذا وقسمت الباحثة إدماج العسكريين المسلمين إلى إدماج في الحياة اليومية أو عن طريق الحياة اليومية، والنوع الآخر هو الإدماج عن طريق الترقية[2]. إلا أن هذه السياسة من قبل الإدارة الفرنسية أثبتت فشلها في هذا المجال بدليل استمرار مظاهر الكره والتباعد بي الأفراد العسكريين المجنّدين؛ وهو ما دلت عليه التقارير العسكرية وشهادات المجنّدين الفرنسيين، الذين أكدوا أن المجنّد الجزائري كان دائما يحس بالعزلة وثقل الأعباء العسكرية[3].

. كما أشارت ذات التقارير أن الفترة من نوفمبر 1954-نوفمبر 1956 تميزت بالمبادرة من طرف جبهة التحرير الوطني، وفي المقابل تراجع النشاط البسيكولوجي لجيش الاحتلال الفرنسي، ويقول التقرير أن الوقت قد حان لاستغلال العديد من المعطيات التي هي في صالحنا والمتمثلة في: النجاحات العسكرية

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473, op.cit.
[2] - Giraud Amandine: op.cit, p.63.
[3] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.24.

والبسيكولوجية في الجزائر، الوقائع في بولونيا، هنغاريا، مصر، الوضعية العامة في الجزائر، الالتحاقات المعتبرة من مقاتلي جيش التحرير بجيش الاحتلال الفرنسي[1].

وتشير إحدى التقارير إلى الأهداف الواجب تحقيقها من خلال الحصص الموزعة في التكوين كالتالي:

- بأن فرنسا ستبقى في الجزائر.

- أن التمرّد في الجزائر محكوم عليه بالفشل.

- أن المتمردين في الجزائر على خطأ فيما هم فيه.

- أن أحسن الحلول في الجزائر هو الحل الفرنسي.

- ضرورة المشاركة في خلق وتحقيق مجتمع فرنسي جديد[2].

ولابد أن ترتكز هذا التكوين على إنشاء نواة من جنود فرنسيون من أصول شمال إفريقية (F.S.N.A) في كل وحدة عسكرية والتي تستطيع القيادة من خلالهم استثمار تأثيرهم على زملائهم بفعالية. وعلى المصالح الادارية مراقبتهم بعد الانتهاء من التزاماتهم العسكرية وتجميعهم في جمعيات محلية.

- هذا وأقرت وثيقة صادرة عن المكتب الخامس بتاريخ: 15 ديسمبر 1959 أن من أهداف هذا التّكوين (formation civique) أيضا هو:

- تجنيد أكبر قدر من السكان الجزائريين.

- التخطيط لمستقبل (الجزائر الفرنسية).

- عزل ومن ثم تحطيم المتمردين: (les rebelles).

- تمكين المجنّدين للخدمة العسكرية وحتى المتطوعين من لعب دورهم الأساسي في المدني في المجتمع.

[1]- **A.N.O.M:** GGA 3R 463 action psychologique 1956-1958 note d'information, formation psychologique des Appelées Français Musulmans 8 partie formation civique.
[2]- **A.N.O.M:** GGA 3R 356 Centres de formation professionnelle 1956-1958 , Centre de Formation professionnel des Militaires Français Musulmans.

ـ والتأكيد أو ضمان انخراط عسكريي (F.S.N.A) في القضية الفرنسية وإبعادهم عن تأثير دعاية جبهة التحرير الوطني.

ـ تثبيت معتقد أن النشاطات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تبذلها فرنسا في الجزائر هي للصالح العام ولمستقبل الجزائر.

. حتى تجعل منهم من أفضل الدعاة لما تصطلحه الدوائر الفرنسية(الجزائر الفرنسية)،

. المعنيون هم الاطارات الضباط وصف الضباط بفضل مكانتهم في أعين السكان سيحافظون على هيبة فرنسا.

ـ هذا التكوين يسمح بتكوين عسكريين منخرطين (F.S.N.A) ذوي ثقة ويكونون هم الناطق الرسمي باسم زملائهم حتى من الخدمة العسكرية.

ـ من خلال هذا التكوين سيصبح مجنّدو الخدمة العسكرية قيمة مضافة، حتى داخل المجتمع في الحياة المدنية في أعين السكان.

ـ نستطيع من خلال هذا التكوين صناعة عناصر من السكان الجزائريين تكون للقيادة قدرة السيطرة عليهم ومن خلالهم نبني آمال كبيرة في الجزائر.

. يكون هذا التكوين تحت اشراف إطارات فرنسية متخصصة لتكوين شخصيات من (F.S.N.A) لجزائر الغد. ـ يسعى هذا التكوين أيضا إلى خلق جو من الثقة والحيوية والصداقة والاندماج بين المجنّدين الجزائريين والمجنّدين الفرنسيين[1]. وهو ما أكده أحد (Générale de Corps d'Armée de Constantine) إلى قيادة الجيش الفرنسي بتاريخ: 25 جوان 1957 والذي ذكر أن من أهداف هذا التكوين النفسي للمجنّدين الجزائريين وخاصة مجنّدو الخدمة العسكرية هو اقناعهم واطلاعهم على العدالة الفرنسية والتشريع الفرنسي في العدل والعمل والجانب الاجتماعي، هذه المعطيات كلها ستساعد على خلق وتكوين مواطنين مقتنعين بالجزائر الفرنسية الجديدة، وخاصة إذا تزامن هذا مع تعلمهم للغة الفرنسية التي

[1] - **A.N.O.M:** 9125 /7-9 Affaires diverses. Formation Civique des Militaires Nord Africains, correspondance, notes service. 1957-1961.

تساهم هي أيضا في خلق التقارب والتواصل بين الشعبين الفرنسي والجزائري المختلفين عرقيا وثقافيا، وكذا تكوينهم المحترف يسمح بوجود خزان ومورد لسوق العمل[1].

وأشارت إحدى التقارير الصادرة بتاريخ: 20 جانفي 1960: أنه على الجيش الآن كسب القلوب والعقول لصالح قضية الجزائر الفرنسية، لذلك فمن المهام المتطلع بها هي التربية المدنية للمجنّدين: (F.S.N.A) في مراكز التدريب حتى بالمتروبول[2].

كما حملت مراسلة من وزير الجيوش الفرنسية بتاريخ: 20 أكتوبر 1960 تعليمة تحت عنوان: "تعليم اللغة الفرنسية للمجنّدين الجزائريين" وألح على ضرورة مواجهة الحملة الدعائية[3] التي تشنها جبهة التحرير الوطني في فرنسا في أوساط المجنّدين الجزائريين[4].

وهنا يسجل تقرير مهمة للنقيب (Herbeuse) خلال مهمته داخل ثكنات الرماة الجزائريين (الوحدة المقصودة هنا: (2^{em} compagnie du 29^{em} B.T.A) لاختبار مدى نجاعة عمل ودعاية المكتب الخامس، فطلب من أحد الرماة الجزائريين ترجمة الجملة التالية:" (vous qui êtes ici loin de la ville)، فكان رده كالتالي:" (vous qui êtes ici tristes et prisonniers)، وطلب من أحدهم أيضا أن يترجم له هذه الجملة:" les Fellaghas disent que" " الفلاقة يقولون" فما كان من المجنّد الجزائري إلا أن رد عليه:" les Moudjahidines disent que" " المجاهدون يقولون" وفي سؤاله أيضا للمجندين الجزائريين حول "فكرة الحرية" يقول:" أن ردهم كان سريعا عن طريق المترجم: هو حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ". وفي آخر المهمة إستنتج النقيب أن هذه الوحدات من الجزائريين هي تحت تأثير دعاية داخلية. لذلك دعت وثيقة ملحقة أن يكون الهدف الأساسي لهذا التكوين النفسي هو تحويل هؤلاء المجنّدين إلى مناصرين لتوجهاتنا ومعارضين لتوجه والايديولوجية الثورية لجبهة التحرير الوطني[5].

ولكن رغم هذا العمل البسيكولوجي المكثف على المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي بغرض تحويل عقيدته العسكرية وقناعاته لم تأت أكلها، فخلال سنة 1961 وأمام المظاهرات التي عرفتها مختلف

---

[1] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1.

[2] - **A.N.O.M:** 9125 /7-9 op.cit. .

[3] - وحسب ما أشار إليه الباحث الفرنسي سيباستيان دونيس: فإن الدعاية الفرنسية عبر السينما أتخذت منحى آخر بعد قدوم الجنرال ديغول إلى الجزائر؛ وهذا عبر التحضير النفسي للرأي المحلي لقبول فكرة فرنسا الغد، التي لابد لها أن تتطور وتتقدم من دون الجزائر. ينظر: صالح علواني: المرجع السابق، ص 180. أي بداية التحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال.

[4] - **S.H.A.T:** GR 1 h 2456 doc 1: op-cit.

[5] - **ibid**.

أنحاء الجزائر رفض مجنّدو الخدمة العسكرية بجيجل الخروج ضد إخوانهم المتظاهرين، وأعرب مجنّدون الخدمة العسكرية بمنطقة القبائل عن مواقفهم صراحة بعدم رغبتهم في المشاركة في العمليات العسكرية ضد إخوانهم المجاهدين في الجبال وذكر التقرير مايلي:" إذا صعدنا الجبال للقتال فإننا سنطلق الرصاص باتجاه السماء، وإذا توفرت لنا معلومات فلن نخبر بها قادتنا "[1].

السؤال المطروح: هو لماذا انتظرت فرنسا كل هذا الوقت لطرح قضية المساواة وادماج العسكريين الجزائريين؟ الجواب هو بسبب التغيرات التي أحدثتها الثورة الجزائرية منذ سنة 1954، ويبدو أن هذه الاصلاحات الفرنسية تجاه العسريين الجزائريين قد جاءت في ثوب أو ميزان تنازلات بسبب نجاعة وقوة دعاية جبهة التحرير من جهة، وعدم قدرة الجيش الفرنسي منذ سنوات طويلة على دمج العسكري المسلم إلى درجة يصبح يؤمن بمبادئه، وبسبب عدالة القضية الجزائرية من جهة أخرى وهو ما دعا العسكري الجزائري في الجيش الفرنسي أن يعبّر عن مواقفة الإيجابية في كل فرصة أتيحت له تجاه قضية بلاده.

6 ـ مجنّدون جزائريون قدماء في جيش الاحتلال الفرنسي أعداء للثورة:

إذا كان صنف من الجزائريين قد تجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي طواعية أو إجباريا وبقيت فيه الروح الوطنية وخدم الثورة الجزائرية حتى من داخل المؤسسة العسكرية بشتى الوسائل، فإن هناك صنف آخر من المجنّدين وقفوا موقف العداء بل الخيانة من القضية الوطنية واستطاعت المخابرات الفرنسية توظيفهم لضرب قدرات الثورة السياسية والعسكرية وفي مختلف الولايات من ربوع الجزائر، كما استطاعت بفضلهم بحكم خبرتهم ومعرفتهم الميدانية للمراكز والأفراد أن تضرب معاقل الثورة وقياديّيها وتفشل بعض المخططات وتلحق خسائر بصفوف الثورة.

وهنا يمكن أن ندرج عديد النماذج وفي مختلف الولايات؛ ففي الولاية الرابعة نجد الضابط السعيدي، وهو مجنّد في الجيش الفرنسي منذ شبابه، يتميز بخبرة عسكرية وتدريب عالي خاض حرب الهند الصينية، وبعد أن اشتد عود الثورة وتنظيماتها السياسية والعسكرية والإدارية بعد مؤتمر الصومام الذي أقر بإنشاء الولاية السادسة لمد نطاق الثورة إلى الجنوب في إطار تنظيم سياسي وعسكري كالولايات الأخرى،

[1] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.348

وعند بداية تنظيم هذه الولاية أواخر 1956 وتشكيل نواتها السياسية والعسكرية وصلت أخبارها إلى المخابرات الفرنسية[1].

وبتواجد المجنّد السعيدي بالمنطقة في إطار إجازة ربطت قيادة المنطقة الاتصال به للانضمام إلى صفوف الثورة واستكمال متطلبات الواجب الوطني وخدمة الثورة بالنظر إلى المؤهلات التي يحوزها، وهنا يذكر المجاهد لخضر بورقعة:" فوقعت عليه عين المحافظ السياسي الذي دعاه إلى تلبية واجب الجهاد مستبشرا بما يمكن أن يفيد به الثورة نظرا لخبرته العسكرية وتدريبه المحكم..."[2]. وحسب التقرير فإن هذا الرجل يفتقد إلى تكوين سياسي وتاريخي بالإضافة إلى تساهل قيادة المنطقة في تجنيد الإطارات دون التحقيق في طموحاتهم وماضيهم وأهدافهم. وهو ما جعل الشريف بن سعيدي يكون في مكانة مرموقة ضمن إطارات المنطقة، ومهنا يسعى لحماية نفوذه[3].

على إثر هذه المعطيات ربط السعيدي الاتصال بالمخابرات الفرنسية التي سارعت إلى دسه في صفوف الثورة بالولاية السادسة لتحقيق تشتيت صفوف الثورة بها واغتيال قادتها البارزين وخلق الفوضى وزرع الشك بين عناصرها وهي الأهداف التي أحكم العميل السعيدي تنفيذها، وفي غضون شهر قضى على عدد كبير من عناصر المنطقة، ليتساءل التقرير:" هل هي مهمة كُلِّف بها من طرف الجيش الفرنسي لزرع سياسة التفرقة في صفوف الثورة؟"[4] فكان له أن نفذ العمليات التالية:

. اغتيال المجاهد الرّوجي وأفراد فرقته بمنطقة الكرمة بين الولاية الرابعة والسادسة والادعاء بأنهم وقعوا في كمين نصب لهم من طرف الجيش الفرنسي وقام بإطلاق النار على ذراعة كدليل على ذلك.

ـ حضور الاجتماع التنظيمي الذي عقده علي ملاح لضبط التنظيم والاتفاق على خطة العمل بالولاية، وبالتالي اطلع عن كثب على التنظيم الساري داخل الولاية.

ـ اغتيال العديد من إطارات الولاية السادسة ومنهم سي احسن وبلعيد والزوبير بعد إيهامه إياهم بزيارته لتعريفهم أكثر بالمنطقة. ـ اغتيال قائد الولاية علي ملاح وكاتبه عبد الحميد في قرية السيوف غرب

[1] . لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2000، ص 91 .

[2] . المصدر نفسه، ص 91 .

[3] . المنظمة الوطنية للمجاهدين (الجزائر): تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، التقرير السياسي، ، ج1، الجزائر، 1984، ص 147.

[4] . المنظمة الوطنية للمجاهدين (الجزائر): تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، التقرير السياسي، ، ج1 المصدر السابق، ص 147.

الدراف بعد الاتصال به واطلاعه أو إيهامه أن الوضعية في منطقته غير مستقرة وتتطلب حضوره الشخصي[1].

وبعد هذه الفصول من عمليات الغدر والاغتيال من طرف السعيدي في حق إطارات ومجاهدي الولاية وصلت أخباره إلى سي محمد بوقرة بعد فرار أحد جنود السعيدي وأخبر بالوقائع، هنا يقول لخضر بورقعة:" خطط سي محمد للإيقاع بالخائن بموجب خطة مضادة... لكن العميل فطن لهذه الخطة...".

وبعد هذه الانجازات لصالح المخابرات والجيش الفرنسي عاد السعيدي وانضم ثانية إلى الجيش الفرنسي الذي أغدق عليه الأموال وتمت ترقيته إلى رتبة عقيد وزودت جماعته بالأسلحة الحديثة[2]. وبسط نفوذه على نواحي من سور الغزلان وسيدي عيسى، "ولقد عانى المواطنون الكثير من أعماله الاجرامية، وأصبح جيش التحرير الوطني يتابعه عسكريا"[3].

من خلال هذه المعطيات يمكن الحديث عن التوظيف الجيد من طرف المخابرات الفرنسية لبعض المجنّدين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي ممن لم تستيقظ فيهم الروح الوطنية فقدموا خدمات جليلة للجيش الفرنسي ضد أبناء جلدتهم.

وهناك أيضا عسكري آخر ذكرته تقارير الولاية الرابعة تحت اسم: مخلوف عبد القادر بن بو عبد الله، يحمل رتبة ضابط صف في الجيش الفرنسي، تحصل على التقاعد من صفوف الجيش ولكنه بقي يعمل لصالح العدو، قتل من طرف جندي فرنسي بالثكنة العسكرية الرحى بتاريخ 07 جوان 1957 عند محاولته الدخول على المساجين في حالة سكر[4].

وفي الولاية الأولى رصدت لنا مذكرات الرائد مصطفى مراردة تفاصيل قضية خيانة للقضية الوطنية من طرف ضابط جزائري في الجيش الفرنسي إسمه بادي، تدرج في سلم الرتب العسكرية إلى رتبة عقيد أنهى خدمته فأحيل على التقاعد، وهو من عرش أولاد علي براس العيون (المنطقة الأولى)، استطاع التقرب من مسؤولي المنطقة فتم تكليفه ببعض المهام لكنه في الخفاء كان لعمل لصالح أجهزة تجسس فرنسية، فكان أن تم تكليفه بمهمة تصفية رئيس بلدية راس العيون ـ الذي إعتاد التسوق إلى مدينة سطيف ـ يساعده

---

[1] . لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 92. 93.

[2]- Mohamed Teguia: op.cit, p.58.

[3] . المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر، المصدر السابق، ص 148.

[4] . المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي للمجاهدين بالشلف، قسمة المجاهدين سيدي عكاشة: تسجيل أحداث الثورة التحريرية الكبرى على مستوى تراب بلدية سيدي عكاشة، ص 11.

فدائي باسم صالح غوشت، لكن العملية يتم تأخيرها عمدا من طرف هذا الضابط، الأمر الذي دعا قيادة المنطقة ترتاب لأمره فتمت مراقبة تحركاته فتبين أنه يعمل في لجنة للتّجسس على الثوار لصالح جيش الاحتلال الفرنسي، فتم الترصد له في إحدى الاجتماعات في بيته فتم اعتقاله فوُجِد لديه وثائق وخريطة تتضمن مخطط انشاء محتشد بالمنطقة، وأجري معه تحقيق من طرف مصطفى مراردة وسعدان والسعيد بورادي، فاعترف بأنه جاسوس لصالح فرنسا، فتم إعدامه في ناحية باريكة[1].

كما نجد في نفس المذكرات لمصطفى مراردة حادثة أخرى بطلها أحد العسكريين المتقاعدين من الجيش الفرنسي، وهو شريف شريف، وهو شقيق محمود الشريف (قائد الولاية الأولى)، يقول مصطفى مراردة أن هذا العسكري إستجاب لمشاريع الجنرال ديغول ومنها مشروع لجان الإنقاذ الشعبي في الجزائر لإضعاف الثورة، فسارع هذا النقيب لتكوين لجنة من أعيان المنطقة برئاسة شيخ زاوية بن الدراجي الذي تمت تصفيته سنة 1958، لكن النقيب المعني فشلت كل محاولات اغتياله حتى الاستقلال أين غادر إلى فرنسا وبقي هناك[2].

وفي الولاية الثانية ينقل لنا علي كافي قضية أبطالها مجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي تم توظيفهم لضرب الثورة من داخل صفوف جيش التحرير الوطني، وفي هذا الصدد أقدمت السلطات العسكرية الفرنسية على تأسيس مدرسة جندارك بسكيكدة لتدريس فن حرب العصابات وتخريج دفعات من الكوموندو مهمتهم التسلل وسط الشعب والبحث عن أخبار المجاهدين وتتبع خلايا الثورة، وفي أوساط هذا الكوموندو تم توظيف مجنّدين جزائريين يدَّعون الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي وتريد الالتحاق بصفوف الثورة وهي تطلب دليلا يوصلها إلى مراكز الثورة، وفي هذا الخصوص يذكر علي كافي قضية اليوطنان محمد غانم الذي تم توظيفه للتجسس على جيش التحرير الوطني هذا المسعى العاجل أما التوظيف الآجل لهذا الضابط هو أن يكون إحدى ركائز الإدارة الفرنسية في الجزائر المستقلة، لنسف وتلغيم كل ما من شأنه أن يطور البلاد حتى تبقى تحت مظلة استعمار جديد[3].

وهناك مجنّد جزائري آخر اسمه معمر برتبة رائد متخصص في علم النفس، وظيفته مترجم للجنرال **إيلي**، تم تكليفه بمراقبة الدكتور لوباي بقسنطينة والذي كانت له عيادة تحت تصرف جيش التحرير

[1] . مسعود فلوسي: المصدر السابق، ص ص 87 -88.

[2] . المصدر نفسه، ص ص 93-94.

[3] . علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل الساسي إلى القائد العسكري....، ص ص 176، 178.

الوطني، فتم إعداد خطة من طرف قيادة الولاية الثانية لاختطافه وتم ذلك ونقل علي كافي الاستجواب الذي أُجري معه. وخلال حديثه عن النظام الدفاعي لمدينة قسنطينة أشار علي كافي إلى وجود رائد جزائري متقاعد من صفوف الجيش الفرنسي اسمه بوحجار تم توظيفه كمساعد لعامل عمالة قسنطينة (الجنرال جاروا)، كما أشار أيضا إلى مجنّدين جزائريين آخرين في الكتيبة الجهوية للأمن مهمتها تأمين المستشفى المدني إلى قنطرة سيدي راشد بقسنطينة[1].

ـ مجنّدون جزائريون استمروا في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي:

يبدو أن مؤسسة الجيش الفرنسي لم تبق مكتوفة الأيدي أمام تنامي ظاهرة الفرار للمجنّدين الجزائريين من الجيش فقامت بتفعيل العديد من الإجراءات منها الإصلاحية والإغرائية في مختلف مناحي حياة المجند الجزائري المهنية والاجتماعية، وتكثيف نشاط المصالح النفسية حتى لا تجذبه نداءات واتصالات جبهة التحرير الوطني، هذا من جهة ومن الجانب المتعلق بالمجنّد في حد ذاته كذلك يبدو أن فيه عوامل عديدة دفعت به إلى الاستمرار في خدمة الجيش الفرنسي وحالت دون التحاقه بصف الثورة. ما يحاول هذا العنصر معالجته هو الإشارة إلى بعض العناصر الجزائرية التي بقيت في الجانب الفرنسي وما الامتيازات التي حصَلت عليها؟

ويبدو من الأحسن قبل الإشارة إلى هذه العناصر التي استمرت في خدمة الجيش الفرنسي، التنويه ببعض العوامل التي قد تكون مساعدة أو قد يكون لها تأثير في قرارات هذا المجنّد للاستمرار في الصف الفرنسي دون الصف الوطني.

كما أن الإعلام الفرنسي الذي استمر منذ بداية العمل المسلح في الجزائر يردد أطروحة الربع ساعة الأخير، وترويج ببداية انهزام (المتمردين)، وهو ما يوضحه خالد نزار ويصفها بالإعلانات المتفائلة من طرف القادة السياسيين والعسكريين ومنهم مارسيل شامبكس سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، ماكس لوجون، روبير لاكوست (أمام التلفزيون الفرنسي)، غي مولي في تصريحاته، ونفس الأمر لرؤول صالون، وهي كلها تصريحات ومواقف كانت موجهة للاستهلاك الإعلامي في الجزائر وخاصة لمؤسسة الجيش[2].

[1] . علي كافي: المصدر السابق، ص 171.

[2] . خالد نزار يوميات الحرب ....، المصدر السابق، ص 49.

وحتى الجرائد الفرنسية في الجزائر سارت هي الأخرى على نفس المنوال، وهو ما تناقلته جريدة (l'écho d'Alger) من خلال ترويج التفوق العسكري لجيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر خلال مطلع سنة 1957، بإدراجها لأرقام الخسائر الكبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني؛ ندرج منها الأمثل التالية: مقتل 15 متمرد في أول جانفي 1957 بجبال بجاية، محاصرة 65 متمرد واسترجاع أسلحة بمنطقة الأربعاء يوم 05 جانفي[1]، محاصرة 50 وقتل 13 متمرد 06 جانفي[2]، وذكرت لوكوتيديان منع تسلل 48 مجاهد إلى الجزائر العاصمة للإنضمام إلى الكوموندو المحلي، بالإضافة إلى القضاء على 20 مجاهد بمنطقة القبائل من خلال عمليتين عسكريتين[3]. القضاء على 23 مجاهد بإقليم قسنطينة يوم 10 جانفي[4] مقتل 09 وأسر 20 وجرح 17 مجاهد بتاريخ 11 جانفي[5]، وبتاريخ 15 جانفي 1957 سجلت الجريدة القضاء على 30 متمرد بجبال جرجرة[6] وأوردت نفس الجريدة إحصائية بتاريخ 25 جانفي مفادها القضاء على 27 متمرد من طرف فرقة اللفيف الأجنبي[7].

واستمرت خلال شهر فيفري كذلك على نفس المنهج لإبراز التفوق العسكري لجيش الاحتلال الفرنسي فكتبت (l'Echo d'Alger) بتاريخ 09 فيفري أنه تم القضاء على 130 متمرد ومحاصرة 133[8]. وهي نفس التغطية التي تعاملت معها جريدة (la Dépêche Quotidienne d'Algérie) فذكرت مع مطلع فيفري أنه تم القضاء على 16 متمرد بتيبازة و05 بالبليدة[9] وأوردت بتاريخ 03-04 فيفري القضاء على 42 متمرد بعمالة وهران واسترجاع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة.[10] والقضاء على 42 (متمرد) بإقليم القبائل وسجن 08 آخرين و37 بقسنطينة[11]. وتقول ذات الجريدة أنه تم القضاء على 178 خارج عن القانون في عموم التراب الجزائري بتاريخ 1957/02/07 [12].

وفي عددها الصادر بتاريخ: 1957.02.09 أشارت إلى معركة بجبال بوسيف يوم 06 فيفري على الحدود الجزائرية التونسية بين وحدات فرنسية ومجموعات من جيش التحرير كانت متجهة إلى تونس

[1] - l' Echo d'Alger: 05/01/1957, N 16354, p.08.
[2] - l' Echo d'Alger: 06/01/1957, N 16355, p. 08.
[3] - la Dépêche Quotidienne d' Algérie:09/01/1957, N 2575, p.04.
[4] - l' Echo d'Alger: 10/01/1957, N 16358, p.08.
[5] - l' Echo d'Alger: 11/01/1957, N 16360, p.08.
[6] - l' Echo d'Alger: mardi 15/01/1957, N 16362, p.08.
[7] - l' Echo d'Alger: 25/01/1957, N 16371, p.08.
[8] - l' Echo d'Alger: 09/02/1957, N 16384, p.10.
[9] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:02/02/1957, N 2599, p.03.
[10] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:03-04/02/1957, N 2601, p.03.
[11] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:07/02/1957, N 2604, p.03.
[12] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:08/02/1957, N 2605, p.03.

أسفرت عن مقتل 25 من جيش التحرير.[1]وهي أرقام مهولة وبدون شك تكون لها وقع كبير في أوساط المجنّدين الجزائريين، كما قد توحي لهم بقرب القضاء على جيش التحرير الوطني، ونقلت (l'Echo d'Alger) أيضا تصريحات القادة السياسيين الفرنسيين بخصوص الجزائر والتي هي الأخرى موجهة للرأي العام في الجزائر، ومنها تصريح روبير لاكوسط (Robert Lacoste) بمناسبة السنة الجديدة :" أن سنة 1957 ستكون السنة التي يمكننا فيها الحديث من جديد عن الانسجام والمحبة، وشعبنا لن يقبل بأي حال أن تنفصل الجزائر عن فرنسا"[2]. وفيه أيضا تصريحات متفائلة بخصوص مستقبل الجزائر وفرنسا من طرف النواب الجزائريين أمثال آيت علي (رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر) الذي قال:" ما يجمعنا هي العائلة نحن والفرنسيين من كل الجنسيات، وبإمكاننا الحوار "[3].

وهو كلام قد يكون له وقع على كافة العسكريين منهم الجزائريون وخاصة منهم المترددون فتزيد هم قناعة بأن الأمور هي فعلا في مستوى هذه التصريحات ومن جانب المقتنعون بالبقاء في الصف الفرنسي فستزيدهم قناعة إلى قناعتهم. وهو ما يؤكد عليه أيضا خالد نزار:" كانوا كلهم يكررون ذات الترنيمة " نجحت التهدئة " " هزم المتمردون"، باختصار نعيش الربع ساعة الأخير من الحرب" وهذا على مدار سنوات 1955، 1956، 1957، 1958 [4].

هذا بالإضافة إلى التعتيم الإعلامي على العمليات الكبرى لجيش التحرير الوطني، وكذا منع الحديث عن التطورات المرتقبة للحرب في الجزائر، والتستر على أسماء الضحايا ذات الوزن الكبير، وهذا بقرار صادر بتاريخ: ماي 1956. وهو ما يتضح من خلال تصفح أعداد جريدة (l'Echo d'Alger) وما تضمنه تغطيتها للشؤون العسكرية بالجزائر في صفحتها 08 أو 10، حيث لم يتم التطرق ولو لمعركة واحدة خاضها جيش التحرير الوطني خلال النصف الأول من سنة 1957 [5]، وهو حال جريدة (la Dépêche Quotidienne d'Algérie) والتي عملت هي الأخرى على تسجيل انتصارات الجيش الفرنسي وفي ذات الوقت راحت تعدد خسائر وانهزامات جيش التحرير الوطني أو ما تسميهم "

[1] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:09/02/1957, N 2606, p.03.
[2] - l'Echo d'Alger: 01/01/1957, N 16350, p.08.
[3] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:01/01/1957, N 2567, p.01.
[4] . خالد نزار يوميات الحرب...، المصدر السابق، ص 49.
[5] . أعداد الجريدة لشهري جانفي وفيفري 1957 من العدد: (16350-16391).

المتمردون"((les rebelles, les hors la loi[1]. وهي الصورة التي أرادت الصحافة الفرنسية تسويقها لدى الرأي العام الجزائري ومنهم طبعا المجنّدون أو حتى المقبلون على التجنّد.

كما حاولت الصحافة الفرنسية ومنها جريدة (la Dépêche Quotidienne d'Algérie) تشويه سمعة مجاهدي جيش التحرير الوطني عن طريق نشر أخبار تدينهم وتلصق بهم تهم القتل ضد إخوانهم من المسلمين الجزائريين ومثال ذلك ما ورد في إحصائية ذكرتها ذات الجريدة بأنه إبتداء من 01 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1956 تم قتل 4535 منهم 3876 مسلم جزائري من طرف جيش التحرير الوطني[2]. في حين لم تذكر أي معطيات تتعلق بهذه الإحصائية، وهي أرقام مغلوطة لأنها تناست أن منهم من تمت تصفيته بتهمة الخيانة، ومنهم من قتل على يد الجيش الفرنسي وأُلصقت التهمة بجيش التحرير، وأرقام أخرى لا أساس لها من الوجود والصحة، وإنما الغرض تشويه صورة جيش التحرير في أعين الجزائريين عموما ومنهم المجنّدون في جيش الاحتلال الفرنسي.

وبالتالي كانت هذه المعطيات كلها توحي بتفوُّق جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر أو على الأقل تبعث التفاؤل في نفوس العناصر الجزائرية المجنّدة، وبالتالي ساهمت ولو بشكل غير مباشر في استمرار دعم هؤلاء للمؤسسة العسكرية على حساب قضيتهم الوطنية.

من الأسماء التي كتبت اسمها في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي خليفة عبد العزيز، فمن هو؟ وما مسيرته العسكرية؟ وما امتيازاته؟

هو خليفة عبد العزيز بن لمين، ولد ببسكرة يوم 15 فيفري 1917، تجنّد في 13 جويلية 1935 برتبة رقيب (Sergent) تم نقله إلى فرنسا، ثم حول إلى الجزائر في فيلق الرماة الجزائريين (R.T.A)، شارك في معارك بتونس مع الكتيبة الثالثة (3em Bataillon)، وإيطاليا برتبة ملازم، وشارك بالهند الصينية سنة 1949، رقي إلى رتبة ملازم أول سنة 1945، ثم نقيب سنة 1950، انتقل إلى الفيلق الثالث (3emR.T.A) ورقي إلى قائد كتيبة (Chef Bataillon) بتاريخ 01 أكتوبر 1956، وفي سنة 1958 تم تحويله إلى هيئة الأركان العامة الجيش الفرنسي بالجزائر، وفي سنة 1959 عين على رأس (3em 117 RI)، وكتبت جريدة (l'écho d'Alger) أواخر شهر أكتوبر "القائد خليف سيعين برتبة مقدم (Lieutenant-Colonel)" وعند إنهاء الخدمة 25 سنة وضع تحت تصرف وزارة الدفاع

[1] . للتأكد يرجى العودة إلى أعداد الجريدة لشهري جانفي وفيفري 1957 من العدد: (2568-2606).

[2] - la Dépêche Quotidienne d'Algérie:02/02/1957, op.cit, p.03.

وبالضبط في المصالح النفسية، ثم في زوارة قدماء المحاربين[1]. الملاحظ أن هذا الضابط حصَل على رتبة مقدم وهي رتبة عالية نادرا ما تحصل عليها جزائري في الجيش الفرنسي، لم تعط له الحرية للحياة المدنية بل أعيد ادماجه في وظائف عسكرية أخرى، فهل هذا تم بإرادته هو؟ أم تحت ضغوطات معينة للحيلولة دون انجذابه إلى صف الثورة؟، وأيا كانت الظروف فإنه استمر في الجيش الفرنسي، ففي الحالة الأولى فإنه ولاء أعمى للمؤسسة العسكرية الفرنسية، وإن كانت الحالة الثانية فالمعلومات المتوفرة حاليا لا تحيلنا إلى معطيات تفيد بمحاولته خدمة القضية الوطنية.

من العسكريين الذين استمروا في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي النقيب عطاف الذي عين في السابق مسؤول دار العسكري، وفي الأسبوع الاول من شهر فيفري 1957 تم تعيينه على رأس فرقة (la LEgion d'Honneur)، وتحت قيادته نفذت الفرقة استعراضا عسكريا إلى جانب فرق من الصبايحية[2].

من الضباط الجزائريين الذين استمروا ايضا إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي يذكر خالد نزار الملازم خليفة، الذي حضر اجتماع الضباط الجزائريين بعد رسالة رحماني (فيفري 1957)، وعنه يشير نزار إلى أنه كان مكلف بإقناع الضباط الجزائريين بالعدول عن قناعاتهم تجاه الثورة، وحاول التأثير عليهم للاستمرار في الجيش الفرنسي وهذا ضمانا لمستقبلهم تحت جناح الدولة الفرنسية، تم تعيينه في مدينة تبسة في إحدى ثكنات التجنيد[3]. كما أورد ذكرا لضباط آخرين بقوا في جيش الاحتلال الفرنسي ومنهم: الكوموندو دردور، الملازم سفير، والضابط لخضر هذا الأخير تعرض لعملية اغتيال في عنابة[4].

وعن العوامل التي دعت هؤلاء العسكريين إلى استكمال مشوارهم العسكري إلى جانب الجيش الفرنسي فيمكن ذكر:

ـ أن فيه ضغوطات يمكن أن يكون تعرض لها هؤلاء العسكريون سواء من الطرف الفرنسي أو من جبهة وجيش التحرير الوطني.

ـ يمكن أن يكون هذا الاستمرار بمحض ارادتهم وبدون ضغوطات.

[1] - l'Echo d'Alger: 20 octobre 1960, p.10.
[2] - l'Echo d'Alger, vendredi 01/02/1957, N 16377, p.01.
[3] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار...، المصدر السابق، ص 26.
[4] . المصدر نفسه.، ص.26.

ـ قد يكون بتأثير من العمل البسيكولوجي للجيش الفرنسي، وعندها اقتنع هؤلاء الأفراد بالأطروحات الفرنسية المتعلقة بمستقبل الجزائر.

ـ وعامل آخر مهم جدا يتمثل في محاولة هذه العناصر الجزائرية استكمال مسيرتها العسكرية في الجيش الفرنسي، وما يترتب عنها من امتيازات في الترقية والوظائف بالإضافة إلى الحماية، والحصول على كامل حقوقه المادية والمالية، سواء باستكمال خمس وعشرون سنة، أو خمسة عشر سنة، وبالتالي فيه الكثير من العسكريين آثروا الاحتفاظ بامتيازاتهم العسكرية في الجيش الفرنسي على حساب قضية بلادهم.

ـ موقف جبهة التحرير الوطني ممن استمر في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي:

لقد كانت مناشير جبهة التحرير الوطني ونداءاتها تجاه المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي واضحة لا لبس فيها، فنادتهم باسم الدين، الوطنية، الأخوة، وعناصر أخرى، في سبيل إيقاظ الضمائر والاسراع لخدمة القضية الجزائرية، وبالتالي أُقيمت عليهم الحجة إذا تخلفوا عن العمل الوطني، ولهذا لجأت في أحيان كثيرة إلى التصفية الجسدية للعديد من هذه العناصر، ومن خلال تصفح جريدة (l'Echo d'Alger) نجد العديد من العسكريين المسلمين في الجيش الفرنسي نقلت أخبار بتصفيتهم من قبل أفراد جيش التحرير الوطني، فخلال شهر جانفي 1957 نقلت بباتنة تصفية أحد قدماء المحاربين الجزائريين (Salah. H) 57 سنة وله إبن مجنّد في (G.M.P.R)، برصاصتين على مستوى الرأس[1]. يبدو هنا أن الأمر يتعلق بتصفية جسدية للمعني بعد مواقفه المعادية للثورة أو الداعمة للجيش الفرنسي، بالإضافة إلى تجنّد ولده في الفرق الإضافية (les Supplétifs).

وخلال سنة 1958 ذكرت جريدة ليكو دالجي (l'Echo d'Alger) أن أحد العساكر الجزائريين متقاعد برتبة مساعد تم قتله في العشرينات من شهر جانفي بقسنطينة من طرف عصابة متمردة، بعد أن تأثر بطلقات نارية وعدة جروح[2]. ويرجح أن تكون عملية تصفية جسدية من طرف فدائيي جبهة التحرير الوطني، لأن هذا المجنّد يعمل لصالح الجيش الفرنسي، أو أنه لم يستجب لنداءات الثورة وتوجيهاتها فتمت تصفيته.

وكتبت جريدة (l'Echo d'Alger) عن اختطاف مجنّد جزائري تحت إسم فروخي عبد القادر التابع لـ الفيلق 39 مدفعية (39em Régiment d'Artillerie) في ليلة الثلاثاء إلى الأربعاء من منزله من طرف

[1] - l'Echo d'Alger, vendredi 02/01/1957, N 16353, p.01.
[2] - l'Echo d'Alger, samedi 25/01/1958, N 16683, p.10.

أربعة أفراد[1]. ويُرجَّح أيضا أن تكون العملية منفذة من طرف جبهة التحرير الوطني في حق هذا المجنّد نظرا لتواجده في صفوف الجيش الفرنسي ولم يستجب للواجب الوطني.

ولكن هذه القضية تم معالجتها ضمن اتفاقيات ايفيان ببنود تضمن سلامة وأمن هذه الفئة في إطار تفاهم بين السلطات الجزائرية وفرنسا.

7 . مصير المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي غداة الاستقلال 1962:

من خلال عدد من المصادر الأرشيفية الفرنسية التي وظفت في مباحث سابقة اتضح أن قيادة الجيش الفرنسي أقرت جملة من الاجراءات والتدابير لصالح المنخرطين الجزائريين في الجيش الفرنسي أملا في إقرار المساواة وتحسين وضعية هذه الفئة، وكل هذا بعدما بدر من الضباط وضباط الصف وحتى الجنود الجزائريين من حالات الفرار، والتّمرد وما سجلته ذات التقارير حول الوضعية النفسية الصعبة لهذه العناصر، من هنا ارتكزت استراتيجية القيادة الفرنسية على هذه الجوانب لتحقيق العديد من الأهداف، نوضحها في ثنايا هذا المبحث.

ـ امتيازات المنخرطين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي:

أمتيازات السكن وحماية العائلات:

أشارت إحدى الوثائق الأرشيفية بتاريخ: 22 نوفمبر 1956، عن المكتب الرابع لقيادة الأركان، أنه تم تخصيص مبالغ مالية لبناء أحياء سكنية مخصصة لعائلات العسكريين المسلمين الجزائريين بتلمسان، وذلك لحمايتهم، وهو ما تحدثت عنه مراسلة من قيادة أركان الجيش الفرنسي إلى الوزير المقيم بالجزائر بتاريخ: 08 أوت 1956، وتحدثت عن بداية الأشغال بها ولكنها قيد النقاش الاداري بتلمسان. وذكرت مراسلة أخرى إلى عامل عمالة وهران بتاريخ: 21 أوت 1956 أن تعدادها 40 سكن مخصص لعائلات العسكريين الجزائريين . وفيه مراسلة أخرى بتاريخ 16 جويلية 1956 بالجزائر تشير إلى انشاء سكنات لتجميع عائلات العسكريين المسلمين الجزائريين، وحسب النموذج المقدم للمعلومات حول وضعية هذه العائلات فإنها موجهة إلى كل الرتب ضباط وضباط صف وجنود.

وأشارت مراسلة من وزير الدفاع الفرنسي أنه تم تخصيص عدد معتبر من السكنات لتجميع عائلات العسكريين ومنهم الجزائريون[1]. وهناك مراسلة أخرى من قائد الجيش الفرنسي (le General d'Armée)

[1] - l' Echo d' Alger, vendredi 21/03/1958, N 16730, p.10.

بتاريخ: 05 أكتوبر 1957 يطلب فيها إحصاء عدد العائلات والأماكن المخصصة للإسكان، وهذه المراسلة هي استجابة لمراسلة وزير الدفاع الفرنسي بتاريخ: 05 أكتوبر 1957، الذي أمر بأن تكون السكنات المخصصة لعائلات العسكريين الجزائريين معزولة عن سكنات المدنيين، وأن تتم عمليات الاسكان بصفة مستعجلة. وفي تعليمة إلى مدير الغرفة العسكرية بتاريخ: 26 سبتمبر 1957 توضح التعليمات المشددة من وزير الدفاع الفرنسي إلى إيلاء أهمية بالغة لقضية تجميع عائلات العسكريين الجزائريين قصد تحسين قدرات حمايتهم من جهة، وضمان تجنيبهم للضغط النفسي الممارس عليهم – يبدو أنه يقصد هنا من طرف جبهة التحرير الوطني– وقد سبقتها مراسلة بتاريخ: 07 سبتمبر 1957 من وزير الدفاع الفرنسي الى وزير الجزائر، يقر فيها بالمعاناة النفسية لعسكريين من كتيبة الرماة الجزائريين نتيجة الضغوطات الممارسة عليهم من طرف جبهة التحرير الوطني، ومنذ مدة طويلة، وهو ما دعاه إلى طلب التكفل بهم حتى لا يكونوا هدف أو نفقدهم تحت تأثير جبهة التحرير الوطني، وهو ما أثر على نفسية هذه الفئة من العسكريين الجزائريين[2].

بخصوص الحقوق والترقية:

في هذا الخصوص استصدرت السلطات الفرنسية مرسوم بتاريخ: 07 ماي 1958 تقر فيه بالقضاء على الفروقات بين العسكريين الجزائريين المسلمين ونظرائهم الفرنسيين من خلال إقرار تمتع العسكريين الجزائريين بوضعية الفرنسيين بكامل الحقوق وبالتالي نزعت عنهم وضعية الأهلي وتعويضها بـ (sous statut général dit intégral). وهي الوضعية القانونية التي سمحت لهم بالتمتع بكامل الحقوق الممنوحة للعسكريين الفرنسيين في الترقية أو الترشح، والقيادة، كما منحت لهم على إثر هذه الامتيازات فرصة الدخول إلى المدارس العسكرية الفرنسية دون تحديد السن إلى غاية الثامن والعشرين (28 سنة)، مع إدراج اللغة العربية كشرط لقبول الترشح، بالإضافة إلى إمكانية إدراج الضباط الجزائريين في خانة الترقيات الخاصة، كما أقر مرسوم 21 ديسمبر 1959 جملة من التسهيلات والامتيازات أيضا منها: بخصوص (Armée de réserve) بحيث ألزم المؤسسة العسكرية بإقرار ترقية 10 ٪ منهم كل سنة إلى رتبة ضابط أو إلى الرتبة المطلوبة[3].

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 343 logements Militaires 1956-1958, regroupement des familles des Militaires Français Musulmans 1956-1958.
[2] - ibid.
[3] - Girand Amandine: op.cit, p.35.

كما أقرت وزارة الجيوش الفرنسية (Ministère des Armées) في مراسلة إلى وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية خلال شهر ديسمبر 1960 أن الوزارة المعنية تقدمت بمشروع مرسوم يسمح بتسهيل تقليد الجزائريين المسلمين في الجيش الفرنسي رتبة ضابط وضابط سامي، وهذا بناء على الأمرية المؤرخة في 29 أكتوبر 1958 المتعلقة بولوج المسلمين الوظائف العامة و(Article 05) والتي تسمح للأفراد العسكريين باعتلاء الوظائف من الصنف أ (A). وذكرت وزارة الجيوش أحد المراسيم وذكرت محتواه في تقرير: القانون رقم 58-1431 21 ديسمبر 1959، المتعلق بالتقدم في الخدمة لإطارات الجيش، ومن هنا تأتي الضرورة لإقرار تدابير خاصة للمعنيين باعتلاء رتب عليا وفق الترتيب السلمي وخاصة ما تقره المادة 07. وهو أيضا ما تضمنته مراسلة من الوزير المكلف بقضايا الجزائر إلى وزير الجيوش الفرنسية في إجابة على رسالة هذه الأخيرة بتاريخ: 23 مارس 1961.

هذا الملف تم معالجته في مجلس الشيوخ الفرنسي على عدة جلسات ومراحل:

السؤال المطروح هنا: لماذا بالضبط تم طرح هذا الملف في هذا التوقيت بالذات؟ هل جاء هذا تبعا لموجة الفرار التي أقدم عليها الضباط الجزائريون العاملون والحركة الاحتجاجية التي بدرت منهم خلال سنة 1958-1959؟ أم هو محاولة جذب هذه العناصر الجزائرية للاستمرار في جيش الاحتلال الفرنسي؟ أم هو بداية التحضير لمستقبل المفاوضات الجزائرية الفرنسية خلال سنة 1960-1961؟ أم هو إعداد لهذه الاطارات لتكون مستقبل الجيش الجزائري للجزائر المستقلة؟.

وقد ورد في إحدى الوثائق الإحصاء التالي المتضمن اعتلاء الضباط المسلمين الجزائريين لرتب أعلى كالتالي[1]:

الرتبة	Active	CR.S.A	المجموع
عقيد	02	/	02
مقدم	05		05
قائد كتيبة	29		29
نقيب	57	01	58
ملازم أول	73	31	104
ملازم	114	13	127

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670 : Militaires anciens combattants 1948-1960 1962.

325	45	280	المجموع

وبالنسبة لرتبة ملازم وردت الاحصائيات التالية [1]:

Origine الرتبة الاصل	Nomination 1959 التسمية	Nomination 1960 التسمية
Tableau normalرتب عادية	07	23
E.S.N.I.A CT	01	03
Ecoles d'armes	01	19
O.R.C.A ضباط احتياط	29	44
Tableau exceptionnel	/.	10
Totaux	38	99

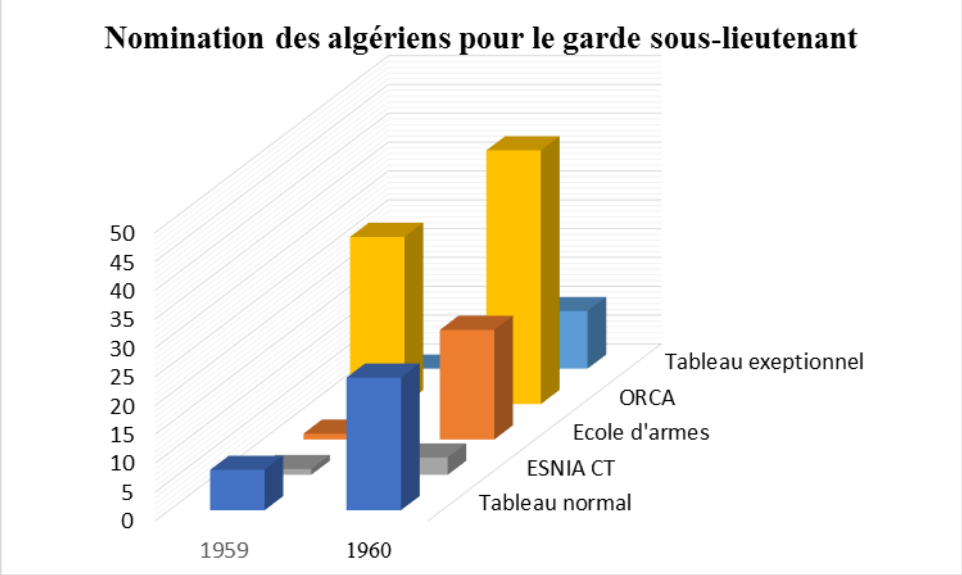

وبالنسبة لرتبة صف ضابط [2]:

الرتبة	01 جانفي 1959	01 جانفي 1960	01 جويلية 1960
مساعد أول Adjudant-chef	39	51	44
Adjudant مساعد	143	233	235
Sergent-chef رقيب أول	745	872	990
Sergent major			

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670 : op.cit.
[2] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670 : Militaires anciens combattants 1948-1960 1962.

Sergent رقيب	1622	1867	2192
المجموع	2549	3023	3461

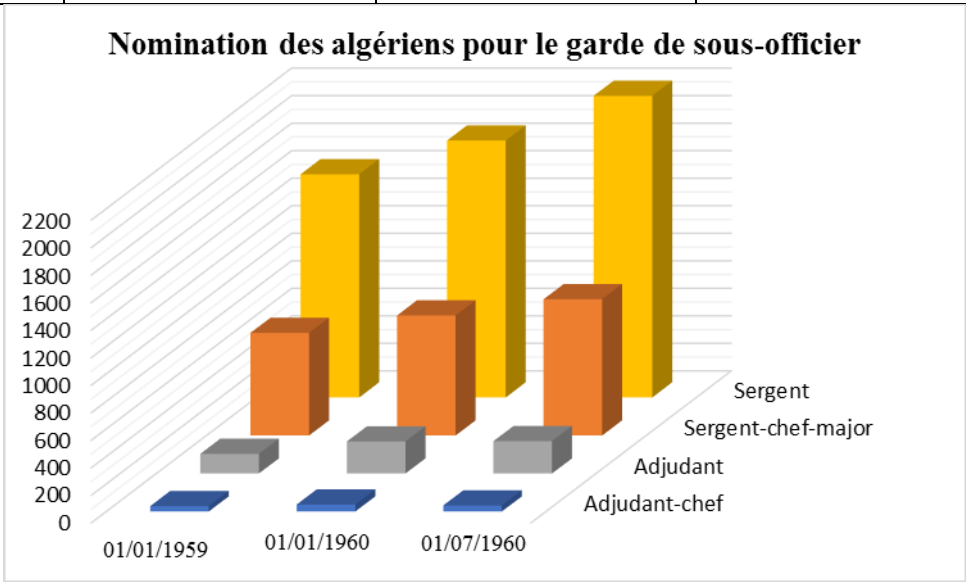

كما أوردت وثائق ملحقة بمشروع القانون الخاص بترقية العسكريين المسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي النسب المئوية لتواجد هذه الفئة في الجيش الفرنسي: وفي هذا الخصوص ذكرت النسب المئوية التالية بتاريخ: 20 نوفمبر 1959:

- الضباط العاملون والاحتياط: (officier d'active et officier de réserve): حوالي 1٪

- ضباط الصف والمرشح (sous-officier et aspirants): حوالي 04٪

- عرفاء بعقد gradés (caporaux sous contrat): 20٪

- جنود بعقد (hommes de troupes sous contrat): 30٪ .[1]

- المجنّدون الجزائريون في إطار القوة المحلية: الضباط:

القوة المحلية: تعرف على أنها قوة حفظ النظام، تشكلت بموجب اتفاقيات ايفيان، وهي الجناح العسكري للهيئة التنفيذية المؤقتة، وكما ذكر محمد الميلي فإنها انشأت لتكون بديلا أو نواة للجيش الجزائري بعد الاستقلال، وما يؤكد هذا هو ما أشار إليه محضر اجتماع اللجنة الفرنسية بمقر وزارة الشؤون

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 1667 - 1670 : op.cit.

الجزائرية بباريس والمكلف بتشكيل القوة المحلية بتاريخ: 26 سبتمبر 1961 والذي حدد مهام هذه القوة في:

- حفظ الأمن الداخلي.

- السهر على العملية الانتخابية.

تكون بعدها نواة للجيش الجزائري المستقبلي.

- عدد أفرادها يساوي أو يفوق تعداد جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج (40-45)[1].

عرفتها الوثائق الفرنسية بأنها قوة محلية مشكلة من عدة فرق عسكرية ولكنها منفصلة عن الجيش الفرنسي وفق ما ورد في اجتماع للجنة الشؤون الجزائرية بتاريخ: 26 سبتمبر 1961 وتم تأكيد هذا القرار بتاريخ: 24 أكتوبر من ذات الهيئة، ومنها تم تشكيل لجنة دراسة تتولى مهمة التحضير التقني والهيكلي والتكفل بمختلف المشاكل المتعلقة بها، خلال الاجتماعات التي تلت هذا المرحلة بتاريخ: 27 نوفمبر، 08 ديسمبر 1961. وبما يسمح للسلطات المدنية والعسكرية في الجزائر قرر مجلس الدولة والمجلس الوزاري بناء على décret 60-151 du 20 février 1960 بأن تشكل قوة محلية في الجزائر ذات طابع مدني[2].

يبدو أن احتياجات القيادة العسكرية الفرنسية لتأطير القوة المحلية في الجزائر دعاها إلى توظيف أو دمج العديد من الضباط المسلمين الجزائريين في هذه القوة، وهو ما تشير إليه إحدى الوثائق الصادرة المفوضية العامة في الجزائر والتي تقضي بضرورة وجود 287 ضابط مسلم. وبالنسبة للتأطير يوجد 89 ضابط منهم 80 ضابط مسلم، و114 compagnie من مجنّدي الخدمة العسكرية في الجزائر. كما أقرت اجتماعات أخرى عن حاجة القوة المحلية لـ 620 ضابط مسلم، 2490 ضابط صف مسلم، وبخصوص الجيش البري وهي الفئة المعنية بالدراسة، كما تذكر الوثيقة أنه يتواجد حاليا 300 ضابط مسلم، و4300 ضابط صف مسلم في الجيش البري[3]، أما القيادة العليا فتتضمن 30 ضابط سامي (30Officier d'Etat-Major) منهم 10 ضباط مسلمين[4]. وهو ما اسفرت عنه قرارات لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الجزائرية بتاريخ: 23 فيفري 1962. وتنظيمها الهرمي وفق (décret n 61

[1] . أحمد حداد: المرحلة الانتقالية في الجزائر (19 مارس -25 سبتمبر 1962، التحديات والنتائج، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة 02، 2015، ص 89.

[2] - **A.N.O.M:** 81 F 165-168: force locale, projets et décrets.

[3] - ibid

[4] - ibid.

(l'Article 06 المتضمن إنشاء قوة محلية في الجزائر[1]. كما ورد في مشروع القوة المحلية بتاريخ: 19 مارس 1962 ان من بين الفئات العسكرية التي تتضمنها القوة المحلية تشكيلات من مجندي الخدمة العسكرية من الجزائريين في حالة نقص التعداد، وكذلك قوات الدرك، والدرك الاضافيين، وقوات الأمن المتحركة، وفرق من الاضافيين.

وجاء في وثيقة تتضمن مشروع القوة المحلية أن رئيس الجمهورية يقرر في المادة الأولى أن هذه القوة هي تحت رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلفة بضمان تسيير هذه المرحلة[2]. ونظرا لهذه الاحتياجات والنقص في التأطير من جانب التعداد في صفوف المسلمين الجزائريين، فقد تم اقتراح أو اللجوء إلى الاجراء التالي: تسريع ترقية الضباط المسلمين الجزائريين وذكرت الوثيقة هنا رقم أولي يقدر بـ 100 ضابط، في صفوف القوات النظامية للجيش البري، ما يمكن لاحقا من تحويل 200 ضابط جزائري إلى صفوف القوة المحلية[3].

هذا وأشار تقرير للجنة الشؤون الجزائرية بتاريخ: 08 فيفري 1962 أن بعثة جبهة التحرير الوطني اقترحت أن تتشكل القوة المحلية في الجزائر من عدد معتبر من مجنّدي الخدمة العسكرية الحاليين والمعاد استدعاؤهم من الدفعات السابقة، وهو ما حددته اللجنة بحوالي 18 ألف مجند من الجزائريين الذين استوفوا 18 شهرا، كما يمكن تحويل 26 ألف مجنّد للخدمة العسكرية يحوزون على 12 شهر خدمة، وكذا 2000 مجند آخر يحوز 08 أشهر خدمة عسكرية، وسيكون من هذا التعداد 60-70 ضابط مسلم، و450 ضابط صف، كما أشار التقرير أن الجيش قادر على توفير 400-500 ضابط مسلم (Engagés)، و 800-900 ضابط صف مسلم، وفي مراسلة من وزارة الجيش الفرنسي إلى مدير الدرك والعدالة العسكرية، بتاريخ: 01 مارس 1962 بخصوص المجنّدين الجزائريين للخدمة العسكرية والعاملون في إقليم الصحراء أنهم يحولون إلى القوة المحلية مع إطاراتهم العاملة معهم[4].

وهذه بعض الاحصائيات التي توضح مشاركة أو إدماج المجنّدين الجزائريين المنخرطين ومجندي الخدمة العسكرية في القوة المحلية [5]:

---

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 165-168: op.cit.
[2] - ibid .
[3] - ibid.
[4] - **ibid**.
[5] - **A.N.O.M:** 81 F 165-168: force locale, projets et décrets.

الرتب	التعداد للحل الأول	التعداد للحل الثاني
الضباط العاملون	220	360
الضباط pdl	220	360
ضباط صف متعاقد	1210	1980
ضابط صف pdl	666	1060
فئات أخرى	11500	18900

يتواجد المجنّدون الجزائريون في الفرق المتحركة للأمن في اطار القوة المحلية على الشكل التالي: 60 ضابط من الخدمة العسكرية، 10 ضباط معاد استدعاؤهم للخدمة العسكرية[1]. كما عملت السلطات الفرنسية على ضمان حفظ عقود المجنّدين الجزائريين المدمجون في صفوف القوة المحلية بالجزائر وأشارت إلى السماح أو الاستمرار في التجنيد وتجديد العقود بعد نهاية صلاحية القوة المحلية[2].

ويبدو أن عديد المسائل طرحت بشأنهم خلال المحادثات بين الطرف الفرنسي وجبهة التحرير الوطني اقتضت تسريح مجنّدي الخدمة العسكرية، وإلغاء عقود المنخرطين تدريجيا، وتحت ضغوطات الضباط بقي الرماة الجزائريون من يملكون الحق في البقاء والاستقرار بفرنسا فكان منهم حوالي: 3000 ثلاثة آلاف مجند مع عائلاتهم اختاروا الاستقرار بفرنسا. والباقي منهم تم تحويل مهامهم إلى القوة المحلية (forces locale) المكلفة بضمان تطبيق مضامين وقف إطلاق النار، وأشار المقال هنا إلى رقم 37000 سبعة وثلاثون ألف من هذه القوة المحلية. وذكر أيضا أن العديد من الوحدات التحقت بصفوف جيش التحرير الوطني، وذكر هنا 113 وحدة بتعداد 200 عسكري فرت مع تعدادها العسكري بحوالي 25 ألف قطعة سلاح، وهنا يشير المقال إلى نقطة مهمة جدا تتعلق بأسباب فرار كل هذا التعداد بعد تغير العديد من المعطيات قبيل الاستقلال ويشير إلى حالات التهديد، كما أن هذا الشباب كان يعي جيدا

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 165-168: force locale, op-cit.
[2] - ibid.

ما معنى الثورة، وخالف كل التوقعات التي قالت بولائهم للجيش الفرنسي، كما أكدوا أيضا انضباطهم لقضيتهم[1].

ويبدو أن السلطات العسكرية الفرنسية استبقت هذه المرحلة فكانت البداية منذ أواخر سنة 1959 حيث بدأ العمل النفسي للمكتب الخامس تجاه المجنّدين الجزائريين، بالتزامن مع خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير16 سبتمبر 1959، وأعطيت تعليمات بأن هؤلاء العسكريين سيكون لهم نصيب من الاستفتاء الذي سيقام، ولكن من جهتها جبهة التحرير الوطني فعّلت دعاية مضادة تجاه هؤلاء المجنّدين وخاصة منهم مجندي الخدمة العسكرية هم الذين مستهم هذه الدعاية اكثر من غيرهم، وحتى في فرنسا أيضا نشطت الدعاية من طرف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[2].

وفي هذا الإطار أيضا شكلت وزارة الجيوش الفرنسية لجنة من الضباط الفرنسيين مهمتهم جس نبض المجنّدين الجزائريين ومواقفهم من القوة المحلية والمرحلة الانتقالية وما مدى قابليتهم للمشاركة فيها، شملت هنا المهمة الضباط وضباط الصف من المسلمين الجزائريين حتى في فرنسا وألمانيا.

فبدأت هذه اللجنة عملها يوم 06 جانفي 1962 على أن تقدم حصيلة نتائجها يوم 31 جانفي 1962، فشملت المناطق 2، 3، 4، 5، 6،7، 8 ،9، بفرنسا وألمانيا، جرى استطلاع 120 ضابط مسلم جزائري منهم 70 دائم، 21 إحتياط، 32 ضابط مجند، فكانت مواقفهم على النحو التالي:

- نجاح القوة المحلية مرهون بوقف إطلاق النار.

- رأى البعض أن هذه القوة هي قوة أمنية فقط وعملهم فيها كمتعاقدين غير مناسب.

- طالبوا بتحديد فترة الخدمة فيها وانتهائها باستفتاء تقرير المصير ثم العودة إلى مناصبهم.

- أغلب التصريحات للضباط الجزائريين طالبوا فيها بالعمل خارج مناطق سكنهم، واشترط ضباط آخرون نقل الجنود العاملين معهم.

---

[1] - **مقال بعنوان:**

(Caroline Izambert), les soldats Musulmans et les dernières années de la guerre d'Algérie (1958-1962) elwatan.com/arvchives/ histoire. تاريخ الزيارة: 20 جويلية 2020 .

[2] - المرجع نفسه.

ـ منهم من اشترط العمل في وحدات الدرك على غرار الضابطان بوبكر ولوهيبي.

ـ اشترط الضباط المتعاقدون تجديد عقدهم بعد انتهاء العمل في القوة المحلية.

ـ بعضهم اشترط الخدمة في هذه القوة بعد انتهاء فترة تربصه.

وخلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

ـ 21 ضابط جزائري وافق على العمل في القوة المحلية.

ـ 70 منهم من رفض العمل إلا تحت ضغط الأوامر العسكرية، وحجتهم هي ضعف تكوين القوة المحلية، وشكوك في قدرتها على النجاح، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص الجزائر.

ـ هناك ضباط آخرون كانت مبرراتهم أنهم متزوجون من فرنسيات وهن يرغبن البقاء في فرنسا[1]. كما سجلت اللّجنة الملاحظات التالية:

ـ الضباط المسلمون يطالبون بحذف مصطلح (ضباط من شمال إفريقيا) لأنها تعبر عن التمييز وهم يقولون أنهم ضباط فرنسيون.

ـ يجب مراقبة والحذر من المعارضين للعمل في القوة المحلية أذا قامت السلطات بتعيينهم تحت ضغط الأوامر العسكرية لأنهم قدر يفرون إلى جبهة وجيش التحرير.

ـ متابعة أخبار الموافقون على العمل في القوة المحلية.

ـ استدعاء الموافقين منهم إلى باريس للتأكد من مواقفهم[2]. كما صرحت بعض التقارير الصادرة عن (bureau de moral) بتاريخ: 14 فيفري 1962 أن العسكريين الجزائريون متوافقون على الحل الفرنسي للقضية الجزائرية في اطار الجزائر الفرنسية، واعربوا عن رغبتهم في عدم انفصال الجزائر عن فرنسا[3]. وهو ما أكدته العديد من شهاداتهم كما يتضح من خلال شهادة المساعد الأول (D.M) عسكري متقاعد، انخرط سنة 1950، غير متعلم، مساعد أول في فرق الرماة الجزائريون 1956-1962) الذي أعرب عن معارضته لاستقلال الجزائر وقال:" الجميع يأمل الحرية، لكن بأن تبقى الجزائر في الإطار

[1] . أحمد حداد: المرجع السابق، 99.

[2] . المرجع نفسه، ص 99.

[3] - Giraud Ammandine: op.cit, p.115.

الفرنسي ... الاستقلال؟ لا ولكن جزائر مدمجة في فرنسا يسود فيها العدل والمساواة بين المسلمين والأوروبيين... نعم أنا مع الجزائر الجديدة ولكن في الاطار الفرنسي" .ويقول أننا حققنا الانتصار المطلوب منذ سنة 1958 بإعلان الجنرال ديغول المساواة بين المسلمين والفرنسيين في الانتخابات[1].

هذا وصرح عمر مقداد قائد القوة المحلية خلا لقائه مع المسؤولين الفرنسيين بتاريخ: 09 ماي 1962 " أن القوة المحلية تبقى بدون معنى ما لم يتم تأطيرها من طرف الضباط وضباط الصف المسلمين الجزائريين الذين عملوا في الجيش الفرنسي، وفي 11 ماي 1962 أعلن سعد دحلب ولوي جوكس من سويسرا عن انضمام جميع الضباط وضباط الصف الجزائريين إلى القوات المحلية.

وحسب أحمد حداد " فإن هذه الاجراءات ليست بريئة بل هي ورقة فرنسا الأخيرة لتكوين جهاز أمني يرعى مصالحها ويفرغ الثورة الجزائرية من محتواها "[2].

ويبدو أن الحملة الدعائية للثورة الجزائرية وسط المجنّدين الجزائريين أسفرت عنها بروز ظاهرة الفرار إلى العلن خلال هذه المرحلة وحتى سابقتها وكانت النتائج التالية:

الرقم الأعلى لحالات الفرار سجل ما بين ديسمبر 1958 و1961 وكذلك سنة 1959 بتسجيل حالات الفرار: 2،62 من ألف مجنّد، على أن الوثائق سجلت أعلى معدل حالات الفرار كان ما بين جوان وسبتمبر 1958 خلال حملة الدستور، ولكنها أقل من حالات الفرار التي سجلت خلال سنة 1956 بـ 1330 حالة فرار خلال سنة واحة، ومع بداية مرحلة المفاوضات لم تتبعها ارتفاع حالات الفرار، على أن حالات الفرار برزت بشكل واضح أيضا خلال مرحلة الاستفتاء سنة 1958 أين تصاعدت أيضا تهديدات من طرف جبهة التحرير الوطني حيث لم يعد المجنّدون الجزائريون إلى ثكناتهم العسكرية بعد خروجهم في إجازة (permission) ، وشهدت سنة 1961: 830 فار من الجيش، وسجلت 3340 فار من الجيش خلال فترة 1958-1962 [3].

ـ فيه فئة أخرى من الجزائريين انتظرت حتى فترة جانفي 1962 – أكتوبر 1962، للفرار من الجيش وسجلت هنا 6000 ستة آلاف حالة فرار.

---

[1] - Giraud Ammandine: op.cit, p.116.

[2] ـ أحمد حداد: المرجع السابق، ص 104.

[3] **ـ مقال بعنوان:**

(Caroline Izambert), les soldats Musulmans et les dernières années de la guerre d'Algérie (1958-1962) elwatan.com/arvchives/ histoire.

ـ على أن إمضاء اتفاقيات ايفيان خلق صدمة كبيرة للمجنّدين لأن الجيش الفرنسي لا يوفر لهم الحماية[1].

كما يضيف ناصر لمجد عاملا آخر وهو أن قيادات الولايات الست سعت إلى الاستفادة من العناصر الفارة من الجيش الفرنسي بعد اتفاقيات ايفيان للحصول على أسلحتهم وهو ما تضمنه تقرير للولاية الخامسة بتاريخ: 22 أفريل 1962، وعملت القيادة على تسهيل دخولهم إلى صفوف وحداتها[2]. هذا الكلام عن الولاية الرابعة فقط لا نملك لحد هذه الأسطر معطيات عن الولايات الأخرى.

ـ مستقبل المجنّدون الجزائريون في الجيش الفرنسي:

تشير وثائق أرشيفية صادرة عن المكتب الرابع أن وزارة الجيوش الفرنسية أعلنت في برقية لها تحت رقم: M.O.R / / M.O.R / E.M.I / C.S.F.A /560 بتاريخ: 22 فيفري 1962 ، ورسالة إلى (chefs des corps) تحت رقم M.A / I.N.F/C.A.B/C.S /106 بتاريخ 08 مارس 1962، ورسالة أخرى تحت رقم: رقم M.O.R /C.A.B/ I.N.F / C.S /703 بتاريخ: 13 مارس 1962 بخصوص مستقبل العسكريين الجزائريين ذوي أقدمية، والعسكريون بعقد ضباط، ضباط صف، جنود)، (المجنّدون للخدمة العسكرية) وهذا تفصيل الشروط:

ـ العسكريون بعقد من حيث المبدأ: لهم حرية الاختيار بين البقاء في الجيش الفرنسي، أو فسخ عقودهم، وهنا توجد شروط أخرى حسب الرتبة:

ـ بالنسبة للضباط وضباط الصف بعقد: من يغادر الجيش فهو في حالة 018-310 من المرسوم: 62- 319 بتاريخ: 20 مارس 1962، والنشرية الرسمية رقم: 9.4.62 .

ـ الجنود بعقد: من يريد البقاء فله كل الحقوق للعسكريين الذين هم تحت العلم الفرنسي، وله الحق في طلب فسخ عقده وتطبق عليه الاجراءات القانونية لتسوية وضعيته بين 11-15 سنة له الحق في التقاعد

---

[1] ـ **مقال بعنوان:**

(Caroline Izambert), les soldats Musulmans et les dernières années de la guerre d'Algérie (1958-1962) elwatan.com/arvchives/ histoire.

[2] ـ ناصر لمجد: المرجع السابق، ص 282.

والمنح، من 02 -11 سنة له الحق في بعض المنح حسب الخدمة، أقل من سنتين يحول إلى مهام أخرى[1].

كما يشير سي مصطفى أن العديد من الضباط وضباط الصف غادروا أرض الوطن بعد 19 مارس 1962 ولم يعودوا إلى أرض الوطن إلا بعد اتفاقيات بين وزارة الدفاع والحكومة الفرنسية، وتحصلوا على ضمانات في الجيش الوطني الشعبي[2]. وبالعودة إلى الاحصائيات التي قدمها موريس فافر نجد أن تعداد الجزائريين المنخرطين الذين بقوا في خدمة الجيش الفرنسي خلال السداسي الثاني من سنة 1962 يقدر ب .19921، بعدما كان تعدادهم 26366 خلال سنة السداسي الأول من نفس السنة، أي بفارق يقدر بـ 6445 منخرط، وفي المقابل بقي في صفوف الجيش الفرنسي إلى تاريخ: جانفي 1963 تعداد يقدر بـ 7731 منخرط جزائري[3].

ـ مجنّدو الخدمة العسكرية: المبدأ : تحويل الغالبية منهم إلى صفوف القوة المحلية

. تسريع عملية تسريح القدامى منهم. ـ تحويل الدفعة الأولى لسنة 1960 إلى إجازة لغاية 30 أفريل تاريخ نهية الخدمة. ـ تحويل الدفعة الثانية B لسنة 1960 إلى إجازة إلى تاريخ: 01 ماي 1962.

. الدفعة الأولى C 1960، الدفعة الثانية B 1961 تحول الغالبية منها إلى القوة المحلية

ـ تستكمل الدفعة الثانية C 1961 والدفعة الأولى A 1962 خدمتها لتحول إلى القوة المحلية لاحقا[4].

وبخصوص من فرّ داخل الجزائر في هذه المرحلة يشير سي علي (سي مصطفى) بالولاية الرابعة أن الكثير من المجنّدين الجزائريين بعد وقف إطلاق النار فرّوا بأسلحتهم من ثكنات الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف جيش التحرير في الولاية الرابعة بأعداد كبيرة، وهو الأمر الذي شكل للقيادة مشكلة حقيقية اولا لانعدام الثقة فيهم، وكذا التنقل بأسلحتهم وبقائها في أيديهم يشكل خطر على المجاهدين في أماكن تواجدهم [5]. فيقول أنه انتقل إلى جبل زكار لمناقشة الأمر مع القيادة، وأن هذا الأمر أصبح يشكل عبئا ماديا ثقيلا بالإضافة إلى انعدام الثقة، وبناء عليه وضعت القيادة خطة باقتراح من عمر رمضان (عضو في قيادة الولاية) تتمثل في:

---

[1] - **S.H.A.T:** 1H 2456 10em Région Militaire: op.cit.

[2] ـ سي علي(سي مصطفى): وقائع وأحداث ثورة وحرب التحرير، الناحية 2، المنطقة 4، الولاية 4، دار الأكاديمية، .....ص 865.

[3] - Maurice Faivre: op.cit, p 126.

[4] - **S.H.A.T:** 1H 2456 10em Région Militaire: op.cit.

[5] ـ سي علي(سي مصطفى): المصدر السابق، ص 869.

ـ تجميع القوات من طرف قائد الناحية.

ـ تفريق الفارين الجدد على مختلف الوحدات.

ـ التحذير من مناورات العدو، وحفر خنادق تحسبا لأي معارك قادمة.

ـ تسليم الأسلحة إلى قيادة الناحية.

ـ وضع هؤلاء الفارون في ظروف عمل قاسية وصعبة من الصباح إلى المساء، لدفعهم إلى طلب التسريح من جيش التحرير الوطني. وهو ما حدث بالفعل بحيث أرهق العديد منهم وتقدموا إلى قيادة الناحية لطلب التسريح بمحض ارادتهم فيقول سي مصطفى: "حيث كان معظمهم يتقرب مني وهو يشكو من وضعيته... الأمر الذي جعلهم ينفرون من تلقاء أنفسهم"[1].

وهو الأمر الذي قوبل بالموافقة من قيادة الناحية التي قبلت طلبات التسريح بحيث تحرر وثيقة للمعني تحمل هويته دون الإشارة إلى صفته كمجند فار من الجيش الفرنسي، وعليه غادر الغالبية منهم صفوف جيش التحرير الوطني. وهنا يقول سي مصطفى قائد الناحية: "لقد حرصنا على إبعاد هؤلاء المجنّدين الفارين من قواعدهم وسعينا إلى التخلص منهم وبمحض إرادتهم" بعدما قرأت عليهم بنود اتفاقيات ايفيان وضمان حقوقهم والتسامح عن ماضيهم خاصة وأن اتفاقيات ايفيان تنص على ذلك.

كما يشير سي مصطفى أن العديد من الضباط وضباط الصف غادروا أرض الوطن بعد 19 مارس 1962 ولم يعودوا إلى أرض الوطن إلا بعد اتفاقيات بين وزارة الدفاع والحكومة الفرنسية، وتحصلوا على ضمانات في الجيش الوطني الشعبي[2]. وهم الذين تم تحويلهم مباشرة من الجيش الفرنسي إلى الجيش الوطني الشعبي، بعد الاستقلال ويقدر عددهم بـ مئتي عنصر (200) [3].

كما يضيف ناصر لمجد عاملا ثالثا وهو أن قيادات الولايات الست سعت إلى الاستفادة من العناصر الفارة من الجيش الفرنسي بعد اتفاقيات ايفيان للحصول على أسلحتهم وهو ما تضمنه تقرير للولاية

[1] . سي علي(سي مصطفى): المصدر السابق، ص 864.

[2] . المصدر نفسه 869.

[3] . الطاهر سعود: أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسات عربية، عدد: 24، جانفي 2017، ص 32.

الخامسة بتاريخ: 22 أفريل 1962، وعملت القيادة على تسهيل دخولهم إلى صفوف وحداتها [1]. هذا الكلام عن الولاية الرابعة فقط لا نملك لحد هذه الأسطر معطيات عن الولايات الأخرى.

وبخصوص الطريقة التي أبعد بها هؤلاء الفارّون في اللحظات الأخيرة فيبدو أن قيادة الولاية الرابعة سعت إلى تحقيق هدفين رئيسيين؛ يتمثل الأول في ضمان ابعاد هؤلاء المجنّدين من الجيش الفرنسي، أما الهدف الثاني فهو الحيلولة دون حصول هذه العناصر الفارة من الجزائريين في اللحظات الأخيرة على صفة مجاهد- بعدما كان بإمكان الكثير منهم الفرار في وقت سابق- أما الآن وقد اتضح كل شيء وتم توقيع اتفاقيات ايفيان وتوقفت الحرب فحاول هؤلاء استغلال الفرصة ونيل لقب مجاهد أو عضو في جيش التحرير بعدما التحق لبضعة أيام فقط.

من خلال محتوى هذا الفصل يمكن إدراج النتائج التالية:

ـ أنه من الصعب جدا الجزم أو تحديد عامل بعينه أو سبب محدد جعلت الجزائريين ينخرطون في الجيش الفرنسي طواعية؛ بل من الانصاف القول بأنه اجتمعت العديد من الظروف والأسباب والتي هي في حقيقة الأمر مرتبطة بالاستعمار ذاته ومفرزاته وآثاره على المجتمع الجزائري.

ـ بخصوص مجنّدي الخدمة العسكرية الاجبارية؛ فالجزائريون مجبرون على تأديتها والحضور في صفوف الجيش الفرنسي تحت طائل القانون المحدد لكيفيات وشروط التجنيد، والملاحظ هنا من خلال تتبع عمليات التجنيد الاجباري فقد صرحت العديد من التقارير الأرشيفية أن السلطات العسكرية وإلى جانبها المدنية أصبحت تواجه العديد من الصعوبات سواء منها ما تعلق بالمشهد السياسي والعسكري في الجزائر وما فرضه من متغيرات، أو بتأثير من دعاية جبهة وجيش التحرير الوطني.

ـ أثبتت العديد من المعطيات في المباحث السابقة أن السلطات الفرنسية سعت بكل الوسائل لتجنيد أكبر عدد من الجزائريين لتحقيق العديد من المكاسب منها تدعيم جيش الاحتلال الفرنسي بالمخزون البشري الجزائري من جهة، وابعادهم عن أيدي جبهة الحرير الوطني، وهو ما أثبته تصاعد وارتفاع في تعداد المجنّدين من سنة إلى أخرى. ـ كما تضمنت التقارير الأرشيفية أن عمليات تجنّد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي من حيث الارتفاع والانخفاض ارتبطت هي الأخرى بمعطيات الحرب في الجزائر.

[1] . ناصر لمجد: المرجع السابق، ص 282.

ـ من الصعب جدا الحديث أو رسم صورة متكاملة عن حياة المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي داخل الثكنات وهذا لندرة مصدر المعلومة وشحها في هذا الجانب، والتي وجدت هي من وجهة نظر فرنسية هذه الأخيرة حاولت تبرير تواجد المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي من جهة، وتقديم مبررات على النسق الفرنسي، وأن المجنّد الجزائري وقع تحت تأثير جبهة التحرير الوطني التي عملت على تغيير قناعاته، بشتى الطرق، وأن الجيش الفرنسي في مقابل ذلك عمل على توفير كل الشروط الضرورية للعسكريين الجزائريين في مختلف الجوانب وخاصة منها ما تعلق بالجانب الديني، والمعنوي.

ـ يبدو أن اشراك المجنّدين الجزائريين في عمليات عسكرية ضد إخوانهم المجاهدين كان الهدف منه هو جزأرة الحرب في الجزائر وإبراز أن الجزائريين ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، وضد المتمردين والخارجون عن القانون كما تسميهم المصادر الفرنسية.

ـ أثبتت العديد من المصادر الفرنسية وخاصة منها الوثائق الأرشيفية أن المجنّد الجزائري تفاعل إيجابا مع القضية الجزائرية، وعبر عن رفضه في العديد من الأحيان وتنديده، واعتبرها مأساة ونكبة وخيبة، وهو ما دعاه إلى التعبير عن ذلك بالفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة، وعلى إثر ذلك فقدت السلطات العسكرية الفرنسية ثقة المجنّد الجزائري فتم تفعيل العمل النفسي قصد تكوين وصناعة عناصر جزائرية موالية للمشاريع والطروحات الفرنسية.

وفي المقابل يبدو أن دعاية جبهة التحرير الوطني عن طريق نداءاتها كان لها الأثر المباشر على رسم مواقف المجنّد الجزائري وهو ما أثبتته العديد من التقارير الأرشيفية، وهو الأمر الذي أنتج مجنّدين جزائريين يتعاطون إيجابا مع القضية الجزائرية إلى آخر أيام الحرب، ولكن في الجهة الأخرى استطاعت الحرب الدعائية الفرنسية بمختلف أجهزتها من التأثير أيضا على العديد من المجنّدين الجزائريين وكسبهم إلى الصف الفرنسي بدليل استمرار تواجد الكثير منهم إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي بتعداد يقدر 26366 خلال السداسي الأول لسنة 1962، وتعداد 19921 في النصف الثاني لذات السنة، و7731 خلال سنة 1963، رغم المعطيات السياسية والعسكرية وبالتالي إعلانهم العداء للقضية الجزائرية. وهي في حقيقة الأمر أرقام كبيرة جدا تعبر فيما يبدو عن رغبة هذا التعداد من المنخرطين في الاستمرار تحت العلم الفرنسي، وقد تكون لدواعي أمنية شخصية، كما قد ترتبط بأطر قانونية بين الطرفين الفرنسي والجزائري.

الفصل الثـــــــــاني: المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية الثورة التحريرية 1954-1962.

1 ـ مواثيق الثورة الجزائرية وقضية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي.

2 ـ حاجة الثورة الجزائرية إلى المجنّدين سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي.

3 ـ اندلاع الثورة ورد فعل المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي.

4 ـ دوافع الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي بين الصدمات الذاتية وتأثير دعاية الثورة.

4 ـ 1 ـ الصَّدمات الذاتية.

4 ـ 2 ـ دعاية الثورة في أوساط المجنّدين الجزائريين.

4 ـ 3 ـ المنشورات الموجَّهة للمجنّدين.

4 . 3 . 1 . دعوة المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي إلى الفرار.

4 . 3. 2 ـ دعوة الشباب الجزائري إلى العصيان ورفض التجنّد.

5 ـ عمليات الفرار الكبرى في مختلف الولايات وانعكاساتها على جيش الاحتلال الفرنسي.

6 ـ كرونولوجيا عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي.

إنّ اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر أول نوفمبر 1954 لم يكن حدثا عابرا بل تولّد نتيجة تراكمات في جميع المجالات اجتماعية كانت أم اقتصادية سياسية أم ثقافية أو حتى عسكرية. حتّمت على القادة الأوائل للثورة الاعتماد على وسائل بسيطة سواء من الرجال أو حتى العتاد، لكل الثورات التحررية تجارب سابقة، وتجربة التيارات الوطنية الجزائرية مع المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بدأت منذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين ببث الدعاية، والمنشورات والحث على الفرار من الجيش الفرنسي ونشر القضايا الوطنية...، واستمرت الحركة إلى غاية عشية اندلاع الثورة التحريرية.

وباندلاع العمل العسكري كيف ستتعامل قيادة الثورة مع قدماء المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي؟ ومع المجنّدين الجزائريين المتواجدين في الخدمة بعد نوفمبر 1954؟ وما هي الاستراتيجية التي ستتبعها القيادة حيال هذه القضية؟ وما النتائج المحصّل عليها؟ وما هي مؤشرات ومظاهر تعاطي المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي مع هذا المتغير والمعطى السياسي والعسكري في الجزائر بعد نوفمبر 1954؟ وهل يمكن اعتبار فرار المجنّد الجزائري إلى صفوف الثورة صحوة ضمير أم استجابة لدعاية الثورة؟.

هذه التساؤلات وأخرى يعالجها هذا الفصل في مباحث تتناول في البداية اهتمام قيادة الثورة بالمجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، وهو ما تضمنته مواثيقها، ليعالج أيضا مواقف المجنّدين الجزائريين من اندلاع العمل العسكري التحرري في الجزائر منذ نوفمبر 1954 بين مواقف الترقب ورصد المواقف الإيجابية، هذه الأخيرة وتمظهراتها وتجلياتها يعالجها مبحث رابع بتتبع نشاط ودعاية الثورة في أوساط المجنّدين الجزائريين ومحاولة الفصل بين ما هو صدمات ذاتية وما هو ناتج عن تأثير دعاية الثورة، وحتى دعوة الشباب إلى رفض التجنّد وعدم الالتحاق بجيش الاحتلال الفرنسي، لننتقل إلى تفصيل عدد من عمليات الفرار الكبرى داخل الجزائر ونتائجها، بالإضافة إلى محاولة رصد وتقصي عمليات الفرار في الجزائر كرونولوجيا بالأرقام والتواريخ.

.

1. مواثيق الثورة وقضية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي:

يبدو أن مفجري الثورة الأوائل استفادوا من التجارب الوطنية خلال السنوات التي سبقت تفجير العمل المسلح بداية نوفمبر 1954 من خلال اطلاعهم على النشاط الدعائي لتيارات الحركة الوطنية داخل صفوف المجنّدين الجزائريين في لجيش الاحتلال الفرنسي؛ خاصة منها خلال الحرب العالمية الثانية، أنتج هذا النشاط تجاوب وردود أفعال وطنية إيجابية من لدن هذه العناصر المجنّدة خلال هذه الحرب تجاه القضية الوطنية، بالإضافة إلى التجربة العسكرية مع المنظمة الخاصة، وكيف كانت للمجنّدين سابقا المساهمة الفعالة في إنجاح مسيرة هذا الجناح العسكري ولو بشكل مؤقت، وبالتالي أرادوا توظيف هذه العناصر الجزائرية المجنّدة في جيش الاحتلال الفرنسي وهو ما ضمَّنوه في مواثيق الثورة الجزائرية من خلال فتح المجال لمساهمة جميع الجزائريين وجميع الطاقات الوطنية الحية في العمل الثوري التحرري.

هذا ما نلمسه من خلال ما ذكره مبروك بلحسين:" وحسب بيان أول نوفمبر فإن جبهة التحرير الوطني تمنح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الفئات الاجتماعية ومن جميع الأحزاب والحركات الجزائرية أصلا إمكانية الانضمام إلى كفاح التحرير الوطني بدون أي اعتبار آخر "[1]. وبالتالي فلم يستثن البيان الأول للثورة التحريرية أي فئة من المجتمع الجزائري يمكن لها أن تقدم الإضافة للعمل التحرري، وهو الأمر الذي يمكننا من اعتبار فئة المجنّدين الجزائريين من ضمن الأطراف التي يشملها بيان أول نوفمبر 1954.

وهو ما يؤكد عليه أحمد توفيق المدني بقوله:" لقد أكّدت جبهة التحرير الوطني في أول عهد الثورة أن تحرير الجزائر سيكون عمل جميع الجزائريين لا عمل جزء فقط من الشعب مهما كان هذا الجزء كبيرا، ولذا فإن جبهة التحرير الوطني ستعتبر في كفاحها جميع القوى المضادة للاستعمار وإن هي لم تزل خارجة عن نطاق إشرافها "، " وأن من أهداف حرب التحرير إضعاف جيش الاحتلال الفرنسي إضعافا تاما "[2]. وبهذا تكون فئة المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي سواء إجباريا أو طواعية قد وجدت موطئ قدم لها في الكفاح التحرري والإسهام فيه وذلك بالانضمام إلى صفوف الثورة التي صرّحت في مواثيقها أن باب المساهمة والكفاح مفتوح أمام كل الجزائريين بدون استثناء ومن كل الفئات.

---

[1] . مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة)، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 45.

[2] . أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 364، 370.

كما ذكر محمد حربي في أرشيفه الخاص بعنوان:" (Bulletin Politique Mensuel Novembre 1954) نقلا عن تقرير العقيد شوين (Colonel Schoen) لشهر نوفمبر 1954 والذي أورد في تقريره هذا أن فيه منشورا تم توزيعه خلال منتصف شهر نوفمبر 1954، ويبدو أنه خاص بجيش التحرير الوطني موجَّه إلى الشعب الجزائري يوضح وضعية الجزائر والجزائريين خلال هذه الفترة، كما يوضح أهداف ومقاصد الثورة، كما ينوه إلى التعريف بقيادة الثورة؛ ومن بين الفئات التي ينتمون إليها ذكره التقرير فارون من جيش الاحتلال الفرنسي " ويوجد أيضا ضمن هؤلاء القادة (Déserteurs)". ولعل التقرير هنا يشير أو يقصد مجنّدين سابقا فارون من جيش الاحتلال لفرنسي قبل نوفمبر 1954 [1].

ليأتي مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ويدعِّم هو الآخر بيان أول نوفمبر وعالج قضية الاستفادة من خبرة الجزائريين المجنّدين في جيش الاحتلال الفرنسي، ودعا المؤتمرين إلى ضرورة الالتفات إلى هذه الفئة وتشجيع فرارها من صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، عن طريق تكثيف الدعاية في أوساط المجنّدين عن طريق المنهج التالي: إرسال الكتب والجرائد والمجلات والمناشير المناهضة للاستعمار، هذا وقد طرحت محاضر اجتماعات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 مشروع إنشاء لجان استقبال الجنود أثناء فترة الإجازة لتجسيد إقناعهم بالتّخلي عن الجيش الفرنسي، وأكّدت على خطوة أخرى مهمة في استراتيجية الثورة وهي الاتصال بزوجات المجنّدين للمطالبة بتسريح أزواجهن من جيش الاحتلال الفرنسي[2].

ويبدو أن هذه الاستراتيجية أتت أكلها مع تقدم مسيرة الثورة في سنواتها الأولى وهو ما أوردته الوثيقة وذكرت بهذا الخصوص:" وقد تعززت قوات جيش التحرير بانضمام مجموعة كبيرة من الضباط والضباط الصغار والجنود المحترفين والمجنّدين الذين دفعهم شعورهم الوطني إلى الفرار من صفوف جيش الاحتلال الفرنسي والالتحاق بجيش التحرير حاملين معهم الأسلحة والعتاد"[3].

وقد ارتأت قيادة الثورة من هذه الاستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:

ـ معالجة مشكلة السلاح من خلال ما يحمله الفارون من أسلحة ومعدات حربية.

ـ تقديم الإضافة العسكرية اللازمة لصالح جيش التحرير الوطني.

ـ الضرر المادي وخاصة المعنوي الذي ستحدثه هذه العمليات النوعية من الفرار.

---

[1] - Mohamed Harbi et Gilbert Meynier: le FLN documents et histoire (1954-1962), Casbah Edition, Alger, 2004, p.32.

[2] . وزارة المجاهدين: وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. محضر الجلسات . ، مقتطفات من الوثيقة الأساسية، الجزائر، 1996، ص 28.

[3] . المصدر نفسه، ص 28.

ـ الاستجابة للتطورات الحاصلة ومنها الانتقال من حرب العصابات إلى حرب المواقع.

هذه الاستراتيجية التي أقرتها مواثيق الثورة أعطت ثمارها بحيث أيقظت الروح الوطنية لدى هذه العناصر فتعزز جانب جيش التحرير الوطني بوجودهم[1]، وهنا يقول عبد الرزاق بوحارة[2]: "... ساهم مؤتمر الصومام في ترسيخ انخراط معظم الفئات الاجتماعية للبلاد في معركة التحرير... والتحق العديد من الجنود وضباط الصف المجنّدين أو العاملين في جيش الاحتلال الفرنسي بإخوانهم في الجبال "[3].

استراتيجية أيضا ظهرت نتائجها من خلال الارتباك وحالة الشك التي أصبحت عليها قيادة جيش الاحتلال الفرنسي في تعاملها مع العناصر الجزائرية بحيث أصبحت لا تثق فيهم مما اضطرها إلى تحويل الفرق العسكرية للمجنّدين الجزائريين إلى ألمانيا[4].

وبالتالي تكون قيادة الثورة قد حققت هنا عدة أهداف منها: زرع الشك والفتنة والريبة داخل صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، إبعاد العناصر الجزائرية المجنّدة عن ساحة المعركة في الجزائر، خلق حالة من اليأس وعدم الثقة بين المجنّد والمؤسسة العسكرية الفرنسية. وبالتالي فهذه الاستراتيجية من قيادة الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي هي مؤسسة ضمن مواثيق الثورة منذ بدايتها، وقد عملت مختلف الأطراف القيادية على تجسيد هذا المشروع ميدانيا، وهو ما ستنجر عنه نتائج إيجابية لصالح جبهة وجيش التحرير الوطني والقضية الجزائرية عموما.

2ـ حاجة الثورة الجزائرية إلى مجنّدين قدماء في جيش الاحتلال الفرنسي:

يبدو أن قيادة الثورة كانت تدرك منذ البداية صعوبة العمل المسلح نظرا لمتطلباته المادية والمعنوية، لذا فإن الأفراد المجاهدين الأوائل الذين تم تجنيدهم للعمل الثوري قد روعي فيهم عدة اعتبارات أو شروط من بينها الخبرة العسكرية، والتي تمكّن الكثير من الجزائريين من اكتسابها إما عن طريق التجنُّد الطوعي أو

---

[1] . عبد الله مقلاتي: الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات (1956-1957)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع1، الجزائر، أفريل 2017، ص ص 38-39.

[2] . **عبد الرزاق بوحارة:** ولد بالقل بسكيكدة، التحق بالثورة ناحية خنشلة، درس في الكليات الحربية بالمشرق العربي، ضابط في جيش التحرير الوطني بالحدود، ثم سفير بعد الاستقلال. **ينظـر:** عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 84.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، ترجمة" صالح عبد النوري، دار القصبة الجزائر، د.ت.ن، ص 136.

[4] . وزارة المجاهدين: وثائق مؤتمر الصومام... المصدر السابق، ص ص 28-29.

التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي ثم عودتهم إلى الحياة المدنية، وعند انطلاق العمل المسلح تفطنت قيادة الثورة إلى ما يمكن أن يقدمه هؤلاء العناصر من إضافة للعمل العسكري.

وهو ما تؤرخ له الكتابات الفرنسية ومنها جان ميشينو (Jean Michenaud) الذي يقول:" أن أفراد جيش التحرير الوطني في غالبيتهم ممن تجنَّدوا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وكذلك من حضروا معركة الهند الصينية، والذين أخذوا تقنيات عديدة للحرب منها حرب العصابات، الخفة، التَّموقُع، التّخفي..."[1].

ويضيف الغالي غربي عناصر أخرى شكلت النواة الأولى لجيش التحرير الوطني من مناضلي حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، وأعضاء المنظمة الخاصة، وقدماء المحاربين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي[2]. وهنا أيضا يقول محمد مصطفى طالب:" أما المكوِّنون اعتمدت الثورة على إطارات جزائرية جنّدتهم وكونتهم فرنسا لتلبية احتياجاتها وبلوغ أهدافها الاستعمارية"[3]. ولكن هذه الفئة الأخيرة يقدم حولها خليفة الجنيدي نسبة 05 ٪ من التعداد العام لأفواج لجيش التحرير الوطني عشية 1954 [4]. وهو ما يمكن اعتباره ردا صريحا على ما كتبه (Jean Michenaud).

وهنا تشير شهادات المجاهد عمر شيدخ العيدوني:" أن الثورة كانت لابد لها من توظيف رجال أصحاب كفاءات عالية في القتال" ويضيف أيضا:" أن أغلب الضباط تكوَّنوا في الهند الصينية (لاندوشين) وشاركوا في الحرب العالمية الثانية، ومنهم من تدرَّب على يد جبهة التحرير "[5].

وهو ما نجد له أيضا تدعيما من خلال جريدة المجاهد التي نشرت تقرير صحفي لماريو جيوفانا بعنوان:" تحقيق صحفي جديد مع جيش التحرير الوطني"، تطرق من خلاله لوضعية جيش التحرير الوطني والعلاقة بين أفراده، ومما جاء في التقرير أيضا تكذيب المزاعم الفرنسية القائلة بأن ضباط ألمان يشرفون على تدريب الجيش الجزائري لهذا انتشرت فيهم روح العنف والقتل للسكان، وللرد على هذه المزاعم يقول التقرير:" ... في حين أن أغلب ضباطه هم من صغار الضباط السابقين في جيش الاحتلال

---

[1] - Jean Michenaud: soldat en Algérie, les Homes, le pays, les missions, Edition oust France Renne, France, 2010, p.26.

[2] . الغالي غربي: جيش التحرير الوطني، دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، محاضرة في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بتاريخ: 2-3-4 جويلية بفندق الأوراسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 203.

[3] . محمد مصطفى طالب: من أيام حرب التحرير 1954-1962، نشر إبن خلدون، تلمسان، 2003، ص 23.

[4] . الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 216.

[5] . عمر شيدخ العيدوني: مملكة الفلاقة، منشورات بونا للبحوث والدراسات، ط1، الجزائر، 2013، ص ص 208، 209.

الفرنسي الذين تحصلوا على تجارب حربية متعددة من حروبهم في جيش الاحتلال الفرنسي، وخاصة في الهند الصينية "[1]. وهو ما يؤكده عبد الرزاق بوحارة من أن عملية الاندماج تمت بسرعة وتم توظيفهم حسب تجربتهم وتخصصاتهم فيقول:" تحولوا بسرعة فائقة إلى مرشدين ومسؤولين وقادة وباختصار إطارات جيش التحرير الوطني ذات مصداقية " وذكر هنا:" أصبح عواشرية وبن سالم على التوالي عقيدا ونقيبا في جيش التحرير الوطني "، " أما رفاقهم من البطيحة ومن جهات أخرى فقد أصبحوا بدورهم مسؤولي فصائل وقادة كتائب وفيالق أو مدربين في مراكز التكوين"[2].

بمعنى أن قيادة الثورة تفطنت منذ البداية أن العمل العسكري يتطلب خبرة عسكرية وفطنة وتمرُّس، وهذا نوعا ما لتعويض الامكانيات المحدودة للثورة في بدايتها خاصة إذا علمنا أن الانطلاقة كانت في ظروف صعبة ومنها عدم توفر السلاح، وعدم توفر جيش مهيكل ومدرب لذلك كان الخيار أمام القيادة هو إعطاء الأولوية لهذا النوع من العناصر المجنّدة سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي.

هذا وتستلزم الضرورة العلمية هنا الاشارة إلى القادة الأوائل أو مفجري الثورة الذين تجنّدوا سابقا في الجيش الفرنسي إما خلال الحرب العالمية الثانية، أو خلال حرب الهند الصينية، ونذكر منهم: **عمر أوعمران**: (1919-1992): انخرط في جيش الاحتلال الفرنسي وأصبح ضابطا (رقيب)، شارك في حملة إيطاليا وتقلد وسام عسكري، انخرط في صفوف حزب الشعب، وساهم بشكل مباشر في نشر دعاية الحزب في مدرسة شرشال العسكرية بين مجنّدي فرق القناصة... كان في طليعة مفجّري الثورة[3]. وشخصية أخرى هو **الحاج بوشعيب**: (1918) تم تجنيده سنة 1939 لأداء الخدمة العسكرية، وتم تسريحه ثم أعيد تجنيده مرة ثانية، من مجموعة 22 التاريخية[4]. **الحاج بن علا**: ولد سنة 1923 بتيارت، تجنّد في الجيش الفرنسي برتبة جندي، ثم شارك بصفة ضابط صف في الحملة على إيطاليا وألمانيا (1943-1945) تم تسريحه من الخدمة سنة 1946، التحق بالمنظمة الخاصة[5] سنة 1948، كان من ضمن المفجرين الأوائل للثورة أين ساهم في تكوين الخلايا الأولى للثورة بالمنطقة الخامسة وهران، وأصبح

---

[1] . جريدة المجاهد: ع 16، تاريخ: 1958/01/15.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 156.

[3] . عاشور شرقي: قاموس الثورة الجزائرية 1945-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 53.

[4] . المرجع نفسه، ص 61.

[5] . أسندت للحاج بن علا خلال هذه المرحلة مهمة التدريب والتكوين " إذ ما لبث أن كون ثلاث فصائل وعمل على تدريبها نظريا وتطبيقيا، وكان يقوم بذلك في غابة وهران. **ينظـــر**: محمد عباس: فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 48.

نائبا لبن مهيدي، وأسندت له قيادة الناحية الثانية على تخوم المغرب، أعتقل في نوفمبر 1956 إلى غاية 20 أفريل 1962 [1].

محمدي السعيد: (1912-1994) ضابط صف سابق في جيش الاحتلال الفرنسي، انخرط في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وألقي عليه القبض كعميل للجيش الألماني سنة 1943، كان مساعدا لكريم بلقاسم منذ الساعات الأولى للثورة في المنطقة الثالثة. ونجد أيضا **محمد مشاطي:** ولد بقسنطينة سنة 1921، أدى خدمته العسكرية في مصلحة الارسال، انضم غلى المنظمة الخاصة وتولى مسؤوليات عسكرية في خلاياها، وهو عضو مجموعة 22 وعضو قيادة جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1955 [2]. **كريم بلقاسم:** 14 ديسمبر 1922، بذراع الميزان بتيزي وزو، تم تجنيده لأداء الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال الفرنسي خلال الحرب العالمية الثنية وتو تسريحه سنة 1945، التحق بعدها مباشرة بصفوف (MTLD)، ثم انخرط في صفوف المنظمة الخاصة، انضم إلى أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أوت 1954، ثم عضوا في لجنة الستة وهي النواة الأولى لجبهة وجيش التحرير الوطني[3].

سويداني بوجمعة: من مواليد مدينة قالمة، وعنه يقول حباشي عبد السلام:" في أول ماي 1945 يتصدر الصفوف الأولى في المظاهرات السلمية التي نظمها حزب الشعب الجزائري ليعاقب من قبل الجيش الفرنسي الذي كان بوجمعة تحت ألوانه". يبدو أنه في إطار الخدمة العسكرية، كما يشير إلى أنه تمت معاقبته بحرمانه من الخروج من الثكنة بسبب مشاركته في المظاهرات، وتمت إدانته ثانية ولكن هذه المرة بسبب تهريبه للأسلحة من داخل الثكنة فسجن بسجن لامبيز بباتنة. كان من الأوائل في المنظمة الخاصة، ومن مجموعة 22 ومخططي الثورة[4].

أحمد بن بلة: ولد 25 ديسمبر 1918 بتلمسان، من أسرة متواضعة، درس بتلمسان، وكان على صلة بحزب الشعب، دعي للخدمة الوطنية سنة 1937، وأحيل على فيلق المشاة بمرسيليا، برتبة ضابط صف، سرح من الجيش سنة 1940، أعيد استدعاؤه للخدمة العسكرية سنة 1943، اندمج مع المجنّدين المغاربة،

---

[1] . محمد عباس: فرسان الحرية، المرجع السابق، ص 46.

[2] . عاشور شرقي: المرجع السابق، ص 53.

[3] . محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص ص 85، 86.

[4] . عبد السلام حباشي: من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، مسار مناضل، دار القصبة للنشر، ترجمة عبد السلام عزيزي وآخرون، الجزائر، 2008، ص 216.

خلال سنتي (1943-1944)، وبعدها عاد إلى الجزائر، انخرط في الحياة السياسية وعايش انقسام حركة انتصار الحريات الديموقراطية، اشتغل في الوفد الخارجي للثورة بمصر[1].

وفي هذا الخصوص يذكر محمد علوي نسب مئوية تترجم هذه الاستراتيجية منوِّها إلى قادة الولايات الذين تجندوا في الجيش الفرنسي سابقا ثم تولوا مناصب قيادية:

. الذين تكونوا في المنظمة الخاصة: 55،88٪

. الذين تطوعوا في جيش الاحتلال الفرنسي: 08،82٪

. الذين أدوا الخدمة العسكرية: 14،70٪ [2].

ونفس المسعى تم انتهاجه على المستوى القاعدي والهيكلي؛ ففي المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) استندت القيادة الثورية إلى نفس المنهج في ضرورة تكوين الخلايا الأولى للثورة من أشخاص قادرين على تحمل مسؤولية المهام العسكرية التي تتطلب خبرة وتجربة، فتم الاتصال ببعض المجنّدين الجزائريين القدامى في جيش الاحتلال الفرنسي[3]؛ وهو ما ذهب إليه المجاهد حمايد العربي[4] في شهادة له في هذا الخصوص إذ يشير إلى أن تكوين الخلايا الأولى وإسناد بعض المسؤوليات قد روعي فيه هذا الجانب من الخبرة المسبقة في العمل العسكري كالتَّجند في جيش الاحتلال الفرنسي؛ وهنا يذكر بعض الأسماء على غرار: عبد الله محمد (كان سياسي من موزعي الجرائد)، زيان عيسى وأخوه سي أحمد، حدادة بالقاسم (شارك مع كتيبة ديغول في أمريكا)، كما لا ينفي وجود مجاهدين أوائل لم تكن لهم خبرة عسكرية. وذكر العديد من الأسماء فرَّت من الجيش الفرنسي والتحقت بصفوف الثورة منهم: بوجمعة السطايفي، محمد كنيش من الأصنام (المدعو براقة)، عبد القادر سليماني فر من جميلة، موسى الشينوي، المختار مدويبات فر من

---

[1] . روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، د. ت، ص ص 31،34، 39، 40،47، 50، 63، 68، 95، 97، 98.

[2] . محمد علوي: المرجع السابق، ص 18.

[3] . حتى أن قيادة الثورة في جيجل وظفت أحد العسكريين السابقين في الجيش الفرنسي من المغرب الأقصى (مغربي الأصل) في قيادة وحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة؛ وهو ما توضحه وثيقة صادرة عن فصيلة للدرك الفرنسي بجيجل بتاريخ: 10 أكتوبر 1956، حيث أشارت إليه تحت تسمية bay bay وهو ex-sergent رقيب متواجد بجيجل وبالضبط بالطاهير، أوكلت إليه قيادة الثورة تدريب الجنود على السلاح وخاصة الأسلحة الألمانية والروسية، نظرا للخبرة التي يحوزها هذا العسكري السابق. **ينظـــر**:
A.N.O.M: 9318 66 Police d'état judiciaires et des renseignements généraux fonctionnements et rapports d'activités 1956-1962.

[4] . المجاهد حمايد العربي: من مواليد ولاية ميلة سنة 1941، بدوار المنار ببلدية تسدان حدادة اليوم، التحق بصفوف الثورة الجزائرية 12 أكتوبر 1956، في خلايا نقل الأخبار بالمنطقة الأولى والولاية الثانية. المصدر: نقلا من شهادة ذات المجاهد. مقابلة شخصية: مع المجاهد حمايد العربي، بمنزله، بمدينة فرجيوة، ولاية ميلة، بتاريخ: 04 سبتمبر 2019 التوقيت: 09 سا – 12:30سا

الخدمة العسكرية، الكابران أحمد رقيب (استشهد)، أحسن (رقيب) من عياض استشهد في بوجنب، السعيد مخيلف فر من تمانتوت، بالإضافة إلى علي النمر(رقيب)، وعبد الله باشا ومجنّدين آخرين فروا من ثكنة الذخيرة (poudrière) بالتلاغمة. كما ركز على دورهم المحوري في تدعيم صفوف الثورة سواء بالسلاح أو كأفراد لهم خبرة عسكرية، ومنهم من تولى قيادة فرق جيش التحرير، كعبد الله باشا مسؤول عسكري للناحية، بالمنطقة الأولى، ومنهم من تولى مسؤول ناحية كعلي النمر[1].

في المنطقة الثالثة (الولاية الثالثة بعد مؤتمر الصومام) تشير تقارير الولايات مكتب (البويرة) وتحضيرا لاندلاع الثورة بالمنطقة الثالثة التاريخية، وتزامنا مع تكوين الخلايا والأفواج الأولى فقد تم تجنيد حوالي 450 رجلا، أما عن نوعية الكفاءة التي يحوزونها فقد روعي فيهم عنصر الخبرة العسكرية، وعلى هذا الأساس فإن الغالبية العظمى من هذا العدد تدربت في الثكنات العسكرية الفرنسية في إطار الخدمة العسكرية أو الانخراط، وبالتالي اعتادوا على الحياة العسكرية والتدريبات والحياة القاسية الصعبة[2]. ويشير محمد حربي أيضا أن من شروط التجنيد أو قبول التجند في صفوف الثورة بالولاية الثالثة هو الفرار من صفوف الجيش الفرنسي مع اشتراط حمل قطعة سلاح أثناء الفرار[3]. ويؤكد الطاهر سعود أيضا بأن العناصر الأولى المشكلة لجيش التحرير الوطني تملك خلفية تاريخية تعود إلى (OS)، والتي اختير أعضاؤها ممن لهم خبرة عسكرية من خلال تأديتهم للخدمة العسكرية[4].

وفي المنطقة الرابعة(الجزائر) يشير محمد تقية في معرض حديثه عن تأسيس النواة الأولى لجيش التحرير الوطني بذات المنطقة أن قدماء العسكريين الجزائريين بالإضافة إلى الفارين (les déserteurs) من الجيش الفرنسي مع بداية الثورة نوفمبر 1954 إلى غاية سنة 1955 شكلت العناصر الأساسية والمهمة من التعداد والإطارات التي كوَّنت وساهمت في إثراء الرصيد البشري الذي تحوزه المنطقة من العناصر المجنّدة لتدعيم تعداد جيش التحرير الوطني، وهنا تجدر الإشارة إلى عمر أوعمران كأحد قدماء العسكريين، وعلي خوجة من الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي[5].

وبالمنطقة الخامسة (وهران): ذكر أحد تقارير الدرك الفرنسي بسيدي بلعباس بتاريخ: 03 ديسمبر 1954، أن المدعو عبد الله بن علي المولد بتاريخ 15 جوان 1923 بسيدي بلعباس، أدى خدمته

---

[1] . مقابلة مع المجاهد: العربي حمايد، المصدر السابق.

[2] . تقارير الولايات: مكتب ولاية البويرة، ندوة 25 نوفمبر 1999، الناحيتين الثانية والثالثة، المنطقة الثالثة التاريخية، ص 01.

[3] - Mohamed Harbi: le FLN documents et histoire (1954-1962), Casbah éditions, Alger, 2012, p. 44.

[4] . الطاهر سعود: أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسات عربية، ع 24، جانفي 2017، ص 32.

[5] - Mohamed Teguia: op.cit, p.27.

العسكرية في دفعة 1944، وبعدها تلقى تكوينا في أجهزة الراديو، وبعد اندلاع العمل العسكري في الجزائر جمعت حولة معلومات حملتها تقارير للدرك بأنه يمتهن الآن تصليح أجهزة الراديو كما أنه ممثل حزب انتصار الحريات الديموقراطية بالمنطقة[1].

كما يذكر مصطفى بن عمر أحد الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي تحت اسم أحمد شداد الذي تجنّد في الجيش الفرنسي سنة 1950 بالهند الصينية، وتمت عملية فراره من القنيطرة بالمغرب الأقصى بمعية 50 جندي وضباط صف كلهم جزائريون، ويضيف " التحق معظمهم بجيش التحرير الوطني"، كما أورد أخبارا عن المجاهد زكريا (مدني قويدر) الذي شارك هو الآخر في حروب الهند الصينية وعند التحاقه بجيش التحرير أصبح قائد فوج كوموندو، وتميز بالشجاعة والاقدام والمهارة العسكرية وفي حقه يقول: "وأثبت أيضا براعته العسكرية في الحرب ... مما يشهد على بطولته كمين الزليج سنة 1957 الذي كان من صنعه، والذي غنم فيه أسلحة كثيرة..."[2].

نذكر هنا أيضا عملية فرار سي الزبير سنة 1955 بالداخل وكانت عملية نوعية شغلت الرأي المحلي للمنطقة الخامسة، بدأ نشاطه الثوري بالمنطقة السابعة تيارت، وخلال فترة قصيرة استطاع إثبات مستواه العسكري، وبالتالي كان انضمامه لصفوف الثورة بالمنطقة إضافة نوعية[3]. وتشرف على هذه العملية من التّجنيد لجان شعبية على مستوى المناطق والنواحي والتي راعت الشروط السابقة من الخبرة العسكرية[4]. وهو ما تؤكده شهادة المجاهد عايسي محمد الشريف في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني بقوله:" أن من أسباب تأسيس لوس (l'OS) هو الاستعداد للثورة المسلحة عن طريق تدريب الجيش وتجنيد الشباب الذين سرحوا من الجيش الفرنسي لاستغلال خبرتهم العسكرية"[5].

وعن أهمية هذا العنصر توضح عائشة ليتيم أن الملتحقين الأوائل بجيش التحرير ومن لم يتجندوا سابقا لم تكن لهم معرفة بتقنيات السلاح من فك وتركيب وتنظيف، حتى أن الكثير منهم ارتكب أخطاء فادحة وقاتلة أثناء استعمال السلاح، فأسندت مهمة تدريبهم إلى المجنّدين سابقا وذكرت هنا والدها، والذين

---

[1] - **A.N.O.M: Oran 92 561b** gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports décembre 1954.

[2] . مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 121.

[3] . أحمد مسعود سيد علي: حركة احتجاج النقيب الزبير ديسمبر 1959 – فيفري 1960 بالحدود الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية من خلال وثائق أرشيفية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع: 1، مجلد 05، الجزائر، ص 104.

[4] ، الغالي غربي: المرجع السابق، ص 204.

[5] . شهادة المجاهد محمد عايسي خلال أشغال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، 2-3-4، جويلية ، الجزائر، 2005.

تمحورت نصائحهم حول: التأكد من افراغ المخزن قبل أي استعمال للسلاح، رفع ماسورة السلاح نحو الأعلى لتجنب الاصابات...[1]. وهو ما تؤكده أيضا شهادة لخضر بن طوبال: "وقد كان جنود المنطقة الثانية يتعرضون لإصابات وجروح من طرف بعضهم البعض لجهلهم بكيفية استعمال السلاح... وكانت هذه من بين الكوارث التي كنا نواجهها في بداية الأمر" وهو ما يؤكده بقوله:" لم يكن فينا من كان له تكوين عسكري سواء في مجموعة 22 أو في القاعدة ما عدا الذين فروا من ثكنات العدو... "[2].

وحسب عبد الرزاق بوحارة فإن هذه العناصر المجنّدة سابقا لها مميزات وخصائص جعلت قيادة الثورة تجعلها في صميم استراتيجياتها للنُّهوض بالعمل المسلح ومنها: أن لهم تقنيات حربية عالية المستوى، لهم تجربة في قيادة الرجال أثناء المعارك، الميول نحو الحرفة والعمل العسكري، النزوع للطاعة العمياء، وهي صفات جعلتهم يفرضون أنفسهم في الوسط الذي يوضعون فيه، ويضيف:"... كقدماء حرب الهند الصينية... كانوا مهيئين لتحمل مسؤولية قيادة الوحدات بفضل شهرتهم القتالية وماضيهم العسكري ومعرفتهم للعدو". وهذه الصفات مجتمعة جعلت قيادة الثورة تستثمرها وجعلهم من مؤطري وحدات جيش التحرير الوطني على المستوى القاعدي[3].

وهو طرح يتدعّم ميدانيا من خلال الوصف الذي قدمه مصطفى بن عمر لهذه الفئة خاصة منهم المجنّدون الجزائريون في حروب الهند الصينية وبعد عودتهم وانضمامهم إلى جيش التحرير الوطني فيقول عن أحدهم اسمه زرزي: ولعله من أبناء فج مزالة (فرجيوة لاحقا ولاية ميلة حاليا):" شارك مثل بعض رفاقه ... في حرب الهند الصينية، ولعل هذا ما يفسر تصرفاته الغريبة واستهانته بالموت وبأي شكل من أشكال الخطر" كما تحدث عن ذكرياته إلى جانب رفاقه بمنطقة الأغواط وكانوا من نواحي مختلفة: بشار، عين الصفراء، المشرية، فذكر منهم فرحات (شكيب) من منطقة القبائل، قائد الوحدات المتواجدة بجبل عمور، وذكر الملازم عمر أوكلي من أبناء دلس، وآخرون وكلهم فارون من الجيش الفرنسي شاركوا في الهند الصينية، وعنهم يقول: "كان حديثهم غنيا بالوقائع ومشوقا نظرا لوفرة التجارب التي أحرزوها من

[1] . عائشة ليتيم: أيام في الذاكرة، من مأساة الشعب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 112.

[2] . جمال قندل: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1954-1962)، ج1، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 395،396.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 148-149.

خلال الرحلات والمهمات التي شاركوا فيها ..."[1]. وهو ما يوحي بالمشاركة الفعالة والمثمرة للمجنّدين الجزائريين في حروب الهند الصينية في النشاط العسكري الوطني حين عودتهم إلى الجزائر.

لذلك قامت قيادة الثورة بتكوين مراكز للتدريب يتم فيها تكوين المجنّد الجديد عسكريا وسياسيا، وأسندت المهام فيها إلى مجاهدين ذوي تجربة حربية اكتسبوها خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية فضلا عن ذلك التحاق العديد من الاطارات بصفوف الثورة من الذين عادوا من حروب الهند الصينية[2].

وبالتالي أنيطت لهذه العناصر المجنّدة سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي مهمة تحسين المستوى والأداء العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني مع بداية الثورة وفي مراحل لاحقة أيضا[3].

وهو ما أثبتته شهادات للسنوسي صدار الذي تحدث عن التكوين الأولي لسلاح الإشارة ويورد أنه تم على يد متخصصين لهم خبرة في الجيش الفرنسي من أمثال دكار بوعلام (الفار من جيش الاحتلال الفرنسي)، وكذلك المجنّد سابقا ديب بومدين (كان ضابط صف في سلاح الإشارة)، وبعدها تم تأسيس مدرسة في سلاح الاشارة والتي تدعّمت هي الأخرى بتجربة المساعد علي الثليجي الذي نقل خبرته من الجيش الفرنسي على اعتبار أنه متخصص في الاستغلال واستعمال الراديو، وعنه يقول السنوسي صدار: "وهو الذي لعب دورا مهما في تكوين فيالق جيش التحرير مع تكوين وتدريب الجنود على سلاح الاشارة"[4]. وفي مذكرات عبد الكريم حساني الغوتي نجد إقرارا صريحا لهذا الأمر أيضا بحيث يعرج على الصعوبات التي واجهت قيادة الثورة في تأسيس سلاح الاتصالات السلكية الأمر الذي دعاها إلى توجيه أنظارها إلى أفراد ذوي خبرة في الجيش الفرنسي سابقا، وعليه تم وضع السي عمار (فار من الجيش الفرنسي بالمغرب) بسرعة في منصب مدير للتعليم وتكليف سي موسى (مجنّد سابق) للإشراف على السير العام للمدرسة[5].

---

[1] . مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 134.

[2] . بلعيد علاوة: الاستراتيجية العسكرية لحرب التحرير الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير، تاريخ الحركة الوطنية والثورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 61.

[3] - جمال قندل: المرجع السابق، ص 392.

[4] - Snoussi Seddar: ondes de choc les transmissions Durant la guerre de libération Edition ANEP, Alger, 2002, p.33.

[5] . عبد الكريم حساني "الغوثي": الحرب الخفية، الشبكات الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، تر: أوذاينية خليل، الجزائر، 2012، ص ص 73، 89.

وبالتالي تم توظيف هذه العناصر التي تكوَّنت في صفوف الجيش الفرنسي لتكوين النواة الأولى لسلاح الإشارة في الغرب الجزائري نظرا لحيازتهم على خبرات عسكرية خلال أدائهم للخدمة العسكرية أو الانخراط الطوعي[1].

وتستدعي الضرورة العلمية والموضوعية هنا الإشارة إلى أنه ليس كل المجنّدون القدامى شملتهم استراتيجية الثورة؛ فنجد الجنيدي خليفة هنا يركز على عامل الوطنية والايمان بالقضية الوطنية والتضحية من أجل الاستقلال وليس عامل الخبرة والكفاءة هو كل شيء أو هو المقياس، فالتحاق هذه العناصر كان من باب الوطنية وليس من باب صفة قدماء المحاربين، والدليل هنا هو أنه ليس كل المجنّدين القدامى انضموا إلى الكفاح التحرري بل فيه فئة كبيرة منهم من استمر تواجده في صفوف الجيش الفرنسي[2].

هذا وقد قسمهم الجنيدي خليفة إلى قسمين القسم الأول كان رجوعهم إلى الجزائر متأخرا نوعا ما إلى غاية نهاية 1955، أين تم نقلهم إلى تونس والمغرب لإخماد حركة التحرر هناك ومنهم من انضم إلى المقاومة التونسية والمغربية وبالتالي لم يلتحقوا بصفوف الثورة إلا بعد سنة 1955، والقسم الثاني من قدماء المحاربين تم تجنيدهم من قبل السلطات العسكرية الفرنسية بعد انطلاق الثورة بثلاثة أو أربعة أشهر بمساعدة من القيَّاد (les Caïds) لأنهم على دراية كبيرة بالأفراد ومدى إخلاصهم للسلطات الفرنسية وتم توظيفهم كميليشيات دعم، حراسا على المنشآت الاقتصادية، المدارس[3].

وكمثال على ذلك تشير ليلى تيتة أن محافظ قسنطينة بادر إلى تجنيد العديد من المجنّدين الجزائريين سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي والأوفياء لفرنسا ضمن فرق القوم[4] عند اندلاع العمليات العسكرية الأولى للثورة[5]. هذا وذكر نور الدين بولحايس أن العديد من المحاربين القدماء من الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي بقوا قلقين من بسبب الأخبار التي تناقلتها الصحافة الفرنسية، وبقوا يراقبون

---

[1] . نجاة بية: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-16962، منشورات الحبر، ط1، الجزائر، 2010، ص 58.

[2] . الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 217، 218.

[3] . المرجع نفسه، ص 218.

[4] . تُميِّز التقارير الفرنسية بين صنفين من القوات داخل الجيش الفرنسي تتكون من الجزائريين، وهما: القوة النظامية (les forces régulières)، وصنف القوة الإضافية (les Supplétifs)، تتشكل الأولى من حسب شارل روبير أجيرون من المجندين إراديا والمستدعين للخدمة، وتضم الفئة الثانية الحركى (harkis)، والفرق المتحركة للحماية الريفية (GMPR) والتي ستصبح فيما بعد الجماعات المتحركة للأمن (GMS)، والمخا زنية (Mokhaznis) ووحدات الاحتياط (UR)، وجماعات الدفاع الذاتي (GAD) وهي أيضا فرق تجنّد عناصرها إراديا. **ينظـــــــر**: ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 71.

[5] . المرجع نفسه، ص70.

الأحداث ويتابعونها مع المشاركة فيها ما أمكنهم، وبتاريخ: 14-15 نوفمبر 1954 عبّر المجنّدون الجزائريون القدماء في جيش الاحتلال الفرنسي من خلال جريدة (l'écho d'Alger) عن وفائهم لفرنسا وأعلنوا من قالمة أنهم مستعدون لحمل السلاح مرة أخرى[1].

من خلال هذه المعطيات وهذا المخزون البشري ممن تدرب على العمل والتقنيات العسكرية في الثكنات الفرنسية، استطاعت قيادة الثورة توظيفهم وهيكلتهم لتأسيس النواة الأولى للعمل العسكري عشية أول نوفمبر 1954، وهذا لسد وتعويض العجز والنقص الواضح في بداية تجربة جيش التحرير الوطني، وهذه المعطيات السابقة أجمعت الوثائق والشهادات والدراسات الأكاديمية على اقرارها وخاصة في موضوعنا المطروح وهو قضية الاستفادة من خبرة المجنّدين في الجيش الفرنسي سابقا، وانطلاقا من هذه التجربة في بداية العمل المسلح ستسعى قيادة الثورة بعدها إلى إعطاء هذا الملف مكانة ضمن استراتيجيتها العسكرية ضد مصالح الجيش الفرنسي لذلك ستنتهج أو توظِّف عدة أساليب لاستقطاب هذه العناصر المجنّدة من الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي.

3 ـ اندلاع الثورة ورد فعل المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي:

لم يكمن اندلاع الثورة الجزائرية حدثا عابرا، لا على المستوى المحلي في الجزائر أو خارجها فقط، بل كان بداية لثورة جذرية مست العديد من المجالات، فعلى مستوى الأفراد والجماعات كان لها تأثير عميق في تغيير العديد من القناعات؛ وفي هذه الجزئية من الدراسة نناقش بعض من مواقف قدماء المجندين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي من اندلاع الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954.

بداية نسجل هنا موقفا عدائيا خلال الأشهر الأولى لاندلاع الثورة لمجنّد سابق في جيش الاحتلال الفرنسي؛ وفي هذا المنحى سجل تقرير للدرك الفرنسي بعين تموشنت بتاريخ: 13 ديسمبر 1954 أن أحد قدماء المحاربين خلال الحرب العالمية الأولى المسمى (عيساوي عبد القادر ولد حبيب) تلقى رسالة تهديد ليلة 09-10 ديسمبر 1954، لأنه أظهر في العديد من المرات عداوته للوطنيين الجزائريين[2].

ومع توسع المد العسكري للثورة الجزائرية اتخذت السلطات العسكرية الفرنسية العديد من الإجراءات الآنية لوقف توسع الثورة والقضاء عليها في المهد ، فكان من بين هذه الإجراءات تجنيد الجزائريين الذين أدّوا الخدمة العسكرية ولا يزالون تحت تصرف وزارة الدفاع الفرنسية لمدة ثلاث سنوات، ويحوزون طبعا على خبرة عسكرية تؤهلهم للمهام التي ستوكل إليهم، فكان تاريخ 21 ماي 1955 بداية لتكوين الوحدات

[1] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 93.

[2] - **A.N.O.M:** Oran 92 561b: op.cit.

الإقليمية (les Unités Territoriales UT) الريفية والحضرية، فتم تجنيد دفعات سنة 1952، 1953، وأشارت الإحصائيات المتعلقة بهذه الدفعات إلى وجود 16500 فرد (والرقم هنا يشمل الجزائريين والفرنسيين معا)، وتتمثل مهام هذه الوحدات في حماية النقاط المهمة والحساسة، وضمان الأمن في مناطق تواجدهم[1].

السؤال المطروح هنا: إلى أي حد استجاب المجنّدون الجزائريون سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي إلى التّجند في هذه الوحدات بعد مرور 06 أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية؟

وهل فعلا عملت السلطات العسكرية على التجنيد في هذه الوحدات من مجنّدي الخدمة العسكرية سابقا لتغطية النقص العددي لأفراد الأمن؟ أم أن الأمر كان مقصودا حتى لا تمتد يد الثورة إلى هؤلاء المجنّدين سابقا؟ أو حتى لا يلتحقوا بالثورة لما تعلمه السلطات الفرنسية مما يمكن أن يقدموه لصالح العمل الثوري؟

موقف المجنّدين الجزائريين المتواجدين في الخدمة فعليا:

لقد شملت العمليات العسكرية للثورة التحريرية في ليلة أول نوفمبر 1954 معظم أنحاء التراب الجزائري، وتفاوت حجمها وصداها كما تفاوتت نسبة نجاحها من منطقة إلى أخرى، وما ميَّز هذه العمليات هو السرية التامة، الأمر الذي جعل منها عنصر مفاجأة لدى الأوساط الفرنسية السياسية منها والعسكرية والفرنسيين عموما، وانطلاقا من تواجد المجنّدين الجزائريين داخل الثكنات العسكرية الفرنسية فالأمر لديهم سيان. فكيف سيتعاطى المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي مع هذا الظرف الجديد المتمثل في اندلاع العمل المسلح من طرف أبناء جلدته؟.

لابد في البداية من الإشارة إلى نقطة مهمة تتضح على إثرها بعض المعطيات وتزاح بعض القراءات أو الأفكار المبهمة والتي لم تبن على أسس علمية ومنهجية؛ يتعلق الأمر بتأخر بروز مواقف وردود الفعل من المجنّدين الجزائريين وعدم تزامنه مع بداية الثورة التحريرية؛ ننقل هنا ما أورده أحمد بن شريف انطلاقا من تواجده في البليدة؛ بأن الأمور لم تتضح مع بداية العمل المسلح إلا بعد أشهر، كما لم تتضح وتبرز خلايا الثورة ولم تكن تعمل على نطاق موسَّع وفعَّال ويقول:" هذا الأمر راجع إلى السرية التامة التي اندلع فيها العمل الثوري في أول نوفمبر 1954، وآخر هو عدم وجود خلايا مدنية للدعاية... لأن الأمر اتضح مع باقي الشهور "[2]. وبهذا الخصوص تقدم جريدة المجاهد توصيفا دقيقا لوضعية الثورة عند انطلاقها

[1] - François-Xavier Hautreux: la guerre d'Algérie des Harkis 1954-1962, édition Perrin, s l , 2013, p.p.40-41.

[2] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 14.

بالقول:" لقد كانت الثورة في مرحلتها الأولى تصطدم بصعوبات عديدة، وكانت فرق جيش التحرير لاتزال ضعيفة إذ أنها كانت بعيدة عن بعضها البعض فلم تتوسع إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ترابط دائم، كما أن الاتصال بين مختلف القيادات كان صعبا، وتمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء... لقد كانت هناك نواح واسعة لم تتحرك بعد، والفرق المسلحة ذات تكوين سياسي ناقص... لقد كانت الثورة في بدايتها تفتقر إلى منهج سياسي قار..."[1].

وقد سار لخضر بن طوبال في نفس الاتجاه إذ نقلت جريدة المجاهد شهادته فقدم وصفا للغموض الذي ساد عموم المجتمع الجزائري عند بداية الثورة؛ بحيث لم تكن الجماهير الشعبية على دراية بمن يقف وراء هذه العمليات العسكرية الأولى، إصرار أعوان مصالي الحاج على تبني اندلاع العمل المسلح وبالتالي أشاعوا دعايات سامة جاءت على غير المعلومات المقدمة في بيان أول نوفمبر الأمر الذي من شأنه أن يخلق حالة من الشك والتردد والريبة لدى هذه الجماهير، بالإضافة إلى محاولتهم تشتيت وتثبيط معنويات جيش التحرير الوطني والتسلل داخل صفوفه خدمة لمصالحهم، زيادة على نقص الخبرة والسلاح، ونقص وسائل الإعلام والدعاية.[2] بالإضافة إلى نشاط الدعاية الإعلامية الفرنسية[3]، وهو نفس الاتجاه الذي تبناه الصحفي ايف كوريار(Yves Courrière) الذي يقول هنا:" كان علينا أن ننتظر نهاية سنة 1954 وبداية سنة 1955 حتى يتأكد السكان من أن عمليات نوفمبر كانت جادة" وتشير ليلي تيتة أن الحذر والتّرقب هو ما طبع رد فعل الجزائريين خلال سنة (1954-1955) دون الحديث عن قضية الوطنية لأنها ظلت متأججة في الشارع الجزائري دون أن تنزل إلى أرض الواقع كعمل عسكري ميداني والارتماء

[1] . جريدة المجاهد: ع 09، تاريخ: 1957/08/20، ص 01.

[2] . جريدة المجاهد: ع 03، تاريخ: 01 سبتمبر 1956، ص 10.

[3] . عند رواج أخبار هجمات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 قامت الدعاية الفرنسية بتشويه الحقائق وابعادها عن العامل المحلي وابعاد فكرة الثورة، وأن أصحابها قطاع طرق، وبالتالي فإن الجماهير الشعبية قد تتأثر ولو جزئيا بهذه الدعاية، كما أنهم لازالوا في وضع لا يعرفون من يقف وراء هذه الهجمات، وإلى أي تيار ينتمون. ويضيف:" إذن الشعب في وضعه هذا طبعا باستثناء المطلعين والمستنيرين والمؤمنين كانوا في حالة توقع، فكأنه لم يحكم بعد بل ظل ينتظر الوقائع وعندما توالت هذه الوقائع طبعا أخذ يؤمن ويلتحق ويمد الثورة بكل المعلومات". وحتى الذين عرفوها وآمنوا بها وتأكدوا من هدفها " كانوا يخشون عليها من عدم الاستمرارية لأن العملية ضخمة جدا إلى أقصى حد ومحاطة بصعوبات خارقة للعادة ، وبالتالي حتى الثوار أنفسهم لا يعرفون ما إذا كانت ستستمر بهذه القوة أم لا". **ينظـــر**: الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، المرجع السابق، ص 215. ويقول المجاهد الحاج مسعود جديد:" أذكر أننا تفاجأنا طوال تلك الفترة بتلك الأحداث التي لم نقدر على فهمها ولا استيعابها بسبب جهلنا التام لمن يقف وراءها". **ينظـــر**: الحاج مسعود جديد: مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 34.

في أحضان الثورة[1]. ونأتي هنا على تفصيل وضعية اندلاع وتوسع الثورة بشكل موجز في المناطق الخمسة للجزائر 1954-1955:

. المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة): عرفت المنطقة الأولى استمرار وصمود الثورة بفضل النشاط الذي قام به مصطفى بن بوالعيد من تنظيم وتوحيد للقبائل والعروش في منطقته، مع تجنيد عدد من الأفواج، التي حققت بعض الانتصارات ومنها معركة الجرف 22 سبتمبر- 29 سبتمبر 1955 بجبال الجرف بالنمامشة بقيادة شيهاني بشير ، لكن عرفت المنطقة فتورا عسكريا باعتقال مصطفى بن بوالعيد، تولى بعده شيحاني بشير بمساعدة عباس لغرور تنظيم المنطقة واستمر في عملية التجنيد، لتعرف المنطقة منذ النصف الثاني من سنة 1955 أزمة في القيادة، بداية باغتيال شيحاني بشير وبروز جبهتين الأولى بقيادة لغرور وعاجل عجول بخنشلة، والثانية بزعامة عمر بن بو العيد بباتنة، ولكن عودة مصطفى بن بوالعيد لم تدم طويلا ليستمر بعدها الانشقاق في المنطقة بعد سنة 1956 [2].

. المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): على الرغم من بعض التعثر الذي شهدته المنطقة خلال الثلاث أشهر الأولى، إلا أنها عرفت تركزا واضحا للتنظيم العسكري والذي من مظاهره أن استطاعت القيادة تنظيم هجمات 20 أوت 1955 والذي كان له أثر قوي في تغيير العديد من معطيات الثورة سواء في المنطقة أو في عموم الجزائر، كما نظم زيغود يوسف العديد من الكمائن منها: كمين غونو قرب قالمة، سلسلة من الكمائن بتاريخ 05 جويلية 1955 [3]. وهي الأوضاع التي خلقت نوع من اللاأمن والفوضي في المنطقة[4].

. المنطقة الثالثة: استمرت قيادة المنطقة وعلى رأسها كريم بلقاسم في عقد الاجتماعات وإرساء النظام الثوري في المنطقة، وكسب دعم الجماهير الشعبية، وتشكيل الأفواج، مع القيام بالعديد من العمليات العسكرية الاستعراضية، ومن أهم مكتسبات المنطقة في هذه المرحلة هو إفشال عملية العصفور الأزرق (نهاية نوفمبر 1955إلى نهاية سبتمبر 1956، بتسليح جزائريين ضد الثورة ولكن حولتها قيادة المنطقة إلى انتصار عسكري)، وكسب كميات معتبرة من الأسلحة، كما استمرت القيادة في مواجهة فلول مصالي

[1] . ليلى تيتة : المرجع السابق، ص 99.

[2] . مقلاتي عبد الله، طافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 63-66.

[3] . المرجع نفسه، ص ص 66-67.

[4] . للإستزادة حول هذه النقاط يرجى العودة إلى: جمال قندل: المرجع السابق، الصفحة 324 وما بعدها.

الحاج[1]، والحاق أضرار بممتلكات المعمرين[2]. ولعل أهم حدث ميز المنطقة الثالثة هو مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بتنظيم من كريم بلقاسم وعبان رمضان، بتأمين تحت إشراف عميروش، وبعد ممثلي المناطق في المنطقة الثالثة بغياب وفد المنطقة الأولى وممثلى الوفد الخارجي، أفرزت الاجتماعات العديد من القرارات التنظيمية على مختلف الأصعدة، ومن هذا المؤتمر عرفت الثورة التحريرية قفزة نوعية في مجال تنظيم وتأطير جيش التحرير الوطني، وظهور الهيئات القيادية للثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة، وتحديد السياسة المتبعة في الداخل والخارج، وإقحام كل فئات المجتمع في الكفاح التحرري، ...[3].

. المنطقة الرابعة: اصطدمت قيادة المنطقة بالعديد من الصعوبات **منها:** اكتشاف العديد من خلايا المنطقة من طرف الجيش الفرنسي، اعتقال رابح بيطاط، هنا ستعرف المنطقة تغييرا في القيادة إذ سارع كريم بلقاسم إلى تعيين عمر أوعمران قائدا للمنطقة، مع وجود عبان رمضان للإشراف على العاصمة وتوطيد نظام الفداء في مدينة الجزائر، مع نجاح عمر أوعمران في تنظيم المنطقة وشن عمليات عسكرية ناجحة بنواحي: المتيجة والبليدة والمدية والبويرة.

. المنطقة الخامسة: لم تعرف هذه المنطقة النجاح الذي عرفته المناطق الأخرى بسبب قلة خلايا الثورة منذ ليلة أول نوفمبر، بالإضافة إلى استشهاد عبد المالك رمضان في وقت مبكر، فعرفت المنطقة نوعا ما تجميدا للنشاط العسكري إلى غاية استكمال تجنيد الخلايا والحصول على السلاح الذي شكل النقطة الحاسمة في النشاط الثوري بالمنطقة خلال هذه المرحلة، ليستمر الفتور إلى غاية نهاية سنة 1955 [4].

"هذه الظروف صورت لكثير من المناضلين أن تفجير الثورة يعد مجازفة أو عمل جنوني"[5]. وعلى الرغم من هذه المصاعب إلا أن قيادة الثورة استطاعت ترسيخ التنظيم الثوري وتوسيعه في أغلب المناطق رغم قلة الامكانيات.

---

[1] . للإستزادة في هذه النقطة يرجى العودة إلى يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة: دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 39 وما بعدها للإطلاع على جهود عميروش في محاربة أنصار مصالي الحاج إلى غاية انسحابهم إلى جهات المسيلة وملوزة وجبال البيبان.

[2] . المصدر نفسه، ص 68.

[3] . يحي بوعزيز: المصدر السابق، ص ص 62، 65.

[4] . عبد الله مقلاتي، طافر نجود: المرجع السابق، ص 69.

[5] . المرجع نفسه، ص 63.

وعليه يمكن القول أن هذه الظروف وغيرها كانت تصل مسامع المجنّدين الجزائريين المتواجدين في صفوف الجيش الفرنسي، وهي ظروف طبعا توحي بعدم توطد النظام الثوري جيدا، مع عدم وجود إمكانيات تسمح باستمرار الثورة لوقت أطول، مع قلة التعداد، والدعاية، مع استمرار دعاية تفوق الجيش الفرنسي وقرب دفن الثورة والقضاء عليها في المهد، مع الدعاية لوجود إصلاحات فرنسية، بالإضافة إلى تصريحات الصحافة الفرنسية، كلها عوامل شكلت حاجزا أو عائقا أمام بروز مواقف جريئة، وصريحة، وواضحة من قبل المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، أو لنقول هذه الظروف هي التي ساهمت في تأخر بروز مواقف واضحة وصريحة من طرف المجنّدين الجزائريين إلى غاية نهاية سنة 1955، والغالبية العظمى منها إلى منتصف وأواخر سنة 1956 أين برزت إلى العلن ظاهرة الفرار من الجيش الفرنسي، وكذلك ظاهرة العصيان وعدم تلبية دعوات التجنيد، مع تمكن الخلايا الثورية من التسلل إلى داخل الجيش الفرنسي وتكوين شبكات وأعين للثورة.

هذه العوامل وأخرى قد يكون لها تأثير في المواقف الأولية لدى المجنّدين الجزائريين تجاه ما يجري في أرجاء الجزائر خارج الثكنات. كما يمكن هنا إدراج ما خلقه الوضع الاستعماري واستمراره طويلا لعدة عقود؛ بالإضافة إلى المشاريع الفرنسية في مختلف المجالات الأمر الذي خلق فئة كبيرة من الجزائريين مرتبطة بالمصالح الفرنسية ومنها مؤسسة الجيش ما صعَّب عليها التفريط والتخلي عن وضعها الحالي والانتقال إلى وضع آخر غير مضمون العواقب ـ وهو حال العديد من المجنّدين الجزائريين ـ والقصد هنا فئة المنخرطون (les Engagés) ، هذا إذا أضفنا الخلخلة العنيفة التي تعرض لها المجتمع الجزائري نتيجة الفقر والضغط والتهميش ما جعل فئات كبيرة من الجزائريين ترتمي في أحضان المؤسسات الفرنسية ومنها مؤسسة الجيش؛ وبالتالي ستكون استجابتهم لنداء الثورة والتعبير عن مواقفهم الإيجابية صعب جدا وقد تتطلب العملية وقتا وجهدا مضاعفا من الطرف الآخر –جبهة التحرير الوطني– لإقناعهم بالانضمام إلى الصف الوطني من الوهلة الأولى[1].

كما أن نجاح العمليات العسكرية الأولى لم يكن على نفس المستوى إذ نجد محمد زرقيني يخص المنطقة والأولى والثانية والثالثة بنسبة نجاح مقبولة مقارنة بالمنطقة الخامسة، وفي هذا الصدد يقول:" صحيح أن

[1] . ليلى تيتة: المرجع السبق، ص 99.

الوطنية تسري في عموم الجزائر لكن مناطق قسنطينة والأوراس ومنطقة القبائل كانت أكثر نضجا ووعيا وامتلكت كل مقومات تفجير الثورة"[1].

ويشير أحمد بن شريف إلى أن بعض المجنّدين استغرق بهم الوقت 04 أشهر حتى استطاعوا إيجاد منفذ للاتصال بالثورة[2]. بمعنى فيه محاولات منذ بداية العمل المسلح وهذا بحد ذاته موقف واضح من هذه العناصر الجزائرية المجنّدة في الجيش الفرنسي.

وهو ما يتوافق مع ما أوردته وثيقة أرشيفية صادرة عن أحد رؤساء الملحقات بمدينة بسكرة بتاريخ: 08 مارس 1955 بخصوص معنويات السكان: أن المجنّدين المسلمين الجزائريين تتزايد أعداد الفارين منهم بشكل يومي بمنطقة بسكرة، كما تحدث التقرير عن بعض الوقائع التي جرت في عموم الجزائر منها خطاب البشير الابراهيمي من إذاعة القاهرة في شهر جانفي 1955، وعدد من الكمائن في بعض المناطق، وورود أخبار عن تبادل علم جزائري في منطقة طولقة، توسع الثورة في منطقة القبائل، وصول الدعم من تونس وليبيا. ويبدو أن التقرير ربط بين كل هذه العناصر وهو ما قد يكون ساهم في دفع العديد من المجنّدين الجزائريين إلى الفرار[3]. وبالتالي ساهمت هذه المعطيات الداخلية والخارجية في إبراز العديد من المواقف الايجابية للمجنّدين الجزائريين تجاه بداية العمل المسلح منذ نوفمبر 1954.

وننقل هنا شهادة لخالد نزار تمثل القاعدة والحد الأدنى من الشعور الوطني لدى المجنّدين الجزائريين الذين استيقظت ضمائرهم قبيل انطلاق الكفاح التحرري؛ إذ أن اندلاع الثورة التحريرية يعتبر بالنسبة لكل فئات المجتمع الجزائري بداية القطيعة مع النظام الاستعماري ومنها مؤسسة الجيش الفرنسي؛ ليترجم ذلك بقوله: "أوجدت الفرصة الملائمة للالتحاق بجيش التحرير الوطني، لكل من يشعر بأعماق نفسه بالإذلال الذي يتسبب فيه النظام القائم"[4].

وهو ما يتفق معه محمد زرقيني أذ اعتبر ان اندلاع الثورة الجزائرية من بين العوامل المباشرة التي جعلت العديد من المجنّدين في وضعية نفسية صعبة إدراكا منهم بالتغير التي الذي ستحدثه هذه المعطيات أو المستجدات الحديثة سواء في علاقتهم مع مؤسسة الجيش الفرنسي أو علاقتهم مع بني جلدتهم من الشعب وجبهة وجيش التحرير الوطني ويقول:" ومن خلال هذا أصبحتُ في وضعية غير مريحة وأصبحتُ أبحث

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.73.

[2] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 14.

[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 313 GMS 6 A territoire du sud.

[4] . خالد نزار: يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 40.

دائما أن أكون مرتاح الضمير"[1]. يقول بوحارة:" فمن غير الممكن أن لا يتأثر هؤلاء الضباط بهذه التحولات الكبرى"[2]. ويشير عثماني مسعود أن هذه التجاذبات النفسية دفعت بالمجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي إلى محاولة إيجاد مكانه الطبيعي وتحديد موقفه من الصراع الدائر في الجزائر التي هي وطنهم الأصلي أو المواصلة مع استمرار أزمة الضمير الخانقة إلى جانب فرنسا[3].

ولنا أن نستعرض بعض من المواقف وردود الفعل المسجلة من لدن المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي حيال انطلاق العمل المسلح على الأقل حتى إلى غاية سنة 1956.

ففي المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) تكشف لنا مذكرات محمد زرقيني أن رد فعل السلطات الفرنسية على ما جرى في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 كان سريعا بقوله:" على إثر هذه الهجمات الليلية تم وضع كل الوحدات الفرنسية في حالة تأهب، وتم تقسيم الوحدات إلى مجموعات وفصائل للتمكن من حماية المصالح الاستراتيجية" وعلى إثر ذلك أيضا تم توجيه فيلق بكامله وانزاله بين مدينتي تبسة وخنشلة، وبخصوص الفرق العسكرية من الجزائريين فقد تم توجيه فرق من الرماة الجزائريين (les Tirailleurs Algériens) واشراكهم في عمليات التهدئة، ومن هذه المرحلة بالذات تبدأ تظهر المواقف وتطفو إلى السطح من قِبل المجنّدين الجزائريين وهو ما يترجمه زرقيني بقوله:" من هنا بدأت عمليات الفرار وفقدان الذخيرة والسلاح وحتى عمليات التخريب من القناصة أنفسهم" وتشير ذات المذكرات إلى عمليات تخريب طالت شاحنة حمل السلاح والذخيرة من طرف الرماة الجزائريين في فرقة محمد زرقيني هذا الأخير تقرر في حقه السجن لمدة 15 يوما بسبب هذه الأحداث والمواقف الصادرة من جنود الرماة الجزائريين تجاه وقائع ليلة أول نوفمبر 1954 [4].

ويجوز لنا أن نتساءل عن عمليات الفرار وفقدان الذخيرة والسلاح التي أوردها محمد زرقيني فهل الأمر كان مخططا له من قبل؟ فإن كان كذلك فمعنى ذلك أن فيه تنسيق مع منفذي الهجمات الأولى في المنطقة من القيادة والمجاهدين. أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إلا استجابة آنية من طرف هؤلاء المجنّدين (الرماة الجزائريون)؟ وفي هذه الحالة يمكن تفسيرها بالقلق والحيرة وتأنيب الضمير كما أوردناها سابقا، وأن هذه العناصر الجزائرية وجدت الفرصة سانحة للتعبير عن ضمير حي تسري فيه الوطنية (نقول هذا بكل

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.73.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 172، 173.

[3] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 504.

[4] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.73.

تحفظ) وهي مواقف تسجل لصالح الرماة الجزائريين الذين عبَّروا عن مواقفهم الرافضة للمشاركة في قتال إخوانهم من الجزائريين الذين رفعوا السلاح ضد النظام الاستعماري. ولئن كانت المعلومات المتوفرة شحيحة في هذا الجانب إلا أن بعض الوثائق الأرشيفية على قلتها تكشف بعض المعطيات؛ خلال شهر ديسمبر 1954 بمعنى شهر واحد من اندلاع الثورة، عن دعاية أو منشور تم توجيهه من قبل قيادة المنطقة إلى المجنّدين الجزائريين في ثكنة (Maison Carré) ببانتة تدعوهم إلى " عدم إطلاق النار على إخوانهم الذين يحملون قضية بلادهم والسلاح بأيديهم باسم الاسلام "[1]. وهو ما يعني أن قيادة المنطقة الأولى كانت تضع المجنّدين الجزائريين ضمن مخططاتها واهتماماتها في إطار تهديم الجيش الفرنسي من الداخل. ولا بد ان تكون هناك ردة فعل بعد هذا المنشور، سواء بعدم اطلاق النار على المجاهدين، أو عمليات فرار. وهو ما تحدث عنه يوسف ولد الحسين حين ذكر أن الجزائريين المجنّدين في الفيلق 22 للرماة الجزائريين (22^{em} RTA) كانت لهم مواقف ايجابية من اندلاع العمل المسلح في الجزائر بعد اشهر فقط، وأقدمت العديد من عناصره على الفرار إلى صفوف الثورة، مما اضطر السلطات العسكرية الفرنسية إلى نقل هذه الكتيبة إلى القنيطرة بالمغرب الأقصى[2].

المنطقة الثالثة: تشير مصادر أرشيفية أخرى إلى مواقف إيجابية من المجنّدين الجزائريين بعزازقة بمنطقة القبائل في الأيام القليلة التي تلت ليلة أول نوفمبر إذ سجلت هذه المصادر هنا في إحدى التقارير الصادرة عن القيادة العامة للأمن بعمالة الجزائر أنه بتاريخ: 08 نوفمبر 1954 تم توقيف المسمى: سلوم أحمد من طرف الدرك الفرنسي، وهو من الكتيبة 05 للرماة الجزائريين(5^{em} B.T.A)، بسبب مغادرته أو تخليه عن مكان عمله في الثكنة بعزازقة تلك الليلة[3].

بعد هذه المواقف الوطنية من فرقة الرماة الجزائريين كان رد فعل السلطات الفرنسية هو نقل فيلق الرماة الجزائريين بكامله إلى فرنسا وبالضبط إلى جبال الألب، ويضيف زرقيني أنه تم تحويل مهام الفيلق إلى اصلاح الطرق بجبال الألب، وهذا كإجراء عقابي نتيجة المواقف السابقة، ما جعل الفيلق وعناصره في ظروف صعبة بالإضافة إلى الضغوط النفسية التي ستنجر عن ذلك، وحسب زرقيني فإن الإجراء يهدف

[1] - **A.N.O.M: 93/4409:** rapports mensuels vus par IGAM, rapport mensuel d'information sur l'activité Musulmane dans le département de Constantine moi de décembre 1954.
[2] - Youcef Ould-Lahoucine: parcours d'un Militant de la Wilaya 1, Chihab édition, Alger, 2015, p.48.
[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291**:** recensement des classes 1955-1956. Synthèses des RG 01 novembre 1954 – 15 novembre 1954.

إلى إبعاد هذا الفيلق قدر المستطاع عن قضية بلاده[1]. وفيما يلي تفصيل لبعض المواقف من المجنّدين الجزائريين في بعض المناطق أيضا:

المنطقة الرابعة (الولاية الرابعة لاحقا) يشير محمد تقية أن العمليات العسكرية الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 جرت بقيادة رابح بيطاط والزوبير بوعجاج وسط المدينة لتنفيذ العمليات الفدائية، أما بإقليم متيجة فكانت العمليات العسكرية بقيادة عمر أوعمران، وسويداني بوجمعة، وأحمد بوشعيب، بمجموعة تقدر بـ 200 مجاهد، فكان من بين ما استهدفته العمليات هنا ثكنة عسكرية ببوفاريك أين استغلت القيادة استجابة وتعاون أحد المجنّدين الجزائريين بداخلها برتبة عريف أول (Caporal-chef) [2] وذكر عمار قليل أنه برتبة رقيب وهو السعيد بن طوبال (شقيق لخضر بن طوبال) كان يؤدي الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي حين تم تجنيده للعمل لصالح الثورة وتم التنسيق معه بخصوص العمليات العسكرية الأولى من ليلة الفاتح من نوفمبر[3]. وبالتالي كان على استعداد لتسريب الأسلحة من داخل الثكنة، لكن المخطط فشل بسبب نقص التنسيق في تنفيذ العملية. ومنه يمكن استخلاص أن قيادة الثورة كانت منذ البداية على استعداد لتنسيق العمليات العسكرية مع بعض العناصر المجنّدة التي كانت لها استعداد وقابلية للتعاطي إيجابيا مع الثورة.

كما سجلت العمليات التي قادها رابح بيطاط وبوشعيب والتي استهدفت هي الأخرى ثكنة عسكرية فرنسية (bizot) بالبليدة فرار أحد المجنّدين الجزائريين برتبة (Caporal)، الأمر الذي أدى إلى إطلاق صافرات الإنذار ما أدى إلى بعض الخسائر في صفوف مجموعة بوشعيب[4].

ويذكر أحمد بن شريف تاريخ 15 مارس 1955 كبداية للتنسيق بين قيادة المنطقة الرابعة وبعض المجنّدين الجزائريين من الفيلق الأول للرماة الجزائريين أين استطاعوا تنسيق الجهود لإيجاد وتأسيس خلايا للدعاية والإرشاد والتوعية داخل صفوف الفيلق الأول للرماة الجزائريين[5]. أي بعد حوالي أربعة أشهر من اندلاع الثورة، وهو وقت غير بعيد عن الانطلاقة الأولى، وبالتالي فيه مواقف إيجابية يمكن وصفها بأنها كانت مواكبة ومتزامنة مع بداية العمليات العسكرية الأولى. وهو ما يوحي بالاستجابة الفورية لدى بعض

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.75.
[2] - Mohamed Teguia: l' Armée de libération national en Wilaya 04, Casaba Edition, Alger, 2006, p.19.
[3] . عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 212.
[4] - Mohamed Teguia: op.cit, p.20.
[5] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 14.

العناصر الجزائرية المجنّدة في الجيش الفرنسي وتفاعلها الإيجابي مع خبر انطلاق الكفاح التحرري، بالرغم من السرية التامة التي طبعت تنفيذ العمليات الأولى.

وفي المنطقة الخامسة (الولاية الخامسة لاحقا) نقل مسعود العيد شهادة المجاهد بلعيمش أحمد الذي كان يتردد أثناء تأديته **للخدمة العسكرية** على أحد الدكاكين (دكان بن دبش) ولد القايد الميلود الذي كان يحدثهم في سرية تامة عن اندلاع الثورة. ويضيف المجاهد بلعيمش:" بعد أيام جاءتنا إمدادات عسكرية مكوّنة من كتيبة عناصرها جزائريون منخرطون في صفوف الجيش الفرنسي لإنجاز مهمة مطاردة بجبل عصفور ... أَخْبَرَنا هؤلاء الجزائريون في سرية تامة بأن الحرب اندلعت ". ويضيف ذات المجاهد بعد هذه العملية مباشرة قرر العديد من الرفقاء الفرار والالتحاق بصفوف الثورة مع أسلحتهم، ويقول: "أن تصرفاتنا هذه كانت موجهة من مسؤولين في جبهة التحرير الوطني التي كانت متمركزة في فقيق ووجدة "[1]. وهو ما يوحي بصعوبة وصول معلومات وأخبار الثورة على الأقل مع بداياتها الأولى إلى مسامع المجنّدين الجزائريين لذلك لم تكن استجابتهم فورية مع الهجمات الأولى من الفاتح نوفمبر.

ولئن ذكر عبد الرزاق بوحارة سرعة استجابة أو بالأحرى تساءل كيف لا تؤثر واقعة اندلاع الثورة الجزائرية في نفسية المجنّدين، فإنه يتدارك في موضع آخر من شهادته ويشير بأن فئة المجنّدين وركز على العناصر المجنّدة طواعية وبالخصوص الضباط العاملين بأنهم تأخروا نوعا ما مقارنة بغيرهم من الفئات على غرار الطلبة، وأصحاب المهن الحرة، والمعلمين، والنقابيين... ونجده أيضا يبرر هذا التأخر من جانب فئة العسكريين في ركوب قطار الثورة بالعوامل التالية:

- نظام الفصل بين الجنود والتمييز العنصري حال دون فهمهم لقضيتهم الوطنية.
- الحياة داخل الثكنات لا تساعد على الوعي السياسي ولما يجري خارج أسوار الثكنات.
- قوانين واعتبارات الطاعة والولاء للمؤسسة العسكرية من طرف المجنّد.
- العزلة عن الحياة السياسية لبلادهم.
- تعيينهم في مناصب بعيدة ومعزولة.
- حصر العسكريين في تخصصات تحول دون اطلاعهم على المعارف العامة للحياة المدنية.

[1] . مسعود العيد: مذكرات المجاهدين الثلاث، دار الروح للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 19، 21.

ـ تمسّك الجزائريين بقيم الاحترام والولاء لعقودهم ومحاولة تشريفها. وهنا يقول بوحارة:" كان هؤلاء الضباط منقسمين بين إرتباطهم الطبيعي ببلدهم وبشعبهم من جهة ووفائهم لالتزام الصدق مع هيئة عسكرية كانت عبارة عن أسرتهم الثانية من جهة أخرى "[1].

ولكن العديد من الشهادات والمصادر أغفلت الحديث عن فئة من المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي العائدون من جبهات القتال في الهند الصينية[2] قبيل اندلاع الثورة فحولهم تشير مراسلة من القائد العام للجيش الفرنسي بالناحية العسكرية العاشرة إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ: 4 اكتوبر 1954 بخصوص عودة العسكريين الجزائريين من الهند الصينية: أن هؤلاء العسكريون قضوا يوما واحدا بقاعدة الإنزال، ثم ثمانية أيام بمركز استقبال، وبعدها تم تسريحهم والبعض منهم سرح بإجازة ثلاث أشهر، وليس بإمكانهم العودة حاليا للحياة المدنية مباشرة، يضيف التقرير أن عودتهم إلى الجزائر كانت في الفترة الممتدة من 22 سبتمبر إلى 15 نوفمبر 1954، وهنا أشارت العديد من التقارير الأمنية إلى عدد من القضايا المشبوهة حولهم خلال هذه الفترة، وحرص التقرير على ضرورة توجيه هؤلاء العسكريون إلى مصالح ومديريات الموظفين لاستقبالهم وتسليمهم الوظائف المخصصة لهم.

وبالتالي تزامنت عودتهم مع اندلاع العمل العسكري في الجزائر، أما القضايا المشبوهة فلربما قد تكون لها صلة بالتحضيرات للعمل المسلح، ملاحظة أخرى مهمة سجلتها المصالح الأمنية الفرنسية من خلال وثيقة صادرة عن مديرية الأمن العام (Direction de la Sécurité Général) إلى رئيس الغرفة العسكرية بتاريخ: 23 سبتمبر 1954 أنه في إحدى المقاهي بتلمسان بخصوص أحد العسكريين الجزائريين العائدين من الهند الصينية من الفيلق السادس للرماة الجزائريين، الذي حدث الحضور بالمقهى أن العسكريين الجزائريين في الهند الصينية التحقوا بمعسكرات الفيتناميين بعدما فروا من الجيش الفرنسي،

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 171.

[2] . أشار تقرير صادر عن مصلحة الشؤون العسكرية الاسلامية بتاريخ: 14 ماي 1954 أن العسكريين من شمال افريقيا اعتبروا أن انهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو كارثة ونكبة كبيرة، لكن في الجهة المقابلة نجد ذات التقرير يقول: " لم نسجل بينهم مظاهر الاحباط والانهزامية" وفي موضع آخر يضيف بأن العسكريين الجزائريين "صرحوا بأنهم مستعدون للعودة أو المسير على ديان بيان فو إن تلقوا الأوامر بذلك"، هنا يمكن التساؤل أو ادراج مقارنة بين ما ذكره التقرير بأن مصالحه لم تسجل الاحباط أو الانهزامية أي أن العسكريين من شمال افريقيا لم تظهر عليهم أي تأثر جراء هذا الوضع، في حين يسجل في الأخير استعداد الجزائريين للعودة إلى ساحة المعركة في الهند الصينية؟. **ينظـــــــر**: Service Historique de la Défense, la guerre d'Algérie par les documents, op.cit, p.353.

وتلقوا تكوينا ممتازا على يد الفيتناميين، وأضاف بأنهم مشحونون لتحرير بلدانهم عند عودتهم، كما أنه تم إعلامهم بكل ما يجري في شمال افريقيا[1].

وبالتالي الملاحظ هنا هو وجود أرضية صلبة لدى هؤلاء العسكريون العائدون من الهند الصينية لتقبل العمل المسلح في بلادهم لتحرير بلادهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالكلام الذي أوردته الوثيقة على لسان هذا العسكري الجزائري ينم عن حمله للفكر التحرري وهذا نتيجة ما شاهده هو وزملاؤه في الهند الصينية والحركة التحررية بها بالإضافة إلى تأثرهم بالدعاية الفيتنامية خلال تلك المرحلة.

وحتى المتواجدون في الهند الصينية كانت تصلهم أخبار الثورة والعمليات العسكرية في الجزائر وما تلاها من إجراءات القمع من طرف السلطات الفرنسية، وبهذا الخصوص تشير وثائق صادرة عن أمانة الدولة للحرب (Secrétaire d'Etat à la Guerre) إلى قائد الناحية العسكرية 10 (الجزائر) بتاريخ:31 ديسمبر 1954– أي شهرين بعد اندلاع الثورة – أن أخبار الحرب والاعتقالات والقمع التي مست الكثير من الجزائريين وحتى أفراد من عائلاتهم تصل إلى مسامع المجنّدين الجزائريين في الهند الصينية (الضباط وحتى الجنود) عن طريق مجنّدين ملتحقين من الجزائر، أو من طرف عائلاتهم عن طريق المراسلات، وهي أخبار ولّدت لديهم العديد من الاضطرابات ومواقف مختلفة جرّاء ما يجري من وقائع في الجزائر وحتى تونس والمغرب، ويقول التقرير:" أنه مهما كانت الاجراءات التي ستتخذ من طرف قيادة الوحدات في الهند الصينية سيكون من الصعب جدا التحكم في الوضع داخل الوحدات نتيجة تأثير هذه الأخبار القادمة من شمال إفريقيا على العسكريين" كما طالبت القيادة بتوفير إجراءات وظروف ملائمة للحد من تأثر معنويات المجنّدين المعنيين[2].

وفي هذا إشارة واضحة وصريحة إلى التفاعل الإيجابي والآني من قبل هؤلاء المجنّدين الجزائريين في الهند الصينة جراء ما يجري في الجزائر من مستجدات عسكرية، الأمر الذي جعل السلطات العسكرية الفرنسية في الهند الصينية إلى محاولة احتواء الوضع بخلق جو من الهدوء وابعاد هؤلاء المجنّدين عن كل ما يمكن أن يؤثر على معنوياتهم.

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 275 liaisons empire Indochine, anciens combattants Indochine 1954.
[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 313 liaison- empire CMS 1954-1955 influence de la répression en Algérie sur le moral des troupes Nord Africains en Indochine correspondances 1954-1955.

لكن الذي حدث هو العكس؛ فباندلاع الثورة التحريرية وعودة المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي من المشاركين في حرب الهند الصينية أو غيرهم، فعلا وجدوا أنفسهم في وسطهم الطبيعي (الفلاحين، والفقراء، الأسر البسيطة ... وهي نفس الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي تتشكل منها غالبية المجاهدين، فما كان منهم إلا أن رحبوا بهم واحتضنوهم، وهنا يقول بوحارة:" وجد هؤلاء الرماة الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة أنفسهم فطريا منسجمين مع الفلاحين وسكان المناطق الريفية ... واعتبروا أنفسهم بصفة طبيعية في صف المجاهدين الذين ينتمون بدورهم إلى الطبقات المحرومة " وهو العامل الذي شجع أكثر وسرع من عملية الاندماج والميل إلى الجهة الوطنية. ويضيف بوحارة:" كان المجاهدون وإخوانهم من الرماة الذين التحقوا بهم يحبون مناداة بعضهم البعض الآخر بأبناء المرأة الحافية الأرجل أو الحفيانة "[1].

وحتى خلال سنة 1956 سجل قائد الفيلق 22 للرماة الجزائريين (22em R.T.A) أن نصف التعداد فقط قبل بإعادة الانخراط[2]. وبالتالي فيه رفض لإعادة الانخراط في جيش الاحتلال الفرنسي لهذه السنة جراء تسارع توسع وتطور الثورة، وهو ما يوحي أيضا بشعور المجنّد الجزائري بصعوبة الوضع نتيجة المعطيات التي فرضتها الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا في الداخل والخارج، وقد يكون نتيجة تسارع دعاية الثورة ورواج أخبارها في مختلف المناطق.

وبالتالي الملاحظ من خلال هذا المبحث هو أن اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 قد أحدث خلخلة نفسية كبيرة لدى المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي وغيرت العديد من القناعات.

4 ـ دوافع الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي بين الصدمات الذاتية وتأثير دعاية الثورة:

4 ـ 1ـ الصدمات الذاتية:

ـ الصدمات النفسية والمعاملة داخل الجيش الفرنسي:

يبدو أن المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي قد تعرض للعديد من الصعوبات بمختلف أوجهها خلال مساره العسكري سواء كان داخل الجزائر أو خارجها في حروب فرنسا ضد مستعمراتها، وهي الظروف التي حتمت على المجنّد الجزائري أن يكون عرضة لصراعات نفسية كبيرة وهو يواجه ويحارب إخوانه وأبناء بلده في كفاحهم ضد الاستعمار والظلم أملا في نيل حريتهم، ونفس الشيء خارج الجزائر، بالإضافة

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 155.

[2] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.347.

إلى الكثير من الممارسات اللاإنسانية، ومن خلال هذا العنصر سنتعرض لهذا الصراع النفسي للمجنّدين الجزائريين ومدى تأثيره على قراراتهم التي رسمت مسار حياتهم وعلاقتهم بالثورة الجزائرية، ولكن هنا لابد من الاشارة أن فيه ظروف وصدمات نفسية تعرض لها هؤلاء المجنّدون قبل الثورة وصدمات بعد اندلاع الثورة 1954، كانت كلها ظروف وصدمات مترابطة بدأت قبل وأثناء وبعد 1954 وبالتالي توفرت لها الأرضية والأسباب والمحفزات مع اندلاع العمل المسلح في الجزائر بداية من نوفمبر 1954.

يبدو أن انتفاضة الثامن من ماي 1945 وما نتج عنها من تشريد وتقتيل يكون قد ترك في نفوس المجنّدين الجزائريين حسرة كبيرة، هذا إذا أضفنا إليها تعرض عائلاتهم بالخصوص إلى القتل، كما يقول أحمد طالب الإبراهيمي:" كان من بين الضحايا عائلات جنود جزائريين مجنّدين في لجيش الاحتلال الفرنسي شاركوا في تحرير فرنسا من النير النازي " ويضيف:" تصوروا لحظة كيف كان تفكيرهم وشعورهم حين عادوا إلى أرض الوطن ولم يجدوا أهلهم وذويهم"[1] وبالتالي كانت هذه المجازر في حق أبناء بلدهم عموما وعائلاتهم على وجه الخصوص صدمة نفسية بالغة الأثر ستأثر بدون شك على قراراتهم مستقبلا تجاه مؤسسة جيش الاحتلال الفرنسي من جهة وقضية بلادهم من جهة ثانية.

ولعل أني راي قولدزيغر ناقشت هذه القضية من جانبها الاجتماعي لدى المجنّدين على اعتبار أنهم في وضعية الجزائريين الذين يعيشون من الاحتلال وبواسطته مع عدم القدرة على قطع صلتهم وعلاقاتهم بمصالحه، وعدم القدرة على التخلي عن المستوى المعيشي والاجتماعي ووسائل العيش التي وضعتها الإدارة الفرنسية في متناولهم، وهنا تقول عن هذه الوضعية:" هذا هو حال الجزائريين الذين تجنَّدوا في الجيش الفرنسي الذي يدفع لهم راتبا محترما ويمكنهم من الرقي الاجتماعي ولأنهم منضبطون إلى حد التضحية، فهم يحترمون أوامر قادتهم دون نقاش، فهم بحاجة إلى صدمة عائلية أكثر من صدمة سطيف لإقناعهم بالفرار من الجيش الفرنسي"[2]. وعليه فإن انتفاضة 08 ماي 1945 أحدثت صدمة نفسية كبيرة أدت إلى رجوع الكثير من الجزائريين الموالين للاستعمار إلى الصف الوطني[3].

لتأتي حروب الهند الصينية والتي كان لها هي الأخرى تأثير مباشر وغير مباشر على المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، وهنا ننقل ما ذكره عبد الرزاق بوحارة بأن الكثير من المجنّدين الجزائريين في جيشالاحتلال الفرنسي من شارك في حرب الهند الصينية يكون قد ذاق مرارتها وقساوتها فيقول:"

[1] . أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري (1932-1962)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007/2006، ص ص 39،40.

[2] . أني راي قولدزيغر: جذور حرب الجزائر (1940-1945)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 473.

[3] . المرجع نفسه، ص 474.

عرفوا السير المضن في حقول الأرز وفي الجبال ... عانوا من تأثيرات القلق والعزلة ومجازفة التخلي عن القتال... ذاقوا مرارة حرب الهند الصينية بصفة جحيم (ديان بيان فو)"، وهي عناصر وصعوبات تكون قد شكلت لدى هؤلاء صعوبات وضغوطات نفسية كبيرة[1].

وكذلك العدد الكبير من الضحايا الجزائريين في هذه الحرب التي لا تعنيهم لا من قريب ولا من بعيد، فينقل بوحارة ما ذكره عبد الحميد براهيمي:" من غير الممكن أن ينسوا بعد أقل من سنتين حرب الهند الصينية مصير ضباط الصف وجنود الفيلق الثاني والخامس والسابع للرماة الجزائريين الذين فقدوا في السهل الواقع بين النهر الأحمر والبحر الأحمر... قرب حدود اللأووس و الصين "[2].

وعن هذه القضية تنقل عائشة ليتيم شهادة لمجنّد جزائري شارك في حرب الهند الصينية جاء فيها:" وكان أكبر امتحان وتحدي عرفناه في حياتنا في هذه الحرب القذرة هو موقعة ديان بيان فو التي لا يمكن لنا نسيانها أبدا، خاصة مصير الضباط وجنود الكتائب 2،5،7، للرماة الجزائريين الذين غرقوا في النهر الأحمر" كما تذكر أيضا الشهادة التساؤلات الكثيرة التي أصبحت تتردد في أفواه المجنّدين الجزائريين:" ما الفائدة من التطوُّع في هذه الحرب القذرة التي لا تعنينا؟ أليس مكاننا الطبيعي هو أن نحارب إلى جانب الثوار الفيتناميين؟"[3] هذا بالإضافة إلى الدعاية التي تلقوها من طرف الوطنيين الفيتناميين؛ وفي هذا الملف سجلت وثيقة صادرة عن القيادة العسكرية لمقاطعة الجزائر بتاريخ: 16 ديسمبر 1954 أن المساجين العسكريين من شمال إفريقيا ومن بينهم جزائريين تلقوا دعاية ذات تأثير كبير؛ تكلف بها ضابط سامي فيتنامي بمساعدة مترجم للعربية وهنا ورد اسم أحد ضباط الصف من مقاطعة قسنطينة، وأورد التقرير العديد من عناصر الدعاية نذكر مقتطفات منها: لماذا تجنّدتم في الجيش الفرنسي؟، فرنسا تمنحكم القليل من المال لتأخذ منكم الدم والشرف... يجب عليكم أن تتركوا فرنسا تتخبّط لوحدها في مستعمراتها... نحن إخوانكم وفقراء مثلكم... أنكم قدمتم إلينا لتقتلوا أطفالنا... نحن نكافح من أجل استقلالنا... لماذا لا تفعلوا أنتم مثلنا في كفاحنا... يجب أن تقاتلوا فرنسا من أجل استقلالكم...كونوا سندا للرجال الوطنيين في بلدانكم...[4].

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 154.

[2] . المصدر نفسه، ص 154.

[3] . عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجنّدين الجزائريين في حروب فرنسا من (1840 إلى 1962)، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 30.

[4] - Service Historique de l'Armée de Terre: la Guerre d'Algérie par les Documents, op-cit, p.p.662-665.

هذه الأفكار من المجنّد الجزائري والتساؤلات والمشاعر تجاه الثوار الفيتناميين؛ فكيف إذا استعملتهم قيادة الجيش الفرنسي لمحاربة إخوانهم في الجزائر بعد اندلاع الثورة ؟. فسيكون بدون شك الفرار والوقوف إلى جانب إخوانهم المجاهدين.

كل هذه الصعوبات جعلت من العناصر الجزائرية في قلق كبير وحيرة كبيرة من مغزى تواجدهم في صفوف الجيش الفرنسي كيف لا وهي حرب خارج بلادهم، ما جعلهم يفكرون في التموضع في الجهة المقابلة أي إلى جانب الوطنيين الفيتناميين[1].

تذكر الدراسات أيضا قضية رفع العلم التونسي والمغربي من طرف قيادة جيش الاحتلال الفرنسي في الهند الصينية احتفالا بعيد الفطر وعدم رفع العلم الجزائري ما شكل صدمة نفسية كبيرة لدى المجنّدين الجزائريين أي أنها تناست جهودهم في الدفاع عن فرنسا، مما اضطر أحد المجنّدين ذكرته الشهادات تحت اسم صفصاف من قسنطينة إلى خياطة علم جزائري ورفعه في الهند الصينية[2]. هذا بالإضافة إلى تأثير المناشير والدعاية التي انتهجها الثوار الفيتناميون في أوساط المجنّدين الجزائريين وهنا يقول علي بوخدير:" وقد أحدثت هذه المنشورات ردود فعل عنيفة في صفوف الجنود الجزائريين"، خاصة وأنها كانت تدعوهم للعودة إلى بلادهم وتفجير الثورة ضد المستعمر الفرنسي بدلا من البقاء في صفوفه يحاربون المستضعفين[3].

بالإضافة إلى هذه العوامل ذكر عبد الرزاق بوحارة ظاهرة التمييز العنصري الذي يتعرض له المجنّد الجزائري باستمرار وكذلك عدم المساواة لهذا :" يجد نفسه في نزاع مع الضمير تغمره نزعة الثورة... وكان يعيش على أمل أن يأتي يوم يقوم فيه وطنيون في الجزائر بمثل ما فعله الفيتناميون في الهند الصينية "[4]. وهو ما نجده أيضا في فيما كتبه عبد القادر رحماني: (l'Affaire des Officiers Algériens) من عدم المساواة والتمييز في الترقية من رتبة إلى أخرى خاصة في فئة الضباط[5] وحتى التضييق على

[1] - عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 154.

[2] . عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجنّدين الجزائريين، المرجع السابق، ص 39.

[3] . المرجع نفسه، ص 38.

[4] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 154.

[5] - وهنا يضيف (zdravko pecar) أن من الجزائريين الذين تحصلوا على رتبة ملازم فإنهم بقوا في تلك الرتبة طوال سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ولم يتحصلوا على رتبة نقيب، ويشير إلى حصول جزائري واحد على رتبة كولونيل (عقيد) وتوفي سنة 1953 دون ذكر اسمه، كما انعدم وجود المسلمين الجزائريين في سلاح البحرية والطيران. **ينظر:**
zdravkov pecar: témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, entreprise national du livre, Alger, 1987, p.66.

الجزائريين في دخول التكوين سواء للترقية أو التجنيد في المدارس والمراكز العسكرية الكبرى أمثال: المدرسة المتعددة التقنيات، سان سير، ايستر، البحرية (Polytechnique, Saint-Cyr, Navale, Istre)، وكذا الاقصاء في دخول التخصصات التقنية والهندسة ...، وحرمان الجزائريين من دخول سلاح البحرية، والطيران، وتوجيههم إلى سلاح القوات البرية، وحتى من الجانب المادي يذكر رحماني عدم المساواة في الأجر بين الجزائريين والفرنسيين برغم تأديتهم لنفس المهام والأعباء العسكرية، وحتى من باب تأدية الوظائف فلا يسمح للعسكريين الجزائريين قيادة فصائل تضم غالبيتها من الأوروبيين[1].

وحتى وإن تحدث رحماني عن هذه المعطيات منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استمرت إلى غاية نهاية الحرب في الجزائر، مع وجود بعض الاصلاحات والتحفيزات لأغراض سياسية وعسكرية، وهو الأمر الذي جعل من المجنّد الجزائري يشعر دائما بالدونية داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية بالرغم من تضحياته الجسام تحت لواء العلم الفرنسي والتي لم يلق مقابلها ما يثمنها، كما يجعله حبيس تلك الانتكاسة التي لا تساعده على التعاطي الإيجابي مع توجهات الجيش الفرنسي –طبعا يبقى هذا الأمر نسبي– إذ لا يمكن إسقاطه على كل المجنّدين.

من الصدمات النفسية أيضا التي واجهت المجنّد الجزائري هي تلك الانتصارات التي أصبح يحققها الثوار الفيتناميون على قوات الجيش الفرنسي وهنا يقول المجاهد علي بوخدير في شهادته لمجلة أول نوفمبر:" كان للانتصارات الباهرة التي يحققها الثوار الفيتناميين... كان ذلك شيء إيجابي أثر كثيرا في نفسية الجنود الجزائريين بحيث أصبحت تلك الانتصارات شغلهم الشاغل "[2].

يبدو أن أولئك المجنّدون تولدت لديهم قناعات بأنه يمكن التغلب على الجيش الفرنسي لو حمل الجزائريون السلاح في الجزائر.

لقد تأثر المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي حقيقة بحرب الهند الصينية نفسيا ورفعت من مستوى تفكيرهم الثوري فحملوا من خلالها بذور الفكر الثوري اقتناعا منهم بفظاعة الجرائم التي ترتكبها فرنسا في مستعمراتها.

وهو ما تؤرخ له مذكرات أحمد بن شريف الذي شارك هو الآخر في هذه الحرب مع كتيبة الرماة الجزائريين وشاهد إبادة قبيلة تونك كسا فيقول:" كشف لي هذا المنظر رغم فظاعته وجه الحقيقة الواضح وشعرت حينها بحقيقة وضعي المخجل كجندي في جيش لا أؤمن بمثله ولا مبادئه وأدركت الواقع الوطني

[1] - Abdelkader Rahmani: l'Affaire des Officiers Algériens, aux édition du Seuil, Paris, 1959, p.p.03-04.

[2] . عائشة ليتيم: حقائق عن المجنّدين الجزائريين، المرجع السابق، ص 39.

الهندي الصيني ... لذلك عقدت العزم على المساهمة في معركة تحرير شعب الهند الصينية "[1]. إذن فحرب الهند الصينية قد وضعت المجنّد الجزائري بين طرفين متصارعين أحدهما فرنسي يمثل الاستعمار والطرف الثاني فيتنامي يمثل الحركة التحررية هنا أدرك الجزائري أن موقعه في صف من يدافع عن الاستعمار فكما يقول بوحارة :" لا يمكن لهذه الصورة ... أن لا تشكل بالنسبة إليه استفاقة ونقطة تحول ستؤدي إلى تحريره "[2]. هذه الجرائم وغيرها تكون قد ساهمت في إيقاظ ضمائر الكثير من هذه العناصر الجزائرية وشعورهم الوطني حتى وهم خارج الجزائر. هذا فيما يخص الصدمات النفسية قبل سنة 1954.

ـ التحولات السياسية والعسكرية داخل الجزائر وخارجها:

وهناك عوامل وصدمات أخرى واجهت هذا المجنّد وهو لا يزال في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي متعلقة أيضا بما حدث في الجزائر وخارجها منذ نوفمبر 1954، تتضح من خلال الأمثلة التالية:

ـ بعودة الكتائب الجزائرية من الهند الصينية تم نقلها إلى تونس والمغرب اللتين عرفتا حركة تحررية قبل سنة 1954، وهذا للمشاركة في إخماد هذه الحركة وهنا يؤكد أحمد بن شريف أن هذه المرحلة كانت أيضا بداية أزمة ضمير أخرى "أصبح كل منا أمام أزمة ضمير مؤلمة" ونجده يرجع أسباب هذه المحنة إلى عاملين اثنين هما: إما خرق العقد المعنوي بين المجنّد والمؤسسة العسكرية الفرنسية، إما تدنيس الرابطة الروحية التي تربط بلدان العالم الإسلامي.

أي أن المجنّد الجزائري وجد نفسه وجها لوجه يحارب إخوانه، وهو ما حدث في الأراضي التونسية لذلك يشير أحمد بن شريف إلى التحول المعنوي والجرأة التي أصبح عليها المجنّد الجزائري في تونس فيقول:" لذلك عملت على تقديم مساعدة كاملة وشاملة للثورة التونسية" من خلال الهجوم على مزرعة بتونس من طرف فرق جزائرية ولكن دون تعريضها للخطر بتاريخ:14 جويلية 1954، وبعد هذه الحادثة يصور لنا بن شريف الحالة النفسية للمجنّدين الجزائريين جراء هذا العمل النبيل فيقول:" وقد كشف كل منا عن حقيقته العميقة وقوام شخصيته وأحس كل منا بغبطة لا توصف، لما قدمه من عمل إيجابي لحركة تحرير الشعوب "[3].

وبتطور الأحداث في تونس والمغرب وتطور المطالب الاستقلالية فيهما وبداية الاتصالات بين حكومتي البلدين والطرف الفرنسي وبالتالي تصوَّر المجنّدون الجزائريون أنه من الممكن ان تحذو الجزائر

[1] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص ص 08-09.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 158.

[3] ـ أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص ص 12-13.

حذو تونس والمغرب في تفاوضهما مع الحكومة الفرنسية وايجاد حل للقضية الجزائرية وبالتالي تأمل هؤلاء الضباط أن الحل والاستقلال سيتحقق في وقت قريب في الجزائر، هذا بالإضافة إلى اطلاعهم على مساهمة المجنّدون المغاربة والتونسيين السابقين في الجيش الفرنسي في تحرير بلادهم وبناء قوات بلادهم المستقلة[1]. وبالتالي تولّد لديهم من هذه التجارب صراع داخلي رهيب واستفاقة تزامنت لدى العديد من المجنّدين وانطلاق الكفاح التحرري في الجزائر.

بالإضافة إلى اطلاعهم على أخبار الانهزامات الفرنسية كالاعتداء الثلاثي على مصر 1956، بالإضافة إلى ديناميكية التجنيد للثورة عند اندلاعها والتحولات الحاصلة جراء هذا الحدث المعلمي في الجزائر، يقول بوحارة:" فمن غير الممكن أن لا يتأثر هؤلاء الضباط بهذه التحولات الكبرى "[2].

كما لا يمكن إخفاء تأثر المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بالتحولات الكبرى الجارية في الساحة السياسية والعسكرية في فرنسا ومدى تأثيرها في الجزائر، فتسارعت وتزايدت على إثرها عمليات الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي حتى شكلت هذه الظاهرة لدى السلطات الفرنسية خطرا يجب محاربته؛ وهنا يشير (François Xavier) إلى أن التحولات التي كانت تجرى في فرنسا ولها علاقة مباشرة بالجزائر أثرت سلبا على معنويات وتطلعات المجنّد الجزائري، ومن تلك التحولات: الانتخابات التشريعية وفوز جبهة الجمهوريين بقيادة غي مولي (Guy Molllet)[3]، منديس فرانس (Mondés France) رجل السلام في الهند الصينية، وكذا الاستمرار بل والزيادة في الحشد العسكري منذ سنة 1956 ماديا وبشريا بهدف القضاء على الثورة، إقرار قانون السلطات الخاصة[4]، وحالة الطوارئ من طرف البرلمان الفرنسي،

---

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 173.

[2] . المصدر نفسه، ص ص 172، 173.

[3] . الذي زار الجزائر بتاريخ: 06 فيفري 1956 لتنصيب الجنرال كاترو، فاستقبل بالطماطم... وبخصوص تصريحه حول مستقبل الجزائر فقد نقل يحي بوعزيز جواب جبهة التحرير الوطني كالتالي:" إن غي مولي يعرض علينا مشروع مساواة المجموعتين الذي معناه أن سلطة فرنسي واحد تساوي سلطة عشرة جزائريين وإذا زدنا على هذا أن هذه السلطة في حساب غي مولي سوف تكون داخل إطار الجمهورية الفرنسية التي تبقى لها السيادة بالجزائر عرفنا بسهولة أن هذا تلاعب جديد بالجزائريين.

فغي مولي لن يجد تعبيرا أقوى من هذا للدفاع عن النظام الاستعماري" " إنه ليس من الممكن أن نحكم بالمساواة بين عشرة ملايين من الجزائريين وبين أقل من مليون فرنسي من دون أن نزور مبدأ المساواة والعدالة. **ينظـــر**: يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، ج1-2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 33. وهي وقائع تكون قد فهمها واطلع عليها المجندون الجزائريون الذين استيقظت ضمائرهم لصالح القضية الجزائرية وبالتالي ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في تنشيط وتسريع عمليات الفرار منطرف المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي.

[4] . تمت المصادقة على هذا القانون بتاريخ: 12 مارس 1956، بأغلبية من حزب الاشتراكيين، والحزب الشيوعي، في عهد غي مولي، وعلى إثرها تمت مضاعفة التعداد البشري والمادي للجيش الفرنسي باستدعاء الإحتاطيين، ونقل السلطات المدنية إلى يد العسكريين،

اتفاقيات الاستقلال مع تونس والمغرب، وهي معطيات أدرك الجزائري انطلاقا من موقعه داخل الجيش أن هذا الوضع من الحرب في الجزائر سيستمر حتما، ما دعا العديد منهم إلى الفرار، حيث أورد ذات الكاتب إحصائيات تبرز ارتفاع حالات الفرار خاصة سنة 1956 وصلت إلى حد 4،43٪ من تعداد القوات النظامية ـ دون الإشارة إلى أصنافهم متطوعون أم مجنّدي الخدمة العسكرية ـ و1،57٪ من القوات الإضافية، وعرفت ذروتها لذات السنة خلال شهر مارس الذي سجلت فيه 367 حالة فرار و1735 حالة فرار خلال ذات السنة وتقلصت أعداد مجنّدي الخدمة العسكرية من 17000 إلى 6000 نهاية السنة 1956 والمتطوعون إلى 13000 [1].

كما أحدثت الثورة الجزائرية العديد من المتغيرات داخل جيش الاحتلال الفرنسي ذاته؛ إذ تغيرت العديد من المفاهيم والقناعات لدى المجنّدين الجزائريين، وخصوصا ما تعلق بوضعيتهم من الدرجة الثانية (Militaire de statut Indigène) وهي وضعية جعلتهم في أعين الفرنسيين وحتى أبناء بلدهم كمرتزقة تحت العلم الفرنسي لا ترقى حقوقهم إلى مستوى الفرنسيين لا من حيث الرتبة ولا من حيث المسؤوليات وخاصة في صفوف الجنود (les troupes)[2].

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن المجنّدين الجزائريين كانت لهم صدمة أولى جراء مجازر الثامن ماي 1945، ثم صدمة حرب الهند الصينية أين بدأت تستيقظ ضمائرهم، لتتضح الصحوة أكثر في أراضي تونس والمغرب، بالإضافة إلى الجرائم الفرنسية على أرض الجزائر في حق أبنائهم وبني جلدتهم، فكيف لا تتوهج الاستفاقة مع بداية الكفاح التحرري للجزائر وأبناء بلدهم. ـ طبعا ليس كل المجنّدون على تفكير واحد وشاكلة واحدة.

بالإضافة إلى الأسباب الوطنية والدينية هناك أسباب إنسانية. أخلاقية شاهدها هؤلاء المجنّدون ما ولد في أنفسهم الحصرة والألم، وهي الجرائم التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد إخوانهم الجزائريين العزل في المداشر والقرى والجبال، وهنا يورد ابن الشريف حادثة عجلت لديه تصميمه على الفرار من الجيش الفرنسي وهي حادثة اغتصاب فتيات من منطقة شايا قرب إحدى الثكنات العسكرية فيقول:" إن منظر الفتيات في المشتى أثار لا شك نزواتهم، إذ اغتصبوهم ... وهتكوا عرض ثلاث منهن" ليصف بعدها

وتعزى المسؤولية هنا إلى فرانسوا متيران، كونه وزير للداخلية 1954، ووزير للعدل فيفري – جوان 1957. **ينظر**: عاشور شرقي: المرجع السابق، ص 195.

[1] - Francois Xavier: la guerre d' Algérie la guerre des Harkis, p.77.

[2] - Giraud Amandine: op.cit, p.67.

مشاعره ومشاعر أولياء الفتيات:" لم ولن أنسى أبدا وجوه أولياء هاته الفتيات حين أتوا يشتكون إلي ما أصابهم من العار وقد اعتراهم الحزن والأسى"[1]. وبالتالي كانت التجاوزات التي يقترفها الجيش الفرنسي في حق الإنسانية والأخلاق تثير استنكار هذه العناصر الجزائرية المجنّدة.

رفض المجنّدون الفرنسيون المشاركة في حرب الجزائر:(هذه القضية تكون قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في قناعات العديد من المجنّدين الجزائريين) وهنا تشير العديد من الدراسات الفرنسية إلى العديد من المناشير (les tracts) الموجهة من طرف جبهة التحرير الوطني إلى العساكر الفرنسيين والتي دعت من خلالها عناصر الجيش الفرنسي إلى إعادة مراجعة مواقفهم من الحرب التي تجري رحاها في الجزائر، ودعتهم إلى التساؤل التالي: "يوم قررتم رفع السلاح ضد الجزائريين هل تساءلتم يوما ما المعنى الحقيقي للصراع في الجزائر"؟ وتضيف المناشير أن هؤلاء العسكريون إذا أدركوا الحقيقة فسيعلمون أنهم قتلة ولصوص مأجورون ضد شعب يكافح من أجل قضية عادلة لاسترجاع الحرية، ضد رجال تخلوا عن ممتلكاتهم وعائلاتهم في سبيل وطنهم" أنكم أقحمتم أنفسكم في حرب غير عادلة ضد حريتنا"، ولهذا " بإمكانكم رفض هذه الحرب التي تدفعون دمائكم فيها من أجل قضية غير عادلة" " قولوا لحكومتكم لن نحارب الجزائريين "[2].

هذه المنشورات وغير ساهت بشكل مباشر في إيقاظ الوعي لدى الجنود الفرنسيين وخاصة منهم جنود الخدمة العسكرية، بعدالة القضية الجزائرية وخاصة مع النجاحات التي حققتها على المستوى الدولي وفي أوساط المجتمع الفرنسي، الأمر الذي أدى بالعديد منهم إلى رفض المشاركة في حرب الجزائر، فتكون هذه الحركة قد وصل صيتها إلى مسامع المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، قد تكون تبادر إلى أذهانهم التساؤل التالي: ألسنا نحن الأولى برفض المشاركة في هذه الحرب؟".

من خلال ما سبق يتضح جليا التأثر النفسي الكبير الذي عاشه المجنّدون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال حروب فرنسا في مستعمراتها وممارساتها داخل الجزائر والتي كانت سببا في نمو الوعي الوطني والقناعة بمغادرة الجيش الفرنسي، وكذا فقدان الثقة في الطرف الفرنسي[3]. ويبدو أن عثماني مسعود قد قدم مسارا وملخصا مستقيما لدوافع الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي بداية من حرب الهند الصينية التي أيقظت الضمير لدى المجنّدين الجزائريين، الذين نقلوا إلى الجزائر التي اشتعلت بها الحرب فوجد المجنّد

[1] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 20.

[2] - Francis et Colette Jeanson: l'Algérie hors la loi, ENAG éditions, Alger, 1993, p.p.330-331.

[3] . عائشة ليتيم: حقائق عن المجندين الجزائريين، المرجع السابق، ص 42.

الجزائري نفسه في حرب فعلية ضد إخوانه المجاهدين، بالإضافة إلى مشاهدته لجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر، بالإضافة إلى شعورهم بالدناءة والخيانة بوقوفهم ودعمهم لجيش الاحتلال الفرنسي، هذا إذا أضفنا عنصر دعاية جبهة وجيش التحرير الوطني في أوساط هؤلاء المجنّدين[1].

وتكمن أهمية دراسة الجوانب النفسية لهؤلاء العسكريين في النقاط التالية:

. فهي تسمح بفهم ظروف تطوُّر جيش التحرير الوطني.

. الإلمام بعناصر النقاش (المجنّدون) ومدى مساهمتهم في تطوير جيش التحرير الوطني.

. الحيلولة دون الوقوع في الجدال الذي يؤدي حتما إلى محورين الأول هو المدح الزائد لهؤلاء الضباط والمبالغة فيه، والثاني هو الوقوع في مزايدات ومزالق واتهامات لهؤلاء الضباط من دون التأسيس الواقعي لها[2].

وتمكننا أيضا من معرفة إمكانية وجود رابطة وطنية لدى هذه العناصر من جهة ومن جهة ثانية معرفة مدى اقتناع هؤلاء العسكريون بالعمل العسكري وبالتالي تكون الإحاطة بالجانب النفسي مهمة جدا في هذه الحالات، وهنا يمكن القول بأن الذي انضم إلى صفوف الثورة مقتنع معناه أنه ترك وتخلى عن الطرف الآخر والذي هو الجيش الفرنسي، والذي انضم عن غير قناعة وارتياح نفسي فهذا سيكون عرضة أكثر من غيره لإغراءات الطرف الآخر الذي فر منه في يوم ما وربما في نفسه حسرة.

4 ـ 2. دعاية الثورة في أوساط المجنّدين الجزائريين

لعل الدارس للصراع العسكري والاستراتيجي بين جيش الاحتلال الفرنسي وأجهزته وجبهة وجيش التحرير الوطني يدرك بوضوح أنه ثمة حرب دعائية ونفسية اعتمدها كل طرف ضد الآخر لتحقيق أهداف ومقاصد معينة من بينها التأثير على نفسية ومعنويات الخصم.

وكانت حرب الدعاية إحدى فصول هذا الصراع والذي اعتمدته قيادة الثورة الجزائرية قصد الرد على دعاية العدو ودحض أخباره[3] وتدمير مواقف وطروحات معينة وإحلال مواقف تتوافق مع منهج الثورة

[1] . عثماني مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى عين مليلة، أم البواقي، الجزائر، ص 516.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 171.

[3] - Mohamed Teguia: op.cit, p.74.

وأهدافها، كما تهدف أيضا إلى التغلغل إلى عمق القيم والقناعات والروح المعنوية لجيش الاحتلال الفرنسي لزرع الشك والبلبلة في أوساطه[1].

ويندرج هذا الصراع في إطار الحرب النفسية[2] التي تحظى بأهمية بالغة في استراتيجية الجيوش، بالنظر إلى ما يمكن أن تحققه من نتائج في مختلف المجالات، خاصة على نفسية الأفراد وهو ما عملت قيادة الثورة على تجسيده كآلية للرد على الدعاية الفرنسية الرامية إلى إيجاد منافذ الضعف في صفوف الثورة[3].

لكن القيادة العسكرية الفرنسية أدركت ميدانيا مدى صلابة استراتيجية الثورة في مجال الدعاية وهو ما ورد في تقرير لبارلانج (Parlinge) يوم 1956/03/05 يؤكد من خلاله الضغط البسيكولوجي الذي أصبحت تمارسه جبهة التحرير الوطني، كما ذكر ابراهيم لونيسي عن جريدة البصائر قولها:" أن الانتصار في الحرب الحديثة يكون لذلك الذي يستخدم الدعاية ويحسنها أكثر من ذلك الذي يستخدم السلاح "[4]. وهو نفس الطرح الذي تبنته الباحثة ستيفاني شوفان (Stéphanie Chauvin) لما أشارت إلى ضعف وعدم فعالية الاستراتيجية العسكرية الفرنسية أمام تأثير دعاية الثورة[5]. التي أصبحت تتبنى عقيدة الحرب الثورية (la guerre révolutionnaire) التي تعني تحطيم جيش العدو من الداخل، حيث كشفت العديد من التقارير العسكرية الفرنسية الاشتباه في أن العديد من المجنّدين الجزائريين واقعون تحت تأثير دعاية الثورة وهم على علاقة وطيدة مع قضية بلادهم، في حين لا تزال القيادات العسكرية الفرنسية متمسكة بعقيدة الجيوش والحروب الكلاسيكية[6].

---

[1] . معروفي أحمد: الدعاية والدعاية المضادة أثناء ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 106.

[2] . وبما أن المقصد هنا الجانب النفسي فيبدو من الأحسن إدراج تعريف الحرب النفسية من وجهة علم النفس: وهي استخدام أي وسيلة بقصد التأثير على الروح المعنوية وعلى سلوك أي جماعة لغرض عسكري معين" وتعرف أيضا: " بأنها استخدام مخطط من جانب الدولة في وقت الحرب وفي وقت الطوارئ لاجراءات دعائية بقصد التأثير على آراء وعواطف ومواقف وسلوك جماعات أجنبية عدائية أو محايدة أو صديقة بطريقة تعين على تحقيق سياسة الدولة وأهدافها". **ينظر**: جمال قندل: المرجع السابق، ص 328. هذه المعطيات أدركت قيادة الثورة أهميتها لذلك عملت على توجيه مناشير ورسائل تختلف في محتواها ولهجتها ولغتها ... إلى الجزائريين المجنّدين في الجيش الفرنسي لتحقيق عدة أهداف.

[3] . علي كافي: المصدر السابق، ص 121.

[4] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 163.

[5] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.23.

[6] - ibid, p.26.

لذلك لم تقتصر نداءات ومناشير الثورة على مقاطعة الإدارات المدنية الفرنسية فحسب بل رافقتها مناشير أخرى تدعوا لمقاطعة المؤسسات العسكرية، وهو ما أورده (Ch. R. Ageron) بأن نسبة 80٪ من المناشير كانت موجهة إلى المجنّدين الجزائريين[1] النظاميين وكذا المستدعين والمجنّدين في جيش الاحتلال الفرنسي، ونسبة 21٪ وجهت إلى مختلف الجند الإضافيين من القوم والفرق المتحركة للشرطة الريفية والحركى[2].

وبالتالي نلاحظ من خلال النسب المئوية التي قدمها ش. ر. أجيرون أن فيه تركيز واضح على فئة المجنّدين الجزائريين سواء النظامين أو أفراد الخدمة العسكرية، ويبدو هذا التوجه تكتيكيا بالدرجة الأولى لعوامل منها: الأثر المعنوي، والخسائر المادية، بالإضافة إلى الشكوك وعدم الثقة التي تصيب الجيش الفرنسي، ومن جهة ثانية الجوانب الإيجابية التي ستنالها الثورة جراء هذه المكاسب.

4 . 3 . المنشورات الموجهة للمجنّدين الجزائريين:

نظرا للسرية ونقص الامكانيات مع بداية الثورة فقد بدأت دعاية الثورة بشكل مباشر أو شفويا، أي أن الاتصال يتم بين المرسل والمرسل إليه مباشرة وشفويا، ثم دخلت الثورة بعدها مرحلة التنظيم المدروس[3] وتأسس إعلام دعائي ثوري على غرار جريدة المجاهد، ليأتي بعدها مؤتمر الصومام ويقر الإعلام الثوري ويعطيه العمق الشعبي حتى يحدث التغيير المرجو[4].

تكتب جريدة المجاهد تحت عنوان: "الأجزاء الثلاثة لجيش التحرير الوطني" وأوردت أن الجزء الثالث من هذه الاستراتيجية هو أهمية تواجد القوات المتغلغلة دخلت من باب التجنيد الطوعي أو الالزامي إلى

---

[1] . وكتبت أيضا جريدة البصائر في نفس الإطار أن قيادة الثورة أدركت منذ البداية مدى تأثير عامل الدعاية ‘لى توجهات أفراد المجتمع، فوجهت رسائل شفوية وأخرى مكتوبة إلى الجنود الجزائريين المتواجدين في صفوف الجيش الفرنسي، الذين غررت بهم السلطات الفرنسية، فجاءت هذه المناشير لتحثهم على الفرار والالتحاق بصفوف الثورة للدفاع عن وطنهم. **ينظر:** أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية من اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، سلسلة الملتقيات، م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954، ضمن كتاب بعنوان: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 49.

[2] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 164.

[3] . وهنا يبدو أن قيادة الثورة أقدمت على خطوة أخرى مهمة في هذا الملف منذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، وهو ما أشار إليه محمد لمقامي من تأسيس مصلحة مهمة جدا ضمن مركز الاتصالات العامة والاخبار وهي تابعة لوزارة الاتصالات العامة والمواصلات، هذه المصلحة هي قسم التجسس المضاد تحتوي على أقل من 15 عنصر، يديره قدور بشير لمقامي، وحسب محمد لمقامي فإن دور هذه المصلحة هو تسجيل الجزائريين الذين كانوا في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، على جميع الأصعدة مدنية وعسكرية. ينظر: محمد لمقامي: رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، تر: علي ربيب، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 199.

[4] . أحمد معروفي: المرجع السابق، ص ص 72، 74.

الجيش الفرنسي والتي تمثل عيون للثورة داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، لذلك قامت الولايات في أقاليمها بإنشاء شبكات اتصال سرية مهمتها ربط الاتصالات بالمجنّدين الجزائريين قصد التأثير عليهم من جهة للفرار من الجيش الفرنسي، واستغلال مراكزهم لخدمة الثورة بمختلف الوسائل المادية منها والمعنوية من جهة ثانية، وهنا تقول:" فقد ثبت لدى السلطات العسكرية الفرنسية ... أن المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي على اتصال دائم مع جبهة التحرير الوطني التي تبذل نشاطا واسعا داخل جيش الاحتلال الفرنسي"[1].

وهو نفس المنحى الذي سار عليه محمد حربي حين ذكر في أرشيفه الخاص بعنوان: "توجيهات عامة إلى قيادة المنطقة" "instruction générales pour le commandement de la mintaqa" أنه يجب وضع عناية خاصة لدعاية الثورة من راديو وصحف ومنشورات في مواجهة الدعاية الفرنسية التي لقيت رواجا كبيرا وتغلغلا في أوساط الجماهير الشعبية[2]. وأكيد أن المجنّدين الجزائريين المتواجدين في الخدمة أو الأفراد الذين ستكون لهم قناعات بالتجَّند مستقبلا هم أيضا معنويون وهم ضمن فئات المجتمع المستهدفة بهذه الدعاية، وبالتالي ستسارع قيادة الثورة إلى شن دعاية مضادة لدحض الأكاذيب الفرنسية بخصوص مستقبل الجزائر.

وهو ما يؤكده إبن النوي حين أورد أن فيه عناية خاصة بالمنشورات وأنها تخضع لتنظيم خاص ومراقبة مجلس الولاية، ليركز على أهمية الدعاية والتجسس من داخل جيش الاحتلال الفرنسي خاصة مع تواجد مجنّدين جزائريين أبدوا استعدادهم للتعاون في هذا المجال في تنظيم سري وهنا يقول:" يجب علينا أن نقوم بدعاية واسعة لدى العساكر الجزائريين المجنّدين عند العدو" حتى يمكن بهذا شرح أهداف ومقاصد الثورة الجزائرية من جهة وتوسيع نطاقها من جهة ثانية وإحداث الشك داخل صفوف الجيش الفرنسي، ويضيف:" لذلك يجب استعمال المنشور الخاص بالعساكر الجزائريين وتبليغه لهم والاتصال بهم مباشرة أو بواسطة عائلاتهم وباختصار يجب استعمال جميع الوسائل لبلوغ المقصود والظروف الحاضرة تعين على نجاح هذه المهمة "[3].

---

[1] . جريدة المجاهد: ع 89، تاريخ: 1961/02/13، ص 06.

[2] - Mohamed Harbi et Gilbert Meynier: op.cit, p.114.

[3] . النقيب سي مراد: مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمان كريمي)، ومنهم من ينتظر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص ص 314، 315، 316.

وتذكر الوثائق الفرنسية أن جبهة التحرير الوطني اعتمدت في نشاطها الدعائي تجاه المجنّدين الجزائريين على المدن وخاصة منها الكبرى لتوفرها على فضاءات تمكن العناصر المكلفة بالدعاية من تأدية مهامها بسهولة في الأسواق مثلا والمقاهي، الدكاكين وغيرها... كما تحينت أيضا فرص حصول المجنّد على إجازة وعودته إلى دشرته لتتصل به وهو بعيد عن الضغط والمراقبة وهو يرتدي البذلة المدنية وهنا يكون سهل الاقناع أو يسهل التأثير عليه[1]. كما تحدثت ذات المصادر عن نشاط دعاية جبهة التحرير الوطني خلال سنتي 1957-1958 من جهة وسنتي 1961-1962 [2]. فهل حدث هذا فعلا؟.

ومن الوسائل التي اعتمدتها قيادة الثورة للتأثير على المجنّدين الجزائريين يذكر الطاهر الزبيري أسلوب الترغيب والترهيب؛ فكانوا يهددونهم بالموت إن هم استمروا في خدمة الجيش الفرنسي ووقفوا ضد إرادة شعبهم[3]، وهو ما أشارت إليه العديد من تقارير الشرطة الفرنسية على غرار تقرير صادر عن الشرطة المركزية بتلمسان بتاريخ: 10 أكتوبر 1955 أن العديد من العساكر الجزائريين كانوا يتعرضون للاعتداء من طرف مجموعات مسلحة وذكرت هنا حادثتين في نفس الليلة[4]. كما تم اعتماد أسلوب الترغيب بأن كانوا يعدونهم بمنحهم رتبا أعلى مما تمنحه لهم السلطات الفرنسية خاصة بعد صدور قانون (la loi cadre)، والذي فتح المجال للمجنّدين الجزائريين لاعتلاء رتب قيادية في جيش الاحتلال الفرنسي[5].

كما ورد في التقارير الولائية[6] أهمية سلاح الدعاية في توسيع نطاق الثورة التحريرية، والتحاق أغلب الفئات الاجتماعية بمختلف مكوناتها ومستوياتها، استجابة وتماشيا مع مبادئ الثورة والتي من بينها العامل الديني، وهنا تكتب هذه التقارير:" ذلك ما عزز شموليتها ... ما جعل بعض المجنّدين يفرون من الجيش الفرنسي ويلتحقون بالثورة "[7].

---

[1] - Giraud Amandine: op.cit, p.73.

[2] - ibid, p.75.

[3] ـ الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 135، 136.

[4] - **A.N.O.M:** 92 5Q 44 commissariat central Tlemcen 1954-1957.

[5] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 135، 136.

[6] . الملاحظ من خلال هذه التقارير هو غياب تاريخ معين دعت فيه قيادة الثورة المجنّدين الجزائريين أو راسلتهم بشكل أو بآخر، لكن حسب المحتوى وبعض المعطيات خاصة لما تذكر بأن فيه تدرج في محتوى المناشير والرسائل، وأن الثورة وفرت البديل من تنظيمات وخلايا ... فإنه من المرجح أن تكون المرحلة ما بعد مؤتمر الصومام.

[7] . تشير الندوة الولائية لولاية المسيلة:" أن توسّع الثورة وانتشارها وتوطد دعائمها هو الدافع أساسي كسبت الثورة من خلاله ثقة الجماهير الشعبية بمختلف وظائفهم ومستوياتهم." ينظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحررية المرحلة الممتدة من 20 أوت 1956 – إلى نهاية 1958، المنعقدة بتاريخ: 1984/10/01، ص 06.

ويشير الجودي لخضر بوالطمين أنه يجب التغلب على عاطفتنا والاتصال بهم، أي تجاوز الصفات التي تطلق عليهم من خونة ولعبة في يد العدو... ويرى أن أحسن الحلول لإقناعهم وربحهم وربطهم بالقضية الوطنية تتمثل في:

. توضيح هدف الثورة ومستقبلها. (ينظر الملحق: 04.).

. شرح الحالة السياسية والعسكرية للثورة ومطلب الاستقلال. (ينظر الملحق: 10).

. ادخال الشك في نفوسهم من قدرة فرنسا على حسم المعركة لصالحها.

. الاتصال بعائلاتهم واجبارهم على العمل داخل الجزائر لا خارجها.

. إجبارهم على اتخاذ مواقف صريحة من الثورة.

. كل مقتنع بالعمل لصالح القضية الوطنية عليه إقناع زملاء له من المجنّدين[1]. (ينظر الملحق: 09).

هذه الاجراءات من الاتصالات بين الثورة والمجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي اعتبرتها ستيفاني شوفان استراتيجية معدة ومدروسة من طرف جبهة التحرير الوطني للتغلغل داخل صفوف الجيش الفرنسي، وتمثلت في استراتيجيتين أساسيتين:

4. 3 . 1. دعوة المجنّد في جيش الاحتلال الفرنسي إلى الفرار:

وتمت هذه العمليات سواء عن طريق الاتصال الشخصي المباشر أو عن طريق المناشير التي حثت ودعت فيها قيادة الثورة هذا المجنّد إلى الفرار من الجيش الفرنسي ولم تكتف بهذا فحسب بل كانت أغلب المناشير تطلب من المجنّد حمل السلاح والمعدات العسكرية الاخرى، مع تنفيذ عمليات فدائية داخل الثكنة العسكرية التي فر منها.

ويبدو من الأهمية بمكان تقديم قراءة في محتوى بعض المناشير الموجهة إلى المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، والتي اعتبرتها ستيفاني شوفان وسيلة محدودة ولكن الوثائق الأرشيفية أكدت على فعاليتها[2]. على اعتبار أنها تحمل محتوى محكم الدراسة والأهداف فمنها منشورات خاطبت الجانب الانساني النفسي، ومنشورات أخرى دغدغت الجانب الديني والأخوي، وأخرى خاطبت فيهم ومن خلالهم الوطنية والروح الدينية[3].

[1] . الجودي لخضر بوالطمين: مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007، ص 187.

[2] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.27.

[3] . جمال قندل: المرجع السابق، ص 384.

حتى ندرك ما مدى وقع وتأثير محتوى هذه المنشورات في نفسية المجنّدين من جهة، واستراتيجية قيادة الثورة في التعامل و التعاطي مع هذه القضية من جهة ثانية.

يبدو أن هذه الحرب الدعائية بين الطرفين قد انطلقت مبكرا وهو ما يتضح من خلال ما نقله جمال قندل عن شارل روبير أجيرون بأن جيش التحرير الوطني اقتنع باكرا ومنذ سنة 1956 بضرورة أن يقوم بتنظيم حرب نفسية تعتمد بالأساس على الدعاية الهجومية، وما نقله أيضا من تقارير عسكرية فرنسية كتقرير بارلانج بالخصوص بتاريخ: 05 مارس 1956 . أي قبل انعقاد مؤتمر الصومام بعدة أشهر. الذي يثبت فعلا بروز ظاهرة الفرار من الجندية إلى العلن[1]. وهو أيضا نفس ما ذهب إليه شارل روبير أجيرون بقوله أن دعاية جبهة التحرير الوطني انطلقت منذ سنة 1956 تجاه المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي[2] في حين تشير العديد من التقارير أن دعاية جبهة التحرير الوطني انطلقت منذ الأيام الأولى للعمل المسلح.

وقد أرجعت تقارير بارلانج أن هذه العمليات من الفرار مردها عدد من العوامل من بينها:

- تأثير الدعاية المكثفة من طرف جبهة التحرير الوطني اتجاه المجنّدين الجزائريين.
- المحادثات الفرنسية المغربية والتونسية التي انطلقت سابقا إلى سنة 1956 تمهيدا للاستقلال.
- اتساع نطاق الثورة في عموم الجزائر.
- انحطاط معنويات لجيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر الأمر الذي أثر على المجنّدين الجزائريين ووحداتهم العسكرية التي فقدت قيمتها[3]. يبدو أن هذا الطرح الوارد في تقرير بارلانج يحمل العديد من المعطيات الواقعية بالنظر إلى التأثير الواضح لها (اتساع الثورة، محادثات الاستقلال في تونس والمغرب) على وتيرة عمليات الفرار ارتفاعا وانخفاضا على الأقل إلى نهاية سنة 1956، فيما استمر تأثير دعاية الثورة التحريرية في مختلف الولايات إلى الأيام الأخيرة قبيل الاستقلال.

وهو ما يتضح من خلال نداء صادر عن المنطقة الأولى أوردته جريدة البصائر إلى تاريخ سابق للتقارير الفرنسية بحيث ورد في العدد 330 الصادر من ذات الجريدة بتاريخ 26 أوت 1955 أي تسعة أشهر بعد اندلاع العمل المسلح في أول نوفمبر 1954، تدعوا قيادة الثورة من خلاله المجنّدين في الجيش الفرنسي إلى العودة إلى جادة الصواب والكف عن الوقوف في خدمة الاستعمار ضد بلادهم وإخوانهم، كما

[1] - جمال قندل المرجع السابق، ص 370.

[2] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.350.

[3] . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954: المرجع السابق، ص ص 250، 253.

تدعوهم إلى عدم الانخداع بالدعاية الفرنسية بكون المجاهدين هم جماعة من الخارجون عن القانون وقطاع طرق: "إننا لسنا من قطاع الطريق بل نحن جماعة من الوطنيين ...لقد خدعوكم في شأننا ففكروا في الأمر". (ينظر: ملحق رقم: 05)، وأكد ذات النداء أن البقاء في الصف الفرنسي هو دعم للاستعمار ضد شعب يدافع عن حقه، وهذا يعتبر جريمة تستنكرها الانسانية "أن إعانة المستعمرين الذين ذمتهم الانسانية تعتبر جريمة لا تغتفر ضد شعب يدافع عن حقه"[1].

وإذا أخذنا منشور صادر عن **الولاية الرابعة، الناحية الثانية، المنطقة الرابعة** (الملحق رقم:06) نجدها موجهة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، كدلالة واضحة أن هذه المناشير هي تحت وصاية جبهة وجيش التحرير الوطني حتى تكون لها المصداقية من جهة، ويعرف المجنّد الجهة التي راسلته، وعادة ما يتم افتتاح هذه المناشير بآية قرآنية أو حديث شريف وهو ما نجده في المنشور" الدين النصيحة" "حديث شريف"[2]، وهذا إدراكا من قيادة الولاية الرابعة بأهمية العامل الديني في التأثير على الجزائريين مهما كان مستواه ووظيفته، وهنا أرادت القيادة الثورية توظيف العامل الديني وإثارته لدى هؤلاء المجنّدين في جيش الاحتلال الفرنسي حتى يسهل التأثير عليهم وثنيهم عن البقاء في الصف الفرنسي.

كما حمل النداء عبارات الاستعطاف والنصح مثل" ننصحك"[3] وعبارات الأبوة مثل:" أنتم أبناؤنا"[4] أي أن قيادة الولاية انتهجت أسلوب اللين والنصيحة في دعوة المجنّدين لاختيار الصف الوطني[5]. (الملحق رقم: 06)

كما عملت النداءات والمنشورات على وضع المجنّد أمام الأمر الواقع وتبصيره بحقيقة الاستعمار وجرائمه من استغلال خيرات البلاد لصالح الاستعمار نفسه وليس لصالح أبناء البلد من الجزائريين[6]. (أنظر الملحق رقم: 11) كما ورد في أحد المناشير ما يلي: "باش تفقرنا حنا ويستغنوا ولادها وباش نكون حنا عبيد لولادها"، كما حمل المنشور عبارات الأخوة مثل:" يا أخي، أخرج عند خاوتك" وفي هذا تأكيد على السلام وتأكيد نظرة الأخوة والانسانية من الثورة الجزائرية إلى من هو مجنّد في الجيش الفرنسي

[1] . جريدة البصائر: ع: 330، بتاريخ: 26 أوت 1955، ص06.

[2] . ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

[3] . المرجع نفسه، ص 518.

[4] . المرجع نفسه، ص 519.

[5] . المرجع نفسه، ص 518.

[6] - **A.N.O.M**: 93 138 préfecture de Constantine centre de liaison et d'exploitation dossier 1 1955 1956.

(ينظر الملحق 11) وجهت قيادة الولاية للمجنّدين أيضا دعوات للفرار من جيش الاحتلال الفرنسي كما ورد " أخرج عند خاوتك" " أحمل سلاحك "[1]. (ينظر الملحق رقم: 06)

وفي منشور آخر[2] صادر أيضا عن الولاية الرابعة الناحية الرابعة المنطقة الرابعة بدون تاريخ[3]، تدعو قيادة الولاية المجنّد الجزائري إلى استنكار فضائع وجرائم جيش الاحتلال الفرنسي في حق الجزائريين وهو ما نجده بالصيغة التالية:" يا أخي الجزائري ألي راك عسكري عند فرنسا وتشوف القتل والحرق والتعذيب والدم والنار والدموع " [4]. " كل هذا في وطنك الجزائري وعلى خوتك الجزائريين" كما يحاول المنشور إثارة التساؤل لدى المجنّد بقوله:" صار ترضى بهذا؟"[5] وفي نداء من الولاية الرابعة صادر بتاريخ جوان 1957 1957 وفي نفس المنحى تذكر قيادة الثورة المجنّد الجزائري بأنه يمثل داخل الجيش الفرنسي معول من معاول الاستعمار المسخرة لمحاربة بني جلدته من الجزائريين فيقول النداء:" أنتم المجنّدون في الجيش الفرنسي، تحملون أسلحة لمحاربتنا، أنكم بها تقتلون اخوانكم المكافحون من الحرية والأخوة، عدونا هو الاستعمار الفرنسي"[6]

كما حاولت الجبهة من خلال هذه المنشورات تصوير وضعية الجزائر التي أحالها عليها الاستعمار الفرنسي فينقل بعض الوقائع لتبصير المجنّدين ننقل هنا مقتطفات من النداء :"أخضعنا لقوانينه سلب منا كرامتنا. سلبنا كل الحريات. استغلنا لصالحه، انحدرنا إلى وضعية العبيد، سرق أرض أجدادنا، أصبحنا يد عاملة رخيصة، رجال بدون مهنة، بدون مستقبل، استغل كل خيراتنا الباطنية، يحلم ببيع بترول الصحراء، وهو الآن يجني الأرباح "[7].

من خلال العبارات المستعملة في النداء يتضح أن مرسله وظّف المصطلحات التالية: الحرية، الكرامة، الأرض، الأجداد... وهذا إدراكا ومعرفة بمدى تمسك الجزائري الأصيل بهذه المبادئ والذود عنها هذا من جهة، ومن جهة ثانية يحاول البيان ربط المجنّد بالقضايا الآنية التي تعيشها بلاده ومنها قضية مصير

[1] . ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

[2] . عملت جبهة التحرير الوطني على مراسلة المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي باللغة العربية والفرنسية، ويبدو أن القصد من هذا الاجراء هو تبليغ الرسالة حتى للمجنّدين الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية.

[3] . انظر الملحق رقم : 09. وللمزيد ينظر ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

[4] . ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

[5] . المرجع نفسه، ص 518.

[6] . المرجع نفسه، ص 518.

[7] . المرجع نفسه، ص 519.

الصحراء وربما هنا تحاول قيادة الثورة قطع الطريق أمام الإدارة الفرنسية الساعية إلى ايجاد عناصر جزائرية تقبل بهذا الطرح (الصحراء فرنسية) وبالتالي حمل النداء أبعاد الوحدة الوطنية. وهذا في محاولة للتأثير على المجنّد ودعوته للتفكير في كل هذه الوقائع وتحديد موقفه منها ليضيف المنشور:" القلب الطاهر ميرضاش بهذا "[1].

وحتى قضايا التحرر حملتها مناشير قيادة الثورة، وهو ما نجد له أثرا في منشور جوان 1957 الصادر عن الولاية الرابعة أين حاولت القيادة اطلاع المجنّد أو تذكيره بقضايا التحرر الدولية بقولها:" الآن سوريا . لبنان . الهند الصينية . تونس . المغرب . قد تحررت من قبضة الاستعمار ولها اليوم دول مستقلة"[2].

وأورد الشيخ محمد خير الدين[3] محتوى نداء آخر (انظر الملحق رقم:04) يتضمن عبارات التفاؤل بالنصر والاستقلال القريب:" ...والنصر قريب إن شاء الله" وتضمن أيضا دعوة إلى الالتفاف وتوحد كل الجزائريين بدون استثناء لتحقيق هدف الاستقلال:" باش نبلغوا استقلالنا يجب علينا باش نكون متحدين، ونعلم أيضا بلي من غير الاتحاد ما ننجحوش"[4]. وهنا يبدو أن المنشور أراد ايقاظ أو بعث الفكر الوطني الثوري التحرري لدى المجنّد الجزائري، ويحاول أيضا رسم مستقبل الجزائر وأنها هي كذلك يمكن لها أن تسير في فلك التحرر من الاستعمار كما هو الشأن للبلدان المذكورة في المنشور بعد استمرارها في ثوراتها.

كما حملت النداءات في طياتها أبعادا اجتماعية لدحض الطروحات الفرنسية الرامية إلى تفريق أفراد المجتمع الجزائري فيقول النداء:" بيَّن بلي الجزائريين خاوتك" وأبعادا سياسية من خلال التأكيد على أن الجزائر الآن ستكون دولة قائمة وقد اعترفت بها الأمم، وتدعو أيضا هذا المجنّد إلى الانتقال للكفاح تحت راية العلم الجزائري وأن القضية الجزائرية عادلة :" أخرج عند خاوتك المجاهدين، عند الحق"[5]. (ينظر الملحق رقم: 06)

---

[1] . ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

[2] . المرجع نفسه، ص 519.

[3] . محمد خير الدين: 1902-1993)، ولد في ديسمبر 1902، ببسكرة، درس بقسنطينة، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس 1918-1925، كان أحد أعضاء مكتب جمعية العلماء الجزائريين ببسكرة 1932-1957، ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى ، ثم عضو المجلس الوطني للثورة 1958. **ينظـــر**: عاشور شرقي: المرجع السابق، ص 160.

[4] . محمد خير الدين: مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت. ن، ص 251.

[5] ـ ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 519.

وبالولاية الثانية أشارت تقارير فرنسية إلى محتوى منشور تم توزيعه في شهر ديسمبر 1957 بالشمال القسنطيني، تدعوا من خلاله جبهة التحرير الوطني العسكريين الجزائريين إلى الفرار بقولها:" قلبك يدعوك للفرار لكن عنادك هو الذي يمنعك"، "جيش التحرير الوطني يكافح مثلما فعل التونسيون والمغاربة لتحرير بلادهم من نير الاستعمار"، "أنت لا تزال في صفوف جيش العدو من أجل لقمة خبز"، " هناك العديد من رفقائك التحقوا بصفوف الثورة"، وضربت مثالا بعملية الفرار التي نفذتها كتيبة عواشرية وبن سالم خلال سنة 1956، "اليوم جاء دورك أنت"، "الجزائر سوف تستقل بك أو بدونك، لكننا لا نود أن تكون في صنف المنبوذين، إخوانك من الرماة الجزائريون، والقوم، والصبايحية ينادونك للالتحاق بسلاحك أو بدونه"[1]. (ينظر الملحق: 07)

وخلال شهر ماي 1957 وجه الرائد مولود ايدير (فار من الجيش الفرنسي، مدير ديوان كرين بلقاسم) نداء إلى المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر وفي أوروبا يدعوهم إلى الفرار من الجيش الفرنسي في أقرب وقت مخاطبا إياهم باسم الوطن والدين وعدالة القضية الجزائرية، وأن الجزائر بحاجة ماسة إلى العتاد والسلاح، والأموال وإلى أبنائها المخلصين في معركتها الكبرى ضد الاحتلال والامبريالية، مركزا على أن جيش التحرير الوطني هو مستقبل وأمل المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي، وأن الجزائر هي ملتقى الجزائريين وبلدهم الوحيد، حتى يكونوا كلهم ضد الاستعمار الذي لا مكانة لكم في صفوفه حيث يقتل الأطفال والنساء[2]. رسالة الرائد ايدير وهو النداء الذي اعتبره شارل روبير أجيرون فاصلا أو المنعرج الذي رسم بعده العديد من المجنّدين الجزائريين وخاصة الضباط منهم مواقفهم من الثورة الجزائرية من جهة وجيش الاحتلال الفرنسي من جهة ثانية؛ بدليل أن التقارير العسكرية الفرنسية سجلت بعدها حركة واسعة في صفوف هذه الفئة.

وفيه منشور أخر من جبهة التحرير الوطني إلى الرماة الجزائريين، تدعوهم للفرار إلى جانب إخوانهم وبلادهم التي هي بحاجة إليهم "قضيتنا عادلة، والشعب الجزائري يناضل من أجل استقلاله، جيش الاستعمار يقتل إخوانكم وآبائكم، يحرق القرى والمداشر، ويقضي على دينك، " هل تقبل أن تشارك الجيش الفرنسي في عمليات القمع؟. الشعب الجزائري يحييكم أنتم الرماة الجزائريون كالأبطال، ولكم أن تحافظوا

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473, op.cit.
[2] - **A.N.O.M:** 93 4420 insurrection du 1er Novembre 1954 1954-1962.

على رتبكم في جيش التحرير الوطني" "فروا من الجيش الفرنسي لتساهموا في سقوط الاستعمار، فروا لتقوية جيش التحرير الوطني، فروا لتحرير الجزائر"[1]. (ينظر الملحق رقم: 08)

كما أشار تقرير آخر صادر بتاريخ: 31 جانفي 1958 تحذر فيه قادة الوحدات العسكرية التي تضم عسكريين مسلمين جزائريين، من وجود دعاية من طرف جيش وجبهة التحرير الوطني تحث فيها العسكريين الجزائريين في الجيش الفرنسي على الفرار والالتحاق بصفوف الثورة . لم يشر التقرير هنا أي من العسكريين هل مجنّدي الخدمة العسكرية أم المنخرطون ـ ويحث التقرير على ضرورة أن تكون النشاط النفسي للجيش الفرنسي مضاد لهذه الدعاية وتكذيب وتهديم أساليبها، بتهيئة النفوس لعدم تقبل محتوى هذه الدعاية. كما شدد الجنرال صالون في ذات التوجيهات أن دعاية المكتب الخامس لابد أن تكون آنية ومتزامنة مع دعاية جبهة التحرير[2].

وأكد تقرير صادر عن المكتب الخامس بتاريخ: 05 مارس 1958 الذي أُعِد في إطار مهمة خاصة من ضباط هذا المكتب داخل وحدات الرماة الجزائريون، وكذلك وحدات الصبايحية، أن هذه الأوساط تم الاتصال بها من طرف جبهة التحرير الوطني[3].

ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية لسنة 1958 الصادرة عن المكتب الخامس بخصوص فرار أحد المجنّدين في المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) حاملا معه سلاحه، يشير التقرير أن أسباب الفرار تعود بشكل مباشر إلى الدعاية المضادة التي تقودها جبهة التحرير الوطني في أوساط هذه الفئة، كما أشار إلى المصطلحات المستعملة في هذه الدعاية على النحو التالي:" ليحيا الوطن المقدس من نير الاستعمار" ويبدو حسب ذات التقرير أن دعاية الجبهة كانت تحميل العديد من عبارات التهديد بالقتل وهو ما ذكره التقرير بالعبارة التالية: "الجزائر سوف تستقل وتتحرر وأنت سوف تقتل كخائن "، " إخوانك في السجون يتعذبون سيتم إطلاق النار عليكم في اللحظات الأخيرة في الساحات العامة"، والخلاصة: يجب أن تفر بسلاحك ". وتوضح الوثيقة أن زمن تأثير دعاية الثورة على هذا المجنّد هو 15 يوم لأنه تلقى رسالة بتاريخ 15 ماي وعملية الفرار كانت يوم 28 من نفس الشهر ما لوحظ على هذا الفرد هو تغير في تصرفاته وتحركاته أي يرجّح أنه كان على اتصال يومي بأطراف معينة، ويضيف التقرير:"

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473: op.cit .
[2] - ibid.
[3] - **A.N.O.M:** GGA 3R 473 Action psychologique, rapport sur le moral année 1957.

أصبحت هذه العناصر حسّاسة وهشة أمام دعاية الجبهة، لذلك يجب اتخاذ إجراءات استعجالية بخلق رقابة داخل في أوساط هذه العناصر يرافقها جو من الثقة والمعاملة الانسانية حتى لا يشعروا بالمراقبة " [1].

ويبدو أن دعاية الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي حملت في بعض الأحيان أسلوب شديد اللهجة تجسدت في عبارات التهديد بالقتل والتشهير، وهو ما يكون قد ولد في أنفس العديد منهم الخوف من المستقبل القريب في حالة ما إذا سارت المعطيات لصالح استقلال الجزائر، وبالتالي فضل العديد منهم الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة.

فهل حملت دعاية الثورة قبل هذا التاريخ هذه المصطلحات من التهديد؟ وهذا الصدد أشار تقرير بتاريخ: 16 ماي 1955 بقطاع تبسة أن مجموعة من الثوار اختطفت سبعة مجنّدين جزائريين من فرقة الرماة الجزائريين بقيادة فار من الجيش الفرنسي، وهو الأمر الذي أدى إلى فرار العديد من المجنّدين من ذات الفيلق بالالتحاق بصفوف الثورة في المنطقة وقدرهم التقرير بسبعة عسكريين من فرقة الرماة الجزائريين[2]. وإذا صحت مصطلحات التقارير الفرنسية بخصوص مصطلح (اختطاف): فإن فيه تقارير أخرى لسنة 1957 على غرار تقارير بتاريخ: 09 أفريل 1957 يشير إلى اختطاف الرقيب الأول قفيفة كلفوم (19em CTA) على الساعة 23 ليلا من طرف مجموعة من المجاهدين شمال غرب عين بسام[3]. كما أن قيادة الثورة لجأت إلى التجار (أصحاب المحلات التجارية) لبث ونشر دعايتها في أوساط المجنّدين الجزائريين وهو ما نلمسه من خلال الوثائق الأرشيفية للدرك الفرنسي؛ ذكر أحد تقارير الدرك الفرنسي بتيارت بتاريخ: 27 فيفري 1956 أن فصيلتين من جيش الاحتلال الفرنسي تضم عناصر من الصبايحية الجزائريين من منطقة القبائل، أثناء مرورهم بمنطقة (Dzarit) بوهران شاهدوا أحد عناصر التنظيم الثوري تحت اسم (سليمان شلالي) بمحل (حانوت) أحد البقالين اسمه بلحاج أرزقي، وهنا يضيف التقرير "أن هؤلاء الصبايحية وعند عودتهم طلبوا رؤية صاحب المحل بلحاج أرزقي" ويضيف أيضا "ليس من الممكن حاليا التكهن هل جرت بين الطرفين اتصالات أم لا "[4].

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 503 justice, condamnations transferts, 1958.Affaires particulières Militaires FSNA coupables de vol d'armes pour le compte de FLN novembre 1958.

[2] - **A.N.O.M:** 93 5Q 212 télégramme de situation 1954- 1957.

[3] - **A.N.O.M:** 9125/ 15 rébellion note de renseignements provenant de tous service de police notamment police d'Aumale les renseignements généraux.

[4] - **A.N.O.M:** Oran 92 / 561b gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports janvier –février 1956.

هذا وبناء على ما ورد في تقرير لدرك (Aumal) بتاريخ: 21 نوفمبر 1959 يتأكد حقيقة بأن قيادة الثورة لجأت إلى التجار الجزائريين لبث دعايتها من خلالهم في أوساط المجنّدين الجزائريين، وهو ما نقله التقرير من خلال تصريحات التاجر (مكاتي عبد القادر)، الذي ذكر بأن المسمى رامي عمار بن لخضر طلب منه المساعدة بغرض حث العسكريين الجزائريين على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة، وهو ما حدث فعلا إذ تم الاتصال بأربعة جنود جزائريين من طرف ذات التاجر قدموا من قسنطينة، فر إثنان منهم تحت تأثير هذه الدعاية، ويقول:" أنني كُلِّفت بإخبارهم أن النّصر قريب ويجب عليكم أن تساندوا إخوانكم المجاهدين في قضية بلادنا"[1].

وحتى الولاية السادسة كان لها نصيب من الدعاية الثورية؛ ففي نداء ممضي من طرف العقيد سي الحواس[2] وجهت قيادة الولاية نداءها إلى فرق الرماة الجزائريين بتاريخ: 07 أفريل 1959 تحثهم على الفرار بمناسبة ذكرى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري[3]. ومنشور آخر بتاريخ: نوفمبر 1959 يبدو أن قيادة الولاية الأولى أرادت من خلاله كسب ثقة المجنّد الجزائري من خلال تقديم أو إبراز ثقة جبهة وجيش التحرير الوطني في إخوانهم الجزائريين في الجيش الفرنسي ومما كتب هنا:" إن الحكومة المؤقتة لواثقة فيكم وفي وطنيتكم ". كما دعتهم إلى الالتحاق بصفوف الثورة قبل فوات الأوان... وأن الاستقلال في الأفق القريب. (ينظر الملحق: 10).

ولم تقتصر دعاية الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي على السنوات الأولى من الثورة ولكن هذه القضية استمرت ضمن استراتيجية القيادة حتى السنتين الأخيرتين من عمر الثورة، وهو ما أكدت عليه مراسلة لوزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ: 21 أفريل 1960 وأكدت في ذات السياق على تركيز النداءات إلى المجنّدين بالخصوص[4]، وهو ما تأكد من خلال تقارير صادرة عن المصلحة الإقليمية للاستعلامات العامة بعنابة بتاريخ: 06 أفريل 1960 بوجود مناشير أو نداءات موجهة إلى فرق الرماة الجزائريون تحثهم فيها على الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي لأن

[1] - **A.N.O.M:** 9125 15: op.cit.

[2] . سي الحواس: (1924-1959)، ولد بالأوراس، اسمه أحمد بن عبد الرزاق، انظم إلى حزب الشعب سنة 1943، ثم عضو المنظمة الخاصة منذ 1947، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957، قائد للولاية السادسة منذ أفريل 1958، له مساهمة كبيرة في محاربة فلول مصالي الحاج، شارك في اجتماع الولايات بتاريخ: 06-12 ديسمبر 1958، استشهد بتاريخ: 29 مارس 1959. **ينظـــر**: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 198.

[3] - **A.N.O.M:** 93 4420, op.cit.

[4] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 240.

الاستقلال سيكون عن قريب، وأن جيش التحرير الوطني سيستقبلهم بحفاوة، وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تثق كل الثقة وتأمل كل الأمل في مساهمة هؤلاء المجنّدين في تحرير بلادهم من الاستعمار عن قريب[1]. وفي نفس الشهر وفي سنة 1960 وبالضبط في 17 سبتمبر وجهت الولاية الخامسة نداء تحسس من خلاله هذه العناصر بخطورة الوضع الذي سيكونون عليه في حال استقلال الجزائر وأن الرفض من طرف الفرنسيين هو ما سيواجهونه بالإضافة إلى صفة الخيانة التي ستلتصق بهم، كما دعت قيادة الولاية الثالثة رجالها إلى الاتصال بإخوانهم العاملين في الجيش الفرنسي لإيقاظ الروح الوطنية فيهم[2].

ويبدو أنه خلال هذه السنة (1959-1960) قد تصاعدت الحرب الدعائية بين الطرفين الجزائري والفرنسي خاصة وأنها تزامنت مع مشروع قسنطينة الإغرائي ومخطط شال العسكري، وقضية تقرير المصير، والانتخابات، والدستور الفرنسي، وكلها معطيات تكون قد أثرت على مجرى الوقائع في الجزائر وخاصة منها قضية التجنيد التي تكون من خلالها المجنّدون الجزائريون قد تعاطوا سلبا وإيجابا مع هذه التطورات المتسارعة.

كما استمرت عملية توجيه النداءات إلى المجنّدين الجزائريين خلال سنة 1961 وهو ما نلمسه في نداء من الولاية الأولى بتاريخ: أوت 1961 موجه إلى الفئات الثلاث: رماة جزائريون، صبايحية جزائريون، ومجنّدو الخدمة العسكرية للالتحاق بجيش التحرير الوطني[3].

وحتى بعد 19 مارس 1962، أي بعد توقيف القتال وهنا يبدو أن قيادة الولاية الثانية أرادت كسب هذه العناصر بأسلحتها من جهة والفرار من صفوف القوة المحلية وحتى من الثكنات العسكرية من جهة ثانية، ولكسب ورقة الانتخابات أيضا وكسب إطارات وكوادر جاهزة لجيش جزائر الاستقلال من خلال المقتطف التالي:" لقد تحقق استقلال الجزائر ومن الآن فصاعدا اعتبر نفسك عسكري في جيش التحرير الوطني وليس لديك أي سلطة أخرى، واجبك وطنيّ تم استدعاؤك لخدمة وطنك "[4] ومنشور من الولاية

[1] - **A.N.O.M:** 93 4420: op.cit.

[2] - ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 240.

[3] - Mohamed Harbi et Gilbert Meynier: op.cit, p.135.

[4] - **A.N.O.M:** 9318/ 66 polices d'état judiciaires et des renseignements généraux fonctionnement et rapports d'activités 1956-1962.

الخامسة بتاريخ: ماي 1962، دعت من خلاله العناصر الجزائرية إلى الفرار من الجيش، وفي المقابل دعتهم إلى الانخراط في القوة المحلية[1].

وعلى العموم فإن الهدف الرئيسي لهذه النداءات هي لحث وتشجيع المجنّد الجزائري على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة وهو ما نجده تقريبا في كل النداءات.

ويبدو من خلال مضامين هذه النداءات والمناشير الموجهة إلى المجنّدين في جيش الاحتلال الفرنسي، أن المشرفين على العمل الدعائي لصالح الثورة قد أدركوا العديد من الحقائق تتعلق بالمجنّد الجزائري لعل الباحثة ستيفاني شوفان قد أدركت بعضا منها:

ـ تواجد المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي هو ضد طبيعتهم.

ـ أن المجنّد الجزائري لم تعد له ثقة في وعود الدولة الفرنسية.

ـ تعسف القوانين الفرنسية في حق الجزائري وتصنيفه من الدرجة الثانية.

ـ التهميش والعنصرية، هذه الأوضاع وغيرها استغلتها جبهة التحرير الوطني للتأثير على المجنّد ودعوته للمساهمة في الجهاد والذي يقتضي من كل الجزائريين الالتفاف حوله لتحقيق الاستقلال[2]. من خلال مضامين النداءات السابقة يمكن تحديد النقاط والمحاور الأساسية التي ركزت عليها الدعاية الثورية في العناصر التالية: الدين، الوطن، الوطنية، تضحيات الشهداء، الأخوة، الوحدة، جرائم الاستعمار في الجزائر، الوضعية التي آل إليها المجتمع الجزائري نتيجة الظلم الاستعماري، ضرورة التفاف كل فئات الجزائريين والعمل معا ووحدة الصف لتحقيق الاستقلال، تذكير المجنّد بنظرة المجتمع إليه، التذكير بقرب الاستقلال.

هذا وأثبتت نتائج تحريات أُعدَّت داخل الثكنات العسكرية التي تضم مجنّدين جزائريين أن هؤلاء الأفراد إما واقعون تحت الإكراه أو الضغط من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني، وإما أنهم مناضلون وطنيون سابقا ومحترفون أعطيت لهم أوامر بالتجنُّد في الجيش الفرنسي لتنفيذ استراتيجيات ومخططات قادتهم داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية؛ منها تكوين وتأسيس خلايا تعمل بالتنسيق مع خلايا الثورة[3].

هذه الاستراتيجية من جبهة وجيش التحرير الوطني ولّدت العديد من الأزمات لجيش الاحتلال الفرنسي؛ وفي هذا السياق يرى شارل روبير أجيرون أن الجيش الفرنسي عرف ثلاث أزمات لعمليات الفرار

[1] - Mohamed Harbi et Gilbert Meynier: op.cit, p.134.

[2] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.27.

[3] - ibid, p.28.

للمجنّدين الجزائريين؛ الأزمة الأولى مع بداية سنة 1956 والتي سجلت فيها 291 حالة فرار بالسلاح، و1700 حالة فرار خلال كامل السنة، وهي مرحلة سجلت فيها التقارير العسكرية أن الحالة النفسية للمجنّدين الجزائريين متدهورة " وأن فيروس الوطنية قد انتشر بينهم بسرعة وستعرف هذه المرحلة حالات كبيرة من الفرار" والأزمة الثانية خلال سنة 1958 التي سجلت فيها: 1394 حالة، لتنخفض إلى 1115 سنة 1959، مع تسجيل فقدان 2345 قطعة سلاح جراء هذه الحالات من الفرار، وهنا سجلت تقارير للمكتب الثاني أواخر سنة 1959 " أننا نخسر من الأسلحة خلال كل شهر ما يعادل تسليح كتيبة كاملة"، كما سجلت ذات التقارير فرار 107 ضابط صف في أواخر أكتوبر 1960، أما الأزمة الثالثة فسجلها الجيش الفرنسي خلال صيف 1961 بتسجيل 1650 حالة فرار، فقدان 2856 قطعة سلاح[1].

وأمام تفاقم ظاهرة الفرار إلى هذا الحد الذي أصبح يؤرق السلطات الفرنسية أصدرت هذه الأخيرة مرسوما يوم 12 فيفري 1960 تحت رقم 60113 وخاصة المادة 64-65 والتي تقر: يعاقب بالسجن ما بين 10 و20 سنة، وبالسجن المؤبد إذا كان ضابطا، كل عسكري عامل في الجزائر أو ملحق بالجيش يفر ملتحقا بعصابة مسلحة. وهو الاجراء الذي طبق على أحمد بن شريف من قبل المحكمة العسكرية بالمدية بتاريخ: 1960/11/08 عن تهمة الفرار من مركز عمله وتهمة قتل 14 عسكري فرنسي بتاريخ: 27 جويلية 1957 بالإضافة إلى حمل أسلحة[2].

جدول تعداد الفارين: نوفمبر 1954-1962

السنة	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
التعداد	34	408	1342	964	1043	849	626	819	//
المجموع	6085								

Tramor Quemeneur: une guerre sans non/ Insoumission, refus d'obéissance et désertion de soldats français pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, v1, Thèse de doctorat, histoire, univ-paris 8, France, 15octobre 2007, p.127.

ومنه نلاحظ بروز ظاهرة الفرار بشكل كبير سنة 1956، 1957، 1958، لتستقر بين ستمائة إلى ثمانمائة حالة فرار منذ 1959-1961.

[1] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.346.

[2] . رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 286.

واذا أردنا تحديد نسب فرار المجنّدين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1956 نجدها على النحو التالي:

السنة	نسبة الفرار ٪. بالألف
1956	٪. 4،3
1957	٪. 4،33
1958	٪. 2،61
1959	٪. 1،35
1960	٪. 0،90
1961	٪. 1،17

وخارج الجزائر سجلت النسب في ألمانيا أكثر من 1,71 بالألف، لشهر مارس 1959[1]. كما يوضح هذا المخطط البياني تطور حالات الفرار في الجزائر خلال كل ثلاثي من كل سنة منذ سنة 1955 [2]:

88

COURBES DES DESERTIONS DES MILITAIRES RÉGULIERS
DE 1955 À 1961 PAR TRIMESTRE

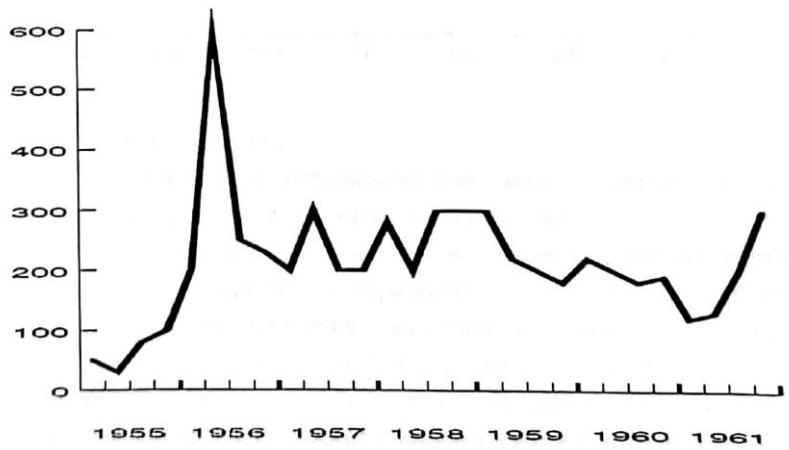

Graphique n° 5 effectué d'après les données de M.Faivre, *op. cit.*, p. 255.

عنوان المخطط: تطور عمليات الفرار 1955-1961 في الجزائر.

[1] - Ch. R.Agéron: les Militaires Algériens..., op-cit, p.346.
[2] - ibid, p.88.

وللتدقيق أكثر في ظاهرة فرار الجزائريين منذ سنة 1956-1960 نضع هنا جدولا مفصلا يمثل نسب الفرار لكل 1000 عسكري جزائري لكل شهر[1]:

الشهر / السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
1956	1،23	4،14	5،58	1،56	0،92	2،34	0،75	1،06	1،91	0،83	2،25	1،19	1،98
1957	1،53	1،65	0،98	2،13	1،50	0،72	1،64	1،52	0،90	4،43	1،52	0،50	1،58
1958	1،01	0،90	0،48	0،94	1،02	0،87	1،05	1،04	0،93	0،65	1،63	1،23	0،97
1959	1،13	0،60	0،59	0،83	0،48	0،42	0،36	0،52	0،76	0،70	0،62	0،83	0،65
1960	0،26	1،03	0،63	0،34	/	/	/	/	/	/	/	/	

Source: Giraude Amandine: op.cit, p.103.

ـ الملاحظ من خلال الجدول هو ارتفاع حالات الفرار بالسلاح طوال سنة 1956.

ـ تراجع طفيف بعض الأحيان بعض الأشهر خلال سنة 1957 لكن استمرت عمليات افرار بوتيرة متصاعدة.

ـ تصاعد واضح لعمليات الفرار خلال سنة 1958.

ـ إنخفاض طفيف في حالات الفرار خلال سنة 1959.

. انخفاض كبير لحالات الفرار خلال سنة 1960.

. ارتفاع تدريجي خلال سنة 1961 مقارنة بسنة 1960.

وللتدقيق أكثر نقدم جدول يمثل نسب الفارون لشهر 1961[2]:

الشهر	النسبة بالألف
جانفي	//
فيفري	//
مارس	//
أفريل	//

[1] - Ch. R.Agéron: les Militaires Algériens..., op-cit, p.88.
[2] - **A.N.O.M:** 81 F 154 état-major général de la défense 1961.

ماي	1,28
جوان	0,57
جويلية	1,53
أوت	1,86
سبتمبر	1,63
أكتوبر	1,13
نوفمبر	1,10
ديسمبر	0,94

نسب الفرار لسنة 1962 بالألف:

.

الشهر	النسبة بالألف
جانفي	0,81
فيفري	2,62
مارس	3,44 - 9,95
أفريل	36,68
ماي	24,74

كما يجب التنويه هنا إلى النتائج الباهرة التي حققتها دعاية الثورة في أوساط المجنّدين الجزائريين وكان لها الأثر البالغ على مؤسسة الجيش الفرنسي وهي استفحال ظاهرة الفرار مع حمل السلاح والمعدات العسكرية وهو ما جعل القيادة العسكرية تدق ناقوس الخطر وتعرب عن قلقها من هذه الظاهرة التي تساهم بدون شك في تنمية قدرات الثورة من التسليح والعتاد. وفي هذا الإطار نجمل بعض الاحصائيات لسنتي 1961-1962 التي تبرز بوضوح كمية الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي المحمول والمسجل في الثكنات الفرنسية جراء ظاهرة الفرار:

السنة	قسنطينة		الجزائر		وهران		المجموع
1961	بالسلاح	بدون	بالسلاح	بدون	بالسلاح	بدون	

		س		س		س		
جانفي	32/11	08	10	07	01	17	65/11	
فيفري	19/06	04	09	06	01	17	56/06	
مارس	15/01	06	07	05	04	15	52/01	
أفريل	13/03	03	05	03	13	15	52/03	
ماي	30/01	04	09	05	13	18	79/01	
جوان	17	08	08	03	13/02	13	62/02	
جويلية	36/07	10	21	09	07/02	19	102/09	
أوت	53/18	09	16	08	06	17	105/18	
سبتمبر	44/28	05	16	09	06/02	14	94/30	
أكتوبر	19/08	06	08	08	05	25	71/08	
نوفمبر	14	06	09	08	12/04	20	69/04	
ديسمبر	08	06	12	10	04	13	53	
المجمـــــــــــــــوع			—	—	—		860	

المصدر: **A.N.O.M:** 81 F 2443, 2em Bureau: bulletin de renseignement 1961 - 1962, en juin.

ـ عمليات الفرار خلال كل شهر للمجنّدين الجزائريين بالسلاح وبدون سلاح لسنة 1962 [1]:

الشهر	قسنطينة		الجزائر		وهران		المجموع
	بالسلاح	بدون س	بالسلاح	بدون س	بالسلاح	بدون س	
جانفي	21	07	16	09	07	42	102
فيفري	46	06	25	11	17	37	142

[1] - **A.N.O.M:** 81 F 2444 2em bureau bulletin de renseignement 1961-1962.

مارس	156	12	179	14	123	33	517
أفريل	353	117	682	189	422	116	1879
ماي	88	206	49	292	198	210	1043
جوان	32	261	100	331	20	248	992
جويلية	04	117	133	236	16	131	637
أوت	01	26	12	103	06	60	208
سبتمبر	/	/	/	/	/	/	/
أكتوبر	/	05	/	01	/	04	10
نوفمبر	/	09	01	04	/	/	14
المجموع	696	752	1197	1190	809	881	5544

A.N.O.M: 81 F 2444 2em bureau bulletin de renseignement 1961-1962 .

وبالتالي حققت هذه الاستراتيجية نتائج جيدة، وهو ما تثبته تقارير فرنسية نقل رمضان بورغدة جانبا منها؛ كتقرير سري مؤرخ بـ 30 ماي 1961 يوضح حالة القلق التي أصبحت عليها المؤسسة العسكرية الفرنسية جرّاء هذه الظاهرة، التي أرجعت القيادة الفرنسية أسبابها "إلى حالة القلق التي تنتاب أعواننا المسلمين، غير أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما ستؤول إليه التطورات في هذا المجال في مواجهة الدعاية المكثفة التي أخضعتهم لها جبهة التحرير الوطني"[1]. وبالتالي حمل هذا التقرير اعتراف صريح بنجاعة وفعالية النشاط الدعائي لخلايا وشبكات الثورة الجزائرية. كما ورد في التقرير الشهري ديسمبر- جانفي 1962 أن الدعاية الداخلية في الجزائر استعادت نشاطها وفي كل الولايات شفويا وكتابيا وأضاف التقرير أن منها ما وجه إلى العسكريين الجزائريين في الجيش الفرنسي[2]. وهو ما تثبته وثائق أخرى صادرة عن شرطة الاستعلامات العامة بجيجل بتاريخ: 12 أفريل 1962 تؤكد توزيع منشور من طرف جبهة التحرير الوطني موجه إلى العساكر الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي تدعوهم إلى الفرار لأن الاستقلال في الأفق، كما ذكرتهم باعتبار أنفسهم من الآن فصاعدا كأفراد لجيش التحرير الوطني[3].

[1] . رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 286.

[2] - **A.N.O.M:** 81 F 2444**:** op.cit.

[3] - **A.N.O.M:** 9318 66: op.cit.

وهو ما يعني استمرار دعاية وتواصل قيادة الثورة مع المجنّدين الجزائريين إلى غاية الأشهر الأخيرة من العمل المسلح.

وهو ما يكشف أن جبهة التحرير الوطني استعملت عدة طرق أو وسائل لإيصال دعايتها إلى المجنّد الجزائري في الجيش الفرنسي منها: الاتصال المباشر بالمجنّد، الاتصال بهم عن طريق عائلاتهم سواء بالتهديد أو التحسيس، عن طريق النداءات أو الرسائل وما تحمله من مضامين وقيم دينية ووطنية، وحتى عن طريق استعمال العنف والتهديد للمجنّد ولعائلته من جهة ثانية[1]، والأسلوب الأخلاقي باعتبار من استمر في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي كخائن لبلاده ووطنه ودينه. الملاحظ أيضا تطور المضامين النداءات منذ بداية الثورة إلى غاية سنة 1959 وهنا حملت مصطلحات الوطنية والقيم الأخلاقية والدينية والتعريف بالقضية الوطنية، مع تنوير المجنّد بمظالم الاستعمار ومخططاته، أما منذ سنة 1960 فقد حملت هذه النّداءات مضامين أخرى كالحرية والاستقلال، وضرورة توحيد الصفوف لاستكمال مهمة الاستقلال والوحدة الوطنية وكذا دور المجنّد الملتحق بصفوف الثورة في رسم وصناعة جزائر الاستقلال. وهي وسائل دعائية أتت ثمارها منذ بدايات العمل الثوري بنسب متفاوتة من سنة لأخرى وأثبتت نجاح استراتيجية قيادة الثورة في هذا الملف، كما كسرت القيادة الثورية بهذا العمل فرضية الولاء المطلق للمجنّد الجزائري وإخلاصه للدولة والجيش الفرنسي بل عززت ارتباط هذه الفئة من الجزائريين بقضية بلادهم.

02 ـ دعوة الشباب الجزائري إلى العصيان (Insoumission):

وهي استراتيجية يبدو أن قيادة الثورة أولتها الأهمية الواجبة بعدما لاحظت استمرار تجند الجزائريين في الجيش الفرنسي، وكذا استمرار السلطات الفرنسية في تدعيم التعداد البشري من الجزائريين لصالح الجيش الفرنسي وخاصة منذ سنة 1956، وبالتالي فعّلت قيادة الثورة دعايتها في هذا المنحى لتحقيق العديد من الأهداف. فما الهدف من هذه الاستراتيجية؟ وما نتائجها؟.

---

[1] . وهو ما ذكرته العديد من الوثائق والتقارير الصادرة عن شرطة تيارت بتاريخ: 19 أفريل 1956 تحت عنوان " تهديد عائلات المجندين الجزائريين" ويبدو أن هذا التقرير خصص هنا زوجات ضباط الصف (les Sous-Officiers) وخاصة منها التي تسكن في الفضاءات المدنية، حيث اشتكت العديد من زوجات هؤلاء العسكريين من ممارسات الضغط والتهديد من طرف جبهة التحرير الوطني بسبب تواجد أزواجهن ومشاركتهم إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي في المعارك ضد الثورة.

ينظـــر:

A.N.O.M: 95/ 926 Sous-préfecture d'Algérie sous-préfecture de Tiaret département d'Oran, lutte contre le terrorisme 1954-1962 1954-1957.

وحسب القوانين الفرنسية فإن عملية تجنيد الشباب الجزائري تمر عبر مراحل: منها تسجيل الشباب في قوائم الإحصاء، دعوة الشباب للحضور أمام لجنة التجنيد للقرعة، ثم ارسال الشباب المقبول إلى الوحدات المعينة ... ومع نشاط دعاية الثورة في مختلف الولايات الموجهة للشباب الجزائري لرفض الالتحاق ورفض دعوة الجيش الفرنسي للتجنيد، سجلت العديد من التقارير الاحصائيات التالية:

ـ سجلت سنة 1956 تجنيد 30٪ فقط من تعداد المستدعين لأداء الخدمة العسكرية. وهو ما يوحي بتزايد ظاهرة العصاة في أوساط الشباب الجزائري وفق ما تترجمه الوثائق الفرنسية وما تحمله من احصائيات على النحو التالي وخاصة لسنة 1956:

ـ العصاة لسنة 1954 - 1955:

في قضية العصاة ذكر أحد التقارير بتاريخ: 31 جانفي 1956، أن هذا الملف عرف تحولا ملحوظا بحيث تزايد عدد العصاة، وهنا طلب التقرير من المصالح المعنية بإجراء مقارنة بين تعداد العصاة للدفعة الأولى من سنة 1954 (شهر أفريل)، والدفعة الأولى من سنة 1955 (لشهر ماي)[1].

وجاءت نتائج المقارنة على النحو التالي[2]:

العمالات	المستدعى	العصاة	النسبة	المستدعى	العصاة	النسبة	المستدعى	العصاة	النسبة
	14جوان-09 جويلية1955			07-1955/09/16 1955/09/5،6،7			10/25- 1955/11/07		
الجزائر	1598	43	2,6	950	02	0,2	905	//	//
وهران	1753	17	1	2152	08	0,7	1600	03	0,2
قسنطينة	3213	111	3,4	559	//	//	1066	//	//
المجموع	6564	171	//	3661	10	//	3571	03	//

ـ مقارنة بين عصاة 1954، وعصاة 1955 [3]:

العمالات	المستدعى	العصاة	النسبة	المستدعى	العصاة	النسبة

[1] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291 recensement des Classes, Classe 1956 résultats statistiques 1954 - 1955. Classe 1957 fixation de la date des opérations, recensement des engagés et des fils des étrangers de la classe 1957. 1955.

[2] - **A.N.O.M:** GGA 3R 291: op.cit.

[3] - ibid.

	الدفعة 1/ 1954			الدفعة 1/ 1955		
الجزائر	3581	62	1,7	3644	131	3،6
وهران	2567	28	1	2354	17	0,7
قسنطينة	4222	97	2,3	4236	202	4,7
المجموع	10370	187	//	10234	350	//

على الرغم من عدم وضوح واكتمال المعطيات في الجدول الأول إلا أن الجدول الثاني يبرز بوضوح تزايد ظاهرة العصاة لدى الشباب الجزائري، ورفضهم الاستجابة لدعوة التجنُّد؛ إذ سجلت في الدفعة الأولى لسنة 1954 نسبة العصاة بـ 1،7٪ بعمالة الجزائر ليرتفع في الدفعة الأولى لسنة 1955 ليصل إلى: 3،6٪ ليرتفع بقسنطينة لذات السنة والدفعة على التوالي من 2،3٪ إلى 4،7٪، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير مجريات الثورة والمعطيات العسكرية الجديدة في مختلف مناطق الجزائر على عملية استجابة الشباب الجزائري لاستدعاءات الخدمة العسكرية الاجبارية في الجيش الفرنسي.

وهو أيضا ما أشارت إليه ليلى تيتة من أن تعداد 70٪ من المستدعين لأداء الخدمة العسكرية رفضوا الالتحاق بالجيش الفرنسي وأرجعت ذات الباحثة سبب هذا العزوف من الشباب إلى تأثرهم بالأوضاع الداخلية؛ إذ شكلت خلفية صلبة استند عليها هؤلاء الشباب في تحديد مواقفهم الرافضة للالتحاق بالجيش الفرنسي لأداء الخدمة العسكرية ومنها: بداية عمليات الشرح وتكوين الخلايا السياسية والعسكرية للثورة بمختلف المناطق، دعوة جبهة التحرير الوطني إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية لشهر أفريل 1955، الصدى الإعلامي الذي حظيت به الهجومات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالشمال القسنطيني، والمجازر التي تلت تلك الوقائع في حق السكان بالمنطقة، وهو الأمر الذي ساعد على نمو الاحساس والتضامن مع القضية الوطنية والكفاح التحرري بباقي المناطق، ومن العوامل أيضا تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة خلال سهر سبتمبر 1955، تواصل وتوسع للعمليات العسكرية بالمنطقة الأولى (معركة الجرف) والثانية والثالثة، وتفجيرات بالمنطقة الرابعة، وتشكل خلايا وعمليات عسكرية بالمنطقة الخامسة، دعوة جبهة التحرير الوطني إلى الاضرابات استغلالا لبعض المناسبات كأول نوفمبر، 05 جويلية، ...[1].

[1] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص ص 271، 272.

كما تشير العديد من التقارير إلى نشاط الدعاية الثورية في هذا الباب تجاه الشباب المستدعى للخدمة العسكرية، وهو ما يتضح من خلال تقرير صادر بتاريخ: 10 جانفي 1956 عن شرطة الاستعلامات العامة (PRG) بتيزي وزو الذي أشار إلى التأثير الذي تلعبه دعاية الثورة في المنطقة إلى حد أن العديد من الشباب اختفى وانقطعت أخباره عن منزله، ويرجح التقرير أنهم التحقوا بصفوف الثورة، كما دعا التقرير إلى ضرورة تغيير طريقة الاستدعاء للشباب بطرق أخرى ناجحة[1].

وبدون شك فإن هذه الوقائع بالداخل والخارج تكون أثرت بشكل غير مباشر في تغيير القناعات من جهة وازالة اللبس وتبدد نظر الحيطة والترقب جراء ما يجري في الجزائر من عمل عسكري يقوده جيش وجبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، وبالتالي ستخلق هذه الوقائع مشاعر ومواقف الثقة والمساندة لما هو وطني وفقدان الثقة في المؤسسات الفرنسية وهو ما تجلى في رفض الشباب الجزائريين المستدعين لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي لسنة 1956 بنسبة 70٪ ، وهو ما يمثل بقراءة عكسية استجابة لتعليمات وأوامر جيش التحرير الوطني القاضية بالعصيان[2]. وهو ما توضحه المعطيات التالية:

سجلت وثيقة من مصالح الشرطة والاستعلامات العامة ببجاية بتاريخ: 11 جانفي 1956، أنه من أصل 1560 مجنّد مسجل حضر 495 مسجل فقط، هذا وأرجع التقرير أسباب الغياب إلى تواجد الغالبية من هؤلاء الشباب بفرنسا، وأضاف التقرير أن هذه الغيابات سجلت بالدواوير التالية: إحدادن، ايقجان، افرا، تاوريرت، إيغيل، بني كسيلة، أسيف الحمام، كبوش، أسرو مبشار بالبلدية المختلطة الصومام، بني معوش، بني أورثيلان بالقروج. كما أرجعته كذلك إلى التواجد الفعلي للثوار بهذه الدواوير التي شهدت عمليات تصفية لبعض القيّاد[3].

ذكرت إحدى التقارير الصادرة عن الاستعلامات العامة البحرية بوهران بتاريخ: 21 جانفي 1956، وبالضبط بالسانية عن اكتشاف عدد من المنشورات الدعائية من طرف قيادة الثورة بالمنطقة موجهة إلى المجنّدين المعاد استدعاؤهم[4].

---

[1]- **A.N.O.M:** 91 5Q 90: commissariats GMPR état-major de la subdivision d'Alger situation en Kabylie arrondissements divers janvier 1956.

[2] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 272.

[3]- **A.N.O.M:** GGA 3R 291 recensement des Classes, Classe 1956 résultats statistiques 1954 - 1955. Révision surveillance des appelés.

[4]- ibid.

ذكر أحد التقارير الصادرة عن (le générale commandant civil et Militaire de Tizi ouzou إلى (sous-préfet de Buira) بتاريخ: 23 جوان 1956 أن المستدعين للخدمة العسكرية بالمنطقة تقريبا كلهم واقعون تحت تأثير دعاية الثورة، وذكر أن موضوع أو قضية التجنيد لم تعد لها ذكر أو حديث بين السكان، وأضاف بأن تأثير دعاية وتغلغل أحداث الثورة في أوساطهم لم يترك المجال لقضية التجنيد موضع بينهم، وهو ما يمكن ملاحظته عند استدعاء دفعة 1954 بتاريخ جانفي 1956 بأن الدعاية الثورة كان لها دور وتأثير واضح، إذ لم يحضر من المستدعين إلا خمسة من أصل سبعة وعشرين، وهنا أصبح المجنّدون بين عدة مواقف رفض التجند كدلالة على مساندة الثورة، أو أن المجنّد في الأصل معادي للفرنسيين، أو أن المجنّد تراجع بفعل تأثير الثورة[1].

ذكر أحد التقارير من الدرك الفرنسي بسيدي بلعباس بتاريخ: 24 فيفري 1956، أن أحد الأفراد تحت اسم مومن بن علي ولد ميسون المولود بتاريخ: 18 ديسمبر 1901، بدوار زفيزف بناحية بلحاج، بمكربة، يقول التقرير أن له نشاطات وطنية ضد أمن الدولة، لوحظ عليه مؤخرا العديد من التنقلات بين أسواق معسكر، سعيدة، بلعباس، أن يقوم بنشاط دعائي واسع في أوساط الشباب يحثهم على عدم الاستجابة لاستدعاءات التجنيد في الجيش الفرنسي، وفي المقابل يدعوهم إلى التجنّد في جيش التحرير الوطني لصالح الثورة[2].

وفي ذات الاتجاه أكد المكتب الثاني في مراسلة من قيادة أركان بالجزائر العاصمة بتاريخ: 07 ماي 1956 وجهت إلى المصالح المعنية بالاستعلامات: أن المجنّدون الجزائريون على علاقة مع قيادة ثورتهم وهم في هذا الأمر على عدة أوجه:

. أن قيادة الثورة توحي إلى المجنّدين برفض أو معارضة عملية التجنيد حتى تفشل هذه القضية وتضع السلطات الفرنسية موضع المنهزم أو الفاشل.

. أن قيادة الثورة تقوم بالتجنيد في نفس أماكن تواجد الجيش الفرنسي وفي نفس المناطق التي تلقى فيها المجنّدون الاستدعاءات من الجيش الفرنسي.

. في حالات عديدة تتعمد قيادة الثورة استكمال عمليات التجنيد من طرف الجيش الفرنسي حتى إذا أتم المجنّدون تدريباتهم العسكرية، وجهت إليهم تعليمات أو أوامر بالفرار من الجيش بعدد أكبر من الاسلحة.

[1] - **A.N.O.M**: 91105 17 Défense 1946 1957.
[2] - **A.N.O.M:** Oran 92/ 561b gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports janvier –février 1956.

. العديد من المجنّدين الجزائريين تجنّدوا بغرض تكوين خلايا أو شبكات للثورة داخل ثكنات الجيش الفرنسي[1]. وفي تقرير ملحق ذكر المكتب الثاني بعض معطيات التي تصاحب عملية التجنيد في عموم مناطق الجزائر ومنها: عمليات اعتداء على السلطات المعنية بالتجنيد، المجنّدون يتلقون تعليمات وأوامر بمعارضة التجنيد، يتم سحب أو تخريب بطاقات التعريف المستقبلية للمجنّد، عمليات الفرار أثناء توزيع الاستدعاءات للمجنّدين وهنا يتخذ المستدعى للخدمة الوجهات التالية: الالتحاق بالثوار، الهجرة إلى فرنسا، الهجرة إلى خارج الجزائر غير فرنسا. فيه تساؤل في الملحق: هل المستدعى المشتبه فيهم بالنشاط الوطني شملتهم الاستدعاءات؟

نقطة أخرى مهمة أشار إليها الملحق هي أن الأوامر والتعليمات التي تصل إلى الشباب الجزائري المستدعى هي من ثلاثة أطراف: جبهة التحرير الوطني (FLN)، الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)، الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) . هذه المعطيات جسدها تقرير إلى سوبريفي البويرة بتاريخ: 25 جانفي 1956 بخصوص الدفعة الثانية من سنة 1954 والدفعة الأولى لسنة 1955 يوضح فيه تأثير دعاية الثورة من خلال النقاط التالية بالبويرة على وجه التحديد: قائمة المجنّدين تضم: 103، سجلت الغيابات التالية: 41 منهم في فرنسا، توفي أثنان، إثنان في سجن البرواقية، واحد تم اختطافه من طرف الثوار، 23 غياب، كما أشاد التقرير بمجهودات الآغا منصور خوجة والتي تستوجب تقديم التشكرات[2].

من خلال تصفحنا للوثائق الأرشيفية وكذا المذكرات الشخصية والجرائد المعاصرة لم نعثر على نداء من الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A)، أما الحركة الوطنية فقد ورد ذكرها في بعض المرات على قلتها.

ويبدو أن دعاية الثورة في هذا الاتجاه استمر إلى سنة 1959 وهو ما سجلته تقارير لذات السنة تشير إلى عدد العصاة: (les Insoumis) بمقاطعة وهران لشهري أفريل– جوان 1959 : 318 [3].

الملاحظ هنا هو ارتفاع عدد العصاة من الشباب الجزائري بمقاطعة وهران خلال سنة 1959، أي أنهم فضلوا عدم الالتحاق بالجيش الفرنسي لأداء الخدمة العسكرية الاجبارية. فهل هذا مرتبط بدعاية جبهة التحرير الوطني التي مفادها رفض الالتحاق بالثكنات العسكرية عند تلقى استدعاء الخدمة؟ أم أن هناك دواعي أخرى ذاتية؟

[1] - **A.N.O.M:** 91105/ 17 Défense 1946 - 1957, 17 conscription 1946-1957.
[2] - **A.N.O.M:** 91105/ 17 op.cit.
[3] - **A.N.O.M:** 92 2F 30 Bureau de Recrutement d'Oran Unités Militaires.

وبالتالي فيه إقرار واضح من التقارير العسكرية الفرنسية بوجود علاقة أو علاقات بين المجنّد الجزائري وقيادة الثورة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هذه التقارير تحمل تأكيد على وجود تنافس أو تصادم استراتيجيتين في التجنيد من قبل الجيش الفرنسي وفي الجهة المقابلة قيادة الثورة الجزائرية، الملاحظة الأخرى هي أن المجنّد الجزائري محور أساسي ضمن هاتين الاستراتيجيتين.

ـ سجلت سنة 1957 تجنيد 19 بالمئة فقط من تعداد المستدعين لأداء الخدمة[1].

ولكن تقارير فرنسية أخرى خاصة بسنة 1957 تحت عنوان:

A.N.O.M 93/4409: Rapports mensuels vue par L'IGAME Rapport mensuel d'information sur l'activité musulmans dans le département de Constantine mois de juin 1957. تشير إلى حضور نسبة 90 ٪ من الشباب الجزائريين المستدعين لأداء الخدمة العسكرية لسنة 1957[2]. أما ستيفاني شوفان فقد اعتمدت على الأرشيف العسكري في التقرير التالي تحت عنوان:

. SHAT, 1H1 101-5, Etude sur le noyautage des unités comptant des militaires FSNA à leur effectif, Centre de renseignement avancé en AFN, 15 septembre 1958.

أشارت إلى رقم : 19٪. هذه المعطيات تشير حقيقة إلى تضارب الاحصائيات بل وتباعدها في هذه السنة فقد أشارت تقارير عسكرية إلى رقم 9٪ في حين أشارت تقارير عسكرية إلى رقم: 19٪.

وهي ذات السنة التي سجلت فيها التقارير العسكرية الفرنسية نسب عالية من عمليات الفرار نفذها المجنّدون الجزائريون؛ فذكرت نسبة 4،33 .٪ حالة فرار[3]. وهذا دليل على فعالية دعاية الثورة خلال هذه السنة وتجاوب المجنّدين مع نداءات ومناشير الثورة[4]. وهو ما تؤكده مذكرات علي كافي حين تطرق إلى الاجتماع الذي تم بين العقيد علي كافي والعقيد عميروش، بتاريخ: 07 نوفمبر 1958، حيث تم التطرق فيه إلى قضية استمرار تجنيد الجزائريين للخدمة العسكرية الإجبارية، وبشأنها تم اتخاذ الاجراء التالي: أن المدعوون من الشباب الجزائري للخدمة تحت العلم الفرنسي يجب أن لا يلبوا الدعوة. ومنه استمرت دعاية الثورة إلى هذه الفئة من الشباب[5].

ـ سجلت سنة 1958 تجنيد 31 بالمئة فقط من تعداد المستدعين لأداء الخدمة.

ـ سجلت دفعتي سنة 1959-1960 نسبة العصاة 48,10 بالمئة.

---

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.26.

[2] . ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 206.

[3] - Ch. R. Ageron: les Supplétifs Algériens dans l'Armée Française pondant la guerre d'Algérie, Vingtième siècle, revue d'histoire, n 48, octobre – décembre 1995, p.14.

[4] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.26.

[5] . علي كافي: المصدر السابق، ص 141.

ـ سجلت سنة 1961 نسبة الذين لم يلتحقوا بـ 62,24 ٪ [1].

وهو ما دعا السلطات الفرنسية إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء عزوف الشباب الجزائري عن الالتحاق بالجيش الفرنسي رغم دعوته للحاق، وقد أوعزت ذلك إلى الأوضاع الأمنية الغير ملائمة في الجزائر، وأن الاستدعاءات بسبب ذلك لا تصل إلى أصحابها، بالإضافة إلى تغيير العديد من العائلات مقرات سكنها بسبب الحرب، وذكرت كذلك من بين الأسباب عامل الهجرة، ووفاة بعض الأفراد المعنيين بالتجنيد، وحتى التهديدات التي تتلقاها الأسر الجزائرية من طرف جيش وجبهة التحرير الوطني كانت سببا مهما في تخوُّف الشباب الجزائري من الالتحاق وتلبية دعوة التجنيد[2].

ولكن ستيفاني شوفان أخذت منحى آخر في تفسير هذه الظاهرة؛ فأوعزت ذلك إلى غياب المحفزات السياسية ورجعت في ذلك إلى سنة 1950، كما ذكرت من بين تفسيراتها انتباه الشباب الجزائري إلى التّجنيد المكثف الذي أصبحت قيادة الجيش الفرنسي تمارسه في الجزائر، وبالتالي خلقت هذه الإجراءات المشددة فئة من الشباب الجزائري الرافض لهذا الوضع، الأمر الذي دعا الشباب الجزائري إلى التّهرّب بل وعدم تلبية دعوة التجنيد، وهنا أوجدت الكاتبة وجها للمقارنة من خلال العودة إلى سنة 1916 حين رفض شباب الأوراس اللحاق بدفعات الحرب[3].

ويبدو أنه من الضروري هنا الوقوف قليلا عند تفسيرات ستيفاني لهذه الظاهرة؛ إذ أنها تناست عامل الوطنية الذي يحياه المجتمع الجزائري الذي جعل من الشباب الجزائري يرفض كل ما هو تحت العلم الفرنسي، أما الغياب الملاحظ ورفض الالتحاق منذ سنة 1959 فيبدو أن الشباب الجزائري خلال هذه المرحلة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بأفق الاستقلال أو على الأقل إمكانية الثورة في تحقيق الاستقلال.

كما سجلت الكاتبة أن هذه القضية فعلا معقدة، وتعود إلى اختيارات الفرد لذاته[4]، ولكنها هنا تناست ونفت الأفكار الجماعية المشتركة لدى الشباب الجزائري تجاه قضية التجنّد في صفوف الجيش الفرنسي من جهة، كما أن توجيهات وأوامر جبهة وجيش التحرير الوطني كانت تقابلها ردود أفعال جماعية من قبل الشباب الجزائري.

هذه الاستراتيجية مكنت جيش وجبهة التحرير الوطني من تحقيق العديد من النتائج الايجابية لصالح الثورة والتي هي في نفس الوقت تضر بمصالح الجيش الفرنسي المادية والمعنوية؛ ومنها: استمرار تواصل

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.26.
[2] - ibid,p.26.
[3] - ibid, p.26.
[4] - ibid, p.26.

أو اتصال الثورة بالمجنّد الجزائري في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، هذه الاتصالات صنعت وأوجدت خلايا للثورة داخل الجيش الفرنسي، خلق أعين للثورة داخل صفوف المؤسسة العسكرية الفرنسية، هذه الخلايا سمحت للثورة من إيجاد مصادر للتموين بمختلف التجهيزات[1].

ويلخص جمال قندل أهداف هذه الاستراتيجية من قيادة الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي في النقاط التالية: منها ما يصب في صالح الثورة: ككسب هذه العناصر إلى صف الثورة، وتحييد البعض الآخر، وتشجيع هذه العناصر على الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي، ومنها ما يصب في تخريب مؤسسة الجيش الفرنسي: كضرب معنويات جيش الاحتلال الفرنسي، وزرع الشك داخل صفوفه، وفقدان الثقة بين أفراد هذه المؤسسة[2]. وخاصة بين القادة العسكريين الفرنسيين والمجنّدون الجزائريون، هذا بالإضافة إلى دفع قيادة الجيش الفرنسي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير أخرى ضد هذه العناصر ومنها ابعادهم من الجزائر وبالتالي ابعادهم عن أرض المعركة الحقيقية[3].

ويرى الجودي لخضر بوالطمين أن هذه الاستراتيجية من قيادة الثورة الجزائرية تجاه المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي تهدف إلى استرجاع المجنّدين وزرع الشك في نفوسهم... يدخل في إطار السباق مع السلطات الفرنسية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فداخليا نهدف إلى تحطيم قوات العدو واحباط محاولة تقسيم الشعب الجزائري وإبعاده عن الثورة، أو على الأقل قسم منه لخلق مشكلة الجزائر مع فرنسا. وعلى الصعيد الخارجي: يحاول العدو الحد من القضية الجزائرية والتقليل من قيمتها انطلاقا مما يملك بيده من منتخبين جزائريين وحركى ومجنّدين، لذلك عملت قيادة الثورة على قطع هذا الطريق[4].

هذه العمليات من الفرار والالتحاق بصفوف الثورة كان لها الأثر الجيد في تدعيم صفوف الثورة برجال يملكون خبرة عسكرية مهمة، بالإضافة إلى كونها عمليات منظمة حيث تتم بالسلاح والذخيرة، وهو ما يعني نجاعة وفعالية استراتيجية قيادة الثورة في تدعيم صفوفها وكذا تطوير أساليب التجنيد انطلاقا من معاقل الجيش الفرنسي وهذا انطلاقا من عمل دعائي مضاد للعمل النفسي الدعائي الفرنسي[5].

---

[1] - Stéphanie Chauvin: op.cit, p.27.

[2] . جمال قندل: المرجع السابق، ص 384.

[3] . رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 150.

[4] . الجودي لخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص ص 189-190.

[5] ـ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية... المرجع السابق، ص ص 250-251.

وبخصوص ظاهرة العصاة فقد استطاعت دعاية الثورة ابعاد عدد كبير من الشباب الجزائري من التجنّد في الجيش الفرنسي وبالتالي حرمت هذا الأخير من تعداد بشري مهم جدا، وفي الوقت نفسه يمكن أن قيادة الثورة جندت العديد منهم في صفوف جيش التحرير الوطني بحكم انهم عصاة وبالتالي مبحوث عنهم من طرف الأمن الفرنسي.

كما استطاعت قيادة الثورة من خلال دعايتها خلق نوع من الثقة بين المجنّد والثورة الجزائرية، وتكون قد أعطت انطباعا حسنا لدى المجنّد الجزائري بأنه يلقى الاهتمام من قِبل قيادة الثورة، بعدما غُرِّر به أو انخرط في الجيش الفرنسي عن جهل وعن غير دراسة وتقدير للعواقب الناجمة عن وضعيته كمعول من معاول الهدم ضد مصالح بلاده وأبناء جلدته، وكلها عوامل استغلتها جبهة التحرير الوطني، وكانت عامل مساعد في إقناع واقتناع المجنّد الجزائري بضرورة العمل لصالح القضية الجزائرية.

5ـ عمليات الفرار الكبرى في مختلف الولايات وانعكاساتها على جيش الاحتلال الفرنسي:

شهدت مختلف المناطق والولايات عمليات فرار كبرى من طرف مجنّدين جزائريين في الجيش الفرنسي، سجلتها المصادر التاريخية على أنها وقائع كبرى في تاريخ الجيش الفرنسي بالنظر إلى الأثر الكبير الذي أحدثته في الجزائر سواء بالنسبة للجيش الفرنسي أو للثورة الجزائرية، ويحاول هذا المبحث استعراض البعض من هذه العمليات كنماذج، من خلال دراسة خلفياتها ومجرياتها ونتائجها على الجابين الفرنسي والجزائري.

عملية فرار علي خوجة[1] أكتوبر 1955: يشير حسين آيت ايدير أن علي خوجة بدأ باكتشاف التمييز والعنصرية داخل الجيش الفرنسي منذ تواجده الأول في الجيش، الأمر الذي دعاه إلى التفكير في كيفية الفرار والالتحاق بالثورة، وبالتالي بدأ بربط بعض العلاقات والاتصالات مع بعض مسؤولي الناحية الرابعة للولاية الرابعة، وبعد تنسيق مع هذه العناصر التحق علي خوجة مع صديق له هو علي لكحل إلى جبال الياشير سنة 1955، حاملا معه مجموعة هامة من الأسلحة والذخيرة والمعدات والقنابل اليدوية [2].

[1] . مصطفى خوجة: ولد يوم 21 جانفي 1933في حي بلكور بالجزائر لعاصمة، ابن سيد أحمد خوجة وخداوج بن جعفر، من عائلة بسيطة، والده يعمل في مصنع للتبغ، دخل علي خوجة المدرسة الابتدائية الفرنسية وطرد منها في سن 14 سنة تكفل به جده بعد وفاة والده سنة 1942، أمضى خدمته العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، أعيد استدعاؤه لأداء الخدمة العسكرية سنة 1952، وأعيد استدعاؤه مرة أخرى سنة 1955 أرسل إلى بودواو ثم إلى بوزريعة برتبة رقيب. **ينظـر**: حسين آيت ايدير، كوموندو علي خوجة، ذكريات مجاهد، الولاية الرابعة، الناحية الأولى، منشورات الجزائر تكتب، الجزائر، 2012، ص ص 62، 63.

[2] . حسين آيت ادير: المصدر السابق، ص 64.

يشير أيضا حسين آيت إدير أن عملية الفرار لعلي خوجة تمت بواسطة محمد تيميزرت وهو أحد أعضاء مجموعته في فرقة الكوموندو، أما من تكفل بعملية النقل بعد الخروج من الثكنة فتمت عن طريق أحمد الأغواطي، بسيارة سيتروان، برفقة أحمد الرويبي المدعو الغراب، بتاريخ 17-18 أكتوبر 1955 في منتصف الليل، أين قاموا بإخراج سيارة تحمل الأسلحة والمتفجرات وتوجهوا بها إلى مستودع بالقصبة بعدها التحقوا بعمر أوعمران بسوق الأحد[1]. قدرت كمية الأسلحة حسب عبد الرزاق بوحارة بـ: 10 رشاشات (MAT 49)، 06 بنادق تكرار، ومجموعة كبيرة الذخيرة والقنابل اليدوية[2].

وبهذا تكون (المنطقة الرابعة، الولاية الرابعة لاحقا) قد تدعَّمت بأسلحة وعتاد حربي وعناصر مدربة وذات خبرة، أصبحت على رأس وحدات لجيش التحرير الوطني، تلقن الجيش الفرنسي دروسا عسكرية وتلحق به خسائر فادحة، توفي علي خوجة بتاريخ 11 أكتوبر 1956 إثر زيارته لتفقد الجرحى ببرج الكيفان قرب العاصمة[3]، أسس (Commando Ali Khodja) بالولاية الرابعة كلفت بمهام خطيرة جدا، استطاع بفضلها تحقيق أعمال عسكرية مهمة ساهمت بشكل مباشر في التأثير على الجيش الفرنسي بالولاية الرابعة[4].

كما اعتبره الرائد عزالدين من أوائل الذين واجهوا الجيش الفرنسي أو وقفوا الند للند أمامه[5]. وبالتالي ساهمت هذه الشخصية في تحسين أداء جيش التحرير الوطني بالمنطقة، وزيادة عدد العمليات العسكرية الجريئة ضد جيش الاحتلال الفرنسي.

عملية فرار الصبابنة بالقرب من مغنية: بتاريخ 20 فيفري 1956، بثكنة يستقر بها الفيلق 50 للرماة الجزائريين على بعد حوالي 10 كلم من الحدود المغربية، تمت العملية بعد اتصالات عديدة بقيادة الثورة بالمنطقة عن طريق الوسيط الوزاني توهامي الذي يملك دكان بالقرب من الثكنة والذي كان يجتمع فيه المجنّدون الجزائريون.

---

[1] . حسين آيت ادير: المصدر السابق، ص 64.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 150.

[3] . بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر، معالمها الأساسية، ص 223.

[4] . عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 339.

[5] . الرائد عزالدين: الفلاقة، ص 152..

تشير الدراسات إلى لقاء عقد بين مجنّدين الجزائريين منهم المساعد بلعياش عبد الكريم، والعريف الأول الطاهر حمايدية (المدعو الزبير)، وممثلين عن قيادة الثورة بالمنطقة منهم بوعيزم مختار، مولاي علي، عريش بومدين، تم خلاله الاتفاق على كل حيثيات العملية وتوقيتها.

وعن نتائج هذه العملية تذكر الشهادات:

. اشتباكات بين فرقة من المجاهدين وجنود فرنسيين لمدة ساعة.

. التحاق 58 مجنّد جزائري من المركز بصفوف الثورة.

. مقتل 11 جندي فرنسي وجرح 10 آخرين.

وعن تأثير وصدى هذه العملية فإنها من العمليات العسكرية النوعية لأنها حدثت في منطقة محرمة، كانت السلطات الفرنسية تدعي أنها حققت فيها التهدئة ولا يوجد بها أثر للثورة، فإذا به يحدث العكس، وبالتالي أصابت هذه العملية عمق معنويات الجيش الفرنسي، وما زاد من صدى هذه العملية وأثرها أيضا هو تناقلها من طرف الصحافة الفرنسية التي زادتها أهمية، فكتبت جريدة (Echo d'Oron) في عددها 30469 بتاريخ: 22 فيفري 1956 بعنوان:" مذبحة الصبابنة إثر خيانة عظمى"[1].

. **عملية فرار البطيحة مارس 1956 بسوق اهراس**[2]: وننقل هنا شهادة لعبد الرزاق بوحارة كونه قال أنه استقى معلوماته مباشرة من أحد شهود عيان ومشارك في العملية وهو عبد الرحمان بن سالم[3]، تمت هذه العملية بناحية صدراتة إذ اغتنم هذا الفوج من الرماة الجزائريين تكليفهم بمهمة الخروج في إحدى العمليات

---

[1] . رضوان منصوري: الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة (1956-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان- 2016-2017، الجزائر، ص 109.

[2] . حسب شهادة بوخدير فإن المركز يضم 130 عسكري منهم 106 جزائري، وخلال عملية الفرار فر 105 مجند جزائري، وتم اعدام واحد منهم لقيامه بالإخبار والتبليغ للمراكز المجاورة عن عملية الهجوم والفرار. **ينظـــر**: عائشة ليتيم: المرجع السابق، ص 52.

[3] . **عبد الرحمان بن سالم:** رقيب أول في الجيش الفرنسي، شارك خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، وخاض عدة معارك في مختلف الجبهات منها الحملة الايطالية، الفرنسية، الألمانية، الهند الصينية، وكانت السلطات العسكرية الفرنسية تقحم المجندين الجزائريين في مختلف المعارك ضد إخوانهم المجاهدين، وقد شارك عبد الرحمان بن سالم وآخرون فيها وكان من بينها حملة عسكرية إلى نواحي بوسردوك بسوق أهراس تحت قيادة ضابطين فرنسيين، ومن هذه المنطقة فر عبد الرحمان بن سالم والتحق بصفوف الثورة وإخوانهم المجاهدين، بعد قتل الضابطين وغنيمة كمية معتبرة من الاسلحة والذخيرة، وفي مجال العمليات العسكرية عرف هذا الرجل بالحنكة والشجاعة، وفي المجال السياسي شغل بن سالم بعد الاستقلال عضوا في المجلس الوطني للثورة ولكنه لم يحضر اجتماعاته - حسب الطاهر سعيداني - وأحيل على المعاش وعاد إلى مسقط رأسه. **ينظر**: الطاهر سعيداني: مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص208 - 209.

ضد إخوانهم المجاهدين، يقول بوحارة:" أن العملية أحيطت بالسِّرية التّامة، وكان الشخص المكلف بالاتصال بمسؤولي مجاهدي تلك المنطقة هو محمد عواشرية، وتم الاتفاق على مخطط الفرار مع مجموعة من العسكريين ليلة 08-09 مارس 1956" يضيف أنه تم الاتفاق على إعطاء إشارة ضوئية لبدء العملية ولكن الذي حدث أن أحد الجنود استعمل مصباحا يدويا لجمع ملابسة، فظن الفوج الذي بالخارج بدء العملية فدخل الثكنة قبل الموعد المحدد[1]. وحسب شهادة بوخدير فإن هذا الفوج من المجاهدين قد ساهم بشكل مباشر في هذه العملية فيقول:" وقد علمنا فيما بعد أن مجموعة المجاهدين التي شاركت في تحطيم المركز كانت بقيادة السعيد لاندوشين"[2].

من نتائج العملية: أن قضى الرماة الجزائريون بدعم من فوج المجاهدين على كتيبة كاملة من الجيش الفرنسي غنموا خلالها: 150 بندقية حربية، 50 مسدس رشاش، 11 رشاش، عدد من مدافع هاون، قطع بازوكا، مسدسات آلية، صناديق من الذخيرة، بالإضافة إلى تحطيم المركز، حرق المخازن، تم حمل الغنائم على ظهور البغال[3]. وذكرت مصادر أخرى إحصائيات مقاربة[4].

وعن رد فعل السلطات الفرنسية من هذه العملية تشير شهادة الرائد بوخذير؛ أن القوات الفرنسية بالناحية قد عرفت حشدا كبيرا منذ فجر 09 مارس مدعمة بالطائرات والدبابات، عرفت العملية عدة اشتباكات بالفارين الجزائريين، استمرت الملاحقة طوال أربعة أيام، وحسب ذات الشهادة فإنه تم حصارهم عدة مرات، تمكّنوا خلالها من التّسلل إلى جبل سردون أين التقوا بفوج من جيش التحرير بقيادة لزهر شريط[5]. وعن إنجازات بعض العناصر الفارة من الجيش الفرنسي يشير عمر تابليت بخصوص عبد الرحمان بن سالم: نظرا لخبرته رقي إلى نقيب في القاعدة الشرقية وأوكلت إليه مهمة تأسيس وقيادة الفيلق

---

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 152، 153.

[2] . عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا ...، المرجع السابق، ص 53.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 152، 153.

[4] . ذكر ابراهيم العسكري الأرقام التالية: 07 بنادق رشاش، مدفع هاون عيار 60 مم، مدفع هاون عيار 80 مم، 45 رشاش طومسون أمريكية، أزيد من 45 بندقية حربية من نوع قاران، 04 مدافع بازوكي، ومسدسات وعدة أكياس وصناديق للذخيرة الحربية، 08 أجهزة ارسال واستقبال. ويضيف أنه تم نقل هذه الغنائم بواسطة 48 بغل منها 08 تابعة للمركز، والباقي من القرى المجاورة. **ينظـر**: ابراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ص 110. وذكر الطاهر الزبيري أن الجيش الفرنسي هنا أبان عن ردة فعل قوية جدا فقامت القوات الفرنسية بعمليات واسعة النطاق أسفرت اعتقال العديد من الفارين وأشار إلى نجاة 45 مجند من قبضة الجيش الفرنسي ويقول:" ولم نكن حينها بعيدين عن المعركة التي جرت بين المضليين الفرنسيين والمجندين الجزائريين، وأخذنا نراقب سير المعركة عن بعد". **ينظـر**: الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 137.

[5] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص ص 525، 526.

الثاني الذي يرابط في جبال بني صالح شمال سوق أهراس، ومن إنجازاته العسكرية: شارك في عملية 20 أكتوبر 1957، شارك في هجوم صائفة 1958، قيادة المنطقة الثانية شمال سوق أهراس بعد ترقية محمد عواشرية وتعيينه قائدا بالنيابة للقاعدة خلفا لعمارة بوقلاز الذي عين في قيادة العمليات العسكرية، كما خاض معركة 03 أكتوبر 1958، قاد جانبا من معركة بوخندق، شارك في الهجوم على مركز الزانة شمال سوق أهراس ليلة 14 يونيو 1958، الهجوم على بوقرون عائشة، 1958، معركة شعبة البلوط، الهجوم على مركز القوارد، مركز الحمري[1]. بالنظر إلى هذه الانجازات العسكرية ندرك بوضوح الدعم والإضافة الإيجابية التي ساهم من خلالها في تفعيل العمل العسكري للثورة من جهة، والمواجهات التي تكون قد سببت انهاك الجيش الفرنسي في المنطقة.

كان وقع هذه العمليات خاصة الكبرى منها إيجابيا داخل الجزائر لعدة اعتبارات منها:

- وجود الوطنية في أبناء الجزائر المتواجدين في الجيش الفرنسي.
- تعتبر هذه العمليات دعما للثورة الجزائرية من جهة وتحطيما لمعنويات الجيش الفرنسي.

وهنا ينقل أحمد بن شريف مناظر وصور من الاحتفال الرائع الذي اختص به هو ورفاقه الفارون في عملية أخرى[2] تمت هي أيضا بنجاح، يقول:" وقد عمهم السرور وظهرت البهجة والفرح على جميع الوجوه، فرح تلقائي لا نظير له لشعب متعطش للحرية "، ويشير أيضا أن المجتمع عمه الزعاريد والأناشيد الوطنية، ويقول أن الأفراد قدموا من كل جانب لرؤية هؤلاء الفارين "وهم يرحبون ويهللون، ثم التفوا حول الجند ليتمتعوا بكلامهم ويقصون عليهم أحداث هذه الليلة التي لا تنسى " ويورد أيضا صورا من سباقات الخيل وأناشيد الحرب وذبح الخرفان وطهي الطعام[3].

هذا الاستقبال تؤكده تقارير صادرة عن جهات أمنية ببلدية (Aumale) أن خمسة مجنّدين جزائريين فارين من البليدة من الجيش الفرنسي مروا على دوار ميهوب خلال شهر أكتوبر 1955، ويضيف التقرير أن عدد من المواطنين استقبلوهم وأووهم ووجهوهم، كما يضيف التقرير أن مجموعة من الشباب من

---

[1] . عمر تابليت: مذكرات الضابط سالم جليانو 1930-1962، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2012، ص 269.

[2] . وهنا ننقل شهادة للرائد لخضر بورقعة للقناة التلفزيونية الحوار بتاريخ: 23 جويلية 2018، بأن عملية فرار الضابط أحمد بن شريف مع بعض رفاقه تمت بعد عمليات تنسيق واتصال بقيادة المنطقة الرابعة ومنهم العقيد الجغلالي، وبوقارة محمد، بعد اتصال هذه الأخيرة بأحد المجندين إسمه جلول، ومنه تم التنسيق مع بقية أعضاء المجموعة ومنهن بن شريف، وخلال عملية الفرار تم تنفيذ عملية فدائية في الثكنة قتل على إثرها 07 جنود فرنسيين. ينظر: القناة التلفزيونية الحوار: شهادة لخضر بورقعة حول الرائد أحمد بن شريف، بتاريخ: 23 جويلية 2018، تاريخ الزيارة: 20جويلية 2020.

[3] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 22.

ضمنهم أحد الفارين من الجيش الفرنسي مكلفين بتجنيد الفارين من الجيش الفرنسي لصالح الثورة ويدعون الشباب لعدم الامتثال لأوامر واستدعاءات التجنيد[1]. وهو ما يوضّح الاستراتيجية المتّبعة من طرف قيادة الثورة اتجاه ملف تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بتكليف عناصر أو خلايا مهمتها متابعة هذه القضية.

أي أن هذه الصور تدل دلالة قاطعة على الوقع والأثر الحسن لمثل هذه المظاهر من جهة ومن جهة ثانية يعد عامل مساعد على سرعة اندماج هذه العناصر الجديدة والتي تحمل دماء جديدة في المجتمع والعمل الثورة ودافع وروح معنوية قوية وهو ما يذهب إليه أحمد بن شريف:" أما أنا فكنت أشعر بفرح لا يوصف لمقاسمتي هذه البهجة الشعبية التي تركت أثرا بالغا في أعماق نفسي"[2].

كما يرى بن شريف أن هذه العمليات الكبرى من الفرار أصبحت بالنسبة للمسلمين العاملين في الجيش الفرنسي قدوة لهم واشارة للحاق بصفوف الثورة فالتحق العديد من المجنّدين، وأما العناصر التي لم تفر ففقدوا ثقة رؤسائهم كما أصبحوا موضع سخط واستنكار المواطنين مادام فيه إمكانية للفرار كما فعل زملاء لهم في الجيش الفرنسي[3].

ويبدو أن قيادة الجيش الفرنسي قد أولت ملف أو قضية الفرار أهمية بالغة، أو أن قضية الفرار من الجيش الفرنسي قد برزت إلى السطح كمشكل حقيقي لقيادة الأركان، وهو ما سجله المكتب الثاني لجيش الاحتلال حول هذه الظاهرة فأورد إحصائية لحالات الفرار لسنتي 1956_1958 تشير إلى فرار 4209 جزائري مصحوبين ب 5441 قطعة سلاح ثلثهم من المجنّدين، وهو ما اعتبره محمد عباس دلالة على اختراق جبهة التحرير الوطني لصفوف الجيش الفرنسي[4]. وهو ما يتضح أيضا من تعليمة للمكتب الأول بالجزائر العاصمة بتاريخ 30 مارس 1957، جاء فيها أن قيادة الأركان تطلب من قادة الوحدات، والقطاعات العملياتية والمدارس ومراكز الدريب أن ترسل تقارير أسبوعية يوم الجمعة قبل العاشرة صباحا، مفصلة حول حالات الفرار في أقاليمهم والخسائر الناتجة جراء ذلك بداية من تاريخ: 12 افريل 1957[5].

[1] - **A.N.O.M:** 91 5Q 138 préfecture d'Alger bureau spécialisé de la défense national 1950 1959.

[2] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 24.

[3] . المصدر نفسه، ص 22.

[4] . محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 369، 371.

[5] - **A.N.O.M:**GGA 3R 373 désertions, désertion de légionnaires notamment allemand et hongrois.

كما أن هذه العمليات من الفرار والالتحاق بصفوف الثورة كان لها الأثر الجيد في تدعيم صفوف الثورة برجال يملكون خبرة بالإضافة إلى كونها عمليات منظمة تغنم الثورة من خلالها أسلحة وذخيرة ومعدات حربية مهمة؛ وهو ما يعني نجاعة وفعالية الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة في تدعيم صفوفها بالرجال والسلاح والمعدات انطلاقا من معاقل جيش الاحتلال الفرنسي[1].

وفي شأنهم يرى جمال قندل:" وهم الذين فروا من ثكنات العدو والتحقوا بصفوف الثورة، عبر مناطق مختلفة من الجزائر والذين كان للكثير منهم التأثير الكبير والايجابي على مسار الثورة" ويسوق في هذا الصدد إسمي عنصرين بارزين في صفوف جيش التحرير الوطني وهما مصطفى خوجة (علي خوجة) الذي غدا رمزا مميزا في الكفاح بالولاية الرابعة التي حقق فيها انتصارات ظلت تلوكها الألسن وتذكرها حتى الصحافة الاستعمارية، والاسم الآخر هو عبد الرحمان بن سالم الذي حقق هو الآخر نجاحات كبيرة في أدائه العملياتي[2]. ونسوق هنا شهادة اللواء حسين بن معلم الذي قال في شأن هذه العمليات الكبرى من الفرار والتي ميز فيها بين ما تم منها في داخل الجزائر وما تم منها خارج ترابها؛ وعن الأولى يقول:" بينما التحق صف الضباط والجنود بجيش التحرير الوطني الذي كان في الداخل، بحيث قام البعض من هؤلاء بعمليات عسكرية بطولية تسببت في خسائر كبيرة للعدو، وأصبح أغلبهم قادة في جيش التحرير الوطني، والعديد منهم سقط في ميدان الشرف"[3].

وبالتالي تثبت هذه العمليات من الفرار الجماعية مدى التنسيق المحكم بين قيادة الثورة والمجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي من جهة، واستيقاظ الروح الوطنية مبكرا في هذه العناصر الجزائرية من جهة ثانية، كما تكشف عن البعد الاستراتيجي لقيادة الثورة في المناطق والولايات عن طريق استهداف احباط معنويات وتدمير وزرع الشك وعدم الثقة داخل ثكنات المؤسسة العسكرية الفرنسية، وعن عمليات الفار التي تمت في الخارج والتحق أصحابها بجيش التحرير الوطني بالحدود فسيأتي الحديث عنها لاحقا. ومنه تكون هذه عمليات الفرار هذه من جيش الاحتلال الفرنسي قد شكلت اضافة نوعية للعمل العسكري في الجزائر.

.

.

[1] . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية....، ص 250.

[2] . جمال قندل: المرجع السابق، ص 398.

[3] . حسين بن معلم: مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، ص179.

6 ـ كرونولوجيا عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي:

من بين النتائج التي انجرت عن الدعاية المكثفة لجبهة وجيش التحرير الوطني في أوساط المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي أن تسارعت عمليات الفرار وعرفت منحى تصاعدي في بعض السنوات ومنحى مستقر ومنخفض في سنوات أخرى.

وحسب التقارير الفرنسية فإن حالة الخوف والتوجس لقيادة جيش الاحتلال الفرنسي بدأت مع سنة 1956 التي بدأت خلالها حالات الفرار تظهر للعلن على غرار ما أورده التقرير التالي:

ـ **عمليات فرار لسنة 1956:** ذكر أحد تقارير الدرك الفرنسي بمغنية بتلمسان بتاريخ: 18 فيفري 1956 حالات الفرار التالية من فرق الرماة الجزائريين:

09 فيفري: حالة فرار واحدة بباب العسة بكامل عتاده العسكري

. 11 فيفري: حالة فرار واحدة بندرومة بكامل العتاد العسكري

. 15 فيفري ستة حالات فرار بنمور بالإضافة إلى إثنين آخرين بالعتاد العسكري.

. 14-15 فيفري فرار ثلاث عسكريين بمنطقة سيدي يوشع بالعتاد العسكري.

وفي ذات السياق ذكر تقرير للدرك الفرنسي بندرومة بتاريخ: 16 فيفري 1956 أن وحدة عسكرية للرماة الجزائريين بندرومة تعرضت لهجوم من طرف الثوار، هذه الوحدة تضم 09 رماة جزائريين، وسجل التقرير فرار أربعة منهم والتحقوا بصفوف الثوار[1].

لتستمر حالات الفرار في في السنوات اللاحقة كما يتضح من النسب المئوية التي أوردها(Ch.R.Ageron) نقلا عن الأرشيف الحربي كالتالي[2]:

السنة	نسب الفرار بالألف ٪.
1956	٪. 4،43
1957	٪. 4،33
1958	٪. 2،61
1959	٪. 1،35
1960	٪. 0،90

[1] - **A.N.O.M:** Oran 92 561b gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports janvier –février 1956.

[2] - Ch. R. Ageron: les Supplétifs Algériens dans l'Armée Française… op-cit, p14.

1961	٪. 1،17

من خلال الجدول يتضح أعلى نسب عمليات الفرار سجلت خلال سنتي 1956، 1957 وهي السنوات التي قال عنها العديد من المؤرخين أنها مرحلة المبادرة والهجوم من طرف الثورة الجزائرية، وبالتالي قد يكون هذا من العوامل التي ساهمت في ارتفاع عدد الفارين، لينخفض عدد الفارين خلال سنة 1958 لماذا؟ ليعرف الرقم انخفاضا ملحوظا خلال سنة 1959 لماذا؟ لتعرف العملية أدنى مستوياتها خلال سنة 1960 لماذا؟،

ويبدو من الضروري أن تقديم محاولة إحصائية من جريدة المجاهد وخاصة العمود المخصص للجانب العسكري: نصف الشهر العسكري، الذي يحرص على إبراز عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين من الجيش الفرنسي عبر مختلف الولايات؛ حتى تعم الفائدة وتكون للقارئ رؤية تقريبية لحالات الفرار.

جدول من جريدة المجاهد: وصف حالات الفرار من الاحتلال جيش الفرنسي 1957-1962.

.

السنة	عدد الفارين
1957	**شهر أكتوبر 60 مجنّد فار**
1960	**أكثر من 120 مجنّد فار طوال السنة**
1961	**أكثر من 360 مجنّد فار طوال السنة**
1962	**أكثر من 94 مجنّد فار إلى غاية شهر مارس**

الجدول من إعداد الطالب.

الملاحظ من خلال هذا الجدول هو الارتفاع المستمر لعدد الفارين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي من سنة لأخرى؛ فنجد ارتفاع حالات الفرار من سنة 1960 إلى سنة 1961 بأكثر من 240 حالة، وسجل الثلاثي الأول من سنة 1962 أكثر من 94 حالة فرار، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الفئة الفارة من المجنّدين الجزائريين قد فقدت الثقة في مؤسسة جيش الاحتلال الفرنسي، وهذا نظرا للتطورات الايجابية التي شهدتها الثورة الجزائرية خلال تلك المرحلة، وخاصة مع بروز البوادر الأولى للمفاوضات الجزائرية الفرنسية. وبهذا لم يبق أمام المجنّدين الجزائريين وقد اتضحت الصورة إلا الفرار من الجيش، وقد

تزامن هذا مع استمرار دعاية الثورة ونداءاتها لهؤلاء المجنّدين لانقاض شرفهم وتشريف سمعتهم وأن الاستقلال قريب.

وللتفصيل أكثر حول عدد من المعطيات حول هذه الحالات من الفرار بالسلاح وبدون سلاح، منذ سنة 1957 (لا توجد احصائيات في جريدة المجاهد لسنوات 1958، 1959) ثم سنة 1960، 1961، الثلاثي الأول من سنة 1962، يرجى العودة إلى (الملحق رقم 12).

نجد أيضا أن الجدول في بدايته لا يغطي سنوات 1955، 1956، لكن تقارير عسكرية فرنسية (على غرار تقرير بارلانج) ممكن العودة إلى هذا التقرير (SHAT, 1h1375, Dossier n1, rapport Parlange) يشير الى استفحال حالات الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة، وسجل التقرير تخوفا ملحوظا من النتائج التالية: بالأوراس النمامشة: 17 حالة فرار خلال شهر ديسمبر 1955، ليرتفع العدد إلى 18 حالة خلال شهر جانفي 1956، و65 حالة فرار في شهر فيفري 1956، وسجل ذات التقرير: 30 حالة فرار شهريا تقريبا خلال سنة 1956 [1].

ولكن بخصوص سنة 1962 نجد ما أورده جون بلازيك من إحصائيات سجل خلالها جيش الاحتلال الفرنسي خسائر معتبرة في شهر ماي 1962 كالتالي: عمليات الفرار: 1515 حالة فرار منهم 1339 من أصول شمال إفريقية منهم 488 فر بسلاحه الحربي[2]. وأورد في مناسبة أخرى إحصائية تتعلق بخسائر جيش الاحتلال الفرنسي خلال الثلاثي الثاني من سنة 1962 مفادها: تسجيل 5291 حالة فرار منها 4235 من أصول شمال إفريقية[3]. وهو ما يعني تكبّد جيش الاحتلال الفرنسي خسائر بالغة في التعداد البشري من المجنّدين الجزائريين وحتى من الأسلحة.

وجدول من تقارير الرائد ايدير مع التعليق عليهما:

وبخصوص عمليات الفرار سجلت مراسلات للرائد إيدير مؤرخة بتاريخ: 09 أوت1958 بالقاهرة العديد من العمليات العسكرية كالهجومات والاشتباكات والكمائن، عبر مختلف ولايات الجزائر (في الداخل)

[1] . المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية ثورة 1954: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 250.

[2] - Jean Balazuc: op.cit, p.503.

[3] - ibid, p.516.

الولاية	المنطقة	التاريخ	الفارون	نوع	نوع العتاد	الذخيرة

أسفرت العديد منها على نتائج جيدة كانضمام العديد من المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني خلال التواريخ المذكورة في التقرير وهو ما يوضحه الجدول الموالي[1]

[1] - **A.N.A:** fond GPRA-CNRA 2G1/031/06/021: communiqué Militaire du Commandant Idir chef département de la Guerre située au département extérieure portant les actions de l' ALN pour la journée 2, 3, 4, 5 Aout 1958.

الأولى	Aupére	02 أوت	01 مجند	اشباك	سلاح 01	260 خرطوشة
الأولى	بسكرة	04 أوت	01 مجند	هجوم على دورية	سلاح 01 وعتاده	/
الأولى	مسكيانة	04 أوت	01 مجنّد	غ. م	بندقية mas	230 .خ
الثانية	قسنطينة	04 أوت	01 مجنّد	غ. م	سلاح 01 pm	375 .خ
الثانية	قالمة	04 أوت	02 مجنّد	غ. م	02 سلاح mas 49	300 .خ
الثالثة						
الرابعة	غ .م	05 أوت	19 مجنّد	اشتباك	fm) 02 (29/24 (02بندقية) pm) 04 tomson) 06)mas 36)	3600 .خ
المجموع	05-02 أوت	ثلاثة أيام	25 مجنّد فار	/	14 قطعة سلاح	4765 خرطوشة.

من خلال الجدول يتضح أن عمليات الفرار عرفت تسارعا ومنحى تصاعدي خلال شهر أوت 1958 عبر كامل ربوع الوطن وخاصة منها الولاية الرابعة التي سجلت بها 19 حالة فرار خلال ثلاثة أيام من شهر أوت 1958 . فهل للأمر هنا علاقة بتوسع الثورة واشتداد عودها وبالتالي تأمّل المجنّد الجزائري في انتصار الثورة عن قريب؟، أم أن استراتيجية الثورة تجاه المجنّدين توضحت أكثر من خلال توسيع عمليات الدعاية والاتصال؟

ما يسجل بخصوص التقرير العسكري للرائد ايدير هو غياب توضيح صفة المجنّدين الفارين خلال هذه الأيام هل هو مجنّد في الخدمة العسكرية أم مجنّد طوعي؟

من خلال تقرير الرائد ايدير تتضح النتائج الايجابية لهذه العمليات، وفيما يخص المجنّدين استفادت الثورة من 25 مجند فار، 14 قطعة سلاح، 4765 خرطوشة ذخيرة. وهي نتائج جد هامة تصب في صالح الثورة خاصة مع اشتداد التضييق على الحدود وبالتالي سجلت الثورة نقص حاد في السلاح ومن خلال هؤلاء الفارون استطاعت الثورة إيجاد مورد آخر للسلاح.

وبالتالي نسجل من خلال ما سبق ذكره في هذا المبحث بروز مرحلتين ارتفعت فيهما حالات الفرار بشكل لافت وهما: المرحلة الأولى: 1955-1956. المرحلة الثانية: 1960- 1962.ففي المرحلة الأولى ترجع أسباب هذا فرار المجنّد الجزائري من جيش الاحتلال الفرنسي إلى توسّع الثورة الجزائرية التي شملت مختلف مناطق الوطن وكذا التنظيمات الهيكلية التي عرفتها تلك المرحلة، والتي كان لها الأثر الايجابي في تعزيز ثقة عدد معتبر من المجنّدين الجزائيين في قيادة الثورة التحريرية وبالتالي فضلوا الالتحاق بالصف الوطني والمساهمة في تحرير بلادهم.

. أما المرحلة الثانية فيبدو أنها ارتبطت ارتباط وثيق بالتطور الايجابي على الصعيدين الداخلي والخارجي للثورة الجزائرية وبالخصوص بداية المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

من خلال ما ورد في هذا الفصل يبدو أن قيادة الثورة كانت مدركة لأهمية هذا الملف في مجريات الصراع الجزائري-الفرنسي، واستفادت هنا من تجارب الحركة الوطنية سابقا؛ واستفادت أيضا من نمو الوعي الوطني والوطنية في نفوس المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي قبل سنة 1954 واصطدامهم بالواقع الاستعماري الذي حتم عليهم مراجعة مواقفهم من جهة والبحث عن مكان تواجدهم الطبيعي تجاه قضية بلادهم من جهة أخرى، لتأتي فرصة اندلاع الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954 التي أوجدت لهم الفرصة لتحديد مواقفهم انطلاقا من هذا المعطى والمتغير الجديد، لذلك سايرت قيادة الثورة هذه الخلفية التي تستند هي الأخرى على أرضية تضمن الاستثمار، لذلك ضمّنت الثورة الجزائرية مواثيقها ضرورة إعطاء أهمية للمجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وضرورة استغلال خبرتهم في دعم الكفاح التحرري من جهة، وتحطيم جيش الاحتلال الفرنسي من الداخل من جهة ثانية، لذلك تم تفعيل استراتيجية الدعاية في أوساط هذه العناصر الجزائرية لبعث الروح الوطنية فيهم وتبصيرهم بالواقع

الاستعماري وكشف ألاعيب السلطات الفرنسية، فدعت المجنّدين الجزائريين إلى الفرار أفرادا وجماعات مع حمل السلاح والدعوة إلى رفض الجندية طيلة مراحل الثورة الجزائرية.

الأمر الذي أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية؛ فسجلت تقارير عسكرية فرنسية فرار الكثير من المجنّدين الجزائريين والتحاقهم بصفوف الثورة، وهو ما شكّل عامل من عوامل تحطيم معنويات جيش الاحتلال الفرنسي وتدميره من الداخل، وبالتالي تكون قيادة الثورة قد حققت نجاحات باهرة في هذا الجانب، فكسبت رهانا صعبا في مواجهة دعاية فرنسية كان لها هي الأخرى أثر لا يمكن تجاهله من خلال استمرار العديد من المجنّدين الجزائريين في خدمة المؤسسة العسكرية الفرنسية.

الفصل الثالث: المجنّدون المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي وإسهاماتهم في العمل الثوري (1954-1962).

1 . إسهامات المجنّدين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل.

1 .1 . عمليات ضد المصالح الفرنسية.

1. 2 . التجهيزات والعتاد العسكري.

1 . 3 . التنسيق والنشاط لصالح الثورة.

2 . الوظائف المسندة للفارين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل.

2 ـ 1 . التكوين، التأطير والقيادة.

2 . 2 . في التكوين والعمل العسكري.

3 ـ نشاط الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج لصالح القضية الجزائرية.

3. 1 . حركة الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج وصداها.

3 . 2 . عمليات الفرار: سيرها ونتائجها.

4 . الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية جيش الحدود ونتائجها.

4 . 1 . الضباط المسلمون الجزائريون في مرحلة كريم بلقاسم.

4 . 2 . الضباط المسلمون الجزائريون في مرحلة هواري بومدين.

5 ـ مفاهيم ارتبطت بالضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي.

6 ـ الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي والقضايا السياسية للثورة.

يعالج هذا الفصل من الأطروحة عدد من المباحث المتعلقة بالميادين أو المجالات والجوانب التي ساهم فيها المجنّدون الجزائريون الفارون جيش الاحتلال الفرنسي في العمل الثوري سواء داخل الجزائر كمساهمتهم في العمليات الفدائية في المدن وداخل الثكنات العسكرية الفرنسية وخاصة خلال عمليات الفرار وذلك بالتنسيق مع خلايا وشبكات الثورة في مختلف الولايات، كما استغلت قيادة الثورة خبرتهم العسكرية وأسندت لهم العديد من الوظائف القيادية كقادة الفصائل والوحدات وتنظيم العمليات العسكرية وقيادتها، وتدريب المجاهدين الجدد وقيادة بعض مراكز التكوين في الداخل، كما يعالج هذا الجزء حركة الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج وصداها الإعلامي، وكيفية فرار عدد معتبر من هؤلاء الضباط والتحاقهم بجيش التحرير الوطني بالحدود ومساهمتهم في التفعيل والدفع بالعمل العسكري وإعطاء ديناميكية جديدة للتدريب والتكوين على رأس المدارس العسكرية ومراكز التكوين بالحدود الشرقية والغربية، وكذا معالجة نقاط مهمة جدا تتعلق بمسار هذه الفئة من الضباط بجيش الحدود وما تعلق بها من قضايا سياسية وعسكرية وعلاقتهم بالمجاهدين والحكومة المؤقتة وموقعهم ضمن هذه الاستراتيجية.

فكيف ستتعامل قيادة الثورة في الداخل والخارج مع هذه القضايا؟

1. إسهامات المجنّدين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل.

1 ـ1. عمليات ضد المصالح الفرنسية:

لقد صاحب عمليات فرار العديد من المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي تنفيد عدد معتبر من العمليات الفدائية في الثكنات الفرنسية داخل المدن أو خارجها، وهذا تنفيذا لأوامر شبكات وخلايا الثورة أو بمبادرات فردية، وهي وقائع شكلت ضربة لجيش الاحتلال الفرنسي غالبا ما يترتب عنها صدى إعلامي، والتعتيم في أحيان أخرى، وفي الجهة المقابلة تعتبر دفعة معنوية مهمة، ونجاحا لاستراتيجية قيادة الثورة.

ـ عمليات فدائية نفذها المجنّدون الجزائريون ضد المصالح الفرنسية:

وهو الأمر الذي أولته قيادة الثورة أهمية كبرى بالنظر إلى النتائج التي ستحققها مصالح الثورة على الصعيدين المادي والمعنوي للجيش الفرنسي، وبالتالي كان المجنّد الجزائري أحد أهم الأطراف ضمن هذه الاستراتيجية فتم اشراكه والتنسيق معه لتنفيذ العديد من العمليات التي سنوضحها على النحو التالي:

ففي الولاية الثانية تشير العديد من الشهادات على غرار شهادة أحد مسؤولي الاتصالات والمخابرات أحمد عليوة؛ الذي يشير أن تنفيذ العديد من العمليات الفدائية ضد المصالح الفرنسية في تراب الولاية الثانية كان بتنسيق مع مجنّدي الخدمة العسكرية، وهو حال الهجوم الفدائي على ثكنة عسكرية بتسالة بحيث قتل 24 عسكري فرنسي. وكذا العملية النوعية على مركز تجميع الذخيرة للشرق الجزائري بالتلاغمة التي كان محورها وأبطالها مجنّدون جزائريون داخل الثكنة ضمن شبة من شبكات الثورة داخل الثكنات الفرنسية، فتم ذبح النقيب قائد المركز من طرف صديق له اسمه أقشيش، وغنمت الثورة سبعة أسلحة من نوع ميترايات 7، وفرار العديد من المجنّدين[1].

يشير محمد الصغير هلايلي أن قيادة الثورة كانت تسند قيادة أفواج الفدائيين في الغالب إلى مجنّد سابق في الجيش الفرنسي نظرا للخبرة التي يحوزها، ويذكر هنا مثالا من منطقة الأوراس أين أسندت قيادة

[1] . مقابلة شخصية مع المجاهد أحمد عليوة: بمنزله بأحمد راشدي بولاية ميلة، بتاريخ: 15 سبتمبر 2018، بتوقيت: 09:00سا-12:00سا.

المنطقة مسؤولية قيادة فوج الفدائيين بها إلى مجنّد جزائري فار من الجيش الفرنسي تحت إسم رابح الوهراني من الشلف[1].

لذلك عرفت عمليات الفرار من طرف المجنّدين الجزائريين تطورات ملحوظة، فبعدما كانت تتم ببساطة وبتلقائية في أحيان أخرى وبدون إحداث أي خسائر في صفوف الجيش الفرنسي، أصبحت تتم بعد اتصالات وتنسيق مع خلايا الثورة، والتَّغير يكمن في الخسائر التي أصبح يكبّدها المجنّد الفار من صفوف العدو بعد تنفيذه لعملية فدائية، وهو ما عرف تزايدا في هذا النوع من العمليات لتختتم بالفرار من المراكز العسكرية الفرنسية.

وهو ما نقله الحاج مسعود جديد في إطار عمله الفدائي بمدينة الجزائر وسعيا منه لاستغلال المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، وخلال عملية التجسّسي على ثكنة بالشارع المؤدي إلى حي الكاليتوس وهي (Centre MM. Massu) والتي تضم عدد كبير من المجنّدين المسلمين الجزائريين بقيادة ضابط جزائري (أ. ح)، هذا الأخير عرض عليه عملية الفرار وتم ترتيب اللقاء خارج الثكنة مع الحاج مسعود جديد، وحسب هذا الأخير فقد كان فيه ترغيب وترهيب، مع بعض الشروط كتعويض مادي قدره 5000 فرنك فرنسي، يقول مسعود جديد:" وإذا رفضتم اقتراحنا فسنضطر لاتخاذ التّدابير اللازمة"، ويضيف أن عملية الإقناع لم تلق صعوبة تذكر، وتم التخطيط لعملية الفرار وتنفيذها بنجاح، ويقدرها الشاهد بنصف كتيبة[2].

في الولاية الثالثة: ينقل لنا المجاهد شعبان محرز وقائع الاتصال بمجنّد جزائري منخرط في جيش الاحتلال الفرنسي تحت اسم (سي محمد. أ) برتبة عريف أول، بداية الاتصال كانت من طرف الملازم سي محمد أورابح قائد منطقة أوزلاقن، قصد التنسيق معه لمهاجمة أحد مراكز العدو، وبالفعل تم التّنسيق مع هذا المجنّد وتم الهجوم على المركز حيث غنم المجاهدون أسلحة خيفة وأخرى ثقيلة، وبعدها التحق هذا المجنّد بصفوف الثورة وأصبح يدعى (حورا)[3].

وفي الولاية الرابعة: وبتاريخ 15 فيفري 1959 بتنس (بالشلف)، وبعد اتصالات أجريت بين مجنّدين اثنين في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية وبتخطيط من القيادة العسكرية بالناحية، تم وضع قنبلة موقوتة من طرف المجنّدان بنادي الضباط. لكن التقارير لم تحدد حجم الخسائر المسجلة، ثم التحقا بصفوف

[1] . محمد الصغير هلايلي: حقائق مخفية في مسار الثورة في الأوراس ، مجلة أول نوفمبر، عدد: 170، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2007، ص 48.

[2] ـ الحاج مسعود جديد: المصدر السابق، ص ص 136-138.

[3] . شعبان محرز: مذكرات مجاهد من أكفادو، شواهد حية عن ثمن الحرية، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص ص 59-60.

الثورة، ليستشهدا بجبل قصبي يوم 18 فيفري 1959 [1]. هذا وقد أغفل التقرير أيضا ملابسات استشهاد المجنّدين بعد ثلاثة أيام من فرارهما، ويبدو من تجارب العمليات السابقة أن جيش الاحتلال الفرنسي يقدم على عمليات بحث وتمشيط بحثا عن العناصر الفارة من صفوفه ما يكون قد أوقعهما في كمين أو معركة.

وفي إطار حرب المدن يقدم الحاج مسعود جديد في مذكراته أن قيادة الثورة نسقت عمليات فدائية مع مجنّدي الخدمة العسكرية، وهنا يقدم رواية أن أحد زملائه استدعي للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي خلال سنة 1959 بالبليدة، فأشار عليه مسعود جديد بتلبية الدعوة لكن شريطة أن ينفذ عملية فدائية داخل الثكنة العسكرية مباشرة بعد التحاقه، وبقي على استعداد لتنفيذ العملية لكن اعتقال مسعود جديد ورفاقه حال دون تنفيذ العملية في تلك المرحلة[2]. وهو ما يوحي باستغلال تواجد المجنّد الجزائري داخل ثكنات جيش الاحتلال الفرنسي لتنسيق تنفيذ عمليات فدائية.

وبالولاية الرابعة دائما وعن عملية فدائية بعين الحجل القسم الثاني يقدم المجاهد صحراوي رابح شهادته عن هذه العملية بحيث تمت بعد تنسيق بين المجاهد سي الهاشمي مع مجنّد جزائري في جيش الاحتلال الفرنسي تحت اسم بن ناعة أسعيد، هذا الأخير استطاع إقناع سبعة من رفقائه في السلاح من جنود الخدمة العسكرية، وعلى إثر هذه الاتصالات والتنسيق تم تهريب كمية هامة من الاسلحة والذخيرة تمثلت في أربع رشاشات وأربعة بنادق كرابيل، ومسدس، وذخيرة هامة، بالإضافة إلى فرار سبعة من المجنّدين الجزائريين[3].

وبالولاية الخامسة وبتلمسان ينقل لنا محمد لمقامي شهادة حول عملية فدائية نفذها العقيد لطفي انتقاما لمقتل الدكتور بن زرجب؛ بالضبط ضد ثكنة نادي الضباط بجانب شارع سيدي بلعباس، فيقول: "كان قد اختار عددا من الشبان ذوي المظهر الأوروبي البارز، وكان من بينهم من سبق لهم وأن أدوا خدمتهم العسكرية ضمن الجيش الفرنسي" وتم تنفيذ العملية بنجاح[4].

.

.

[1] . المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي بالشلف: التقرير السياسي والعسكري لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للفترة التاريخية من أواخر 1958 إلى 1962، ص 226.

[2] . الحاج مسعود جديد: المصدر السابق، ص 69.

[3] . المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي بالشلف: المصدر السابق، ص 161.

[4] - محمد لمقامي: رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، ترجمة علي ربيب، ANEP édition، الجزائر، 2005، ص 133.

1ـ 2 . التجهيزات والعتاد العسكري:

أوردت جميلة عمران شهادة لإحدى الممرضات تحت اسم فطيمة، مسبلة[1] من مدينة قسنطينة، أنها كانت تجمع مختلف المستلزمات لصالح الثورة ومن بينها المستلزمات الطبية، وكانت هذه الممرضة على اتصال وثيق بأحد الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي، هذا الأخير أهداها بذلته العسكرية لصالح الثورة[2].

كما ذكر علي زغدود:" أن قيادة الثورة أمرت في بدايتها بعض الجزائريين بالانضمام إلى صفوف جيش الاحتلال الفرنسي ليتسلحوا ثم يعودون إلى صفوف المجاهدين وهم كثيرون..." وهنا ركز على عناصر الخدمة العسكرية الإجبارية والتي عرف أفرادها ظاهرة الفرار من الجيش بأسلحتهم وبغيرها[3]. وأشار المجاهد أحمد عليوة أن قيادة المنطقة كانت تمنع فرار بعض المجنّدين حتى تضمن استمرار تزويد الثورة بالعتاد والتجهيزات العسكرية من داخل الثكنات الفرنسية[4].

كما لا يمكن هنا إغفال مساهمة المنخرطين الجزائريين في الجيش الفرنسي في عملية تزويد الثورة بالسلاح وبقية المعدات، حيث يتحدث أحمد بن شريف عن تأخر التحاقه بصفوف الثورة لبعض الوقت ويرجعها إلى تعليمات قيادة المنطقة الرابعة حينها والتي أدركت الموقع الذي يحوزه وهو متواجد في صفوف الجيش الفرنسي، والمساعدة التي يقدمها للمنطقة من أسلحة وذخيرة، فيقول:" كان قادة الولاية الرابعة شاعرين بهذا الوضع إلا أنهم منعوني من الفرار والالتحاق بهم، فالمهام التي كنت أقوم بها أنداك كانت حيوية جدا، الشيء الذي جعلهم يرفضون النزول عند رغبتي". ومن مظاهر مساهمته: فخلال رحلات الصيد يشير أنه كان ينقل معه الأسلحة والذخيرة وفي بعض الأحيان الأدوية والملابس العسكرية ثم يسلمها لعناصر التنظيم الثوري[5].

وهنا أيضا تشير جميلة عمران إلى شهادة إحدى المسبلات تحت اسم رتيبة من الجزائر العاصمة أنها كانت على معرفة بأحد الضباط الجزائريين المجنّدين في جيش الاحتلال الفرنسي والذي كان يقدم لها مساعدات هامة وهنا تقول: "طلبت منه إخراج العديد من الأشياء من الثكنة الفرنسية" منها: الذخيرة،

---

[1] . يكون المسبل في العادة عونا للفدائي، تكمن وظيفته في استطلاع أخبار العدو للمجاهدين، ويمارس مهامه عادة من دون سلاح، وفي نظام الثورة تقدم عادة مساعدة مادية للمسبل فتخصص له منحة شهرية معينة. **ينظـر**: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية، ... ص ص 76-77.

[2] - Daniéle Djamila Amrane Mine: la Guerre d' Algérie. Femmes au combat, Editions RAHMA, Alger, 1993, p.140.

[3] . بخوش عبد المجيد: معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2، رحال نسيم رياض للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 193-194.

[4] . مقابلة شخصية مع المجاهد أحمد عليوة: المصدر السابق.

[5] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص ص 15-16.

والخرائط العسكرية، آلات موسيقى، وكانت هذه التجهيزات تنقل من البويرة إلى مراكز بالقبائل الولاية الثالثة[1]. وبالولاية الثانية وحسب شهادة أحمد عليوة فأنه هو شخصيا وبإشراف منه كان يحصل 3500 كرتوشة ذخيرة شهريا بتنسيق مع مجندين جزائريين[2].

وحتى المجنّدون الجزائريون خارج الجزائر كان لهم نصيب وافر من المساهمة في تجهيز الثورة بمختلف الأجهزة الحربية، وهو ما أوردته الوثائق الفرنسية؛ ففي مراسلة من (le préfet de Bône a: l'inspecteur général de l'administration en mission extraordinaire ومنه إلى le préfet de Batna et Sétif, le sous-préfet de Constantine, Mila, djidjel, Philippeville). بتاريخ: 12 أفريل 1957 مفادها حجز أجهزة راديو بعنابة لدى العديد من المجنّدين الجزائريين في فرقة (13^{em} RTA) وغالبيتهم من قسنطينة وسطيف العائدين إلى الجزائر بعد إنهاء التزامات الخدمة العسكرية في ألمانيا، كما تشير المراسلة إلى أن هذا الجهاز الحربي موجه إلى المجاهدين في الجبال[3].

وحتى المجنّدون الجزائريون من سلاح الطيران ساهموا في تزويد الثورة بالسلاح عن طريق تهريبه من الخارج، وفي هذا الصدد ذكرت جريدة (l'Echo d'Alger) خبر توقيف المدعو (حموش محمود) بتاريخ: 09 فيفري 1958 في الحدود البلجيكية، وهو أحد المجنّدين الفارين من سلاح الطيران الفرنسي، وهو على رأس شبكة تهريب للأسلحة تابعة لجبهة التحرير الوطني بالخارج، وعلى إثر هذه العملية تم اكتشافه ووضع حد لهذه الشبكة[4].

وهو ما يوضح بشكل جلي مساهمة حتى المجنّدين الجزائريين في سلاح الطيران الفرنسي والذي نادرا ما يقبل فيه تجنيد الجزائريين المسلمين، ورغم الامتيازات التي يتمتع بها هذا المجنّد بهذا السلاح إلا أنه فر من الجيش الفرنسي بالإضافة إلى أنه على رأس شبكة لتهريب الأسلحة من الخارج إلى الجزائر.

وبتاريخ 20 جوان 1955 ذكر تقارير صادر عن الشرطة المركزية بوهران أنه تم توقيف أحد المدنيين وعند استجوابه ذكر أنه يشتري الأسلحة والذخيرة من عسكريين جزائريين هما: بوزيان عكاشة (02^{em} classe) وعمارة بودخيل مجنّد الدرجة الأولى (1er classe) بشارع هارون الرشيد وكلاهما من الكتيبة 14 للرماة الجزائريين (14^{em} B.T.A)[5]، ونقلت جريدة (le journal d'Alger) أن أحد العسكريين الجزائريين برتبة عريف أول (Caporal-Chef) المدعو ميلود كيرش وعمره أربع وعشرون سنة من الجلفة، وأثناء حصوله على إجازة عسكرية وعند تفتيشه من طرف قائد الفوج وجد عنده رسالة من جبهة التحرير الوطني تشكر فيها مجنّد آخر على تزويدها بالذخيرة والسلاح، كما وجد لديه مساعدات أخرى،

[1] - Daniéle Djamila Amrane Mine: op.cit, p.140.

[2] . مقابلة شخصية مع المجاهد أحمد عليوة: المصدر السابق.

[3] - **A.N.O.M:** 93 5Q 425 control des retours en Algérie 1954-1957: saisis de postes radios.

[4] - l Echo d' Alger, mardi 11/02/1958, N 16697 .

[5] - **A.N.O.M:** 92 5Q 44 Commissariat Central, rapports,

وعلى إثر هذا الاكتشاف تم تحويله إلى المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بثلاث سنوات سجن بتاريخ 01 جوان 1957، ونقلت ذات الجريدة تصريحات المجنّد بقول: "لم أتجنّد لخدمة الجيش الفرنسي ولكن لخدمة الثورة"[1].

كما تم محاكمة المجنّد أوشيش عبد المجيد عن تهمة تعود لتاريخ: 24 أفريل 1957 والمتمثلة في نقله عتاد عسكري موجه إلى المجاهدين يحتوي على تجهيزات طبية، وسلاح[2].

ويبدو أن هذا الاجراء يدخل ضمن استراتيجية قيادة الثورة بضرورة تعويض نقص السلاح في الداخل، من خلال تنسيق عمليات الفرار للمجنّدين وحمل سلاحه بيده، وهو ما يوضحه الضابط سالم جيليانو خلال حديثه عن محاولاته العديدة للالتحاق بالثورة قبل إعادة تجنيده سنة 1955، فيقول أنه اتصل بالمسؤول السياسي بعنابة قسم سيدي سالم، لكن هذا الأخير خاطبه بقوله:" بأن كل من عمل لدى الجيش الفرنسي وخاصة ذلك الذي ذهب بإيعاز من حزب الشعب أو حركة الانتصار، سيأتي يوم يستدعى فيه من طرف الجيش الفرنسي، ومن ثم يمكنه أن يفر بسلاحه والثورة بحاجة إلى السلاح أكثر مما هي بحاجة إلى الرجال"، ويقول أيضا أنه حاول الاتصال بجهات أخرى للالتحاق بالثورة كالناحية الشرقية من عنابة فاتصل بالحاج بزو لكنه نصحه بأن السلاح غير موجود وأن عليه الانتظار حتى يعاد استدعاؤه للخدمة العسكرية ومن ثم الفرار بالسلاح والالتحاق بالثورة "[3].

يشير ميكاشير صالح في إطار حديثه عن التطورات الميدانية لعملية التسليح في الفترة من 1956-1959 أن فيه مجنّدين جزائريين في إطار الخدمة العسكرية الاجبارية ساعدوا المجاهدين وشبكات التسليح على الاستيلاء والهجوم على عدد من الثكنات الفرنسية، وهنا يحدثنا عن عملية الاستيلاء على ثكنة الحوران بضواحي المسيلة من خلال التنسيق مع مجنّد اسمه سي محمد، الذي سهَّل عملية الهجوم وغنم خلالها المجاهدون كمية معتبرة من السلاح والذخيرة وأسر 26 جندي فرنسي، ويضيف: "حتى استعملت 30 دابة لنقل تلك الأسلحة إلى أكفادو مرورا بأوزقان"[4].

ومن جهة أخرى يشير محمد زروال أن الكثير من المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي كانوا يدعمون الثورة من مواقع عملهم؛ إذ أثناء الاشتباك مع العدو كان هؤلاء المجنّدون يطلقون الرصاص في الهواء بعيدا عن المجاهدين، كما كانوا يرمون بالذخيرة الحربية على الأرض حتى يلتقطها المجاهدون أو الرعاة

[1] - journal d'Alger, Mercredi 02 octobre 1957, N 2517, p.04.
[2] - ibid, p.04.
[3] . عمر تابليت: المصدر السابق، ص 32-33.
[4] . ميكاشير صالح: حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957-1962، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص 303.

فيسلمونها للمجاهدين، ولكن تفطنت السلطات الفرنسية لهذه القضية فعمدت إلى إنقاص كمية البارود في الخراطيش لإبطال مفعولها وكذلك مراقبة نشاط المجنّدين من الجزائريين[1].

كما يذكر عثماني مسعود أن المجنّدين الجزائريين في كثير من الأحيان يتساهلون في عمليات تفتيش المارة عند نقاط العبور، ويتساهلون معهم في تمرير بعض الحاجيات للمجاهدين[2].

وهو ما يدعونا هنا إلى إبراز هذه المساهمة بتقديم بعض الاحصائيات التي توضح استفحال ظاهرة الفرار من الجيش الفرنسي مع حمل السلاح وهي العمليات التي كانت تؤرق القيادة الفرنسية وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الشهر النسبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المتوسط السنوي
1956	1،23	4،14	5،58	1،56	0،92	2،34	0،75	1،06	1،91	0،83	2،25	1،19	1،98
1957	1،53	1،65	0،98	2،13	1،50	0،72	1،64	1،52	0،90	4،43	1،52	0،50	1،58
1958	1،01	0،90	0،48	0،94	1،02	0،87	1،05	1،04	0،93	0،65	1،63	1،23	0،97
1959	1،13	0،60	0،59	0،83	0،48	0،42	0،36	0،52	0،76	0،70	0،62	0،83	0،65
1960	0،26	1،03	0،63	0،34	/	/	/	/	/	/	/	/	

وهو ما يوضحه المخطط الموالي:

[1] - محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 75.

[2] - عثماني مسعود: الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 287

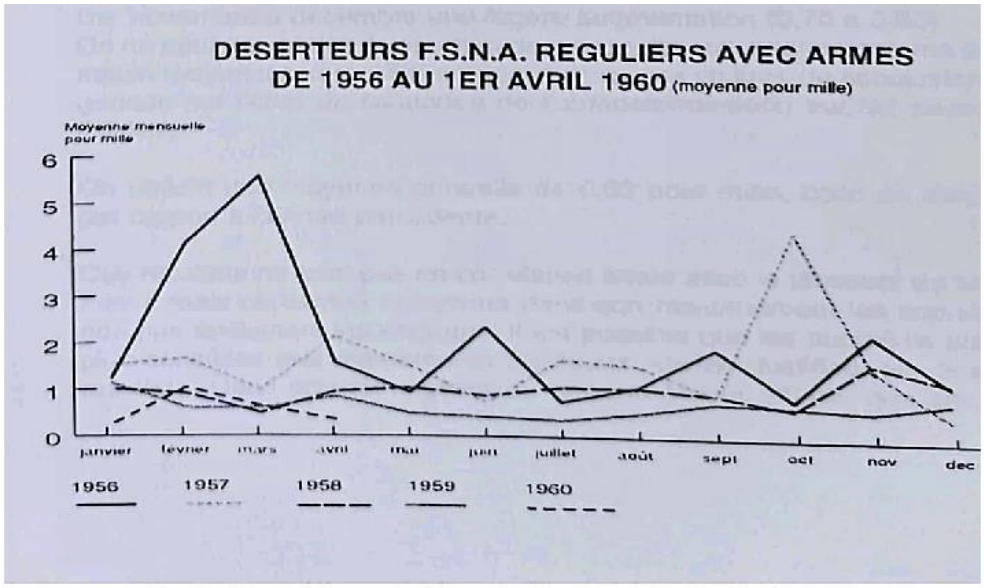

Scanné avec CamScanner

المصدر: Amandine Géraud: op.cit, p.103

ـ الملاحظ من خلال الجدول والمخطط البياني هو ارتفاع حالات الفرار بالسلاح طوال سنة 1956.

ـ تراجع طفيف وفي بعض الأحيان كبير في بعض الأشهر خلال سنة 1957.

ـ تراجع وانخفاض واضح خلال سنة 1958 لحالات الفرار بالسلاح نظرا للإجراءات التي اتخذتها القيادة الفرنسية في هذا الخصوص.

ـ استمرار الانخفاض في حالات الفرار بالسلاح خلال سنة 1959.

وهذا المخطط البياني أيضا يبرز بوضوح عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين مع حمل السلاح: وبالتالي تكبدت الثكنات العسكرية الفرنسية خسائر كبيرة خلال سنتي 1956 – 1957.

1. 3 ـ التنسيق والنشاط لصالح الثورة:

وهذا إدراكا من قيادة الثورة في مختلف الولايات بالدّور الذي يمكن للمجنّد الجزائري القيام به انطلاقا من موقعه داخل الجيش الفرنسي سواء جندي بسيط أو ضابط صف أو ضابط.

وهو الأمر الذي أكدته شهادة للمجاهد أحمد عليوة (مسؤول الاتصالات والمخابرات بالقسم الثالث الناحية الثالثة للولاية الثانية) أن قيادة المنطقة بذلت مجهودات كبيرة من أجل التنسيق والاتصال خاصة بمجنّدي الخدمة العسكرية من الجزائريين، لتسهيل تهريب الذخيرة والمعدات العسكرية، في حين أشار إلى صعوبة تهريب السلاح لأنه يخضع لترتيبات وتعليمات صارمة، ويضيف أن هذه العمليات كانت تتم أيام

العطلة كيوم الأحد من كل أسبوع، أو خلال الإجازة التي يتحصل عليها المجنّد؛ فيتم تحسيسهم بضرورة العمل والتنسيق ومساعدة شبكات الثورة انطلاقا من أماكن تواجدهم[1].

وفي هذا الصدد يشير المجاهد المختار أم الدوبيات في (مقابلة شخصية، وهو مجنّد فار من الجيش الفرنسي) أن شبكات الثورة بالولاية الثانية كانت لهم تنسيق مع العديد من مجنّدي الخدمة العسكرية، وهو حال مجنّد اسمه مزيان وصديق له اسمه قاسي من منطقة القبائل كان على اتصال وتنسيق دائم مع المجاهدين الذين كانوا يغتنمون تواجده بالحواجز الأمنية لتمرير السلع والمؤونة من مدينة فج امزالة (فرجيوة الحالية) إلى الدواوير والمناطق المجاورة، لأنه كان لا يفتشهم ولا يستوقفهم على مستوى الحواجز العسكرية، وعند اكتشاف أمره التنظيم بالفرار من الجيش الفرنسي[2].

وهو الأمر الذي يؤكده أحمد بن شريف إذ يشير أن فيه العديد من عمليات الهجوم على ثكنات ومراكز عسكرية فرنسية تمت من خلال الاتصال والتنسيق بين خلايا الثورة والمجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي المتواجدين في تلك المراكز من خلال تقديم أخبار الجيش من دوريات وحراسة وتعداد الجيش...[3].

ففي الولاية الرابعة وفي أحد التقارير من مجموعة الدرك الفرنسي، للشلف بتاريخ: 28 نوفمبر 1955، أن أحد المجنّدين باسم: (س. م. بن م) من الفيلق التاسع للرماة الجزائريين فر من ثكنته العسكرية بسلاحه ويبدو أنه تراجع عن قراره، ودخل إلى أحد المخابز وطلب من صاحبها مرافقته إلى مقر للدرك الوطني بملیانة، هذا الفار أدلى بالتصريحات التالية: أنه التقى بمجموعة من الأشخاص، طلبوا منه الالتحاق بصفوف الثورة، كما طلبوا منه تسهيل مهمتهم في اختراق الثكنة[4]. وهو ما يبرز حقيقة سعي خلايا الثورة وشبكاتها في خلق أوعية اتصال وتنسيق لاختراق ثكنات الجيش الفرنسي.

وذكر تقرير للشرطة بتيارت أن أحد المجنّدين تحت اسم قادة خديم ولد محمد ولد شرقي، كتب رسالة إلى أحد زملائه تحت اسم كلة محمد ولد عبد القادر ولد شرقي، يخبره فيها بأنه على تنسيق وتواصل مع أحد الثوّار وهو المسمى الجيلالي (ذكر التقرير أن هذا العنصر ورد في تقرير سابق بتاريخ: 14 ديسمبر

[1] . مقابلة شخصية مع المجاهد: أحمد عليوة بمنزله أحمد راشدي، ميلة ، بتاريخ: 15 سبتمبر 2018، التوقيت: 09:00 سا – 12:00 سا.

[2] . مقابلة شخصية مع المجاهد المختار أم الدوبيات: المصدر السابق.

[3] . أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص 21.

[4] - **A.N.O.M: 91/ 5Q 137** préfecture d'Alger Bureau spécialisé de la défense national 1954-1961, Militaires ayant appartenu à une organisation extremiste1960.

1955 للدرك الفرنسي بوهران)، بخصوص العملية السابقة ببورساي والعملية القادمة بتيارت[1] وبالتالي فيه تنسيق بين هذا المجنّد وقيادة الثورة وشبكاتها بوهران.

ـ وذكر تقرير أخر "أن العسكريين المسلمين يدعمون المجاهدين ويعفون لحاهم كعلامة تمييز"

(Les Militaires Musulmans, favorables aux terroristes porteraient la barbe comme signe de reconnaissance) [2].

وعن عملية أخرى للتنسيق وتقديم خدمات للثورة من طرف مجنّدين جزائريين في إطار الخدمة العسكرية بتلمسان يذكر اتصاله هو شخصيا مع أحد المجنّدين تحت اسم (أخديم علي) رقيب في الجيش الفرنسي مكلف بمراقبة خط السكة الحديدية الرابط بين تلمسان ومغنية، فطرح عليه لمقامي فكرة تقديم مساعدات للثورة فكان رده إيجابيا، فكان مما قدمه من خدمات للثورة انطلاقا من منصبه ذاك: أنه كان يزود قيادة المنطقة بآخر أخبار الجيش الفرنسي في المنطقة، كانت له الخدمة العسكرية بمثابة غطاء للنشاط لصالح الثورة، كانت له خدمات كبيرة في تسهيل مهمة المرور لأفراد جبهة وجيش التحرير الوطني بحكم وجود العديد من الحواجز على دواخل المدينة ومخارجها وتواجده هو كمسؤول عنها، وعنه يقول محمد لمقامي:" بطولته بقيت راسخة إلى يومنا هذا في أذهان الأحياء من جيله "[3].

يذكر محمد لمقامي أيضا أن عشرة مجنّدين جزائريين بثكنة عسكرية قرب الحدود بمغنية، وكان منهم طباخ للثكنة يتردد على أحد المحلات الجزائرية لصاحبه ملامان، للتزود بالشمة له ولزملائه، فينقل محمد لمقامي أقوال صاحب المحل (مالامان):" كانت هذه المجموعة هو وبعض أصدقائه كانوا مستعدين للقيام بأية عملية تعتبر ضرورية " وبالفعل فقد تم تقديم معلومات طرف الطباخ وتم التنسيق بين محمد لمقامي وعناصر هذه المجموعة لوضع مادة منومة في وجبات الأكل لتحقيق الأهداف التالية: الاستيلاء على الأسلحة الثقيلة، تهريب الجنود الجزائريين واشراكهم في العملية، لكن تبين في النهاية أن العملية صعبة[4].

وينقل أيضا علاقة مجنّد جزائري آخر وهو ملازم أول يعمل بجانب الثكنة المذكورة آنفا بمغنية على الحدود، كانت وظيفته مهندس مكلف بصيانة السد الحدودي من راس عصفور إلى بورصا (بن مهيدي حاليا)، هذا الضابط أيضا كان يتردد على محل مالامان لشراء الجرائد والتبغ، يقول محمد لمقامي: "ويظهر عليه أنه يبحث عن اتصال مع منظمة جبهة التحرير الوطني بمغنية ليزودها بمعلومات حول السد، وكان

[1] - **A.N.O.M:** Oran 92 561b: op.cit.
[2] - ibid.

[3] ـ محمد لمقامي: المصدر السابق، ص 130-131.
[4] . المصدر نفسه، ص 170.

مالامان قد حاول معرفة نواياه الحقيقية، وحسب رأيه كان مخلصا"[1]. وقد ذكرته الندوات الجهوية لتسجيل وقائع وأحداث الثورة أنه تحت اسم محمد الجلفاوي، يعمل بمركز الحوران[2].

يقدم لنا أيضا مشري عمر من خلال مجلة أول نوفمبر مساهمة جليلة قدمها أحد المجنّدين للخدمة العسكرية تحت إسم لكحل السعيد من مواليد 1939 ببرج بوعريريج، استدعي لأداء الخدمة العسكرية فرفض ولكن تم القبض عليه بفرنسا أين أتم التدريبات الأولية ونقل بعدها إلى تيزي وزو، ومن هنا بدأ نشاطه لصالح الثورة فيمكن إجمال بعض ما قدمه لصالح القضية الوطنية:

- أنه استطاع يبقى على تنسيق واتصال بشبكات الثورة وأن يمد جيش التحرير الوطني بمعلومات ثمينة عن تحركات الجيش الفرنسي.

- استطاع انقاذ العديد من المجاهدين والمشبوهين لدى المصالح الفرنسية.

- كان يدعم الثوار بما تقع عليه عينه من الذخيرة والأدوية...

- وحسب شهادات رفاقه فإنه كان يعترض في كثير من الأحيان على تصرفات الجنود الفرنسيين اتجاه الجزائريين أثناء عمليات التمشيط والمداهمة فيجبرهم على تطبيق القانون ومنعهم من الظلم ومن أمثلة ذلك: قيام أحد الجنود الفرنسيين بمطاردة فتاة جزائرية فضربه لكحل السعيد بأخمص البندقية دفاعا عن الفتاة فتعرض إلى التوبيخ من طرف قائد الثكنة والتهديد بإبعاده إلى مناطق نائية، يقول صاحب المقال:" لقد أصبح سكان تيزي وزو وضواحيها وكذا القرى المجاورة يطمئنون لرؤية السعيد مع العسكر أثناء عمليات التفتيش والمداهمة، كما ينقل أيضا شهادة لمجاهد من الولاية الثالثة له معرفة سابقة بلكحل السعيد: "لقد استطاع في إحدى المرات أن يطلق صراح مجموعة من الجنود الفدائيين كانوا محتجزين داخل ثكنة عسكرية بتيزي وزو، وعندما وصلت أخبار هذه العملية إلى مسامع قيادة الولاية الثالثة أرسل عميروش مبعوث خاص يشكر السعيد على مجهوداته ويأمره بالبقاء في الجيش الفرنسي لأن وجوده هناك يفيد الثورة، كما قام السعيد بضرب أحد الجنود الفرنسيين اعتدى على شيخ بمدينة عزازقة، وعلى إثرها تم تحويل السعيد إلى برهوم بالمسيلة، وبعدها نسق مع المجاهدين عملية فراره والتحاقه بصفوف الثورة، وبعد ستة أشهر من الاختبار والمراقبة لشخصه تم تكليفه مسؤولية قائد فوج في ضواحي تاقليعت ببرج بوعرريج، ونفذ العديد من الهجومات والمعارك خلال سنتي 1960-1961 [3].

---

[1] . محمد لمقامي: المصدر السابق، ص 166.

[2] . الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية بتاريخ: 01-10-1084، للفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 26.

[3] . مشري عمر: من أي زمن أنت، قصة البطل لكحل السعيد المدعو مسعود، مجلة أول نوفمبر، عدد: 170، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 76-81.

وبالولاية الرابعة ينقل لنا أحمد بن شريف جانب من التنسيق بين قيادة المنطقة وخلايا الثورة داخل الجيش الفرنسي، بحيث تم تكليف خذه الخلايا بالتنديد وفضح الأخبار المغرضة التي تبثها المصالح النفسية التابعة للجيش الفرنسي، وهنا يقول بن شريف:" وبذلك أدركت الخطر الذي يهدد ناحيتنا، وكلفت الخلايا المتخصصة التابعة للعمل النفسي أن تعمل في السر على التنديد بالصبغة الوهمية المغرضة للأخبار والوعود التي تطلب منهم سردها على الجماهير"[1].

وبميلة ذكر أحد التقارير الصادرة عن مجموعة الدرك لشاطودان (شلغوم العيد حاليا) أم أحد العسكريين اسمه بوشويكة بمركز بغلة قرب غابة آراس كان يخبر المجاهدين بتحركات الجيش الفرنسي[2].

- وبسطيف تقدم لنا شهادة المجاهد بوادي بوسواليم نموذج آخر عن عملية تنسيق بين قيادة الثورة ومجنّدي الخدمة العسكرية من الجزائريين، فبتاريخ نوفمبر 1958 جرى اتصال وتنسيق بين مسؤولي القسمة الثالثة للناحية الثالثة ومنهم عبد الرحمان مرجان، بمجنّدين 02 جزائريين يؤديان الخدمة العسكرية بأحد مراكز المصالح الإدارية المتخصصة (SAS)، وهما (عمار باجي، والمدعو سي بلعيد)، فوجد منهما استعدادا لتقديم معلومات حول المركز تساعد فوج الكوموندو من تنفيذ عملية هجوم، فتم التنسيق بين قائد فوج الكوموندو عن طريق المجاهد البشير بن يحي من عين ولمان، فتم اللقاء التنسيقي بين الطرفين في منزل أحد المواطنين وتم ضبط الخطة، وبعد إشارة من الجنديين الجزائريين في المركز تم اقتحام المركز وكان أغلب عساكره في وقت وجبة العشاء، فتم تكبيل الجميع، ونقل الأسلحة بواسطة بغال أعدت لذلك (37 قطعة سلاح، وذخيرة، وقنابل يدوية وألبسة ومؤونة)، وحسب ذات الشهادة:" هذه العملية كان لها صدى واسع في أوساط المواطنين وأفراد جيش التحرير الوطني، وبثّت الرعب والهلع في أوساط العدو وأعوانه بالمنطقة "[3]. وهو ما يثبت المساهمة الفعالة لمجنّدي الخدمة العسكرية في خدمة الثورة بمختلف الأشكال والأوجه.

هذا وحسب علي كافي فإن قيادة الثورة أولت قضية التنسيق والتحاق العساكر الجزائريين وفرارهم من الجيش الفرنسي إلى صفوف الثورة، أولتها اهتماما كبيرا بحيث يشير أن هذه النقطة كانت دائما مدرجة في المسائل النظامية للولاية الثانية، وهو ما توضحه وثيقة صادرة عن ذات الولاية بتاريخ: 01 نوفمبر 1958، فأشار الاجتماع أن هذه القضية بدأت تزداد في مختلف مناطق الولاية وهو ما بعث على الشك والريبة في الأوساط القيادية مما جعلها تصدر العديد من الاجراءات الاحترازية منها:

- كل مجنّد ينظم إلى صفوف إلى صفوف الثورة يوجه إلى مركز قيادة الناحية.

---

[1] . أحمد بن شريف، المصدر السابق، ص ص 19-20.

[2] - **A.N.O.M:** 93 226 dossier communaux 1956 - 1958 fedj mzala 1956 1958.

[3] . عبد القادر ماجن: المجاهد أبوادي بوسواليم يتحدث عن كوماندو ناحية سطيف، مجلة أول نوفمبر، عدد: 132-133، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1991، ص ص41-42.

ـ يرسل المجنّد الفار إلى المكتب الثاني للناحية مع أوراق بحثه.

ـ تدرس أوراق البحث المتعلقة بالمجنّد الفار وتسلم للمكتب الثاني للبحث والتدقيق فيه.

ـ يدرس الملف بتأني مع التوصية بعدم التّسرع في البحث والبث في مصير المجنّد الفار.

ـ تعاد جميع الأبحاث في هذا الشأن إلى المكتب الثاني في الولاية.

ـ كل مجنّد منظم حديثا إلى صفوف الثورة تقتصر أعماله الأولية في البناء والتهديم ويمنع عليه حمل السلاح.

ـ يتم تعيين مجاهدين أكفاء ومخلصين لتسييرهم ومراقبتهم.

ـ للمجنّد الفار التّمتع بكل الحقوق من حيث المرتّب والأكل واللّباس[1].

ـ التنسيق بين الثورة ومجنّدين جزائريين في القطاع الصحي:

يبدو أن قيادة الولاية الرابعة أولوا أهمية بالغة لقطاع الصحة لما له من فائدة يمكن الاستفادة منها أو توظيفها لصالح الثورة، وهو ما تترجمه ربط العلاقات بين علي مولاي والمساعد الأول محمد باشالي المجنّد بالجيش الفرنسي والعامل بمستشفى (Maillot) والذي تمت معه عملية تنسيق لتهريب جميلة بوحيرد من المستشفى، كما عمل أيضا على استرجاع أسلحة الجرحى من عناصر جبهة التحرير الوطني المتواجدين على مستوى مستشفى (Maillot)، وبناء على معلومات استخباراتية تم توقيفه من طرف فرقة المضليين (3em RPC) بتاريخ: 04-06 أوت 1957، وتم استغلال تصريحاته وتوقيف الرقيب مسعد والرقيب الأول حموش من مديرية الصحة والذي كان على اتصال وثيق بخلايا الولاية ويعمل على تهريب الأسلحة ومختلف الأدوية إلى الملاجئ ومخابئ الفدائيين وخلايا الثورة. ومن خلال هذه المعلومات تمكنت فرقة المضليين من توقيف مليكة كوراش ورشيد فراحي وزهية تغليت، وفطيمة سليماني، والعنابي بوعلام، وكلهم من واضعي وموزعي القنابل بالمنطقة الأولى من المنطقة المستقلة (Z.A.A) بمدينة الجزائر وتوقيف أحسن قندريش قائد المنطقة الشرقية للجزائر[2]. وبالتالي عملت قيادة الثورة في الولاية الرابعة على توظيف واستغلال المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي بقطاع الصحة وهو قطاع استراتيجي وحساس، فإن صحت المعلومات التي نقلها جون بلازيك فإن هؤلاء المجنّدين الجزائريين بهذا القطاع يكونوا قد قدموا

[1] ـ علي كافي: المصدر السابق، ص ص 361-362.

[2] - Jean Balazuc: op.cit, p.p.196-197.

خدمات جليلة للثورة الجزائرية خلال مراحل معينة من معركة الجزائر قبل وبعد 1957، وإن تم الشك في هذه المعلومات وبالتالي العكس أي تم توظيفهم من طرف مخابرات الجيش الفرنسي لكشف خلايا الثورة بالولاية الرابعة ومنها المنطقة المستقلة، فيكونوا قد قدموا خدمات جليلة لفرقة المظليين وفككوا بذلك خلايا عديدة للثورة [1].

وبالتالي كان المجنّد الجزائري محورا رئيسيا وأساسيا ضمن استراتيجية قيادة الثورة في عمليات تحطيم قوات الجيش الفرنسي.

2 ـ الوظائف المسندة للفارين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل:

2 . 1 ـ التكوين والتأطير والقيادة:

وهو الأمر الذي ذكره جمال قندل بقوله:" وهم الذين فروا من ثكنات العدو والتحقوا بصفوف الثورة عبر مناطق مختلفة من الجزائر والذين كان للكثير منهم التأثير الكبير والإيجابي على مسار الثورة"، ويسوق في هذا الصدد إسم عنصرين بارزين في صفوف جيش التحرير الوطني بعد فرارهما من جيش الاحتلال الفرنسي وهما: مصطفى خوجة (علي خوجة)، وعبد الرحمان بن سالم[2].

كما يمكن في هذا الصدد تقديم نموذج من مدرسة زيغود يوسف لتكوين الإطارات بالولاية الثانية، إذ يشير الجودي لخضر بوالطمين أن تأسيس هذه المدرسة هو من توجيهات قيادة الولاية، تختص في تكوين الإطارات والفرق، وأعضاء النواحي والأقسام، العسكريين والسياسيين، اعتمدت على برامج تستجيب لما وصلت إليه المرحلة من متطلبات، ولتحقيق وتجسيد هذه البرامج بشكل جيد ارتأت قيادة الولاية توظيف عناصر لها خبرة في الميدان، منهم السعيد بن طوبال (أدى خدمته العسكرية)، حسين بن الشيخ: فار من الاحتلال الجيش الفرنسي، اليوطنان معمر: وهو فار من لجيش الاحتلال الفرنسي بقسنطينة وابن نقيب متقاعد من جيش الفرنسي، وقد أنتجت هذه المدرسة عدد من الأفواج المتدربة[3].

وبالولاية الرابعة أشار مصطفى بن عمر حين تنقله إلى الولاية السادسة وانضمامه إلى وحدة تابعة للولاية الرابعة يقودها فار من الجيش الفرنسي وهو المرشح زبانة (صباحي عبد القادر)، وهو فار من القنيطرة بالمغرب الأقصى بعد عودته من حرب الهند الصينية برتبة ضابط صف[4].

---

[1] - Jean Balazuc: op.cit, p.570.

[2] . جمال قندل: المرجع السابق، ص 398.

[3] . جودي لخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص 132.

[4] . مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 74.

كما أشارت نجاة بية أن مدرسة المواصلات التي بدأت مهامها بتاريخ: 08 أوت 1956، عين لإدارتها وتسييرها علي ثليجي المدعو سي عمر، وهو أحد الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي، ونائبه السنوسي وهو كذلك فار من الجيش الفرنسي، سهر خلالها هذان المسؤولان في هذه المدرسة على تكوين الطلبة تقنيات القراءة والأصوات، وتقنيات المواصلات[1].

. وظائف قيادية في أجهزة الثورة: دراسة نماذج:

ونأتي هنا على ذكر هذه النماذج على الأقل في السنوات الأولى للثورة أين كانت أغلب المناطق ثم الولايات لاحقا في حاجة ماسة إلى مؤطرين وقياديين يملكون خبرة وتجربة، لذلك استعانت بهذه العناصر من قدماء العسكريين في الجيش الفرنسي من جهة، والفارون الجدد.

ـ محمود الشريف: حسب الطاهر الزبير فإن محمود الشريف كان ضابطا في الجيش الفرنسي، شارك في جبهات القتال خلال الحرب العالمية الثانية، تقاعد سنة 1956 أي بعد انطلاق الثورة التحريرية، وحسب ما ذكره الطاهر الزبيري عما رواه له معارفه أن محمود الشريف كان على علاقة بضباط الجيش الفرنسي بعد تقاعده بدليل أنه كان يستقبلهم ويخرج معهم للصيد، فعلمت الثورة أن له قطعتي سلاح فطلبها منه المجاهدون ثلاث مرات ولم يجبهم وفي الثالثة أعتقل من قبل مجاهدي المنطقة واتهم بالعمالة لفرنسا، عندها علم أن هذه التّهمة قد تكلفه الكثير، فطلب منهم أن يلتحق بصفوف الثورة على أن ينفذ عملية فدائية، فتم تدعيمه بفرقة كوموندوس نفذ على إثرها "عملية جريئة هي الأولى من نوعها بمدينة تبسة، لم يسبق وأن اهتزت لها أركان الجيش الفرنسي من قبل". وبهذا اكتسب سمعة طيبة وسط المجاهدين، بعدها قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين محمود الشريف قائدا للولاية الأولى بتاريخ: ديسمبر 1956 نظرا لكفاءته وخبرته العسكرية، لكن الطاهر الزبيري يشير أن إطارات الولاية الأولى لم يكونوا راضين بهذا التعيين لعدة اعتبارات؛ لأنه ليس من مفجري الثورة التحررية منذ بدايتها، كما أنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي من قبل، لكنه استمر في قيادة الولاية من تاريخ: ديسمبر 1956-ديسمبر 1957 [2]. وهنا يتضح مدى أهمية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية قيادة الثورة، بدليل تولية محمود الشريف قائدا للولاية الأولى خلال فترة قصيرة من التحاقه بصفوف الثورة.

. عبد الله بلهوشات: يقول عنه الطاهر الزبير أنه أنهى خدمته العسكرية من الجيش الفرنسي ثم عين مسؤولا لأحد الافواج لحراسة ومراقبة الخزناجي، فتم الاتصال بوالده من قيادة الثورة لإقناعة بالانسحاب من الجيش الفرنسي، وفعلا كان ذلك بعد أن أخذ قطعا من السلاح وفر إلى صفوف الثورة، يصفه الطاهر

[1] . نجاة بية: المرجع السابق، ص 69.

[2] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 172-174.

الزبيري بالشجاعة والبطولة، تقلد عدة مسؤوليات بعدها في وقت قياسي، وعين برتبة رائد في مجلس قيادة الولاية الأولى[1].

ـ محمد عواشرية: رائد نائب أول مكلف بالشؤون[2] العسكرية بالولاية الأولى[3].

ـ عبد الرحمان بن سالم: ولد سنة 1923 ببلدية عين الكرمة بلدية بوحجار، تطوع في الجيش الفرنسي، خلال الحرب العالمية الثانية، شارك في الحرب الهند الصينية (1947- 1954)، ومعركة ديان بيانفو، وبعد اندلاع الثورة نظّم عملية للفرار رفقة 110 مجنّد جزائري، ونظرا لخبرته العسكرية رقي إلى رتبة نقيب في القاعدة الشرقية، ومهمة وقيادة الفيلق الثاني الذي يرابط على جبال بني صالح، شمال سوق أهراس، شارك في العديد من العمليات العسكرية والمعارك، وأصبح قائد المنطقة الثانية شمال سوق أهراس بعد ترقية محمد عواشرية[4].

ومن النماذج يذكر جودي لخضر بوالطمين تعيين سي رابح بوغنوط في منصب مسؤول بالناحية مكلف بالاتصالات والأخبار بالناحية، يصفه بوالطمين بأنه خبير في شؤون الحرب، بما أنه شارك في حرب الهند الصينية قبل التحاقه بالثورة، تم تكليفه في جانفي 1960 بتحطيم دعايات العدو وألاعيبه وسط السكان، فكاتب سي رابح قادة النواحي وعقد معهم إجتماع بنواحي تاكسّانة بجيجل، وألقى كلمته الشهيرة: "إخواني واش نقولكم رانا رحنا فيها غبرة بينا بيكم والسلام عليكم"، وبقيت هذه الكلمة منتشرة في وسط السكان[5].

وبناحية عنابة يشير الضابط سالم جيليانو إلى أنه وبعد فراره من جيش الاحتلال الفرنسي ومشاركته في تنفيذ كمين محكم، تم استدعاؤه من طرف عمار العسكري، وتوظيفه كنائب لقائد فوج (حمدي حامد)، وهو ما يوضح سرعة تدرج هذه العناصر الفارة من الجيش الفرنسي وتحوز على خبرة وكفاءة عسكرية[6].

وبالولاية الخامسة أيضا عملت قيادتها على توظيف واستدعاء الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي أملا في استغلال خبرتهم وكفاءتهم العسكرية، وهنا يشير محمد لمقامي إلى أن بومدين قام باستدعاء ملازمان أولان أحدهما من المنطقة السادسة إسمه (لزرق بلقدومي) والآخر من المنطقة السابعة اسمه (الزوبير

---

[1] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 123.

[2] . النائب المكلف بالشؤون العسكرية تتمثل مهامه في تسليح الجيش، ولباسه وأكله، وكذلك الأدوية، والاعداد والتخطيط للعمليات العسكرية والتنسيق مع رئيس الولاية. ينظر: ابراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992، ص 149.

[3] . ابراهيم العسكري: المصدر السابق، ص 146.

[4] . عمر تابليت: المصدر السابق، ص ص 268-270.

[5] . جودي لخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص 150.

[6] . عمر تابليت: المصدر السابق، ص ص 54، 56.

حمايدية الطاهر) وكلاهما شارك في حروب الهند الصينية ومعركة ديان بيانفو، فر الأول مع فوج مركز راس العصفور سنة 1956، والثاني فر من مركز الصبابنة برفقة 57 من رفاقه من ذات السنة، ويقول محمد لمقامي أن هذا الاستدعاء لهذه العناصر جاء لتدعيم التكوين والتأطير بالولاية[1].

كما تطرق سالم جيليانو إلى بعض المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وخص هنا مجنّدي الخدمة العسكرية، ويشير أنه أيضا أسندت لهم وظائف قيادية ومسؤوليات مهمة في صفوف جيش التحرير الوطني، ونشير هنا إلى عدد منهم:

. عمار العسكري: انخرط في سلاح البحرية، انضم إلى صفوف الثورة، وكلف بالعمل الفدائي بعنابة، تولى ناحية القالة، وبعد تشكيل القاعدة الشرقية أصبح قائد منطقة ثم قائد القاعدة الشرقية[2].

. **شويشي العيساني:** من مواليد قصر الزيتونة، التحق بصفوف الثورة سنة 1955، ذو خبرة عسكرية اكتسبها أثناء تجنّده في الجيش الفرنسي قبل اندلاع الثورة، تقلد العديد من المسؤوليات في القاعدة الشرقية ومنها: مسؤول فوج، ثم فرقة ثم كتيبة ثم مسؤول فيلق، ثم نائب لعواشرية محمد[3].

. **بونوالة جيلالي:** من عرش أولاد ذياب، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي، التحق بصفوف الثورة سنة 1955، وهو في إجازة، ولاّه بعدها عمارة بوقلاز[4] مسؤول القسمة الثالثة للناحية الأولى ثم انتقل إلى مقر القيادة بجندوبة[5].

. **رساع مازوز:** من بني ورجين إحدى فروع قبيلة هوارة، تجند قبل اندلاع الثورة التحريرية، وبعد تسريحه التحق مباشرة بالثورة، عام 1955، وعين مسؤولا سياسيا على ناحية تمتد من عين الكرمة إلى أم الطبول، كما عمل على تكوين اللجان الشعبية وجمع الأموال[6].

. الطيب لاندوشين: كلمة لاندوشين تعني باللغة العربية: الهند الصينية، وسمي بذلك لأنه شارك في حرب الهند الصينية عندما كان في الجيش الفرنسي، أوكلت إليه قيادة الثورة مهمة قيادة فوج، يقول عنه عثمان سعدي: أنه يملك خبرة عسكرية كبيرة ومتدرب على حرب العصابات، قاد معركة بورملي شهر أوت

---

[1] . محمد لمقامي: المصدر السابق، ص 175.

[2] . عمر تابليت: المصدر السابق، ص 272.

[3] . المصدر نفسه، ص 261.

[4] . عمارة بوقلاز: 1928-1995: عمار العسكري المدعو بوقلاز، قائد للقاعدة الشرقية، عضو المجلس الوطني لثورة أوت 1957، عضو لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري، تعرض لعقاب وتم نفه أو ابعاده إلى العراق، وتنزيل رتبته. ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 96.

[5] . عمر تابليت: المصدر السابق، ص 262.

[6] . المصدر نفسه، ص 264.

1955، " بفضل توجيهات الطيب لاندوشين غنمنا المعركة وغنمنا أسلحة وذخيرة من الجيش الفرنسي، 60 بندقية، 100 قنبلة يدوية، بالإضافة إلى خناجر وحربات..."[1].

وحسب عبد الرزاق بوحارة فإن فئة من هؤلاء المجنّدون وخاصة أصحاب الرتب الصغرى تحرروا بشكل جيد من القيود التي تبقى مرتبطة في ذهنهم تجاه الجيش الفرنسي، ويقول: " لقد قدموا مساهمة كبيرة في مجال التكوين العملي للمجاهدين وتطوير التقنيات القتالية لجيش التحرير الوطني"، لذلك تم إدماجهم في صفوف الثورة بسرعة، وهكذا أسندت مسؤوليات هامة إلى الجنود سواء كانوا يؤدون الخدمة العسكرية أو كانوا عاملين أو ضباط صف فارين "، هذا ويشير أن البعض منهم تم إدماجهم في هياكل جبهة التحرير الوطني، والفئة الغالبة تم توجيههم إلى جيش التحرير الوطني[2].

ـ تأثير المجنّدين الجزائريين في أوساط الشباب الجزائري والمجتمع:

في تقرير صادر عن شرطة مستغانم بتاريخ: 28 نوفمبر 1955 بخصوص تصرفات من طرف عسكريين جزائريين ضد الدولة الفرنسية يقول أن العسكري محمد صادوق 37 سنة رقيب (caporal) بوهران قام يخاطب جموع المصلّين بمسجد وهران الكبير بالعبارات التالية: (que dieu protège les Musulmans pour qui il commandent et bas les français) الله يحمي المسلمين ويهديهم، ويسقط الفرنسيون) بعدها قام المفتي باستدعاء المعني بالأمر وتم فتح تحقيق بحضور الشهود، يضيف التقرير أن هذه الحادثة خلقت مشاعر جياشة وعميقة لدى عامة الجزائريين بالمنطقة، وعبّروا عن استهجانهم وعدم رضاهم بالحكم الصادر ضد هذا العسكري[3].

ذكرت إحدى التقارير الصادرة عن مصالح الدرك لمعسكر أن مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 16-18 تجمعوا بتاريخ: 24 فيفري 1956 على الساعة الثامنة ليلا بمدينة مازونة، وهم يؤدون استعراضات عسكرية (ordre serré et défilé) في شوارع المدينة حاملين أسلحة هي عبارة عن لعب للأطفال (pistolet et carabine)، وما ركز عليه التقرير هنا أن هؤلاء الشباب تم تدريبهم من طرف المدعو المغاربي أحمد بن الجيلالي، وهو مجنّد سابق أعيد استدعاؤه للخدمة العسكرية بتاريخ: 20 أكتوبر 1955 ولكنه رفض الالتحاق بوحدته العسكرية، ويضيف التقرير أن هذه المجموعة من الشباب المدربة يسميهم السكان المحليون مجاهدو المستقبل، وقد أُعجب السكان بهذه الاستعراضات[4].

[1] . عثمان سعدي: مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 50 -51.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 261.

[3] - **A.N.O.M**: 92 5Q 44 Commissariat central, rapports.

[4] - **A.N.O.M: Oran 92 561b** gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports janvier –février 1956.

الملاحظ هنا من خلال ما ورد في التقرير أن هذا المجنّد السابق استطاع بخبرته العسكرية تحقيق ثلاث أهداف مهمة؛ يتمثل الأول في تدريب مجموعة من الشباب على حمل السلاح وأداء بعض الاستعراضات العسكرية مثل ما تفعله الجيوش النظامية، والهدف الثاني هو ايقاظ الحس الثوري أو العسكري في أوساط الشباب الجزائري وبالتالي سيكونون أرضية خصبة في حال تم تجنيدهم لصالح الثورة، والثالث هو بعث بعض من الثقة والأمل في الشعب الجزائري على أن هؤلاء الشباب يمكن أن يكونوا مجاهدي المستقبل لصالح القضية الوطنية.

2. 2 ـ المساهمة في التكوين والعمل العسكري:

تكوين فرق الكوموندو واستغلال خبرة المجنّدين:

وهنا يشير بوعلام بن حمودة أن حاجة الثورة منذ بدايتها إلى مؤطرين ذوي خبرة قادرين على تحمل أعباء العمل المسلح والمعارك هو ما دعاها إلى تنسيق الجهود مع مجندين جزائريين في الجيش الفرنسي لتنظيم عمليات فرارهم وبعدها الاستفادة من خبرتهم العسكرية في التكوين والتأطير[1].

كوموندو علي خوجة: وهي فرقة من المغاوير عرفت باسم كوموندو علي خوجة تابعة للولاية الرابعة أنشأها علي خوجة بعد فراره من الجيش الفرنسي، تتألف من 110 جندي، من أفضل المقاتلين، كلفت هذه الفرقة بمهام خطيرة جدا، وحققت أعمال عسكرية مهمة ساهمت بشكل مباشر في التأثير على الجيش الفرنسي من جهة وتسريع العمل العسكري الثوري بالمنطقة، استشهد علي خوجة بتاريخ: 11 أكتوبر 1956، بالقرب من برج الكيفان[2].

وبذات الولاية يشير المجاهد ابن العربي بوطبل أن فيه الكثير من المجنّدين الجزائريين سبق لهم وأن تجندوا في الجيش الفرنسي وشاركوا في حروب الهند الصينية، ولهم خبرة طويلة في استعمال الاسلحة الثقيلة، وبعد عودتهم إلى الجزائر انضموا إلى صفوف جيش التحرير الوطني، وانضم العديد منهم إلى فرق الكوموندو التي تم تشكيلها مع مرور الوقت، وهنا يصف مشاركتهم في إحدى المعارك بالرمكة بالشلف، أثناء إقدام الجيش الفرنسي على قصف تلك المناطق بأسلحة ثقيلة خلال شهر أفريل 1958، وهنا حدثت المواجهة مع فرق من جيش التحرير بالمنطقة مشكلة من الكوموندوس وفرق الصاعقة التابعة للملازم سي العيد قائد الناحية ونائب سي محمد بونعامة، وهنا يقول ابن العربي بوطبل:" حيث سبقتهم فرقة الصاعقة بالمنطقة، وأطلقت عليهم النيران من مدافعها الرشاشة والتي كانت تحدث ذعرا كبيرا في نفوس عساكر العدو خصوصا وأنها كانت بين أيدي جنود سبق لهم وأن خاضوا معارك طاحنة في حرب الهند

[1] . بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 223.

[2] . عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 339.

الصينية..."[1]. وبالتالي استفادت قيادة الثورة من خبرة هذه العناصر في زيادة فاعلية ونشاط ومردود وحدات جيش التحرير الوطني بهذه المنطقة.

ـ مغاوير علي قيطون: وهو أيضا فار من الجيش الفرنسي، هذه الفرقة تابعة للولاية الخامسة، كان هذا الكوموندو يجوب مناطق من المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة، عمي موسى، واد رهيو، غليزان خلال سنتي 1956-1959، استشهد علي قيطون قائد الكوموندو خلال إحدى المعارك سنة 1959 [2].

وفي هذا المنحى أيضا ننقل هنا شهادة المجاهد عبد القادر ماجن لمجلة أول نوفمبر، إذ يشير أن قيادة ناحية سطيف ارتأت من تأسيس فرق من الكوموندو لتحقيق النتائج التالية: ففي الجانب السياسي: إعادة ربط الشعب بالثورة، وإعادة بعث الخلايا التنظيمية، وإعادة بعث الثقة في نفوس الجزائريين في ثورتهم. وفي الجانب العسكري: أن فرق الكوموندو سوف تتكون من عناصر مدربة وذات كفاءة عالية بإمكانها تنفيذ عمليات وتحقيق أهداف استراتيجية وإحداث خسائر فادحة في صفوف جيش العدو. وبالنسبة لتشكيلة فرقة الكوموندو بالولاية الأولى الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، فقد وقع الاختيار على سبعة مجاهدين لهم خبرة في القتال وأغلبهم شارك في حروب الهند الصينية، وهم عبد المجيد بورزق، عمار بحار، العيد عيواج، العيد الضحوي، الحسين قمور، السعيد أبعايدير، داودي أعبيزر، هذا الفوج تحت إمرة قيادة الناحية، وقاد العديد من العمليات العسكرية منها: الهجوم على مزرعة المعمر بلار بتاريخ: 17 مارس 1957، الهجوم على مزرعة المعمر بير حداد بعين ولمان بتاريخ: 26 ماي 1957، وحقق نتائج مهمة جدا[3]. وهو ما يوضح المشاركة الفعالة لهذه العناصر المجنّدة في تدعيم وتحسين المستوى القتالي والعملياتي لوحدات جيش التحرير الوطني.

وخلال حديثه عن تكوين فوج الصدمات (Groupe de Choc) يقول الضابط سالم جيليانو: "وقد تم اختيارهم من العناصر الفارة من الجيش الفرنسي، والذين يحوزون على تدريب عالي، ويحملون اسلحة حديثة" وكان هذا خلال سنة 1956 [4].

ـ التكوين في سلاح الإشارة: وهنا يوضح محمد عباس أن قيادة الثورة استعانت بالمنخرطين ومجنّدي الخدمة العسكرية في التأسيس لهذا السلاح، على اعتبار أن تطورت الحرب في الجزائر فرضت اللّجوء إلى مختلف تخصصات هذا السلاح لمواجهة الحملة الدعائية والاعلامية للعدو.

---

[1] . ابن العربي عبد القادر بوطبل: صراع مع الأقدار والليالي، مذكرات مجاهد من غرب الجزائر، دار الأمة، الزائر، 2013، ص ص 56-57.

[2] . عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 339.

[3] . عبد القادر ماجن: المرجع السابق، ص ص 40-41.

[4] . تابليت عمر: المصدر السابق، ص 57.

وبما أن الثورة لا تمتلك خبرة في هذا الميدان كان لابد أن تستعين بشاب مجنّد في الجيش الفرنسي متخصص في سلاح الإشارة، وهنا لابد من الإشارة إلى بعض المجنّدين الذين كانت لهم مساهمة فعالة في التأسيس الأولي لهذا النوع من السلاح:

- السنوسي صدار: شاب جزائري أدى خدمته العسكرية في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي في تخصص سلاح الاشارة، واستقر بوهران، انضم إلى صفوف الثورة في ربيع 1956، بالناحية الثانية للمنطقة الخامسة، وتم استدعاؤه من طرف عبد الحفيظ بالصوف الذي كلفه بمهمة التنقل إلى المغرب لمعاينة بعض الأجهزة هناك، وبعدها وانطلاقا من خبرته اقترح على القيادة في المنطقة شراء بعض الأجهزة ثم أدخل عليها بعض التعديلات[1].

كما عملت قيادة المنطقة على تدعيم هذا السلاح بمجنّدين جزائريين فارين من صفوف جيش الاحتلال الفرنسي ومنهم بومدين ذيب، بوعلام دكار، هذه الجهود كللت بتأسيس مدرسة الاشارة بضواحي وجدة وذلك بتاريخ: 08 أوت 1956، ومن النتائج المحققة على إثر ذلك:

شروع ضابط الصف الفار من الجيش الفرنسي بومدين ذيب في التنصت على اتصالات الدرك الفرنسي خاصة، ويقدم حصيلة نشاطه في تقارير لعبد الحفيظ بوالصوف كل مساء.

وبتعليمات من بوالصوف تعززت قدرات المدرسة بانضمام عمر الثليجي وهو ملازم في جيش الاحتلال الفرنسي تخصص سلاح الاشارة، والذي قدم هو كذلك مساهمة كبيرة في تكوين وتشغيل الشبكات الأولى وتدريب العاملين عليها[2].

هذه المجهودات في مختلف مناطق الوطن من مساهمات فعالة من طرف الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي والملتحقين بصفوف الثورة يثمنها عبد الرزاق بوحارة بقوله:" لقد قدموا مساهمة كبيرة في مجال التكوين العسكري العملي للمجاهدين وتطوير التقنيات القتالية لجيش التحرير الوطني". ويضيف بأنهم تحرروا بشكل جيدا من كل القيود التي تبقي مرتبطة في أذهانهم تجاه الجيش الفرنسي. وحسبه فقد جاء هذا بعد تفطن قيادة الثورة إلى الخبرة الكبيرة التي يحوزها المجنّد في الجيش الفرنسي، لذلك تم إدماج الفارين منهم في صفوف الثورة بسرعة، وهكذا أُسندت لهم مسؤوليات هامة سواء من فئة المنخرطين أو من فئة مجنّدي الخدمة العسكرية[3].

[1] . محمد عباس: دوغول ... والجزائر (أحداث- قضايا - شهادات)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص ص 104-106.

[2] . المرجع نفسه، ص ص 104-106.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 261.

3 ـ نشاط الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج لصالح القضية الوطنية:

تعتبر حركة الضباط الجزائريين منذ نهاية سنة 1956 في الخارج من أبرز مظاهر التحول في مواقف المجندين الجزائريين وبالخصوص الضباط وضباط الصف منهم، بحيث عبروا من خلالها عن العديد من مواقف التنديد اتجاه الجيش الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، ناهيك عن مواقفهم الايجابية اتجاه القضية الجزائرية، وهو ما اعتبرته القيادة الفرنسية خطوة خطيرة وجريئة في نفس الوقت في مسار الضباط الجزائريين. فما مضمون هذه الحركة؟ وما نتائجها؟.

3. 1 . حركة الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج وصداها:

ننقل هنا بداية شهادة عبد القادر رحماني حول الوضعية النفسية للضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي وما حملته من أهمية في رسم ومواقفهم تجاه الجيش الفرنسي من جهة وقضية بلادهم وشعبهم من جهة ثانية، فيشير إلى أن الوضعية التي كان عليها الضباط المسلمون الجزائريون تميزها حالة تأنيب الضمير التي تمزقهم في هذا الوقت من نهاية سنة 1956، وهي السنة التي بدأ فيها البعض منهم يبرز مواقفه علانية من خلال التدخلات لدى الحكومة الفرنسية ومساعي تدريجية داخلية، وعقد اتصالات مع الشخصيات السياسية المؤثرة ومقالات صحفية، وهو ما يعتبر بداية لنشاط منظّم ومدبّر[1]. ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة تحدث الملازم عبد القادر رحماني عن معطيات كثيرة شكلت بالنسبة له خلفية أو منطلق لحركة الضباط الجزائريين منذ نهاية سنة 1956 ونوجزها هنا على شكل نقاط متسلسلة:

ـ وضعية الضباط المسلمين الجزائريين قبل الثورة:

لقد تحدث عبد القادر رحماني في كتابه عن وضعية الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي وحتى منهم من دخل المدارس العسكرية الفرنسية لم يستطيعوا أو لم يشفع لهم هذا المستوى وهذا التكوين من تحسين وضعيتهم والخروج من وضعية أو صفة الضابط الأهلي، وهنا يذكر حادثة دخوله عند مقتصد أين تلقى أحد الضباط الفرنسيين راتبه أمام مرأى من عبد القادر رحماني وهو في نفس رتبته، في حين يتلقى الضابط الجزائري أجرة أقل، وعندما احتج رحماني أجابه المقتصد: " لا تنسى بأنك جزائري وهو فرنسي" يقول رحماني أن هذه الإجابة كانت صدمة كبيرة بالنسبة لي، عندها أدركت حقيقة وضعنا كجزائريين.

كما استنكر حرمان الجزائريين من التجنّد والانخراط في المدارس العسكرية الكبرى بأعداد معقولة ومقبولة كمدرسة سانسير (Saint-Cyr)، نافال (Navale)، والأسلحة والتخصصيات التقنية والهندسية

[1] - Abd Elkader Rahmani: op.cit, p.10

والطيران ... بحجة عدم قدرة المسلمين الجزائريين على التعامل مع التقنيات وهذا النوع من التخصصات والأسلحة، زيادة على التزمُّت الذي واصله الجيش الفرنسي بخصوص ترقية الضباط الجزائريين إذ نادرا ما يصل الجزائري إلى رتبة نقيب، وبالتالي عقبات كثيرة في هذا الجانب في حين يترقى الملازم الفرنسي إلى ملازم أول تلقائيا بعد سنتين من الخدمة، كما لا يمكن للجزائري أن يكون رئيسا أو قائد لعسكريين فرنسيين، منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي يمكن القول بأن الضباط الجزائريين استخلصوا بعض الدروس من تجربة عسكريين قدماء وحتى من تجاربهم هم منذ الحرب خلال الحرب العالمية الثانية بحيث لم تثمن جهودهم ولم تعترف بها السلطات الفرنسية برغم التضحيات والدماء التي استنزفت من المجنّدين الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي[1].

كما يقول أن أحداث الهند الصينية سمحت للضباط الآسيويين بالتقدم واحراز عدد من الامتيازات والرتب، بترقيتهم إلى رتبة ملازم بعد عام من التكوين في مدرسة سيمر، ورتبة ملازم أول بعد أشهر أخرى، ويقول بأن الضباط الجزائريين أسروا في أنفسهم " انتظروا حتى نقوم نحن بثورة مثلهم عندها نتحصل على حقوقنا"[2].

يشير عبد القادر رحماني أنه خلال سنة 1950 تم إجبار كل الضباط الجزائريين المتخرجون من المدارس العسكرية أن يجتازوا اختبارا لتثبيتهم في رتبهم التي حصلوها، وهو ما اعتبره اجحافا، وعقبات مقصودة " لعرقة وايقاف هذا الجيل الجديد من الضباط الجزائريين ". وخلال عهد وزير الدفاع ايدموند ميشلي (Edmonde Michelet) وتدخلات الحاكم العام ايف شاتينيو (Yve Chataigneau) استطاع بعض الملازمين الأوائل ثلاثة أو أربعة تحصيل ترقية إلى رتبة نقيب.

تساءل رحماني كما تساءلت العديد من الأوساط" لماذا لا نجد رتبة جنرال جزائري في الجيش الفرنسي منذ بداية الاحتلال.؟[3].

ويقول أيضا:" بنظرة خاطفة إلى التقارير والطلبات التي قدمناها والقوانين الفرنسية والتعليمات تدرك حقيقة أنك ضابط جزائري بل مواطن جزائري". " لقد اخترنا مهنة السلاح بالمثالية... واجهنا العديد من العقبات ... نستطيع أن نغادر الجيش ... لكن تركها يعني التهرب من مسؤولياتنا تجاه فرنسا وتجاه

[1] - Abd Elkader Rahmani: op.cit, p.18-19.
[2] - ibid, p.18-19.
[3] - ibid, p.p.19-20.

بلدنا". لقد حاولنا من خلال تواجدنا في الجيش الفرنسي أن نقدم صورة جيدة عن الجزائري، وكان في مقدور فرنسا والفرنسيين تقدير ذلك ولكنهم اقصونا وهمشونا"[1].

القمع الوحشي والسياسة الفرنسية في الجزائر:

" القمع الوحشي لفرنسا في مناطق سطيف وخراطة، قسنطينة سنة 1945 أدخلنا في حالة ذهول" ، " ثقة الجزائريين في فرنسا انقطعت منذ سنة 1945 نتيجة التقتيل والدمار الذي طال الأطفال والنساء، الحيوانات، المزارع ... كانت مجزرة حقيقية ".

يقول أيضا:" أن الضباط الأهالي كان لابد لهم من التفاعل جراء هذه الأحداث، أحد الضباط بخراطة لم يتقبل المشاركة في هذا القمع، ولم ينفِّذ أوامر قادته، وبعدها انتحر وترك رسالة لقادته".

" خلال هذه المرحلة عاد المجنّدون الجزائريون إلى قراهم فلم يجدوا شيئا لا نساؤهم ولا أولادهم ولا ممتلكاتهم الأمر الذي خلق لهم صدمة كبيرة"[2].

ـ يقول أيضا: " منذ سنتي 1952-1953 لم نتوقف عن تحذير السلطات الفرنسية ونحثها على انتهاج سياسة العدل وإحلال الثقة وإجراء إصلاحات دون انتظار أن تسيل الدماء مرة ثانية"[3].

وفي المقابل هناك عدة أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة أدت إلى استفاقتهم وتحرك الشعور الوطني بعد انطلاق الثورة الجزائرية 1954-1956:

وهنا يرى خالد نزار أنه "لا يمكن مقارنة الجزائريين الملتحقين بالجيش الفرنسي خلال حرب التحرير بعشرات آلاف المسلمين الذين خدموا ذلك الجيش قبل عام 1954" ويضيف: "أن القطيعة التي حدثت عام 1954 أوجدت الفرصة الملائمة للالتحاق بجيش التحرير لكل من يشعر بأعماق نفسه بالإذلال الذي يتسبب فيه النظام الغاشم والذي لا يمكن إزالته سوى بالنضال المسلح"[4].

ـ ويقول الملازم رحماني أن الضباط الجزائريين في بداية الثورة الجزائرية كانوا يثقون في الحكومة الفرنسية و " وبرنامج غي مولي شجعنا على ذلك ... يوم 06 فيفري كان يوم حزن لكل الجزائريين، ... الحكومة الفرنسية لم تكن تعلم أنها في هذا اليوم فقدت ثقة كل الجزائريين، وفي الجزائر يبدو أن فرنسا

[1] - Abd Elkader Rahmani: op.cit, p.22 -23.
[2] - ibid, p.23-25.
[3] - ibid, p. 27.
[4] . خالد نزار: الجزائر 1954- 1962، المصدر السابق، ص 40.

خلقت ديان بيان فو نفسي، وهي بهذا لا تعلم أنها قدمت هدية للثورة الجزائرية. هزيمة عسكرية صنعتها السياسة"[1].

كما يجمل عبد الرزاق بوحارة عدد من العوامل بشكلها العام:

. التقدم الذي أحرزته القضية الجزائرية في جانبها السياسي والعسكري.

. بداية تبلور القضية الجزائرية في الأوساط الفرنسية (الرأي العام الفرنسي).

ـ سمعة الثورة الجزائرية ورواج أخبارها دوليا.

ـ عمليات التقتيل الجماعي والجرائم الفرنسية في الجزائر.

ـ الاتصالات الأولى بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني.

ـ المعارك الكبرى التي خاضها جيش التحرير الوطني خلال تلك المرحلة والتي ذاع صيتها داخل وخارج الجزائر، بالإضافة إلى النجاحات المحققة ضد الجيش الفرنسي عموما[2].

وهنا يضيف عبد القادر رحماني " أصبحت العديد من الأخبار المفزعة من الجزائر تصل إلى مسامع المجنّدين الجزائريين: قتل، تعذيب، لا عدل، لا مساواة، توقيفات، تفتيش ..." " خيم علينا صمت رهيب، كل منا يفكر في عائلته وقبيلته في خضم هذه المأساة [3].

ـ كما يضيف أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة لم تستطع إيجاد حل للمشكل للقضية الجزائرية التي بقيت مستعصية عليها[4]. وهو ما يؤكد عليه عبد الرزاق بوحارة من أن مشاريع التهدئة الفرنسية[5] في الجزائر لم

---

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit,p. 27.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 173.

[3] - Abdelkader Rahmani: op.cit,p.36.

[4] - ibid, p.79.

[5] . منها أيضا الإصلاحات التي بادر بها الحاكم العام بالجزائر جاك سوستال والتي تضمنت النقاط التالية الهدف منها هو تحقيق التهدئة وابعاد الشعب الجزائري عن تأثير قيادة الثورة: ـ تقسيم إداري جديد يتمثل في انشاء عمالات ودوائر جديدة. ـ عصرنة الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض. ـ الغاء البلديات المختلطة قصد ايجاد الانسجام الاداري. ـ توسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق مناصب الشغل. ـ فصل الدين الاسلامي عن الادارة الفرنسية. ـ تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية. ـ محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية. ـ تمكين المسلمين من شغل الوظائف العمومية. ـ مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية. **ينظر:** عبد القادر خليفي: موقع الجماهير الجزائرية في استراتيجية فرنسا لمواجهة الثورة التحريرية، المجلة التاريخية الجزائرية. ع: 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2017، ص 250.

توّت أكلها ولم تطرح حلولا واقعية أو جذرية للقضية الجزائرية ومنها ثلاثية غي مولي: توقيف القتال، الانتخابات، المحادثات[1].

ـ تحقيق تونس والمغرب لاستقلالهما الداخلي ولم تبق إلا الجزائر في طريق تحقيق استقلالها[2].

وهي عوامل يفصِّل فيها عبد القادر رحماني على النحو التالي:

ـ يشير رحماني أنه تفاعل مع عدد من الوقائع منذ بداية الثورة، ويذكر منها: حادثة اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمس 22 أكتوبر 1956 ، اجتماع تونس، التعذيب، القمع الممارس في الجزائر، الوعود الكاذبة، وهي وقائع يقول أنها أصبحت تفقدنا الثقة أكثر فأكثر في الدولة الفرنسية، ويشير أنه وعدد من رفاقه بدؤوا منذ هذه المرحلة يميزون بين مصالح فرنسا ومصالح بلدهم الجزائر. وهنا بدأت تراودهم العديد من التساؤلات منها: " كيف سنقاوم نداء الواجب الذي بدأ يضغط علينا؟ " . لقد وضعت بلادنا في الدم والقمع هل من واجبنا التزام الصمت أمام هذه المأساة؟ وما هو الدور الذي سنلعبه نحن؟[3].

كما أنه بعد أحداث الاعتداء على مصر وجد زملاءه الضباط الجزائريين في مأساة نفسية حقيقية حين وجدوا أنفسهم تحت قيادة ضباط الصف الفرنسيين.

يبدو أن هذا العمل تولّد مع الفئة الجديدة التي انخرطت في جيش الاحتلال الفرنسي؛ وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات الفرنسية وأرجعت ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي لدى هذه الفئة من الضباط الجزائريين الذين مكنهم مستواهم من قراءة المشهد العسكري والسياسي في الجزائر بنظرة مغايرة مقارنة بالمنخرطين الجزائريين منذ مدة طويلة قبل اندلاع الثورة التحريرية والذين غلبت عليهم الأمية من جهة وارتباطهم الوثيق بتوطيد مسيرتهم العسكرية من جهة ثانية. كما استطاع هذا الجيل الجديد تجاوز حاجز التواصل مع نظرائهم من العسكريين الفرنسيين الأمر الذي ساهم في تنوّع مصادر المعلومة الموجهة إليهم بالإضافة إلى دعاية المكتب الخامس ودعاية جبهة التحرير الوطني وهو الأمر الذي مكنهم أيضا من تحديد مواقعهم تجاه العديد من القضايا[4].

بالإضافة إلى توصل الضباط المسلمين الجزائريين بعد العديد من التجارب والتراكمات عبر السنين أن وضعيتهم في الجيش الفرنسي طرأ عليها العديد من التغييرات الشكلية وظاهريا فقط مست عدد من

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 173.

[2] . المصدر نفسه، ص 173.

[3] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.33.

[4] - Giraud Amandine: op.cit, p.113.

التسميات منها: الضباط من السكان الأصليين، الضباط المسلمون الأهالي، الضباط المسلمون الفرنسيون، ولكن المصير بقي كما هو. وهو ما حدا بالضابط عبد القادر رحماني إلى طرح التساؤل خاصة بعد إعادة التسمية من طرف روبير لاكوسط: كيف؟ نحن لا نعلم شيئا بعد 125 سنة من التضحيات والخدمة في الجيش الفرنسي[1]. هذه التصريحات أو التساؤلات توضح حالة الغموض التي أصبح يحياها الضباط الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال هذه المرحلة من عمر الثورة والتي أسماها ذات الضابط "بزمن الإزدراء".

ويضيف محمد زرقيني عامل أخر مهم وهو ترحيل العديد من الوحدات الجزائرية إلى ألمانيا وفرنسا والظروف التي أصبحوا يعملون فيها من تعب نفسي وبدني ويقول: وهي الاجراءات والظروف التي جعلت هؤلاء العسكريين الجزائريين يعيدون التفكير في مصيرهم داخل الجيش الفرنسي "ابتداء من هذه الفترة بدأت التفكير بالتوجه نحو الثورة". وتزامن هذا حسب زرقيني مع تواجد ضباط جزائريين آخرين في ألمانيا وفرنسا على نفس النهج، ويضيف بأنه من هذه المرحلة أصبح يشارك في التّظاهرات الرياضية وهو ما مكّنه من التّعرف على كامل تراب الإقليم الفرنسي، وهو ما ساعده أيضا على ربط اتصالات مكثّفة مع ضباط جزائريين آخرين يحملون نفس الأفكار والتّوجهات، ومعرفته للعديد منهم سابقا الأمر الذي سهل عليه الاندماج في هذا المسعى لخدمة القضية الجزائرية، منهم: العقيد جبايلي، خليفة، وزملاء مدرسة بوسعادة: بن عبد المومن، شابو، هوفمان، بوتلة، حسان سماتي، مقراني[2].

يقول زرقيني أن هذه المجموعة تحدوها الإرادة لفعل شيء ما لصالح البلد، وأن تقف جنبا إلى جنب مع الشعب الجزائري، وكذا تماشيا مع الرأي العام العالمي المتعاطف مع القضية الجزائرية. الملاحظ كذلك أن زرقيني أفرد عاملا مهما كان له الأثر على الضباط الجزائريين وشكل منعرجا حاسما في تحديد مواقفهم وهو إقدام ومباشرة السلطات الفرنسية إقرار إجراءات سياسية وخاصة منها العسكرية للقضاء على الثورة في الجزائر كتصويت المجلس الوطني الفرنسي على قرار إرسال الدعم الاحتياطي العام المقدر بحوالي: 500000 إلى الجزائر، يقول زرقيني: "لأول مرة قرر هؤلاء الضباط أبطال الحرب العالمية الثانية وحرب الهند الصينية قرروا التنديد بالسياسة الفرنسية المنتهجة ضد الشعب الجزائري، والجرائم الخطيرة المرتكبة في الجزائر، وكذا المعارك التي تجري في الجزائر[3].

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.09.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 76.

[3] . المصدر نفسه، ص 76.

ويبدو أن البداية الأولى لحركة الضباط الجزائريين بدأت بمبادرة فردية من عبد القادر رحماني الذي نقل تخوفاته إلى أوساط قيادة الدفاع الوطني واقترح عليهم إقامة مؤتمرات إعلامية للضباط والإطارات[1]، للتعريف بالوجه الحقيقي لشمال إفريقيا واجتناب نموذج الهند الصينية وطرح قضايا المغرب وتونس والجزائر وإعادة قراءة هذه المشاهد من جديد ورسم مستقبل مشرق فرنسي ـ مغاربي[2].

ـ يشير رحماني إلى أن حركتهم ظهرت إلى التّجسيد منذ ديسمبر 1956 بقرارهم لفت انتباه رئيس الجمهورية الفرنسية إلى مواقفهم وإعادة النظر في القضية الجزائرية وما تعيشه من مأساة. يتساءل هنا: كيف ؟ ما هي الوسيلة؟ طبعا الكتابة، وهنا ذكر رحماني: "كنا 52 ضابطا قررنا مراسلة السلطات العليا[3].

ولعل الرسالة التي وجهها الضباط الجزائريون إلى الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty)[4] بتاريخ: فيفري 1957 لتترجم وتوضّح بصفة جلية الحالة النفسية التي أصبح عليها هؤلاء الضباط[5]. (أنظر الملحق رقم: 14). وعن هذه الرسالة[6] يشير خالد نزار أنها كانت من توقيع 56 ضابط جزائري حرّرها الملازم الأول رحماني عبد القادر؛ من بين نقاط مضمونها المطالبة من الرئيس الفرنسي روني كوتي إعفاءهم من مقاتلة إخوانهم الجزائريين، لكن الرئيس الفرنسي لم يرد على هذه الرسالة[7]. إلا أن رحماني يذكر أنها من توقيع 52 ضابط جزائري، وتم إطلاع العديد من الشخصيات الفرنسية على محتواها[8].

---

[1] - ويقول: " لقد طالبت بتطبيق هذا الأمر أو نقله ضمن صفوف الفيلق أو الفصيلة التي أشرف عليها استغلالا لتجربتي التعليمية المزدوجة الجزائرية الفرنسية" أردت من خلال هذه المؤتمرات أن أوضح عادات وتقاليد ودين بلدي الجزائر، وأن هذا الاختلاف سيحترم من كل الأطراف". **ينظـر**: Abdelkader Rahmani: op.cit, p. 31.

[2] - Abd Elkader Rahmani: op.cit, p.29.

[3] - ibid, p.34- 36.

[4] . **روني كوني**: هو الرئيس الثاني للجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1958) من مواليد مدينة هافر بتاريخ: 20 مارس 1882، حاصل على شهادة الليسانس والحقوق والفلسفة، شغل منصب مستشار عن مدينة هافر منذ 1946، ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية الرابعة منذ 1954. **ينظـر**:

. François Malye, Benjamin Storat: François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Edition SEDIA, ALGER, 2000, p.200.

[5] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 170، 173.

[6] . يقول رحماني أن حركتهم كضباط انطلقت من رسالة تعبر عن وعينا بالقضية الجزائرية وتحمل انذار للسلطات العليا الفرنسية، ولكنها تحولت فيما بعد إلى مبادرة لخلق جسر تواصل بين الحكومة الفرنسية والجزائر. **ينظـر**:

Abdelkader Rahmani: op.cit, p.61

[7] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار... المصدر السابق، ص 26.

[8] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.36.

يشير رحماني أن العديد من الأوساط الفرنسية حاولت التقليل من أهمية هذه الرسالة، فقال بعضهم أنها لا تمثل كل الضباط الجزائريين بل تمثل الضابط عبد القادر رحماني لوحده، وقال أحد النواب الفرنسيين في المجلس الفرنسي قد تكون هذه الرسالة مكتوبة من طرف بن بلة، أو من طرف أعضاء الحزب الشيوعي. يقول رحماني منذ عدة أشهر والضباط الجزائريون في أزمة نفسية خانقة [1].

ومن خلال كتاب رحماني عبد القادر (l'Affaire des Officiers Algériens) يمكن تتبع حركة الضباط الجزائريين واتصالاتهم بالعديدة بالشخصيات الفرنسية على النحو التالي:

بداية يقول رحماني:" لم تكن اتصالاتنا بالشخصيات الفرنسية حتى يتبنوا طرحنا ولكن حتى نشرح بكيفية سهلة مواقفنا للرأي العام والهدف من حركتنا هذه كضباط جزائريين". وهو ما أتي بثماره بحيث أن الرأي العام الفرنسي قدّر هذه المبادرة منا واعتبروها نضالا شريفا يتماشى مع مبادئ الديموقراطية، وقالوا " كان بإمكان هؤلاء الضباط أن ينشطوا في السر ويهددوا أمن فرنسا ولكنهم فضلوا الطريقة السلمية والديموقراطية".

وعليه ذكر رحماني الجهات والشخصيات التي طلبوا منها مواعيد لشرح مطالبهم ومنهم: أنطوان بيناي(Antoine Pinay) رئيس سابق للمجلس، ثلاث طلبات لقاء لم تنجح ونجحت واحدة أخرى ، روني بلوفون (Rene Pleven) رئيس سابق للمجلس تأجلت لقاءان ، ايدغار فور (Edgar Faure) رئيس سابق للمجلس ورئيس حكومة يقول رحماني استقبلت من طرف زوجته وسلمتها ملفا ورسالة، أندري فيليب (André Philip) وزير سابق عقد معه عدة إجتماعات. هذا بالإضافة إلى لقاءات ومراسلات مع شخصيات اقتصادية، أكاديمية، مديري الصحف والمجلات[2]. واستمرارا لذات الحركة يقول رحماني أنه قام مع نهاية سنة 1956 وبداية 1957 بتكوين ملف يضم العديد من الشهادات من شخصيات فرنسية وجزائرية مقيمون في الجزائر، والعديد من الوثائق التي تثبت حالات التعذيب والقتل، والجرائم والشكايات والاعتراضات ... وأرسلت حتى إلى الوزير المقيم والوزير الأول، وهذا لفضح المغالطات التي تحملها الخطابات الرسمية للسياسيين والعسكريين والتي أصرّت كلها على أن الحرب في الربع ساعة الأخير في الجزائر.

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.37.
[2] - ibid, p.p.44-43.

وعن هذه الملفات يقول أنه التقى في مهمته الأولى نائبا أو ممثلا للإتحاد الفرنسي والذي كان متفهما للوضع وقام بجلسة مع جريدة لوفيقارو شرح فيها للرأي العام وضعية الضباط الجزائريين وأهدافهم. أجرى رحماني لقاء ثاني[1] مع الوزير السابق دانيال مايير (Daniel Mayer). ويضيف أن لقاء آخر مع منديس فرانس كان صعبا للغاية، حاول هذا الأخير اللعب على قضايا صعبة، ويقول رحماني: أن منديس فرانس وعده بطرح القضية على برلمانيين آخرين، للتفكير في حل للقضايا التي طرحتها[2].

الملاحظ من خلال ما ذكره رحماني في عدد من المواقف هو أن الضباط الجزائريين كانوا يفكرون في حل مرضي للطرفين الجزائري والفرنسي وهو ما نلمسه في الصفحة 49 بقوله:" ما توصلت إليه كأول درس سياسي هو أن الواجب يحتم علينا أن نفكر في مصلحة بلدينا (الجزائر وفرنسا)".

وفي الصفحة 50 بقوله:" لقد تعددت اتصالاتنا، وفكرنا بشكل جماعي في القضية الجزائرية ووضعية الضباط الجزائريين، على أمل إيجاد حل مقبول" [3]. بمعنى أنه إلى غاية بداية سنة 1957 لم يكن الضباط الجزائريون يفكرون في الانفصال عن الدولة الفرنسية وهو ما ترجمته العديد من تصريحات عبد القادر رحماني وبقية الضباط الجزائريين.

يقول رحماني أن عدد من زملائه نصحوه بالاتصال بجبهة التحرير الوطني، لكنه يقول هنا: " أنه تردد في الاتصال بجبهة التحرير الوطني خوفا من أن يسفر هذا عن تعطيل أو التأثير على حركته التي استمر فيها". لكن العديد من المعطيات والاستنتاجات التي استخلصها بعد لقاءاته بالشخصيات الفرنسية حتّمت عليه البحث عن كيفية الاتصال بجبهة التحرير الوطني والبحث عن عناصر من فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مع بداية سنة 1957. فكان أول لقاء لرحماني مع صالح الوانشي، ولبجاوي (من أعضاء ونشطاء فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا). و يشير في هذا الصدد أن لقاءاته مع أعضاء

---

[1] - وننقل هنا مقتطفا من هذا اللقاء:: انت ضابط ولا يحق لك الحديث في هذه القضايا ، بل يجب عليك نسيانها. رحماني: نعم سيدي أنا ضابط وأنا جزائري، ومتعلم، وبالتالي يحق لي حتى أن أدخل البرلمان الذي أنت فيه وأطرح عليك هذه القضايا. ... لم نعد نرضى بما يجري في الجزائر حيث أباؤنا يقتلون ووطننا لطح بالدماء... لنا الشجاعة أن نخبر فرنسا ونعلمها بالوضع قبل أن يكون هذا متأخرا. ، نحن لا نريد شيئا، نريد فقط أن تتوقف هذه الحرب في الجزائر. **ينظـــر**:

Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.47-48.

[2] - ibid, p.p. 45-46, 49.

[3] - ibid, p.50.

جبهة التحرير الوطني سمحت له بتحديد العديد من لمصطلحات: الجزائر الفرنسية، الاستقلال، التفاوض، توقيف القتال[1].

وهو ما يؤكده عبد الرحمان فارس الذي يذكر أنه استقبل[2] الضابطين: الملازم الأول رحماني وهو ملحق بديوان بورجيس مونوري (Bourges Monnaury)[3] وهو المنصب الذي مكّنه من الاطلاع عن كثب عمّا يجري في الجزائر، والطالب الضابط محمد زرقيني، وحسب عبد الرحمان فارس فإن وضعية الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي تسببت لهم في أزمة ضمير.

وهو ما نقله عن حواره " هذه الوضعية سببت لنا أزمة ضمير، فلا يمكننا الاستمرار في الالتزام والصمت وإننا في هذه الحالة نعتبر أنفسنا خونة "، من هذا المنطلق حاول الضباط الجزائريون معرفة مدى إمكانية ايجاد حل للقضية الجزائرية، لذا قرروا مراسلة الرئيس الفرنسي وذكر على لسان الملازم رحماني قوله: "لنطلعه على أزمة الضمير التي صارت تقضّ مضاجعنا"[4].

وفي المقابل يقول رحماني أنه في هذه المرحلة لا يزال لديهم أمل في لقاء رئيس الجمهورية الفرنسية، وراسل السيد دوسار بأنه في حال رفض رئيس الجمهورية لقائهم أن ينقل إليه الرسالة التالية: ... فليعلم أن المجنّدين الجزائريين يشكلون الغالبية من تعداد الجيش الفرنسي" بعد هذه المواقف قبل رئيس المجلس الفرنسي تم إستقبال[5] الضباط الجزائريين[1].

---

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p. 62-60.

[2] . ويضيف خالد نزار أن جبهة التحرير اتصلت في البداية بضباط الصف لا بالضباط وهو ما أخبره به الرقيب لبوخ:" أما أنتم الضباط فيجب أن تبقوا بعيدا عن الشبهات ونحتاج إليكم في أشياء أخرى". كما يشير نزار أن هذه الفئة من الضباط الجزائريين كانوا يدفعون الاشتراكات بمقدار:" 2000 فرنك قديم". **ينظر**: خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار... المصدر السابق، ص 26.

[3] - **بورجيس مونوري:** من القادة السياسيين والعسكريين في الجزائر ولد بتاريخ: 09 أوت 1914، بمدين لويسانت، تقلد العديد من المناصب: وزير للدفاع في حكومة مانديس فرانس من 20 جانفي إلى 23 فيفري 1955، ثم وزير للداخلية في حكومة إيدغار فور 23 فيفري 1955 إلى ديسمبر 1955، ومرة أخرى وزير للدفاع في حكومة غي مول من 01 فيفري 1956 -13جوان 1957، ثم رئيسا لمجلس الوزراء في حكومة فيليكس غايار 16 نوفمبر 1957 - 14 ماي 1958، كان من المناصرين لفكرة الجزائر الفرنسية، كما كان من المعارضين لقدوم الجنرال ديغول. **ينظـــر**: Jean –louis Gérard , op.cit p.50

[4] . عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبة للنشر، ترجمة مسعود حاج مسعود، الجزائر، 2007، ص ص 96-97.

[5] - وعن ظروف الاستقبال يقول رحماني: ساعتين من الانتظار في السلالم، لا قاعة انتظار، لا كراسي للجلوس ..." يضيف: " لم تكن مفاجأة لنا أن يتم استقبالنا من طرف سكريتير الذي كان لنا لقاء قديم في سفارة ألمانيا، هذا السكرتير سجل كل النقاط التي تكلمنا حولها وسلمه بعض الملفات. ص 64 - بتاريخ 05 فيفري تم استقبال ممثلي الضباط الجزائريين بشكل جيد هذه المرة، ولكن المفاجأة كانت بإخبارهم أن السكريتير العام مريض. فتم استقبالهم في مكتب مدير الغرفة المدنية للسيد رئيس المجلس. **ينظـــر**: Abdelkader Rahmani: op.cit, p.69-70.

ـ فيه لقاء آخر تم مع السيد موريس فور (Maurice Faure) بعد لقاء 05 فيفري مع رئيس الغرفة المدنية، يضيف رحماني أن الكثير من الشخصيات الفرنسية لم تعد تعر القضية الجزائرية اهتماما كبيرا[2]، وبقوا يتابعون الشأن الجزائري من خلال ما تبثه الصحافة وتأثيرات الحكومة الفرنسية. حتى السيد موريس فور قال لعبد القادر رحماني أي حل يبحث عنه الضباط الجزائريون؟ توقيف القتال؟ تحت رعاية من؟ وهي المعطيات التي جعلت الضباط الجزائريين يفقدون الثقة أكثر في فرنسا وهنا يقول رحماني أننا أدركنا أن الجزائر لم تعد تعني أحدا إلا المعمرين الفرنسيين. ويقول أن الواقع الجزائر مصمم خطأ لماذا واحد مليون من الأوروبيين يتحكمون في تسعة ملايين من الجزائريين؟[3]. وبالتالي ساهم هؤلاء الضباط من خلال هذه الحركة بالطرح المبكّر للقضية الجزائرية في الأوساط الفرنسية، وحسب ما تناوله شارل روبير أجيرون فيما كتبه حول تطور الرأي العام الفرنسي في فرنسا، يمكن القول أن هذه الحركة للضباط الجزائريين كانت مسايرة تماما لحركية المجتمع الفرنسي واهتماماته.

ذكر شارل روبير أجيرون بأن السلطات العسكرية الفرنسية بدأت تتوجس من حركة مرتقبة للضباط الجزائريين بداية سنة 1957 بعدما تناهى إلى علمها تواصل هذه الفئة مع جبهة التحرير الوطني، وهو ما حدا بالجنرال لوريلو (Lorillot) "إلى دعوة الضباط الفرنسيين إلى تكثيف وتمتين اتصالاتهم وعلاقاتهم مع الضباط المسلمين الجزائريين حتى نكسبهم ونكسب ثقتهم"[4].

وبعد شهر فيفري طرحت وزارة الدفاع على الضباط الجزائريين فكرة أن السلطات المدنية والعسكرية تريد العمل مع الضباط الجزائريين لإيجاد حل للمشكل الجزائري، " لا نريد أن نضيع المزيد من الوقت سنعمل من الآن على التنسيق معكم ". وطرحت في هذا الخصوص عدة نماذج منها النموذج اللّبناني: ما رأيكم في الدستور اللبناني؟[5].

---

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.64.

[2] . للاستزادة في هه الجزئية يرجى العودة إلى ما كتبه شارل روبير أجيرون حول تطور اهتمامات الرأي العام الفرنسي في فرنسا بالقضية الجزائرية منذ نوفمبر 1954 حيث تطرق إلى العديد من الإحصائيات والنسب المؤوية ، مقدما العديد من الارتباطات بين اهتمامات الفرنسيين وتطور الحرب في الجزائر على الصعيدين العسكري والسياسي. **ينظـــر**:

Ch. R. Agéron: l'Opinion Française devant la guerre d'Algérie, revue Française d'Histoire d'Outre Mer, N 231, année 1976, p.256-285.

[3] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.75, 76, 77.

[4] . Ch R.Agéron: les Militaires Algériens… op.cit, p.355.

[5] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.80, 81.

كما تجدر الإشارة إلى نشاط ضابط آخر وهو محمد زرقيني هو وبعض من رفاقة في الخارج قبل التحاقه بصفوف الثورة إذ يشير أنه كان يشارك في التظاهرات الرياضية الأمر الذي مكنه من التعرف على التراب الفرنسي من جهة وربط الاتصال مع ضباط آخرين كان لهم نفس التوجه ومنهم: العقيد جبايلي (commandant de la légion d'honneur)، وخليفة (officier de la légion d'honneur) ، وزملاء مدرسة بوسعادة: بن عبد المومن (chevalier de la légion d'honneur) ، شابو، هوفمان، بوتلة (Chevalier de la Légion d'honneur)، حسان سماتي، مقراني، كما ربطته بهم اتصالات أخرى عن طريق الهاتف، كما كان ينتقل كل نهاية أسبوع إلى باريس للقاء زملائه خاصة الكولونيل خليفة والملازم رحماني لتقييم تطور حركتهم وأخذ التعليمات. وإزاء هذه الحركية من الضباط الجزائريين لم تخف السلطات العسكرية الفرنسية شكوكها من القضية وزادت عدم ثقتها في هذه العناصر الجزائرية[1].

- تم تحديد موعد يوم 10 مارس 1957 للقاء الضباط الجزائريين بأحد الجنرالات وطلب منهم تسليمه مشروع بخصوص الجزائر للنظر فيه. عندها رد عليه رحماني:" لسنا ممثلين لأي جهة كي نقدم مشروعا أو مقترحا، إنما من يحاربونكم هم المعنيون أو المؤهلون للقيام بهذا، عليكم أن تتفاوضوا معهم" يقصد جبهة التحرير الوطني[2]. وهو ما يمثل اعترافا من طرف الضباط الجزائريين بجبهة وجيش التحرير الوطني.

على إثر هذه الحركة تم اعتقال الملازم رحماني وبقية الضباط الجزائريين، من طرف مديرية الأمن الإقليمي بحجة العلاقات المشبوهة، التهاون، عدم الانضباط...، تم توقيف الضابط سليمان هوفمان في يوم ولادة زوجته[3].

ويبدو خلال هذه المرحلة أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بدأت تواكب وتسير حركة الضباط الجزائريين؛ وهو ما يؤكده عبد الرحمان فارس الذي أشار عليهم بإرسال نسخ من الرسالة إلى الصحافة الفرنسية وخاصة جريدة لوموند، وتم ذلك بالفعل وتناقلتها الصحف اليومية والأسبوعية، ولكنها لم تلق القبول من الرئيس الفرنسي، وكان من نتائجها توقيف الملازم الأول رحماني، ومن نتائجها أيضا تم عقد

[1] - Mohamed Zerguini, op.cit, p.p.80-85

[2] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.86.

[3] . للاطلاع على ظروف اعتقال الملازم رحماني وبقية الضباط وبقية الوقائع يرجى العودة إلى:
Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.87-94.

العزم على الالتحاق بالثورة بدون رجعة. وعن هذه الخطوة يقول عبد الرحمان فارس:" لقد اتخذ القرار الجماعي خلال وليمة حضرتها في مطعم (l'écu de France) الكائن بالمحطة الشرقية للقطارات"[1].

كما تم توقيف الضابط محمد زرقيني توقيفه أثناء عودته من ألمانيا حين كان في اتصال مع رفاقه، وهنا يقول زرقيني: "تم ابعادي من وحدة القناصة الجزائريين إلى وحدة أخرى هي كتيبة 48 المشاة (48em Bataillon d'Infanterie) بالألزاس" ويضيف أنه لم توكل إليه أي وظيفة بعد هذا التحويل، وواصل اتصالاته بزملائه[2]. وبعد فترة في السجن تم اقتياده إلى مركز الشرطة حيث تم استجوابه، حول قضية حركة الضباط الجزائريين ومواقفهم من قضية بلادهم، وهنا يضيف زرقيني:" تم تقديمي إلى المساءلة بالبذلة العسكرية وكل الرتب والتشريفات التي حصلت عليها في الجيش الفرنسي وقلت كل ما يجب قوله بخصوص القضية الجزائرية" من أن هؤلاء الضباط يستنكرن بشدة ما يحدث في الجزائر من جرائم وغيرها[3]. ويضيف عبد القادر رحماني أن السلطات الفرنسية قامت بمراقبة ونزع السلاح من الوحدات العسكرية الجزائرية في ألمانيا نظرا لتخوفهم من بالفوضى بمناسبة بعض الاحتفالات. كما قامت بإطلاق سراح رفاقه نظرا لتخوفها من تأثير هذه التوقيفات على العسكريين الجزائريين، وحتى تتجنب انتشار أخبار هذه الأحداث لدى الرأي العام[4].

خلال هذه المرحلة أراد رحماني لرسالة الضباط الجزائريين أن تنشر بالتزامن مع انعقاد اجتماع هيئة الأمم المتحدة حتى يكون لرسالته صدى عالمي. وهنا يقول:" أردنا أن نرسل رسالتنا إلى هيئة الأمم المتحدة، أردنا أن نقلل من هيبة فرنسا، أردنا أن نعالج قضيتنا فيما بيننا"[5]. هذه الوقائع أكدتها وثائق الأرشيف البري بأن هذه الحركة مهمة جدا بمناسبة اقتراب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بحيث كانوا يستعدون لارتكاب بعض الايماءات السياسية ذات التأثير المحلي والدولي، ولكن قيادة الجيش الفرنسي كانت بالمرصاد لهذه الحركة وأقرت معاقبتهم[6] بسبب هذه المواقف[7].

---

[1] . عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص ص 96-97.

[2] - Mohamed Zerguini, op.cit, p.p.80-85

[3] - ibid, p.p.80-85

[4] - ibid, p.95.

[5] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.99-100.

[6] - . بتاريخ 17 سبتمبر 1957 تم ارسال مذكرة توقيف من طرف القاضي العسكري بباريس، وهو نفس الأمر مع حوالي 30 ضابط جزائري تم توقيفهم. ينظر: Abdelkader Rahmani: op.cit, p.136

[7] - **S.H.A.T**: série T carton n 2t 131-1 moral des officiers FM note du 25 septembre 1957. نقلا عن: Giraude ammandine, op.cit, p.90.

- ويبدو أن حركة الضباط الجزائريين قد لقيت صدى وتأثير كبير على مستوى الأوساط الفرنسية فيشير رحماني أن السيد دونيس فوريستيي (Denis Forestier) الأمين العام للنقابة الوطنية للمعلمين، وهو صديق لرئيس المجلس الفرنسي، وصديق قديم لعائلة رحماني، قد زاره في السجن، وأثمرت هذه الزيارة بأن نقل السيد فوريستيي خبر توقيفي إلى الصحافة. بعد خروج رحماني من السجن تحصل على إجازة خمسة أيام التحق على إثرها بباريس على أمل تسوية وضعيته، وعندها اغتنم الفرصة للقاء السيد (Deixonne) بمدينة تولوز، رئيس المجموعة البرلمانية. وعنه يقول رحماني أنه لم يكن على علم بما يجري حقيقة في الجزائر، خلال هذا اللقاء يشير رحماني أنه طلب منه أن يقدم له ورقة طريق أو مشروع يعرض فيه حل للقضية الجزائرية، وهو الأمر الذي قبله الضابط رحماني وتم لقاء آخر مع رئيس المجموعة البرلمانية (socialistes) وعرض عليه المشروع أو ورقة الطريق، وفيه لقاء آخر مع شخصيات أخرى منهم: (René Capitant) مهتم بالشأن الجزائري[1].

- يبدو أن غي مولي أو محيطه اقتنع أخيرا بما عرضه عليه رحماني من حلول للقضية الجزائرية. أي حلول؟ خاصة بعد نشر رسالة الضباط الجزائريين في جريدة لوموند ولوفيقارو، لهذا أعطى الضوء الأخضر للضابط رحماني للاتصال بجبهة التحرير الوطني، وأن تتم اللقاءات في إحدى قنصليات تونس أو المغرب في فرنسا، لكن هذه الأوساط اشترطت أن تتم المهمة في سرية تامة ولا يمكن بأي حال من الأحوال نشر هذه المهمة في الصحافة. إلا أن رحماني رفض لعب دور المفاوض وطالب بأن تتصل الحكومة الفرنسية مباشرة بجبهة التحرير الوطني إذا أرادت المفاوضات فعلا[2].

وفي هذا السياق لا يمكن تجاوز دعاية ونداءات جبهة التحرير الوطني التي وجهتها سواء للجنود أو لضباط الصف والضباط ومنها على وجه التحديد النداء الذي وجهه الرائد إيدير من القاهرة بتاريخ: 13 ماي 1957 والذي جاء في صفحتين باللغة العربية وأعاد قراءته باللغة الفرنسية على أمواج إذاعة صوت العرب، والذي اعتبره شارل روبير أجيرون منعرج حاسم في إيقاظ ضمائر الضباط الجزائريين وتحديد مواقفهم وإعادة بعث حركتهم في الخارج[3]. وهذا اعتبارا من المعطيات والتطورات التي أعقبت هذا النداء والذي يمكن أن يحدث تأثيرا على هؤلاء الضباط انطلاقا من المحتوى النداء الذي رحب وحمل دعوات صريحة ومباشرة لهؤلاء الضباط لتلبية نداء الوطن والدين والوطنية والمساهمة في خدمة بلادهم عن طريق الالتحاق بصفوف الثورة في أقرب وقت.

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.110-113.
[2] - ibid , p.p.114-115.
[3] - **A.N.O.M:** 93 4420: op.cit.

يقول رحماني أنه خلال شهر جوان تم كتابة رسالة طويلة من طرف زملائه الضباط المسلمين الجزائريين. وبتاريخ 18 جوان 1957 يذكر رحماني أنه توجه برسالة إلى الجنرال ديغول " بقي الجنرال ديغول فقط في الأفق". كما استغل رحماني فرصة انعقاد جمعية أو مؤتمر لـ (Socialistes)، وأصر على لقاء السيد بيات (Piette) الذي كان يشجعه على مواصلة حركته والاتصال بجبهة التحرير الوطني، والاتصال ببورجيس مونوري. كما طالب من رحماني الهدوء والتريث قليلا لأن السيد بيات بصدد المرافعة ضد قانون السلطات الخاصة (les pouvoires spéciaux)، كما طالبه بعدم الاقدام على فعل أي حركة أو خطوة أخرى حتى تنتهي الانتخابات خلال شهر جويلية، لأن الحزب الاجتماعي بصدد بحث وتقديم حلول للعديد من القضايا.

خلال هذه المرحلة لم يخفي رحماني الوضعية النفسية التي يعيشها هو ورفاقه الضباط بعد سبعة أشهر من انطلاق حركتهم وما صاحبها من لقاءات بالشخصيات الفرنسية، والوعود التي تلقاها لإيجاد حل لقضيتهم، يشير رحماني " نحن في أواخر شهر أوت ولا تقدم ولا جديد لوضعيتنا وحركتنا ، لم نجني إلا الوعود والسجن والتوقيفات"[1].

وتساءل ما الذي تغيّر في السياسة الفرنسية منذ ثمانية أشهر من إرسالنا لرسالتنا إلى رئيس الجمهورية؟ هل قبل أو تأثر العساكر الجزائريون بدعاية الحكومة الفرنسية ورضوا بالدور الذي هم فيه؟ خلال هذه المرحلة تساءل رحماني هل الجزائريون المسجونون في أماكن الاعتقال في الجزائر وفرنسا وألمانيا راضون بهذا الوضع؟ السلطات الخاصة التي تم إقرارها ستمنح لفرنسا إمكانيات إضافية للقمع في الجزائر. ما الذي سيفعله الضباط الجزائريون أمام هذه المأساة؟ ؟ نحن في وضعية صعبة للغاية أوت 1957 [2].

حتى شهر سبتمبر 1957 يبدو أن الضباط الجزائريين أصبحوا واعون أكثر بالقضية الجزائرية بدليل تساؤلهم المستمر عما يجري في الجزائر من جرائم السجون، المعتقلين، جديد السياسة الفرنسية، كما أعربوا عن عدم رضاهم واعتراضهم على السياسة الفرنسية في الجزائر، كما لم يخفوا رغبتهم في الاستقالة من الجيش الفرنسي والالتحاق بجبهة التحرير الوطني. كما صرح رحماني في أمله في إيجاد تسوية للمشكل الجزائري بطريقة تضمن رضا الطرفين الجزائري والفرنسي[3].

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.117,118, 119.
[2] - ibid, p.120.
[3] - ibid, p.p.122-123.

ـ لكن حتى شهر سبتمبر 1957 نلاحظ أن خلال لقاءات رحماني أو تصريحاته يقول: بأننا لا نريد الانفصال عن فرنسا بل تسوية للمشكل الجزائري مع فرنسا.؟ كما يعترف أن المبادرة التي تقدم بها الضباط الجزائريون في عهد غي مولي وبورجيس مونوري لم يحالفها النجاح، وضاع أملنا في إيجاد تسوية للأزمة الجزائرية، التي صمم الساسة الفرنسيون على انتهاج حل التهدئة[1].

فتقرر إجراء لقاء بين الضباط الجزائريين، ويشير خالد نزار أن خلال هذا الاجتماع انقسمت المجموعة إلى فئتين: فئة قررت الالتحاق بالثورة وبالتالي الفرار من الجيش الفرنسي وفئة قررت المواصلة إلى جانب الجيش الفرنسي[2].

بعد فترة من السجن تم تعيين عدد من المحامين من طرف جبهة التحرير الوطني للدفاع عن حقوق هؤلاء الضباط، وخلال هذه الفترة يبدو أن السلطات الفرنسية كثفت من جهودها لكشف هذه الحركة الأمر الذي مكنها من الحصول على بعض الدلائل والقرائن وهو ما أثبته محمد زرقيني من أنه وأثناء التحقيق الفردي أخرج القاضي علبة تحتوي على كل الوثائق الخاصة بحركة الضباط من رسائل وغيرها وجدت في سيارة النقيب بوتلة عند توقيفه هو الآخر، وهي دلائل وحجج قاطعة دالة على التآمر ضد أمن الدولة الفرنسية[3].

وجاء رد فعل السلطات العسكرية الفرنسية مباشرا عن طريق توقيف العديد من هؤلاء الضباط وغير مباشر في محاولة التأثير النفسي ومحاولة ثني عزيمة هؤلاء الضباط في الاستمرار في حركتهم عن طريق الفرق النفسية المختصة في ذلك، وهنا يقول زرقيني أن هذا العمل النفسي استطاع إقناع أو ثني البعض من زملائه وخاصة منهم الكولونيل خليفة، وبالتالي أحدث هذا الأمر انقساما في صفوف الضباط الجزائريين الأمر الذي استدعى توقيف الحركة عند هذا المستوى وأن يتحمل كل مسؤوليته بمفرده تجاه قضية بلاده وشعبه[4].

وبعد مرحلة معينة يبدو أن المحامين استطاعوا تحقيق الإفراج المؤقت عن هؤلاء الضباط يشير هنا زرقيني أنهم ذهبوا إلى عائلاتهم في إجازة ثلاثين يوما "[5] ومشاعر القلق علينا" ومنها يقول:" تولد لدينا

---

[1] - Abdelkader Rahmani: op.cit,, p.125.

[2] ـ خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار...، المصدر السابق، ص 26.

[3] - Mohamed Zerguini, op.cit, p.p.80-85

[4] - ibid, p.p.80-85.

[5] . وهنا يشير شارل روبير أجيرون أن منهم خمسة ضباط تم الافراج عنهم ففر ثلاثة منهم شهر نوفمبر 1957 ليلتحقوا بتونس، وعشرة ضباط كانوا موقوفون ولكنهم مطلوبون من مصلحة التكوين النفسي فتم ارسالهم إلى الجزائر في دورة تكوينية ففر سبعة منهم شهر سبتمبر 1958 بعدما تم اتهامهم أو ثبوت علاقتهم برسالة الاستقالة للنقيب آيت ايدير، وذكر منهم: محمد زرقيني، هوفمان، وعبد المومن، الملازم هوفمان، بوتلة، بوعنان، شابو. **ينظـر**: CH. R. Agéron: les Militaires Algériens…, op.cit, p.356.

قرار بمغادرة الجيش الفرنسي وإحداث القطيعة مع الجيش الفرنسي"، كما تولدت لدينا قناعات بأن النظام الاستعماري لا يفهم إلا لغة السلاح وهو السبيل الوحيد لحل القضية الجزائرية ويقول:" وهي حرفتي ومهنتي لماذا إذن لا أضع تجربتي في خدمة بلدي مهما كانت الصعاب والنتائج. ويضيف أيضا:" لم أمارس السياسة ولكنني كنت متابع لشؤون الجزائر باهتمام ولم تغب عن ذهني تجربة الهند الصينية في كفاح شعبها للتحرر". كما يعبر عن مواقفه هنا بقوله: " كانت مواقفي صريحة من القضية الجزائرية وهي استقلال الجزائر عن فرنسا ولكن ليس ضد فرنسا"[1]. وهي الظروف التي أدت بالضباط الجزائريين إلى تقديم استقالتهم برسائل فردية، وترك الجيش الفرنسي، ثم برسالة جماعية ممضاة من طرف الضباط الجزائريين تم إرسالها إلى رئيس الجمهورية لأن الرسالة الأولى اقتنعنا أنها لم تكن ذات معنى لديهم [2]. أي أن الضباط الجزائريون اقتنعوا بوصول حركتهم إلى نفق مظلم تقرر كتابة رسالة جماعية خلال شهر سبتمبر 1957 اقتناعا بجملة من الظروف التي دفعتهم إلى تقديم استقالتهم ومنها:

- عدم الرد على رسالتهم الأولى بتاريخ فيفري 1957.

- وكذا محاولة الزج بالضباط في مهمة مبهمة للتفاوض.

- عدم تقديم حلول للقضية الجزائرية ومحاولة إبعادنا عنها بكل الطرق.

- عدم تقديم ورقة طريق لإيجاد حلول للتفاوض مع ممثلي الشعبين.

- الجرائم التي ترتكب في الجزائر: سجون معتقلات، قنابل، تفتيش... التعذيب، معارك....

- منذ ثمان أشهر من حركتنا لم تنتبه الحكومة الفرنسية إلى أزمة الضمير التي يعيشها الضباط الجزائريون نتيجة المأساة التي يعيشها بلدهم بل تم مواجهتنا بالسجن والاعتقالات والاتهامات...

- سياسة التفريق التي انتهجها الجيش الفرنسي اتجاه المجنّدين الجزائريين بتوزيعهم وتفريقهم حتى لا يجتمعوا في وحداتهم، وارسالهم إلى وحدات بعيدة ومعزولة، ارسالهم إلى الجزائر لمحاربة إخوانهم أو ربما عائلاتهم وقراهم[3].

واستمرار لذات الحركة تقرر إرسال رسائل استقالة فردية لكل ضابط ورد ذكرها ضمن وثائق عسكرية منها رسالة ضباط برتبة ملازم وهو الصادق قلال كتب رسالة إلى رئيس الجمهورية في 14 سبتمبر

[1] - Mohamed Zerguini, op.cit, p.p.80-85.
[2] - ibid, p.p.125.
[3] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.126-127.

1957 يعبر فيها عن استقالته ومعارضته للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر من جهة وعدم إعطاء العسكري الجزائري المكانة التي يستحقها، يقول فيها:" ما يجب قوله هو أنني غير راضي عن السياسة الفرنسية، وما على رؤسائي إلا أن يعلموا أنه لا ينبغي له بعد الآن الاعتماد على ولائي، وهذه الكلمات التي أستخدمها وأنا متردد لأن الولاء يعني ضمنيا الخضوع والتبعية وهو ما لا يتوافق مع تصوري للحرية والعدل والمساواة، لهذا أفضل أن أقدم استقالتي، وأقول لكم أني غير موافق على سياستكم، وواجبي يملي علي أن أغادركم حتى لا أترك أي انطباع يعتقد أنني سأستمر في سياسة ضد أخرى، وأنا أخجل باستقالتي المتأخرة ..."[1].

ويقول في موضع آخر من رسالته:" بعد أن التزمت الصمت لمدة ثلاث سنوات أقدم إليكم باحترام قضية ضميري اتجاه المأساة الجزائرية التي تقطع بلدي، لقد اعتقدت أن الحكومة الفرنسية ستتبنى سياسة لبرالية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، ولكن للأسف العكس هو الذي يحصل، واستمرت فرنسا في سياستها ضد الشعب الجزائري، والجيش الفرنسي ... ضميري اليوم لا يسمح لي بالاستمرار في خدمة جيش هدفه الأساسي هو مسح الشعب الجزائري، ولا الانخراط ضد شعب انخرط في ثورته، وانطلاقا من كوني ضابط لن أشارك في تكوين عسكريين سيرسلون إلى الجزائر للقمع الذي يأخذ لون البشرة كمعيار، لهذه الأسباب أقدم لكم استقالتي، وأتعهد بإعادة ميداليات الشرف التي تحصلت عليها والتي لم تعد تعني لي شيئا"[2].

من خلال هذه الرسالة نلمس صراحة أزمة الضمير التي أصبح عليها العديد من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي حتى نهاية سنة 1957، بل حتى قبلها انطلاقا من مما ورد في بداية الرسالة من أنه التزم الصمت لمدة ثلاث سنوات، أي أن أزمة الضمير تكون قد بدأت منذ بداية الثورة في الجزائر.

كما أن مضمون الرسالة يدل أن هذا الضابط كان ضد السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر من قمع وتشريد وحشد عسكري وبالتالي اقتنع بأنه لا يمكنه الاستمرار في دعمها ولا دعم نشاط الجيش الفرنسي في الجزائر، كما تكشف الرسالة أن هذا الضابط كان خارج الجزائر من خلال قوله أنه لن يشارك في تكوين "جنود سيرسلون إلى الجزائر"[3]. وعن الرسالة الثانية[4] من الضباط الجزائريين يقول شارل روبير

---

[1] - **S.H.A.T** carton 2T 131 lettre de lieutenant sadek Guellal au président de la république française, objet démission 14 Septembre 1957. Géraud Amandine: op.cit, p.86. **نقلا عن:**

[2] - ibid.

[3] - **S.H.A.T** carton 2T 131 lettre de lieutenant sadek Guellal au président de la république française, objet démission 14 Septembre 1957. Géraud Amandine: op.cit, p.86. **نقلا عن:**

[4] - يقول رحماني أنه بعد رسالة سبتمبر 1957 تم الاتفاق على دخول مدينة جونيف السويسرية ومنها إلى مدينة روما أين سيعقد اجتماع عام لتقييم الحركة ومنها التفاهم على مخطط عمل لمستقبل الحركة، والعمل على الكيفية التي نوصل بها صوت الحركة وصداها إلى مختلف الشخصيات العالمية والرأي العام الفرنسي وحتى خلق صدمة نفسية داخل فرنسا، وكيفية ايجاد تقارب بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لإيجاد حل للمأساة الجزائرية. لكن المعطيات صعبة جدا. **ينظر:**

أجيرون أنها كانت من توقيع 15 ضابطا، خمسة منهم تم الإفراج عنهم مؤقتا، منهم ثلاثة فروا إلى تونس شهر نوفمبر 1957، فيما تم محاكمة العشرة الباقون وإرسالهم في مهمة تكوين إلى الجزائر[1].

- مع بداية جانفي 1958 يقول رحماني أن ضباط المكتب الخامس عرضوا الحرية على الضباط الجزائريين مع الأموال والعتاد ... إمتيازات مهنية، لكن هؤلاء الضباط رفضوا تلك الاقتراحات، ومع نهاية جانفي 1958 تقدم الضباط الجزائريون بطلب الافراج المؤقت بشروط:

- الحصول على إجازة طوعية لمدة ثلاث أشهر.

- مع نهاية هذه الإجازة يعود الضباط الجزائريون للخدمة كضباط فرنسيين كاملي الحقوق. - أو الاستقالة مع ضمان التأمين وبدون أي تهم مؤجهة إليهم.

. الإفراج عن الملازم الأول رحماني[2] في غضون 15 يوما.

- والأخطر من هذا العروض التي قدمها المكتب الخامس للضباط الجزائريين: - عروض مهنية كالترقية السريعة، الأموال، المناصب، - الانضمام إلى جيش بن لونيس...[3].

بعد الافراج عن الضباط الجزائريين ما عدا الملازم رحماني ثمانية منهم فروا خلال شهر سبتمبر 1958 وتمت إدانتهم لعلاقتهم بالحركة الحالية وهم: النقيب آيت إيدير، وعبد المومن، محمد زرقيني، والملازم سليمان هوفمان، بوتلة رابح، بوعنان، وشابو.

كما ذكر شارل روبير أجيرون أن هناك العديد من الضباط الجزائريين وخاصة منهم في فرق الرماة الجزائريين إحتجوا وعبّروا عن رفضهم لترجمة أو استعمال العديد من المصطلحات الجارحة اتجاه الثورة الجزائرية والمجاهدين؛ على سبيل المثال المصطلحات التالية: (rebelles) (Fellagas) , (Tueurs Nord-Africains) وطالبوا باستعمال مصطلحات مثل: المجاهدين، الوطنيين الجزائريين، وهذا خلال

Abdelkader Rahmani: op.cit, p.129.

[1] - CH. R. Agéron: les Militaires Algérien…, op.cit, p.356.

[2] - لقد أصبحت قضية الملازم الأول رحماني محل صراع بين عدة أوساط فرنسية؛ فعدد الشخصيات الفرنسية ترافع من أجل حرية رحماني، والحكومة الفرنسية الجديدة في عهد ديغول أعلنت في وقت قصير عن حرية رحماني، لكن القضاء العسكري بقي متمسك بالتهم الموجهة لرحماني، وتم الابقاء عليه في السجن، وفي غضون هذا وذاك عرض على رحماني عدة مهام خارج التراب الفرنسي كالبرازيل وقوايان، والأنتيل، وهنا يقول: " واجبي تجاه مهمتي الأساسية فرض علي عدم مغادرة التراب الفرنسي" وبالتالي أصبحت قضية رحماني قضية سياسية. **ينظـر**: Abdelkader Rahmani: op.cit, p.150.

[3] - Abdelkader Rahmani: op.cit, p.p.141-142.

حصص التربصات في شهر مارس 1958. وعندها فر من فيلق 13 للرماة الجزائريين (13em RTA) [1] ويبدو أن المصالح النفسية الفرنسية كانت تراهن على تأثير التربصات والبرامج النفسية في أوساط الضباط الجزائريين وهو ما حدا بشارل روبير أجيرون إلى الاستشهاد بتقرير الجنرال أوليي (Olié) بخصوص ظاهرة فرار الضباط المسلمين بأن الذين فروا منهم لم يخضعوا لتكوين أو تربص نفسي وأنهم تلقوا تدريبا عاما فقط لا يسمح لهم بالتجاوب مع استراتيجيتنا إلا بعد مدة طويلة، وفي هذا الخصوص سجل شارل روبير أجيرون فرار: ثلاث ضباط قادة فصائل، وستة برتبة نقيب، والعشرات من الملازمين منهم أربع أطباء خلال شهر نوفمبر 1959، وأشارت تقارير أخرى أنه بداية من سنة 1960 لوحظ تغير ملحوظ على معنويات الضباط المسلمين الجزائريين " وأصبحوا أكثر حساسية من عدد من القضايا"[2].

وحسب المكتب الثاني فإن هذه الحركة من الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج كانت فعالة بحيث شهدت مرحلة (1956-1960)، 47 حالة فرار من هذه الفئة 39 منهم خلال سنوات 1956-1959 [3].

هنا ومن خلال نشاط أو حركة الضباط الجزائريين خارج الجزائر منذ سنة 1957 يمكن لنا أن نتساءل الأسئلة التالية: هل يمكن اعتبار أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وإبعاد العديد من الوحدات العسكرية للجزائريين خارج الجزائر جراء مواقفهم في الجزائر هو من أيقض فيهم هذا الحس وهذا الضمير الوطني؟ وبالتالي كانت حركتهم هذه كرد فعل؟ أم أن الضباط المسلمين الجزائريين انطلقوا في هذه الحركة بعد سنوات من التراكم وعيا منهم بحقوقهم ووضعيتهم المهضومة داخل جيش الاحتلال الفرنسي؟، أم فعلا أن الثورة الجزائرية قلبت المفاهيم والقناعات حتى داخل جيش الاحتلال الفرنسي ذاته؟

من خلال تتبع مضمون حركة الضباط الجزائريين في الخارج نكتشف بأن جزء كبير منها متعلق بمعارضة السياسة الفرنسية في الجزائر، يبدو أن الضباط الجزائريين في الخارج قد أدركوا العديد من المعطيات السياسية والعسكرية للقضية الجزائرية وخاصة منها ما تعلق بفشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة في إيجاد حل للقضية الجزائرية منذ نوفمبر 1954، إلى غاية ماي 1958.

وحسب ما ذكره عبد القادر رحماني فإن هؤلاء الضباط ومنذ اندلاع الثورة وتوسعها وما انجر عنها من ضغط وحشد عسكري فرنسي، وجرائم وتقتيل وعدم وضوح المستقبل القريب؛ قد تأملوا إمكانية إقرار الحكومات الفرنسية لحلول جذرية تساهم في وضع حد للمأساة الجزائرية. لذلك تأخرت حركتهم واستفاقتهم إلى غاية بداية سنة 1957 لاقتناعهم بعدم جدوى الحلول السطحية المطروحة.

[1] - Ch. R. Agéron: les Militaires Algérien…, op.cit, p.356.
[2] - ibid, p.357.
[3] - ibid, p.356.

ونسوق هنا بشكل موجز تواصل أزمة الحكومات الفرنسية ضمن الجمهورية الفرنسية الرابعة أكتوبر 1946- ماي 1958) أمام القضية الجزائرية:

ـ حكومة منديس فرانس: نالت ثقة البرلمان منذ 12 نوفمبر 1954 [1] ،هذه الحكومة اعتبرت أن ما يجري في الجزائر هو قضية داخلية، وأن الجزائر تابعة قانونيا لفرنسا، وصرح منديس فرانس أن جوهر التمرد في الجزائر سببه مشاكل اقتصادية واجتماعية ستجد طريقها إلى الحل، وكذلك مشروع الاصلاحات السياسية والإدارية التي تقدم بها فرانسوا ميتيران، وبهذا لم ينل رضا المعمرين الذين سخطوا على حكومة تسعى لإعادة نفس الطروحات في تونس، وكذلك عرفت تعيين الحاكم العام في الجزائر جاك سوستال خلفا لروجي ليونار، فشل هو الآخر في الجزائر حينما طرح حربه على جبهتين مواصلة القمع العسكري من جهة والتقرب من قادة التيارات السياسية المعتدلة[2]، وهنا كان لفانسان مونتاي دور في الاتصال ببن خدة بن يوسف، وعبد الرحمان كيوان، وطرحت خلالها قضية المفاوضات مع أطراف جزائرية معتدلة[3]. الأمر الذي أدى إلى سقوطها بتصويت من البرلمان بتاريخ: 06 فيفري 1955 [4].

ـ حكومة ايدغار فور فيفري 1955: عرفت هذه الحكومة حل البرلمان، اصطدمت هذه الحكومة بتوسع الثورة في الجزائر في الداخل والخارج، هجومات 20 أوت 1955، إصلاحات جاك سوستال التي تقوم على: تفعيل دستور 1947، وإصلاحات أخرى تصب في قلب الإدماج، إلا أنها اصطدمت بمعارضة المستوطنين في الجزائر [5].

. حكومة غي مولي: بعد قرار حل البرلمان جانفي 1956، واجراء انتخابات نيابية أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة جديدة بتاريخ: 01 فيفري 1956، في عهد هذه الحكومة تم تعيين روبير لاكوست كوزير مقيم بالجزائر، خلفا للجنرال كاترو، خلال هذه المرحلة طرحت أصوات للمفاوضات.[6] وبالموازاة مع ذلك اعتمد لاكوست في برنامجه على القوة العسكرية، وطالب بتوسيع سلطاته، فتمت

[1] . حسينة حاميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 127-130.

[2] - Iyves Courriere: la guerre d'Algérie, le temps des léopard, T1, Paris, 1969, p 154, 158.

[3] - Mebrouke Belhoucine: courier – Alger – le Cair 1955-195 et le congré de la Soumam dans la Révolution, Casbah Edition, Algérie, 2000, p.43.

[4] . حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 127-130.

[5] . عبد الرحمان بوقارة: سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962، رسالة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، بانتة، 2014-2015، ص 35.

[6] . حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 130.

المصادقة على قانون السلطات الخاصة، عرفت هذه المرحلة تركيز القيادة الفرنسية على وأد التنظيم الثوري في مدينة الجزائر، وفي الجانب السياسي تقدم لاكوسط بإصلاحات مفادها تقسيم الجزائر إداريا، وتفعيل الإدماج، كما تقدم غي مولي بثلاثيته: وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات)، سقطت هذه الحكومة بتاريخ: 01 ماي 1957، وكان ذلك نتيجة تعارض الآراء داخل الكتل السياسية ومعارضتها للسياسة الفرنسية خاصة الأحزاب اليمينية[1].

ـ **حكومة بورجيس مونوري:** 12 جوان 1957، طرح خلال هذه المرحلة القانون الإطار الذي تبناه لاكوسط، الذي عارضة المستوطنون في الجزائر ، والذي ينص على نقاط منها: إبقاء الجزائر فرنسية، منح الجزائر نوع من الإستقلال الذاتي، أنشاء برلمان وحكومة وطنية، منح الأوروبيين مناطق يستقلون بها.[2] وفي الجانب العسكري استمرار الحشد العسكري، سقطت هذه الحكومة بتاريخ: 30 سبتمبر 1957. على خلفية هذا السقوط بقيت فرنسا بدون حكومة إلى غاية 05 نوفمبر 1957 [3].

ـ **حكومة فليكس غايار:** شهدت هذه المرحلة معارضة واسعة لقانون الإطار كما عرفت أيضا سقطة للجيش الفرنسي بالهجوم على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، لتسقط هذه الحكومة أيضا بتاريخ: 15 أفريل 1958، دخلت على إثرها فرنسا مرة أخرى في فراغ حكومي لمدة 28 يوم 13 ماي 1958 [4].

وبالتالي شهدت المرحلة من 1954-1958 غياب مبادرة جادة لحل القضية الجزائرية وهو ما انعكس سلبا على مصداقية السياسة الفرنسية من الداخل ناهيك على المستوى الخارجي. وهي معطيات يبدو ألقت بتأثيراتها على قناعات ومواقف الضباط الجزائريين في الخارج، الذين أدركوا هذه المعطيات نظر لقربهم من مواقع مرموقة من السياسيين والعسكريين الفرنسيين. لذلك فقدوا أي أمل في انفراج الأزمة الجزائرية فشهدت حركتهم تصعيدا منذ نهاية سنة 1957، وتصل ذروتها منتصف أفريل 1958 بفرار عشرات الضباط الجزائريين والتحاقهم بصفوف الثورة، لتتواصل العملية خلال سنة 1959...

.

.

[1] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 426.

[2] . عبد الله مقلاتي، طافر نجود: المرجع السابق، ص 361.

[3] . عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 426.

[4] . صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 85.

3 ـ 2 ـ عمليات الفرار: سيرها ونتائجها:

يبدو أن بعض الضباط الجزائريين ومنهم خالد نزار قد تم الاتصال بهم داخل الجزائر لحثهم على الفرار والالتحاق بصفوف الثورة وهو ما أكده خالد نزار في مذكراته، فيقول خالد نزار:" غير أنه لم يطل بي الحال وقد اتخذت القرار في قرارة نفسي وقلت:" يجب أن ألتحق بالثورة لكن ليس من سريانة وكان ذلك في أوت 1956". كما يضيف أنه مر بمرحلة تساؤلات صعبة وتأنيب للضمير، بعدها أنتقل إلى مدرسة سان ميكسان[1]، وهنا يضيف عبد الرزاق بوحارة أنه مع اندلاع الثورة وتطوراتها السياسية والعسكرية في الداخل والخارج أصبح أعوان الإدارة الفرنسية ومؤسساتها وخاصة منهم العسكريون في وضع أقل ما يقال عنه أنه بين المطرقة والسندان، والتساؤل هنا: "هل ينبغي الاستمرار في خدمة دواليب الدولة الفرنسية ... أم ينبغي قطع كل الروابط نهائيا وبصفة دقيقة مع الجيش الفرنسي والادارة الفرنسية والالتحاق بصفوف جبهة وجيش التحرير الوطني، ومن المؤكد أن الذين أحسوا بهذه المعضلة أكثر من غيرهم كانوا في صفوف الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي"[2]. لماذا هذا الطرح من عبد الرزاق بوحارة؟ أيكون هذا نظرا لمستواهم الثقافي وأكثر منه الاجتماعي؟ أي أن هذه المكانة هي التي تكون قد جعلتهم في ضغط نفسي مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع الجزائري التي حددت مصيرها واستجابت لأوامر جبهة التحرير الوطني وساهمت في النضال الوطني، كالعمال، الطلبة، التجار، الموظفين المدنيين في الادارات الفرنسية...؟

وخلال هذه المرحلة يشير خالد نزار أنه تلقى رسالة تهديد لعائلته من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني من الولاية الأولى، من هذا المنطلق قرر الالتحاق بالثورة من لوكسمبورغ لكنه لم يستطع لغياب الاتصال بخلايا الثورة، وخلال سنة 1957 يقول خالد نزار أنه تم تعيينه في المجموعة الثالثة عشر للقناصة الجزائريين المتمركزة بـ لوندر بألمانيا[3].

وخلال مرحلة سابقة عملت السلطات العسكرية الفرنسية على إبعاد العديد من المجنّدين الجزائريين بمختلف أصنافهم إلى خارج الجزائر حتى تتجنب التحاقهم بالثورة وتعاطيهم مع قضاياها، وهو ما اعتبره خالد نزار عامل مهم جدا ساعد على ايصال أخبار الثورة إلى ألمانيا، ومجال يلتقي فيه المناضلون الوطنيون مع هؤلاء العسكريون ولربما التأثير فيهم وفي رسم مواقفهم تجاه الثورة، واعادة بعث الروح الوطنية فيهم، خاصة وأن هؤلاء العسكريون تم إخضاعهم لعمل نفسي مكثف من طرف المصالح

[1] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص 24.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 170.

[3] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص 24.

الفرنسية، وهنا يقول خالد نزار:" وكنت أحس أن تلك الحصص تعذيب حقيقي"[1]. أي أن هذا العمل النفسي لا يتماشى مع مواقف عدد من هؤلاء العسكريين الجزائريين.

كما أن قيادة الثورة لم تغفل أهمية التنسيق والاتصال بهؤلاء العسكريين في الخارج عن طريق خلاياها في ألمانيا وهو ما يبرزه خالد نزار من خلال حديثه عن اتصاله بأحد العسكريين الناشطين ضمن خلايا فدرالية جبهة التحرير الوطني، وهو الرقيب لبوخ. وحسب خالد نزار فأنه حدث انقطاع في الاتصالات والتنسيق خلال هذه الفترة مما اضطره إلى المكوث في الجيش الفرنسي مدة ثمانية أشهر أخرى، وعند اقتناع العسكري بالفرار من الجيش الفرنسي يطلب منه بعض الوثائق الادارية لإنجاز جواز سفر تتكلف به خلايا الثورة بالتنسيق مع سفارة تونس والمغرب[2]. وهنا نشير إلى نقطة مهمة وهي قضية توقيت فرار بعض الضباط من الجيش الفرنسي، وهو ما طرحته العديد من الكتابات، فينبغي هنا أن نضع في الحسبان الظروف المحيطة بعملية التنسيق والاتصالات بين العسكري وخلايا الثورة، ومن جهة ثانية الوقت الذي يتطلبه معالجة بعض المعطيات الأخرى.

وفي هذا السياق يشير محمد حربي أن قيادة الثورة أسست مصلحة العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي سنة 1958 يرأسها ابراهام بوعلام واسطمبولي بوعلام، وهي تابعة لممثلية جبهة التحرير الوطني في بون، وهذه الأخيرة يرأسها حفيظ كيرمان ويساعده سعيد موزارين (المصالح القنصلية)[3].

يشير خالد نزار إلى عملية فراره برفقة الضابط قنايزية بعد تنسيق مع خلايا الثورة تم تحويلهم إلى العاصمة بون (ألمانيا الفدرالية)، وكان المبيت في فندق، وهنا تم اللقاء بين نزار وقنايزية عن طريق عناصر جبهة التحرير وهنا يشير إلى أحدهم وهو عبد الحفيظ كيرامان، وبعده تم نقلهم إلى روما، ومنها إلى تونس، وهنا يقول نزار أنهم استقبلوا استقبالا باهتا "كنا ننتظر استقبالنا من ممثل جبهة التحرير الوطني لكن لم أرى أي جزائري في المطار". ومنها تم وجيههم إلى الصادقية حيث يتواجد ممثل جزائري للثورة، وتم تزويدهم ببطاقات الهوية، وتم استقبالهم من طرف الرائد ايدير ومحمدي السعيد، قدمت لهم تشكرات على مجهوداتهم للالتحاق بالثورة، وتم نقلهم مباشرة إلى مدينة الكاف وبالضبط إلى مدرسة الإطارات[4].

[1] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص ص 27-28.

[2] . المصدر نفسه، ص 27-28.

[3] . محمد حربي: حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية، 1945-1962، دار القصبة للنشر، ترجمة: عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، الجزائر، 2004، ص 243.

[4] . خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص ص 29-30.

وعن زرقيني فيشير أنه بعد قضاء الإجازة كان يفكر في الفرار داخل الجزائر ولكن لدواعي أمنية في شخصه وفي عائلته[1] لم تسمح له لذلك عاد إلى باريس للتنسيق مع شبكات الثورة، فتلقى أوامر بالانتقال في سيارة مع محامية ممن دافعن عن الضباط الجزائريين في السجن، وبقي في إحدى المنازل ثلاثة أيام، لينتقل بعدها في سيارة أحد الفرنسيين إلى بلجيكا وأقام في فندق يحرسه جزائريون، وتم تجهيز أوراق سفره إلى روما حيث تكفل به هنا ممثل جبهة التحرير الوطني ومنها تم نقله إلى تونس لينقل مباشرة إلى مركز التدريب ملاق، وهنا يقول:" وبها وجدت الكثير من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي أفريل 1958" ويضيف: "ابتداء من هذه اللحظة شعرت بإحساس جميل حوّل حياتي إلى الصفر "[2].

يقول عبد المجيد عزي أن هذه العملية من الفرار لضباط محترفين جزائريين وانضمامهم إلى جبهة التحرير الوطني في تونس شكلت صدمة كبيرة لدى هيئة الأركان العامة الفرنسية، هذه الأخيرة التي لم يكن لها أي معلومة عما كان يجري قبل عملية الفرار، ولم تكن تشك أبدا في تواطؤ عسكريين جزائريين مع مسؤولي فدرالية فرنسا التي سهلت عملية الفرار بتوفير جوازات سفر للفارين، وعلى إثر هذه العملية تم تشديد الرقابة الأمنية وحتى التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الألمانية لمنع أي محاولة فرار، هذا وقد اتهمت السلطات الفرنسية نظيرتها الألمانية بالتراخي في القضايا الأمنية وإلا لما فر هؤلاء الضباط الجزائريون[3].

وأشار شارل روبير أجيرون إلى النداء الذي وجهه أحمد بن شريف شهر مارس 1958 والذي تم توزيعه على نطاق واسع، والذي ذكّر فيه المجنّدين الجزائريين "بنداء الوطن ... تعالوا ساهموا وشاركوا مع اخوانكم 100 ألف ... للحرية والشرف"[4].

هذا وأشارت جريدة (la dépêche) بتاريخ: 16 أفريل 1958 أن عشرة ضباط جزائريين التحقوا بجبهة وجيش التحرير الوطني بتونس (09 ضباط sous-lieutenant ونقيب واحد) (ينظر الملحق رقم: 15)، وأضافت أنهم أكملوا تكوينهم بمدرسة سانت ميكسان، وهو ما أعلنت عنه المفوضية التونسية، وهو حدث تقول الجريدة أنه تصدّر الصحف والصفحات الأولى، ومنها جريدة المجاهد، وأشارت تقارير فرنسية إلى قائمة هؤلاء الضباط على النحو التالي: بوزادة محمد: (ملازم)، بن مصابيح مصطفى: 26 سنة (ملازم)،

---

[1] . وعن الجانب الاجتماعي للضباط الجزائريين يشير زرقيني أنهم متزوجون من نساء اجنبيات نذكر منهم: بن عبد المومن، شابو، شلوفي: ألمانيات، هوفمان: بلجيكية، بوتلة: تونسية. ويضيف أن العديد من هؤلاء الزوجات تملك أولادا وقد عانين في حياتهن الاجتماعية مع هؤلاء الضباط، والكثير منهن مدركات لمعاناة الشعب الجزائري ومأساته الحقيقية، "ويستحقن لقب مجاهدات". **ينظر**: Mohamed Zerguini: op.cit, p.78.

[2] - ibid, p.86.

[3] . عبد المجيد عزي: مسيرة كفاح في جيش التحرير لوطني (الولاية الثالثة)، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر. 2011، ص 251.

[4] - Ch. R. Agéron: Les Miliaires Algériens, op.cit, p.356.

علاهم محمد: 27 سنة (ملازم)، كرباب مختار 24 سنة (ملازم)، محمد بن محمد 27 سنة (ملازم)، وهؤلاء هم الضباط الذين تم توقيفهم خلال شهر سبتمبر 1957 بسجن (Fresnes) تم تحريرهم في جانفي 1958، لطرش عبد الحميد: 27 سنة (ملازم)، علاهم عبد المجيد[1] 24 سنة (ملازم)، علاهم محمد 38 سنة (نقيب).[2] وهي أيضا نفس الأسماء التي نقلتها جريدة المجاهد، كما نقلت تصريحاتهم بهذا الخصوص وننقل هنا بعضا مما كتبته ذات الجريدة:" أننا لن نتردد في مواصلة الحرب مهما كان الثمن"، "إننا نشعر بالإحتقار أمام الذين يعذبون ويقتلون بالقنابل والرصاص من المدنيين العزل والأطفال والشيوخ" وهو ما ينم عن تصميم ومعنويات عالية موجهة للعمل في صفوف الثورة وهو ما نقلته أيضا جريدة المجاهد من أنهم سيقاتلون تحت لواء الثورة الجزائرية وهو ما عبر عنه التصريح التالي:" إننا مغتبطون بالقتال تحت لواء جبهة وجيش التحرير العظيم الذي يشهد بعبقريته العالم أجمع"[3]. كما ذكر محمد زرقيني عمليات فرار أخرى بعد أفريل 1958 ومنهم: النقيب عبد المومن، الملازم بوتلة، وقلال، ومداوي، وكلهم أمل لخلق التّحديث والتجديد داخل جيش التحرير الوطني[4]. وأضاف عبد الحميد براهيمي أسماء أخرى للفارين خلال سنتي 1958-1959 منهم: عبد النور بقة، مختار كركب، والحبيب خليل، وعبد الحميد لطرش، رشيد مديوني، وسليم سعدي[5]، ليرتفع تعداد الضباط الفارين إلى غاية سنة 1959 إلى 40 ضابط تتراوح

---

[1] . ننقل هنا شهادة بعض المجاهدين ممن عايشوا وعاصروا عبد المجيد علاهم: . عبد المجيد علاهم: ولد عام 1935 بالمسيلة من عائلة كبيرة، يتيم الأب، تكفل أعمامه بتربيته، ألتحق بمدرسة أشبال الأمة التي تلقى فيها تكوينا ساهم في تكوين شخصيته بشكل كبير. **المجاهد سليم سعدي:** أنها مؤسسة تقدم تكوين عام، وبعدها يتقدم التلاميذ إلى الوظائف العسكرية، بعدها دخل عبد المجيد علاهم لتلقي دروس للدخول إلى الكلية الحربية سانسير وتمكن من دخولها سنة 1956، وسنة 1957، تخصص في اختصاص تطبيق المشاة بمدرسة سان ميكسان، يضيف أن بهذه الكلية تواجد عدد كبير من الضباط الجزائريين تم التنسيق بينهم للالتحاق بالثورة في تونس، في بداية 1959 تم تعيينه كمدير مركز تدريب بتونس بالكاف، يقول أيضا أن هذه هؤلاء الضباط حملوا خبرة ممتازة جيش التحرير بذات الكلية، وتخرج على يديه دفعات كثيرة.

. **المجاهد محمد صادوق مجاهد المنظمة الخاصة بفرنسا:** يقول أنه عرف عبد المجيد علاهم سنة 1951 داخل هذه المدرسة، ويقول أنها أول ستة فيها استدعاء المجندين الجزائريين للخدمة العسكرية للانخراط في الجيش الفرنسي، يضيف ربط عبد المجيد اتصالات بمجموعة أحمد دوم ومشاطي، وبالضبط بالمدعو أوصالح لهلالي، وهو أيضا فار من الجيش الفرنسي خدمة عسكرية، أين كان متخفي بجانب مدرسة سان ميكسان: وتم التخطيط لتهريب هؤلاء الضباط من فرنسا إلى ألمانيا ومنها إلى تونس،

. **الفيديو:** أواخر سنة 1957 بدأ علّاهم يفكر في الالتحاق بالثورة. ينظـــر: **قناة dzair tv فيديو بعنوان:** ريورتاج عبد المجيد علاهم... أو البروتوكولات الرئاسية 07 ديسمبر 2015. حول الضابط عبد المجيد علاهم: فار من الجيش الفرنسي. الموقع:

www.dzairtv.com

[2] - **A.N.O.M**: 93 4420: insurrection du 1novembre 1954 1954-1962.

[3] - انظر جريدة المجاهد: ع: 22، تاريخ: 15 افريل 1958.

[4] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.87.

[5] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 33.

أعمارهم بين 24 ـ 38 سنة[1]. وفيه فئة أخرى لسنة 1961: تمت ترقيتها حديثا في الجيش الفرنسي إلى رتبة ملازم التحقت بصفوف الثورة في تونس والمغرب منهم: محمد العماري، محمد تواتي[2]. وضباط آخرون تم ترقيتهم خلال سنة 1961 وهم العقيد آيت مهدي إلى رتبة عميد (21em R.T.A colonel)، والعميد (colonel) رافا أحمد إلى (7em RTA général de brigade). وتم تحويلهم إلى صفوف القوة المحلية خلال المرحلة الانتقالية وهو ما اعتبره شارل روبير أجيرون صدمة كبيرة لهم[3]. وفي هذه القضية يشير فرانسوا جيز أنه يمكن تقسيم الفارين من الجيش الفرنسي إلى ثلاث فئات هي:

ـ الذين فروا من الجيش الفرنسي مباشرة إلى جيش التحرير الوطني سنتي 1958-1959 وهؤلاء التحقوا عن قناعة ورغبة وطنية.

ـ الذين التحقوا في الأشهر الأخيرة من الثورة وهؤلاء التحقوا لأغراض انتهازية أكثر منها وطنية.

ـ الذين تم تحويلهم مباشرة من الجيش الفرنسي إلى الجيش الوطني الشعبي، بعد الاستقلال ويقدر عددهم بـ مئتي عنصر (200)[4].

الملاحظ من خلال عمليات فرار الضباط الجزائريين التي ذكرت سابقا أنها تمت من الخارج إلى خارج الجزائر أي إلى تونس والمغرب، وهي قضية يعتبرها حسين بن معلم مهمة جدا يجب الوقوف عندها حيث يقول:" بينما التحق صف الضباط والجنود بجيش التحرير الوطني الذي كان في الداخل بحيث قام البعض من هؤلاء بعمليات بطولية تسببت في خسارة كبيرة للعدو وأصبح أغلبهم قادة في جيش التحرير الوطني والعديد منهم سقط في ميدان الشرف". أما الضباط العاملين الذين كانوا في الخارج فيشير أن عمليات فرارهم فتمت إلى خارج الجزائر إلى الحدود وتم تعيينهم في مناصب قيادية ويضيف: "وصل بعضهم إلى تونس بسيارته الخاصة وزوجته"[5]. السؤال الذي يطرح هنا: لماذا تمت عملية فرار العسكريين من ضباط الصف والجنود داخل الجزائر فقط ولم يتم نقلهم إلى الحدود الجزائرية؟

يبدو أن هذا كان نتيجة الصعوبات التي واجهها جيش التحرير الوطني في تخطي أو عبور خطي شال وموريس، وبالتالي فمن فر داخل الجزائر فسيتم إدماجه في العمل العسكري في الداخل خاصة بعد إنشاء الخطين المكهربين هذا من جهة، ومن جهة ثانية قد تكون حاجة الولايات في الداخل إلى هذه العناصر ملحة بالنظر إلى ما يمكن أن هذه الفئة للعمل العسكري من أسلحة وذخيرة بالإضافة إلى الخبرة. لكن هذا

[1] . رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 284.

[2] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 33.

[3] - Ch. R. Agéron: Les Miliaires Algériens, op.cit, p.358.

[4] . الطاهر سعود: أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسات عربية، عدد: 24، جانفي 2017، ص 32.

[5] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 179.

لا يعني عدم وجود عسكريين برتبة جنود وضباط صف فارين من الجيش الفرنسي على مستوى الحدود[1]، ففي هذا الشأن يذكر محمد بوداود (ضابط جيش التحرير الوطني ومسؤول مديرية التموين والتسليح للغرب بوزارة التسليح والاتصالات العامة لاحقا) أن مركز الخمسيات بالمغرب الأقصى والذي سلمته السلطات المغربية سنة 1956 لجيش التحرير الوطني قد تم تخصيصه في بداية الأمر إلى الفارين الجزائريين من الجيش الفرنسي إلى جيش تحرير المغرب العربي هذا الأخير يسلمهم إلى قيادة الثورة بالمغرب[2]. (ينظر الملحق رقم: 13). لماذا اقتصر تهريب فئة الضباط الجزائريين فقط إلى الحدود الجزائرية تونس والمغرب؟ هذا بالإضافة إلى قضية أخرى مهمة جدا وهي لماذا التحق هؤلاء الضباط بجيش التحرير الوطني ولم يلتحقوا بجبهة التحرير الوطني؟.

4. الفارون المسلمون الجزائريون من جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية قيادة جيش الحدود ونتائجها

4 . 1 . الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي في مرحلة كريم بلقاسم :

ـ برنامج الرائد ايدير :

يرى العربي الزبيري أن أولى خطوات الاعتماد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بدأت منذ تعيين كريم بلقاسم للرائد ايدير[3] كمدير لديوانه العسكري ووضع بين يديه مهمة تكوين جيش نظامي عصري تحت رعاية الضباط الجزائريين المتكونين في الجيش الفرنسي[1].

---

[1] . لتنظيم عملية تسليم أو انضمام أو متابعة مجنّد جزائري فار من الجيش الفرنسي في الحدود تم الاتفاق بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة المغربية بتاريخ: 30-31 ماي 1960 حيث ورد في الفصل الثاني وفي المادة الخامسة: كل من دخل الاراضي المغربية من ذوي الأصول الجزائرية وهو في حالة فرار من الجيش الفرنسي طالبا الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري بمحض إرادته، يسلم رفقة سلاحه بكل احترام إلى ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية بالمغرب.

أما الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي وأرادوا اللجوء إلى المغرب الاقصى وهم رافضون الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري فيزج بهم في إحدى مراكز إعادة التربية طبقا لهذه الاتفاقيات. **ينظـــر:** محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية والثورة 1930-1962، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص ص 260-261.

[2] . محمد بوداود: أسلحة الحرية، الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات، ترجمة فخر الدين بلدي، RAFAR، 2016، ص 71.

[3] . يقول عنه محمد حربي أنه ضابط سابق في الجيش الفرنسي، فر منه في شهر سبتمبر 1956 التحق بالقاهرة بالبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، يتميز بحب السيادة، كما يصفه بالمتعجرف، الغامض المتملق للبعض، كانوا يسخرون منه في محيطه، وعن طباعه يقول أنه كان يسلك سلوك ضباط الاستعلامات حتى أنه كتب لافتة في مكتبه: " للجدران آذان " ، يبث عيونه في كل مكان حتى أنه كان يشرف بنفسه على تعيين عسكريين كحجاب لوزراء يقدمون له تقارير حول نشاط مسؤوليهم، وفي الجهة المقابلة يصفه بأنه: "ايدير

وفي هذا الإطار يمكن التساؤل عن مدى استجابة أو تأقلم هؤلاء الضباط مع الوضع الجديد في الحدود، وهي القضية التي يقول عنها عبد الله مقلاتي أنها طرحت للمناقشة على مستوى هيئة لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة ما تعلق بالأجر والرتب العسكرية ... وهذا الحرص والاهتمام هو لتشجيعهم والرفع من معنوياتهم للاستفادة من الخبرة التي اكتسبوها في جيش الاحتلال الفرنسي.

وجاءت هذه القضية لتفرض نفسها على قيادة جيش الحدود لأن هؤلاء الضباط وجدوا جوا مغايرا لما اعتادوا عليه في الجيش الفرنسي وخاصة منهم الملتحقون الأوائل بالثورة سنة 1957 بتونس ومنهم: هوفمان شابون بوعنان، لذلك رفعوا شكوى إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يطالبون فيها بتحسين ظروفهم المادية مع التهديد بالاستقالة.

جاء الرد من ذات الهيئة تمثل في رسالة أو جواب من محمود الشريف[2] أكد فيها ضرورة مراعاة مبدأ المساواة بين عناصر جيش التحرير الوطني، كما حثّهم على الرفع من معنوياتهم، وضرورة إيمانهم بالقضية الوطنية قبل كل شيء، وهذا مقتطف مما جاء في الرسالة: " إذا أصبت أحد الضباط بالإحباط جراء ذلك الاستقبال إلى درجة التفكير في الالتحاق مجددا بالعدو فإن ذلك يدل على نقص فادح في الايمان الذي يجب أن يتحلى به كل المجاهدين وأن يتحمّلوا أسوء الوضعيات في سبيل انقاذ الوطن وتحرير التراب الوطني، ومع ذلك تسجل لجنة التنسيق والتنفيذ بارتياح وروح التفاني التي ميّزت هذه المراسلة وتحييها أملا في أن يساهم عمل هؤلاء الاخوة مستقبلا بقسط وافر في الانتصار النهائي"[3].

هذا وقد تزامن قدوم أو فرار هؤلاء الضباط مع وضع عسكري صعب تعيشه الثورة في الداخل وعلى الحدود، وهو ما أجمعت عليه مختلف التقارير الصادرة عن القادة العسكريين في الداخل والخارج؛ معبرة عن تأزم الوضع العسكري لسنة 1958، خاصة مع قدوم الجنرال ديغول، لذلك دعت الضرورة إلى الاسراع في معالجة الوضع لمواجهة المستجدات الحالية والمقبلة وهو ما نوضحه من محتوى التقارير التالية:

وطني متعجرف مزهو، سريع التباهي بسمو مهنته، ولكن ليس عميلا متسللا في جيش التحرير كما يقال عنه في أغلب الأحيان" **ينظر:** محمد حربي: حياة تحدي وصمود... المصدر السابق، ص ص 270-273.

[1] . العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د، م، ن، 1999، ص 126.

[2] . حسب عبد الله مقلاتي فإن محمود الشريف قد ارتبط بهؤلاء الضباط بعلاقات وطيدة بحكم إشرافه على ملفهم، وهو ما اثار حوله العديد من الشبهات والاتهامات منها مثلا: أنه يبحث عن التحالف معهم. **ينظـر:** عبد الله مقلاتي: محمود الشريف (قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، منشورات دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 114.

[3] ـ عبد الله مقلاتي: محمود الشريف المرجع السابق، 2013، ص ص 113-114. وللتفصيل أكثر حول هذه المراسلة يرجى العودة إلى: في كتاب: علي زغدود: شهادات العقيد محمود الشريف: المرجع السابق، ص 69-70.

ـ تقرير العقيد عمر وعمران بتاريخ: 08 جويلية 1958 " الساعة حرجة على الصعيد العسكري، فإن جيش التحرير الذي بلغ مستوى محترما من القوة عدة وعتادا يتعرض لخسائر كبيرة ... استشهاد أكثر من 6000 مجاهد خلال شهرين في منطقة بوشقوف لوحدها، لأن العدو دعّم إمكانياته وكثّف أسلوبه"، كما يعترف أوعمران بصعوبة عملية التسليح ويشير إلى ضرورة تطوير أساليب الحرب "لقد اكتفينا بأسلوب حرب العصابات واستعمال الأسلحة الكلاسيكية وقللنا من قيمة العمليات التخريبية واستخدام وسائل التدمير العصرية...".

ـ كما طالب فرحات عباس في تقريره للقيادة بتاريخ: 20 جويلية 1958 تحت عنوان:" العناصر الأساسية لسياسة جبهة التحرير الوطني" بضرورة تحسين المستوى القتالي لجيش التحرير الوطني. كما يقدم على كافي توضيحا دقيقا لما تعانيه الثورة من صعوبات في الداخل نلخصها في النقاط التالية:

ـ عمليات التمشيط المكثفة التي تشهدها مختلف المناطق من طرف قوات العدو.

ـ مراكز التجميع والتي كانت مقابر حقيقية.

ـ المناطق المحرمة وتعزيز خطوط شال وموريس بالرادارات وعشرين ألف جندي.

ـ القطيعة شبه التامة بين الداخل والخارج " لا جواب عن برقيات النجدة من جميع قادة الولايات.

ـ الجمود الذي يعاني منه الجنود وعدم الحركية "الجنود مجمدون على الحدود، تراكم الأسلحة على الحدود".

ـ أموال الثورة مكدسة في البنوك الأجنبية.

ـ قلة الأسلحة والذخيرة والإطارات والتموين والجنود في الداخل.

ـ الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب في الداخل نتيجة الجوع والبرد ومراكز التجميع والمحتشدات[1].

ـ وهو نفس التوجه الذي سلكه كريم بلقاسم(مسؤول الحربية) في تقرير بتاريخ: 05 أوت 1958 إلى الهيئة القيادية، " إن جيش التحرير الوطني الواعي بالمهمة الثقيلة والتاريخية التي يتشرّف بها والمتأكد بقوته والواثق بمستقبل الجزائر الجريحة ينتظر إمكانيات في مستوى المهمة ليبرهن للعالم أنه أصبح حقيقة جديدة في المجال العسكري" ويضيف كريم بلقاسم أنه "خلال سنوات 1954، 1955، 1956، كانت القيادة العسكرية الفرنسية متأخرة ثلاثة أو أربعة أشهر بعد كل ضربة من ضربات جيش التحرير، أما حاليا فقد تغير الوضع وهياكلنا التنظيمية أصبحت هرمة ولم تعد صالحة لمواجهة الأحداث، للمحافظة وتشجيع

[1] . علي كافي: المصدر السابق، ص 137.

التقنيين والاختصاصيين، يجب علينا أخذ اقتراحاتهم بعين الاعتبار ولا ينبغي ابعادهم عن المسؤولية خاصة إذا كانت معنوية، يجب الإصغاء للتنبيهات والنصائح البريئة " وحسب محمد عجرود فإن كريم بلقاسم من خلال هذا التقرير يشير إشارة واضحة إلى ضرورة الاستعانة بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي والتي التحقت بالحدود وتوظيف خبرتهم التقنية والفنية خاصة مع الصعوبات التي واجهتها الثورة جراء خطي موريس وشال ويقول: "كانت سنة 1958 مخاضا عسيرا للثورة "[1]. وهو أيضا ما عبر عنه عبد الرزاق بوحارة من عدم تجانس وحدات جيش التحرير الوطني وافتقارها إلى التّدريب من جهة والتّنظيم من جهة أخرى بالإضافة إلى الضغط الفرنسي[2]. وهو أيضا ما ذهب إليه العربي الزبيري أن أسباب ميل كريم بلقاسم إلى الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي يرجع أساسا إلى الظروف الصعبة التي تعيشها الثورة من جراء التضييق الفرنسي[3]. وبالتالي فإن العربي الزبيري هنا ينفي وجود أي مصالح شخصية أو مخطط معد مسبقا من طريف كريم بلقاسم وحاشيته.

كلها عوامل تطلبت وجود دراسة شاملة لإعادة ترتيب صفوف جيش التحرير الوطني انطلاقا من خبرة عسكرية وخاصة منها التقنية " كان هذا التطور يستلزم توافق بين أشكال المعركة وإعادة تنظيم الاستراتيجية السياسية والعسكرية "، وهكذا أسندت للأهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مسؤوليات مهمة وحساسة، نتيجة إدماجهم برتبهم الأصلية التي حملوها أثناء فرارهم من الجيش الفرنسي[4].

وحسب عبد الواحد بوجابر فإن الأوضاع العسكرية والسياسية التي مرت بها الثورة خلال تلك المرحلة اقتضت فعلا برنامجا كالذي طرحه الرائد ايدير بتزكية من كريم بلقاسم.

وهو برنامج ينطوي على ثلاث جوانب:

1. إخضاع إطارات وجنود جيش التحرير الوطني إلى التّدريب العسكري، ويبدو أن مضمون هذه النقطة هو التفريق بين الضباط ووحداتهم، وبدا هذا جليا من خلال: تخصيص مدرسة الاطارات بالكاف لتدريب الضباط وضباط الصف، في حين خصص مركز ملاق، قرن الحلفاية، واد مليز لتكوين الجنود.

2. إنشاء وحدات وفيالق جديدة.

3. إسناد هذه الوحدات والفيالق إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بحجة الاختصاص[5]. هذا وقدم الشادلي بن جديد تقييما أوليا إيجابيا للمشروع باعتباره يهدف إلى عصرنة جيش التحرير الوطني؛ وقوام

[1] . محمد عجرود: أسرار حرب الحدود (1957-1958)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص ص 111-113.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 261.

[3] . العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 125.

[4] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 261.

[5] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 193.

ذلك التدريب الجيد، التجهيز، يعتمد منهج الجيوش الكلاسيكية (المواجهة المباشرة، حرب المواقع، الانضباط)[1]. وعن الجانب الاحصائي من البرنامج فهو كالتالي:

. تكوين جيش قوامه: 160 الف رجل منهم 5000 ضابط، 16 ألف ضابط صف، 25 ألف جندي، وكان الهدف المعلن هنا هو تكوين جيش عصري وحديث في الخارج[2].

وعن المواقف المختلفة من هذا البرنامج يقول الشاذلي بن جديد:" لم نكن ندرك خطورة هذه الخطة إلا بعد تبني كريم بلقاسم لها واعتمادها للتطبيق دون استشارتنا والأخذ برأينا في الموضوع "، وعن رأيه يرى الشاذلي أنها مخالفة ومغايرة للأسلوب الذي إعتاده جيش التحرير كحرب العصابات والتي قوامها عنصر المفاجئة والكمائن والمواجهة غير المباشرة ودعامة أساسية هو المساندة الشعبية الواسعة "، كما يضيف أن هذا المشروع لقي رفض الأغلبية بقوله: " كان اعتراضنا أساسا على جوهر الخطة وأدوات تطبيقها "، كما أعاب الكثير من المجاهدين على كريم بلقاسم أنه وضع ثقته العمياء في الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي ولم يمض على وجودهم بالحدود سوى بعض الأشهر بحجة طبق ولا تناقش"، كما يقول الشاذلي:" وكان أكثر ما يثير الشكوك حول الخطة هو أنّ واضعها فار من جيش الاحتلال الفرنسي والمكلفون بتطبيقها فارون من الجيش نفسه تحلقوا في تونس حول كريم بلقاسم ومدير ديوانه" وهو ما يتوافق أيضا مع طرح أو موقف علي كافي الذي رأى بأن هذا المشروع من إعداد وزارة الدفاع على النموذج الفرنسي، وتستقطب المراكز العالية من الجنرالات، وهيئة الأركان، في حين تستند ولايات الداخل على وثيقة الصومام، وكان هذا المشروع من أول النقاط التي تم طرحها خلال اجتماع العقداء العشر بتونس أفريل 1959 [3]. أي أن هذا المشروع سيخلق جيش في الحدود غير منسجم مع جيش التحرير الوطني بالداخل.

كما تزامن مشروع الرائد إيدير مع العمليات العسكرية للجنرال شال، وهنا طالب العديد من المجاهدين القدماء وضع تلك الوحدات التي تضمنها المشروع لصد خطة شال العسكرية، في حين قبل كريم بلقاسم تسليم تلك الوحدات للفارين من الجيش الفرنسي منهم محمد بوتلة، سليم سعدي، سليمان هوفمان، هذا وحسبه فان هذا المشروع يحمل أمورا خفية ومنها تحييد بعض العناصر المعارضة والتي عبّر عنها بمصطلح " المشوشين "، كما لم يراع حقائق الميدان ونفسية المجاهدين، وخاصة القدماء منهم والذين استهدفهم بالدرجة الأولى لإعادة أو بالأحرى تفريقهم على شاكلة: عبد الرحمان بن سالم، الشاذلي بن جديد، الزين نوبلي، وإبعادهم عن وحداتهم لمنع حدوث أي تلاحم بينهم، الأمر الذي أثّر سلبا على قدراتهم

[1] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 127.

[2] . صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 281.

[3] . علي كافي: المصدر السابق، ص 253.

ومعنوياتهم من جهة، كما أدت إلى وقوع العديد من حالات التمرد والعصيان مثل: تمرد وحدات الولاية الأولى[1] في جبل الشعانبي، وعصيان حمى لولو[2]، والاستسلام الذي صنعه علي حمبلي من جهة ثانية[3]. وعنها يقول عبد الحميد براهيمي:" اندلعت موجة من العصيان " نتيجة إبعاد إطارات الولاية الأولى عن وحداتهم لتنتشر موجة العصيان في بقية المناطق والوحدات، وهو ما خلق حالة من الفوضى على طول الحدود الشرقية، لتتبعها حركات فرار جماعية " اشتدت حركة الفرار الجماعي بشدة على مدى أسابيع وشهور"، كما انتشرت روح التشاؤم لدى المجاهدين، واشتدت معها الخصومات العصبية والقبلية[4]. وهو ما عبّر عنه أيضا عمارة بوقلاز في شهادته لمجلة أول نوفمبر بقوله: "مما أدى إلى وقوع مشاكل كبيرة في هذه الهيئة لأن ضباط جيش التحرير الوطني لم يرضوا بتعين أولئك الضباط لقيادتهم"، ونفس المنحى سار عليه محمد الصالح بشيشي بقوله:" كيف يقبل أن يصبح مسؤولا مع محمد زرقيني ولم يمض من الوقت على المعركة التي جرت بين وحدتيهما سوى أشهر ووقع فيها من الخسائر ما وقع"[5].

كما تم استدعاء محمد زرقيني من الحدود الغربية خلال سنة 1958 إلى الحدود الشرقية ليعينه كريم بلقاسم في المكتب الرابع للوزارة (التموين، الدعم، اللوجستيك) بالكاف، وبوجود زرقيني بمركز التدريب الشعانبي تعرض هو الآخر إلى التهديد عن طريق الرسائل، الأمر الذي استدعى لجنة تحقيق والتي كشفت أن الجنود والاطارات يرفضون التدريب تحت إمرة محمد زرقيني، الذي تم تعويضه بالنقيب بوتلة،

[1] . هنا يشير الرائد عثمان سعدي أن محمدي السعيد قدم إلى الولاية الأولى واجتمع باطاراتها وقادة فيالقها وعددهم 060 إطار، وأخبرهم بقضية ادخالهم إلى التدريب بمدرسة الاطارات بالكاف، لفترة تدوم ستة أشهر، وبمجرد دخول الاطارات إلى المدرسة تم اعتقال قيادة أركان الولاية الأولى وايداعهم سجن غارديماو، بتونس، يشير عثمان سعدي إلى أنه كان في استقبالهم الضابط بوعنان كما أن أغلب ايام التدريب كانت تمضي في نقل الحجارة، ويقول: "كنا نقوم بهذا العمل الغريب تحت أوامر بوعنان"، وهي الاوضاع التي لم يتقبلها المتربصون فهجموا على قيادة المدرسة واسروا الضابط بوعنان ونائبه كرهائن، أما الفيالق المتواجدة في الشعانبي فتم تعيين على رأسها قيادة جديدة متمثلة في: محمد ايتسي وزرقيني وبوتلة، وحسب سعدي دائما فان الوضع استمر هكذا حتى عين على رأس قيادة الأركان محمد بوخروبة (هواري بومدين). **ينظـــر**: عثمان سعدي: مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 131-133.

[2] . يقول الشريف براكتية أنه كان له كلام مع المتمرد حمى لولو حول مبررات ودواعي رفضه التدرب لوحداته على يد ضباط فارين من الجيش الفرنسي، وعن المغزى من عزمه العودة إلى سوق اهراس وصعوبة تحقيق ذلك بتعداد قدره 1000 جندي الفيلق السادس والثالث، ، وصعوبة المسالك، وبعد المسافة، وهنا يشير براكتية أنه تم اعداد مخطط لانهاء هذا التمرد والاطاحة به فتم ذلك بين أحمد بن شريف ومحمد زرقيني، بأن يتم وضع حمى لولو على رأس مجموعة للهجوم على ثكنة العدو، لكن تم نقل الجنود في شاحنة واسلحتهم في شاحنة أخرى بحجة أن السلطات التونسية لم توافق على دخول المجموعة مسلحة، وفي نهاية الأمر تم توجيه الجنود إلى معسكر التدريب بملاق أما حمى لولو فتم نقله إلى زنزانة، وبالتالي نجحت الخطة وتم تفريق التمرد واخماده، لكن بدأت عمليات الفرار إلى جبال سوق اهراس وجبال أولاد مومن، وبوقاس.. **ينظـــر**: العقيد الشريف براكتية: مذكرات مجاهد، منشورات ANEP، الجزائر، 2011، ص ص 119-121.

[3] الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 127-129.

[4] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 41.

[5] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 509.

ونقل هو إلى مركز بيرانو إلى جانب الملازم الأول عبد الوهاب، والملازم حمى لولو، وبراكتية[1]. وهو ما ذكره أيضا بجاوي بن العربي أن أربعين مجاهدا عارضوا وجود محمد زرقيني بينهم أو كقائد عليهم " وتقدموا إلى زرقيني وقالوا له أن تغادر المكان لأنك عندما كنت في الجيش الفرنسي أصبناك بالرصاص وهو في جسمك فكيف يحق لك أن تكون مسؤولا علينا "[2].

ونقل محمد زرقيني حادثة خطيرة تدل على الرفض القاطع للتدرب تحت إمرة الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي؛ تمثلت الحادثة في مقتل الملازم الأول أحمد عقون برصاصة إثر عملية تدريب ليلي، ولكنه لم يذكر المتسبب فيها[3].

من خلال هذه الوقائع يقول زرقيني أنه قام بسردها حتى نعرف الأوضاع التي عرفتها الثورة خلال سنة 1959، نتيجة التمردات التي شنها الجنود والإطارات ضد التدرّب تحت قيادة ضباط فارين من الجيش الفرنسي[4].

كما اصطدم البرنامج بمعارضة الضباط المتخرجين من الأكاديميات العربية على غرار عبد الحميد براهيمي، وعبد الرزاق بوحارة، والذين ساندوا المجاهدين في طرحهم ورفض عسكرة المجاهدين، وإبقاء التجنيد الطوعي، ورفض حرب المواقع وتفضيلهم لحرب العصابات[5]، كما أن عبد الواحد بوجابر عارض إعادة تكوين وتدريب المجاهدين لأن العديد منهم أثبت كفاءته في الميدان، ولمح إلى أن الهدف هنا هو غرس ذهنية الخضوع في القادة والجنود تحت غطاء الطاعة التامة"[6]. أما عبد الحميد براهيمي وهو أحد الضباط المتخرجين من الكليات الحربية العربية بالمشرق فقد وصف المشروع بـ " هجوم الفارين" وانتقده لغياب نظرة نقدية من كريم بلقاسم، وبن طوبال وبوالصوف لما يضمره الفارون من الجيش الفرنسي[7]. وعن وعن الأهداف المستقبلية من قبول كريم بلقاسم ومساندته لمشروع إيدير فحسب عبد الواحد بوجابر أنه أراد تحصين نفسه بتكوين جيش عصري وقوة ضاربة من شأنها أن تساعده وتكون له سند للزعامة داخل الحكومة المؤقتة، على حساب منافسيه بوالصوف وبن طوبال. هذان الأخيران رجّحا كفة ورأي المجاهدين القدماء" وكانا أكثر تأثرا برد فعل المجاهدين وأكثر حذرا على الحفاظ على وحدة جيش التحرير الوطني" للحفاظ على الوحدة وعدم إثارة الانشقاقات[8].

---

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.110.

[2] . بجاوي مدني بن العربي: مذكرات مدني بجاوي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، د.ت.ن، ص 204.

[3] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.110.

[4] - ibid, p.111.

[5] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 202.

[6] . المصدر نفسه: ص 194.

[7] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 37.

[8] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص ص 195، 203.

ويقول عبد الحميد براهيمي:" كان الهدف باختصار هو الإعداد من دون تأخير لتنفيذ استراتيجيتهم للاستيلاء على السلطة "[1]. ووصفه علي كافي بقوله: " كان بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يفكرون ويعملون على تأسيس جيش كلاسيكي في الخارج، ضباطه أكثر من جنوده" ويضيف:" من يتصفح هذه الهيكلة (محتوى المشروع) ويحللها يتبيّن مرة أخرى من التفاهة والأوهام التي كانت مسيطرة أنذاك "[2].

هذا المشروع ومحتواه قدمه كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ: 19 جويلية 1958، لكنه لم يحظ بالموافقة للأسباب التالية:

. التضامن الواضح بين الضباط المجاهدين القدماء في جيش التحرير لرفض المشروع.

. رفض اقتراحات الإشراف على جيش التحرير من طرف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي.

. الإجراءات التي اتخذها كريم بلقاسم تجاه المجاهدين الذين تم تفريقهم وإبعادهم عن مواقع عملهم. لكن يرى الشاذلي أن كريم بلقاسم:" تراجع عن هذا المشروع تحت ضغط بوالصوف وبن طوبال "[3]. وكلها عوامل ساعدت في رفض مشاريع كريم بلقاسم ومدير ديوانه الرائد إيدير[4]. وإجمالا يمكن حصر الأطراف المعارضة للمشروع في ثلاث اتجاهات هي:

. من قادة الفيالق: عبد الرحمان بن سالم، صالح السوفين الشاذلي بن جديد، سي نوار... الذين رفضوا إستقلالية الوحدات وروح المبادرة في حرب العصابات، وموقفهم هذا جاء بناء على أن المخطط أعد في تونس من دون استشارتهم.

. من طرف المجاهدين الضباط المتخرجون من الكليات العربية، كانوا سيوافقون على المشروع لكن من دون التخلي عن التطوع الإرادي للجنود، وضرورة تحصين المشروع ببرنامج سياسي، عسكرين مدني، كما رفضوا عسكرة جيش التحرير[5]. وعن براهيمي وعبد الرزاق بوحارة يقول محمد حربي:" كانا متحفظين بخصوص الانطلاق في تكوين جيش على نمط جاهز ويوصيان بالتطوع لإحياء هذه الحركة التي دفعت بالجنود إلى الانخراط في الجيش"، كما شبه هذه الصراعات بصراعات سابقة عرفتها الحركة الوطنية

[1] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 37.
[2] . علي كافي: المصدر السابق، ص 138.
[3] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 129.
[4] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 126.
[5] . صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 280.

متمثلة في انشقاقات حركة إنتصار الحريات الديموقراطية؛ بين فئة تجاوزها الزمن وبين فئة انتقلت إلى الواقع وفي حق هذه الأخيرة يقول:" وبين الخبراء الذين أصبحت كفاءاتهم ضرورية لتسيير الحرب"[1].

ـ رفض المشروع من بقية المجاهدين على طول الحدود[2]. وعن هذه الاختلافات يقول محمد حربي:" كانت ردود أفعالهم متطابقة مع الفكرة القائلة بأن الفارين من الجيش الفرنسي هم العدو الداخلي المسؤول عن الانهزامية"، لكنها حملة يصفها حربي بأنها لم تكن خالية من الدعاية والديماغوجية، وعن سبب الشائعات التي أثيرت حول هؤلاء الضباط فيرى أنه نتيجة السرية التامة التي فرضتها القيادة على مصلحة الفارين في ألمانيا وفرنسا، وعلى أنشطتها[3].

وهو ما جعل المحيط في الحدود الشرقية والغربية يستشيط ريبة وتخوفا من هذه العناصر الجديدة في صفوف الثورة.

وبهذا يكون مصير برنامج الرائد إيدير الفشل كونه لم يراعي عدد من المعطيات في الجهة الشرقية منها: القبلية، وحتى في بعض الأحيان تم اللّجوء إلى العنف لإجبار المجاهدين على قبول التدريب واللّجوء إلى أساليب إدارية صارمة وسلطوية، هذه المعطيات وغيرها أثرت سلبا على المردود العسكري لجيش التحرير بالحدود بالجهة الشرقية؛ جنود مجمّدون وأسلحة متراكمة على الحدود، النداءات المتكررة من قيادة الداخل...[4].

ومن جهة أخرى نجد أن محمد حربي يقدم تبريرات أخرى لما حدث بخصوص برنامج الرائد إيدير وإعادة تشكيل جيش الحدود عموما؛ فيرى بأن برنامج لم يراع الاعتبارات وحلقات الوصل البشرية من ناحية، كما أن من سهر عليه لم يستفد من تجارب سابقة في تاريخ الدول على غرار ما حدث خلال الثورة الفرنسية 1789 من اضطرابات خلال امتزاج الجنود، وحتى الاتحاد السوفياتي عرف صدامات إثر إدماج الجنود القيصريين من قبل التروتسكي 1917، ونفس الأمر خلال الثورة الصينية حيث سيطرت العناصر الريفية على الجيش، وهي الأفكار التي طرحها محمد حربي على الرائد إيدير بقوله:" أخذ إيدير تقريري ووضعه في درج مكتبه دون أن يطّلع على محتواه "[5].

وعن هذه المواقف يشير عثماني مسعود أنه من غير الممكن تعميم أحكام جزئية أو ظرفية أو فردية على الكل؛ فمثلا الموقف من القادمين أو الفارين من الجيش الفرنسي هي أكيد ليست نظرة واحدة أو

[1] . محمد حربي: حياة تحدي وصمود..، المصدر السابق، ص 304.
[2] . صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 280.
[3] . محمد حربي: حياة تحد وصمود...، المصدر السابق، ص 302.
[4] . صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 283، 284.
[5] . محمد حربي: حياة تحد وصمود...، المصدر السابق، ص 301.

موقف واحد، فموقف القيادة العليا – كريم بلقاسم، محمدي السعيد من وزارة القوات المسلحة – هو ليس نفسه ذات الموقف للجماهير الشعبية تجاه هذه العناصر، فالأولى نظرتها واقعية وموضوعية وفي نفس الوقت منفعية لاعتبارات الخبرة والتجربة التي يحوزها هؤلاء، وهي تجارب يمكن استغلالها لتكوين جيش نظامي محترف يملك من الآليات ما يمكّنه من مواجهة جيش الاحتلال، أما الفئة الشعبية فنظرتها سطحية وغير معمقة بالشكل الذي يسمح لها بإنصاف الأفراد والمجموعات[1].

وهنا أيضا نقدم ما ذكره محمد حربي من كون مشروع الرائد ايدير لم يرفض من طرف الجنود وإنما من طرف القادة ولخص تلك الوضعية بقوله:" نتيجة محاولة دمج الوحدات بـ رفض الجنود للعلاقات اللاشخصية وحاولوا تصحيح بعض المظالم الصادرة عن إطار خارج جماعتهم" أما مسؤولو الجنود " فكانوا يتلاعبون بعواطفهم الجماعية بهدف تكريس رتبهم وانتمائهم للهيئة القيادية "[2].

يبدو أن العديد من العوامل شجعت على بروز أجواء التوتر على مستوى الحدود منها: قدوم عناصر جزائرية جديدة فارة من الجيش الفرنسي لا تحمل نفس التوجهات والعقيدة التي يحملها المجاهدون القدماء، بالإضافة إلى برنامج ومشروع تحديث جيش التحرير الوطني والذي كان تحت إشراف هذه العناصر الجديدة، وحتى محتوى المشروع لم يكن في مستوى تطلعات وطموحات المجاهدين بالإضافة إلى عامل التشكيك وعدم الثّقة التي سادت وعمّت خلال تلك المرحلة، كلها عوامل وعناصر أدّت إلى بروز أو تشكيل مجموعات نخب تضامنت كل واحدة حول نقاط وطموحات مشتركة تترابط فيما بينها، ومن هذا المنطلق ومعطيات المرحلة يبدو أن جيش التحرير الوطني على الحدود دخل منعرجا حاسما في بناء توجهاته التي حكمتها وسيّرتها المجموعة التي استطاعت أن تفرض نفسها ميدانيا.

ـ الضباط المسلمون الفارون من الجيش الفرنسي على رأس المدارس العسكرية:

قبل الخوض في هذا العنصر نتوقف عند نقطتين مهمتين وهما: المؤسسات القيادية للثورة على مستوى الحدود، مكونات النخب العسكرية.

فبالنسبة للمؤسسات القيادية: بتأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958 تم إنشاء وزارتين تتكفلان بالمهام العسكرية هما: وزارة القوات المسلحة ووزارة التسليح والتموين العام، ومن هنا عملت الحكومة المؤقتة على إعادة هيكلة قيادة جيش التحرير بالحدود، وتتضمن هذه الهيكلة: لجنة العمليات العسكرية للشرق (COM) بقيادة محمدي السعيد بغار ديماو بتونس، يساعده محمد لعموري (قائد الولاية الأولى)، عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية، عمار بن عودة ممثلا عن الولاية الثانية)[3]. تضم مديرية التكوين بقيادة عبد

[1] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 510.

[2] . محمد حربي: حياة تحدي وصمود، المصدر السابق، ص 302.

[3] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199.

المومن والصحة ومعسكرات القاعدة الشرقية والولاية الثانية، كما تم إنشاء قيادة حدود تضم: قاعدة الإمداد ومدرسة الإطارات بملاق ومدرسة الهندسة العسكرية ومعسكرات وادي مليز وقرن الحلفاية، كما تنتشر على الشريط الحدودي مراكز تدريب ومعسكرات من تالة إلى قفصة مرورا بتاجروين والقصرين[1]. وعن قيادة أركان الشرق يقول الطاهر الزبيري أنها تلقت عدد من الصعوبات منها خط شال وموريس، وعدم التوافق بين أعضائها بحيث أصر كل قائد ولاية على نفوذه وسلطته على جنوده ورفضوا التّخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش، وهو عكس ما حدث في الغرب حيث تمكن هواري بومدين وبوالصوف من خلق الإنضباط وتحقيق التّعاون بين جميع المسؤولين في غرب الجزائر[2].

ونفس التنظيم تم العمل به في قيادة أركان الغرب، بقيادة هواري بومدين، يساعده الصادق دهيلس، مقرها بوجدة، قيادة الحدود الغربية على رأسها النقيب رشيد (أحمد مستغانمي)، وتمتد على طول الشريط الحدودي مدارس ومعسكرات التدريب أيضا[3]. هذا في عهد كريم بلقاسم الذي عمل عزل قائد لجنة العمليات العسكرية للشرق وتعويضه بـ محمد عواشرية، ونفي عمارة بوقلاز إلى العراق، كما تم نفي محمد لعموري إلى السعودية، وخلفه أحمد نواورة على رأس الولاية الأولى)، وتولى علي كافي الولاية الثانية[4].

والنقطة الثانية هي: مكونات النخب العسكرية على مستوى الحدود، والتي حددها محمد حربي في أربع مجموعات متباينة:

ـ جماعة المناضلين من حركة انتصار الحريات الديموقراطية: الذين تبنوا الكفاح المسلح قبل نوفمبر 1954، ومن ضمنها: الرائد علي منجلي، هذه الفئة تتميز بالشرعية في كل خطاباتها وأفكارها على حساب المجموعات الأخرى.

ـ مجموعة العسكريين الذين اكتسبوا خبرة عسكرية في جيش الاحتلال الفرنسي: خلال حرب الهند الصينية، وكذلك العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي خلال سنة 1956 ومنهم عبد الرحمان بن سالم، بلهوشات وعناصر أخرى التحقت بجيش التحرير بعد تسريحها من الجيش ومنهم الشاذلي بن جديد صالح العوفي، وكانوا من قبل عرفاء، رقباء ومساعدين، عرفت هذه المجموعة ترقيات سريعة، وعنها يقول محمد حربي من الصعب تعويضها في جيش التحرير، احتفظوا بمبدأ الأقدمية تجاه الضباط الفارين سنة 1957، 1958.

---

[1] . محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 553.

[2] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199.

[3] . محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن...، ص 553.

[4] . الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 199-200.

ـ **الضباط المتخرجون من الأكاديميات العسكرية العربية ومنهم:** عبد الحميد براهيمي، عبد الرزاق بوحارة، كمال وارطسي، عبد العزيز قارة، حسين بن معلم، العربي سي لحسن، هذه العناصر اختارت العمل المسلح وتركوا الدراسة، لم تكن لهم طموحات، بل كانوا يحاربون من أجل التخلص من الاستعمار، وقعوا هم أيضا في مواجهة مع الفارين من الجيش الفرنسي.

ـ **الجماعة الفارة من جيش الاحتلال الفرنسي:** وهم ضباط التحقوا بتونس وهي مجموعة يقول محمد حربي أنه لم يعرفها عن قرب، كما ميز بين عناصر هذه الفئة فذكر: محمد علاهم، زرقيني، بوتلة، شابو، هوفمان. وعناصر أخرى من ذات المجموعة: متخرجة من المدارس العسكرية: عقون، عبد المجيد علاهم، عبد الحميد لطرش، العربي بلخير، خالد نزار. ما يميز هذه المجموعة هو: التقنية، التراتب، روح التضامن المهني، الاستقلالية الوظيفية. هذه المجموعة أيضا دعت إلى القطيعة كلية مع مخيمات اللاجئين والسكان التونسيين، يطالبون بتسليط العقوبات على كل اخلال بقواعد الوظيفة والانضباط، كانوا يعملون على ترسيخ فكرة أن الجيش هو أكثر المؤسسات وطنية وهو الوسط المفضل للوطنية كما تعلموا ذلك في الجيش الفرنسي، كانت طموحاتهم قيادة الجيش وليس لعب أدوار سياسية، أما الفئات الثلاثة الأولى فكانوا يعتبرون أن مهمتهم هي إعادة تنظيم المجتمع. الملاحظ هنا أن محور الاختلاف بين هذه المجموعات هو قضية رئيسية:" حول من يكون محور الجيش، هل المكافحون أم المحترفون "[1]. والغرض من طرح هذه النقاط كبداية لهذا المبحث لكونها ترتبط ارتباطا وثيقا بل هي محور الأوضاع التي عرفها جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية.

الفئة الأخيرة هي المقصودة بالدراسة في هذا المبحث، ولهذا يمكن طرح التساؤل التالي:

. ماهي الأدوار التي لعبتها أو التي أدتها هذه المجموعة على رأس المدارس العسكرية؟

لقد أولت قيادة الثورة أهمية بالغة للتكوين العسكري للمجاهدين لمواجهة مجريات الحرب التي إشتدّ وطؤها منذ 1959.

لهذا بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس مدارس عسكرية على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية بداية من سنة 1957.

ونشير هنا إلى أولى المدارس التي تم تأسيسها **وهي مدرسة ملاق أو مدرسة تكوين الإطارات** بالقرب من مدينة الكاف التونسية، ترأس هذه المدرسة في بدايتها الضابط عباس غزيل وهو فار من الجيش الفرنسي سنة 1956، وبعده تولى مسؤوليتها بن عبد المومن، اضطلعت هذه المدرسة تحت هذه القيادة

[1] . محمد حربي: حياة تحد وصمود...، المصدر السابق، ص ص 295-297.

بعملية تكوين الأفراد والوحدات، وعند نهاية فترة التكوين ترسل إلى الميدان لتعزيز صفوف الوحدات الأخرى في الميدان وحتى كمؤطرين[1].

ونفس المسؤوليات أوكلت إلى ضباط آخرين من نفس الفئة يقدرهم عثماني مسعود بحوالي ثلاثين إلى أربعين ضابط أرسلوا إلى قيادة المدارس العسكرية الشرقية والغربية للتكوين والتأطير والتدريب والتعليم، ونقل الخبرات التي اكتسبوها من الجيش الفرنسي، مع تفعيل القواعد المعمول بها في الجيش الفرنسي كالطاعة وتفعيل نشاط الأفراد حتى تسهل قيادتهم وحسن توظيفهم، واستغلال الميدان لصالح جيش التحرير الوطني. وهو ما يجسده تقرير كريم بلقاسم إلى المجلس الوطني للثورة خلال ديسمبر 1959، بقوله:" أن الاستعانة بالضباط الفارين أفضل من اللجوء إلى الخبراء الأجانب"، وهذا بالنظر إلى عامل التقنية والحس العسكري لهؤلاء الضباط[2]. هذه الإطارات التقنية يذكرها جبلي الطاهر متمثلة في: بوعنان جيلالي، عبد المجيد علاهم، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان، خالد نزار، مختار كركب، أحمد عقون، سليمان سعدي، عبد المالك قنايزية، بالإضافة إلى ضباط تخرجوا من الكليات العسكرية العربية[3]. ويشير عثمان سعدي إلى موقف مغاير حيث أنه كان في استقبالهم الضابط بوعنان كما أن أغلب أيام التّدريب كانت تمضي في نقل الحجارة، ويقول:" كنا نقوم بهذا العمل الغريب تحت أوامر بوعنان "[4]. هذا ويخالفه الرأي بجاوي المدني الذي ثمّن وأثنى على إنجازات هؤلاء الضباط وذكر المهارات والتقنيات التي اكتسبتها دفعته:

- كيفية استعمال وزرع الالغام، ومنها ألغام البنغلور.

- طرق تخريب خط شال وموريس.

- التعرف على أسلحة الغازات المسيلة للدموع وما تعلق بها.

- دراسة كتاب حرب العصابات الذي كان يدرس في المدرسة العسكرية بسكيكدة. ويضيف أيضا أنهم وتحت إشراف النقيب زرقيني تلقوا تكوينا على استعمال الأسلحة الأمريكية والانجليزية والألمانية، وعلي يد النقيب شابو تلقوا تكوينا على أنواع الرياضات لتعويد الجسم على الصّلابة وتحمل المجهودات وتقبل كل الصعاب.

---

[1] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 496.

[2] . المرجع نفسه، ص 498.

[3] . جبلي الطاهر: تنظيم جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، محاضرة بالملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد 02، 03، 04، جويلية 2005، بفندق الأوراسي ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 293.

[4] . عثمان سعدي: المصدر السابق، ص131.

. كان المتدربون يتلقون بعض المقاطع الشعرية، والأناشيد الوطنية. ويقول:" وقد استفدنا منهم طيلة 05 أشهر كلها عمل وجد واجتهاد ليلا نهارا". ويضيف:" فالضابط بوعنان يعلمنا جميع أنواع الأسلحة كالسلاح الفردي والجماعي كالبنادق المختلفة العادي والنصف آلي والآلي الفرنسية والانجليزية والألمانية ..."[1]. وهو نفس التوجه الذي سار عليه لحسناوي خالدي في وصفه لسيرورة عمل المدرسة بعد التحاق الضباط الفارون من الجيش الفرنسي؛ إذ يقول:" كان لوجود الإخوة بيننا أثر كبير ودفع قوي لتطوير وتنويع وتخصيص التدريب لجميع المواد العسكرية، كما كان جو العمل أخويا وحماسيا وبعزائم قوية تحذوها غاية واحدة ". كما يضيف أن الجميع استفاد من برامج التدريب وامتزجت الأفكار والتجارب " واستطاعت عبقرية الثورة توظيف كل الوسائل وخاصة البشرية منها والتي لها خبرات وكفاءات علمية وتقنية وعسكرية"[2]. وهو من مدرسة الاطارات مركز تدريب قاعدي نظري وتطبيقي من هندام العسكري إلى الممارسة الميدانية.

. **مدرسة قرن الحلفاية:** هي مدرسة تكوين المحافظين السياسيين، مهمتهم رفع الوعي السياسي لجيش التحرير، وهو ما سمح له بتحديد موقع النضال التحرري في مجرى التاريخ الوطني، وتعلموا من خلاله أخلاقيات المشروع الوطني[3].

. **المعسكر الخامس:** في واد مليز بنواحي سوق لاربعا تحت قيادة العربي بلخير.

. **المعسكر الثالث:** بقرن الحلفاية، بقيادة مصطفى جمال.

. **المعسكر الرابع:** مدرسة المختصين في المتفجرات، تحت قيادة الطاهر مداوي.

. **المعسكر السادس:** الزيتون: قرب غار ديماو بقيادة محمد طويل.

. بمعنى أن كل تلك المدارس تحت قيادة أو برئاسة ضباط فارين من الجيش الفرنسي[4].

وعن هذه المراكز يقول زرقيني:" ما عدا التنظيف اليومي للمحيط وبعض الأسلحة لم تكن هذه المراكز حيوية"، فاقترحت أن يخضع الجنود إلى تربص لمدة 15 يوما، وعن الأجواء يقول كان الجميع متحمس

[1] . بجاوي المدني بن العربي: مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيعن الجزائر، د.ت.ن، ص ص 189-192.

[2] . لحسناوي خالدي: مداخلة محاضرة بالملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد 02، 03، 04، جويلية 2005، بفندق الأوراسي ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 349.

[3] . خالد نزار: الجزائر، 1954-1962، ...المصدر السابق، ص 22.

[4] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 201.

للتدرب على السلاح والرماية"، وهي ظروف أيضا سمحت لهم بتخريج العديد من الدفعات وتدريبهم وتطوير قدراتهم القتالية[1].

ـ **مدرسة الإطارات بالغرب:** يشير الحسناوي خالدي أنه نظرا للنتائج المحققة في مدرسة الاطارات بالشرق ارتأت القيادة تأسيس مديرية أخرى بالغرب، فتم تأسيسها بمعية عبد القادر شابو، ومحمد زرقيني، ومحمد علاهم[2]. على أن سنة 1958 شهدت تشكل النواة الأولى للمديرية العامة للتدريب الغربية على يد مجموعة ضباط فارين من الجيش الفرنسي نذكر منهم: أحمد بن شريف، علاهم محمد المدعو عنتر، علاهم محمد المدعو هردتها، عبد الحميد لطرش ... بالإضافة إلى مجاهدين آخرين خارج مجموعة الفارين، حيث تم توفير بعض متطلبات التدريب والتكوين من أسلحة وذخيرة، واستغلال الطبيعة ... لتستقر ذات المديرية في النصف الثاني من سنة 1958 برئاسة محمد علاهم[3]، وعبد الحميد الأطرش: مكلف بالتدريب[4].

ـ **مركز الكبداني:** وحول تأسيس هذا لمركز فيشير أنه كان تحت إشراف ورعاية من هواري بومدين من خلال زيارته لقيادة أركان الغرب رفقة عدد من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي منهم: محمد زرقيني، والملازمين بوستة وخالدي، فتم استحداث وتهيئة هذا المركز للتدريب بإشراف ومساعدة من أحمد بن شريف الذي قدم من الولاية الرابعة، حتى أصبح يضم 500 مجنّد، رغم افتقاره لمختلف التجهيزات والعتاد، إلا أنه استمر في تدريب يرتكز على تنمية قدرات العسكري وظروف المقاومة، فشمل التدريب: تدريب فردي، تدريب جماعي، التدريب على الرمي والقتال والانضباط[5]. بالإضافة إلى مراكز أو مدارس أخرى منها: مركز واولوت: يبعد عن مدينة أبركان بحوالي 04 كلم. وكذا مركز بوصافي: يبعد عن مدينة العرائش بحوالي 10 كلم، بدأ نشاطه في شهر جويلية 1959، كقاعدة للتكوين المشترك تحت قيادة المديرية العامة للتدريب[6]. مركز زغنغن: أفتتح مع بداية سنة 1961، يقع بين مدينتي الكبداني والناضور،

---

[1] . Mohamed Zerguini: op.cit, p.90.

[2] . محمد علاهم: كان على رأس مديرية التدريب العام بالغرب. ينظر: حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 201.

[3] . حسب ما ذكره محمد مصطفى طالب فإن محمد علاهم استمر على رأس مديرية التدريب إلى غاية يوم توقيف القتال، وتم تعيينه أيضا رئيسا للجنة المختلطة لمراقبة توقيف القتال، اعتزل السياسة مباشرة بعد الاستقلال، وعن هذا الرجل يقول محمد مصطفى طالب: "عرف عن الرجل محمد علاهم: الاستقامة، والرجل الاداري المحنك، كان مثاليا في العمل والاتقان، يقضي معظم أوقاته في التنقل بين المعسكرات والوحدات التابعة له ... محبا لجنوده واطاراته عطوفا عليهم ...". **ينـــظر**: محمد مصطفى طالب: المصدر السابق، ص ص 27-28.

[4] . محمد مصطفى طالب: المصدر السابق، ص ص 26-27.

[5] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.103.

[6] . تركزت المهمة الاساسية لمديرية للتدريب الغربية في السهر على نشاط المراكز الثلاث، وكذا: انشاء البرامج وتوزيعها، التطوير، المراقبة، توجيه التداريب، التكفل بوسائل التدريب، التحضير للاختبارات والتطبيقات في الميدان ... **ينظـر**: محمد مصطفى طالب: المصدر السابق، ص 52.

والناضور، احتضن كل التخصصات تقريبا[1]. وعن النتائج المحققة لهذه المدارس يقول محمد مصطفى طالب: "كانت النتائج جد إيجابية بحيث لم يسبق لها مثيل، فاقت كل التوقعات. فعززت العمليات الليلية والسير المكثف ودراسة واستعمال الأسلحة الجديدة وبعبارة أخرى فقد ساهم هذا التدريب في الاعداد بحق لجندي متكامل جاهز لخوض معركة فاصلة"[2].

وبالتالي شارك هؤلاء الضباط في بناء وتأسيس مدارس ومراكز تدريب للثورة على الحدود الغربية، ترأسها محمد علاهم، وأشرف على برامج التدريب عبد الحميد لطرش، كما أشار إلى بروز بعض الحساسيات بسبب وجود هذه الاطارات في نفس المكان ونفس ظروف العمل، مما خلق نوع من التنافس وصل في بعض الحالات إلى التنابز بدون أن يؤثر ذلك على السير الجيد للمدرسة[3].

وهنا يشير حسين بن معلم أن النقيب عبد المومن بحكم منصبه على رأس مديرية التكوين العام عين رفقاءه الفارين من الجيش الفرنسي على رأس هذه المدارس على حساب الضباط المتخرجين من الكليات الحربية للمشرق، رغم تحصل الفئتين على نفس الرتبة وبلوغهم نفس السن، ويقول:" وجب انتظار مرور الوقت حتى يشهد تأطير المراكز تغييرا لصالح ضباط آخرين، الذين سيعينون عندها قادة مراكز"[4].

ويبدو أن العديد من العوامل سارت في غير صالح النقيب عبد المومن الذي تم تنحيته من على رأس مديرية التكوين العام ومن جميع وظائفه، وهو ما يشير إليه حسين بن معلم الذي فنّد ما أشيع حول فرضية اتهامه بالجهوية والمحاباة لزملائه الفارين من الجيش الفرنسي، فيقول: " هذا كذب، لا شك أن في الموضوع أسباب أخرى نجهلها " ويرجح إمكانية تأثير الصرامة والانضباط التي كان عبد المومن يمارسها؛ فهو لا يتوانى في معاقبة المخالفين وهو أمر يكون قد أثر على البعض، وجلب له الكثير من العداوات، فأرسلوا تقارير يتهمونه فيها ظلما. كما ثمن من جهته جهود النقيب عبد المومن بقوله:" ومما لا يدفع إلى النقاش ... أنه أنجز عملا رائعا على رأس مديرية التدريب العام"، وتم تعويضه بالنقيب بوتلة، وعن هذا الأخير يقول بن معلم: "وكانت شخصيته ومنهجيته في العمل مختلفتين في كل النواحي عن سابقه"[5].

وعلى العموم فان فترة أو مرحلة تواجد كريم بلقاسم على رأس وزارة القوات المسلحة وبخصوص قضية الضباط الفارون من الجيش الفرنسي فقد تميزت بالفوضى والاضطراب وهذا راجع إلى عدد من العوامل منها:

[1] . محمد مصطفى طالب: المصدر السابق، ص ص 44-47.

[2] . المصدر نفسه: ص 56.

[3] . لحسناوي خالدي: المصدر السابق، ص 349.

[4] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 201.

[5] . المصدر نفسه، ص 224.

- تواجد عدد معتبر من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي.

- الغموض والضبابية التي ميّزت تواجدهم في الحدود من جهة وسرعة وصولهم إلى مناصب قيادية من جهة ثانية.

- رفض مشروع الرائد إيدير لتحديث جيش التحرير الوطني واعادة هيكلته.

- الاضطرابات والتمردات التي شملت مختلف وحدات جيش التحرير الوطني نتيجة رفض أو معارضة التوجه الجديد الذي وضعه الضباط الفارون من الجيش الفرنسي على أرض الميدان.

وكلها عوامل لم تكن في صالح تطور جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية، وبالتالي استمرت مرحلة كريم بلقاسم في محاولة تثبيت قواعد وتوجهات جديدة بالاعتماد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وهو الأمر الذي ساعد على استمرار الفوضى والانشقاقات.

4 . 2. الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي في مرحلة هواري بومدين:

في هذه المرحلة يضعنا عبد الحميد براهيمي في السياق التاريخي لتأسيس قيادة الأركان؛ فيشير أنها قرارات تمخّضت عن المجلس الوطني للثورة بطرابلس بتاريخ: ديسمبر 1959- جانفي 1960، بحيث تم تعديل تشكيلة الحكومة المؤقتة، فتحول كريم بلقاسم من وزير للقوات المسلحة إلى وزير للشؤون الخارجية، وتم تغيير وزارة القوات المسلحة وتعويضها باللجنة الوزارية المشتركة للحرب بقيادة الثلاثي: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوالصوف. كما تم إنشاء قيادة أركان للقوات المسلحة برئاسة العقيد هواري بومدين بمساعدة علي منجلي، وقايد أحمد، ورابح زيراري[1].

وحسب ما ذكره الشاذلي بن جديد فإن هواري بومدين التحق بتونس على رأس قيادة الأركان والأوضاع على الحدود تعرف أوضاعا صعبة ويقول:" كان بومدين هو الرجل الذي أهّلته الأوضاع أو الأقدار ليقوم بهذه المهمة"[2].

وهنا طرح علي منجلي خطط لعصرنة جيش الحدود والتنفيس عن جيش الداخل " كانت على ما يبدو لعلي منجلي خطة شاملة ومتناسقة سياسية عسكرية بغية انقاذ الثورة " في حين كانت لبومدين استراتيجية مدروسة "كان بومدين هادئا، باردا، وكان سلطويا بعيد النظر " وهو ما سمح له بإعادة تنظيم جيش الحدود للوقوف ضد القوة الاستعمارية[3].

[1] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 46.

[2] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 149.

[3] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 46.

وفي ذات السياق يشير محمد حربي " لما اطلع العقيد بومدين خليفة كريم بلقاسم على هذه الحالة المعنوية السائدة فهم أن السلطة العسكرية لا يمكن استعادتها بتنزيل رتب القدماء، واكتفى بترقية الكفاءات دون المساس بالحقوق المكتسبة للقدماء "[1].

كما يوضح عبد الرزاق بوحارة بخصوص الانطلاقة الفعلية لقيادة الأركان برئاسة هواري بومدين بقوله:" ولكني حرصت على أن أبين أن قيادة الأركان العامة لم تنطلق من العدم، إذ كانت هناك طاقة عسكرية هامة قبل أن تتولى مهامها بغار ديماو، وقيادة الأركان[2] لم تنشئ جيشا جديدا على الحدود وإنما كان لها الفضل في إعادة تنظيم الوحدات الموجودة وقيادتها بكيفية جيدة مع ضمان تطورها"[3].

في هذه المرحلة صدرت العديد من القرارات التي تصب في صالح هذه الفئة من الضباط، منها: قرار رقم 03 صادر يوم 11 فيفري 1960، وبناء عليه شرعت قيادة الأركان العامة في إعادة هيكلة قيادة الحدود المكلفة أساسا بالدعم اللوجستي والصحي والمسائل الأمنية، وكذلك مراسلة صادرة يوم 13 فيفري 1960 بحيث شرعت القيادة بموجبها في اعادة تنظيم التدريب العام، مع انشاء قيادة للتدريب العام.

وعلى هذا الأساس بدأت البوادر الأولى لإعادة التنظيم بداية من شهر أفريل 1960، وشملت العملية حتى تنظيم الوحدات العملياتية بداية بالتشكيلات الموجودة على المناطق الحدودية للمناطق 05، 06، للولاية الأولى وكتائب القاعدة الشرقية[4].

أما بخصوص الضباط الفارون من الجيش الفرنسي فقد استمر الاهتمام بهم من طرف قيادة الأركان العامة، وهنا يرى عبد الحميد براهيمي أنه توظيف لصالح جهات محددة " استعمالهم لصالحهم من أجل تنفيذ مشروعهم"[5]. وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه عبد الواحد بوجابر أيضا من أن قيادة الأركان العامة سعت إلى استرجاع الضباط الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي رغبة في استعمالهم لصالحها من أجل

---

[1] . محمد حربي: حياة تحد وصمود.. ، المصدر السابق، ص 304.

[2] . في رسالة مؤرخة بتاريخ: 31 يناير 1960 تحمل توقيع رئيس الحكومة وثلاثي اللجنة الوزارية للحرب منحت صلاحيات واسعة لقيادة الأركان منها: تسمية الضباط المساعدين إلى رتبة نقيب، تقديم تقارير دورية إلى اللجنة الوزارية للحرب، كما أوكلت اليها تأسيس جيش نظامي فتم تشكيل: مكتب الامداد والتموين، مكتب الاستعلامات، مكتب الجنود والمستخدمين، مكتب الاعلام ولتربية، انشاء مناطق حدودية: منطقة عمليات الناحية الشرقية وأخرى غربية. **ينظر**: محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن... المرجع السابق، ص 555.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 163.

[4] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 198.

[5] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 48-50.

تنفيذ مشروعهم في إعادة تنظيم جيش الحدود وعصرنته[1]. فكانت بداية تقريبهم من طرف بومدين بتجميعهم في المكتب التقني، بقيادة الأركان.

وبالتالي استمر تواجد الضباط الفارون في مناصبهم القيادية ضمن هيئة الأركان أيضا؛ وهو ما تجسد في المظاهر التالية:

ـ المكتب التقني بهيئة الأركان: أسندت قيادته إلى ضباط جزائريين فارين ومنهم: محمد زرقيني، سليمان هوفمان، محمد بوتلة[2]. وعنه يقول الشاذلي بن جديد أن هدفها هو وضع خطة لإعادة تنظيم الجيش وانتشاره، هيكلة الفيالق والوحدات " أصبح هؤلاء بمثابة قيادة أركان مصغرة اعتمد عليها بومدين في تطبيق خطته الجديدة"[3].

ـ مصلحة التسليح: أسندت قيادتها لـ محمد بوزادة، مصطفى شلوفي.

ـ في حين حافظ النقيب بن عبد المومن، والملازمين الأولين: بورنان والعربي بلخير على مناصبهم في مراكز التدريب رغم اختلافهم مع المجاهدين منذ تعيينهم سنة 1959.

. تم ترقية عبد القادر شابو إلى عضو في قيادة المناطق الشمالية مع الشاذلي بن جديد و بن أحمد عبد الغاني.

من خلال هذه المناصب النوعية ضمن قيادة الأركان العامة يرى عبد الحميد براهيمي أن هؤلاء الضباط كانوا يرمون إلى اكتساب الشرعية التي فقدوها من قبل، وهنا يقول:" منذ انشاء المكتب التقني فإن الفارين من الجيش الفرنسي كانوا يستفيدون من ترقية وراء ترقية " وهو ما يوحي حسبه بأنهم اكتسبوا الشرعية أو التزكية من طرف قيادة الأركان نظير أعمالهم، وهو ما اعتبره براهيمي خطأ استراتيجي من قيادة الأركان، في حين يوضح في زاوية أخرى أن هذه الترقيات لهذه العناصر بالذات فقد كانت لتحضيرهم لما بعد الاستقلال، وحتى قبلها للوقوف في وجه الحكومة المؤقتة، وهو ما حتّم عليها القيام بتلك الاجراءات ومنها الاعتماد على الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي[4]. وهو أيضا ما سار عليه فرانسوا جيز بأن هؤلاء الضباط مجردون من كل شرعية سياسية بسبب ماضيهم في الجيش الفرنسي،

[1] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 227.

[2] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 48-50.

[3] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 150.

[4] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 48-50.

وبهذا مثلوا كتلة أو فئة مفيدة تتحرك لخدمة طموحات بومدين في القيام بدور فاعل في الدولة الجديدة التي أصبحت معالمها بادية للعيان[1].

وفي هذا السياق ننقل ما ذكره الشاذلي بن جديد من أن نظرة بومدين للأحداث كانت ثاقبة ومتزنة أذ عمل أولا على سحب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من ميدان العمليات العسكرية والحاقهم بالمكتب التقني في قيادة الأركان، ورغم أن بومدين كان يشك في نوايا البعض منهم والتحاقهم المتأخر بصفوف الثورة وخاصة بعد قدوم الجنرال ديغول للحكم سنة 1958، وهو منعرج ألقى بضلاله بالعديد من الشكوك حول هذه العناصر، وهو الذي كان يردد في حلقاته الضيقة كما كتب في مذكراته أنه يريد أن يعرف ماذا يحدث في جيش التحرير لأنه كان مقتنعا بأنه هو القوة الوحيدة المؤهلة لحكم الجزائر بعد الاستقلال، إلا أن استراتيجية بومدين في المزج بين الجنود والإطارات أعطت ثمارها، ويضيف أيضا أن نظرة بومدين كنت براغماتية وكان مقتنعا بأن هذه العناصر الفارة تتمتع بتقنية عالية حصلوها في المدارس الفرنسية، وهو ما دعاه إلى ضرورة توظيفها في محلها لذلك قام بمزاوجة فعالة بين تقنية الفارين في التنظيم والتدريب وصياغة الخطط الحربية، وبين استعداد المجاهدين للقتال والتضحية.

كما سعى إلى تقريب الضباط الجزائريين الفارين في مصالحه السياسية والعسكرية والتقنية " كان يدرك بحسه العملي أن بعض الضباط الفارين متشبعون بقيم الولاء والطاعة والانضباط الصارم وأنهم يطبقون الأوامر من دون نقاش ومن دون خلفية سياسية، وكان هذا ما يريده بومدين"، ويضيف:" استطاع بومدين أن يحجب إلى حين هذا التناقض بين المجاهدين والفارين وساعدته السنوات الأخيرة من الحرب بما تميزت به من رفع القدرات القتالية للجيش والتفاف الجنود حول قيادتهم على إخفات الأصوات التي كانت لا تزال تطرح هذا الإشكال"، وهو ما أجل –حسبه– هذه القضية إلى ما بعد الاستقلال[2].

ويضيف أيضا أنه تم توظيفهم من طرف الكثير في غير محلها واستغلت لأغراض شخصية وتصفية حسابات " وظلت جرحا لا يندمل في المشهد السياسي". كما كانت هذه الخطوة من الأسباب التي جلبت لبومدين الكثير من الانتقادات من أقرب أصدقائه، ويشير في موضع آخر أن هذه التّهم بقدر ما تنطوي على حقيقة بقدر ما تخفي مغالطة، وهنا يبرر الشاذلي بن جديد مرحلة بومدين بأن هؤلاء الضباط وجدوا حتى قبل تأسيس قيادة الأركان وكانوا في مناصب قيادية وعلى رأس المدارس العسكرية، وبالتالي ورث بومدين ايديولوجيتين؛ الأولى يحملها المجاهدون القدامى تتضمن حرب العصابات والاختيار الطوعي للانضباط، والثانية يحملها الضباط الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي تتضمن النمط الكلاسيكي

[1] . الطاهر سعود: المرجع السابق، ص 35.

[2] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 154.

للجيوش[1]. وبهذا الاعتماد على الضباط المحترفين أراد ترسيخ وغرس عقيدة الخضوع للقائد داخل جيش الحدود وهو ما يؤكده خالد نزار بقوله:" بأنها كانت كفيلة بدفع أفراد ذلك الجيش إلى التضحية بالنفس تجاوبا مع أوامر العقيد بومدين"، ولهذا اختار بومدين الاعتماد على عناصر خالية من الصراعات السياسية وهو ما توفر في الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[2].

هذه الخطوة من بومدين مكّنته من إخضاع هذه العناصر وجعلها تتقبل الشعارات السياسية المستقبلية ومنها الموجهة ضد الحكومة المؤقتة (البورجوازية، الانحراف... ضغوط الحكومة التونسية، حادثة الطيار الفرنسي...)، كل هذه الظروف جعلت الضباط المحترفين يدخلون في صميم استراتيجية بومدين[3].

ـ استقالة هيئة الأركان: ذكر محمد زرقيني أنه جرى اجتماع لهيئة الأركان العامة، وبعده تم دعوة قيادات أخرى لحضور الاجتماع ومنهم: النقيب بن سالم، عبد الغاني، صالح السوفي، الملازم سعيد عبيد، وهذا لتولي المناطق الشمالية والجنوبية، ووجهت الدعوة أيضا إلى النقيب سي مراد، والنقيب عبد المومن، سليمان هوفمان، وزرقيني، أوضح بومدين خلال الاجتماع بالأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، وما صاحبها من قضية الطيار الفرنسي وضغط الحكومة التونسية، وبنهاية الاجتماع أعلن بومدين عن استقالة هيئة الأركان العامة، واستحدث تغيير على مستوى قيادة المناطق بالحدود، وحافظ الضباط الفارون على مناصبهم القيادية ومنهم محمد زرقيني في مكتب الدراسات كمكلف بالتنسيق لهذا التنظيم المؤقت[4].

هذه المحطة من استقالة هيئة الأركان تركت بصماتها واضحة في مسار الثورة؛ بحيث ظهرت الخلافات إلى العلن واتضحت عندها المواقف، وما يهمنا هنا هو موقف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، فبعد الإخلاص الذي أعلنوه من قبل فقد استمروا على ذات النهج وأعلنوا مواقفهم صراحة الداعمة لهواري بومدين، وهو ما عبرت عنه وثيقة صادرة بتاريخ: 28 جويلية 1961 من طرف ضباط الحدود الغربية بعنوان: (prise de position des Officiers de l'Ouest après la démission des membres de EMG) من توقيع الرائد رشيد (أحمد مستغانمي ضابط محترف)، ومن النقباء: العربي طايبي (ضابط فارمن الجيش الفرنسي)، و17 نقيب آخر أغلبهم فارون من جيش الاحتلال الفرنسي. تقول الوثيقة:" بعد اطلاعنا على نبأ استقالة هيئة الأركان العامة وعلى الأسباب التي أدت إلى هذا القرار الخطير فإننا نحن الضباط وأعضاء القيادة الغربية نرى ضرورة إعلان مواقفنا من استقالة قيادتنا" وقد أوضح هؤلاء الضباط مواقفهم للأسباب التالية:

[1] . الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 152-153.

[2] . خيثر عبد النور: المرجع السابق، 110.

[3] . محمد حربي: حياة تحد وصمود ...، المصدر السابق، ص 298.

[4] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.168.

ـ عدم توافق الوضعية الحالية مع مبادئ الثورة في إشارة إلى قرارات طرابلس 16 ديسمبر – 18 جانفي 1960.

ـ رفض تسخير هيئة الأركان لتطبيق سياسة غير مقبولة.

ـ تقاعس الحكومة المؤقتة عن تدعيم جيش التحرير الوطني.

ـ عدم الثقة في قدرة الحكومة المؤقتة على التجاوب مع المعطيات الحالية للثورة.

ـ التنديد بالفرقة داخل أجهزة الحكومة.

وتضيف الوثيقة:" إننا نعلن ارتياحنا للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأركان العامة من أجل الحفاظ على وحدة صفوف جيش التحرير الوطني، ونجدد القسم بالوفاء للمبادئ المقدسة التي ما فتئت هذه الهيئة عن الكفاح من أجلها"[1]. وبالتالي خاض هؤلاء الضباط في نقاشات وقضايا سياسية تهم الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني واعطاء تصوراتهم ومواقفهم بخصوص مستقبل الثورة والرهانات التي تنتظرها.

ـ وبرغم ما تحدثت به الكثير من الدراسات والشهادات المعاصرة واللاحقة عن الضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي وماضيهم ودوافع فرارهم وصداماتهم مع المجاهدين، إلا أن الشيء الذي لا يمكن نكرانه وتسجيله من ضمن انجازات هؤلاء الضباط هو الخبرة العسكرية التي حملوها معهم إلى جيش التحرير الوطني بحيث وظفوا معارفهم وتقنياتهم لصالح الثورة وخاصة على الحدود؛ وهو ما نستشفه من مضمون العديد من المذكرات المعاصرة لتلك المرحلة:

فيذكر بجاوي مدني بن العربي الذي تحدث عن تواجده بمدرسة الإطارات بالكاف وكان على رأسها ضباط فارون منهم عباس غزيل بوعنان شبو عبد القادر، فيشير إلى ما قدموه في الجانب النظري والتطبيقي لصالح المتربصين أو المتدربين:

ـ دروس نظرية في الجانب العسكري: التكوين العسكري في الهيئة والنظام عسكريا ومدنيا، والايعازات، أنواع السير العسكري الفردي والجماعي، التحية الفردية والجماعية، العلاقات بين الجنود، وبينهم وبين القيادة.

ـ التكوين التطبيقي:

ـ دفاع الجندي عن نفسه بالسلاح وبدون سلاح.

ـ إستعمال السلاح الأبيض كالسكين والبندقية ...

[1] . خيثر عبد النور: المرجع السابق، ص 470.

ـ فك وتركيب الأسلحة ومسافات الرمي.

ـ التعرف على أنواع الخراطيش، دراسة قوة الأسلحة، إستعمال القنابل...[1].

أما خالد نزار فالتحق بمدرسة تكوين المتفجرات التي قادها محمود فارس، فيذكر عن نفسه أنه لم يكن يملك خبرة قتالية في المعارك لذلك اشتغل على تعليم الرياضة وتدريس مواد أخرى، كما تولى شؤون الادارة. وعند التحاقه بالمنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية يقول أنه شرع في تكوين فصيلة كانت تسمى (قطاع) على الرماية التخمينية وهي طريقة للرمي تكون فيها البندقية موضوعة على الخصر ويتم اطلاق الرصاص دون توقف والرامي ينظر إلى الأعلى ودون النظر إلى الهدف.

كما كانت له مشاركة في معركة بجبل البلوط، وقد تدخل ببعض الارشادات على قائد الفصيلة في كيفية التمركز وقد اتت المشورة ثمارها بأن غنم المجاهدون عدد معتبر من الأسلحة وبعض الأسرى، والألبسة العسكرية ويقول: "كان المجاهدون يقولون أن السي خالد هو الذي كان وراء هذا الانتصار..." ويضيف: " انطلاقا من ذلك الوقت تبنوني، وعندما يتم تبنيك تجبر على سلوك معين إزاء الجنود في الميدان ... وأن مواقفهم هذه أجبرتنا على مشاركتهم كل شيء"[2].

كما تحدث عبد الرزاق بوحارة عن مساهمة النقيب محمد زرقيني في تشكيل الفيلق التاسع والثلاثين، ولعل من الأهمية بمكان دراسة كيفية تشكل بعض الفيالق كونها تكشف مراحل تطور تنظيم جيش التحرير الوطني وكشف مظاهر الانضباط والتنظيم داخل الوحدات، ومنها اكتشاف القادة الذين كان لهم إسهام مباشر في هذا البناء، وهو ما استلزم الحديث عن إحدى هذه الفيالق على الحدود، الذي وجد قبل تأسيس قيادة الأركان العامة وعرف صعوبات كبيرة على مستوى الانضباط والقيادة، ليأتي هنا دور محمد زرقيني بأمر من قيادة الأركان العامة، بحيث تم تكليفه بمتابعة تشكيل هذا الفيلق وتثبيت النقاط المتفق عليها مع المجاهدين بجبل السيف، وهنا يقول بوحارة:" وفيما يخصني أشهد على النقيب زرقيني قد أدى المهام التي اسندت له في جبل الشعانبي بكل جد وتفان". كما وقف شخصيا على كل صغيرة وكبيرة تخص الفيلق ويقول أيضا:" لا ينبغي أن يطعن في قدراته الشخصية كقائد كفء وفي خصاله كرجل مخلص بالنسبة لهذه المسألة"[3].

كما عدَّدَ عبد الواحد بوجابر نتائج اعادة ترتيب جيش التحرير الوطني بالحدود خلال مرحلة هيئة الاركان العامة على النحو التالي:

---

[1] . بجاوي مدني بن العربي: المصدر السابق، ص 188.

[2] . خالد نزار: مذكرات خالد نزار... المصدر السابق، ص 35، 43، 45.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص ص 203-205.

ـ أثر إيجابي على الحالة النفسية والروح القتالية للجنود.

ـ إستعادة النظام والطاعة.

ـ تحسين حالة التسليح وتموين الوحدات المقاتلة.

ـ فرض الصرامة في التسيير المادي والمالي والبشري في مناطق العمليات.

ـ تضاعف الهجومات على خطي شال وموريس.

ـ تزايد الضغط على القوات الفرنسية المرابطة قرب الحدود وهو ما أثر سلبا على معنويات الجيش الفرنسي[1].

وبخصوص أحمد بن شريف فقد ساهم في عديد عمليات التسليح؛ حيث كان على رأس قافلة وصلت إلى الولاية الرابعة، ونجح في محاولات اختراق منطقة فقيق إلى الولاية الخامسة، وتحدى خطي شال وموريس وادخال السلاح إلى الداخل، هذا بالإضافة إلى عمليات التنسيق مع جيش التحرير والتسليح قبل فرار من ثكنته العسكرية بالمنطقة الرابعة[2].

وعلى الصعيد الجماعي حيث أدمج عدد معتبر من هؤلاء الضباط في المكتب التقني لقيادة الأركان العامة، كعبد القادر شابو، محمد زرقيني، بوتلة، هوفمان، عبد المومن، وتولوا اعداد خطة لإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وانتشار فيالقه ووحداته، وتوفير الأسلحة الثقيلة. وتم انشاء منطقتين للعمليات العسكرية:

ـ منطقة العمليات الشمالية: تمتد من طبرق إلى جبل سيدي أحمد بتراب القاعدة الشرقية سابقا، يشرف عليها عبد الرحمان بن سالمن والشاذلي بن جديد، وعبد القادر شابو، أحمد بن أحمد عبد الغاني، وبها 14 فيلق.

ـ منطقة العمليات الجنوبية: تمتد من جبل سيدي أحمد إلى أقصى الجنوب يقودها الصالح بن ديدي (السوفي) ونائبه السعيد عبيد ومحمد علاق وبها ستة فيالق وكتيبة مدفعية، ونفس الأمر بالنسبة للحدود الغربية حيث قسمت أيضا إلى منطقة شمالية تمتد من السعدية إلى جنوب وجدة، بها ستة فيالق وكتائب

[1] . عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 233.

[2] . عبد الله مقلاتي: اشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 215.

وأسلحة ثقيلة وفصائل كوموندو، أما المنطقة الجنوبية فتمتد من جنوب وجدة إلى قصر السوق جنوب شرق المغرب الاقصى[1].

5 ـ مفاهيم ارتبطت بالضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي:

إن قدوم الضباط الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي إلى صفوف جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية خلق ديناميكية كبيرة في مختلف المستويات حتى على مستوى التسميات بحد ذاتها؛ إذ نلاحظ من خلال الشهادات والمذكرات العديد من التسميات نأتي على تفصيلها في هذا الجزء من المبحث على النحو التالي: وإذ نذكر هنا هذه الفئة فليس المقصود التشكيك أو الحكم عليهم وإنما لتوضيح بعض المعطيات التاريخية والتغييرات التي طرأت على مستوى الحدود الشرقية والغربية والتي ننقلها كما أوردها المجاهدون المعاصرون في شهاداتهم ومذكراتهم:

وبهذا لا يمكن الحديث عن هؤلاء الضباط كجماعة ونطلق عليهم الأحكام جزافا وإنما لا بد من التنويه أن من هؤلاء الضباط من يستحق القيادة والمكانة التي تقلدها في جيش التحرير الوطني. ومن هذه التسميات:

ـ الإطارات التقنية: كثيرا ما ورد هذا المصطلح على لسان المجاهدين خلال شهاداتهم وكتاباتهم، وهي القضية التي أثارها عبد الرزاق بوحارة من خلال مذكراته "منابع التحرير" وأشار إلى أن هذه التسمية أُطلقت على الضباط الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي، وأرجع سبب هذه التسمية إلى نقطة أساسية وهي: الاحترافية التي يتمتّع بها هؤلاء الضباط وهو ما ألبس عليهم هالة وقيمة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية وحتى الشعبية في تلك المرحلة، وهنا تساءل بوحارة: لماذا عندما ينادى على مجاهد مهما كان مسؤولا ينادى باسمه، أما بالنسبة لهؤلاء الفارين فينادى برتبته العسكرية كابتان أو كوموندو ...[2]. وهنا يرى بوحارة أن هذه الألقاب التي أطلقت على هذه الفئة كالتقنيين والمحترفين والاطارات، والعسكريين، والمختصين، كلها ساعدتهم على الاندماج وأعلت من شأنهم في الوسط السياسي والعسكري، وفي المقابل خلقت نوع من الحقد تجاههم وتساؤلات عن سر هذا الارتقاء في المناصب وهي الأمور التي حملت في طياتها بذور الشقاق[3]. وفي الجهة المقابلة نجد أن عبد الرزاق بوحارة يشكك في خبرة ومؤهلات بعض الضباط الجزائريين الفارين ويرى بأن تكوينهم الذي حصَّلوا عليه في الجيش الفرنسي كان محدودا نسبيا، نظرا لظروف التمييز داخل هذه المؤسسة " كان أن الأقل منهم أقدمية يتوفرون على تكوين

[1] . عبد الله مقلاتي: اشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 113.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 255.

[3] . المصدر نفسه، ص 257.

متوسط، ولم يكن لهم الوقت اللازم لاكتساب الخبرة الكافية، إذن على هذه الاعتبارات كان تقدير عبد الرزاق بوحارة أن القيادة أخطأت في اعتبار هذه العناصر وتقديرها لهم على مستوى واحد.

ومن جهة ثانية يستثني الضباط الفارين ممن شارك في حرب الهند الصينية وقبلها الحرب العالمية الثانية، ويعتبرهم على قدر عالي من المسؤولية والكفاءة ويقول:" أن العديد منهم كانوا أكثر كفاءة في الاضطلاع بمهام التدريب أو التسيير الإداري أو القيادة "[1]. ولعل الأمر الذي ساهم أو ساعد على بروز هذه المصطلحات هو الكتابات التاريخية من مجاهدي الفترة وجيش الحدود، على غرار: محمد زرقيني، عبد الرزاق بوحارة، خالد نزار...[2].

وهنا نقطة أخرى مهمة أثارها بوحارة بخصوص هؤلاء الضباط تتمثل في طبيعة تصرفاتهم وسلوكاتهم كأشخاص أو قياديين فخلقوا نوعا من الحساسيات داخل صفوف جيش التحرير الوطني بالحدود فانتشرت مظاهر الشك والريبة[3].

أما مبدأ الانتقادات الموجهة لهم فمردها أن أغلبية المجاهدين رءوا أن هؤلاء الضباط ليسوا كلهم على مستوى واحد أو خبرة واحدة بمعنى أن فيه منهم من هو ليس في مستوى تطلعات رفقائه من المجاهدين، وما زاد من تعقيد هذا الأمر هو أن قيادة الأركان العامة وحتى وزارة القوات المسلحة قبلها في عهد كريم بلقاسم عاملت هؤلاء العناصر ككتلة واحدة سواء في الرتب أو الصفات أو المسؤوليات، دون النظر في الفروقات الفردية وهو ما نكتشفه من قول عبد الرزاق بوحارة:" لم يكونوا جميعهم يملكون الصفات المطلوبة لقيادة وحدات جيش التحرير الوطني، ولم يكن تكوينهم يؤهلهم لأشكال القتال الذي يخوضه شعبنا"[4].

وأشار إلى أن هذه التغييرات في المفاهيم والعلاقات بدأت حينما بدأ إسناد مناصب قيادية مرموقة لهؤلاء الضباط من طرف قيادة الأركان، وقبلها مرحلة كريم بلقاسم، وهنا يتساءل بوحارة: ما مصير الإطارات المؤهلة التي تم تكوينها على التراب الوطني وفي البلدان العربية؟ لماذا لم يصنف هؤلاء ضمن الإطارات التقنية؟ ولماذا لم تطرح هذه القضية عندما تم تعيين ضباط الشرق في مناصب قيادية؟. كما أن رتبة ضابط التي تحملها هذه الأخيرة في نظر القيادة لا يرقى إلى صدى الرتبة التي يحملها الضباط الفارون[5].

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 257.
[2] . خيثر عبد النور: المرجع السابق، ص 400.
[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 255.
[4] . المصدر نفسه، ص 257.
[5] . المصدر نفسه، ص 256.

ـ فرضية اختراق جيش الحدود: طرحت أيضا بشأنهم شكوك أو لنقل فرضية اختراق صفوف الثورة، أي أنهم مبثوثون من طرف الأجهزة الأمنية الفرنسية في صفوف جيش التحرير الوطني:

بداية يشير عبد الرزاق بوحارة أن هذا الملف خطير ويحمل في ثناياه العديد من الأهداف والمقاصد، من جانب الفرنسيين؛ حيث سعت العديد من الدوائر الفرنسية وانتهجت كل السبل لاختراق وتلغيم صفوف الثورة التحريرية والتأثير على مجرياتها وفق مخططات كثيرة لإفراغها من محتواها، لكن الأمر الواجب اتباعه هنا هو الحذر عند تناول مثل هذه المسائل الحساسة المتعلقة بالثورة، وإلا فستؤدي مختلف الاستنتاجات إلى نزع الطابع الثوري والوطني لفئة معينة من المجتمع الجزائري، وحتى وإن تم التركيز على فئة بعينها فإنه لا يجوز التعميم بالأحكام المطلقة، فتعامل فرد من هذه الفئة مع العدو أو حتى ارتكاب جريمة الخيانة فهذا لا يعني أن كل أفراد تلك الجماعة على شاكلة واحدة؛ وبالتالي يوضعون في قفص الاتهام وعلى مستوى واحد بل يجب وضع الأحداث في سياقها التاريخي ثم تحليلها والنظر في نتائجها.

وفي إطار هذه الجزئية تكون فئة المنخرطون أو المتطوعون هم المعنيون بالدراسة، هذه العناصر طرح بشأنها العديد من التساؤلات: هل هي مخلصة لبلدها؟، أو أنها فئة تعمل لتكريس أجندات ومخططات معينة تقف وراءها الأجهزة الأمنية الفرنسية. وهنا يقول بوحارة:" إن بعض الادعاءات المؤسفة والظالمة وغير المؤسسة والتي تهدف إلى جعل الناس يصدقون فرضية تواطؤ ضباط جزائريين جاؤوا من الجيش الفرنسي في عملية خطيرة لاختراق صفوف جيش التحرير الوطني"[1]. وهو ما عبّر عنه بوحارة بقوله:" أن جو الارتياب والحذر من هذه الفئة من الإطارات التي كانت مصالح الأمن الفرنسية تعرفها بدون شك، والتي تكون قد تعرضت إلى محاولات استغلال لم تتولد عنه لحسن الحظ ظاهرة مماثلة لتلك التي ذهب ضحيتها المثقفون والطلبة لمدة سنوات، لم تؤد عمليات الاختراق التي قامت بها الأجهزة الفرنسية المختصة إلى كل النتائج المرجوة ". من خلال هذا نلتمس أن فيه محاولات اختراق لأجهزة الثورة عن طريق بعض العناصر من هذه الفئة[2] وهو ما عبر عنه بوحارة في التساؤل التالي: كيف يمكن رفض إمكانية محاولة المخابرات الفرنسية اختراق صفوف الثورة عن طريق هؤلاء طالما حاولت مع فئات أخرى "[3]. في حين أشار لخضر بورقعة إشارة صريحة أن من بين أسباب الإنحراف داخل الثورة الجزائرية هو

---

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 260.

[2] . وفي داخل الجزائر عرفت هذه القضية وجودا ولكن في حالات قليلة، وهو ما تؤكده شهادة المجاهد أحمد عليوة الذي ذكر وجود حالة في الولاية الثانية كمحاولة الأجهزة الفرنسية اختراق صفوف جيش التحرير الوطني عن طريق ملازم أول اسمه معمري، الذي فر من الجيش الفرنسي وانظم لصفوف الثورة واسندت اليه ومهمة التدريب، لكنه كان تحت مراقبة مخابرات الثرورة، فتبين لاحقا أنه مندس لاختراق أجهزة الثورة بحث اكتشف أمره السعيد بن طوبال شقيق لخضر بن طوبال، فأمرت قيادة الولاية بتصفيته. **ينظر:** شهادة المجاهد أحمد عليوة في مقابلة شخصية: المصدر السابق.

[3] . المصدر نفسه، ص 266.

انضمام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ويقول:" أعتبر أن الانحراف في ثورتنا بدأ يوم انفصلت الثورة في داخلها عن خارجها وانضم العملاء إلى جيش التحرير في الخارج بعد أن دربتهم مصالح فرنسا وهيأتهم عسكريا ونظاميا ليكونوا قواعدها المستقبلية في الجزائر ويستمر الاستعمار من خلالهم في أبشع صوره إلى اليوم"، كما اعتبر احتضان الثورة لهم خطأ استراتيجي بقوله: "خطأ استراتيجي ارتكبته القيادة بحيث عوض أن تحاكمهم على جرائمهم باسم الخيانة العظمى ضد الثورة والوطن ... راحت تخلع عليهم الألقاب والنياشين وتمدهم بسلطة لم يحلموا بها وهم في خدمة العدو"[1].

وفي هذا المنحى سار عبد العالي رزاقي حين تساءل هل كان التحاقهم بالثورة بدافع وطني أم لمهمة مدروسة من طرف المخابرات الفرنسية فيقول: "الحقيقة الأولى التي كشفت عنها المذكرات بين سطورها المخفية هي أنهم كانوا مكلفين بمهمة وفشلوا في تأديتها خلال الثورة لأنهم لم يستطيعوا التسلل إلى صفوف جيش التحرير الوطني داخل الوطن، وإنما بقوا خارجه في دوائر الحكومة المؤقتة وجيش الحدود"، أما الحقيقة الثانية هي أنهم تمكنوا بعد استرجاع السيادة الوطنية من اقصاء ضباط جيش التحرير والتحكم في المؤسسة العسكرية[2].

وهنا يذكر محمد حربي مصطلح "عملاء فرنسا" وأنه كان منتشرا بين عناصر جيش التحرير الوطني، وهي تسمية تأتي في إطار الصراع داخل الجيش، وهي تسمية أو قضية تخص جماعة وليس أفراد معينين وهو ما أحدث جدلا واسعا في أوساط الجيش، وهو تهمة روَّج لها ضباط القاعدة الشرقية والولاية الأولى كرد فعل منها على تصرفات الرائد أيدير الذي كان يعمل على إبعاد المجاهدين وتقريب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[3]. ويضيف محمد عباس تسميات أخرى منها: مبعوثين، حزب فرنسا، وأرجع سبب ذلك إلى ارتباط تاريخ هذه العناصر بالجيش الفرنسي[4]. بالإضافة إلى عوامل أخرى شكلت مجتمعة نواة أو خلفية هذه النظرة نجملها في النقاط التالية:

- الصفة العسكرية لهؤلاء الضباط وخدمتهم في الجيش الفرنسي.
- محاربة هؤلاء العسكريون إلى جانب القوات الفرنسية ضد المجاهدين.
- انتماؤهم إلى أسر ذات باع طويل في خدمة الادارة الفرنسية.
- الالتحاق المتأخر للعديد من الضباط.

[1] . لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 119.

[2] . عبد العالي رزاقي: ضباط فرنسا في المغرب العربي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 20.

[3] . محمد حربي: حياة تحد وصمود... المصدر السابق، ص 298.

[4] . محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن ... المرجع السابق، ص 556.

- احتفاظهم برتبهم العسكرية التي قدموا بها من الجيش الفرنسي.

وبالتالي ساد الاعتقاد بأنهم في خدمة فرنسا كجواسيس أو معاول هدم ضد الثورة لتخريبها[1]. وهو الطرح الذي ساندته بلعيد عبد السلام في شهادة له لجريدة الشروق اليومي بأن الجنرال ديغول هو من ساهم وخطط لإدماج هذه الفئة من الضباط الجزائريين في صفوف الثورة الجزائرية اقتناعا منه بأن أسطورة الجزائر الفرنسية لن تتحقق، وأن التفاوض مع عناصر متشبعة بالفكر الوطني غير ممكن، وبالتالي سيكون هؤلاء الضباط وسيلته لتذليل أو للتوصل إلى طريق التفاوض، وبرر عبد السلام بلعيد مواقفه هذه بأن العديد من الضباط التحق متأخر بالثورة يعني منذ سنة 1961 [2].

وعن هذه القضية يقول بن بلة إجابة على سؤال ما إذا كان لفرنسا مخطط بدس عناصر فارة من الجيش الفرنسي في وسط جيش التحرير:" نعم ومنذ 1958 لكن الأمر امتد حتى عام 1961" لكن بن بلة هنا يضيف:" لا بد من عملية فرز ولو قليلا للأسماء فليس كل من أتى من الجيش الفرنسي ينطبق عليهم هذا". كما أثنى على جهود البعض منهم واعتبر أنه لا بد من قول الحقيقة كما هي في حق العديد من هذه العناصر[3]. وهو ما يتوافق أيضا مع موقف عبد الرزاق بوحارة من أن هذه الفئة من الضباط كانت مستعدة لوضع كل قوتها وطاقاتها وكل معارفها في خدمة المعركة من أجل التحرير، وأنه ليس من العدل أن نشكك في صدق هؤلاء الضباط الذين عبروا بكيفية ملموسة عن ارتباطهم بالوطن، كما أنه يضيف أن لا أحد يلومهم على التحاقهم المتأخر بصفوف الثورة "الا يقال أنه من الأفضل تأخر حدوث فعل من عدمه ... ويجب أن نعترف بأن المهمة لم تكن بالنسبة إليهم بالسهولة التي نتصورها"[4].

مكانة وأصل هؤلاء الضباط: كما يقدم محمد حربي تحليلا آخر على اعتبار أن هؤلاء الضباط الفارون ينحدرون من عائلا برجوازية من القياد وقدماء العسكريين، والموظفين بالإدارة الفرنسية، وبالتالي تأثروا بقيم نخبوية تُكِن احتقارا عميقا للشعب، "غير أن الجزم بأنهم عملاء أرسلتهم فرنسا لاختراق جيش التحرير كان سيء القصد ولم أشاطرهم إطلاقا هذا الرأي"[5].

وننقل هنا موقف خالد نزار من خلال مذكراته على ما قيل بخصوص هذه الفئة من الضباط الفارين وهو واحد منهم؛ فيقر بأن هنا العديد من المصطلحات والصفات لم ترق له ولزملائه الضباط كانت

[1] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 507.

[2] . شهادة عبد السلام بلعيد لجريدة الشروق اليومي، عدد 4979، تاريخ: 02 فيفري 2016، ص 11.

[3] . أحمد منصور: المصدر السابق، ص 167.

[4] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 178.

[5] . محمد حربي: حياة تحد وصمود ...، المصدر السابق، ص ص 298-299.

متداولة "ضباط فرنسا"[1]. وهو نفس الأمر الذي أقره محمد زرقيني بقوله:" أنهم كانوا ينعتوننا بحزب فرنسا".[2]

يبدو أن من طرح هذه الادعاءات قد غابت عن ذهنه العديد من المعطيات ذكرها عبد الرزاق بوحارة على النحو التالي:

ـ هو أن عملية الفرار في حد ذاتها وما حوته من مخاطر: الملاحقات، السجن، المحاكمة، تعتبر في حد ذاتها عن شجاعة ذلك الفرد.

ـ صعوبة إقناع المجنّد بالتخلي عن امتيازاته داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية.

ـ الانتقال من طرف إلى الطرف الآخر لا يكون لدى الشخص اعتباطيا وإنما نابع من قناعات سابقة ناتجة عن تراكمات.

ـ واقتناعا من قيادة الثورة بهذه المجهودات بالإضافة إلى الخبرة العسكرية التي يحوزها هؤلاء الضباط، تم استغلالهم بكيفية تسمح لهم بتقديم اضافة للعمل العسكري، وهنا يقول بوحارة: "وقد تم إدماج الفارين من الجيش الفرنسي في صفوف الثورة بسرعة، وهكذا أسندت مسؤوليات هامة إلى هؤلاء سواء كانوا يؤدون الخدمة العسكرية أو كانوا عاملين أو ضباط صف فارين".

ـ هذه المعطيات بأبعادها السياسية والعسكرية أنتجت صنفين من الضباط: منهم من اندمج مباشرة في العمل الثوري، ومنهم من وجد صعوبة في التأقلم مع المعطيات الجديدة الأمر الذي ولّد ردات فعل عبّرت عن عدم قبولهم بالوضع الجديد، وهو ما قابله المجاهدون في الطرف الآخر بعدم القبول أيضا. وحسب بوحارة فإن هذه التجاذبات لم تكن ظاهرة للعلن، كما ينفي عنهم الطابع الايديولوجي أو التكتل فيما بينهم[3].

وهو ما ينفيه عثماني مسعود ولو بشكل نسبي " غير أنه من المجازفة الجزم بأن هؤلاء الضباط وطنيون حتى النخاع، ولم يكن بينهم عنصر أو عناصر اختراق اندست بدهاء وسط وحدات جيش التحرير الوطني للقيام بمهام قذرة تخدم مصلحة العدو"، كما يعيب أيضا على من يذم أو يقلل من مجهودات هؤلاء الضباط وأن الوطنية ليست حكرا على الرعيل الأول من الثورة دون بقية الأفراد الملتحقين بالثورة، والأمثلة واضحة وكثيرة من خلال قادة للثورة التحريرية تجنّدوا سابقا في صفوف الجيش الفرنسي بشكل من الأشكال، وبعد تسريحهم أو فرارهم خدموا الثورة إلى آخر نفس، ونذكر هنا: أحمد بن بلة، مصطفى بن بوالعيد، عمر أوعمران ... و زيادة على هذا العناصر المفجرة للثورة[4].

---

[1] . خالد نزار: مذكرات خالد نزار...، المصدر السابق، ص 51.

[2] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.101.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 264.

[4] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 509.

كما أن العديد من الدراسات سجلت أن الحساسية التي سجلت على مستوى الحدود الشرقية والغربية بين المجاهدين والضباط الفارين تتجاوز أو لا تشمل الضباط الجزائريين الفارين سنوات 1956، 1957 داخل التراب الجزائري على غرار: عبد الرحمان بن سالم، محمد عواشرية، مصطفى لكحل، الطاهر حمايدية، بل بقيت سمعة وسيرة هؤلاء الأفراد محل إعجاب وتقدير قادة الثورة وزملائهم من المجاهدين وحتى في الذاكرة الشعبية فيما بعد[1].

حتى أن كثير من الدراسات والشهادات أرجعت الاضطرابات التي شهدها جيش التحرير الوطني بالحدود سنوات 1958-1960 إلى وجود هذه الفئة من الضباط بالحدود والشكوك التي حامت حولهم، إلا أن محمد حربي له رأي آخر بهذا الخصوص أذ يرى أن الجهود التي قام بها هؤلاء الضباط عند قدومهم إلى الحدود كبرنامج الرائد ايدير مثلا لم تكن هي السبب الوحيد لقيام الاضطرابات والتمردات ويضيف أنها كانت موجودة حتى قبل قدوم هؤلاء الضباط، إلا أن ما في الأمر هو أن اعادة بعث التنظيم في جيش الحدود أدى إلى انبعاث عنيف لهويات جزئية ترجمتها حركات احتجاجية أخذت الطابع المسلح تمثلت في تنصيب وحدات كاملة بالجبال المجاورة[2].

- من الأمور التي رفضها المجاهدون هو عنف الضباط المحترفون الذين حاولوا فرض التقنية والانضباط وروح المؤسسة، وهي أوامر ضبطها النقيبين بن شريف وزرقيني، كما لا يمنك اغفال قساوة الملازم الأول بوعنان وعبد العزيز قارة حيث ذكرت العبارات:" أن الجندي كان يسجن لأتفه سبب والبعض كان يجلد أمام عناصر الوحدة مجتمعين".

- سجلت أيضا بخصوصهم مظاهر الإذلال التي تعرضوا لها في أماكن تواجدهم بالحدود؛ فيذكر محمد حربي أن الرائد إيدير تلقى صفعة من طرف الرائد علي منجلي أمام كريم بلقاسم، وهو نفس الأمر حدث مع عبد المومن من طرف العقيد محمدي السعيد، أما الملازمان الأوليان مولاي عبد القادر شابو وسليمان هوفمان فوضعا تحت الحجز من طرف جنودهما[3].

- وعن علاقتهم بالمجاهدين فنبدأ هنا بالضباط المتخرجون من الكليات العسكرية للشرق فيقول حسين بن معلم:" لم تكن علاقتنا ببعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي حميمية، وأؤكد على عبارة بعض". بمعنى فيه علاقات حسنة مع البعض الآخر. ويضيف:" كنا نُعتبر كما يبدو منافسين، ساد بيننا الشعور بأننا نعرقل سير تخطيطا معينا سبق وضعه"[4]. أما خالد نزار فيصف هذه العلاقات بالحسنة والأخوية في أغلب الأحيان بقوله:" أننا عشنا معا من أجل البلاد وقضينا معا وقتا أكثر من الوقت الذي قضيناه مع

[1] . عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 511.

[2] . محمد حربي: حياة تحد وصمود ...، المصدر السابق، ص 299.

[3] . المصدر نفسه، ص 299.

[4] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 177.

عائلاتنا"[1]. وهو طرح يبدو معقولا بالنظر إلى الوضع الأمني الصعب من جهة وكون العدو مشترك من جهة ثانية، الأمر الذي يلزم كل الأطراف على التعاون في إطار تكاملي خدمة للقضية الوطنية، ولكن بالنظر إلى تاريخ هؤلاء الضباط وماضيهم في الجيش الفرنسي، زد على ذلك المكانة التي حظوا بها في الحدود، وبعض المعطيات المتعلقة بالبعض منهم وأهدافهم للسيطرة على مقاليد الأمور، ولدت اتجاههم العديد من الحساسيات.

وهنا يرى بوحارة أنه كان على قيادة الأركان مراعاة هذه المتغيرات الطارئة جراء هذه المعطيات ومعالجتها بحكمة وحنكة سياسية للحيلولة دون وقوع أي تفكك أو حسد أو ريبة في صفوف جيش التحرير الوطني في تلك المرحلة وحتى لما بعدها[2].

6 ـ الضباط المسلمون الجزائريون والقضايا السياسية للثورة:

على الرغم مما كتبه الضباط الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي في مذكراتهم على غرار: خالد نزار، محمد زرقيني، عبد القادر رحماني، من عدم انغماسهم في القضايا السياسية، أو حتى ما كتب عنهم زملاؤهم المجاهدون في هذا الشأن، إلا أن التمعن والتمحيص بين مختلف سطور مذكراتهم (الضباط الفارون) تدرك بدون شك تطلعهم تارة وتدرجهم تارة أخرى وانغماسهم في أحيان كثيرة في عدد من القضايا السياسية للثورة على الأقل منذ أواخر 1959 وبداية سنة 1960.

أولى القضايا السياسية التي يمكن أن تكون قد ارتبطت مباشرة بالضباط الجزائريين قبل فرارهم من الجيش الفرنسي منذ خريف سنة 1957 هو ما ذكره عبد الرزاق بوحارة نقلا عن كتاب "الملازم رحماني"، وأن الحكومة الفرنسية أولت عناية خاصة لقضية الوساطة التي قد تسند إلى هؤلاء الضباط الجزائريون سعيا لإيجاد حل للقضية الجزائرية، على النحو التالي: بأن رئيس الحكومة الفرنسية سيرسل بعض الضباط الجزائريين كوسطاء إلى السفارة الفرنسية بتونس والمغرب بغرض الوساطة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، وهنا ينقل عبد الرزاق بوحارة كلام للسيد بيات (piette) :" أن رئيس الحكومة غي مولي جعل هذا الموضوع قضيته، ولكم الضوء الأخضر للاتصال بجبهة التحرير الوطني وبمن تريدون وسنعطي الأوامر لكي تتركون على راحتكم وستسهر سفارتنا على ذلك" وهو الأمر الذي طالبهم بإبقائه بعيدا عن متناول الصحافة[3].

وحسب عبد الرزاق بوحارة فإن الملازم الأول رحماني قد يكون من المتحمسين للفكرة بالإضافة إلى بعض زملائه، الذين طالبوا بتوضيحات أكثر حول التكتم على مهمتهم من طرف الحكومة الفرنسية

[1] . خالد نزار: مذكرات خالد نزار ... المصدر السابق، ص 51.

[2] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 256.

[3] . المصدر نفسه، ص 176.

وطالبوا بتفسير مقبول يوضح إطار مهمتهم كوسطاء بين الطرفين حتى لا تظهر مهمتهم هذه على أنهم أعوان للمخابرات الفرنسية ضد القضية الجزائرية[1].

وبالتالي طالب هؤلاء الضباط بأن تكون مهمتهم واضحة ونزيهة للرأي العام، ومن هنا يبرز الارتباط الوثيق بين هؤلاء الضباط والقضية الجزائرية التي أصبحت ضمن اهتماماتهم وفي أعلى المستويات.

كما يسجل بوحارة انتقال هؤلاء الضباط إلى مدينة روما الإيطالية من أجل مواصلة نشاطهم لإيجاد حل تفاوضي للقضية الجزائرية، لكن الأمر الذي سجل في غير صالح هذه الحركة هو عدم وضوح أهداف الضباط فيما بينهم بين القطيعة التامة والآنية مع المؤسسة العسكرية الفرنسية وبين مطالب بتشديد الضغط على الحكومة الفرنسية لإرغامها على حل تفاوضي للقضية الجزائرية. هذا الاختلاف جعل مطالبهم وأهدافهم غير متجانسة الأمر الذي سرّع في تفرق أعضاء الحركة فمنهم من التحق بصوف جيش التحرير الوطني ومنهم من قرر البقاء في الصف الفرنسي[2].

لكن السؤال الذي يطرح هنا: أي محتوى ستحمله هذه الوساطة وما هي بنودها وإطارها ونتائجها؟ وفي حال حل القضية الجزائرية عن طريق هذه الوساطة فهل سيبقى هؤلاء الضباط مع الجانب الفرنسي؟ أم سينتقلون إلى الصف الوطني وبأي صفة؟ أم ستكون لهم إملاءات على الطرفين تضعهم في مكانة سياسية وعسكرية عالية.؟

ويشير محمد زرقيني أن مواقف الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي كانت متباينة بخصوص عديد القضايا المتعلقة بالثورة، فبخصوص حادثة اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة الجزائريين، يقول أنها أحدثت رد فعل قوية لدى هؤلاء الضباط خاصة منهم المؤيدين لحل للقضية الجزائرية، وهي الحادثة التي زادت قناعاتنا بضرورة إيجاد موقف سليم تجاه الثورة الجزائرية، ومن خلالها اكتشف هؤلاء الضباط أهداف السياسة الفرنسية في الجزائر، وأن الضباط الفرنسيون والساسة والمعمرون متجانسون في مواقفهم القاضية بضرورة الحفاظ على الجزائر فرنسية ويضيف:" لم يبق لنا سوى الالتحاق بشعبنا في كفاحه المسلح"[3].

في هذا الملف . القضايا السياسية . يمكن العودة إلى اجتماع العقداء العشر[4] والتجاذبات لقلب الموازين بين عبد الحفيظ بوالصوف ولخضر بن طوبال من جهة وكرين بلقاسم في الجهة المقابلة، حيث اعتمدت

[1] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 177.

[2] . المصدر نفسه، ص 178.

[3] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.77.

[4] . العقداء العشر هم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوالصوف، لخضر بن طوبال عن الحكومة المؤقتة، مهدي السعيد عن القيادة الشرقية، هواري بومدين عن القيادة الغربية، عبيد الحاج لخضر الولاية الأول ، علي كافي الولاية الثانية، السعيد يازوران الولاية الثالثة، سليمان دهيلس المدعو الصادق الولاية الرابعة، لطفي بودغن الولاية الخامسة، غياب ممثل الولاية السادسة بسبب استشهاد سي الحواس. **ينظر:** علي كافي: المصدر السابق، ص 254.

الأولى على هواري بومدين وعلي كافي والعقيد لطفي، في حين اعتمد كريم بلقاسم على مهدي السعيد ويزوران ودهيلس، في حين رفضت مشاركة الرائد إيدير من طرف بوالصوف وبن طوبال، وحسب عبد الحميد براهيمي فان كريم بلقاسم أعد مخططا محكما للاجتماع على أن يتم خلاله توقيف كل من علي كافي ولطفي، بمساعدة كل من: الرائد ايدير، أحمد بن شريف، محمد زرقيني، وعبد القادر شابو وسليمان هوفمان. وهي الخطة التي تفطن لها المجاهد يزيد بن يزار الذي أخبر بن طوبال عن المخطط، وهنا يقول براهيمي: "أخبرني يزيد بن يزار عن هذه القضية مباشرة"، واستمرت أشغال الاجتماع الذي خلص إلى اعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة، وطرحت فيه بعض النقاط الخاصة بالفارين من الجيش الفرنسي وهنا يقول عبد الحميد براهيمي:" أما ترشيحات الفارين من الجيش الفرنسي والمقترحة من طرف كريم فقد رفضت بقوة ولا سيما من طرف بن طوبال والعقداء بومدين، علي كافي، ولطفي، واستثني من الرفض أحمد بن شريف الذي كان قد التحق أولا بجيش التحرير قبل الذهاب إلى تونس"[1].

يبدو أن الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي تم توظيفهم مبكرا في الصراعات الدائرة في هرم السلطة بين بوالصوف وبن طوبال في جهة وكريم بلقاسم في جهة وقد انحازوا لهذا الأخير كونه هو من استقبلهم وهو من وظفهم على رأس المكاتب والمدارس، يحدث هذا ولم يمر على تواجدهم في صفوف الثورة سوى سنتين أو أقل، وهو ما يمكن أن يبرز تعطشهم لتحصين وضمان تمركزهم داخل صفوف جيش التحرير الوطني.

وهو ما أقره عبد الحميد براهيمي بقوله:" لقد سمح هذا الصراع في القمة للفارين باختراق المؤسسات وهذا على المستوى العالي، عبر اسداء خدماتهم وخبرتهم العسكرية إلى وزير القوات المسلحة في هذه المرحلة "[2].

ومن جهته عبد الرزاق بوحارة يثير قضية هامة متعلقة بالضباط الفارين هي عدم تواجدهم في عضوية المجلس الوطني للثورة رغم رتبهم العالية؛ وفي هذا الخصوص يشير أن هذه الوظيفة أو العضوية متعلقة بمدى عمل الفرد في جيش التحرير الوطني داخل الوطن وخاصة في مجالس الولايات، وهو الأمر الذي لم يتوفر لهذه العناصر[3].

كما ارتبطت بالضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي قضية اجتماع قرن الحلفاية شهر ماي 1959، وحسب عبد الحميد براهيمي فإن الدعوة إليه كانت بمبادرة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي المقيمين بقرن الحلفاية وعلى رأسهم سليمان هوفمان، عبد المجيد علاهم، عبد النور بقة، العربي

[1] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 44.

[2] . المصدر نفسه، ص 44.

[3] . عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 262.

بلخير، مصطفى ميصابيح، عبد المالك قنايزية، مداوي، رشيد مديوني، هذا الاجتماع ضم أيضا المجاهدين الضباط المتخرجون من الكليات العسكرية للمشرق ومنهم حسين بن معلم، عبد الرزاق بوحارة، عبد الحميد براهيمي، كمال وارتسي، العربي سي حسين، تم خلاله مناقشة مستقبل الجيش الجزائري، ومن النقاط الجديرة بالذكر حسب عبد براهيمي هي كيفية التحكم والسيطرة على مقاليد الجيش الجزائري وتوزيع الأدوار[1]. وهو ما أكده حسين بن معلم بحكم حضوره في هذا الاجتماع، ولكنه يصفه بأنه اجتماع بسيط "اجتماع مشاكل سياسية"[2]. ولم يتطرق لمحتوى هذا الاجتماع بالتفصيل.

كما أدرج براهيمي محتوى الرسالة التي كتبها هوفمان ومما جاء فيها:" نحن الضباط السابقين في الجيش الفرنسي وأنتم الضباط المتخرجون من الاكاديميات العسكرية العربية، نشغل أحسن المواقع ومحضرون أحسن من أي من غيرنا لفرض أنفسنا ... نظرا لاحترافنا وخبرتنا وكفاءتنا ". كما لم يخف براهيمي أن هذا الاجتماع حمل العديد من المخططات وعلى رأسها: ـ توزيع الأدوار وكيفية السيطرة على قيادة ومستقبل الجيش الجزائري. فكان رد عبد الحميد براهيمي على هوفمان بأنه " لا يوجد شيء مشترك بيننا فنحن التحقنا بجيش وجبهة التحرير الوطني عن قناعة سياسية وبدافع نضالي ... ونحن لسنا من أنصار التسلط العسكري" أما أنتم فجئتم من الجيش الفرنسي متأخرين بعد أن حاربتم في الهند الصينية، ثم في الجزائر، ضد أنصار الحرية والاستقلال "[3].

وجاء رد هوفمان على تدخل براهيمي بأنهم الفارون تخلوا عن رواتبهم ومنحهم وحياة أفضل في الجيش الفرنسي " حتى آتي إلى هنا حيث أكون محروما من كل شيء، أن ضميرنا هو الذي أملى علينا هذه التضحية"، فرد براهيمي بأن " ضميركم استيقظ متأخرا". وهنا يذكر براهيمي بأن الاجتماع كان صاخبا وحادا، وافترق المجتمعون على خلافات وقناعات سياسية متضادة. ويشير براهيمي أنه وزملاء له حذروا كريم بلقاسم من مخططات هؤلاء الضباط ومغبة حدوث أشياء فيما بعد لا تحمد عقباها مستقبلا[4].

أخبار هذا الاجتماع وصل إلى مسامع الصحافة الفرنسية حيث كتبت صحيفة لوفيقارو مقالا أدرجت خلاله وجود خلافات في أعلى مستوى للقيادة في جيش التحرير الوطني خاصة بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والضباط المجاهدين، وهو ما اعتبره براهيمي تسريب للأخبار من طرف أحد الضباط الفارين[5].

---

[1] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 33-34.

[2] . حسين بن معلم: المصدر السابق، ص 178.

[3] . عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 34.

[4] - المصدر نفسه، ص 35.

[5] . المصدر نفسه: ص 35.

من خلال هذا المحتوى الذي ذكره عبد الحميد براهيمي نلمس وجود تخطيط مسبق من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بخصوص مستقبل الجيش الجزائري بحكم مناصبهم القيادية في جيش التحرير الوطني بالحدود، كما يوحي بوجود اختلاف في وجهات النظر المستقبلية للضباط الفارين مقارنة بالضباط المجاهدين.

كما أشار عبد الحميد براهيمي إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجديد في ديسمبر 1959، الذي حاول خلاله كريم بلقاسم تمرير موقفه داخل الاجتماع، وكان الضابط مداني وهو فار من الجيش الفرنسي يخطط لتوقيف ضباط من الولاية الثانية، لكن يزيد بن يزار تفطن للأمر وتم توقيف مداني، هنا يقول براهيمي:" كنت شاهدا على هذه الحادثة"[1].

محطة أخرى مهمة جدا في والمواقف السياسية للضباط الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي تمثلت في أزمة صائفة 1962؛ يقول زرقيني:" أعطيت الأوامر إلى وحدات جيش الحدود في تونس والمغرب لمغادرة أماكن تمركزها بالحدود والتوجه إلى داخل الجزائر" ويضيف أن الوحدات وضعت تحت القيادات التالية: الشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو نحو مدن الشمال القسنطيني، وفيلق بقيادة سالم سعدي، ووضع مركز مؤقت لقيادة الأركان بسوق اهراس، ويذكر أيضا زرقيني أنه توجه على متن طائرة رفقة هواري بومدين وعلي منجلي بتاريخ: 07 أوت 1962، يشير أيضا إلى الاجتماع الذي ضم كل من: بومدين، خيضر، بن بلة، محمدي السعيد، شعباني، الزبيري، وعلي منجلي، العربي الميلي، وشريف بلقاسم، تطرق الاجتماع إلى الكيفية اللازمة لدخول مدينة الجزائر، كما أعطيت الأوامر التالية: تجنب الاصطدام بالولاية الثالثة التي أعلنت الحياد بقيادة العقيد محند أولحاج، واتخاذ ثلاث اتجاهات لدخول العاصمة: غرب- شرق وهران، غليزان، الشلف، الجزائر. جنوب – شمال: الجلفة، المدية، البليدة، الجزائر. شمال2: سيدي بن عيسى، سور الغزلان، تابلاط الجزائر. من القيادات المتواجدة إلى جانب بومدين يذكر زرقيني: خالد نزار، بوتلة، أحمد بن شريف، (كلهم من الضباط الفارون من الجيش الفرنسي)، كما أورد أيضا صيحات الشعب الجزائري وهو يرى تقاتل الإخوة الجزائريين بالعبارة الشهيرة: "سبع سنين بركات" . يتطرق أيضا إلى الدور الكبير الذي لعبة العقيد الطاهر الزبيري، والعقيد شعباني وكذلك أحمد بن شريف، في قيادة الوحدات وتوجيهها نحو مدينة الجزائر من كل الاتجاهات، كما يصف المعارك الدامية التي أدت إلى سقوط ضحايا من الجانبين، لتنتهي هذه المأساة بعقد اتفاقية أو هدنة بين العقيد يوسف الخطيب والأطراف قيادة جيش الحدود بحضور بن بلة وبومدين، وأحمد بن شريف، والعقيد شعباني، والعقيد شريف بالقاسم.

وهنا يظهر جليا موقع الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كداعم فعّال ومباشر لجهود هواري بومدين وأحمد بن بلة بعد توقيف القتال 19 مارس 1962، في جيش الحدود والولايات التي وقفت إلى جانبه،

[1] - عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 44.

وبالتالي تظهر هنا النظرية القائلة بوفاء الضباط المحترفين للجهة التي احتضنتهم في بداية مسارهم الوطني؛ هو حقيقة بدليل استمرارهم ووفائهم على نهج قيادة الأركان ومواقفها حتى نهاية الحرب[1]. واذا أخذنا مذكرات خالد نزار في هذا الموضوع نجده يختلف تماما عما ذكر سابقا في هذا المبحث إذ يذكر أن الضباط الفارون من الجيش الفرنسي لم ينشغلوا بالقضايا السياسية للثورة إلا نادرا بقدر التطلع الذي يشفي غليلهم من لتطلعات مسار ومسار الثورة، بدليل قوله:" لم تكن المفاوضات الجارية في ايفيان تعدو أن تكون في نظرنا كعسكريين يجابهون العدو في الميدان سوى مجرد ظاهرة عارضة سرعان ما تناسيناها " لم نكن نعلق على تلك المفاوضات قط بل إننا لم نفكر فيها أصلا" هذا سنة 1961، لكنه يضيف أن بعد هذا التاريخ أصبحت المسائل السياسية من اهتمامات هؤلاء العسكريين وهو ما صرح به بقوله:" ولما حلت أزمة الحكومة المؤقتة أصبحنا نهتم شيئا فشيئا بالمسائل السياسية لكن دون التفصيل فيها". لماذا بعد هذا التاريخ وليس قبله؟ ليؤكد بعدها أن الأمور العسكرية هي التي سيطرت على حياتهم اليومية على اعتبار تبعيتهم لقيادة الأركان العامة، ولهذا صبوا جام اهتمامهم وولائهم لها فيقول:" لم تكن الشكوك تراودنا وقت ذاك بل أنني متأكد أن غالبيتنا كانت مستعدة للتضحية بمجرد أمر من بومدين". كما أن تلك الفترة تحكمت فيها المعطيات السياسية " كان الزمن زمن السياسة ولم يكن لدينا نحن العسكريين الوقت ولا حتى القدرة على التوغل في متاهاتها"[2].

من خلال هذا المبحث نلاحظ أن مذكرات الضباط الجزائريين الفارين على غرار خالد نزار ومحمد زرقيني تحاول إبعاد فكرة مشاركتهم في القضايا السياسية للثورة في حين أن الوقائع وشهادات معاصرة تثبت تورط هذه العناصر وبفعالية في عديد المحطات السياسية خلال مسيرة الثورة على الأقل منذ سنة 1959 وما بعدها. فلماذا هذا التكتم وهذه التغطية؟. من دون شك يكون هؤلاء الضباط قد عرفوا العديد من الخبايا خاصة بتواجدهم في مواقع صناعة القرار العسكري، وبالتالي أدركوا جيدا العديد من المعطيات ولم يجدوا بدا من الانغماس في التجاذبات السياسية لتحصين موقعهم وإبراز مواقفهم.

من خلال المعطيات السابقة يتضح جليا مدى مساهمة المجنّدين الجزائريين بعد فرارهم من الجيش الفرنسي، سواء بمبادرات فردية، أو بتنسيق مع شبكات وخلايا الثورة، جنودا كانوا أو ضباط صف وضباط، في العمل الثوري؛ داخل الجزائر وهنا نسوق الأمثلة التالية: عن طريق تنفيذ عمليات فدائية في مختلف المراكز والثكنات الفرنسية، كما أصبحوا قادة أفواج الفدائيين، وقادة وحدات وفصائل جيش التحرير الوطني، ومدربين، وقادة مدارس داخل الجزائر، كما قدموا مساعدات في جانب التنسيق والأخبار والاعلام، حتى من داخل الجيش الفرنسي.

[1] - Mohamed Zerguini: op.cit, p.p. 202-203.

[2] . خالد نزار: روايات معارك ... المصدر السابق، ص 25.

وخارج الجزائر: فبعد صحوة ضمير نظرا لعدة معطيات وظروف ذاتية وموضوعية مرتبطة بالمجنّد ذاته وبالأوضاع العامة في الجزائر، زيادة على دعاية ونداءات جبهة التحرير الوطني تجاه الضباط الجزائريين في الخارج وترحيبها بهم وإعطائهم إمكانية الانضمام إلى صفوف الثورة، فكان للضباط الجزائريين ما عرف بحركة الضباط الجزائريين بالخارج والتي كان لها صدى سياسي وإعلامي كبير لدى الرأي العام الفرنسي، ساهمت بشكل أو بآخر في التعريف بالقضية الجزائرية في أعلى مستوى سياسي وعسكري واعلامي وثقافي في فرنسا، فطالبوا حينها: بالمفاوضات وإيجاد حل سلمي للمأساة الجزائرية، وايقاف الحرب في الجزائر.

كما عرفت سنوات: 1958، 1959، 1960، 1961، موجات من الفرار لضباط جزائريين على دفعات التحقوا كلهم بصفوف جيش التحرير الوطني بتونس والمغرب، وتم إدماجهم ضمن استراتيجية قيادة الثورة بالحدود بداية من كريم بلقاسم إلى قيادة الأركان العامة، فوظّفوا خبرتهم العسكرية على رأس المدارس العسكرية، والتدريب، والتدريس والتكوين، والهيكلة في المكتب التقني لقيادة الأركان العامة بالحدود. وبالتالي كانت مساهمتهم في هذا المجال تقنية عسكرية عرف على إثرها العمل الثوري قفزة نوعية وديناميكية إيجابية أتت ثمارها بتقوية وحدات جيش التحرير الوطني.

وفي الجهة المقابلة شكّل وأفرز وجود الضباط الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي حساسيات كبيرة تجلت مظاهرها في عدد حالات التمرد والعصيان (حمى لولو وعلي حمبلي...) والفوضى وبعض حالات التنافس وصلت إلى حد الصراع، نظرا لعدة اعتبارات موضوعية في بعض الأحيان وواهية في أحيان أخرى، كما اقتحم هؤلاء الضباط أو أقحموا في بعض القضايا السياسية التي على إثرها حدد هؤلاء الضباط مواقعهم في الهيئات القيادية للثورة استمروا في دواليبها بعد جزائر الاستقلال.

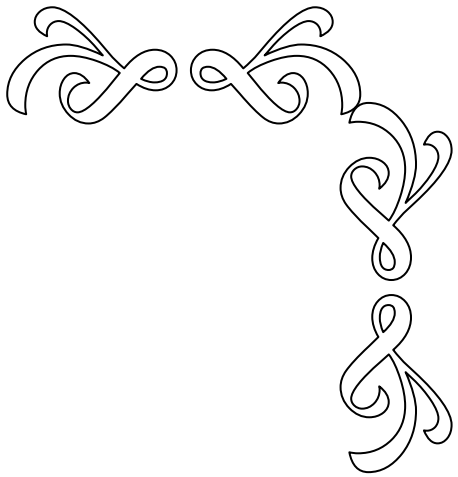

خاتمـــــــة

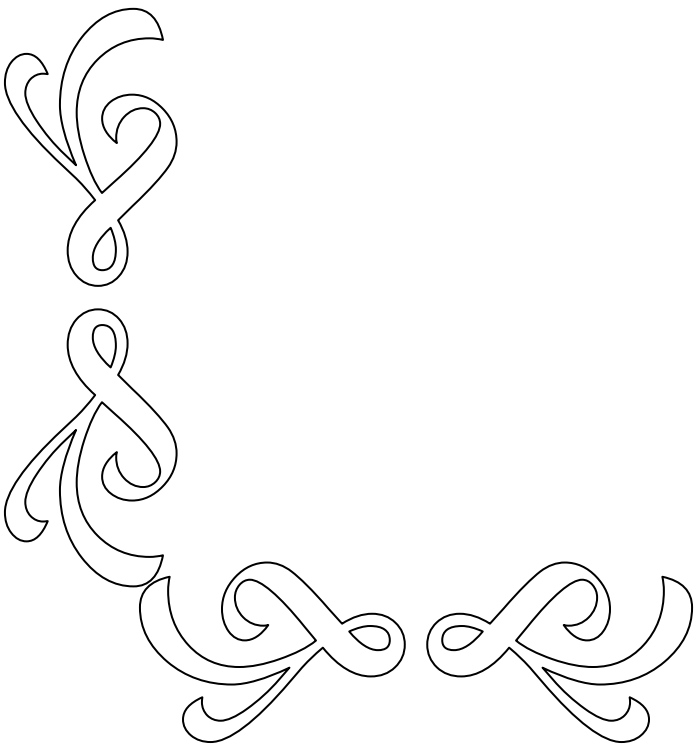

خـــــاتمة:

ـ ختاما لهذه الدراسة الموسومة بـ " المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962" توصلنا إلى جملة من النتائج نسجلها على النحو التالي:

ـ يبدو أن السلطات الفرنسية قد أدركت منذ الأشهر الأولى للاحتلال مدى أهمية المخزون البشري الذي يمكنها الاستفادة منه في خدمة أهدافها العسكرية التوسعية نظرا لاشتداد المقاومة المحلية وصلابتها، وكان منطلقها في ذلك التواجد السابق للجزائريين في الوحدات العسكرية العثمانية في الجزائر، ومنه ساهم هؤلاء المجنّدون الأوائل في خدمة جيش الاحتلال الفرنسي، ومن جهة أخرى توظيف هذه الفئة من الجزائريين لتحقيق مساعي سياسية (كالتهدئة والادماج لتحقيق التقارب بين المجتمعين الجزائري والفرنسي) كما ادعت بذلك الدوائر والمصالح الفرنسية.

ـ إن فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين منذ سنة 1912 ساهم بشكل كبير في تغطية النقص البشري الذي يعانيه الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض ميزانية التجنيد بالنظر إلى التكلفة القليلة التي تخصص للمجنّدين إجباريا مقارنة بما يستهلكه المجنّد الطوعي المنخرط وبالتالي راعت السلطات الفرنسية هنا الجانب الاقتصادي قبل مراعات حقوق وواجبات الجزائريين.

ـ أمر آخر مهم جدا في موضوع المجنّدين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي هو أنه يجب التفريق هنا بين فئتين هما: أولا: المنخرطون أو المتطوعون (les Engagés) وهم الذين تجنّدوا في الجيش الفرنسي إراديا ويربطهم عقد قانوني أو إداري بالمؤسسة العسكرية بموجب القانون العسكري الذي سمح بتجنّد الجزائريين في أسلحة أو تخصصات معينة منذ بداية الاحتلال. ثانيا: المجنّدون إجباريا للخدمة العسكرية (les Appelés): وهم الذين تم تجنيدهم إجباريا بموجب قانون فيفري 1912 الذي أقر التجنيد الاجباري لخدمة العلم الفرنسي، تراوحت مدة التجنيد بين 18 – 30 شهرا أو أكثر استمر تطبيقه في الجزائر إلى غاية سنة 1962.

ـ بخصوص أسباب تجنّد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي فيبدو أن العديد من الشهادات والمذكرات الشخصية لعدد من المجاهدين على غرار عبد الرزاق بوحارة، والضباط الفارون من الجيش الفرنسي ومنهم محمد زرقيني (منابع التحرير...)، وخالد نزار (مذكرات خالد نزار...) على سبيل الذكر لا للحصر وحتى الدراسات التي تناولت جانبا من الموضوع فقد رجحت الجانب الاجتماعي على رأس الأسباب التي

حتّمت على الجزائريين التجنّد في الجيش الفرنسي هروبا من الواقع الاجتماعي الذي فرضه الاحتلال، وبالتالي تنتفي ولو نسبيا هنا أطروحة الولاء لفرنسا كما روجت له الدراسات الفرنسية.

- زيادة على ذلك فإن العديد من العائلات الجزائرية جنّدت أبناءها للحفاظ على مصالحها وروابطها بالإدارة الفرنسية. كما أن بعضها جعلت موقفها وسطا بين الطرفين بتجنيد أحد أبنائها في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي والآخر في صفوف الثورة حتى تضمن مصالحها لدى الطرفين؛ هذه الفئة من العائلات حقيقة ربطت مصالحها بمصالح الاستعمار ولم تستطع التفريط في مكانتها الاجتماعية حتى مع المتغيرات التي فرضتها الثورة الجزائرية على مختلف الأصعدة.

- إن مشاركة الجزائريين في الحربين العالميتين الأولى والثانية وتواجدهم في جبهات القتال خارج الجزائر ساهم مساهمة فعالة في تفتح أعين الجزائريين على السياسة الدولية وسياسة فرنسا في مستعمراتها، وحركية الشعوب في سبيل نيل استقلالها، الأمر الذي خلق وعيا سياسيا لهذه الفئة من الجزائريين، بالإضافة إلى اكتسابهم خبرة عسكرية كبيرة، وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات التاريخية المحلية والأجنبية.

- كما ساهمت هذه المشاركات خارج الجزائر وخاصة منها ما تزامن مع عودتهم بعد الحرب العالية الثانية ومجازر الثامن ماي 1945، بالإضافة إلى ما عايشوه خلال حرب الهند الصينية، من تقتيل وتعذيب، زيادة على الدعاية الفيتنامية ودعاية تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، كلها عوامل دفعت بالمجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي إلى إعادة مراجعة مواقفه اتجاه جيش الاحتلال الفرنسي من جهة وعلاقته بقضايا بلاده من جهة ثانية، وخاصة الدفعات التي تزامن رجوعها إلى الجزائر واندلاع الثورة الجزائرية، لذلك برزت العديد من المواقف الرافضة للسياسة الفرنسية فيما بعد وكان العديد من صانعيها من العسكريين الجزائريين المشاركين في حرب الهند الصينية.

- إن تواجد المجنّد الجزائري في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي منذ سنوات طويلة مع تراكم الخبرات العسكرية والأحداث السياسية جعلته في صراع نفسي كبير خاصة مع تصاعد المد التحرري في البلدان المستعمرة كالهند الصينية، ومصر وتونس والمغرب، كلها عوامل أدت به إلى إعادة النظر في مستقبله مع المؤسسة العسكرية الفرنسية، بل وحتى التفكير في مستقبل بلاده في خضم هذه الصراعات العسكرية والتجاذبات السياسية، وبالتالي يمكن القول أن مرحلة 1946-1956 هي فترة التخمر الحقيقي لمواقف وعلاقة المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي بقضية بلاده وبني جلدته.

ـ لقد دأبت العديد من الدراسات الفرنسية بل وفي غالبيتها على ربط حركة المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي (حالات الفرار، الغيابات، التمرُّد ...) بالأحداث الفرنسية السياسية منها والعسكرية منذ 1958-1962؛ وكمثال على ذلك قارنت هذه الدراسات حالات الفرار والتجنّد ... وربطتها بخطابات الجنرال ديغول (مشروع قسنطينة، مشروع شال العسكري، وحتى انطلاق المفاوضات). أي أنها ربطتها بالزاوية الفرنسية فقط وتناست الجانب الجزائري وأحداث الثورة والانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية في الداخل والخارج على الصعيد السياسي والعسكري. ومن هنا حاولت هذه الأبحاث تقديم أو تبرير مواقف وردود أفعال هذا المجنّد الجزائري من خلال الجانب الفرنسي فقط.

ـ حرصت العديد من الدراسات الفرنسية على ابراز طابع أو منهج أو أسلوب العنف والتهديد من طرف قيادة الثورة اتجاه العسكريين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي وحتى عائلاتهم لإرغامهم على الفرار وترك المؤسسة العسكرية الفرنسية، ولكن الملاحظ من خلال التقارير والوثائق الأرشيفية أن هذه الحالات كانت نادرة، وقد وجهت إلى عسكريين تمادوا في مواقفهم المناهضة للثورة وقاموا بأعمال عدائية كبيرة اتجاه قضية بلادهم، ولعل هدف هذه الدراسات هو نفي طابع وخاصية الوطنية التي تحلى بها الآلاف من المجنّدين الجزائريين عند ما قرروا الانتقال إلى صفوف الثورة.

ـ انتهجت قيادة الثورة كافة السبل لإيصال نداءاتها ومناشيرها للمجنّد الجزائري سواء عن طريق الاتصال المباشر أو الاتصال بهم من خلال عائلاتهم، او ارسال المناشير إلى داخل الثكنات العسكرية من خلال أحد المجنّدين في خلايا الثورة داخل الثكنة، كما استغلت الأماكن العمومية كالأسواق والمقاهي والمحلات لإيصال صوت الثورة إلى العسكريين الجزائريين وايقاظ الروح الوطنية فيهم وجلبهم إلى الصف الوطني.

ـ لقد اثمرت الاستراتيجية الدعائية لقيادة الثورة تجاه المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي، وكللت بنتائج إيجابية جدا؛ بحيث أقدم العديد المجنّدين على الفرار سواء فرديا أو جماعيا، بالسلاح أو بدون سلاح، بالعتاد الحربي أو بدونه ونذكر هنا: عملية فرار عي خوجة 1955، عملية فرار أحمد بن شريف: أكتوبر 1955، عملية فرار الصبابنة 20 فيفري 1956 بمغنية، عملية فرار البطيحة: مارس 1956 بسوق أهراس، وهو الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة لجيش الاحتلال الفرنسي سواء من حيث التعداد البشري أو المادي، أو حتى الأثر المعنوي الذي تخلفه هذه العمليات داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، وفي الجهة المقابلة تساهم في تزويد صفوف الثورة برجال ذوو خبرة عسكرية كبيرة وعتاد عسكري مهم جدا.

ـ ما يمكن استنتاجه أيضا هو أن العديد من المجنّدين الجزائريين فروا من الثكنات الفرنسية بمبادرات فردية أي أنه لم تكن لهم اتصالات بخلايا الثورة في مناطق فرارهم، وهذا تأثرا منهم بما يجري في الجزائر من جرائم على يد الجيش الفرنسي، وعدم رضاهم بمبادئ هذا الأخير، وهو ما يعكس الوطنية الصادقة لهؤلاء الأفراد، فلم تكن عليهم ضغوطات ولا تهديدات من جبهة وجيش التحرير الوطني.

ـ لقد ساهت حركة الضباط الجزائريين في الخارج منذ سنة 1957 في إعطاء صورة واضحة على التفاعل الإيجابي من هذه النخبة العسكرية الجزائرية مع القضية الوطنية، من خلال مراسلاتهم المتكررة للرئاسة الفرنسية والشخصيات السياسية والمثقفة والاعلامية الفرنسية، لطرح القضية الجزائرية وتعبيرهم عن رفضهم للسياسة الفرنسية في الجزائر، وهو ما أعطى نفس جديد لعمليات الفرار داخل الجزائر وخارجها، كما ساهمت ذات الحركة في زعزعة فرضية الولاء المطلق من طرف الضباط الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي، وهي ضربة معنوية للمؤسسة العسكرية الفرنسية خصوصا والسياسة الفرنسية على وجه العموم بعدم قدرتها على دمج العنصر الجزائري، وضرب الجزائري بأخيه الجزائري.

ـ كما ركزت الدراسات الفرنسية أيضا على جعل وضعية العسكري الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي باعتباره من الدرجة الثانية ولم يرتق إلى الوضعية القانونية لنظيره الفرنسي، وتماطل السلطات الفرنسية العسكرية منها والسياسية على تسوية هذا الملف المتعلق بوضعية المجنّد الجزائري، اعتبرتها من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فرار العديد من العسكريين الجزائريين، وهي كذلك خطوة أو مسعى لتغطية عامل الوطنية الذي انتشر داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية.

ـ قد لا يجانب الباحث الصواب إذا أجرى مقارنة بين علاقة الفئتين المدروستين (المجنّدون المنخرطون، المجنّدون إجباريا) بالثورة أو بالقضية الوطنية وقدم بعض التفضيل للفئة الثانية على الأولى في مساهمتها في خدمة العمل الوطني 1954-1962 وذلك لعدة اعتبارات:

1ـ الأعداد الكبيرة التي سجلتها الإحصائيات لحالات الفرار في صفوف هذ الفئة (المجنّدون إجباريا)، وهو ما يستدعي بالضرورة تسجيل كميات هائلة الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي الذي حمله هؤلاء الفارون.

2ـ كما يمكن الاشارة هنا إلى التحرر النفسي الذي عاشه المجنّدون إجباريا واستعدادهم للتعاون مع قيادة الثورة وشبكاتها لتقديم خدمة للثورة بمختلف أشكالها وهذا نظرا لعدم ارتباطه بعقد معين مع جيش الاحتلال الفرنسي يراعي من خلاله مستقبله أو بعض مصالحة الشخصية والعائلية...

3ـ شعور التمييز الذي لازم المجنّد إجباريا طوال مرحلة الخدمة العسكرية وعدم المساواة في الحقوق والواجبات مقارنة بنظرائهم من الفرنسيين بالإضافة إلى ثقل الأعباء العسكرية.

4ـ انتماء الغالبية العظمى لهؤلاء المجنّدين إلى عائلات ريفية فلاحية وفقيرة ولها ماضي مشرف وارتباط بالنضال والحركة الوطنية وبالتالي انتشار الروح الوطنية بينهم بشكل كبير، وهي الخلفية التي جعلت أرضية العمل الدعائي وتواصل جبهة وجيش التحرير الوطني بهذه العناصر تتم بسلاسة وتلقى الايجابية والتوافق.

أما بخصوص المنخرطون المتعاقدون من جنود وضباط الصف والضباط العاملون فقد ارتبطوا بعقد مع المؤسسة العسكرية الفرنسية والذي جعلهم بين وضعيتين: إما تشريف هذا العقد وخدمة الجيش الفرنسي بموجب القوانين العسكرية الفرنسية السارية أو التمرد والخروج عن هذا العقد والانتقال إلى الصف الوطني، بالإضافة إلى المراقبة الصارمة التي طبقت على هذه الفئة وخاصة ضباط الصف والضباط نظرا لمكانتهم داخل الجيش وهو ما لم يسمح بتوفر مجال أو متسع أو هامش المناورة والتحرك لتقديم خدمة للثورة، بالنسبة للعناصر التي تحرك في داخلها الضمير والوطنية سواء ذاتيا أو بعد اتصالات من الثورة. وعامل آخر هو العمل والتأثير النفسي الذي خضعت له هذه العناصر من طرف المكتب الخامس، بالإضافة إلى الامتيازات التي قدمتها لها القيادة العسكرية الفرنسية للحيلولة دون وقوعها تحت تأثيرات ونداءات جبهة وجيش التحرير الوطني، وبالتالي وجد العديد من العسكريين صعوبة في التخلي عن الوضع الاجتماعي المريح والمكانة التي أتاحها لهم الجيش الفرنسي من وظيفة مرموقة ودخل مرتفع، الترقيات، السكن، ... امتيازات أخرى ـ مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع.

ـ تعتبر حركة الضباط الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي (les Officiers Algériens) بالخارج منذ نهاية 1956 وبداية 1957 من أعلى مستويات ومظاهر علاقة المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بالقضية الوطنية، كيف لا ومصدرها أو الفاعلين فيها هم من النخبة الجزائرية في الجيش الفرنسي التي راهنت عليها القيادة العسكرية الفرنسية في ترجيح كفة عدد من المعطيات العسكرية والسياسية لرسم مستقبل الجزائر الفرنسية حسب تعبير الساسة الفرنسيين، لكن هذا المشروع تبخر مع هذه

الفئة التي تحركت فيها الوطنية نظرا لعدد من المتغيرات داخل الجزائر وخارجها، وهنا وحسب بعض الشهادات والمذكرات فقد ميزت بين ثلاث مراحل للفرار: قبل سنة 1958، خلال سنة 1958- 1959، منذ 1960-1962. وبالتالي فيه فئة من العسكريين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي لم يكن فرارها والتحاقها بصفوف الثورة سوى الحفاظ مصالحا في جزائر الغد بما أن الاستقلال على مرمى حجر أو أقل.

ـ هناك عدد معتبر من المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي استمرت في صفوف الجيش الفرنسي إلى عشية الاستقلال قدر بأكثر من خمسة عشر ألف (15000) خلال السداسي الثاني من سنة 1962 وهو رقم معتبر، كما تواجد المجنّد الجزائري ما بعد الاستقلال قدرته بعض الاحصائيات بما يزيد عن سبعة آلاف عسكري (7000)، وهو رقم كبير جدا. فأي مبرر التمسته هذه الفئة لنفسها للاستمرار في خدمة العلم الفرنسي؟ أهو الولاء للدولة الفرنسية إلى أخر دقيقة؟ أم هي ارتباطات قانونية؟ فمهما كان هذا المبرر فقد حكمت هذه الفئة على نفسها وفتحت لنفسها بابا كان يمكن تفاديه، والسعي إلى باب الوطنية.

ـ كما يمكن هنا أن ننقل كلاما مقتطفا للمجاهد عمار قليل حين حديثه عن خطأ فرنسا في تجنيد الجزائريين: "أن فرض فرنسا للتجنيد الإجباري على الشباب الجزائري الشيء الذي جعل منهم فيما بعد قوة مدربة ومستعدة لمواجهة الجيش الفرنسي" " ... حيث أصبحوا مدربين على أسلحتنا وخططنا الحربية وهو ما جعلهم يصمدون أمام جيشنا ويوقعون به خسائر كبيرة"[1].

ـ لقد عبر الآلاف من المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي عن ارتباطهم بقضية بلادهم حتى قبل اندلاع العمل التحرري، إذ ارتبط بقضية بلاده منذ الحرب العالمية الثانية بانخراطه في العديد من القضايا التي تخدم بلاده، وانفصل عن جيش الاحتلال الفرنسي، وانضم العديد منهم إلى تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وعمل في صفوف المنظمة الخاصة.

ـ كما عبر العديد من المجنّدين صراحة عن مواقفهم الايجابية وارتبطوا بالعمل الثوري منذ ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، واستمروا في تقديم خدمات جليلة لصالح الثورة كتهريب السلاح، والذخيرة والعتاد العسكري من داخل الثكنات الفرنسية، كما ساهموا في خلق تنظيم ثوري وشبكات وخلايا داخل صفوف الجيش

[1] . عمار قليل: المصدر السابق، ص 413.

الفرنسي ذاته، كما ساهموا في عمليات التنسيق والاتصال بالثورة وتسهيل عمليات تدمير جيش الاحتلال الفرنسي.

ـ اندمج المجنّد الجزائري بعد فراره من جيش الاحتلال الفرنسي بكل عفوية وبكل بساطة مع إخوانه المجاهدين، وساهم مساهمة فعالة لا من حيث التدريب والتكوين فحسب، بل حتى أنه أصبح في مراكز قيادية خاصة منها العسكرية، ، ونذكر منهم هنا: علي خوجه، محمد عواشرية، علي قيطون، عبد الرحمان بن سالم، أحمد بن شريف، ... ومنهم من استشهد في معارك كبرى.

ـ هذه المعطيات تبرز بوضوح حرص قيادة الثورة الجزائرية على اشراك كافة فئات المجتمع الجزائري في صناعة استقلال الجزائر، وكان من هذه الفئات المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي، الذي لبى نداء الدين والوطن إلى جانب إخوانه الطلبة الجزائريين والعمال، والحرفيين والمعلمين والعديد من الموظفين في المصالح الفرنسية.

ـ وعلى مستوى جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية ساهم العديد من الضباط وضباط الصف الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي وكان وجودهم تدعيما لصفوف الثورة بإطارات عسكرية كفئة مدربة ومهيكلة، فعملوا خاصة على رأس المدارس العسكرية في تكوين الأفراد المجاهدين عسكريا ومعنويا سياسيا، كما دفعوا تحت اشراف قيادة الأركان العامة بالعمل العسكري إلى الاحتراف وتكوين جيش مهيكل مدرب صنع العديد من النجاحات بالحدود الشرقية والغربية.

ـ لم تخف العديد من الشهادات التي قدمها المجاهدون القياديون الذين عاصروا وعملوا ضمن جيش التحرير الوطني بالحدود لم يخفوا المزالق التي انغمس فيها هؤلاء الضباط الفارون حتى أصبحوا محل ريبة وشكوك من محيطهم القريب وحتى البعيد، نظرا للترقيات التي تحصلوا عليها، والمكانة التي أصبحوا عليها والمناصب والوظائف التي تقلدوها، وهو ما أثار حولهم حساسيات امتدت تداعياتها وتمظهراتها حتى إلى ما بعد الاستقلال.

ـ لا يمكن في هذا الخصوص التعميم واطلاق الأحكام جزافا بدون تدقيق وتمحيص للحقائق والمعطيات التي سادت ظروف التحاق هؤلاء الضباط بصفوف الثورة، فمنهم الكثير من التحق بدوافع وطنية وعن قناعة تامة، وأثبتوا وجودهم ووطنيتهم في صفوف الثورة في الداخل والخارج واصبحوا مضرب للمثل في

التضحية والشجاعة، وفي الجهة المقابلة هناك من تردد وبقي في وضعية المراقب لتطور المعطيات، والتحق بصفوف الثورة في أيامها الأخيرة وهنا توضع علامة استفهام كبيرة.

ـ محتوى هذه الأطروحة عالج العديد من المعطيات والحقائق المتعلقة بقضية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، وحاولنا تقديم تفسير للعديد من المعطيات السياسية والعسكرية بالتحديد، انطلاقا من تلك المرحلة (1954-1962) فقط، انطلاقا من الدراسات والأرشيف وشهادات المجاهدين ومذكراتهم، وحاولنا تجنب القذف التجريح والتشهير لأن هذا ليس من مقتضيات البحث العلمي الأكاديمي.

وفي الأخير يبقى هذا مجهود بشري حاولنا من خلاله معالجة موضوع بقي إلى وقت قريب من الطابوهات نظرا لخصوصية الموضوع وارتباطه بالأشخاص. وهو مجهود بسيط سيفتح المجال للعديد من الدراسات المتعلقة بذات الموضوع الذي لا يزال البحث فيه طويلا وشاقا.

الملاحـــــق

الملحق رقم: 01: مجنّدون جزائريون من الفيلق الثالث للرماة الجزائريين بالألزاس سنة 1945.

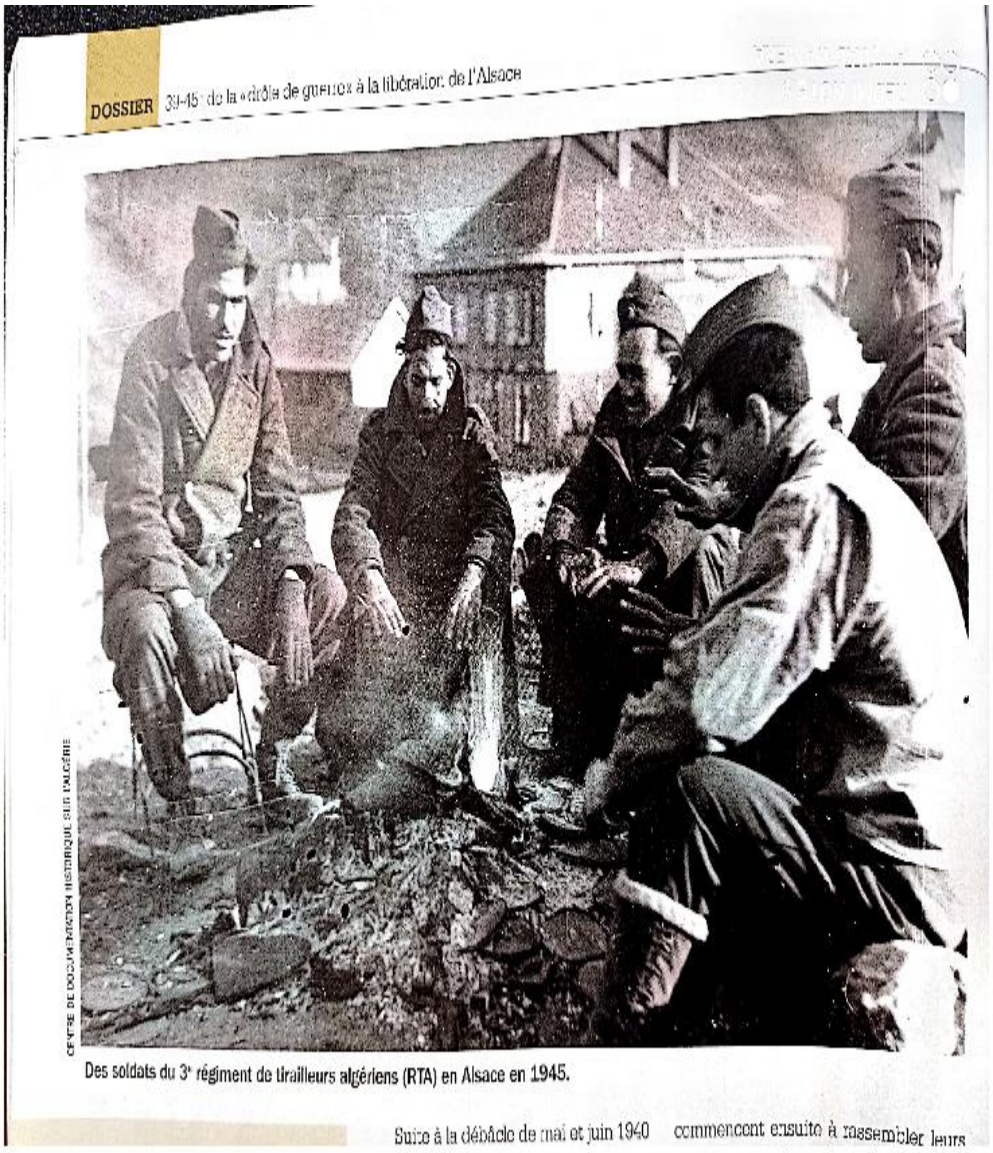

المصدر:

- Belkacem recham: de la drôle de guerre a la libération de l'alsace, Revue alsace, N 86, novembre 2020, p.56

الملحق رقم 02: رسم بياني يوضح موقع تعداد مجنّدي الخدمة العسكرية الإجبارية ضمن التعداد الكلي للمسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1954-1962.

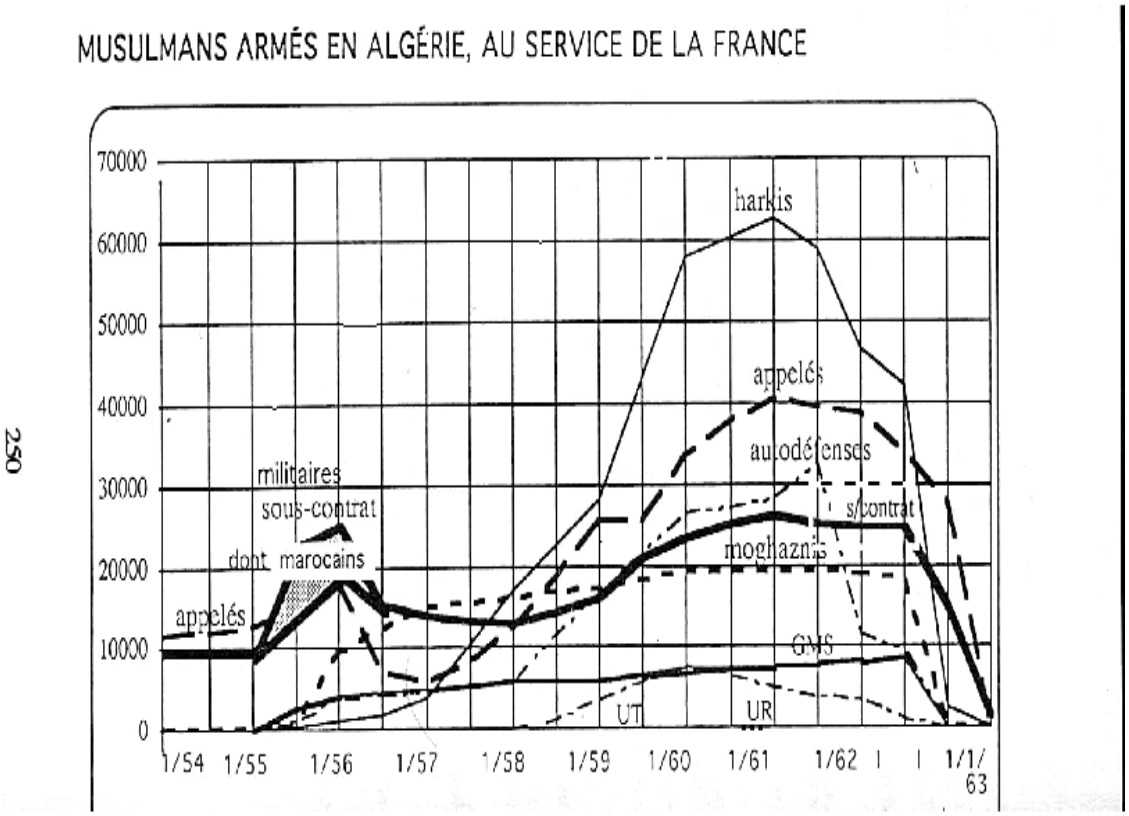

Scanné avec CamScanner

المرجع:

– Maurice Faivre: les Combattants Musulmans, …op.cit, p.250.

.

.

الملحق رقم: 03: تطور تعداد الجيش البري الفرنسي من سنة 1955-1962

الشهر	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
1	76433	180451	355000	395134	398000	391000	416511	357199
2	73947	189142	358598	380452	389500	403000	419523	358277
3	82931	180957	//	385149	395150	390000	418617	352297
4	73214	186398	377776	391194	407000	403500	415113	336519
5	77514	207648	//	390083	389000	392500	410784	317040
6	84214	268177	379093	414181	397000	409500	415931	296017
7	107214	319799	372027	419712	392500	395000	413228	288294
8	112414	365726	399090	440885	399000	413500	404145	265835
9	138776	371255	406196	423889	389000	///	369985	247276
10	154330	404287	416152	457038	400500	///	363258	218303
11	167727	394803	406016	435891	389000	//	360209	181400
12	180124	394361	415157	433156	409925	415000	361797	160611

المرجع:

- Tramour Quemener: op.cit, p.99.

.

الملحق رقم: 04: نداء للعسكريين الجزائريين للاتحاد ضد دسائس الاستعمار

أيها العسكري في صف الاستعمار

(غير واضحة) في كفاح والنصر قريب إن شاء الله.

باش نبلغوا استقلالنا يجب علينا باش نكون متحدين ونعلم أيضا بلي من غير الاتحاد رانا ما ننجحوش.

الاستعمار راه يعمل بكل الوسائل باش يفرقنا لأن التفرقة هي السلاح التاعو الأخير، أيها العسكري اليوم يجب عليك أن تنظم إلى صفوف جيش التحرير الوطني ونقاوموا الاستعمار اليد في اليد ونقولوله بصوت واحد القوات والدعاية اللي يستعملها راهي ما تأثرش فينا.

(وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) والأرض هذاك الي تموت لأجلها ليه لامتاع الكولون وماهيش (غير واضحة) وفكر في الحالة اللي راك فيها واللي كانوا فيها والدينا ... تاع الذل والهوان، اليوم يلزمك تقوم باش ترجع السيادة تاع الشعب الجزائري اللي كانت قبل ألف وثمانمئة وثلاثين.

(غير واضح) عاشت الجزائر حرة وعاش المغرب العربي عربية.

المصدر: محمد خير الدين: مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت. ن، ص 251.

ملحق رقم: 05 : نداء صادر عن منطقة الأوراس 1955.

نداء صادر عن منطقة الأوراس سنة 1955.

يا جنود فرنسا

أنكم بعملكم في الجندية الفرنسية تخدمون مصالح المستعمرين وتتعذبون في سبيل سعادة وهناء أمثال روني ميير جلاد الأمة الجزائرية، وإذا ما متم فلأنكم تموتون فداء الاستعمار.

إننا لسنا من قطاع الطريق بل نحن جماعة من الوطنيين نعمل في سبيل مبادئ العدالة والإنسانية، لقد خدعوكم في شأننا ففكروا في الأمر، إن إعانة المستعمرين الذين ذمتهم الانسانية تعتبر جريمة لا تغتفر ضد شعب يدافع عن حقه، إن انتصارنا محقق ولتسقط العنصرية.

المصدر: جريدة البصائر، ع: 330، تاريخ: 26 أوت 1955، ص06.

الملحق رقم: 06 نداء للمجنّدين الجزائريين لحمل السلاح والفرار من الجيش الفرنسي.

الجمهورية الجزائرية
جبهة وجيش التحرير و4. م4
الوطني الناحية 2

.....(غير واضحة)
أولادها وباش تفقرنا حنا ويستغنوا
أولادها وباش نكون حنا عبيد لولادها
ما ترضاش بيها يا أخي أحمل سلاحك
واخرج عند خاوتك أني ننصحك
حبك

الجمهورية الجزائرية
جبهة وجيش التحرير م4. م4
الوطني: الناحية2
يا أخي الجزائري ال راك عسكري
عند فرنسا وتشوف القتل والحرق
والتعذيب والدم والنار والدموع
كل هذا في وطنك الجزايري
وعلى خوتك الجزائريين ما ترضى بهذا
يا أخي الجزايري القلب الطاهر ما
بهذا احمل سلاحك وارجع
الخاوتك المجاهدين الطاهرين.
بين بلي الجزايريين خاوتك.
اني نصحك حبّك

الجمهورية الجزائرية
جبهة وجيش التحرير الولاية4
الوطني المنطقة..
الناحية2
العلام الفرنساوي علاش ما
تحاربش تحت العلام الجزايري
الجزاير راهي دولة واعترفت
بها الاجناس اعترفت بدولة
الجزائرية العربية، أحمل سلاحك
واخرج عند خاوتك المجاهدين عند
الحق اني ننصحك حبّك

المرجع: ابراهيم الطاس: المرجع السابق، ص 518.

ملحق رقم: 07 : نداء للعساكر الجزائريين للفرار من الجيش الفرنسي 1957.

Appel à la désertion

Fin 1957

Armée de libération national **front de libération national**

L'Algérie, la paix, est humiliée, torturée par soldat sauvages de la France. Tu constates ce la toi même ton cœur le pousse a la désertion mais ton ventre te retient.

ALN combat comme ont combattu la Tunisie et le Maroc pour libéré l'Algérie du joug colonial et pour que cesse la souffrance de ton peuple. Elle lutte pour l'indépendance. La dignité, le bonheur de ta patrie.

Mais tu es tous jours dans les rangs de l'Armée ennemie pour une bouchée de pain. Un grand nombre de tes camarades a portant rejoint les rangs de LAN.

Mrs 1956, c'était la compagne de Aouachria et de Bensalem qui a déserté emportant armes et bagages, L'ennemie a annoncé leur mort, c'est un mensonge ils sont aujourd'hui officiers dans LAN.

Hier c'était encore les compagnies entières qui ont déserté dans le SAHARA. Ils sont fait subir immédiatement a l'ennemie de cuisant échec dans la région de Timimoune beaucoup d'autres ont répondu à la l'appel de la patrie

Aujourd'hui, c'est à toi de venir.

Tu aides le colonialisme si tu restes dans son armée, à prolonger les souffrances de ton peuple.

L'ALGERIE sera indépendante avec ou son toi mais nous nous voulons pas qu tu te couvres de la honte du collaborateur. Tes anciens camarades: les tirailleurs, les spahis, les goumiers – t invite à rejoindre avec ou sans armes, l'ALN un jour il sera trop tard et alors ce sera tant pis pour ce qui n'auront pas prête attention à la voix de la vérité.

vive le FLN et l'ALN, vive l4 Algérie libre et indépendante!

(Source: SHAT: 1h2456)

Référence: Mohamed Harbi et Gilbert Meynier : le FLN documents et histoire (1954-1962), Casbah éditions, Alger, 2012, p129.

الملحق رقم: 08 نداء تذكير بوضعية الرماة الجزائريين، ومجازر الاستعمار.

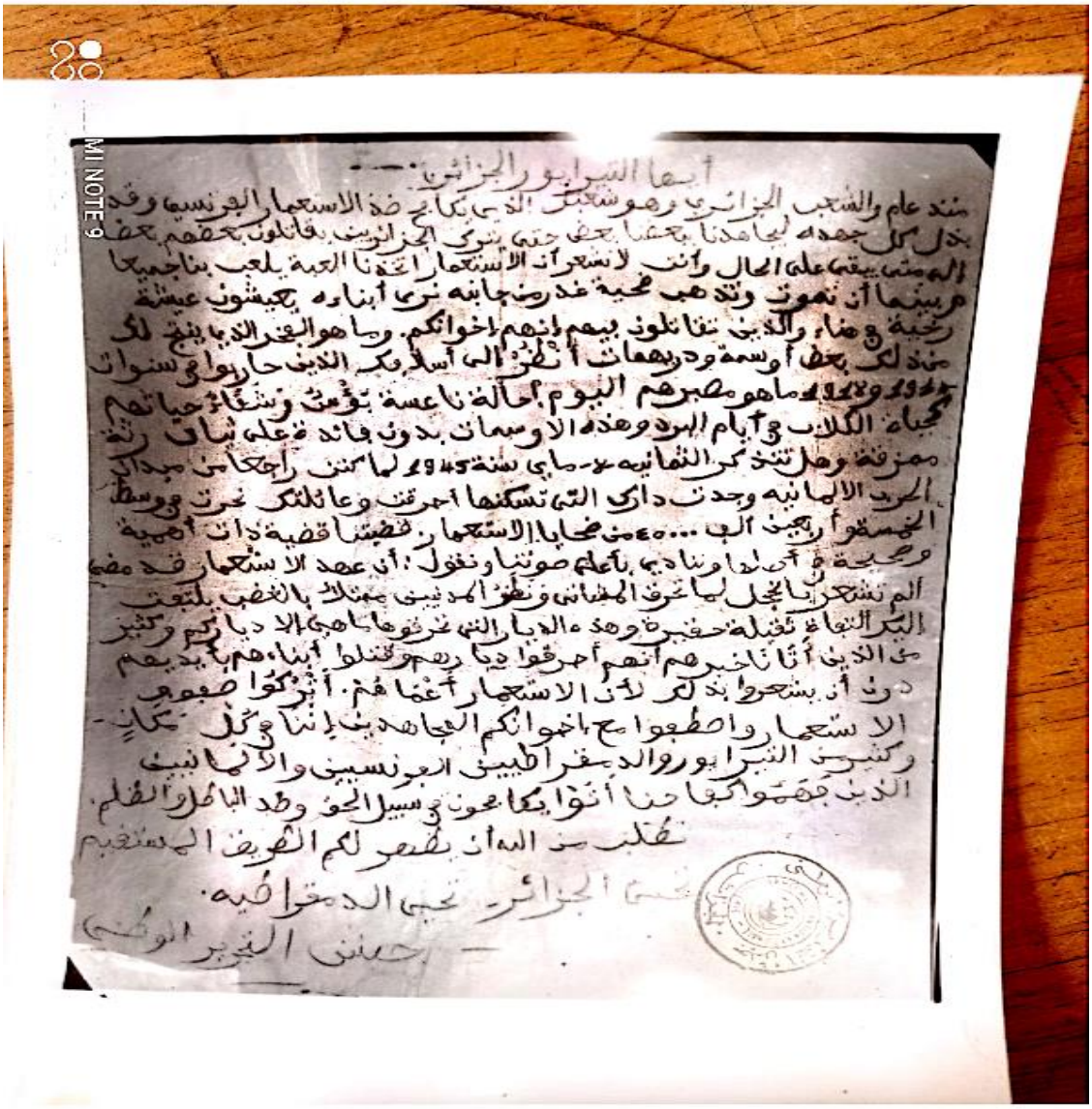

المصدر:

- **A.N.O.M:** 93 138 préfecture de Constantine centre de liaison et d'exploitation, dossier 1, 1955- 1956.

الملحق رقم: 09 نداء تذكير للعسكري الجزائري بأنه معول في يد الاستعمار.

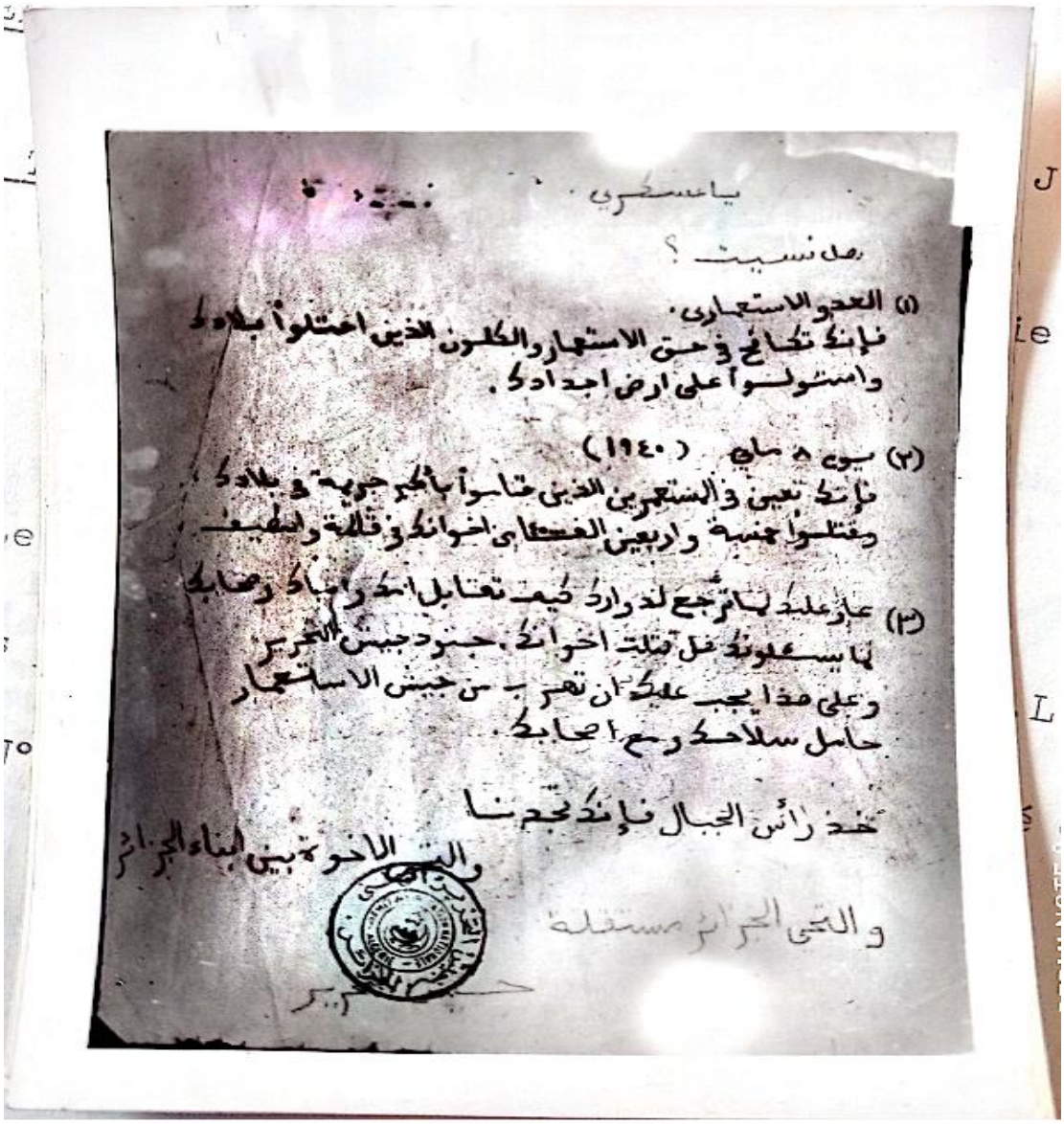

ياعسكري

هل نسيت ؟

(١) العدو الاستعماري.
فإنك تخالف وحق الاستعمار والكلون الذين احتلوا بلادك
واستولوا على ارض اجدادك.

(٢) يوم ٨ ماي (١٩٤٥)
فإنك تعين والمستعمرين الذين قتلوا بالجزء حرية في بلادك
وقتلوا جنبة واربعين الفا من اخوانك وقتلانة واطفال

(٣) عار عليك لما ترجع لدوارك كيف تقابل امك وابناك وصابك
لما يسئلونك عن قتلة اخوانك، جنود جيش التحرير
وعلى هذا يجب عليك ان تهرب من جيش الاستعمار
حامل سلاحك ومع اصحابك.

خذ رأس الجبال فإنك تجدنا

والبقية الاخوة بين ابناء الجزائر

والتحي الجزائر مستقلة

Scanné avec CamScanner

المصدر:

- **A.N.O.M:** 93 138 préfecture de Constantine centre de liaison et d'exploitation, dossier 1, 1955- 1956.

الملحق رقم: 10 نداء من الولاية الأولى إلى المجنّدين الجزائريين للالتحاق بالثورة.

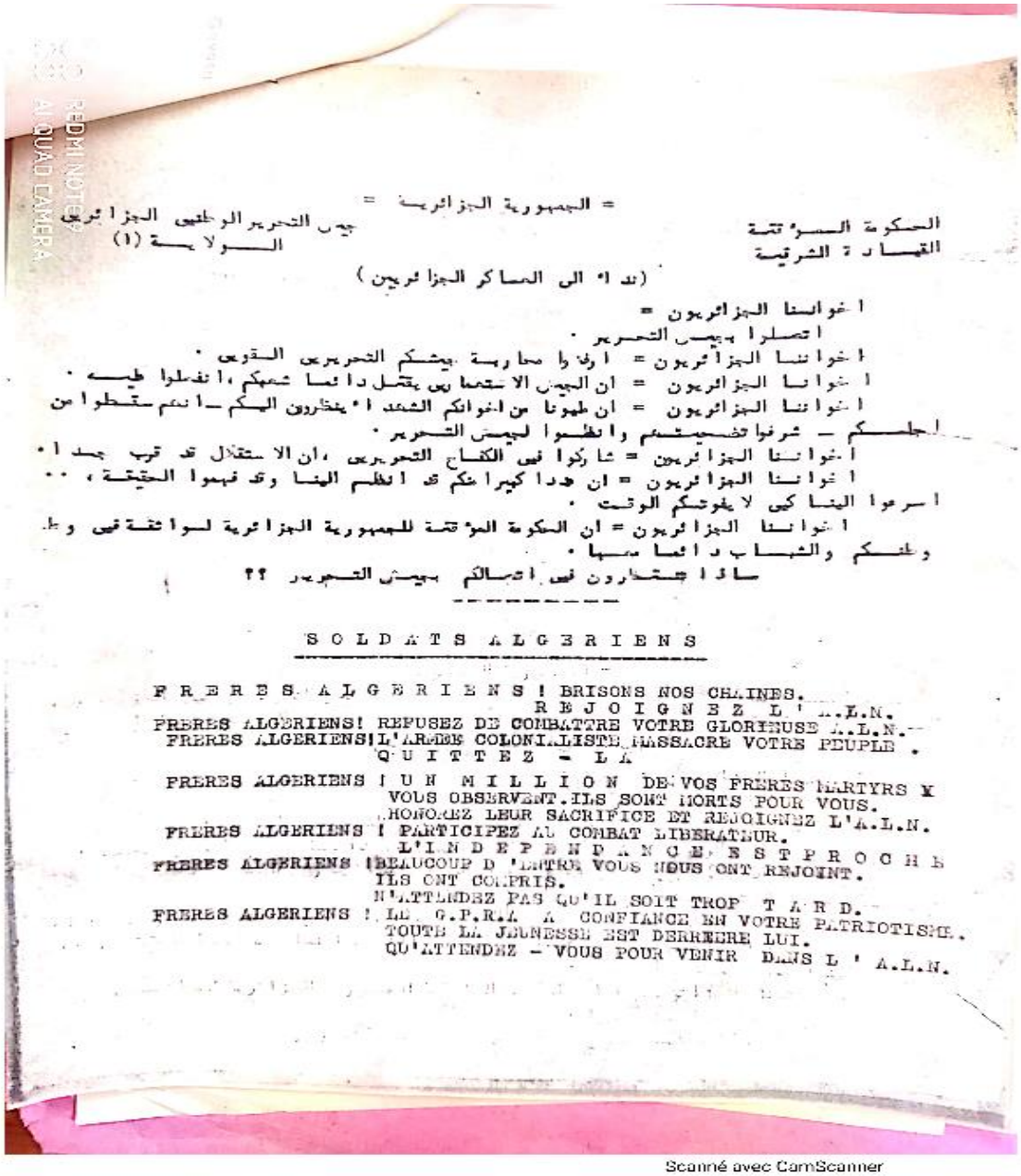

= الجمهورية الجزائرية =

جيش التحرير الوطني الجزائري
الـــولايـــة (1)

الحكومة المؤقتة
القيادة الشرقية

(نداء الى العساكر الجزائريين)

اخواننا الجزائريون =
اتصلوا بجيش التحرير .
اخواننا الجزائريون = ارفضوا محاربة بجيشكم التحريري القومي .
اخواننا الجزائريون = ان الجيش الاستعماري يقتل دائما شعبكم ، انفصلوا عنه .
اخواننا الجزائريون = ان طعونا من اخوانكم الشهداء يحذرون اليكم — انهم سقطوا من اجلكم — شرفوا تضحيتهم وانظموا لجيش التحرير .
اخواننا الجزائريون = شاركوا في الكفاح التحريري ، ان الاستقلال قد قرب جدا .
اخواننا الجزائريون = ان هذا كفيل انكم قد انظم الينا وقد فهموا الحقيقة ، ..
اسرعوا الينا كي لا يفوتكم الوقت .
اخواننا الجزائريون = ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لواثقة فيكم وبطلكم والشباب دائما منها .

ماذا تنتظرون في التحاقكم بجيش التحرير ؟؟

SOLDATS ALGERIENS

FRERES ALGERIENS ! BRISONS NOS CHAINES.
REJOIGNEZ L'A.L.N.
FRERES ALGERIENS! REFUSEZ DE COMBATTRE VOTRE GLORIEUSE A.L.N.
FRERES ALGERIENS! L'ARMEE COLONIALISTE MASSACRE VOTRE PEUPLE.
QUITTEZ - LA
FRERES ALGERIENS ! UN MILLION DE VOS FRERES MARTYRS Y VOUS OBSERVENT. ILS SONT MORTS POUR VOUS.
HONOREZ LEUR SACRIFICE ET REJOIGNEZ L'A.L.N.
FRERES ALGERIENS ! PARTICIPEZ AU COMBAT LIBERATEUR.
L'INDEPENDANCE EST PROCHE
FRERES ALGERIENS ! BEAUCOUP D'ENTRE VOUS NOUS ONT REJOINT.
ILS ONT COMPRIS.
N'ATTENDEZ PAS QU'IL SOIT TROP TARD.
FRERES ALGERIENS ! LE G.P.R.A. A CONFIANCE EN VOTRE PATRIOTISME.
TOUTE LA JEUNESSE EST DERRIERE LUI.
QU'ATTENDEZ - VOUS POUR VENIR DANS L'A.L.N.

Scanné avec CamScanner

المصدر:

- **A.N.O.M:** 93 4420 insurrection du 1er novembre 1954 1954-1962.

الملحق رقم: 11 نداء من الولاية الثانية للعساكر الجزائريين تحثّهم على خدمة بلادهم وتبشرهم بقرب الاستقلال.

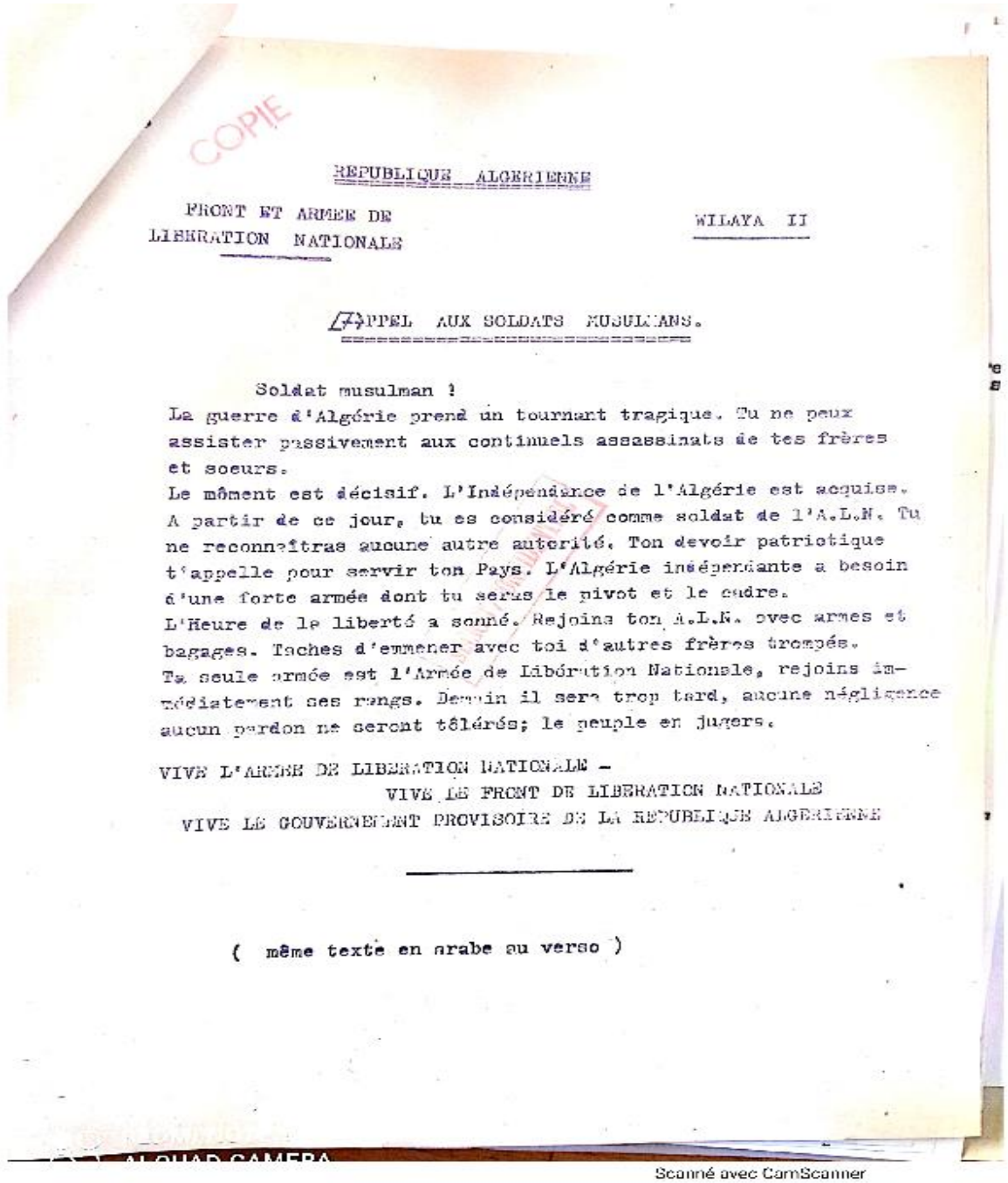

COPIE

REPUBLIQUE ALGERIENNE

FRONT ET ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

WILAYA II

APPEL AUX SOLDATS MUSULMANS.

Soldat musulman !

La guerre d'Algérie prend un tournant tragique. Tu ne peux assister passivement aux continuels assassinats de tes frères et soeurs.

Le môment est décisif. L'Indépendance de l'Algérie est acquise. A partir de ce jour, tu es considéré comme soldat de l'A.L.N. Tu ne reconnaîtras aucune autre autorité. Ton devoir patriotique t'appelle pour servir ton Pays. L'Algérie indépendante a besoin d'une forte armée dont tu seras le pivot et le cadre.

L'Heure de la liberté a sonné. Rejoins ton A.L.N. avec armes et bagages. Taches d'emmener avec toi d'autres frères trompés.

Ta seule armée est l'Armée de Libération Nationale, rejoins immédiatement ses rangs. Demain il sera trop tard, aucune négligence aucun pardon ne seront tolérés; le peuple en jugera.

VIVE L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE -
VIVE LE FRONT DE LIBERATION NATIONALE
VIVE LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

(même texte en arabe au verso)

Scanné avec CamScanner

المصدر:

A.N.O.M: 9318 66: polices d'état judiciaires et des renseignements généraux fonctionnement et rapports d'activités 1956-1962.

الملحق رقم: 12

جدول من جريدة المجاهد: وصف حالات الفرار من الجيش الفرنسي 1957-1962. (من اعداد الباحث)

السنة	المنطقة	المعركة	عدد الفارين	كمية ونوع الأسلحة
1957.10.20	مركز تيميمون	الهجوم على المركز	60 جزائري	كميات كبيرة [1]
1960 .01 .19.18	الحدود	الهجوم عاى مركز الماء لبيض	جندي واحد	/ [2]
1960.08.06	كامل التراب الوطني	/	31 جندي	بكل أسلحتهم وعتادهم.[3]
1960.03.13	كامل التراب الوطني	/	جندي واحد	بسلاحه.[4]
1960 .03 .23	مغنية. تلمسان	/	03 جنود	/[5]
1960 .04.30.29	كامل الجزائر	/	08 جنود	بأسلحتهم.[6]
1960.05 . 01	كامل الجزائر	/	18 جندي(منهم ضابطان،	04 رشاشات، 29 سلاح ، 03 آلاف خرطوشة[7]

[1] . جريدة المجاهد: ع 11، 01 نوفمبر 1957.

[2] . جريدة المجاهد: ع 60، تاريخ: 25 .1960.01، ص 16.

[3] . جريدة المجاهد: ع 62، تاريخ: 22. 02 .1960، ص 12

[4] . جريدة المجاهد: ع 64، تاريخ: 21 .03. 1960، ص 06.

[5] . جريدة المجاهد: ع 66، تاريخ: 18. 04. 1960، ص 08.

[6] . جريدة المجاهد: ع 68، تاريخ: 16. 05. 1960، ص 11.

			كابتان، عريف)	
1960.08.23	بني بهدل، بني سمير، باتنة.	/	11 جندي	/ / /
1960.31.30.29	تبسة، برج أم نايل، الجلفة، غليزان.	/	08 جنود	/[8]
1960.09.6.5.4	ربوع الوطن	/	12 جندي.	
1960.10.26.18	خراطة، بوحجار، البويرة	/	05 جندي.	04 بنادق، رشاشة ماط 49[9]
1960 .12.19.15	في ربوع الوطن.	/	12 جندي.	/[10]
1961.01.03-1960.12.26	البليدة، مغنية	/	04 البليدة 08 مغنية	بأسلحتهم ومعبئات للرصاص.
11.04 جانفي1961	الحدود الشرقية الولاية الثانية	ربوع الوطن	10 الحدود لشرقية	/

[7] . نفس المصدر، ص 11.

[8] . جريدة المجاهد: ع 77، تاريخ: 19. 09 . 1960، ص 10.

[9] . جريدة المحاهد: ع 84، تاريخ: 12. 12 . 1960، ص 11.

[10] . جريدة المجاهد: ع 86، تاريخ: 02. 01 . 1961، ص 13.

	الولاية الخامسة الولاية السادسة	/	04 الولاية2 09الولاية6،5	بأسلحتهم.
12. 19. جانفي1961	خنشلة، مسكيانة	/	09 جنود	بأسلحتهم. [11]
1961.01.25.20	مراكز أولاد البحري. مركز بوقاعة	/	43 جندي.	43 بندقية.
31.25جانفي 1961	اللأربعاء، فورناسيونال، عين قيقل، عين الكرمة.	/	10 جنود.	/[12]
1961.02.19.15	ربوع الوطن.	/	02 جنديان.	بسلاحهما.
.1961.02.24.22	ربوع الوطن.	/	03 جنود.	/[13]
.1961.03.05.03	ربوع الوطن.	/	02 جنديين.	رشاشتين.[14].

[11] . جريدة المجاهد: ع 88، تاريخ: 30 . 01 . 1961، ص 13.

[12] . جريدة المجاهد: ع 89، تاريخ: 13 . 02 . 1961، ص07.

[13] . جريدة المجاهد: ع 90، تاريخ: 27. 02 . 1961، ص 11.

[14] . جريدة المجاهد: ع 91، تاريخ: 13 . 03 . 1961، ص 12.

04 مارس 1961.	زريبة الواد	/	05 جنديين.	05 بنادق، 02 مسدس، ذخيرة ومعدات متنوعة بسلاحه /[15]
05 مارس 1961.	الحدود الشرقية جهة الولجة	/	01 جندي.	
13 مارس 1961.	إيعكورن.	/	01 ضابط.	
12 مارس 1961.	قسنطينة.	/	01 جندي.	بسلاحه و أثاث عسكري.
15 مارس 1961.	ناحية بجاية	/	02 ضابط صف.	مدفع رشاش وبندقيتين ورشاشة قصيرة.
16 مارس 1961.	لامبيز	/	01 جندي.	
18 مارس 1961.	باريقو	/	03 جنود.	بسلاحه. 08 مدافع رشاشة، وكمية من ذخيرة
20 مارس 1961.	جهة القل.	/	01جندي.	بسلاحه، ذخيرة حربية.[16]

[15] . جريدة المجاهد: ع 92، تاريخ: 27 . 03 . 1961، ص 11.

[16] . جريدة المجاهد: ع 93، تاريخ: 10 . 04 . 1961، ص 08.

02 أفريل 1961.	عين الصفراء	/	03 جنود	بلأسلحتهم.03.
03 أفريل 1961	وهران.	/	02 جنديان.	بسلاحهما.02
05 أفريل 1961.	عين مليلة.	/	01 جندي .	رشاشة و بندقية وذخيرة.
06 أفريل 1961	تيشي.	/	ضابط صف عامل	03 رشاشات، مدفع رشاش، ومنظار مكبَر، 14 معبَأة، 3500 خرطوشة، 04 قذائف يدوية.
09 أفريل 1961.	عين ازال.	/	05 جنود عاملين	04 بنادق ، 03 رشاش قصيرة، 700 خرطوشة،
10 أفريل	القل.	/	01 جندي.	29 معبأة، 10 قذائف يدوية. سلاح واحد.[17]
11 أفريل 1961.	ربوع الوطن.	/	05 جنود عاملين	05 أسلحة، ذخيرة، قذائف يدوية.
13 أفريل 1961.	ربوع الوطن.	/	02 جنديان.	
18 أفريل 1961	ربوع الوطن	/	02 جنديان.	02 سلاح. 02 سلاح.[18]
20 . 06. 25 . 1961.	ربوع الوطن	/	14 جندي خ	عشرات البنادق

[17] . جريدة المجاهد: ع 94، تاريخ: 25 . 04 . 1961، ص 07.

[18] . جريدة المجاهد: ع 95، تاريخ: 08 . 05 . 1961، ص 10.

			ع	والقاذفات اليدوية.[19]
22 جوان 1961 25 جوان 1961.	عين مليلة خراطة.	/ /	01 جندي عامل 04 جنود.	رشاشة. /[20]
05 جويلية 1961.	عين الطويلة ولاكروا.	/	02 جنديان .	رشاشتان، 20 معبأة.[21]
01 أوت 1961.	راس أوقاس.	/	01 ضابط.	بندقية، وذخيرة.
02 أوت 1961.	ناحية لامي.	/	01 جندي عامل 01	01 سلاح. رشاشتين،
03 أوت 1961.	قرونة باليسترو.	/	01 جندي عامل	بندقيتين، ومسدس. 10 بنادق حربية،
	الأصنام.	/	02 جنديان.	وذخيرة. مدفع رشاش، 10
04 أوت 1961.	سوق أهراس.	/	14 جندي عامل	بنادق، 07 رشاشات، مسدس. جهاز إرسال والتقاط.
			01 جندي.	بندقية ماس، 08 معبآت، رشاش

[19] . جريدة المجاهد: ع 97، تاريخ: 05 . 06 . 1961، ص 09.

[20] . جريدة المجاهد: ع 100، تاريخ: 17 . 07 . 1961، ص 08.

[21] . جريدة المجاهد: ع 102، تاريخ: 14 . 07 . 1961، ص11.

06 أوت 1961.	الشقفة وكافالو	مركز عسكري	05 جنود.	ماط . رشاشتين، 06 بنادق حربية.
07 أوت 1961.	/	/	01 جندي.	
	هافران	/	01 جندي.	بندقية حربية.
	تيمقاد.	/	02 جنديان عاملان.	رشاشة.
08 أوت 1961.	راس الواد، صور الغزلان.	/	02 جنديان.	/ /[22]
21 أوت 1961.	ناحية القل.	مركز عسكري	01 جندي.	سلاح واحد وذخيرة.
24 أوت 1961.	منطقة الأصنام.	مركز عسكري.	07 جنود.	21 بندقية حربية، بنادق صيد.
26.25 أوت 1961.	أقبو	/	01 جندي.	سلاح واحد،
27 أوت 1961.	بجاية	إشتباك.	02 جندي	ومعدات. 04 بنادق، رشاشتين.[23]
05 . 06 أكتوبر 1961. 07 . 08 أكتوبر 1961.	شرق الأصنام درقينة	إشتباك. /	02 جنديان. 01 جندي.	02 سلاحين. 01 سلاح.
07 . 08 أكتوبر.	منطقة الراحيل.	/	02 جنديان.	/ 02 سلاحين.

[22] . جريدة المجاهد: ع 103، تاريخ: 28 . 08 . 1961، ص 11.

[23] . جريدة المجاهد: ع 105، تاريخ: 25. 09 . 1961، ص 11.

	الشقفة، سانت آرنو.	/	02 جنديان.	
09 . 10 أكتوبر 1961.	بوقارد.	/	02 جنديان.	02 سلاح وعتاد حربي[24]
15 . 18. أكتوبر 1961.	ربوع الوطن.	/	10 جنود.	/
23 . 26 أكتوبر 1961.	ربوع الوطن.	/	05 جنود.	05 أسلحة.[25]
01 . نوفمبر 1961.	بوربو.	/	01 جندي.	01 سلاح.
02 نوفمبر 1961.	ربوع الوطن.	هجومات.	02 جنديان.	02 سلاح.
03 نوفمبر 1961	الجزائر العاصمة.	هجومات.	01 جندي .	01 سلاح. 01 سلاح.
05 نوفمبر 1961.	ربوع الوطن	هجومات.	01 جندي.	04 رشاشات،
08.07 نوفمبر 1961.	ربوع الوطن.	هجومات.	04 جنود.	مدفع رشاش، 02 بندقية، 1445 خرطوشة.
25 . 28 نوفمبر 1961.	ربوع الوطن.	هجومات.	27 جندي عامل	غير محددة.
29 . 11. 02 . 12 1961.	ربوع الوطن.	هجومات.	25 جندي.	25 سلاح وعتاد حربي.[26]
07. 08 ديسمبر 1961.	أريس.	هجومات.	13 جندي عامل.	13 سلاح وعتاد حربي.

[24] . جريدة المجاهد: ع 107، تاريخ: 01 . 11 . 1961، ص 35.

[25] . جريدة المجاهد: ع 108، تاريخ: 13 . 11. 1961، ص 12.

[26] . جريدة لمجاهد: ع 110، تاريخ: 11 . 12 . 1961، ص 11.

	مستغانم.	هجومات.	05 جندي.	أسلحة غير محددة و 800 خرطوشة.
12. 14 ديسمبر 1961.	ربوع الوطن.	هجومات.	22 جندي.	
13 ديسمبر 1961.	سطيف.	/	06 جنود.	بأسلحتهم وعتاد عسكري بأسلحتهم.[27]
29-12-1961 ــ 04ــ01 ــ 1962.	العاصمة وضواحيها.	/	أكثر من 54 جندي.	بأسلحتهم وعتادهم الحربي.
	تيارت.	/	06 جنود.	رشاشتين، صندوقين من القذائف اليدوية، كمية من الذخيرة.[28]
22 جانفي 1962.	البليدة.	/	05 جنود.	
	باريكة.	/	03 جنود.	بأسلحتهم وعتادهم.
25 جانفي 1962.	قالمة.	/	عدد غير محدد.	/ بأسلحتهم وعتادهم.[29]
21 . 28 فيفري 1962.	عين تيموشنت.	هجومات.	04 جنود عاملين.	04 أسلحة وعتاد.[30]

[27] . جريدة المجاهد: ع 111، تاريخ: 23 . 12 . 1961، ص 04.

[28] . جريدة المجاهد: ع 112، تاريخ: 08 01 . 1962، ص 12.

[29] . جريدة المجاهد: ع 114، تاريخ: 06 . 02 . 1962، ص 12.

11 مارس 1962.	حسنأوة مركز الساس	هجومات	05 جنود.	12 قطعة سلاح غير محددة. كميات غير محددة من الأسلحة والمعدات الحربية. 10 قطع أسلحة ومعدات عسكرية.[31]
	بول كازيل	هجومات.	03 جنود.	
	خنشلة	هجومات.	02 جنديين.	
	لامبيز.	هجومات.	02 جنديين.	
13 مارس 1962.	ربوع الوطن.	/	21 جندي.	
15 مارس 1962.	بركاشن.	هجومات.	08 جنود.	
	ناحية عباسة.		04 جنود.	
	شابورة.		04 جنود.	
	بني هلال		03 جنود	
	سيدي مخلوف.		02 جنديين	
	سيدي الحروطي.	/	04 جنود.	
	ناقشون.		02 جنديين.	
	باتنة، العلمة، بجاية، الأوراس.		05 جنود	
16 مارس 1962.	مليانة.	هجومات.	10 جنود.	

الأعداد المعتمدة في الجدول:

[30] . جريدة المجاهد: ع116، تاريخ: 09 . 03 . 1962، ص 12.

[31] . جريدة المجاهد: ع 117، تاريخ: 20 . 03 . 1962، ص 11.

الملحق رقم: 13: مجنّدون جزائريون فارون التحقوا بمخيم الخميسات بالمغرب الأقصى سنة 1956.

71

مخيم خميسات في 1956.
في أقصى يمين الصور يظهر ستة من الجنود الفارين من الجيش الفرنسي.

مجموعة من أوائل الجنود الجزائريين الذين فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير المغربي، الذي سلم جيش التحرير الجزائري إياهم بمخيم التدريب، بخميسات، في جوان 1956.

72

Scanné avec CamScanner

المصدر: محمد بوداود أسلحة الحرية، الجزائر حرب التحرير مذكرات وشهادات، ترجمة فخر الدين بلدي، RAFAR، 2016، ص 71.

.

ملحق رقم: 14 رسالة جماعة من الضباط المسلمين الجزائريين.

رسالة جماعة من الضباط المسلمين

إلى السادة رئيس الجمهورية الفرنسية
ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي
والماريشال جوان
وروبير لاكوست

لقد أعربنا ثلاث مرات عن شعورنا نحو المأساة التي تردت فيها بلادنا العزيزة. ولم تعيروا موقفنا أدنى اهتمام، وقد تأكد لدينا الآن نهائيا أنكم تخضعون خضوع العبيد لكل شعور خال من مبادئ النزاهة وكرامة الخلق.

فالهدف الذي نصبوا إليه وإرادتنا ثابتة وكرامتنا كرجال أحرار، كل هذا متجه حتما إلى تحرير الجزائر وكل ما يرتبط ارتباطا وثقيقا بترابها وما فيه من ثروات مكنونة تحريرا كاملا غير ناقص.

أنتم معشر الفرنسيين لا تعملون لصالحنا ومصلحتنا إذ لاحظنا ويا للأسف أنكم تعملون لفائدة الفرنسيين وترون أن الفرنسيين وحدهم خليقون بهذه المنافع، وفعلا فهم الذين يتمتعون بها دون غيرهم.

وقد تألمنا معنويا وماديا إذ لاحظنا أنكم تعبرون بالفعل أو الكلام أو بوسائل أخرى عن تفوقكم علينا، وأنكم بلغتم في التصريحات حد البراعة وأصبحت لكم فيها ميزة واختصاص وانتم بهذا تهدفون إلى القضاء على كل ما هو مسلم وابادته.

لقد فشل ما تسمونه بعمليات نشر السلام واننا لنؤكد لكم ذلك بالرغم من التقارير المزورة التي تتصلون بها فتزيد في تضليلكم.

فان فرنسيي أصل لن يستطيعوا ان يضمنوا نشر هذا السلام بل نحن القادرون على ذلك بوسائلنا الخاصة.

ولنا وحدنا الحق في تدبير شؤوننا وإذا ما أسأنا التصرف في بداية الامر فذلك شأن يعنينا نحن وحدنا ولا يعني غيرنا.

واشهدوا أنكم مسؤولون عن كثير مما يمكن أن نرتكبه من خطأ في تسيير هذه الشؤون لأنكم لم تشركونا قط في في التمرن على هذا العمل.

نحن من أنصار حلول جبهة التحرير الوطني وهي حلول سليمة عادلة منطقية. ولدينا رجال.

وجوابنا هذا لا يمكن أن يكون إلا اتحادنا وتكاتلنا لخوض مقاومة عنيفة لا هوادة فيها والسعي بإخلاص في سبيل القضية المقدسة قضية الاستقلال الذي فيه سعادتنا. وليس هناك شيء يدل على أن فرنسا هي التي ستكفل لنا هذه السعادة لأننا نعلم أن فرنسا الرسمية لا تطلق من مخالبها فرائسها سليمة إلا بالعناء.

وما يجدينا أن نتمتع بحالة مادية حسنة؟ فقد كسبنا بفضل خدمتنا المخلصة تحت ظل علمكم وأن ديننا عليكم لعبء ثقيل أذا لم يكن لشعبنا حق في تقديركم إياه. وإذا أصررتم على الفتك بأبنائنا العزل الأبرياء فسوف يكون من العسير علينا أن نمحو من أذهاننا ما ارتكبته فرنسا من جرائم إن الله تعالى لا يخفى عليه شيء وهو شديد العقاب وأن اليوم الذي يصبح فيه بورجيس مونوري . البارع في علم الحساب . حائرا ضالا أمام عملية جمع ما قدمت يداه، إن ذلك اليوم لقريب.

فلآخر مرة تريد جماعة من الضباط الفرنسيين المسلمين أن تلفت بصفة خاصة نظركم إلى خطورة الجرائم التي تقترف كل يوم في التراب الجزائري.

أكفاء يستطيعون النهوض بأعباء بإرادتنا والعالم كله يشهد بذلك.

عندما كان الأمر أمر حماية فرنسا ضد عدو أجنبي فقد رأيتم ما برهنا عليه من شجاعة وإخلاص، ولكن هذه الشجاعة لن نسخرها بعد اليوم في الفتك بإخواننا، فإنكم إذا فعلتم ذلك فستكونون أول من يعتبروننا . في داخلية أنفسهم . خونة لبلادنا وأنذالا.

لقد جاء اليوم الذي يجب فيه على كل فرد أن ينهض بمسؤولياته المعنوية.

جماعة من الضباط المسلمين الجزائريين

المصدر: جريدة المجاهد: ع: 01 جويلية 1956، ص49.

الملحق رقم: 15 صورة عشرة ضباط جزائريين فارين من الجيش الفرنسي أفريل 1958.

La Presse de Tunisie 17-4-58

Le F. L. N. annonce :
“ Dix officiers algériens quittent l’armée française ”
ILS SONT PASSES PAR TUNIS

Le F.L.N. a décidé d'annoncer chaque jour, ou presque une grande nouvelle, afin de retenir l'attention du public.

Mardi ce fut l'arrivée à Tunis des cinq sélectionnés français.

Hier, ce fut la liste des 10 officiers de l'armée française qui ont rejoint l'A.L.N.

Voici le communiqué du F.L.N. diffusé à ce sujet :

« Le Front de Libération Nationale a la satisfaction d'annoncer que dix officiers algériens viennent de quitter la France pour répondre à l'appel de l'Armée de Libération Nationale.

Il s'agit de :

1.) Allahoum Mohamed, 37 ans, capitaine de réserve.

2.) Azzouna Ahmed, 34 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application d'Infanterie de Saint-Maixent.

3.) Ait Mahdi Mohamed Amokrane 27 ans, sous-lieutenant, 42ème B.I. à Neuf Brisach (Haut-Rhin).

4.) Alahem Abdelmadjid, 24 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application d'Infanterie de Saint-Maixent.

5.) Allahoum Mohamed, 37 ans, sous-lieutenant, Montpellier.

6.) Benmegalen Mustapha, 26 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application de St-Maixent.

7.) Bousada Mohamed, 28 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application d'Infanterie de St-Maixent.

8.) Kerkeb Mokhtar, 24 ans, sous-lieutenat. Ecole d'Application d'Infanterie de St-Maixent.

9.) Latrache Abdelhamid, 27 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application d'Infanterie de St-Maixent.

10.) Mohamed ben Mohamed, 27 ans, sous-lieutenant. Ecole d'Application d'Infanterie de St-Maixent.

Il y a un an, les officiers algériens de l'armée française s'étaient publiquement adressés au Premier magistrat de la République pour expliquer leur désarroi et pour demander en termes mesurés la cessation de la guerre et l'ouverture de négociations avec le Front de Libération Nationale.

Le gouvernement français en réalité a confié à l'armée le soin de sanctionner les auteurs de la lettre.

Les officiers algériens furent jetés en prison.

En fait, il échappait au gouvernement français que la lettre ouverte des officiers algériens et elle avait valeur de témoignage n'en était pas moins un avertissement.

Depuis, dès que l'étreinte policière connaît quelque répit, l'armée française se voit dans l'obligation d'enregistrer périodiquement le départ des officiers algériens qui viennent grossir les rangs de l'A.L.N. dont ils encadrent chaque jour la qualité.

L'armée française peut ainsi constater — dans les faits — la vanité de ses prétentions et prendre la mesure exacte de sa « gloire » qu'elle a si souvent usurpée en érigeant en système la guerre par procuration : celle que l'on fait faire au colonisé ».

Scanné avec CamScanner

المصدر :

- **A.N.O.M:** 93 4420 insurrections du 1er Novembre 1954-1962.

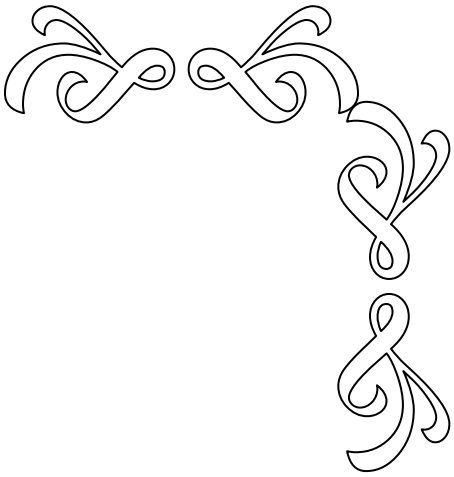

الفهـــــارس

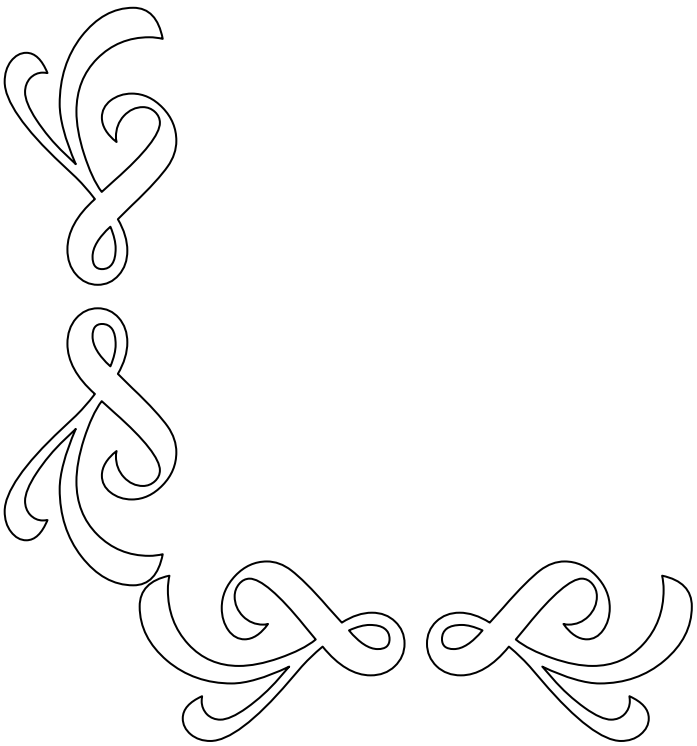

قائمة المصادر والمراجع: .

أولا المصادر:

1. الأرشيف الوطني ببئر خادم الجزائر العاصمة:

ـ رصيد الحكومة المؤقتة: **CNRA-GPRA**

- **Sous série 2G1:**

01 - **A.N.A: 2G1/031/06/021**: communiqué Militaire du commandant Idir chef du département de la guerre située au département extérieure portant les actions de l'ALN pour la journée 2, 3, 4, et 5 aout 1958.

(Font Territoire du Sud):

ـ رصيد إقليم الجنوب

Sous série 5^{E}

02 - A.N.A: Fonds du Gouvernement General de l'Algérie, territoire du sud, boite 55E / 005.

03- **A.N.A: Fonds du Gouvernement Géneral de l'Algérie** territoire du sud, boite 5E/ 55.

04 - **A.N.A: fonds de territoire du sud**, boite 5E/1031: rapports de mission et instruction relative au service Militaire Indigène, recrutement des Indigènes 1907-1908.

05 - **A.N.A: fonds des territoires du sud:** boite 5E/1100: Indigène Militaire dos2: rapports sur le statut des Militaires Indigènes.

- sous série 2E1

06 - **A.N.A: fonts du gouvernement général de l'Algérie territoire du Sud**, 2 E1/1648, boite: 48 désaffectation des anciens Combattants Musulmans à l'égard des Associations.

2ـ الأرشيف الفرنسي:

ـ أرشيف الجيش البري بفانسان ـ باريس ـ

Archives de Vincennes à Paris

Sous série 1H , Serie 2T , Serie 7U.

- **07 - S.H.A.T: 1H 2456 :** 10^{em} région Militaire bureau psychologique, formation psychologique des Appelés Français Musulmans.
- **08- S.H.A.T carton 2T 131** lettre de lieutenant Sadek Guellal au président de la république Française, Objet démission 14 Septembre 1957.
- **09- S.H.A.T**: série 7U 475 rapport sur le moral 7^{em} Cie 2/ 7^{em} RT Constantine 1959.

ـ الأرشيف الوطني ما وراء البحار بأكس أون بروفانس مرسيليا:

- **Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-En-Provence: A.N.O.M**

Fonds Territoriaux Algérie, G.G.A, Affaires Militaires
Série 1R-3R:

- **10- A.N.O.M: G.G.A 1R 3** affaires militaires (1908-1962), correspondants au départ relatif aux emplois réservés aux anciens Militaires Musulmans, crono 1945-1950.
- **11- A.N.O.M: G.G.A 2R 61** recensements et recrutement, mobilisation des indigènes 1942-1945.
- **12- A.N.O.M: G.G.A** 2R 154 Affaires Militaires, pertes d'Armes fiche descriptive 1959.
- **13- A.N.O.M: G.G.A 3R 215**: cabinet, informations, résumés, des faits, synthèses, février juillet 1950, dossier collusion entre PPA et mouvement nationaliste Indochinois dans le territoire de Ghardaia, lettre d'un déserteur.
- **14- A.N.O.M: G.G.A 3R 217** : rapports mixtes, journaux.
- **15- A.N.O.M: G.G.A 3R 218**, Activité Politiques, poursuite en matière d'atteinte au morale de l'Armée et de la nation sur les Appelés ayant appartenant à une organisation extrémiste.
- **16- A.N.O.M: G.G.A 3R 247** dispenses sursis textes réglementaires affaires individuelles note de SLNA 1950-1955: incorporations des Français Musulmans, appel sous les drapeaux.
- **17- A.N.O.M: G.G.A 3R 247** incorporations des Français Musulmans, appel sous les drapeaux, textes réglomantaux.
- **18- A.N.O.M: G.G.A 3R 275** liaisons empire Indochine, anciens combattants Indochine 1954.
- **19- A.N.O.M: G.G.A 3R 290** situation des Militaires, mariage des Militaires Français Musulmans 1953-1955.
- **20- A.N.O.M: G.G.A 3R 291** recensement des classes 1955-1956. Synthèses des RG 01 Novembre 1954 – 15 Novembre 1954.
- **21- A.N.O.M: G.G.A 3R 292** service sociale correspondances diverse formation des Militaires Français Musulmans en fin de contrat 1955.
- **22- A.N.O.M: G.G.A 3R 307**: ordres de bataille CMS 1950-1956. lettre du 20 aout 1955 du G.G.A.
- **23- A.N.O.M: G.G.A 3R 307**: ordres de bataille CMS 1950-1956. Effectifs stationnement des troupes.
- **24- A.N.O.M:G.G.A 3R 307:** ordres de bataille CMS 1950-1956. Incorporation des Français Musulmans.
- **25- A.N.O.M: G.G.A 3R 307** ordre de bataille CMS 1950-1956 effectif, stationnement des troupes, moyens (incorporation des Français Musulmans).

- **26- A.N.O.M: G.G.A 3R 313** liaison- empire CMS 1954-1955 influence de la répression en Algérie sur moral des troupes Nord Africains en Indochine correspondances 1954-1955.
- **27- A.N.O.M: G.G.A 3R 342** notes du général CSIA sur l'attitude a observé à l'égard des Militaires Français Musulmans en permission 18 avril 1957.
- **28- A.N.O.M: G.G.A 3R 343** logements Militaires 1956-1958, regroupement des familles des Militaires Français Musulmans 1956-1958.
- **29- A.N.O.M: G.G.A 3R 356** centres de formation professionnelle 1956-1958, centre de formation professionnel des Militaires Français Musulmans.
- **30- A.N.O.M: G.G.A 3R 373** désertions, désertion de légionnaires notamment allemand et hongrois.
- **31- A.N.O.M: G.G.A 3R 473** Action psychologique, 1958. Guerre subversive.
- **32- A.N.O.M: G.G.A 3R 463** action psychologique 1956-1958 note d'information, formation psychologique des appelées Français Musulmans 8em partie formation civique.
- **33- A.N.O.M: G.G.A 3R 473** Action psychologique, Action psychologique auprès des soldats Français Musulmans 8em partie formation civique.
- **34- A.N.O.M: G.G.A 3R 473** Action psychologique, rapport sur la morale année 1957.
- **35- A.N.O.M: G.G.A 3R 488** recensements révision, incorporation des Français Musulmans.
- **36- A.N.O.M: G.G.A 3R 493** centres de formation professionnelle 1958. Formation professionnel des FSNA … des appelées Musulmans 1958.
- **37- A.N.O.M: G.G.A 3R 503** justice, condamnations transferts, 1958.affaires particulières Militaires FSNA coupables de vol d'armes pour le compte de FLN novembre 1958.
- **38- A.N.O.M: G.G.A 3R 503** justice, condamnations transferts, prison désertions Militaires moghaznis .
- **39- A.N.O.M:G.G.A 3R 533:** discipline, moral, décès, état civil: rapport semestrielle du 5em bureau du CAC sur le moral des Militaires FSNA 02 juillet 1959.
- **40- A.N.O.M: G.G.A 3R 533:** tenue, discipline, moral, décès, état civil 1958-1959, rapport semestriel du 5em bureau du CAC sur le moral des Militaires FSNA 02 juillet 1959.
- **41- A.N.O.M: G.G.A 3R 535** recensements révision 1958 1959.

- **42- A.N.O.M: G.G.A 3R 553** sécurité générale 1958-1959 désertions, évasions, désertion des Militaires, harkis, mokhaznis.
- **43- A.N.O.M: G.G.A 3R 561** effectives implantations unités 1958-1960. Situation des effectives stationnés en Algérie 01 septembre 1959.
- **44- A.N.O.M: G.G.A 3R 588** région de Constantine 1958-1959.
- **SOUS Série 81 F:**
- **45- A.N.O.M: 81 F 2443**, 2^{em} Bureau: bulletin de renseignement 1961 1962, en juin**1961.**
- **46- A.N.O.M: 81 F 975** incidents des frontières.
- **47- A.N.O.M: 81 F 1668** Militaires, anciens combattants 1948-1960, Militaires Français Musulmans d'Algérie 1946-1960.
- **48- A.N.O.M: 81 F 2444** 2^{em} bureau bulletin de renseignement 1961-1962**.**
- **49- A.N.O.M: 81 F 154** état-major général de la défense 1961.
- **50- A.N.O.M: 81 F 155- 156** forces Armées en Algérie.
- **51- A.N.O.M: 81 F 1668 - 1670**: Militaires anciens combattants 1948-1960 1962.
- **Sous Série 93**
- **52- A.N.O.M: 93 4333** rapports mensuels et dossiers de renseignements commune pleine exercice de Borj Bou Arreridj**.**
- **53- A.N.O.M: 93/4409:** rapports mensuels vus par IGAM, rapport mensuel d'information sur l'activité Musulmane dans le département de Constantine moi de décembre 1954.
- **54- A.N.O.M: 93 4420** insurrection du 1novembre 1954 1954-1962.
- **55- A.N.O.M: 93/ 145** préfecture de Constantine, frontières Incidents 1957 -1958: Divers.
- **56- A.N.O.M: 93 226** dossier communaux 1956 - 1958 fedj Mzala 1956 1958.

Préfecture de Constantine 93 sous série 5Q

- **57- A.N.O.M: 93 5Q 425** control des retours en Algérie 1954-1957: saisis de postes radios.
- **58- A.N.O.M: 93 5Q 428** Affaires Militaires 1957, préfecture de Constantine bureau spécialisé de la défense national, appelés ayant appartenue a une organisation extrémiste ou para extrémiste.
- **59- A.N.O.M: 93 5Q 212** télégramme de situation 1954-1958 02 novembre 1954 -30 juin 1955.
- **60- A.N.O.M: 93 5Q 212** télégrammes de situation 1954- 1957.
- **61- A.N.O.M: 93 5Q 402**: préfecture de Constantine, plans de défense des villes 1955.

Sous série 9125 //////

- **62- A.N.O.M: 9318/ 66** police d'état judiciaires et des renseignements généraux fonctionnent et rapports 1956-1962**.**
- **63- A.N.O.M: 9125 15** rébellions note de renseignements provenant de tous service de police notamment police d'Aumale les renseignements généraux.
- **64- A.N.O.M: 9125 /7-9** harkas, création, organisation, correspondances. Echelon liaison Aumale, affaires diverses.
- **65- A.N.O.M: 926/ 80** juillet 1954-janvier 1957 dossier: sur les conscrits Musulmans suspects d'un point de vue national, liste nominatives.

ORAN :

- **66- A.N.O.M: ORAN 92 156:** listes des victimes civiles et Militaires déserteurs fiche nominatives 1957-1958.
- **67- A.N.O.M: Oran 92 561b** gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports janvier –février 1956.
- **68- A.N.O.M: Oran 92 561b** gendarmerie, rapports novembre – mai 1956: rapports spéciaux 1954-1956, rapports décembre 1954.
- **69- A.N.O.M: 92 5Q 44** commissariats centraux, rapports,

Alger : 91/ 5Q

- **70- A.N.O.M: 91 5Q 90:** commissariats GMPR état-major de la subdivision d'Alger situation en Kabylie arrondissements divers janvier 1956.
- **71- A.N.O.M: 91 5Q 137** préfectures d'Alger bureau spécialisé de la défense national 1954-1961, Militaires ayant appartenu à une organisation extremiste1960.
- **72- A.N.O.M: 91 5Q 138** préfecture d'Alger**,** bureau spécialisé de la défense national 1950 1959.

Oran 92 2f

- **73- A.N.O.M: 92 2F 30** bureaux de recrutement d'Oran unités Militaires.
- **74- A.N.O.M: 91105**
- **75- A.N.O.M: 91105/ 17** DEFENSE 1946 1957.
- **76- A.N.O.M: 91105/ 17** DEFENSE 1946 1957, 17 conscriptions 1946-1957.
- **95/**

- **77- A.N.O.M:** 95/ 926 Sous-préfecture d'Algérie sous-préfecture de Tiaret département d'Oran, lutte contre le terrorisme 1954-1962 1954-1957.

أرشيف لاكورناف: (Archives la Courneuve)

- **78- la Courneuve 260Q/17** FLN origine et doctrine du mouvement dont statut rapports avec l'Islam rapports présenté à l'ONU depuis 1956. (1956-1962).

الجرائد الوطنية

ـ جريدة المجاهد الأعداد التالية:

01 . جريدة المجاهد: ع 03، تاريخ: 01 سبتمبر 1956.

02 . الأعداد من 1957-1962.

03 ـ جريدة المجاهد: ع 22، تاريخ: 1958/04/15.

04 . جريدة المجاهد: ع 43، تاريخ: 1959/06/01.

05 ـ جريدة المجاهد: ع 61، تاريخ: 1960/02/08.

06 . جريدة المجاهد: ع 84، تاريخ: 1960/12/12.

07 . جريدة المجاهد: ع 86، تاريخ: 1961 /01/02.

08 . جريدة المجاهد: ع 89، تاريخ: 1961/02/13.

09 . جريدة المجاهد: ع3، تاريخ: 1956.09.01

10 . جريدة المجاهد: ع 84، تاريخ: 12 ديسمبر 1960.

11 . جريدة المجاهد: ع 86، تاريخ: 02 جانفي 1961.

12 ـ جريدة البصائر: الأعداد التالية:

13 . جريدة البصائر: ع : 355، تاريخ: 24 فيفري 1956.

14 . **جريدة الشهاب**، ع:133، قسنطينة، 02 فيفري 1928.

. الصحافة الفرنسية:

- Le Journal d'Alger, N 2518, 03 octobre 1957.
- L'Echo d'Alger: 20 octobre 1960.
- L'Echo d'Alger: 12 octobre 1960.
- L'Echo d' Alger:N 16377, vendredi 01/02/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16354, 05/01/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16355, 06/01/1957.
- L'Echo d'Alger N 16358, 10/01/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16360, 11/01/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16362, mardi 15/01/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16371, 25/01/1957.

- L'Echo d'Alger: N 16384, 09/02/1957.
- L'Echo d'Alger: N 163, 01 50 /01/1957.
- L'Echo d'Alger: N 16697, 11/02/1958.
- L'Echo d'Alger: N 16730, vendredi 21/03/1958.
- L'Echo d'Alger: N 16683, samedi 25/01/1958;
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2575, 09/01/1957.
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2599, 02/02/1957.
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2601, 04-03-/02/1957.
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2604, 07/02/1957.
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2605 08/02/1957.
- la Dépêche Quotidienne d'Algérie: N 2606, 09/02/1957.

مذكرات المجاهدين باللغة العربية:

01 . آيت ايدير حسين: كوموندو علي خوجة، ذكريات مجاهد، الولاية الرابعة، الناحية الأولى، منشورات الجزائر تكتب، الجزائر، 2012.

02 . بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر . القاهرة، 1954 . 1956، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

03 . ابن العربي عبد القادر بوطبل: صراع مع الأقدار والليالي مذكرات مجاهد من غرب الجزائر، دار الامة، الجزائر، 2013.

04 . أحمد سي علي (سي مصطفى): وقائع ولأحداث ثورة وحرب التحرير الناحية2، المنطقة4، الولاية4، دار الاكاديمية، الجزائر، 2017.

05 . الإبراهيمي أحمد طالب: رسائل من السجن (1957 . 1961)، تعريب الصادق مازيغ، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

06 . الإبراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري (1932. 1965)، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006/ 2007.

07 . الجودي لخضر بو الطمين: مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2007.

08 . الحاج مسعود جديد: مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

09 . الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1962.1929، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

10 . العسكري ابراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر.

11 . النقيب سي مراد: مذكرات النقيب سي مراد، ومنهم من ينتظر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

12 ـ بجاوي محمد المدني بن العربي: مذكرات مدني بجاوي، مجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت. ن.

13 ـ بخوش عبد المجيد: معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2، رحال نسيم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14 . براكتية الشريف: مذكرات مجاهد، منشورات ANEP، الجزائر، 2011.

15 . براهيمي عبد الحميد: في أصل الازمة الجزائرية 1958 . 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2001.

16 . بن ابراهيم العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، 1947. 1954، ج3، منشورات السائحي، ط2، الجزائر، 2008.

17 . بن جديد الشادلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929. 1979)، ج 1، دار القصبة، الجزائر، 2011.

18 . بن شريف أحمد: فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.ن).

19 . بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية...، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20 . بن معلم حسين: مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1، تر: أحمد بن محمد أكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ت.ن).

21 . بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

22 . بوالطمين الجودي لخضر: مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

23 . بوجابر عبد الواحد: الجانب العسكري للثورة الجزائرية الولاية الأولى المنطقة الخامسة،...

24 . بوحارة عبد الرزاق: منابع التحرير(أجيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

25 . بوداود محمد: أسلحة الحرية، الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات، ترجمة فخر الدين بلدي، RAFAR، 2016.

26 . بوعزيز يحي: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، ج1-2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

27 . بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009.

28 . بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2000.

29 ـ تابليت عمر: مذكرات الضابط سالم جليانو 1930-1962، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2012.

30 . توفيق المدني أحمد: حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.

31 . حباشي عبد السلام: من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، مسار مناضل، دار القصبة للنشر، ترجمة عبد السلام عزيزي وآخرون، الجزائر، 2008.

32 . حربي محمد: حياة تحدي وصمود مذكرات سياسية (1945. 1962)، تر عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

33 . حساني الغوتي عبد الكريم: الحرب الخفية الشبكات الأولى، تر:أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

34 ـ خير الدين محمد: مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دت.

35 . درواز الهادي: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع، (1954. 1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

36 . سعدي عثمان : مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، دار الامة، الجزائر، 2010.

37 . سعيداني الطاهر: مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

38 . زروال محمد: اللمامشة في الثورة، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003.

39 ـ سي علي(سي مصطفى): وقائع وأحداث ثورة وحرب التحرير، الناحية 2، المنطقة 4، الولاية 4، دار الأكاديمية، .....

40 . شعبان محرز: مذكرات مجاهد من أكفادو، شواهد حية عن ثمن الحرية، دار الأمة الجزائر، 2013.

41 . شيدخ العيدوني عمر: مملكة الفلاقة، منشورات بونا للبحوث والدراسات، ط1، الجزائر، 2013.

42 . عزي عبد المجيد: مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني(الولاية الثالثة)،تر: موسى أشرشور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.

43 . عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور، ج3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

44 . فارس عبد الرحمان: الحقيقة المرة مذكرات سياسية(1945. 1965)، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

45 . قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.

46 . كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946. 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ت.

47 . لمقامي محمد: رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، تر: علي ربيب، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

48 ـ لويس ألجاج: الجيش الفرنسي، منشورات دار الكشوف، ط1، بيروت، 1945.

49 . محساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

50 . محمد مصطفى طالب: من أيام حرب التحرير 1954-1962، نشر إبن خلدون، تلمسان، 2003.

51 . مسعود العيد: مذكرات المجاهدين الثلاثة، منشورات دار الروح، الجزائر، 2015.

52 . مشاطي محمد: مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

53 . منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة الجزائرية، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009.

54 . ميكاشير صالح: حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة (1957 -1962)، دار الأمل، الجزائر، 2012.

55 . نزار خالد: يوميات حرب (1954. 1962)، منشورات ANEP، دار الفرابي، تر: سعيد اللحام، ط1، الجزائر، 2004.

56 . نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر.

. مصادر جزائرية بالفرنسية:

01 - Rahmani Abdelkader: l'Affaire des Officiers Algériens, aux éditions du Seuil.

02 - Belhoucine Mebrouke: courier – Alger – le Cair 1955-195 et le congré de la Soumam dans la Révolution, Casbah Edition, Algérie, 2000.

03 – Daniéle Djamila Amrane Mine: la Guerre d' Algérie, Femmes au combat,

04- Harbi Mohamed et Gilbert Meynier: le FLN documents et histoire (1954-1962), Casbah Edition, Alger, 2004.

05 - Ould-Lahoucine Youcef: parcours d'un Militant de la Wilaya 1, Chihab édition, Alger, 2015.

06 - Seddar Snoussi: ondes de choc les transmissions durant la guerre de libération édition ANEP, Alger, 2002.

07 - Zerguini Mohamed: une vie de combats et de lutte témoignages et appréciations (1941–1962), tome1, édition Algérienne an Nehda, /////

المصادر الفرنسية:

. 01. Achille sébe: la conscription des indigènes d'Algérie, Emile Larose, libraire, éditeur, Paris, 1912.

02- Capitaine Pierre Ancier: la conscription des Indigènes d'Algérie et l'organisation Militaire de la France, libraire Militaire, Paris, 1910.

03 - A. Bihaghel: l'Algérie, tissire libraire éditeur, Alger, 1965.

04 - A. Mattei: études sur les tirailleurs Algériens, libraire pour l'art Militaire et les sciences, paris, 1873.

05 - A. Messimy: le statut des Indigènes Algériens, éditeur Militaire, Paris, 1913.

06- A. Raspail: étude sur le service Militaire obligatoire des Indigènes en Algérie, libraire Militaire, Paris, 1910.

07- Capitaine Coipel: le recrutement des Indigènes de l'Algérie , libraire Militaire, Paris, 1910.

08 - Henri Charles – Lavauzel: Arrêté Ministériel du 06 avril 1883 portant l'instruction pour l'Admission des sous- officiers à l'école d'application de Cavalerie imprimerie, libraire et papeterie, Paris, 1883.

09 - Iyves Courriere: la guerre d'Algérie, le temps des liopart, T1, Paris, 1969.

10 - Le Lieutenant-colonel: Breveté Seignol: historique du 3^{em} Régiment de Spahis Algériens de 1892-a 1923, imprimerie beeger levrault, Paris, S.D.

11 - Maurice violette: L'Algérie vivra t'elle Note d'un ancien gouverneur générale, édition Félix Alcon, Paris,1938

12 - Narcisse Fancan: le livre d'or de l'Algérie, Tome1, libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1889.

13 - René Fox: le 1er Régiment du Tirailleurs Algériens (1898-1925), France.

. مصادر فرنسية مترجمة:

. بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة الجزائر (1957-1959)، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

ـ النشريات العسكرية:

01- Journal Militaire: décret du 01mai 1897 portant réorganisation régiments des Spahis Algériens, N 12, libraire Militaire de l. Boudoin, Paris, 1897.

02- Journal Militaire: décret du 13 novembre 1899, portant réorganisation régiments des Spahis Algériens, N 36, libraire Militaire de R, Chapelon, Paris, 1900.

. **شهادات المجاهدين في القنوات التلفزيونية:**

01 . تسجيلات من مؤسسة ذاكرة الولاية 4 بالشلف.

02 . شهادة المجاهد محمد عايسي خلال أشغال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، 2-3-4، جويلية ، الجزائر، 2005.

03 . القناة التلفزيونية الحوار: شهادة لخضر بورقعة حول الرحل أحمد بن شريف، بتاريخ: 23 جويلية 2018، تاريخ الزيارة: 20جويلية 2020 .

04 . تقرير تلفزيوني: **قناة (dzair tv) فيديو بعنوان:** ربورتاج عبد المجيد علاهم... أو البروتوكولات الرئاسية 07 ديسمبر 2015. حول الضابط عبد المجيد علاهم: فار من الجيش الفرنسي، تاريخ الزيارة: جويلية 2020، الموقع على الانترنت: www.dzairtv.com

05 . شهادة عبد السلام بلعيد لجريدة الشروق اليومي، عدد 4979، تاريخ: 02 فيفري 2016، ص 11.

مصادر شفوية: المقابلات الشخصية:

06 **.** مقابلة شخصية مع المجاهد: المختار أم الدويبات (فار من الجيش الفرنسي) بمنزله بفرجيوة ولاية ميلة، التوقيت: 14سا – 16سا. 15 سبتمبر 2018.

07 . مقابلة مع المجاهد: محمد بومامش، بمنزله بفرجيوة ولاية ميلة، التوقيت: 18 أوت 2018: 10سا – 12 سا.

08 . مقابلة شخصية مع المجاهد: أحمد عليوة بمنزله، بريش ليون رجاص، ولاية ميلة، التوقيت: 10 سبتمبر 2018: 10سا- 13سا.

09 . مقابلة شخصية مع المجاهد: العربي حمايد، بمنزله بفرجيوة ولاية ميلة، بتاريخ: 04 سبتمبر 2019، التوقيت: 04 سبتمبر 2019: 10 سا -12 سا.

- **الندوات الولائية: تقارير الولايات:**

01 . المنظمة الوطنية للمجاهدين بالمسيلة: الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية المنعقد بتاريخ: 1984/10/01، للمرحلة الممتدة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.

02 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين بالمسيلة: الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة التحريرية للفترة: 1959 ـ 1962، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المسيلة، بتاريخ: 1986/09/15.

03 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين بالبويرة: الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة: الناحيتين الثانية والثالثة للمنطقة الثالثة التاريخية، البويرة في 25 نوفمبر 1999.

04 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي بالشلف: التقرير السياسي والعسكري لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للفترة التاريخية من أواخر 1958 إلى 1962.

05 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين (الجزائر): تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي 20 أوت 1956 ـ نهاية 1958.

06 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي للمجاهدين بالشلف، قسمة المجاهدين سيدي عكاشة: تسجيل أحداث الثورة التحريرية الكبرى على مستوى تراب بلدية سيدي عكاشة.

المراجع:

1/بالعربية:

01. ابراهيم الطاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1958-1965، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

02. الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

03. الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

04. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د م، 1999.

05. أني راي قولدزيغر: جذور حرب الجزائر(1940-1945)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

06 ـ بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي(1830 – 1918)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

07 ـ بلحاج صالح: تاريخ اتلثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

08. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية.

09. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958.1962، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

10 . بومالي أحسن: الاعلام ومهامه أثناء الثورة، سلسلة ملتقيات بعنوان: استراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية من اندلاع الثورة حتى مؤتمر الصومام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

11. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

12 . بية نجاة: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954. 1962، منشورات الحبر، ط1، الجزائر، 2010.

12 . حسن اللولب حسين: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13 . عباس محمد: دوغول ... والجزائر (أحداث– قضايا – شهادات)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

14 . عباس محمد: فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

15 . بخوش عبد المجيد: معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2، رحال نسيم رياض للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

16 . عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013.

17 . علوي محمد: قادة ولايات الثورة (1954–1962)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013.

18 . قندل جمال: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 . 1956، ج2، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

19 . ليتيم عائشة: حقائق عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا من 1840 إلى 1962، دار هومة، الجزائر، 2018.

20 . ليتيم عائشة: أيام في الذاكرة، من مأساة شعب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

21 . مقلاتي عبد الله: محمود الشريف (قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، منشورات دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

22 . مقلاتي عبد الله، طافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

23 . يعيش محمد: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية والثورة 1930 . 1962، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2013.

. بالفرنسية:

24- Benjamin Stora: Algérie histoire contemporaine (1830. 1962) casbah édition, Alger, 2005.

25 - Bodinier Gilbert. Bodin (Michel) : Soldats d'Indochine, 1945-1954. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 85, n°319, 2e trimestre 1998.

26 - François Malye, Benjamin Storat: François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Edition SEDIA, ALGER, 2000.

27 - François-Xavier Hautreux: la guerre d'Algérie des Harkis 1954-1962, édition Perrin, s l , 2013.

28 - Francis et Colette Jeanson: l'Algérie hors la loi, ENAG éditions, Alger, 1993.

29 - Jean Balazuc: la guerre d'Algérie une chronologie mensuelle mai 1954- décembre 1962, le Harmattan, Paris, 2015.

30-jean Méchenaud: soldat en Algérie, les hommes, les pays, les missions, éditions ouest France renne France 2012.

- 31jean Charles jauffret: une Armée de deux vitesses Algérie 1954 1962 réserve générales et troupes de secteur dans livre Militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie André versaille édition 2012.

32 - Jean charles jauffret: Soldats en Algérie 1954-1962, expérience contrastées des hommes du contingent, édition autrement, Paris, 2011

33 - Maurice Faivre: les Combattants Musulmans de la Guerre d'Algérie, l'Harmattan, Paris, 1995.

34 - Mohamed Guentari: organisation politico _ administrative et Militaire de la révolution Algérienne de 1954 – 1962, vol1, OPU Alger, 2002.

35 -Mahfoud kaddache: et l'Algérie se libéra 1954 1962, édit 2000 Alger 2012.

36 - Raphaël granvaud: de l'Armée coloniale à l'Armée néocoloniale (1830 -1990), éditions Agone, octobre, 2009.

37 - Theyry et autres: Algérie inventaire de la sous série 1h 1h 1091-4881, tom1, Château de Vincennes, 2000.

38 - Zdravkov Pecar: témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, entreprise national du livre, Alger, 1987.

رسائل الدكتوراه بالعربية:

01 . بلجة عبد القادر: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907. 1945، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016.

02 . بليل محمد: المجالس العامة في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947- 1954، رسالة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2011-2012.

03 . تيتة ليلى: تطور الرأي العام الجزائري تجاه الثورة الجزائرية (1954. 1961)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012. 2013.

04 . حداد أحمد: المرحلة الانتقالية في الجزائر (19 مارس . 25 سبتمبر 1962) التحديات والنتائج، أطروحة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2، 2014. 2015.

05 . خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تاريخ معاصر، كلين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

06 . زقب عثمان: السياسة الفرنسية في الجزائر دراسة في الأساليب الادارية (1830- 1914)، رسالة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

07 . معروفي أحمد: الدعاية والدعاية المضادة أثناء الثورة التحرير الجزائرية 1954 1962، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

ـ رسائل الماجستار:

01 . منصوري رضوان: الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة 1956 - 1962، رسالة ماجستير، تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016. 2017.

02 ـ سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر (1947 . 1954)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005. 2006.

03 . بوقارة عبد الرحمان: سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962، رسالة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، بانتة، 2014-2015.

04 . بلعيد علاوة: الاستراتيجية العسكرية لحرب التحرير الجزائرية 1954 ت 1962، رسالة ماجستير، تاريخ الحركة الوطنية والثورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 . 2009.

بالفرنسية:

01 - Belkacem Recham: les Musulmans Algériens dans l'Armée Française 1919-1945), thèse de doctorat, univ- des Sciences Humaines, Strasbourg, France , 1995.

02- Emmanuel brillet: mémoire, identité et dynamique des générations au sein et autour de la communauté Harkis, une analyse des logiques sociales et politiques de la stigmatisation, thèse de doctorat en Science Politiques, univ Paris 8, 2007.

03 - Tramor Quemeneur: une guerre sans non؟ Insoumission, refus d'obéissance et désertion de soldats français pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, v1, Thèse de doctorat, histoire, univ-paris 8, France, 15octobre 2007.

Thèse de maitrise: رسائل الدراسات المعمقة:

01- Amandine Géraud: Profil des Musulmans Algériens Engagés dans l'Armée française au sein des Régiments Spahis et Tirailleurs pondant la guerre d'Algérie 1956-1962, mémoire de maitrise d'histoire contemporaine, Univ- Panthéon Sorbonne Paris1, 1997.

0-2 Richard marie – Claude: les premières années de la guerre d'Algérie d'après une étude des articles du journal le monde 01 novembre 1954-21 mai 1957, mémoire de Maitrise, 1977-1978.

ـ المجلات والدوريات بالعربية:

01 . بومالي أحسن: المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، ع06، نوفمبر 2000.

02 . بومديني محمد: الدعاية الالمانية في الجزائر وتأثيرها على العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية 1939. 1945،...

03 . خليفي عبد القادر: موقع الجماهير الجزائرية في استراتيجية فرنسا لمواجهة الثورة التحريرية، المجلة التاريخية الجزائرية. ع: 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2017.

04 . دحو فغرور: حرب العصابات (دراسة للمفاهيم والممارسات)، مجلة الذاكرة، ع: 06، نوفمبر 2000.

05 . سعود الطاهر: أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسات عربية، ع: 14، د م، جانفي 2017.

06. أحمد مسعود سيد علي: حركة احتجاج النقيب الزبير ديسمبر 1959 – فيفري 1960 بالحدود الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية من خلال وثائق أرشيفية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع: 1، مجلد 05، الجزائر.

07 ـ علواني صالح: المأزق الفرنسي في حرب التحرير من خلال السينما وحرب الجزائر أو البروباغندا على الشاشة 1945-1962 لسيباستيان دونيس، المجلة التاريخية الجزائرية، ع: 03، جامعة المسيلة، جوان 2017.

08 . قندل جمال: مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية (الحرب النفسية أنموذجا 1955.1960)، مجلة الدراسات التاريخية، ع:15.16، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012- 2013.

09 . ماجن عبد القادر: المجاهد بوادي بوسواليم يتحدث عن كوماندو ناحية سطيف، مجلة أول نوفمبر، ع: 132. 133، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1991.

10 . محمود بوسنة: دور الحرب النفسية في انجاح ثورة التحرير الجزائرية وافشال سياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطانية، مجلة أفكار وآفاق ، العدد 06، مجلد: 04، جامعة الجزائر2، 2015.

11 . مشري عمر: من أي زمن أنت، قصة البطل لكحل السعيد المدعو مسعود، مجلة أول نوفمبر، ع:170، أفريل، الجزائر، 2007.

12 . مقلاتي عبد الله: الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات، (1956.1957)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع:1، الجزائر، أفريل 2017.

13 . مناصرية يوسف: قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الاولى، مجلة الذاكرة، ع 06، نوفمبر 2000.

14 . هلايلي محمد الصغير: حقائق مخفية في مسار الثورة في الأوراس، مجلة أول نوفمبر، ع: 170، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، أفريل 2007.

- بالفرنسية:

14- Bodinier Gilbert. Bodin (Michel) : Soldats d'Indochine, 1945-1954. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 85, n°319, 2e trimestre 1998.

15 - Charles Robert Agéron: les Militaires Algériens dans l'Armée Française de 1954-1962, dans Charles jauffret des Hommes des Femme en guerre d'Algérie, 2003.

16- Charles Robert Agéron: les Supplétifs Algériens dans l'Armée Française pondant la guerre d'Algérie, Vingtième siècle, revue d' histoire, n 48, octobre – décembre 1995.

17 - Ch. R. Agéron: l'Opinion Française devant la guerre d'Algérie, revue Française d'Histoire d'Outre-Mer, N 231, année 1976.

18 - Frédéric Médard : les débuts de la guerre d'Algérie presse Universitaire de France, Revue guerre mondiale et conflits contemporaine, n 240, 2010.

19 - Jacques Frémeaux: Les premières troupes supplétives en Algérie, Revue historique des armées, n 255, Service historique de la Défense, 15 juin 2009, URL : http://journals.openedition.org/rha/6757.
20 - Madame Ludivine Bantigny; Jeunes appelés et rappelés en guerre d'Algérie , Matériaux pour l'histoire de notre Temps, n°74, France, 2004 , p 59. https://www.persee.fr/doc/mat_0769-3206_2004_num_74_1_981.
21 - Olivier Blazy: la presse Militaire Française a destination des troupes Indigènes issues des différents territoires de l'empire puis de l'union française, Revue Historique des l'Armées, N 271, Service Historique de la Défense, 2013.
22 - Thierry Noulens: Les Unités à Cheval en Algérie, 1954-1962, Revue historique des Armées, N 249, Service Historique de la Défense, 15 décembre 2007.
23 -Stéphanie Chauvin: des Appelés pas comme les autres?, les conscrits Français de souche Nord-Africaine pondant la Guerre d'Algérie, in vingtième siècle, revue d'Histoire, n 48, année octobre-décembre 1995.

الملتقيات:

01 . أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد في 2، 3، 4، جويلية، بفندق الأوراسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

02 . الغالي غربي: جيش التحرير الوطني، دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، محاضرة في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بتاريخ: 2-3-4 جويلية بفندق الأوراسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

القواميس:

01 . حمايدية علي وآخرون: القاموس الجديد، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، د م، 1984.

02 . شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954. 1962، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

مواقع الأنترنت:

. (Caroline Izambert), les soldats Musulmans et les dernières années de la guerre d'Algérie (1958-1962) elwatan.com/arvchives/ histoire. 20/07/2020.

. فهرس الجداول والمنحنيات:

1. تعداد المجندين الجزائريين أصحاب حرفة: 1925 – 1938 ص 16.

2. تعداد فرق الرماة الجزائريين خلال 1898–1908 : ص 23.

3. تعداد قوات الصبايحية في جيش الاحتلال الفرنسي: 1882، 1883، 1884: ص 26.

4. تعداد قوات القناصة الجزائريين: 1882، 1883، 1884: ص 26.

5. المجنّدون طواعية: 1906–1907: ص 33.

6. تطور تعداد المنخرطين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي (1920– 1938): ص 35.

7. تقرير إحصائي للجنرال ميسيمي سنة 1933: ص 36.

8. توزيع المنخرطين الجزائريين داخل التشكيلات العسكرية الفرنسية (1925 – 1938): ص 37.

9. تطور تعداد المجنّدين إجباريا 1921–1938: ص 39.

10. جدول نسب تجنيد المجنّدين المسجلين في الإحصاء سنوات 1926–1938: ص 41.

11. جدول عمليات المراجعة لدفعة سنة 1952: ص 75.

12. جدول عمليات الإحصاء لدفعة سنة 1955: ص 76.

13. جدول عمليات إحصاء لدفعة سنة 1957: ص 79.

14. جدول يوضح تطور تعداد عمليات الاحصاء والمراجعة من 1952–1963: ص 83.

15. إحصائيات التجنيد (recensements) لسنوات 1952–1954: ص 85.

16تطور تعداد الجزائيين المنخرطين (Engagés) مرحلة 1954–1958: ص 89.

17. مخطط بياني لتطور عمليات التجنيد لسنوات 1958، 1959، 1960: ص 90.

18. جدول تعداد المنخرطين الجزائريين من سنة 1959–1962: ص 91.

19. تبيان لتعداد رتبة الملازمين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1959–1960: ص 91.

20. أعمدة بيانية لتعداد رتبة ملازم من الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1959–1960 : ص 92.

21ـ جدول لتعداد ضباط الصف 1959 – 1960: ص 93.

22ـ أعمدة بيانية لتعداد ضباط الصف من الجزائريين 1959 – 1960: ص 93.

23ـ الضباط المسلمون الجزائريون العاملون في جيش الاحتلال الفرنسي 1957 – 1960: ص 94.

24ـ أعمدة بيانية لتعداد الضباط المسلمون العاملون في جيش الاحتلال الفرنسي 1957 – 1960: ص 94.

25ـ جدول تعداد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي خلال سنوات 1956– 1960: ص 95 ـ 96.

26ـ أعمدة بيانية لتعداد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي سنوات 1956 – 1960: ص 96 .

27ـ تعداد المجنّدين الجزائريين في الجيش النظامي المنخرطين والإجباري 1957 – 1961: ص 97.

28ـ جدول توزيع وأماكن تمركز فرق الرماة الجزائريين 1954–196: ص 115، 116، 117.

29ـ الخسائر البشرية من المجنّدين الجزائريين من: الخدمة العسكرية، والمجنّدين بعقد. 1954– 1962: ص 122.

30ـ جدول مراقبة المجنّدين سنة 1951: ص 126.

31ـ الانتماءات السياسية لمجنّدي دفعة 1953: ص 128.

32ـ جدول اعتلاء الضباط المسلمين الجزائريين لرتب أعلى: ص 163.

33ـ أعمدة يبانية لاعتلاء الضباط المسلمين الجزائريين لرتب أعلى: ص 164.

34ـ تعداد المجنّدين الجزائريين المنخرطين ومجنّدي الخدمة العسكرية في القوة المحلية: ص 168.

35ـ نسب فرار المجنّدين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1956 – 1961: ص 229.

36ـ مخطط بياني لتطور حالات الفرار في الجزائر منذ سنة 1955: ص 229.

37ـ نسب الفرار لكل 1000 عسكري جزائري لكل شهر 1956–1960: ص 230–231.

38ـ جدول نسبة الفارين لشهر 1961: ص 230.

39ـ نسب الفرار لسنة 1962 بالألف: ص 231.

40ـ كمية الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي المحمول والمسجل في الثكنات الفرنسية جراء ظاهرة الفرار: ص 231-232.

41ـ عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين بالسلاح وبدون سلاح لسنة 1962: ص 232.

42ـ نتائج المقارنة لتعداد العصاة 14جوان-09 جويلية1955 - 07-1955/09/16- 1955/09/5،6،7 - 10/25- 1955/11/07: ص 236.

43ـ مقارنة بين عصاة 1954، وعصاة 1955: ص 237.236.

44ـ النسب المئوية التي أوردها(Ch.R.Ageron) نقلا عن الأرشيف الحربي لحالات الفرار: ص 250.

45ـ جدول من جريدة المجاهد: وصف حالات الفرار من الاحتلال جيش الفرنسي 1957-1962. ص 253.

46ـ جدول من تقارير الرائد ايدير لشهر أوت 1958. ص 255.

47ـ بعض الاحصائيات التي توضح استفحال ظاهرة الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي مع حمل السلاح 1956-1960: ص 266.

47ـ رسم بياني لمتوسط حالات الفرار خلال الشهر 1956- أفريل 1960. ص 267.

. فهرس الشخصيات الوطنية والدولية:

أ: إبن النوي: ص 204.

الحاج بوشعيب: ص 182، 193. الحبيب خليل: ص 303.
البشير الابراهيمي: ص 191.
أحمد بن بلة: ص 52، 183.
أحمد نواورة: ص 324. العربي بلخير: ص 321. أحمد مستغانمي: ص 323.

أحمد توفيق المدني: ص 179.

أحمد بن شريف: ص 126، 191، 188، 193، 198، 201، 226، 227، 265، 301، 327، 335، 337، 338. أحمد عقون: ص 311، 315. آيت ايدير: ص 297.
بورجيس مونوري: ص 299.
ايدغار فور: 87، 90، 298.
ايف كوريار: ص 188. ايدير مولود: ص 208، 305، 312.

ب: الباشاغا بوعلام: ص 72.
بوتلة: ص 297، 309، 319، 321.
بوعنان: ص 297. بوزادة محمد: ص 303، 321. بن ميصابيح مصطفى: ص 302.

ج: جميلة عمران: ص 261.

الجنرال ديغول: ص 88، 75، 96، 101، 107، 124، 291، 323. الجنرال صالون: ص 101، 102، 110، 111، 157.
الجنرال فالي: ص13. الجنرال كريبان: ص 101. الجنرال كلوزيل: ص 12.

الجودي لخضر بوالطمين: ص 205.

ح: الحاكم العام جونار: ص 28. حمى لولو: ص 318. حسين بن معلم: ص 336.

خ: خالد نزار: ص 191، 280، 292، 315، 323، 338.

د: ديكورنو: ص 112. الداي حسين ص14.

دي بورمون: ص 13، 14.

ر: رابح بيطاط: ص 190، 193.

رشيد مديوني: ص 304.

روبير لاكوسط: ص 87، 156.

روني كوتي: ص 285.

الزوبير بوعجاج: ص 193.

ز: زيغود يوسف: ص 189.

س: سليم سعدي: ص 303، 316. سي الحواس: ص 121، 210.

سليمان هوفمان: ص 296، 308، 315، 321، 323، 335، 336، 337.

السنوسي صدار: ص 186.

سليم سعدي: ص 309.

سويداني بوجمعة: ص 182، 193.

ش: شارل روبير أجيرون: ص 95. شيحاني بشير: ص 189. شابو عبد القادر: 296، 335. الشاذلي بن جديد: ص 308، 321، 331، 332.

الشريف براكتية: ص 309.

ص: الجنرال صالان: ص 109، 155. صالح السوفي: ص 323.

ع: عمر أوعمران: ص 182، 190، 305.

عبد الحميد براهيمي: ص 310، 336، 337.

عباس لغرور: ص 189. عاجل عجول: ص 189. عبد المالك رمضان: ص 190.

عبد الله بلهوشات: ص 273.

عبد الحميد لطرش: ص 303، 318. علاهم محمد: 302، 318. عبد الحفيظ بوالصوف: 277، 311، 312، 337. عبد المومن: 296. عبد النور بقة: 31. عبد الحميد براهيمي: 310. عمارة بوقلاز: 310، 316. عمار بن عودة: 314. عبد الرحمان بن سالم: ص 226، 227، 273، 308، 332. علي زغدود: 260، 268. عبد الرزاق بوحارة: 53، 103، 135، 137، 180، 181، 185، 198، 274، 277، 310، 321، 334، 337. علي الثيجي: 186، 225، 281، 307. عبد القادر رحماني: ص 278، 284، 287. 289، 292، 335.

عبد المجيد علاهم: ص 303، 315، 318،

عبد القادر شابو: 315، 317. الرائد عزالدين: 215.

العقيد عميروش: 121. علي خوجة: 121، 227، 223، 224. علي كافي: ص 275، 323، 345. علي منجلي: ص 323. عمارة بوقلاز: 226. عباس غزيل: 324.

عبد الرحمان فارس: 286.

غ: غي مولي: 91، 157، 200، 299.

ف: فرحات عباس: ص 307. فليكس غايار: 309.

ق: قنايزية عبد المالك: 301، 317. قلال : 302، 336.

ك: كركب مختار: ص 303.

كريم بلقاسم: ص 182، 189، 307، 309، 319، 09، 315.

ل: لخضر بن طوبال: ص 185، 188، 310، 311، 335، 337. العقيد لطفي: ص 336.

لخضر بورقعة: ص 154، 330.

لزهر شريط: ص 225.

م: مبروك بلحسين: ص 179.

محمد بن محمد: ص 302. مداوي: ص 302.

محمد العماري: ص 304. محمد تواتي: ص 303.

مصطفى شلوفي: ص 322.

محمود الشريف: ص 119، 121، 271، 314. مهدي السعيد: ص 182، 314، 336.

محمد خير الدين: ص 208.

محمد لعموري: ص 314. محمد الصغير هلايلي: ص 268.

محمد حربي: ص 179، 300، 312، 330.

محمد زرقيني: ص 50، 67، 68، 70، 71، 190، 191، 192، 292، 297، 292، 296، 330، 332، 334، 341، 344، 338. محمد تقية: 184. محمد عواشرية: ص 225، 226، 273، 315، 332. محمد زروال: 272. محمد لمقامي: 264، 269.

محمد مشاطي: 49، 53، 182. مداوي: ص 345. مديوني رشيد: ص 337.

مصطفى بن بو العيد: ص189.

مصطفى بن ميصابيح: ص 336.

مصطفى مراردة: ص 66، 153، 155.

منديس فرانس: ص 200، 297.

ميسيمي: ص 14. موريس فافر: ص 114.

ن: نابليون الثالث: ص 17.

هـ: هواري بومدين: ص318، 321، 323، 323، 337.

. الأمـــاكن والبلـــدان:

أ: الكونغو: ص 16. الكوت ديفوار: 16.

المغرب الأقصى: ص 16، 24.

الأوراس النمامشة: ص 116.

إيطاليا: ص 18، 158، 183.

المدية: ص 18، 82، 85، 117، 128، 131.

الهند الصينية: ص 54، 60، 90، 114، 115، 126، 158، 182، 187، 188، 202. 206، 208، 210، 293. المسيلة: ص 267.

العلمة: ص 77، 115، 117، 133، 135. الأربعاء: ص 80.

الجزائر العاصمة ص 13، 17، 19، 26، 27، 31، 56، 75، 76، 77، 78، 81، 82، 83 ، 84، 85، 86، 115، 117، 118، 127، 128، 129، 131، 186، 231، 235. الجلفة: ص 82، 116، 119. السنيغال: ص 20. التشاد: ص 24. ألمانيا: ص 299، 300.

الأغواط: 24. المغرب: 16، 208، 209، 218، 313، 336. القل: 133. باتنة: 116.

البليدة: ص 83، 114، 115 118، 128، 130. البويرة: ص 79، 82، 130، 186.

الشلف: ص 83، 84، 128، 131. أومال: ص 82، 128.

ب: باريس: ص 17، 50. برج بوعريريج: ص 47، 117، 120، 267. بوغار: 82. بوسعادة: ص 82. بسكرة: ص 17، 196. باتنة: ص 117، 159، 198.

ت: تيارت: ص 23، 81، 114، 115، 183. تلمسان: ص 23، 114، 184، 216، تبسة: ص 134. تونس: ص 114، 158، 202، 208، 209، 218، 310، 313.

تيزي وزو: ص 116، 119، 128، 131، 133، 184. تبسة: 196.

ج: جيجل: ص 135، 136، 152.

خ: خنشلة: ص 115، 116، 197.

س: سيدي عيسى: ص 79، 82، 130. سوق اهراس: ص 102، 116، 136، 134، 226. سطيف: ص 17، 32، 133.

سكيكدة: ص 133.

ش: شرشال: ص 118.

ع: عين بسام: 79، 82 ، 130.

عنابة: ص 18، 116، 117.

عين تموشنت: ص 191.

غ: غليزان: ص 22. غرداية: ص 54.

ف: فاس: ص 21، فرنسا: ص 114.

ق: قسنطينة: ص 18، 19، 25، 27، 56، 57، 75، 76، 78، 81، 82، 83، 84، 86، 107، 112، 115، 116، 118، 127، 129، 131، 133، 155، 159، 184، 196، 231، 235. قالمة: 134، 184، 194.

ك: كورسيكا: ص 114.

م: مليانة: ص 17، 115، 120، 128، 131، 274. مكناس: ص 21.

و: وهران: ص 17، 23، 25، 26، 27، 33، 57، 74، 75، 76، 78، 83، 86، 114، 115، 117، 125، 127، 129، 132، 140، 127، 134، 231، 235، 239، 271. واحة الزعاطشة: ص 18.

وجدة: ص 277.

ـ فهرس الموضوعات:

الفصل التمهيدي: المجنّدون الجزائريون في الجيش الفرنسي قبل 1954، الآليات والتطورات والقضايا الوطنية..... ص 12 ـ 63

1 ـ الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900..... ص 13

1 .1ـ حاجة جيش الاحتلال الفرنسي إلى عناصر جزائرية في صفوفه. ..... ص 13 ـ 17

1 ـ 1 .1. الفرق العسكرية الأهلية ضمن تشكيلات جيش الاحتلال الفرنسي..... ص 17 ـ 25

1 ـ 1 .2ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1830-1900.. ص 25 ـ 38

2 ـ فرض التّجنيد الإجباري على الجزائريين 1912..... ص 27 ـ 32

3 ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين 1900-1939..... ص 32 ـ 42

3 .1ـ المنخـــرطون..... ص 32 ـ 38

3 ـ 2ـ تطور تعداد المجنّدين إجباريا: (الخدمة العسكرية) ..... ص 38 ـ 42

4 ـ المجنّدون الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية والقضايا الوطنية 1940- 1945. ص 42 ـ 53

4 .1. تطور تعداد التّجنيد خلال فترة الحرب..... ص 42 ـ 47

4 ـ 2ـ نشاط الحركة الوطنية في صفوف المجنّدين الجزائريين 1940- 1945..... ص 47 ـ 53

5. الحركة الوطنية الجزائرية والمجنّدين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1954 ص53-58

6ـ المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن الإصلاحات الفرنسية..... ص 58 ـ 62

الفصل الأول: المجنّدون الجزائريون ضمن استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.. ص65ـ 175.

1. استمرار تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962....ص 66 ـ 73

1 .1ـ أسباب تجنّد وتجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي..... ص 66 ـ 73

2ـ تطور تعداد المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954-1962.... ص 74 ـ 100

2 . 1 . المرحلة الأولى 1954– 1958..... ص 83 ـ 89

. تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1954–1958..... ص 83 ـ 88

ـ تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1954–1958..... ص 88 ـ 89

2. 2. المرحلة الثانية 1959 – 1962..... ص 89 ـ 100

ـ تعداد المجنّدين للخدمة العسكرية الإجبارية (les Appelés) 1959–1962..... ص 88 ـ 90

. تعداد المنخرطين: (les Engagés) 1959–1962..... ص 90 ـ 100

3. أوضاع المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي 1954–1962..... ص 100 ـ 113

3 .1. حياة المجنّد الجزائري داخل الثكنات:..... ص 100 ـ 103

3 .2 . علاقاتهم بالعسكريين الفرنسيين..... ص104 ـ 106

3 .3 ـ معنويات المجنّدين الجزائريين من خلال تقارير الأرشيف الفرنسي..... ص 106 ـ 113

4. المجنّدون الجزائريون بين التوظيف وفقدان الثقة 1954–1962..... ص 113 ـ 136

4. 1. توظيف المجنّدين الجزائريين في العمليات العسكرية ضد الثورة..... ص113 ـ 123

4. 2. مظاهر فقدان الثقة..... ص 123 ـ 136

5. العمل النفسي لمصالح الدعاية الفرنسية في أوساط المجنّدين الجزائريين..... ص 137 ـ 150

6. مجنّدون جزائريون قدماء في جيش الاحتلال الفرنسي أعداء للثورة..... ص 151 ـ 160

7. مصير المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي غداة الاستقلال 1962.... ص 160 ـ 174

الفصل الثـــــــاني: المجنّدون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية الثورة التحريرية 1954–1962..... ص 178..264

1 ـ مواثيق الثورة الجزائرية وقضية المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي. ص 179 ـ 181

2. حاجة الثورة الجزائرية إلى المجنّدين سابقا في جيش الاحتلال الفرنسي..... ص 181 . 191

3. اندلاع الثورة ورد فعل المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي..... ص191 . 204

4 ـ دوافع الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي بين الصدمات الذاتية وتأثير دعاية الثورة. ص 204 . 243

4 ـ 1 ـ الصَّدمات الذاتية..... ص 204 . 213

4 ـ 2 ـ دعاية الثورة في أوساط المجنّدين الجزائريين..... ص 213 . 215

4 ـ 3 المنشورات الموجَّهة للمجنّدين الجزائريين..... ص 215 . 218

4. 3 . 1. ـ دعوة المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي إلى الفرار.... ص 218 . 235

4. 3. 2 ـ دعوة الشباب الجزائري إلى العصيان ورفض التجنّد..... ص 235 . 244

5 ـ عمليات الفرار الكبرى في الولايات وانعكاساتها على جيش الاحتلال الفرنسي....ص 244 ـ 250

6 ـ كرونولوجيا عمليات الفرار للمجنّدين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي.... ص 251 . 257

الفصل الثالث: المجنّدون المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي وإسهاماتهم في العمل الثوري (1954-1962).... ص 259 . 344

1. إسهامات الفارين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل..... ص 260 . 273

1. 1 . عمليات ضد المصالح الفرنسية..... ص 260 . 262

1. 2 . التجهيزات والعتاد العسكري..... ص 263 . 267

1. 3 . التنسيق والنشاط لصالح الثورة..... ص 267 . 273

2. الوظائف المسندة للفارين الجزائريين من جيش الاحتلال الفرنسي في الداخل..... ص 273 . 280

2. 1 . التكوين، التأطير والقيادة..... ص 273 . 278

2. 2 . المساهمة في التكوين والعمل العسكري..... ص 278 . 280

3 ـ نشاط الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج لصالح القضية الجزائرية..... ص 281 . 308

3. 1 . حركة الضباط المسلمين الجزائريين في الخارج وصداها..... ص 281 ـ 302

3 . 2. عمليات الفرار : سيرها ونتائجها..... ص 303 ـ 308

4. الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي ضمن استراتيجية جيش الحدود ونتائجها. ص 308 . 332

4. 1 . الضباط المسلمون الجزائريون في مرحلة كريم بلقاسم..... ص 308 ـ 324

4. 2. الضباط المسلمون الجزائريون في مرحلة هواري بومدين..... ص 324 ـ 332

5 ـ مفاهيم ارتبطت بالضباط المسلمين الجزائريين الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي. ص 332 ـ 339

6 ـ الضباط المسلمون الجزائريون الفارون من جيش الاحتلال الفرنسي والقضايا السياسية للثورة..... ص 339 ـ 345

خاتمة..... ص 347. 354

ملاحق ..... ص 356 . 380

الفهارس..... ص 381 – 410.

ملخص الأطروحة:

عنوان الأطروحة: المجنّدون المسلمون الجزائريون في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962.

. دراسة من خلال أرشيف ما وراء البحار.

"Les Conscrits Musulmans Algériens dans les rangs de l'Armée Colonial Française et leur relation avec la révolution Algérienne (1954-1962)"

- une étude à travers les Archives d'outre-mer -

1. باللغة العربية:

تعالج هذه الأطروحة موضوعا يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، يتمحور حول العنوان التالي:" المجنّدون المسلمون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية (1954-1962)" ـ دراسة من خلال أرشيف ما وراء البحار ـ وهذا بالنظر إلى القضايا العسكرية والسياسية التي ارتبطت بقضية تجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي خلال نفس الفترة وما أعقبها، سواء بالنسبة للجيش الفرنسي أو بالنسبة للثورة التحريرية.

هذه القضايا وأخرى في صلب الموضوع حاولنا الإجابة عنها ضمن سياق الإشكالية الرئيسية التالية: حول تعاطي وموقع المجنّد الجزائري ضمن استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسيواستراتيجية الثورة الجزائرية ومدى تأثيرها في رسم مواقف المجنّد الجزائري وعلاقتهبالقضية الوطنية الجزائرية 1954-1962. وهذا ضمن منهج تاريخي وصفي ومنهج مقارن وكذا المنهج الإحصائي، والتحليلي.

بحيث عالج الفصل التمهيدي الجانب المفاهيمي والقانوني ومختلف الإحصائيات المتعلقة بتجنيد الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1954، وبالتالي تمحورت مباحثه حول الفرق العسكرية الجزائرية، وقوانين التجنيد، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية، تطور تعداد

التجنيد بصيغتيه الطوعية والالزامية، وتطور تعداد التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ونشاط الحركة الوطنية في صفوف المجنّدين الجزائريين ونتائجها من خلال بروز العديد من القضايا الوطنية في صفوف هذه الفئة من الجزائريين.

فيما تطرق الفصل الأول إلى استراتيجية الاحتلال جيش الفرنسي تجاه المجنّدين الجزائريين من حيث: التجنيد الطوعي والاجباري وما تعلق به من إحصائيات وتطور التعداد المجنّد وارتباطه بالمعطيات والأوضاع العسكرية والسياسية داخل الجزائر وخارجها، مع التطرق إلى أوضاع الجزائريين داخل جيش الاحتلال الفرنسي من حيث وضعيتهم اليومية، علاقاتهم، وبالخصوص معنوياتهم ومدى ارتباطها بمجريات الحرب، ونقطة أخرى مهمة هي إقدام القيادة الفرنسية على توظيف واشراك المجنّد الجزائري في إطار الحشد العسكري ضمن العمليات العسكرية ضد إخوانهم المجاهدين، لنعرِّج على العمل النفسي للمصالح الفرنسية في صفوف الجزائريين المجنّدين، وكذا مع التطرق إلى النتائج والآثار المترتبة عن هذه الاستراتيجية.

هذا وخصصنا الفصل الثاني لدراسة استراتيجية الثورة الجزائرية في التعاطي مع هذه القضية: بداية من مضمون مواثيق الثورة، وتوضيح حاجة الثورة إلى المجنّدين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي، وتقديم نماذج من نشاط دعاية الثورة التحريرية في صفوف المجنّدين الجزائريين، ونتائجها وبالخصوص عمليات الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة.

ليأتي الفصل الثالث كاستمرار لنتائج الفصل الثانيلمعالجة كيفية توظيف واستغلال المجنّد الجزائري ومظاهر علاقته بالثورة وقضية بلاده، ومدى مساهمته في عدد من المجالات لصالح قضية بلاده في الداخل والخارج: من خلال: عمليات فدائية ضد مصالح جيش الاحتلال الفرنسي، وعمليات الفرار، وتهريب الأسلحة والعتاد الحربي لصالح الثورة، المساهمة في التكوين، التأطير، التدريب، القيادة، وعلى رأس المدارس العسكرية للثورة بالحدود الشرقية والغربية، وكذا نشاط الضباط الجزائريين بالخارج لصالح الثورة ونتائجها، لنخصص مباحث أخرى عالجت عدد من القضايا ارتبطت بالمجنّدين المسلمين الجزائريين وبالضباط منهم على وجه الخصوص على مستوى جيش التحرير الوطني بالحدود، ومحاولة توضيح استراتيجية قيادة الأركان العامة في

استثمار هذا الملف بين الضرورات العسكرية الاستراتيجية الآنية والمطامح السياسية المستقبلية، وبين هذا وذاك نتطرق إلى عدد من المفاهيم طفت إلى السطح توازيا مع هذه المستجدات.

.

.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le thème de cette thèse traite un sujet d'une immense importance dans l'histoire de la révolution algérienne 1954-1962, il s'articule autour du titre suivant : "Les conscrits musulmans Algériens dans les rangs de l'Armée Française et leur rapport à la révolution Algérienne (1954-1962)" une étude à travers les Archives d'outre-mer et ça au vu des enjeux militaires et politiques liés à la cause du recrutement des algériens dans l'Armée Française d'occupation durant la même période et ses suites, tant pour l'Armée française que pour révolution de la libération.

Ces causes et d'autres au cœur du sujet, nous avons tenté d'y répondre dans le cadre de la problématique suivante : sur l'engagement et la position du conscrit algérien dans la stratégie de l'Armée Française d'occupation et la stratégie de la révolution algérienne et l'étendue de son impact sur l'élaboration des positions du conscrit algériens et son rapport à la cause nationale Algérienne 1954-1962. Cela relève d'une méthode historique, descriptive et comparative, ainsi que une méthode statistique et analytique.

Le chapitre introductif traitait de l'aspect conceptuel et juridique et des différentes statistiques liées au recrutement des Algériens dans l'Armée d'occupation Française jusqu'en 1954, et ainsi ses discussions centrées sur les divisions Militaires Algériennes, les lois de conscription, l'imposition du service Militaire obligatoire , l'évolution du recensement de la conscription dans ses formes volontaires et obligatoires, et l'évolution du recensement de la conscription pendant la seconde guerre mondiale 1939-1945, et l'activité du mouvement national chez les conscrits algériens et ses résultats à travers l'émergence de nombreuses causes nationaux parmi cette catégorie d'Algériens.

Le premier chapitre traitait la stratégie de l'Armée d'occupation Française vis-à-vis des Conscrits Algériens en terme de : la conscription volontaire et obligatoire et les statistiques connexes et le développement du recensement des Conscrits et sa relation avec les données et les conditions militaires et politiques à l'intérieur et en dehors de l'Algérie, en référence à la situation des Algériens au sein de l'Armée d'occupation Française au regard de leur situation quotidienne, de leurs relations, et en

particulier de leur moral et de leur rapport avec le cours de la guerre, et un autre point important est L'engagement des dirigeants Français à employer et à impliquer le Conscrit Algérien dans le cadre de la mobilisation Militaire au sein des opérations Militaires contre leurs frères moudjahidin.

Regardons le travail psychologique des autorités françaises chez les conscrits algériens, ainsi qu'avec une discussion des résultats et des implications de cette stratégie.

Nous avons consacré le deuxième chapitre à étudier la stratégie de la révolution Algérienne face à cette cause : à partir du contenu des chartes de la révolution, clarifier le besoin de la révolution de recrues algériennes dans l'Armée d'occupation Française, et présenter des exemples de la l'activité de propagande de la révolution parmi les Conscrits Algériens, et ses résultats, notamment les désertions de l'armée d'occupation française et de rejoindre les rangs de la révolution. Pour que le troisième chapitre s'inscrit dans la continuité des résultats du deuxième chapitre pour aborder la manière d'employer et d'exploiter le conscrit Algérien et les manifestations de son rapport à la révolution et à la cause de son pays, et l'étendue de sa contribution dans un nombre de domaines en faveur de la cause de son pays à l'intérieur et à l'étranger : à travers les opérations de commandos contre les intérêts de l'Armée d'occupation française, les opérations de désertion, et la contrebande d'armes et de matériel Militaire au profit de La révolution, contribuant à la formation , d'encadrement, de l’entrainement, de direction, et à la tête des écoles Militaires de la révolution aux frontières orientales et occidentales, ainsi que l'activité des officiers algériens à l'étranger en faveur de la révolution et de ses résultats, nous avons consacré d'autres enquêtes qui ont porté sur un certain nombre de questions liées aux conscrits et officiers Musulmans Algériens, notamment au niveau des frontières nationales de l'Armée de libération, et une tentative de clarification de la stratégie de l'état-major général en plaçant ce dossier entre les nécessités militaires stratégiques immédiates et les aspirations politiques futures , et entre ceci et cela nous touchons à un certain nombre de concepts qui ont fait surface en parallèle de ces développements.

الملخص باللغة الانجليزية:

عنوان الأطروحة: المجنّدون المسلمون الجزائريون في جيش الاحتلال الفرنسي وعلاقتهم بالثورة الجزائرية 1954-1962.

. دراسة من خلال أرشيف ما وراء البحار.

Title: "Algerian Muslim conscripts in the French army and their relationship to the algerian revolution (1954-1962) "a study through overseas archives

abstract: The theme of this thesis deals with a subject of immense importance in the history of the Algerian revolution 1954-1962, it revolves around the following title: "Algerian Muslim conscripts in the French army and their relationship to the algerian revolution (1954-1962) "a study through overseas archives and that in view of the military and political issues linked to the cause of the recruitment of Algerians into the French occupation army during the same period and its consequences , both for the French army and for the liberation revolution.

These causes and others at the heart of the subject, we have tried to answer them within the framework of the following problematic: on the engagement and the position of the Algerian conscript in the strategy of the French army of occupation and the strategy of the Algerian revolution and the extent of its impact on the development of the positions of the Algerian conscript and its relationship to the Algerian national cause 1954-1962.

This is based on a historical, descriptive and comparative method, as well as a statistical and analytical method.

The introductory chapter dealt with the conceptual and legal aspect and the various statistics linked to the recruitment of Algerians in the French occupation army until 1954, and thus its discussions centered on the Algerian military divisions, the conscription laws, the imposition of compulsory military service, the evolution of the census of conscription

in its voluntary and compulsory forms, and the evolution of the census of conscription during the Second World War 1939-1945, and the activity of the national movement among conscripts Algerians and its results through the emergence of many national causes among this category of Algerians. The first chapter dealt with the strategy of the French occupation army towards the Algerian conscripts in terms of: voluntary and compulsory conscription and related statistics and the development of the census of conscripts and its relationship with data and military and political conditions inside and outside Algeria, with reference to the situation of Algerians within the French occupation army with regard to their daily situation, their relations, and in particular their morale and their relation to the course of the war, and another important point is the commitment of the French leaders to employ and involve the Algerian conscript within the framework of the military mobilization within the military operations against their brothers Mujahedin.

A look at the psychological work of the French authorities among Algerian conscripts, as well as a discussion of the results and implications of this strategy.

We devoted the second chapter to studying the strategy of the Algerian revolution in the face of this cause: starting from the content of the charters of the revolution, clarifying the need for the revolution of Algerian recruits in the French occupation army, and presenting examples of the revolutionary propaganda activity among Algerian conscripts, and its results, including desertions from the French occupying army and joining the ranks of the revolution.

So that the third chapter is part of the continuity of the results of the second chapter to address the manner of employing and exploiting the Algerian conscript and the manifestations of his relationship to the revolution and to the cause of his country, and the extent of its contribution in a number of areas in favor of the cause of its country at home and abroad: through commando operations against the interests of the French occupation army, desertion operations, and the smuggling of arms and military materiel for the benefit of the revolution, contributing to the formation, mentoring, training, leadership, and running of the

military schools of the revolution on the eastern and western borders, as well that the activity of Algerian officers abroad in favor of the revolution and its results, we have devoted other investigations which have focused on a certain number of questions related to Algerian Muslim conscripts and officers, in particular t at the level of the national borders of the Liberation Army, and an attempt to clarify the strategy of the General Staff by placing this issue between immediate strategic military necessities and future political aspirations, and between this and that we let us touch on a certain number of concepts which have surfaced in parallel with these developments.